

Copyright © King Saud University

المنصف من الكلام على مغنى بن هشام، تأليف
الشمسي، احمد بن محمد - ٥٨٧٢ هـ. خط القرن
الحادي عشر الهجري تقديرا .

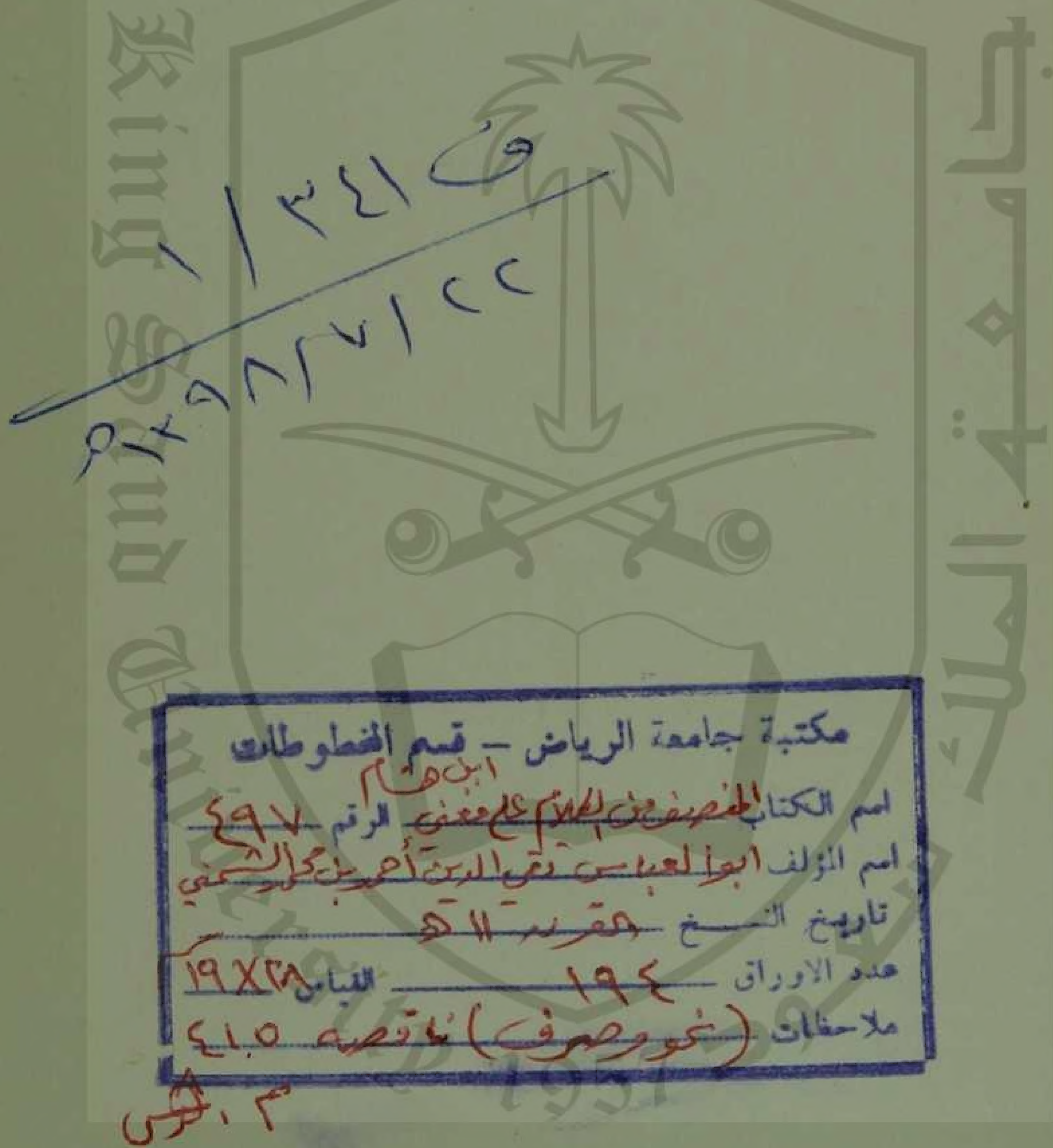
١٩٥٧ ق ٢٩-٣١ س ١٩x٢٨ سم

نسخة جيدة، ناقصة الآخر، خطها نسخ معتاد

الاعلام ١ : ٢١٩، معجم المؤلفين ٢ : ١٤٩

١- النحو، اللغة العربية ١- المؤلف

٢- تاريخ النسخ



يا مولاي يا واحد يا مولاي يا داعم يا علي يا حكيم

©

هذه حاشية مغني اللبيب عن كتب الاعاريب

تأليف مولانا شرف العلماء الاعلام

وصدر فضيا الانام العلامة الشمني

تغذاه الله برحمته واسكنه

فسيح جنته محمد

والله اعلم

امين

١١٦ فرغ من تصحيحه



الحمد لله

وقف هذه الحاشية العلامة ذابوا له نوار محمد بن وفا بلفه الله مقاصد على طلب العلم وجعل مغني براوية اسلاف السادات الى وفاء مدنا الله من مددكم وشرط ان لا يخرج من هذه شي الا لثقة او بر من راجيا من الجليل ثوابه الجليل ان لا يخرج من هذه شي الا لثقة او بر من راجيا من الجليل ثوابه الجليل ان لا يخرج من هذه شي الا لثقة او بر من راجيا من الجليل ثوابه الجليل



Copyright © King Saud University

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
الحمد لله الذي خص كتابه بعدم المعارضة وبالأجالة وجعله نبيا لكل شيء
فعموم في اللبيب بالحقيقة لا بطريق المجاز واستعد ان لا اله الا الله وحده
لا شريك له شهادة من فرق الحق من الباطل وما زل وجد ببيان البيان عند
المشبهات فوقف عند ما حل وما جازوا شهد ان سيدنا محمد عبده ورسوله
المهدي الى سبيل الرشاد فسعد من اقتدي بهديه وفاز بهي الله وسلم
عليه وعلى آله واصحابه ومن حوي بيته من ازواجه الطاهرات وحاز
وبعد فقد نظرت عند اختراي لمعني اللبيب عن كتب الاغاري ما كتبه
الشيخ شمس الدين محمد بن الصايغ الحنفي وسماه بتتويه السلف عن تنويه
اخلف وذلك الى انشا البالموحدة والتعليق الذي كتبه الشيخ بدر الدين
محمد بن ابي بكر الدماميني بالديار المصرية والشرح الذي اخرج بعد ذلك
بالبلاد الهندية وسماه بتتويه الخديف فاذا هي عملة باعتبارها كانت
بجده جوابا ومشحونة باشكالات لم يتعلق والحمد لله يا بها وقد فتح
الله تعالى باجوبة من اعظم من ذلك وتنوير ما اظلم من اشكال حالكه فاني
بعض الاصحاب ان اقيدهم بكتاب وان اخم اليه حل الشواهد والايات
وشرح ما لم يشرح بعد من المشكلات فاجبت مطلوبه وحقت مرعوبه
سالك سبيل الانصاف حايده عن طريق المقتضب والابحاف وسميته
بالمقتضب من الكلام على حاشي ابن هشام واسأل الله تعالى العفو عما يعاب
والهداية الى طريق الصواب **قوله** اما بعد حمد الله الحمد هو الوصف بالجميل
على جملة التعظيم لاجل جليل اختياري فعلى جملة التعظيم مخرج للاستعظام
والسخرة واختياري مخرج التنا لاجل جليل غير اختياري فانه مدح لاحد
لان المدح اعم مطلقا من الحمد لانه يقال مدحت اللؤلؤة على منافعها ومدحت
زيد على رشاقته فده ولا يقال حمد فلان ومنهم من منع اطلاق المدح على التنا لاجل
جميل غير اختياري بنا على انه مساو للحمد وقال ما قيل في اللؤلؤة مولد كاعبرة
به وما قيل في القدر خطا او ما ولى بد لانه على الافعال الاختيارية وعني هذا
فالتعظيم بالاختياري لبيان ما فيه الحمد لا للاحتراز وفي الكشف الحمد والمدح
اخوان قال التفتازاني من الشايخ في كتبه انه يريد يكون اللؤلؤين اخوين
ان يكون بينهما اشتقاق كبير بان يشتركا في الحروف الاصول من غير ترتيب
كالحمد والمدح او الكبريان يشتركا في اكثر الحروف فخط كالقلف والفتح والقلد
مع اتحاد في المعنى او تناسب بين سوق كلامه ههنا وهدم كلامه في المعانيق
بدل على مترادفهما انتهى وفي تفسير الامام في سورة الانعام الحمد اخص مطلقا



قوله الباب الثاني من الكتاب
في تفسير الجملة يجوز ان تكون من الكتاب خبر الباب الثاني وفي تفسير الجملة خبر الباب
مخدوفه ويجوز ان يكون الباب الثاني خبر مبتدأ مخدوفه ومن الكتاب خال من الخبر وفي تفسير الجملة
خبر مبتدأ مخدوف وفي الشرح الباب مبتدأ والثاني صفة له وفي تفسير الجملة خبر ومن
الكتاب اما حال من الخبر المستكن في الخبر ولا يضر هنا تيمم الحال على عاملها المعنوية لانها ظرف
وقد صرح ابن بري بان يجوز له توسعهم في الظروف واما حال من المبتدأ على ما اجاز به
في قول الشاعر لمية موحشا طلل اذ صاحب الحال عنده هو النكرة وهو عنده مرفوع بالابتداء
وليس فاعلا كما يقول الاخفش والكوفيين والناسب للحال الاستقرار الذي تعلق به فكذا ما نحن فيه
واما صفة المبتدأ موكدة بان تقدر متعلقة معرفة اي الباب الكائن من الكتاب على القول
بجواز حذف الموصول مع بعض صلته فان قلت لم يجوز ان يكون حالا من الخبر المستكن في الثاني
اذ هو اسم فاعل من شئ شئ قلت لانه هنا ليس بمعنى التصدير فلا يكون مشتقا فلا يجر خبرا
وانما يكون كذلك لو كان مراد به التصدير واقول في كون الثاني هنا اسم فاعل من شئ شئ
وكونه لا يكون مشتقا الا اذا كان بمعنى التصدير نظروا ذلك انهم قالوا في باب العدد يصاغ من
اثنين فما فوقه الى عشرة وزن فاعل مجرد من الثاني التذكير ومتصلا به في الثانية ويستعمل
مفردا نحو ثاني وثانيه الى عاشر وعاشره ومركبا مع ما اشتق منه كثاني اثنين ومع ما يلحق بها
اشتق منه كالثالث اثنين وهذا الاخير هو الذي بمعنى التصدير ولا معناها للتصويغ الا الاشتقاق
على ان الشارع جعل الثاني وصفا للباب وجمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق قال الرضي
ولذلك استغنفت سينويه مرتب برجل اسد وصفا ولم يستغنفت برجل اسد اذ لا فكاك
يشترط في الوصف ان يكون الاشتقاق وفي النوق نظر والنحاة يشترطون ذلك فيها معا
والمقتضب يعني ابن الحاجب لا يشترط ذلك فيها وليكني يكون الوصف ذالا على معنى في شئ
مشتقا كان او لا ويكون الحال هيئة للفاعل او المفعول **قوله** الكلام نحو قوله المفيد بالتعبد
في الشرح اثر القول على اللفظ لانه يطلق على الماهل والقول لا يطلق عليه فكان حبا للكلام
قريبا بالنسبة الى اللفظ وقد يعارض بان القول يطلق على الرأي والاعتقاد اطلاقا متعارفا حتى صار
كاحتمية العرفية ومثل هذا الم يعوض في اللفظ انتهى واقول القول وان اطلق على غير
اللفظ بطريق الاشتراك لكن هنا ما يدل على ان المراد به اللفظ واستعمال الالفاظ المشتركة في الحمد انما
يكون نقصا منه اذ لم تقع قرينة تعين المقصود واما اذا قامت قرينة تعينه فانه لا يكون نقصا
مخلاف وضع الجنس البعيد موضع الجنس القريب فانه نقص في الحد على كل حال فاذا ذكر الشارع في معرض
المعارضة لا يصلح للمعارضة ثم في الشرح واحترق بقيد القصد عن حيث النام وبخوه فانه عار
من القصد قال ابن الصايغ وهذا غير محتاج اليه لان الصادر من النام قد خرج بتبدي الافادة
لان مثل هذا لا يفيد بوجه فلو قال النام زيد فاقدم مثلا ووافق ذلك قدومه فالفايدة لم يحصل
من اخباره وانما حصلت من مشاهدة التقدم انتهى واقول كلام ابن الصايغ من غير ان معنى مبتدأ

باب الثاني من الكتاب

هذا على طريقة الهمزة والفتحة والياء والواو والهمزة والفتحة والياء والواو والهمزة والفتحة والياء والواو



هذا على طريقة الهمزة والفتحة والياء والواو والهمزة والفتحة والياء والواو



محصل فائدة السامع ولم ينسب المصنف بذلك وإنما فسر بما دل على معنى يحسن السكوت عليه
فلا بد من إخراجها بتقدير **قوله** وما كان بمنزلة أحدهما نحو ضرب اللص وأقام الزيدان
وكان زيد قائما وظننته قائما الأول مثال لما كان بمنزلة الفعل والفاعل بنا على أن المرفوع
فيه نائب عن الفاعل لا فاعل كما هو مذهب الرضائي والثاني والثالث يحتمل أن يكونا
لما كان بمنزلة الفعل والفاعل وأن يكونا لما كان بمنزلة المبتدأ والخبر كما يكون نحو قائم الزيد
بمنزلة الفعل والفاعل فلعلم الفعل وأما كونه بمنزلة المبتدأ والخبر فلعلم الخبر لأن المرفوع
بالوصف ليس خبر عند الأكثرين وأما كون نحو كان زيد قائما بمنزلة الفعل والفاعل
فبنا على أن المرفوع بكان ليس فاعلا وإنما هو بمنزلة الفاعل وأما كونه بمنزلة المبتدأ والخبر
فلأن مرفوع كان ومنصوبها مبتدأ وخبر فيه الأصل هذا ولكن كلامه في انتظام الجملة إلى اسمية
وفعلية صريح في أن نحو قائم الزيدان جملة اسمية وهو كما نصرت بكونه بمنزلة المبتدأ والخبر
وصرح في أن نحو كان زيد قائما جملة فعلية وهو كما نصرت بكونه بمنزلة الفعل والفاعل
وأما الرابع وهو ظننت زيدا قائما فلما كان بمنزلة المبتدأ والخبر لكن باعتبار منقولتين
لأنهما في الأصل مبتدأ وخبر وفي **الشرح** وأما الثالث وهو كان زيد قائما فيجوز
أن يكون بمنزلة الفعل والفاعل من حيث أن مرفوع كان يشبه بالفاعل لافعال اصطلاحا وأما
الرابع وهو ظننته قائما فإيراده فيما تنزل بمنزلة أحدهما مشكل لأنه على التحقيق جملة فعلية
مستظمة من فعل وفاعل يجب الاصطلاح فليس مما تنزل بمنزلة الفعل والفاعل ولا بمنزلة المبتدأ
والخبر فإنه قلت لعله يشير إلى أنه مما تنزل بمنزلة المبتدأ والخبر باعتبار المفعول الأول
والثاني فإنها مبتدأ وخبر في الأصل وبعد دخول الناصح تكونان بمنزلة المبتدأ والخبر
قلت لو كان كذلك لزم كونها جملة اسمية وهو باطل وإنما بعد دخول الناصح مرفوعان
تسلط على العمل في كل واحد منهما وأقول **الشرح** لا نسلم أنه لو كان كذلك لزم كونها جملة
اسمية بعد دخول الناصح وإنما اللازم أنهما بمنزلة الجملة الاسمية على أن في شرح الالفية لولد
مصنفها ما يقتضي أنهما بعد دخول الناصح جملة تسلط الناصح على خبرتها فإنه قال في باب طبع
ومن الأفعال أفعال واقعة تعانها على مضمون الجمل فتدخل على المبتدأ والخبر بعد أخذها
فتمنعها مفعولان انتهى **قوله** وهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين كما يتوهم كثير من الناس
قال الرضي والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمنت الاسناد الأصل سواء كانت مقصودة
لذاتها أولا كالجملة التي هي خبر المبتدأ فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والمقتضى المهمة
والظرف مع ما استندت إليه والكلام ما تضمنت الاسناد الأصل وكان مقصود الذاته فكل
كلام جملة ولا ينعكس وفي **الشرح** ظاهر كلام الأندلسي في شرح المفصل أن كونها مترادفين
رأى الجميع فإنه قال في باب المبتدأ والخبر الجملة والكلام في اصطلاحهم مترادفان وظاهر
كلام ابن الحاجب المترادف فإنه عرف الجملة بتعريفه الكلام في مختصر في الأصول
فإنه قال والجملة ما وضع لأفاده نسبة وهذا لا يعد وهما فانه اصطلاح عمل به هؤلاء وتواطؤ

ومما قاله

وهو عمل لا بد منه في اصطلاحنا
فإن جملة الناصح كالجملة الاسمية
وهو ما يقتضي أنهما بعد دخول
الناصر جملة تسلط الناصح على خبرتها
فإنه قال في باب طبع ومن الأفعال
أفعال واقعة تعانها على مضمون
الجمل فتدخل على المبتدأ والخبر
بعد أخذها وتمنعها مفعولان انتهى

فإن جملة الناصح كالجملة الاسمية
وهو ما يقتضي أنهما بعد دخول
الناصر جملة تسلط الناصح على خبرتها
فإنه قال في باب طبع ومن الأفعال
أفعال واقعة تعانها على مضمون
الجمل فتدخل على المبتدأ والخبر
بعد أخذها وتمنعها مفعولان انتهى

ومما قاله المصنف اصطلاح لغوي آخرين فليس يوهيم أولئك بناء على اعتبار اصطلاحه بأولي من
توهيمه هو بناء على اعتبار ذلك المصطلح ولا مشاحته في الاصطلاح وأقول **ليس هذا**
من الاختلاف في الاصطلاح حتى لا تنافي المشاحته فيه وإنما هو من الاختلاف في نقل الاصطلاح
فتنافي المشاحته فيه والتوهيم **قوله** وهو ظاهر قول صاحب المفصل فإنه بعد أن فرغ من الكلام
قال ويسمى الجملة في **الشرح** ليس ذلك نظرا لأنه لا يلزم من تسمية الكلام جملة تسمية الجملة
كلما لا أنها أعم منه على رأيي وأقول **الشرح** بل هو ظاهر كلامه هنا لأن قوله ويسمى الجملة ظاهري
أن لفظ الجملة موضوع للمعنى الذي وضع له لفظ الكلام لأن ذلك هو معنى التسمية وإذا كان لفظ
الجملة موضوعا للمعنى الذي وضع له لفظ الكلام كان لفظ الجملة مرادفا لفظ الكلام لأن
المترادفين هما اللفظان الموضوعان لمعنى واحد وإنما قال ظاهر قول صاحب المفصل لا احتمال
قوله ويسمى الجملة احتمالا مرجوحا أن لفظ الجملة يطلق عليه لأنها أعم منه ولما كان الظاهر هو الاعتبار
من الكلام جزءا من الحجاب براد في شرحه فقال وقوله يسمى مجوزا أن يكون بالياء والتاء
وصا بطله أن كل لفظتين وضعتا لذاته واحدة أحدهما مؤنثة والأخرى مذكرة
وتوسطها ضمير جاز تانيث الضمير وتذكير والتانيث هنا أحسن لأن الجملة مؤنثة
وهي خبر عنه يعني في الأصل لأن الأصل الكلام الجملة ثم دخل الفعل اعني يسمى **قوله**
أما قول ابن مالك فلأنه كان من جهة أن بعدهما ثمانية جمل في **الشرح** بل كان من جهة
أن بعدهما على ميثاق رأي المصنف تسعا والتاسعة هي قوله يكسبون فإنه قلت
لم نعد هاهنا خبر كان فهي من تمام الثامنة قلت **الشرح** فيلزم أن لا نعدا مؤاكلة لأنها خبر
ثم ليس في كلام الرضائي ولا ابن مالك ما يدل على عد قوله وهم لا يشعرون من جمل
الاعتراض أما الرضائي فإنه قال في الكشاف المعطوف عليه قوله فاخذناهم بقتة
وقوله ولوان أهل القرية إلى قوله يكسبون وقع اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه
وأما ابن مالك فقال في باب الحال في شرح التسهيل قال الرضائي في الكشاف إن ولوان
أهل القرية أموا وانقوا لجمعهم بركات من السماء والأرض ولكن كذا يؤخذناهم بما كانوا يكسبون
اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه وهما فاخذناهم بما كانوا يكسبون وأقام أهل القرية
وهذا الاعتراض بكلام تضمن سبع جمل انتهى **قوله** على الخلاف في أنها فعلية أو اسمية في **الشرح**
أجر الخلاف ههنا غير ظاهر لأنه بعد ما لزم على كلام الرضائي وهو يرى أن هذه فعلية
ليس **القول** والرضائي يرى أن وصلتها هنا فاعلا ببيت هكذا وقع في أكثر النسخ وهو ظاهر
لأن المراد بيان لفظها وهو مفعول أول ليرى وفاعلا مفعول ثان له وفي بعض النسخ هـ
أن أن وصلتها هنا فاعلا وهو غير ظاهر لأن المراد بان الثانية لفظها وهي اسم أن الأول
وفاعلا خبرها وأن الأول مع اسمها وخبرها مدت مسند مفعولي يرى ولا يصح أن يكون فاعلا خبرا
لأن مع نصبه **قوله** وهذا هو التحقيق يعني عدم عد جملة وهم لا يشعرون وعد جملة الاعتراض في هذه
الآية ثلاثة وفي **الشرح** وهذا التحقيق فيه والتحقيق أن يقال إن قوله تعالى ولوان أهل القرية

أنت خير من الاختلاف في نقل ذلك
راجع للاختلاف في نقله والاشارة إلى
منه الأمر من جملته

أنه نظر في قوله والتحقيق على ما ذكر الرضائي
أنه هذا التحقيق غير الأول
م

وقوله في هذا المثال ما ينبغي ان يفصل في الجواب عن الوجود الاحتمال فيه مشكل فانه
ليس مع الرفع الا التعليل وليس مع النصب الا الاستية والاعراب ظاهرة لا ليس فيه ولا احتمال
انتهى واقول في هذا المثال ما ينبغي ان يفصل فيه على القول بان استعمال ما ينبغي صار
مطرد وكما وقع الاسم بعدها غير ظاهر فيه الاعراب وقد صحت طرد ذلك الاندلسي ومن
عن بعضهم قال الاندلسي لا يتجاوز هذين اعني جاء في ما جات حاجتك وقد ردت كانهما
حصة الموضع الذي استعملنا فيه العرب وطرد ذلك بعضهم وقوله وذلك اذا قدرته معقول
مع اي اذا قدرته مؤني في هذا المثال معقولا معه لانه حينئذ لا بد من تقدير ليكون المعقول معه
مضروباً به فان قدرته كان ما جاز وان قدرته يصنع فاما معقول به وقوله واما النصب فيكون
كونه على الخبرية او الكالية اما بنصبه على الخبرية فيعمل تقدير كنه يكون واما انصبه على الكالية
فعلى تقدير كنه يصنع **انقسام الكلمة الى الصغرى والكبرى وقوله** في هذا المثال ما ينبغي ان يفصل في الجواب عن الوجود الاحتمال فيه مشكل فانه
ليس مع الرفع الا التعليل وليس مع النصب الا الاستية والاعراب ظاهرة لا ليس فيه ولا احتمال
انتهى واقول في هذا المثال ما ينبغي ان يفصل فيه على القول بان استعمال ما ينبغي صار
مطرد وكما وقع الاسم بعدها غير ظاهر فيه الاعراب وقد صحت طرد ذلك الاندلسي ومن
عن بعضهم قال الاندلسي لا يتجاوز هذين اعني جاء في ما جات حاجتك وقد ردت كانهما
حصة الموضع الذي استعملنا فيه العرب وطرد ذلك بعضهم وقوله وذلك اذا قدرته معقول
مع اي اذا قدرته مؤني في هذا المثال معقولا معه لانه حينئذ لا بد من تقدير ليكون المعقول معه
مضروباً به فان قدرته كان ما جاز وان قدرته يصنع فاما معقول به وقوله واما النصب فيكون
كونه على الخبرية او الكالية اما بنصبه على الخبرية فيعمل تقدير كنه يكون واما انصبه على الكالية
فعلى تقدير كنه يصنع **انقسام الكلمة الى الصغرى والكبرى وقوله**

انقسام الكلمة الى الصغرى والكبرى

هذا المثال ما ينبغي ان يفصل في الجواب عن الوجود الاحتمال فيه مشكل فانه ليس مع الرفع الا التعليل وليس مع النصب الا الاستية والاعراب ظاهرة لا ليس فيه ولا احتمال انتهى واقول في هذا المثال ما ينبغي ان يفصل فيه على القول بان استعمال ما ينبغي صار مطرد وكما وقع الاسم بعدها غير ظاهر فيه الاعراب وقد صحت طرد ذلك الاندلسي ومن عن بعضهم قال الاندلسي لا يتجاوز هذين اعني جاء في ما جات حاجتك وقد ردت كانهما حصة الموضع الذي استعملنا فيه العرب وطرد ذلك بعضهم وقوله وذلك اذا قدرته معقول مع اي اذا قدرته مؤني في هذا المثال معقولا معه لانه حينئذ لا بد من تقدير ليكون المعقول معه مضروباً به فان قدرته كان ما جاز وان قدرته يصنع فاما معقول به وقوله واما النصب فيكون كونه على الخبرية او الكالية اما بنصبه على الخبرية فيعمل تقدير كنه يكون واما انصبه على الكالية فعلى تقدير كنه يصنع

الكلام الكبرى

اداصل

اداصل ان مضارع ان وقوله وينبغي ان يجري هذا الخلاف الذي في المسئلة قبلها وهو ان الظرف
الواقع في موقع الخبر هل العامل فيه اسم فاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا وهو مذهب
الاخفش بصريحاً ومذهب سيبويه ايما والصحيح عند ابن مالك اتباعه اذا لم يل فيه فعل لان
اصل العمل للفعل وهو قول الفارسي والرخشي وغيرها ونسب الى سيبويه وفي الشرح
وهذا الخلاف معروف ولم يذكره المصنف في المسئلة السابقة واحال عليه لشهرته وفي قوله
وينبغي اشعار بانهم يصحوا به هنا ايضا انتهى ولا يخفى انه وان لم يذكر في المسئلة السابقة
صريحاً قد اشار اليه حيث قال اذ يحتمل تقدير استمر وتقدر مستقر **قوله** الامر في استطاع رجوع
هذا صدرت عن غيري في باب ما اثنائه يد الغفلات وقد تقدم الكلام عليه في الاية التي
وتحقيق اللام **قوله** بتا على ما قد منا يعني في التبيين الاول من التبيينين السابقين وقوله
وقد يقال كما تكون الكرية مصدره بالمبتدأ تكون مصدره بالفعل نحو ظنته زيداً يقوم ابوه ه ه ه
المسئلة التي لا عمل لها من الاعراب ه
قوله الثاني الجملة المقطعة مما قبلها نحو مات فلان رحمه الله في الشرح مراده
بالمقطعة التي قطع تعلقها بما قبلها لفظاً ومعنى فالاول كالامثلة التي اوردناها فان جملة الاعا
بالرحمة متعلقة بالاول من جهة المعنى اذ لا رابط لفظياً بينهما والثاني نحو اولم يرقا كنه
يبدو وانما الخلق ثم يعينه فيغير رواقاً برؤيتها مع ان الربط لفظي موجود وهو حرف القطف **قوله**
وحقق البيايوني الاستيفاء بما كان جواباً لسؤال مقدراً قالوا وهو ثلاثة اضرب لان السؤال اما
عن سبب الحكم مطلقاً نحو قال في كيف انت قلت عليل سهر داي وحزن طويل فسيهر داي جواب
لسؤال مقدراً عن سبب علمته مطلقاً كانه قيل ما سبب علمته لان العادة اذا قيل فلان عليل ان يسئل
عن سبب علمته مطلقاً لا عن سببها الخاص بان يقال هل علمته كذا او كذا ولا سيما السهر والحزن
فانه قل ما يقال هل سبب علمته السهر والحزن لانها بعد اسباب المرض واما عن سبب خاص
نحو وما ابري نفسي ان النفس اماراة بالسوء كانه قيل هل النفس اماراة بالسوء فتقول نعم ان النفس
بالسوء والتاكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص فان اجواب عن مطلق السبب لا يوكد واما
عن غير السبب المطلق والسبب الخاص نحو قال سلام في الابه وصيدقوانى البيت **قوله** في العوادل
في الضاموس الزعم مثله القول الحق والباطل والكذب صيد واكثر ما يقال فيما يشك وفي شرح
التلخيص لها الذين السبكي ولم يستعمل الزعم في الزمان العظيم الا للباطل واستعمل في غير الصحيح
كقول ابن سنيان زعمت وهو كذب ولكن اذا تأملت جملة يستعمل حيث يكون المستعمل شاكها
فهو لقوله لم يبق الدليل على صحته وان كان صحيحاً في نفس الامر قال وقد يستعمل قوله صدقوا بغير المذكورين
والعوادل جمع عادلة وهو مؤنث وفي الشرح والجواب ان المراد بالعدالة الجماعة العادلة
واطلاقة مثله على المذكورين جاز فاعني زعم الجماعة العوادل المذكورين انتهى وهذا الجواب
ذكره التتار في موطأه في الكلام على هذا البيت وعبارته والعوادل جمع عادلة بمعنى جماعة عادلة
لان المرأة عادلة بدليل قوله صدقوا والفرع الشدة ولا يخفى لا ينكشف **قوله** اذ لا معنى للحفظ من شيطان

هذا المثال ما ينبغي ان يفصل في الجواب عن الوجود الاحتمال فيه مشكل فانه ليس مع الرفع الا التعليل وليس مع النصب الا الاستية والاعراب ظاهرة لا ليس فيه ولا احتمال انتهى واقول في هذا المثال ما ينبغي ان يفصل فيه على القول بان استعمال ما ينبغي صار مطرد وكما وقع الاسم بعدها غير ظاهر فيه الاعراب وقد صحت طرد ذلك الاندلسي ومن عن بعضهم قال الاندلسي لا يتجاوز هذين اعني جاء في ما جات حاجتك وقد ردت كانهما حصة الموضع الذي استعملنا فيه العرب وطرد ذلك بعضهم وقوله وذلك اذا قدرته معقول مع اي اذا قدرته مؤني في هذا المثال معقولا معه لانه حينئذ لا بد من تقدير ليكون المعقول معه مضروباً به فان قدرته كان ما جاز وان قدرته يصنع فاما معقول به وقوله واما النصب فيكون كونه على الخبرية او الكالية اما بنصبه على الخبرية فيعمل تقدير كنه يكون واما انصبه على الكالية فعلى تقدير كنه يصنع

العمل التي لا عمل لها من الاعراب

لا يسمع هذا لتعليل بطلان كون جملة لا يسمعون صفة أو حالاً وقال ابن المنير يصح في لا يسمعون أن يكون
وصفاً وأن يكون حالاً والجواب عن اشكال الزمخشري أنه لا معنى للحفظ من حيث لا يسمعون ولا
يَسْمَعُونَ هوان عدم سماع الشيطان بحسب الحفظ منه فالشيطان حال كونه محفوظاً منه في حال كونه
لا يسمع وأحدى الكالين لازمة للآخرى فلا مانع أن يجتمع الحفظ منه وكونه موصوفاً بعدم السماع
في حالة واحدة وليس المراد أن عدم السماع ثابت قبل الحفظ وإنما هو معه وبسببه
وأعترضه البني بأن الصفة هنا كاشفة فلا بد من حصولها للموصوف قبل وصفه ولا
يمكن كاشفة هذا هو الأصل والسابق إلى الهمم وأما التسمية التي باسم ما يؤول إليه
مجازاً والأصل الحقيقة وأقول الصفة الكاشفة هي التي تكشف معنى المتبوع وتبينه
وظاهر أن جملة لا يسمعون إذا جعلت صفة للشيطان ليست كذلك **قوله** وإنما هي استيناف
مخوي في الشرح ولكن أن نقول إذا جعل استينافاً محوياً كان إخباراً عن هؤلاء الشياطين
المحفوظين منهم بأنهم لا يسمعون فيرد الاشكال وهو أنه لا معنى للحفظ متى هو في نفس الأمر لا يسمع
كما أخبر عنه فيكون المصنف قد وقع فيما فرغ منه فإن قلت **المتغير لا يسمعون** بعد الحفظ
فلا إشكال قلت **هذا** التقدير يصح مع جعل الجملة صفة أيضاً فتحذف المسمى المتغير بحال
الاستيناف يكون حكماً وأقول يمكن الجواب عن أصل السؤال بأنه إذا جعل استينافاً
محوياً يكون إخباراً عن هؤلاء الشياطين لا بوصف كونهم محفوظاً منهم **قوله** ولا يكون
استينافاً بياناً لنفاد المعنى أيضاً في الشرح إنما يفيد المعنى بتقدير أن يجعل هذا جواباً
عن السؤال عن العلة كما أشار إليه الزمخشري وأما علي أن يكون جواباً للسؤال عن حال الشياطين
بعد الحفظ منهم لا عن السبب المتعقبي للحفظ منهم فلا يفيد المعنى فاطلاق المصنف المولى
بامتناع الاستيناف الباري لما يترتب عليه من نفاد غير ظاهر **قوله** إلا هذا الزاجر جازي
هذا أصدر رتبة من معلقة طرفه مخبر وإن شهد الذات هل أنت مخلد **قوله** واستضعف الزمخشري
إجماع بين الأخذتين قال ابن المنير أن اجتماع هذين سايع كما في قوله تعالى بين أمة أمة
تضلوا لأن الأصل ليلاً تضلوا فحذف الجار وحرفه التثنية قال البني وهذا غير وارد عليه
الزمخشري لأنه لم يذكر بل قال المعنى كراهة أن تضلوا وأقول ولو ذكر لا يرد
عليه لأن ما استضعفه هو حذف اللام وأن وترفع الفعل وما أورده ابن المنير عليه كذا
قوله الذي يتدر وجود معنى الحال هو صاحبها كما في قوله مررت برجل معه صفة
صاحباً به عداً أي مقدر حال المرور به أنه يصيبه عداً والشياطين لا يتدرون عدم السماع
ولا يريدونه في الشرح وهو ضعيف أما أولاً فلا نسلم أن الذي يتدر وجود معنى الحال
هو صاحبها ولم لا يجوز أن يتدرها غير ولو قيل معنى المثال مررت برجل معه صفة مقدر عدم
الصديقه في الغد على أن يكون مقدر اسم مفعول لصح سوا كان هو المقدر أو غير
وأما ثانياً فيلحق بتقدير تسليم أن الذي يتدر هو صاحب الحال لا يمنع من الآية أن يكون الشياطين
يتدرون عدم سماعهم بعد الحفظ لما رواه من العذف بالشبه والطرد عن الاشتراق وأما ثالثاً
فلأن

فلأن قوله ولا يريدونه لا مدخل له في كون الحال مقدرة لأنها قد تقع حيث لا يكون صاحب الحال
مرتباً بها كما إذا قال الأمير لمظلوم أدخل السجن خالداً في عذابه وإنما عدل عن التمثيل
بقوله تعالى أدخلوا أبواب جهنم خالدين فيها لئلا يحتال أن يقال عدوا مرتدين بما ارتكبوه من
جريمة الكفر وأقول الدليل على أن الذي يتدر وجود معنى الحال هو صاحبها أن في
الحال ضميراً يعود على صاحبها ويمتنع من الآية أن يكون الشياطين يتدرون عدم سماعهم بعد
الحفظ لأن عدم سماعهم لازم للحفظ منهم والحفظ منهم مقارن لوجود الكواكب غير مفارق له
فلو كانوا مقدرين عدم سماعهم بعد الحفظ لكانوا مقدرين عدم سماعهم في حال عدم سماعهم
لأن عدم سماعهم عدم واحد مستمر وكانوا متضمنين بالحال المقدرة من وقت تقديرها بل
بعده كما في المثال **قوله** ولا يريدونه في تقدير هذه الحال يريد إكمال قوله لا يتدرون في
لتقديرها مقدر أو لما قال ذلك لأنه قال في حرفه الالف في إذا في الفصل الثاني في خروجها
عن الاستيناف أنهم يتدرون مقدر الصديقه عداً وأوضح منه أن يقال مرتباً به الصديقه عداً
ثم لا يخفى أن كلمة عدم في قول الشاعر ولو قيل معنى المثال مررت برجل معه صفة مقدر عدم
الصديقه في الغد من طغيان التعليل **قوله** الثالث أن العزة لله جميعاً بعد فلا يحزنك قولهم
في الشرح ثبت فيها رتبة من نسخ الكتاب فلا يحزنك بالغا والثلاوة فيها إنما هي بالاول
بالفاء **قوله** والحواس أنه ليس في جميع القرآن وقف واجب يمكن التوفيق بين هذا وبين كلام
السجادة بأن مراد الثاني الواجب عند الغنى ومراد المبتدئ الواجب عند التواضع **قوله** الخاتمة
رغم أبو حاتم أن في ذلك تثير الأرض أبو حاتم هو سهل بن محمد السجستاني النحوي اللغوي تزيل البصر
وأما كتاب سيبويه على الأحسن مرتين وكان كثير الرواية عن أبي زيد وابن عبيدة والأصمعي بيعت
كتبه بعد وفاته بأربعة عشر ألف دينار على ما حكاها الوزير القنطري قال ابن دريد ماتت
أبو حاتم بالصحة سنة خمس وخمسين ومائتين والاشارة بذلك ليس إلى الاستيناف الذي قد تحكى
بل إلى مطلق الاستيناف لأن المصنف لم يذكر عن أبي حاتم إلا أن استيناف تثير حبيد وسبق كونه
ضامناً من قول المصنف لظهور أن تثير متصل بما قبله لا منقطع عنه قال صاحب الكشاف ولا الأول
للتثنية والثانية مرية لتوكيد الأول لأن المعنى لا لأول تثير وتسعى على أن الفعلين صفتان
لأول كانه قيل لأول تثير وتسعى وقال صاحب البحر تثير صفة لأول وهي صفة داخلية
في خبر التثنية أي لا تثير الأرض فتذل ولا تسقى أكثر في معادل لقوله لأول وأجله صفة
من حيث المعنى متوافقان في الفعلية لأن تثير متنى من حيث المعنى كما أن تسقى كذلك والمعنى
لم تذل بالعلل لا في حرث ولا في سقى وقال الحسن كانت تلك البقرة وحشة فلذلك وصفت
بأنها لا تثير الأرض بالحراث ولا تسقى عليها فتسقى وقيل المعنى تثير الأرض من البطر إذ من عادة البقر
إذا بطرت أن تضرب بقرونها وأظلالها فتثير تراب الأرض **قوله** ورده أبو البقاء أن ولا إنما يلفظ
على التثنية في الشرح العاطفة إنما هو الواو فقط لا مجموع قوله ولا والمصنف ترك هذا
التعقب مع شغفه بمناقشة أبي البقاء وأقول لا يمانع أن يقع أن لا تسقى معطوف وإنما هو حال

وعبارة ابن البقالين فيها ان ولا تعطف ونقص ما في اعرابه تنبئ في موضع نصب حال من الضمير
 في قول قد بينا لا تدل في حال انارتها ويجوز ان يكون ابتداء لدلول وقيل هو مشتاق اي هي
 تنبئ وهذا قول من قال ان البقرة كانت تنبئ الارض ولم تكن تنبئ الزرع وهو قول بعيد
 لو جهن اخدها انه عطف عليه قوله ولا تنبئ احشته فنبئ المحطوف فيجب ان يكون المحطوف
 عليه كذلك لانه في المعنى واحد الا ترى انك لا تقول مررت برجل قائم ولا قاعد بل تقول
 لا قاعد بغير واو كذلك يجب ان يكون هنا والثاني انها لو انارت الارض لكانت ذلولاً وقد
 نبذ ذلك انتهى **قوله** ويرد اعراضه الاول صحة مررت برجل يصلي ولا يلتفت بجاء
 عن هذا منع ان الواو من ولا يلتفت للمعطف بل هي للكمال ولو سلم فليس المعنى هنا بمعنى المحطوف
 عليه وكلام ابن البقالين ما نقلناه عنه ظاهر في انه فيما كان معناه **قوله** وانما وجه الرد ان الجبر
 لم يأت بان ذلك من عجائبها فيه نظراً لا يلزم من عدم اتيان الجبر بان ذلك من عجائبها عدم كونه من
 عجائبها بل جاز ان يكون من عجائبها وقد وصفها الله تعالى به فعلناه منه **قوله** وبانه كان يجب
 تكرار لا في الاول **قوله** الشرح قد يكون ابو حاتم ذهب الى ان لا اسم بمعنى غير كما قال الكوفي
 وصح به التجاوي وغيره مثل غضب من الشئ وجئت بل زاد لكن لكونها في صورة الحرف **قوله**
 اعرابها فيما تعدها كما لا اذا كانت بمعنى غير وعليه فلا حاجة الى التكرار لانك لو قلت غير ذلول
 اكتفى به والتكرار انما هو في حرف النفي وهذه اسم لاحرف **قوله** وقد يكون ابو حاتم
 لا يقول بوجوب تكرار لا في الصنات وهو قول المبرد ومن وافقه **قوله** احدها ما اذا حمل على الاستيناف
 احتيج الى تقدير جزم يكون معه كلاماً مخوفاً من قولك نعم الرجل زيد في **الشرح** ليس زيد
 مما يحتمل ان يكون استينافاً لانه مفرد والكلام في الجمل **قوله** وافقه **قوله** هذه مناقشة في غاية
 السهولة لان زيدا يحتمل الاستيناف لكن باعتبار ما يفيق اليه ويصير به كلاماً **قوله** قال الزحمر
 الاحسن والابليغ ان تكون مستانفات على وجه التعليل في الكشف فان قلت كيف وقع
 هذه الجمل قلت يجوز ان تكون لا بالونك صفة لبطانة وكذا قد بدت البغضا كما قيل بطنية
 غير اليك خالاً بادية بغضا وفيه واما قد بينا فكلام مستداً واحسن منه والبلغ ان تكون مستانفاتاً
 كلها على وجه التعليل للهي عن اتحادهم بطنية انتهى وفي حاشية التتار ان قوله كن موقع هذه
 الجمل يعني لا بالونك قد بدت البغضا قد بينا لكم لظهور ان قوله وما تخني صدوركم اكر حال وان قوله
 ودوا ما عنتم بياناً وقوله لتول لا بالونك خالاً محكم حكماً وانما لم نذكر عند تفصيل المواقف وقيل انه
 لما وقع بين الصفتين تعين انه صفة وقوله واحسن منه اي ما ذكره ذلك لما في الاستيناف
 من العوايد وما في الصنات من الدلالة على خلاف المعنود او اهامه وهو تعيد انتهى يجوز
 البطانة على هذه الصنات وليس معنى قوله مستانفات كلها ان الكل على واحدة بالاجتماع
 بل ان كلامها على الله تعالى بالاستقلال ترك لظاهرها تنبيهاً على الاستقلال كما في قوله تعالى ذلك بانهم
 كانوا ذلك بما عصى او بمعنى انها مستانفات للتعليل على طريق الترتيب بان يكون اللام على علمه
 السابق الى ان تكون الاولى علمه للهي ويتم التعليل بالمجموع اي لا تتخذوا منهم بطنية لانهم لا بالونك
 خالاً

قوله ويرد اعراضه الاول صحة مررت برجل يصلي ولا يلتفت بجاء عن هذا منع ان الواو من ولا يلتفت للمعطف بل هي للكمال ولو سلم فليس المعنى هنا بمعنى المحطوف عليه وكلام ابن البقالين ما نقلناه عنه ظاهر في انه فيما كان معناه قوله وانما وجه الرد ان الجبر لم يأت بان ذلك من عجائبها فيه نظراً لا يلزم من عدم اتيان الجبر بان ذلك من عجائبها عدم كونه من عجائبها بل جاز ان يكون من عجائبها وقد وصفها الله تعالى به فعلناه منه قوله وبانه كان يجب تكرار لا في الاول قوله الشرح قد يكون ابو حاتم ذهب الى ان لا اسم بمعنى غير كما قال الكوفي وصح به التجاوي وغيره مثل غضب من الشئ وجئت بل زاد لكن لكونها في صورة الحرف قوله اعرابها فيما تعدها كما لا اذا كانت بمعنى غير وعليه فلا حاجة الى التكرار لانك لو قلت غير ذلول اكتفى به والتكرار انما هو في حرف النفي وهذه اسم لاحرف قوله وقد يكون ابو حاتم لا يقول بوجوب تكرار لا في الصنات وهو قول المبرد ومن وافقه قوله احدها ما اذا حمل على الاستيناف احتيج الى تقدير جزم يكون معه كلاماً مخوفاً من قولك نعم الرجل زيد في الشرح ليس زيد مما يحتمل ان يكون استينافاً لانه مفرد والكلام في الجمل قوله وافقه قوله هذه مناقشة في غاية السهولة لان زيدا يحتمل الاستيناف لكن باعتبار ما يفيق اليه ويصير به كلاماً قوله قال الزحمر الاحسن والابليغ ان تكون مستانفات على وجه التعليل في الكشف فان قلت كيف وقع هذه الجمل قلت يجوز ان تكون لا بالونك صفة لبطانة وكذا قد بدت البغضا كما قيل بطنية غير اليك خالاً بادية بغضا وفيه واما قد بينا فكلام مستداً واحسن منه والبلغ ان تكون مستانفاتاً كلها على وجه التعليل للهي عن اتحادهم بطنية انتهى وفي حاشية التتار ان قوله كن موقع هذه الجمل يعني لا بالونك قد بدت البغضا قد بينا لكم لظهور ان قوله وما تخني صدوركم اكر حال وان قوله ودوا ما عنتم بياناً وقوله لتول لا بالونك خالاً محكم حكماً وانما لم نذكر عند تفصيل المواقف وقيل انه لما وقع بين الصفتين تعين انه صفة وقوله واحسن منه اي ما ذكره ذلك لما في الاستيناف من العوايد وما في الصنات من الدلالة على خلاف المعنود او اهامه وهو تعيد انتهى يجوز البطانة على هذه الصنات وليس معنى قوله مستانفات كلها ان الكل على واحدة بالاجتماع بل ان كلامها على الله تعالى بالاستقلال ترك لظاهرها تنبيهاً على الاستقلال كما في قوله تعالى ذلك بانهم كانوا ذلك بما عصى او بمعنى انها مستانفات للتعليل على طريق الترتيب بان يكون اللام على علمه السابق الى ان تكون الاولى علمه للهي ويتم التعليل بالمجموع اي لا تتخذوا منهم بطنية لانهم لا بالونك خالاً



بالكلمة فالاعراض من المصنف في حرف ح حتى تدل على هذا القول
 بالكلمة فالاعراض من المصنف في حرف ح حتى تدل على هذا القول

خيالاً لانهم يودون شدة ضرركم بدليل انه قد تبدوا البغضا من افواههم وان كانوا يخشون الكبير لكن لا يخشون
 ذلك في قد بينا اذ لا يصلح تعليلاً لبغض البغضا من افواههم ويصلح تعليلاً للهي اي فانابنا الايات
 الدالة على وجوب معاداة الله تعالى وان كان الاحسن ان يكون ابتداء كلام ولا يبعد
 ان يكون قوله مستانفات كلها اشارة الى ما سواه انتهى **قوله** وتبعه على هذا جملان كخصاً من تبيين
 اعرابها الساقية ونهاية الدين الحلي المعروف بالستين كل واحد منهما كخص اعراباً لا انهما
 اجتماعاً على تلخيص اعرابه كما قد شعرت به عبارة **قوله** احدها نحو اقوم من قولك ان قام زيد
 اقوم قال الرضي اذا كان الجزم مضارعاً والشرط ماضياً في ذلك الجزم وجهان الرفع والجزم
 والثاني اكثر وعند الكوفيين يجب الرفع لان الجزم في الجواب للجواز فاذا لم يجزم الشرط
 لم يجزم الجواب وعند النحاة الرفع في ذلك الجواب لاجل وجهين اما لكونه في نية التقديم
 واما لنية الفاعل الفصل ومنه نظر لان هذين الوجهين محققان بالضرورة وكلامنا في
 في حال السعة والاولى ان يقال بغير عمل ان وضعف في هذه الصورة عن جزم الجواب كجمله الما
 بينها وبينه غير معمول فيه فلما لم يعمل في الشرط لم يعمل في الجواب فتكون الاداة جازمة لشي واحد
 وهو الشرط بقدر انما يجزم سائر اجزاء معلوماً واحداً اي معمولاً واحداً كالم والم واللام الامر
 ولا للهي **قوله** ويؤيد التزامهم في مثل ذلك كون الشرط ماضياً وجه التأييد ضعف اداة
 الشرط حينئذ عن العمل في الجواب كجمله الماضي بينها وبينه غير معمول فيه فينتهي فيه دعوى الاستيناف
 بنية التقديم بخلاف ما اذا كان الشرط مضارعاً اذ لم تضعف الاداة عن العمل في الجواب لعلها في الشرط
 حينئذ ولا تتأدى دعوى الاستيناف فالضريح قوله يؤيد لراي سبويه والاشارة بذلك الى
 اقوم من قولك ان قام زيد اقوم وفي **الشرح** وجه التأييد انه استقر من قواعدهم ان
 الجواب في حذف لم مجيء الشرط بصيغة الماضي او المضارع المترون بل ولا يجي على خلاف ذلك
 الا في الضرورة **قوله** والجزم بالعطف على محل الفاعل المقدرة وما بعده في **الشرح** هذا الكلام
 ظاهر في ان الجملة الواقعة بعد الفاعل محل لها وهو خلاف ما ياتي من ان الجملة الواقعة بعد الفاعل
 جواباً لشرط جازم في محل جزمه **قوله** بل هذا الكلام ظاهر في ان الجملة الواقعة بعد الفاعل
 المقدرة لها محل مع الفاعل وان المحل للمجموع الفاعل وما بعده **قوله** وليس بشئ لعدم الرابط في **الشرح**
 بل هو شئ وجه ذلك ان المعنى عند بعضهم بيني وبين لقائه يومان فالرابط بحسب المعنى موجود
 ولا يضر حونه بحسب اللفظ منقوداً **قوله** هذا عجيب حلة الرابط الا على اللفظ
 في الجملة الاسمية كالية لا بد منه لفظاً او تدبيراً وهو ما لا وواو الضمير اوها وسيدكر المصنف ذلك
 في الباب الرابع من الاشياء التي تحتاج الى الرابط **قوله** الرابع الجملة بعد حتى الابتدائية في **الشرح**
 اذ ان من الكلام في حتى الابتدائية امتنع جريان الخلاف في الجملة الواقعة بعدها هل لا محل مرج
 او لا فان التاميل بان الجملة بعد حتى في محل جزم لا يري حتى ابتدائية **قوله** قد نقل المصنف
 عن الزجاج وابن درستوب ان الجملة بعد حتى الابتدائية في موضع جزم حتى فان قيل فما الفرق
 حينئذ بينها وبين حتى الجارة قلنا ان هذه لا تتبع بعدها الا الجملة وتلك لا تتبع بعدها الا المقدرة **قوله**

والاعراض من المصنف في حرف ح حتى تدل على هذا القول
 بالكلمة فالاعراض من المصنف في حرف ح حتى تدل على هذا القول

Copy

جمله الثانية
المعترضة

حتى ما دجلة اشكل هذا معنى بيت وهو فاذا التفتي نحو دماها بدجلة حتى ما دجلة اشكل وفي القحاح
دم اشكل اذا كان فيه بياض وفتح قال ابن دريد انما سمي الدم اشكل للحمرة والبياض المختلطين فيه **قوله**
وقد تقدم يعني في حرف الحاء في الكلام على حجة **جمله الثانية المعترضة**
قوله بين سبين يعني سوا كانا من دين في جملة او كانا جملتين متصلتين بمعنى وسوا كانت الجملة في
المعترضة جملة واحدة او اكثر **قوله** شاك انظر ربيع الطاعنين هذا صريح مجمل ولم يقابل هذا القائل
والربيع الدار فيها او الحلة واعرض بالانسان ان شاك فعل ومنقول بل مضاف ومضاف اليه مبتدأ وز
الطاعنين جزم على تقدير رفعه ومنقول اول مقدم وربع الطاعنين منقول ثان وانظر ما مله
على تقدير نصبه قال في القحاح السجدة والحزن يقال شجاه يشجوه شجوا اذا احزنه واشجاه يشجيه اشجا
اذا غصه شجول منها شجي شجى **قوله** وقد ادركتني الى اخر الحوادث نوازله الدهر واجهته بجمع الجحيم
الكثير والمول جمع اعزل وهو الذي لا سلاح معه وصفاء وعزله مجروران بالتبعية لعموم
قوله الم ياتيك الى اخره يقال في الخبر اذا شاع والابنا جمع بابا وهو الخبر واللبون هنا جماعة الابل
ذات اللبن ونوازله ربيع بن زياد واخوته وقد ذكر بعضهم ان فاعل ياتيك صير يعود الى البنا
لدلالة الابناء عليه او انه لبون على حذف مضاف الى الم ياتيك خبر لبون بن زياد **قوله** وبديته
والدهر ذو تبدل الى اخره في القحاح المنيف يعني نبيج اليا وسكون اليا مثل الخوف يعني بجم اليا
وهي بحارة تاتي من قبل اللبن وهي النكا التي تجري بين الجنوب والديور من تحت بحرية سميل
والصباريح مهبها المستوي مطلع الشمس اذا استوى الليل والنهار والتمال بنحو النين وسكون النين
بعدها هم مفتوحة لغة في التمال بنحو النين والميم وبعدها لغة وقد دخلت اليا هنا على المروك وهو
الاستعمال المشهور **قوله** وفيه والايام الى اخره هذا البيت لمعن ابن اوس وقيل رأت رجلا لا يكره
بنائه وفيه لا تكذب شيا صالحة وصبر عليه عما يذلي الذب المهور من نواديب **قوله** وحيلة الاختصاص
في قوله عليه الصلاة والسلام عن معاشر الانبياء لا يورث في المطول ان جملة الاختصاص به محل نصب
على الحال وكذا قال الرضي ايضا فلا يخون اعتراضه فاني زو انا فعل كذا اليا الرجل مشهور والحل
مرفوع كانه الذا والمجموع به محل نصب على الحال وتقدر من مخصصين بين الرجال وقد يورث مقام
اي اسم منصوب اما معرفة باللام نحو عن القرب اقرب الناس للضيف او مضاف نحو انا معاشر الانبياء
لا يورث وربما يكون علما نحو بنما يكتسب الضبابه قال ابن الحاجب المعروف ليس منقول
عن النبالان المندى لا يكون ذالام ونحوها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف بحمل امرين التثنية
منصوبا بما مقدرة وكونه مثل المعروف فيكون منصوبا بتقدير اعني او اخص وفي سورة الالبية لولد مصنفها
ما يقتضي ان الاختصاص بحمل بلطف النذ كقولهم اللهم اغفر لنا ايها العصاة ونحن نفعل كذا ايها التوم
وانا نفعل كذا ايها الرجل يراد بهذا النوع من الكلام الاختصاص على معنى مخصصين من بين العباد
و نحن نفعل مخصوصين من بين الاقوام وانا نفعل كذا مخصوصا من بين الرجال وهو نوع الحقيقة
منصوبة باخص لازم الاضمار غير متبدل محل اعراب انتهى ويمكن التوفيق بين كلام المصنف والرضي
بان من قال انها جملة اعتراضية اراد بحسب الحقيقة ومن قال انها جملة حالية اراد بحسب المعنى وهو وجه التوفيق

والله اعلم
بما خفى
والله اعلم
بما خفى

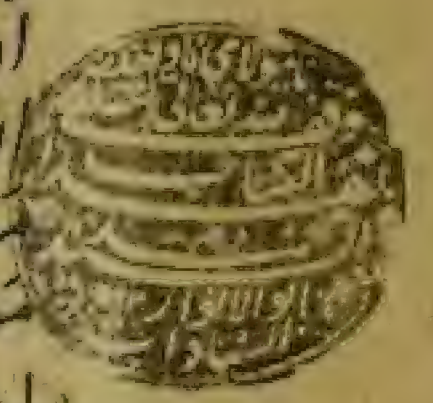
بن قول

بين قول ولد المصنف اولا على معنى مخصصين ومخصوصين ومخصوصا حيث يقتضي انها حالية وبين
كلامه اخر **قوله** هي بنات طارق هذا البيت لعند بن عتبة زوجة ابي سفيان بن حرب قاله قبل اسلامها
في احد حرم من المشركين على قتال رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعده المسك في المفاقر والدرر في الخفاف
ان تقبلوا اتفاق ونشر المارق او تدبرنا فارق فراق غير واقق والمراد بطارق هنا النجم وقيل
هو لعند بن بياضة بن رباح بن طارق الايادي قاله حين لعنت ايا دجيس الغرس بالجزيرة
وكان ربيع ايا دجيس بن رباح بن طارق الايادي وقيل غير ذلك وفي **قوله** الشرح قولها ونشرت
المارق يقتضي ان يكون الروي ساكن في الكل وهذه الايات من مهنوك الرجز الا انه دخل القطع
والكنه شدو **قوله** وان لرام الى اخره شطت بعدت والنوي جملة العنق من الشعر **قوله** وذلك
على تقدير ازورها خبر لعلي وتقدر الصلة محذوفة احترز بذلك عما ياتي في الثامن من تقدير ازورها
صلة وتقدر خبر لعلي محذوفة **قوله** ولكل والموعود حتى لقاءه الى اخره القلوص بفتح القاف القاب
من الابل والبدن انتقاله الراي من شئ الى شئ **قوله** يالبيه شعري الى اخره المنيف منية وهي التفتة
وعدا هنا تامة والجملة بعده في محل نصب على الحال وقد ذكر المصنف في الكلام على ان معنى
علت ازدي قائم علمت جواب ازدي قائم فكذلك هنا المعنى جواب هل اغدوا يوما وامري جمع **قوله**
اذا قيل بان جملة الاستسهاج جزاي عن اسمي لبيته وهو شعري **قوله** ان الثمانين الى اخره في القحاح
وقال قد ترجم كلامه اذا فسره بلسان اخر ومنه الرجاء ولك ان تفي الثالثة الجيم وفي
القاموس ان فيه فتح التا والجيم كسر عمران **قوله** او قول ابن هرمة ان سلمي الى اخره هرمة بفتح الهاء
وسكون الراء ومكلاوها محطها وصنعت جلعت ويرزوها ينقصها وهذا بيت واحد من شعر المشرح **قوله**
ان واسطار الى اخره هذا بيتان من مشهور السريع ونصل الثالث يعني العطا ونظر الاول شاذ
والثاني تأكيد على النظم قال في القحاح والنصر العطا قال روبة وانشد البيت الاله انشد بنصب
والثالث ونحو العباب ان القضا في قال انشد سيجو هذا البيت لروبة وليس لروبة وهو
مع ذلك تعينه والرواية فانظر بضر بالصاد المحجة وبضر هذا صاحب بضر ابن سيار والاسط
جمع سطر بفتح الطاء المهملة وهو الخط مثل سبب واسباب وسيل المصنف على هذا في الباب الرابع فيما
افرق فيه عطف البيان والبدل **قوله** ان وتيامن الى اخره التيام بمعنى الهيام وهو جنون
من العشق وتخلبت بالحاء المحجة تخليت وتبوا اتخذ مباءة اي منزلا على قول ابي علي الاعراض
في هذا البيت جملة اسمية خبرية وعلى ما اجازة ابو الفتح بجملة فعلية قسمية **قوله** والظاهر ان الجواب
فانه اولي بها يعني انه جواب بحسب اللفظ قائم مقام الجواب بحسب الحقيقة لانه قال في الباب الخامس
في الكاتبة التي ذكر فيها الحذف ان من حذف الجواب مثل من كان يرزولنا الله فليدار العمل
فان اجل الله انبه وذلك انه لابد من كون الجواب مريبا عن الشرط وانما ان اجل الله ليس مستيعنا
رجاه لنا الله تعالى فذلك ها هنا اولوية الله بها ليست مستيعنة عن الكون غيا او فترا وهذا الذي
استظهره المصنف هو قول الاخفش ان او بمعنى الواو والمعنى فانه اولي بالحق والحق بالحق
شرع الشهادة عليها وهو انظر لها منكم ولولا ان الشهادة عليها مصلحة لما شرعها وقال ابو حيان الجواب

Copy

مقتدر فليشهد عليه ولا يرعى الغنى لفناءه ولا الفقير لفسقه وليس فاته اوليها هو الجواب بل بالمجرية
ذكر الغنى والفقير عاداً للغير على ما دل عليه كانه قيل فاته اولي عيسى الغنى والغنى بالاعيان والفقير
ونوع قرأة آية فاته اوليها ما يشهد بارادة اكنس وقال السقا في الجواب فاته اوليها والغير
عائده على الغنى والفقير المدلول عليهما بقوله تعالى غنيا وفقيرا والمتهود عليه داخل جزماً كما تقول
ان يكن هذا الرجل زيدا او عمرا فانه اجتمعا الى احب زيدا او عمرا فيكون الرجل داخل في ذلك **قوله**
لان او هنا للتوزيع اي للتبيين **قوله** فباطل يعني لما تقدم من ان اوزع الآية للتوزيع وان حكمها
وجوب المطابقة **قوله** نص عليه الا بديهة في الشرح هو بمنزلة مضمومة وبما وجدته
مشددة مفتوحة وذاك بحجة منسوبة اليه ابداً بل من بلاد الاندلس كما اضبطه عن شيخنا
برهان الدين الاندلسي وهو اعرف ببلده وشيخ القاموس في باب الدال المهملة وانه لثمة
بلد بالاندلس انتهى واقول **قوله** اخبرني بعض فضلاء الاندلسيين الاخبار انهم لا يقولون
الا بالمهملة وانما يبدي الفسخ الآن وهم يقولون بالمجهر مع تحريك في لفظها **قوله** احدها ان الحق
خبر عنها في الكشاف وحاشيته عند قوله تعالى يخادعون الله والذين امنوا الله ورسوله الحق
ان يرصوه وهذا الخبر فيه دلالة على ان المتعود ارضا الرسول وانما ذكر الله لافادة قوة اختصاص
الرسول به وكونه منه بما كان وكذا يوزون الله ورسوله فانهم لا يوزون حقيقة الا الرسول وحده
قوله والثاني ان الحق خبر في تفسير ابن عطية وتقدم عند سبويه وانه الحق ان يرصوه ورسوله
الحق ان يرصوه كقول الشاعر نحن بما عندنا وانته بما عندك رايي مختلف ومذهب
المبتدئ ان الكلام تقدير وتام خيراً وتقدم وانه الحق ان يرصوه ورسوله وقيل الخبر عائد
على المذكورين **قوله** بل في موضع رفع بدلالة اخذ الاثنين وحذف من الآخر مثل ذلك في الزم
فلم يترك عليه حذف البدل وهو محل نظر فينبغي تحرير النقل به انتهى واعلم ان المصنف
لم يترك حذف البدل في الحكاية التي ذكرها للحذف وقضية هذا انه لا يحذف واجاز حذفه
في هذه الآية وفي الحكاية في حذفه كحال في قوله تعالى والذين اتخذوا من دونه اولياء حيث قال
ان التقدير يقولون ما ننبئهم وان هذا المقدور يحتمل ان يكون بدلالة الصلة اذا كان خبر الذين
ان الله يحكم بينهم **قوله** لعرضي الى اخره في الصحاح عمر الرجل بالكسر عمر عمر او عمر او عمر او عمر
مصدره التعريق اي عاش زماناً طويلاً ومنه قوله اطل الله عمرتك وعمرتك وهما وان كانا
مصدرين بمعنى الا انه استعمل في الشيء احدهما وهو المنع والبطل مصدر بطل الشيء بطل بطلا
اذا كان عيوق وهو صفة محدوفة اي نطقاً بطلا والاقارع بالغا فجمع اقارع **قوله** فاعمل القول
في لفظ او القس ومجروها على سبيل الحكاية الذي فيه الكشاف بنصه والحق اقول اي ولا اقول
الا الحق على حكاية لفظ المتعجب **قوله** قيل اي فالحق قسري فالحق قسري او فالحق انا هكذا يقع في
بعض النسخ وفي بعضها بدل فالحق قسري فالحق قسري والصواب الاول لان معنى يميني قسري
فكيف يعطف عليه باو ثم لا يخفى ان الحق مقابل للباطل ان كان التقدير مني واسم من اساميه تعالى
ان كان التقدير انا ومحمداً ان كان التقدير قسري **قوله** والتاسع بين اجزا الصلة
الظاهر

لا بدني



الظاهر ان قوله بين جملتين غير مستلزمين بان تكون الاولى صلة والثانية عطفاً عليها لان ترهقهم
دالة اذا كان معطوفاً على الصلة يكون صلة لاجزاء صلة والصلة جملة غير مستقلة **قوله** ثم ان
اي كون جملة ما لم من الله من خارج خبر عن الذين كتبوا السيات ليس بمعين جواز ان يكون الخبر
جزائرية بمثلها فيها رابط يرتبطها بالمستد محولهم كما سيأتي اليه المصنف **قوله** ويحتمل وهو الاظهر
في البحر واجاز ابن عطية ان يكون الذين في موضع جر عطفاً على قوله للذين احسنوا الحسن ويكون
جر اجزاع قوله والذين على استقامة حرف الجر الجرائي وللذين كتبوا السيات جزائرية بمثلها فيستفاد
التبيين كما تقول في الدار زيد والعصر عمروان وفي العصر عمروان وفي الدار زيد والعصر عمروان
ذكر المصنف الا ان تقرير ابن عطية ظاهر في انه على قول سبويه في قوله في الدار زيد والعصر عمروان
وتقرير المصنف ظاهر في انه على قول الاخفش ولا حاجة الى تكلف جعله على قول سبويه
لان المصنف يحيز قول الاخفش لانه قال في الباب الرابع في امر العطف على معقول عاملين
وبعد فالحق جواز العطف على معقول عاملين مختلفين **قوله** وذلك من العطف على معقول عاملين
مختلفين عند الاخفش وعلى اخبار الجار عند سبويه والمحققين الاشارة بذلك الى قولهم في الدار
زيد والعصر عمروان وقوله على اخبار الجار عطف على من العطف **قوله** ولا اخاف على زيد قال الرضي
وجاء على قلته لكن لا الى حد الشذوذ في المتن وجمع المذكر السالم وفيه الاب والاف من بين الاسماء
الستة اذ اولها لام الجار ان تعطف على الاضافة بحذف نون المتن والجمع واثبات الالف في الاب
والاف حتى يكون مضافاً واللام زائدة فيكون معرباً بمذهب الخليل ومهور النحاة انه مضاف
باعتبار المعنى فتقبل لام اللام لا تظهر من المضاف والمضاف اليه بل بقدر اجابوا بان اللام
ههنا ايضا مقدرة وهذه الظاهر تاكيداً وقال ابن الحاجب الوجه ان يقال انه شابه
المضاف فاعطف حكمه من اثبات الالف في اجابوا واخا وحذفه نون في علمي وسلي **قوله**
مكره احاك اصل هذا ان شخصاً روي في موقف حرب فقبل له في ذلك فقال مكره احاك لا يظن
قوله كان قد ان حول كماله في اخره حول السنة والكيل الكامل والاف في بالملته جمع اثبت
بمع المنة وكسرهما مع تشديد المنة التحتية وهي الحجرة موضع عليه التقدير وتشد اليه في الجمع
وتخفف والمقول من الاضداد يطلق على المتصينات وعلى المتصينات بالارض **قوله** ويمكن
ان تكون هذه الجملة حالية تمدمة على صاحبها هذا مبني على جواز تقديم الحال المصدرية
بالواو وقد منع المعارضة واجازة الجهور **قوله** كان قلوب الطير الى اخره هذا البيت لا مري القين
بذكر فيه العقاب وهي معروفة بانها لا تاكل قلوب الطير وكشف اردى التمر اليابس ورطبا
ويابس حالان من القلوب على معنى رطبا بعضها ويابس بعضها **قوله** ليت وهل ينع شيان
الى اخره ليت الثالثة موكدة للاولى واما الثانية فاريد بها تشبها **قوله** وما ادرى وسوء
الي اخره تقدم الكلام عليه في ام **قوله** احواله قد اوطأت وانه عشق هذا صدر بيت عفيف
وما قابل المعروف فيها يعنف وقد تقدم الكلام عليه في قد **قوله** وقد تعنت هذه الآية الاخر
بالترنم حلة هكذا قال صاحب التلخيص واعرضه في الذين السكبان بان الماد يتوكل اكثر من ان لا يكون احدهما معقول للآخر

Copy

والا يهني حكم جملة واحدة وقوله تعالى يجب التوازي خبران وقوله يجب التوازي خبران وقوله يجب التوازي خبران
ولا يكون مع ما قبله جملتين معترضتين وقوله **الشرع** يجعل ان تكون هذه الجملة خبرا متعديا وقوله **الشرع**
عطف على الجملة الاولى المتعدي وتكون التعليل وتبع على هذا الوجه المحتمل وان كان الاول او لا
والاية مثال لا دليل **وقوله** فيه نظر اذ لو كان التعليل على هذا الوجه المحتمل لكان التعليل على هذا الوجه المحتمل
بالاجابة منع ان المراد ان لا تكون احدهما مقولة للآخر **وقوله** وفيه التعليل نظر بحاجته بانه
في الاية الثانية اعتراضا واحدا جملتين لان مجموع جملتي قوله وانه لغيره وقوله تعالى لو لم يكن
اعراض بين قوله فلا يقع مواعيد الغموم وقوله تعالى انه لقرآن كريم نعم احدى الجملتين وقعت اعتراضا
بين خبر الجملة الاخيرة ونقصه وذلك لا يخرج مجموع الجملتين من كونه اعتراضا واحدا بين شيئين
وقوله وقد مر ان الزمخشري اجاز في سورة الاعراف الاعتراض بسبع جمل على ما ذكر ابن مالك
وزعم ابو علي انه لا يعترض باكثر من جملة في **الشرع** ظاهر هذا الكلام انه اخذ لا يعلل على من كلامه
على هذا البيت القول باستماع الاعتراض باكثر من جملة وفيه نظر لا بد لغيره كلامه هذا ما يوهنه
منع ذلك مطلقا لاحتماله ان يكون الباعث في هذا البيت على منع الاعتراض بجملتين ما يعلل على ذلك
من تكثير خلافة الاصل وذلك لان الاعتراض على خلافة الاصل والكذب كذلك وهذا لا يلزم منه
المنع مطلقا انتهى **وقوله** قول ابن عبيد الله لا يلزم من الاعتراض بجملتين ظاهره منع الاعتراض
بجملتين مطلقا وكذلك فهم ابن مالك كما دل عليه قوله المصنف وقد اعترض ابن مالك الى اخره في **الشرع**
ولما قيل ان يقول لا يلزم من تعدد اية مصدر الاووية الاعتراض بجملتين لاحتماله ان يكون هذه المقدرة
مفعولا ثانيا لا راي وقوله قد طالت غير منيل حال من فاعل اريه او مفعوله الاول وميل اسم فاعل
من اناله اذا اعطى **وقوله** وعلى قولهم يخرج الحديث لا مانع لما اعطيت ولا تعطى لما منعته
واما على قول البصريين فيجب تنوينه ولكن الرواية انما كانت بغير تنوين في **الشرع** ويخرج
على قول البصريين ايضا بان يجعل مانع اسم لا مصدر امينا والخبر محذوف اي لا مانع لما اعطيت
واللام للقرينة فلما كان نقول تعلق ولما كان نقول لا تعلق وكذا القول في ولا تعطى لما منعته وهو
الحذف ذكر ما حذفه وحسنه وقع التكرار وقد ذكر المصنف في الباب الخامس من المثال الثالثة
من الجملة الثانية ان جماعه علقوا الظروف من قوله تعالى لا اعاصي النور من امراته لا تنزيه عليه اليوم
ومن قوله عليه السلام لا مانع لما اعطيت ولا تعطى لما منعته باسم لا قال وذلك باطل عند البصريين
لان اسم لا حسيذ مطول فيجب نصبه وتنوينه وانما التعلق محذوف الا عند البغداديين
فلما خرج الحديث على وجه جاز عند البصريين وهو التعلق محذوف وذلك منافع المحذور
المقادير هنا يتبع المحول من قوله وعلى قوله اي قول البغداديين يخرج الحديث **وقوله**
بعد مستلح ان يتبع المحول من قوله وعلى قولهم لا فاة الحصر لا يندب قوله يخرج الحديث يخرج مطلقا
اعتمادا على ما سنو له في الباب الخامس وانما يريد يخرج بغيره تعلق اللام باسم لا وذلك انما هو على
قوله البغداديين وانما على قول البصريين فيجب تنوينه **وقوله** لعمري واخطوب مغيرة الى الخبر
المظن مصدر ميمي يقال ظن اذا سار والمصدر ظن بسان العين ونفها وباليه عدته واكثرته

وهو معد

وهو معد بنفسه **وقوله** لو لم يكن يجب ان يتدر للبا متعلق محذوف اي ارسلناهم بالبينات في **الشرع**
كيف يجب تقدير المتعلق مع احتمال المقام لا مورشى خلافة قال الزمخشري اما ان يتعلق بما ارسلنا
د اخلاص حكم الاستئناس مع رجالا لا وما ارسلنا الا رجالا بالبينات كقولك ما ضربت الا زيدا
بالسوط لان اضله ضربت زيدا بالسوط واما رجالا صفة له اي رجالا متلبسين بالبينات واما
ما ارسلنا مضرا كما قبلتم ارسلوا فقلت بالبينات فهو على كلامين والاول على كلام واحد
واما يوحى اي يوحى اليهم بالبينات واما بلا يعلمون عيان الشرط في معنى التبكيت والالزام
كقول الاجير ان كنت تعلمت لك فاعطني حتى وهب ان المصنف انظر بعض هذه المحتملات
بقوله ولا يستثنى باداة واحدة شيان ولا يعمل قبل الا فيما بعدها الاربعة المسائل الثلاث
التي ذكرها فاحتمال تعلقه بلا يعلمون ظاهر لم يظلمه بشئ فثبت ان وجوب تعلقه بمحذوف مستف
انتهى ما في **الشرع** **وقوله** لانه لا يستثنى باداة واحدة شيان في **الشرع** كان ينبغي ان يبين
بداة واحدة دون عطف ليس من النقص بخو ما قام الا زيد وعمر و ما ضربت الا بكر او خالد
فان مثل هذا جائز باتفاق **وقوله** لا حاجة الى الاعتراض بما ذكر لان ما قام الا زيد وعمر و
وما ضربت الا بكر او خالد لم يستثنى فيه باداة واحدة شيان وانما استثنى شي واحد وانبع
بالعطف عليه اخر في **الشرع** واما اذا لم تكن ثم عطف على المسئلة خلاف منع من ذلك جماعة
منهم ابن مالك واجازه اخرون وعليه من صاحب الكشاف في مواضع منها هذه الاية ومنها
قوله تعالى لا تدخلوا بيوت النبي الاية فانه قال ان المستثنى الطرف والحال جميعا وان الحصر كل منها
مقصود اي لا تدخلوا في وقت من الاوقات على حال من الاحوال الاربعة هذه الوقت على هذه الحال
وقوله او تابعه محو ما قام احدا الا زيدا فاضل في **الشرع** يلزم على اجازة هذا التركيب
وقوع الفصل بين الموصوف وصفت بالاول وهو منقطع على ما صرح به المصنف في واحد
هذا الباب تعلقا عن الاخفش وارضاه وجوابه ان ذلك حيث يكون الصفة واقعة في مركزها
الاصل كما اذا وقع التبريع في النعت نحو ما مررت باحد الاقاييم باكر فيمنع واما حيث تكون
الصفة منزلة عن المحل الذي تتحق بطريق الاصال فلا يضر لان اصاله المحل يجذبها الى التقدم
واللصوق بالموصوف فكان يقع فصل في التبعي نظر الى الاصل كما نحن فيه فان الصفة
من قولنا ما قام احد الا زيدا فاضل محله ان تقع الى جانب احد الموصوفين والفصل عن بعض
فلم يكثر ثبته **وقوله** الفصل الذي عرَض هذا لغرض ان كان الا فينبغي ان لا يقع
التبريع اذا وقع في النعت وحده وان كان المستثنى فعدم الاكراه بهذا العارض لا يورث
لصوق الصفة بالموصوف وانما يورث الى لصوقها بالافينبغي ان يمنع كلا الصورتين
فالاولى الجواب بان ما سيقول المصنف مدحبه الاخفش وما ذكرهنا مدحبه غير ثم في **الشرع**
فان **الشرع** من المعلوم ان البدل في غير الموصوف هو الراجح ورايد هنا مستثنى من احد الواقع
في غير الايجاب فكان الاول في الرفع على الابدال فما بال المصنف عدل عن التعلق بذلك
فلم **الشرع** ليس المستثنى من احد مجردة مع قطع النظر عن صفة والاستئناس منه منظور الى

Copyrighted material

والمستثنى منه المجموع وقد اخرج بعض من المستثنى فصدق ان المستثنى لم يتبع بعد المستثنى منه بل قدم على بعضه
فلذلك نصه **قوله** وان المعنى ولا يظهر واقتضى بان احد اولى من كتب الله مثل ما اوتيت وبان
ذلك الاحد يحاكيك اشارتي هذا التبرير الى ان يحاكيك على هذا الوجه معطوف على يوسوا
وان فاعل يحاكيك عايد على احد لانه في معنى الجميع لكونه في سياق التثنية وفتر او بالواف لان الاشارة
اذا دخلت على معطوف ومعطوفه عليه باوهم الهني كل واحد منها لان اولها لا احد الامر
بها وامتناع الممنوع من امره لا تصور الا بامتناع مجموعها **قوله** وهو متعلق بمجدوفه
مؤخر لان القصد افادة الاهتمام والحصر وذلك بتدريج المعول ويحاكيك على هذا الوجه معطوف
على يوسى واول للتويع واجاز وان يكون هدي الله بدلان الذي لا خبر لان واخبر قوله
ان يوسى ويخون يحاكيك مضمونا بما ران بعد او اي حتى يحاكيك عند تركه فيقول
لانك تعلمون صحة دين الاسلام واحده على هذا الوجه ليس معنى الجميع لان ذلك لا يكون
الا في نفي بل معنى الواحد وهو مفرد عن به النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** والثاني ان في الوجه الاول
عمل ما قبله لا فيما بعدها مع انه ليس من المسائل الثلاث المذكورة انما في **قوله** الشرح فيه نظر
وذلك ان المدعى اولا ان الوجهين صحيحان وان الثاني منهما ارجح من الاول فلا ينافي حينئذ
بقيل ذلك بما اوردته هنا لان مقتضاها تطلان الوجه الاول في حيث استماله على المحذور
الذي اشار اليه فتأمل **قوله** لم يدع المصنف صحة الوجهين ولم يصرح في كلامه
لذلك وكون الثاني ارجح من الاول لا ينافي كون الاول مستملا على محذور او مكره ليس في الثاني
بل ذلك سبب لرجحانه على الاول ولو سلم فتخرج المصنف هذا على الاول ليس بالنسبة الى من
ينفع على ما قبله الا فيما بعدها وليس واحدا من الثلاث المذكورة لان الوجه الاول ليس بصحيح
عنده بل بالنسبة الى من يحيد ذلك وحاصله ان هذا الوجه ارجح من الاول فخلق عن هذا الوجه
قبل ان يمنع واستمال الاول عليه **قوله** ان الثامن الى اخره تقدم الكلام عليه وعلى البيت
الذين بعده من قريب **قوله** فيمن ضم اليه ينبغي ان يقول وقرا بيا الغيبة اهتزازا عن من ضمها
وقرا بالخطا بالمؤمنين فان هذه القراءة ليست من بعد فعل الضم المتصل الى ضمير المتصل
وكان المصنف لم يجتز عنها لان مراده من ضم اليه من السبعة وهذه ليست ممن **قوله** فانما يتبع
في الآية العطف هذا جواب شرط مقدر اي اذا انقضى هذا فانما يتبع في الآية العطف وتقال
ان يقول يتبع العطف المذكور بدون ما ذكر لان التابع يقتضيه مالا يقتضيه غير **قوله**
وقد فهم مما اوردته من ان المعترضه تقع طلبية ان الكالية لا تكون الا خبرية وذلك بالاجماع
قال الرضائي اما وجوب كون الكالية خبرية فلان مقصود المجيء بالكال تخصيص وقوع مضمون
بما مله بوقته ووقوع مضمون الكال بمعنى قوله كاني رايد راكبا ان المجيء الذي هو مضمون
العامل واقع وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون الكال ومن ثم قيل ان الكال يشبه الظروف
معنا والاشائية اما طلبية او انقائية بالاستقرا واثبت في الطلبة لست على يقينة
من حصول مضمونها فكيف تخص مضمون العامل لوقت حصول المضمون واما الاتقائية

توحيته

توحيته وتزوجت وطلقت فان المتكلم بها لا ينظر الى وقت يحصل فيه مضمونها بل مقصوده
مجرد اتقاع مضمونها وهو منافع لعقد وقت الوقوع بل يعرف بالاعتقلا لانه دلالة اللفظ
ان وقت التلطف بلفظ الاتقاع وقت وقوع مضمونه انتهى **قوله** الشرح وقررت
اكثر وجه اشتراط الخبرية في الكالية بان قال الحال وان كانت كخبر المستدعي المعنى
الا انها حكم خبري لانها قيد واليود قد تكون ماثبة باقية مع ما قيديها والاشياء الخارج له
بل يظهر مع اللفظ ويزول بزواله فلا يصلح للقيد ولذا لم يقع الا بشرط ولا صفة الا اذا
قيد **قوله** المحذور لوقوع الاشياء خبرا او صفة بالتأويل ينبغي ان يجوز وقوعه كالا بالاولى لا فرق
انتهى **قوله** الا كذلك فقد قال السيد في حاشية المطول الكمال الاشائية لا يصلح
ان تقع حالا غير مؤولة بالقول كما في قوله جيب الدنيا ابطى واسرعى والتحقق ان الكال امثال
هو القول المقدر والكالية الاشائية متولة فلا تكون حالا الا على سبيل المجاز انتهى وسذكر المصنف
في اول الكلام على الكالية التفسيرية ان جملة هل هذا الا بشرط ملك يجوز ان يكون معول لقول محذور
هو حال لا يقال هذا منافاة للقول بان الكالية لا تكون الا خبرية ولتحطية من قال في ولا يصح
ان الاول والحال ولانا هيته لانا نقول ذلك على ان تكون الكال نفس الجملة وهذا على ان تكون مخرجا
من لفظ القول والجملة متولة **قوله** الشرح وانظر من اين فهم من كون المعترضه تقع طلبية
ان الكالية لا تكون الا خبرية وانما فهم انها لا تقع طلبية وهذا اعم من كونها لا تقع الا خبرية والاعتراف
لا اشعاره بالاخص **قوله** اراد بالطلبية هنا الجملة التي ليست خبرية دل على ذلك قوله
في صدر المسئلة ان المعترضه تميز عن الكالية بانها تكون غير خبرية ودل ايضا على انها تستلزم
عن الكالية بغير خبرية وتشتزم معها خبرية وذلك مستلزم لكون الكالية لا تكون الا خبرية
قوله واما قول بعضهم في قول القائل اطلب ولا تقهر من مطلب هذا صدرت بحسب
فافة الطالب ان يصحرا وكعبه اما ترى احبل يتكراره في الصخرة الصماء قد اترأ وصرح المصنف
في الباب الخامس في النوع الثامن من الجملة السادسة بان ذلك البعض هو الامين المحلي **قوله**
فقلت ادعي الى اخره اندي من الندي بنوع النون والقصر وهو بعد ذهاب الصوت يقال
فلان الذي صوتا من فلان اذا كان بعيد الصوت كذا في الصحاح وادعوا بالنصب والصوت
بكسر اللام وينادي بكسر الدال والنصب اخر واشد صاحبه الصحاح هذا البيت فقلت ادعي وانع فان
اندي الى اخره **قوله** الثاني انه يجوز تصديرها بدليل استقبال اي الثاني من الامور التي تميز المعترض
من الكالية ان المعترضه يجوز تصديرها بدليل استقبال بخلاف الكالية قال التتاراني في المطول
ويستلزم في الجملة الواقعة حالا خلقها عن حرف الاستقبال كالتين ولن وحوها وذلك لان
هذه الكال والحال التي تقابل الاستقبال وانما يتنا حاشية لان لفظ تركب في قولنا تركب
عند اركب قال هذا المعنى غير حال بالمعنى المتقابل للاستقبال لا بد ليس في زمان التكلم لانه
استبشروا تصدروا جملة كالية يعلم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الجملة وسيد
حاشية السيد هذا الوجه منقول من كلام الرضائي وهو مستبعد جدا وكيف لا والحال بالمعنى

Copy ersity

الذي يحسن بعده بجامع كلام الارزمنة الثلاثة على سوا ولا تناسب الحال بمعنى الزمان الكاخر المتقابل
 للاستقبال الازمنة اطلاق لفظ الحال على كل منها اشتراكا لفظيا وذلك لا يتفق استنباط تصدير
 الجملة الحالية على الاستقبال كما لا يخفى على احد والى القواب ان الافعال اذا وقعت قبو الما انفس
 بأحد الارزمنة فمنها استقباليته وحاليتها وما صوتها بالقياس الى ذلك الحيد بالقياس الى
 التكلم كايه مكانها الحقيقية وحيد يظهر صحة كلامهم في وجوب جري الجملة الواقعة حاله عن
 الاستقبال اذ لو صدرت بها لهم كونه مستقبل بالقياس الى عاملها **قوله** وكا لشرط في فعل عيتم
 ان توليت ان تسدوا في **الشرح** قال المطرزي لا تقع جملة الشرط حالا لانها مستقبله فلا يجوز
 زيدانه ببال يعط وان اردت صحة ذلك فاجعل الجملة الشرطية خبرا من الحال له كقولك جاريد
 وهوان يسال يعط وتكون الحال حينئذ الجملة الاسمية انتهى وفي المطول فان قلت هل تقع جملة
 الشرطية حالا ام لا قلت قد مضوا ذلك وزعموا انه اذا اريد ذلك لزم ان تجعل الشرطية
 حرا عن خبر ما اريد الحال عنه نحو جاريد وهوان يسال يعط ليكون الواقع موقع الحال
 هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية تصدرها بالحرف في المعنى لصدر الكلام لا يكاد
 يتبسط بشئ قبلها الا ان يكون له فضل قوة ومزيد اقتضا لذلك كناية الخبر والنقطة فان التبدل
 لعدم استغنائها عن الخبر يضر في ان نفسه ما وقع ما بعده مما يهين اذ في صلوح له ذلك وكذا التفتة
 لما بين وبين المنعوت من الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى كانا شي واحد بخلاف الحال فانها
 فضلة تنقطع عن صاحبها **قوله** وانما جاز الاضرب ان ذهب وان مكث لان المعنى لاضر فيه على كل حال
 في **الشرح** ومن هنا جعل الزمخشري الجملة الشرطية في قوله تعالى فقل حمل الكلب ان حمل عليه
 يلهث او يتركه يلهث حالا وذلك لان معنى الشرط غير مراد الا ترى ان الله قد علق على الحمل وتركه
 ولذا قال كانه قيل حمل الكلب ذليلا اذ ايم الدلالة لا هشا في الحالين وتظهر هذا مولاك احسن الى
 زيد وان اسأ اليك فتجعل وان اسأ حالا مع وجوده لان اللفظ الشرط هنا عنهما وهي التي ميوتها
 بان الوضعية والمستقلة انتهى واعلم ان اللام في قول المصنف لان المعنى بمعنى مع كافي قوله ان
 فلما تفرقنا كان وما لكا لظول اجتماع لم يثبت ليله معا وان قوله اذ لا يصح تعليل المقدر
 مفهوم من الكلام هو ان كلمة الشرط هنا مجردة عن معناه وذلك ان كلامه لما اقتضى ان الجملة
 الحالية يجب مجردة عن الشرط ورد عليه نحو لاضر فيه ان ذهب وان مكث مع ان المعنى به
 فيه على الحال فاجاب بان جملة الشرط هنا مجردة عنه اذ لا يصح ان يشرط وجود الشيء وعدمه
 لشي واحد والا قرب ان تكون اللام للتعليل ويكون معنى قوله لان المعنى لاضر فيه على كل حال
 لان كلمة الشرط هنا مجردة عن معناه ويكون قوله اذ لا يصح تعليل لهذا التعليل **قوله** واعلم
 فعل المرء ينفع الى اخره ان مخففة من التثنية واسمها محذوف **قوله** الرابع انه يجوز اقتراها
 بالواو مع تصديرها بالمضارع المبني كقول المسني يا حادي غيرها الى اخره انما لم يجد في الحالية
 لان المضارع المبني لما كان على وزن اسم الفاعل وبمعناه وجب ان يربط بما يربط به اسم الفاعل
 والذي يربط به اسم الفاعل اذا كان حالا انما هو الضمير لا الواو وحادي بالها الممثلة تشبيهه خاد

انهم فاعل



لان الشغل انما يحصل عندها ويجوز فتح اوله بما هو اصله وكسره نقلا لكسرة اللام اليه والخطا
 في ظلمت لنفسه والباقي بها ظرفية والتضييق فعبارة من يقع الحماد اذا تكامل طبعه والمراد هنا
 شدة الحرارة والخلب بكسر الخاء العجة وسكون اللام وفي اخره بما هو موحدة كسره المعنى بزيادة الكبد
 او بجبال القلب وبتابين الكبد والقلب وفي القاموس هو حجة رقيقة فضل بين الاضلاع والكبد
 او زبادها او حجابها او هي غلي يفيض فيق لا ريق بها **قوله** او بها بندا هذا متعلق بخبر
 معطوف على فاعله والتقدير او مرفوعة **قوله** واذن اليد الى الكبد للملازمة بينهما
 بانها في الشخص في الشرح الاحسن ان تغز والملازمة هنا بين اليد والكبد بانها قد فرض
 وضعها على قلب الكبد وقول بل الاحسن ما قاله المع لان قلب الكبد الذي فوقه اليد لا تتاق
 الملازمة بينهما وبني الكبد على التفسيرين الاخيرين اللذين ذكرهما المم للقلب لاما بما في
 الشخص فليكن اضافة اليد الى الكبد لذلك **قوله** ولا خلاف في توقي الاند في نحو ذار
 زيد لا يعود الضمير على موح لفظ او زينة هذا هو التبيين الثاني وفي الشرح بيني ان خبري
 فيه الخلاف وذلك ان عندنا من يجوز ضرب غلامه زيدا ولا يلتفت الى عود الضمير الى
 الموح لفظ او زينة فكذلك هذا وفيه بحث انتهى وقول القائل يجوز ضرب غلامه زيدا
 وهو لا يخش ومن تبعه كما ينبغي لا سلم انه لا يلتفت الى عود الضمير الى الموح لفظا
 وزينة بل يلتفت اليه وانما اجاز غرضه غلامه زيدا لشفة اقتضا الفعل للمقوله به
 كما تقتضيه لفاعله قال الرضي والاول يجوز ما ذهب اليه لكن على قلته وليس للبصرية منعه
 مع قوله فيما يتنازع ما قالوا وكان في قول الساج وفيه حجة اشارة الى هذا الا
 قلناه **قوله** اما على الفاعلية فلما قدسنا هو قوله فما سبق ليل يعود الضمير على تاجر
 لفظا وزينة **قوله** واجازها البصريون على ان يكون المرفوع مبتدأ لافاعلا لانه اذا كان مبتدأ
 كان متقدما بحسب الترتيب دون اللفظ وعود الضمير على ما هو لذي جاز اذا كان فاعلا كان
 موحا بحسب اللفظ والترتيب وعود الضمير على ما هو لذي جاز غير بعيد **قوله** لفظهم في القام
 درج الميت لقوله هو بلام مكسورة في قوله ودرج بفتح الدال المهملة وسكون الراء وفي اخره
 جيم بفتح رجمي اليه واللفظ **قوله** بسنعاته ههنا التيم او نجائه في الشرح في القامح المسما
 واحدة المسما في القام والجود وفي القاموس وغلط الجوهري فقال بدل في الذكر في القام انتهى
 وقول الرضي رايته في نسخة القامح التي ارجعها وهي نسخة في مئة ستة جمالا الذين والمسماة
 واحدة المسما في الذكر والجود انتهى والحق بهم الضمير واللام قال في القامح ههنا الشيء
 بفتك هلاكا وهلوكا ومهلكا وههنا والاسم الهلك بالضم **قوله** واذا كان اسم في نيته
 التذمير كان ما هو من حانه كذلك هذا جواب عن تعليل التذمير عدم مجاز الابتداءية
 في نحو في انه قيام زيد بان الضمير يعود على المبتدأ بل عو ما اضيف اليه المبتدأ المستحق للتد
 انما هو المبتدأ **قوله** والابح تفتي الابتداءية في نحو هل افضل منك زيد لان اسم التفضيل
 لا يرفع الفاعل الظاهر عند الاكثر على هذا المد هذا هو التبيين الثالث وانشاء بقوله

ع

على هذا الحد ان اسم التفضيل يمنع الفاعل الظاهر على غير هذا الحد وهو ما اذا سبق
على اسم التفضيل في وكان موقوع اسم التفضيل اجنبيا مقصلا على نفسه باعتبارين نحو ما
واين جلا احسن في عبيده لكل منه في عين زيد وليس كذلك في المثال **قوله** ومن الشكل
قوله في غير هذا الحد هو التبيين الرابع وقد تقدم الكلام على هذا البيت في حرف اللام **قوله**
لزم اعمال الوصف غير معتمد ولم يثبت ليقال قد ثبت بقول الشاعر خير بنوا الهب فلا تكله فلما
مقاله ابي اذ الطير تروى لانا نقول قد اجيب عنه بان جيبا تقدم ولا يلزم عليه الاخبار
عن الجمع بالعدد لان فيلما يستعمل الواحد وغيره قال الله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهرا ما
يجب فيه تعللها بحذف قوله احدها ان يتعاضد نحو وكسيت من السما في الشرح
واعلم ان الظرف عندهم بحسب متعلقه فتارة تستقد ولغوا المستند كما كان متعلقه غاما
واجب الحذف فخرج بقولنا غاما نحو زيد جالس في الدار واما قولنا واجب الحذف فلم يذكر
للاختلاف اذ المتعلق العام واجب الحذف دائما على المختار واما ذكر لبيان الواقع في مادة البهجة
واللغوا ما كان متعلقه خافيا سواء وجب حذفه نحو يوم الجمعة صمت فيه وجاهن خور في
راكب على الفرس فان قلت ما وجه تسمية الاول مستند الفتح القاف والثاني لغوا او لم يبق
قلت لما كان المتعلق العام اذا حذف تنقل الضمير الذي كان مستند فيه الى الظرف وتسمى ذلك
الظرف مستند الاستندال الضمير فيه فهو في الاصل مستند فيه ثم حذف الصلة اختصارا للضرورة
دوره بينهم كقولهم في المشترك فيه مشترك ولما كان الاخر لم يتنقل اليه ثم بين متعلقه سمي لغوا
او لم يبق كما انه الذي وقال ابي بن مستند لانه يتنقل بالاستندال وهو مستند فيه والظاهر انه
اخذه من الرضى فانه كثير الاعتماد والنقل منه وان لم يسه قال الرضى قال لسيبويه تقدير الخبر
اذا كان ظرفا مستقما ويسمى ذلك الظرف مستند او كما كل ظرف عاملة مقدر لان ناصبه هو
استندال مقدر قبله فتقول كان في الدار زيد اذ كان مستند في الدار زيد فالظرف مستند في
تجدد في الجار كما يقال المحصول للمحصول عليه هذا كلامه قال الشاعر ولا يجزيك ان المناجاة التي ذكرتها
اولا وهو الذي سمعته من بعض شياخي اذ في ما ذكره الرضى والبيهي اما اول فلان الظرف مستند لا يلزم
تقدير عاملة باستندال في الخصوص بل يجوز ان يتقدم بحصول وثبت ونحو ذلك مما يدل على كون عام فام شئت لك
باستندال في الخصوص بل يجوز ان يتقدم بحصول وثبت ونحو ذلك مما يدل على كون عام فام شئت لك
الاسم من استندال دون غيره واما ثانيا فلان الظرف اللغوي ايضا من قولنا صمت يوم الجمعة
يفندق عليه انه استندال في اليوم المذكور القوم وان لم يكن متعلقه لفظه استندال في
واقول الجواب عن الاول انه يكفي في مناسبة تسمية مستند متعلقه بلفظ الاستندال
او ما هو بمعناه لا يعي ان لم يلزم معنى الاستندال لتعدد الصور التي ذكرها الرضى
تتأخر عما فيكون اولى في الشرح فان قلت اذا قيل زيد على الفرس والمعنى انه راكب
عليه لعل بيته مستند او لغوا قلت ان قدر راكب ابتداء بخصوصه فهو لغو والحذف جائز وان
قد مستند الاول لا يري منه بحسب القرينة فلو لم يكن مستند والحذف واجب واقول فيه نعم لان كل الظرف

مستند

مستند

مستند انما هو متعلقه يعي مطلق الاستندال فاذا اريد مستند بمعنى راكب لم يكن الظرف
المتعلق به مستند بل لغوا ولم يكن حذفه واجبا بل كان له دليل قوله واقول له شبهانه فلما
راه مستند عنده راي يصريه ويستند احوال من معولها وعند طرف مستند لفرق ان المعطية
هو ما يفدر عند فوج الظرف حال لا قد ظهر هنا وقال ابو البقاء هو كون خاص بمعنى عدم التحرك
قوله من المثل الى اخره هان لمون ضد عن بعد والهنون بالضم الهوان والذل وبجوحة الشو جابن
مهلكين وبابن مضبوطين وسطه وفي المشرح والتايلان يقول لانسلم تعلق لدي بكاي الان
كايما في البيت كون خاص وهو البتوت وعدم التزلزل فهو اسم لما من كان الناقصة سلبا انه
متعلق بكاي الان كايما في البيت كون خاص وهو البتوت وعدم التزلزل فهو اسم لما من كان الناقصة سلبا انه
ثبت وتجبيد لا شاهد في البيت انتهى واقول لا يكون بمعنى البتوت هو الكون العام الذي يفدر
وسايق من قديم ما يدل على ذلك من كلام التتار في **قوله** صرح ابراهيم بجوار اظهارة هكذا وقع في
متعة المم وبيتي ان يقال اظهارة متعلقه **قوله** وهو غريب لانه لم يقل به غيره **قوله** وقولهم
للعرس بالرفا والبيتين المعرس من عرس الرجل يعني باهله او اتخذ عرسا وهي بالكسر امرأة
الرجل والرفا بكسر الراء والمد الالتيا صروا لا تفارق وهزته اضلته قال ابن السكيت وان شئت
كان معناه السكون والطمأنينة نيكون اضله غير اهله من قولهم من موت الرجل اذا سكنت
قوله وبالجرحين قري في لانه يريد بالوجهين الدرع بالابتداء والنصب ويريد بالآية قوله
نفاي يدخل من يشا في رحمة والظالمين اعد لهم عذابا عظيمًا وقراءة النصب قراءة السبعة
وقراءة الرفع شاذة وكذلك قراءة الجرحين وقراءة الرفع قراءة ابن البرقي وابن عثمان وابن ابي عمير
وقراءة الجرحين عذابه **قوله** فيه نظري ترد لا شتال كل من المتقدمين على مناسب **هل**
المتعلق الواجب الحذف فعل او وصف لقلة ذلك واطراد هذا الاشارة بذلك الى حذف قراءة
بعضهم تمامًا على الذي حسن وهذا الى نحو جال الذي في الدار واما اشار بالقرين السابق على ما اشار
اليه بالبعيد لان ما اشار اليه بالبعيد ليس مما كلامه فيه وما اشار اليه بالقرين منه **قوله**
لان الفاء بخورية نحو جال يا بني فله درهم وينتفع في جال صالح فله درهم الفرق بينهما ان الفرق
لما وصفت بجملة فعلة شابت كلمة الشرط وشابت الجملة التي هي صفة لها جملة الشرط
فدخلت الفاء في الخبر لشابته بجملة جوار الشرط **قوله** كل امر الى اخره المنوط المعلق من
نطت الشيء انوطه نوطا علقته وعبا عديكسر العين المهملة اسم فاعل كمد اي **قوله**
ولان الفعل في ذلك لا يد من تقديره بالوصف يعي ان الفعل اذا وقع خبرا وحالا او نقلا
يقدر بوصف وهذا يدل على ان ما يتعلق الظرف به اذا وقع واحدا من هذه الاشياء يكون
وصفا **قوله** ولان الفعل المتقدم اولى وذلك لان الفعل مع مرفوعه جملة والوصف مع مرفوعه
مفرد **كيفية تقديره باعتبار المعنى قوله** وليس لما يقع مع كل متعدي بالحرف ولا مع
كل سببي يعي ليس لما منع الضمائر في نحو زيد مرتبة مع كل متعدي بالحرف وليس لما منع المفعول
في نحو زيد ضربت احاه مع كل سببي واما لم يقص ذلك فقصدا لاجل اختصار وفي الشرح وكان ينبغي

Copy

ان يقول وليس الما فان مع كل متعدي بالحرف وكل سببي ليكون الما فان مؤنر على المتعدي
بالحرف والتبني ووجود لا خاصص المم تقتض لتصور الما فمع معا في بعض صور ما متعدي بالحرف
وفي بعض صور ما متعدي بالحرف وفي بعض التبني لا يقتض ذلك على العموم نعم يمكن تصورهما
في المتعدي بالحرف نحو زيد امرت باخيه فان المانع القناعي قائم وهو عدم الفعل المتعدي
بنفسه والمعنوي لذلك اذ المرور باخي زيد ليس مرورا بزيد واقول تخصيصا كان تصورهما
بالمفعول بالحرف وهو عدم ما كان في التبني وليس كذلك بل هو ممكن فيه ايضا كما في هذه الصورة
يحييها **قوله** واما في المثال هو فتح الميم والثالثة اشارة الى قوله السادس ان يستعمل المتعلق
محدوفا في مثل وشبهه **قوله** واما في الثاني في الظرف والجار والمجرور اذا كانا صفة او حالا
او صلة او شبهة او خبرا او رعا الاسم الظاهر **قوله** وهو كاي او مستند في التفتان في عند
قوله تعالى ان كان منكم من يضاهي علي سفيرو وما ينبغي له انه اذا قبل في الظرف المستند كان
او كاي فومن كان التامر بمعنى حصل وشئت والظرف بالنسبة اليه لغو لا الناقصة والا كان الظرف
في موضع الخبر فيقدر كان اخري وتتسلسل التتديرات **قوله** واذا جعلت المعنى فقدر
الوصف لانه صالح في الارزمنة كلها وان كانت حقيقته الحال في الشرح كيف يقدر مع الجمل ما
هو ظاهر في الحال الذي هو من جملة الامور المجرولة وهل هذا الا انها قد وافق لا انها قد
لان تقدير الوصف انما هو لخلو حده لانه منزه كاي في غيرها **قوله** وقد بينا فساد
تلك الشبهة هي ان يكون الخاص لا يحذف والذي بين به فسادها **قوله** وبطله انما متفق
على جواز حذف الخبر الى اخره **قوله** وما يبعد ذلك ايضا انك لا تقلم معنى المضاف الذي يتقدم
مع الابتداء لا بعد تمام الكلام وان حسن الحذف ان يعلم عند موضع تقديره وهو واسا للقرينة
الاشارة هنا بذل الى تقدير مضافي مع كاي في قولهم **قوله** لان يقدح مع ذلك ان كان
وفي الشرح موضع التقدير هو ما بين اسال والمفعول الذي هو القرينة ولا يعلم المحذوف
هنا لا بعد ذكر القرينة وليس هو موضع المحذوف **قوله** في كلام المم مضاف محذوف
وتقدير كلامه عند موضع تحقق تقديره والبيانية بين شيئين لا تحقق الا وجودا بينهما في المحذوف
هنا لا يعلم الا عند ذكر القرينة فهو موضع تحقق المحذوف **قوله** واما حذف قرينة التبعة على لغة
مرجوحه وهي ان ال مستثنى المنقطع كما زعموا من الما فمع فانه زعم ان الاستثناء منقطع في الشرح
ولكنه اعترضه بنفوله قال قلت ما الذي الى اختيار المذهب الضمعي على المذهب الجازي قلت
دعت اليه تكتة سترية اي سعيدة كنت حيث اخرج المستثنى مخرج قوله الا ليعا في تقدير
قوله ليس بها انيس لميول المعنى الى قولك ان كان الله ممن في السموات والارض فمعديا في
الغيب يعني ان علمهم بالغيب في استحالته لا ستمحالة ان يكون الله منهم كما ان معنى ما في
البيتان كانت البعا فيرا نيسا فيها انيس قال صاحب التقريبه وفي الكلام تقديره بغير بيان
احد من احدى توقف التكتة على اللغة التيمية والثاني موازنة الآية بالبيت اما الاول فتلخيصه
ان كان الله فيها وهو يعلم الغيب فيهما من يعلم الغيب اي استحالة له استحالة واما الثاني

فلتوقفا

فلتوقفا على تقدير شرطية مثل ان كان اليما فيرا نيسا فيها انيس وهذا انما يعبر على المذهب
اليتيم وحجله من جنس لا وله على سبيل الفرض والتقدير ليصح تلك الشرطية واما الجازي فتنبه
على انه مستثنى منقطع اي مذكور بعد لا غير مخرج فليس فيه انه من جنس لا ولا لا حقيقة
ولا فيضا فقد استكشف المقصود وبه الحسد **تعيين موضع التقدير** **قوله** فالاول نحو
في الدار زيد لان المحذوف هو الخبر واصله ان يتاخذ من البيت قال المصنف في بيان مكان المقدر
في الخاتمة التي ذكرها في الباب وكنا قد منا في نحو في الدار زيد ان يتعلق الظرف بقدر موحدا
عنا زيد لانه في الحقيقة الخبر واصلا خبر ان يتاخذ من البيت شرط لانا انه يحتمل تقديره
متدما لعارضه اصلا وهو انه عامل الظرف واصل العامل ان يتقدم على المفعول اللهم
الا ان تذكر المتعلق فعلا فيجب التأخير لان الخير المعنى لا يتقدم على البيت في مثل هذا **قوله**
ويلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره موخا في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على
المتبدا في هذا نظر وكذا في قوله في الخاتمة اللهم الا ان يقدر المتعلق فعلا فيجب التأخير لان الخبر
الفعلي لا يتقدم على المتبدا وجه النظران العلة في ضناع تقديم الخبر اذا كان فعليا في باب
المتبدا هي خشية التباس الاسمية بالغلطية وذلك مع التلطف لامع الحذف والتقدير وجوابه
ان المقدر عندهم في حكم الملقوط فاما متبع في الملقوط المقدر وان كان علة المنع لا توجد في المقدر
الباب الرابع من الكتاب
احدها ان يكون معرفتين تتسا وتثبتهما خواصه وبها هذا التمثيل سبق على ما ذهب اليه الاندلسيون
من ان المضاف في ترتيبنا مضاف اليه الا المضاف الى المضاف فانه في ترتيبه العلم وان الاسم الشريف
علم وفي مطول التفتان في واصله الا له حذف منه الحزنة وعوضتها حرف التعريف ثم
جعل علما على الذات الواجب الوجود الخالق لكل شيء ومن زعم انه اسم مفعول الواجب
لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما في خبر في فرد فلا يكون علما لان مفعول العلم جزي
فقد سمي لان المراد بالاله في كلمة الشهادة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه او
مطلق المعبود فيلزم الكذب كالكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون الله بمعنى المعبود
بحق والله على الفرد الوجود منه والمعنى لا يستحق العبودية له في الوجود او موجودا لا
الفرد الذي هو خالق وهذا معنى قول صاحب الكشاف ان الله تعالى مخلف المعبودية بالحق لم
يطلق على غيره اي الفرد الوجود الذي يعبد بالحق تعالى وتقدس انتهى وفي تفسير البيضاوي
وقيل علم لذاته المخصوص لانه يوصف ولا يوصف به ولانه لا يدل له من اسم تحدي عليه صفاته
ولا يصح له مما يطلق عليه سواء لانه لو كان وصفا لم يكن قولنا القابل لاله الا انه توحيده
مثل لاله الارحم فانه لا يمنع الشراكة والاطار انه وصف في اصله لكنه لما غلب عليه بحيث لا
يستعمل في غيره وصار كالعالم مثل المرقاة والصبغة جري مجراه في اجرا لا وصف عليه واستا
الوصف به وعدم تطرقا احتمالا لشركه اليه لانه ذاته تعالى عن حيث هو بل اعلم امر اخر
حقيقي وغيره غير معقول للبشر فلا يمكن ان يدل عليه بلقط ولانه لو دل على مجرد ذاته

Copy

ersity

استعمال الصفات المتكثرة فيكون استعمالها كاستعمال رجل حسيك من رجل اي كاف الكا عن غيره
وحال المعرفة كعند الله حسيك من رجل واستعمال الاسماء نحو حسيك من رجل فان حسيك اسم وانما
ان يكون يحتمل في المعنى فتستعمل معرفة وهذه هي حسيك المتقدمة ولكنها عند قطعها عن
الاضافة يجيد دلها اشراها هذا المعنى وملازماتها للوصفية او الحالفة او الابتدائية او بناؤها
على الضم كرايت رجلا حسيك ورايت نريدا حسيك انتهى **قوله** ويقره عندي جواز الوجهين
اعمالا ليدل في الشرح واتجاه الامرين عنده اعمالا ليدل المذكورين مناف لما قدمه من
التحقيق الذي قرره ولا ذلك لان احدهما دليل على هو شبه المرفوعين في المثال المذكور
ونحوه بمرفعين تنا خيرا لاخص منها ولا شك ان هذا مقتضى الحكم بانتيابية الاخص جريا على
مقتضى تحقيقه المتقدم وانما ذكر هذا توجيه الحكم بانتيابية غير الاخص فانه الذي قاله وقول
لا مبالاة لان ذلك التحقيق بالنظر الى اختياره دون قوله وهذا الاتجاه بالنظر الى دليل قول سيبويه
ودليل قوله دون اختياره ولا يخفى ان مراد المحم باليدلين دليل قول الجمهور ودليل قول سيبويه
وان كان لم يذكر دليل قول الجمهور ودليل قول سيبويه وان كان لم يذكر دليل قول الجمهور ودليل قول
لا مبالاة في توجيهه قول سيبويه بما ينضم من كلام الشارح لان مجموع ما ذكره في توجيهه قول سيبويه
دليل واحد مركب من شيئين لا دليلان **قوله** ويجوز ان يكون له ما جازت حاجتك بالرفع والاضاف
ما حاجتك فدخل النسخ بعد تقدير المعرفه مبتدأ ولو لا هذا التقدير لم يدخل الا لا يعمل في
الاستفهام ما قبله يعني انه لو لم يرد حاجتك مبتدأ بل قد خبر لم يدخل النسخ في هذا الكلام في
ما تنقضا عليها وهو منقوع لان نقول هذا الامر سببي على كون حاجتك خبرا عن ما ومعلوم ان
اسم النسخ لا يتقدم عليه وانه لا يكون الامتداد فلو دخل النسخ لدخل على ما تنقضا عليها **قوله**
واما من نقبت فالاصل ما هي حاجتك بمعنى اي حاجتك ثم دخل النسخ على المعنى فاستقر فيه قال
الرضي ومن المنقبات كان جاني حاجتك اي ما كانت حاجتك وما استقر عليه وانت
الضمر الدارج اليه لكون الخبر عن ذلك الضمير متناحيا في من كانت امك ويروي بوقع حاجتك
على انها اسم كانت وما خبرها واول من قال ذلك الخواج قالوا لا ريبا سرحي جاليهم رسول
من على الله عنه انتهى **قوله** ايضا على انه من السببية المعكوس باللقنة هو السببية الذي جعل
فيه التناقض في وجه السببية مشبهها به وليس السببية المعكوس كقولهم من وهب
وبدا الصبح كان غربه وجه الخليفة حين يمدح فانه قصديا لها من وجه الخليفة
ان من الصبح في الوضوح والضياف **ما يعرفه الاسم من الخبر قوله** وان كان
يعلمها ويجعل التتساب احدها الى الاخر في هذا وفي قوله من قبل في المسئلة الاولى فان عليها
وجعل النسبة اشارة الى ان كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيدا للمعاني
قائمه لان ما يستفيد السامع من الكلام هو التتساب الخبر الى المبتدأ او كون المتكلم عالما به
والعلم بقول المبتدأ والخبر لا يوجب العلم بالتتساب احدهما الى الاخر **قوله** ان السامع قد
علم اميرين لكنه يجوز ان يكونا متعددين في الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحدان في الوجود الخارجي

المختص لما افاد ظاهر قوله تعالى وهو الله في المعقولات بمعنى محيها وان سعى الاشتقاق
وهو كون احد اللفظين مشاركا للاخر في المعنى والتركيب كاحصل بينه وبين الاصول
المذكورة انتهى **قوله** وقيل المشتق خبر وان تقدم نحو القايم زيد قائل هذا القول
هو الاحكام في الرازي ووجهه انه ليس المبتدأ مبتدأ لكونه منطوقا به او لا يكون
مبتدأ اليه ومثله المعنى وقيل الخبر خبر لكونه منطوقا به ثانيا بل لكونه مبتدأ وثبتا
به المعنى والذات هي المنسوب اليها والصفة هي المنسوب فسواء قلنا زيد المنطلق او المنطوق
زيد يكون زيد مبتدأ والمنطلق زيد يكون زيد مبتدأ والمنطوق خبره قال صاحب التلخيص
ورده بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم فالصفة قد جعلت دالة على الذات
وسمى اليها والاسم جعل الاعلى من رتبتيه وبمسند اليه قال بها الذي لا يسيك وقد يقال
ان الدال على الوصفية اما هو منطلق اما المنطلق فلا في واللام فيه موصول بمعنى الذي
فهو في الجود والدلالة على الذات كزيد **قوله** والتحقيق ان المبتدأ ما كان اعرف
يعني وان تاخر كزيد في المثال المذكور وهو القايم زيد او كان هو المعلوم عند مخاطب
يعني وان تاخر كان نقول من القايم فتقول زيد القايم فان القايم معلوم عند هذا
المخاطب فان علمها وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ ينبغي ان يعلم ان بينا الاعرف والمعلوم
عند مخاطب عموما وخصوصا من وجه وطريقتنا ولما لا تقسام بحيث لا يكون تناحرا ان
اراد بالاعرف الاعرف من المعلومين او من المجهولين والاعرف المعلوم مع غير المعلوم واد
بالمعلوم المعلوم غير الاعرف مع الاعرف غير المعلوم والمعلوم من المتساويين في الرتبة
وفي المطول والضابط في التقديم انه اذا كان للشئ صفتان من صفات التعريف عرفا للسامع
اتصافه باحدهما دون الاخر حتى يجوز ان يكونا صفتين لشيئين مستقرين في الخارج فايهما
كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالمطالب بحسب زعمك ان يحكم عليه بالآخر
يجب ان يقدم اللفظ الدال عليه ويجعله مبتدأ واما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو
كالمطالب ان يحكم ببقائه للذات او ببقية عنها يجب ان يواخر اللفظ الدال عليه ويجعله خبرا
فاذا عرف السامع زيد بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه وادت ان تعرفه ذلك
قلت زيد اخوك وهذا ينتفع في قولنا رايت اسودا غابا بل رماح ولا يصح رماحا الغاب يعني
لانه لا بد للاسود من الغاب فيكون معلوما وهذا ينيل في بيت السقوط نحو خبر من نفعه ماؤه
ان الصواب نفعه ماؤه لان السامع يعرف له ما واما يطلبه تبيينه وكذا اذا عرف زيد او علم
انه كان من انسان انطلق ولم يعرف اتصافا فزيد بانه المنطلق المهود وادت ان تعرفه ذلك
قلت زيد المنطلق وان اردت تعرفه ان ذلك المنطلق زيد بانه على انه يطلبه على التبيين وقول
من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق **قوله** واما سيبويه فيجعل المبتدأ
ظاهرا كلاما ان ذلك عند سيبويه مخصوص بما اذا كان المبتدأ اسم استفهام **قوله**
وحسبنا الله قال المم في وضع المسائل حسب استعمال ان احدها ان يكون بمعنى كاف فيستعمل

بحسب الذات **قوله** ويستثنى من مختلفي الزمنية يعني في هذا الباب وفي باب المبتدأ لقوله بعد ذات
 اللفظ في باب المبتدأ لقوله بعد ذات اللفظ في باب المبتدأ اولاد بنحو هذا اسم اشارة اتصل
 به التبيين والامع الضير استثنى من غير عام مقدر والتقدير ويستثنى من مختلفي الزمنية
 نحو هذا مع كل معرفة الامع الضير والاشارة في ولايتي ذلك الى دخول التبيين على الضير **قوله**
 واعلم انهم حكموا لان وان المقدير بمصدر معرف حكم الضير لانه لا يوصف كما ان الضير كذلك
 في الشرح هنا شكل لان كونه لا يوصف لا يقتضي تزييله منزلة الضير فكم من الاسماء لا يوصف
 لا يقتضي ولا يحلوه بمثابة الضير واقول جاز ان يكون في تلك الاسماء مانع من جعلها
 بمثابة الضير لان عدم مانع ليس جازا من المقتضي والاشراط في وجوده وفي الشرح ثم الحكم
 على هذا المصدر المشكوك من ان وان وصلتها المعرفة بالإضافة فتساوى الضير الى الضير وغيره
 بحكم الضير ما يقتضي ان المضاف اليه في الاضافة ذاة مثلا بمثابة الضير ولم يقله احد فاعلمت
 واقول هذا الحكم لا يقتضي ان المضاف اليه في الاداة اذا كان غير مصدر مشكوك من ان وان وما
 بعد ما منزلة الضير وانما يقتضي ان المضاف اليه في الاداة كان مقدر سبوكا من ذلك منزلة الضير ولا
 يلزم من عدم القول بالاقول عدم القول بالثاني وان اراد المضاف اليه في الاداة المشكوك من ان
 او ان وما بعدهما نحو انه لا يلزم من عدم العلم بعدم ومن نقل حجة على ما لم يتقبل
 وفي الشرح ثم تخصيصه وان المصدر يبيّن هذا الحكم دون يقية الاخر والمصدر به ليس نظام
 وقد وقع المص في الباب الخامس في النوع الثاني من الجهة السادسة ان قال والحق والمصدر
 وصلته في نحو ذلك معرفة فلا يقع صفة للتكرار ولم يخصه بان وان واقول
 تفصيله هنا بان وان استثنى في الاحتمال فلا ينافي في ذلك اطلاقه في الباب الخامس وفي
 الشرح ثم قوله المقدير بمصدر معرف يقتضي انها لو كانا مقصورين بمصدر منكر
 لم يقتضي لهما حكم الضير بنحوه وقصدهما كما اذا قيل عجيبي ما صنع رجل حسن على ان تجعل
 الصفة للمصدر المقدر راي صنع رجل حسن وفي جواز مثله نظر قائله انتهى واقول لا يلزم
 من عدم ثبوت مرتبة واحدة الضير لهما جواز وصرفهما لان امتناع الوصف اعلم من مرتبة
 الضير كما ذكره الله ولا **قوله** الحالة الثالثة ان يكونا مختلفين فيجعل المعرفة
 الاسم والتكرار الخبر في الشرح لم يفصل المص في التكرار بين ان يكون لهما مسوغ وان لا
 يكون وقد قالوا اذا كان لهما مسوغ فالاحسن ان يجعل الخبر نحو كان عبد الله رجلا
 صالحا وذلك ان تجعل الاسم فيقول كان رجلا صالحا عبد الله وان لم يكن لهما مسوغ فلا يجوز
 جعل الاسم الا في الضرورة واقول من ادعى انما هو التكرار التي لا مسوغ لهما بدليل قوله في
 اخر هذا الكلام واعتدله ايه للدجاج بان التكرار قد تحققت به **قوله** ولا يعكس الا في
 الضرورة يعني ولا يجوز جعل التكرار الاسم والتكرار والمعرفة الخبر الا في الضرورة ولم يخص
 ابن مالك ذلك بالضرورة بل مسوغه في السعة قياسا على الفاعل والمفعول وعلى اسم ان خبر
 وشرط في ذلك ان لا تكون التكرار متحققة للوضعية فلا يجوز عنده ان قائله زيد او يكون

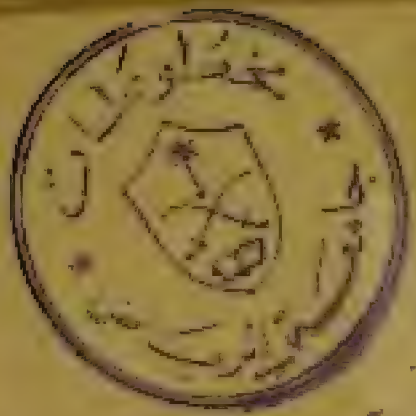
كان قرشي **قوله** ولا يك موقفك الوداع هذا مجزيت للقطامي صدره في قول النثر
 يا ضياعا دبعه ففي ادري اسيرك ان قومي وقومك لا ادري لهم اجتماعا وضياع سرهم ضياعه
 اسم امرأة والوداع اسم للتوديع والمدارة الملازمة والمداواة واسيرك بحبك اسرته تحببتك
 وقيل اسيرك لان اياها رزق من الحاد كان قد اسر القطامي ثم من عليه واعطاه مائة من
 الابل وفي الشرح قال بعض شارحي ابيات الفصل يجوز ان يجعل كان تامة وموقف فاعلم والوداع
 منصوب بموقف لانه مصدر اي قفي انت ولا تقفي الوداع وهذا غلط لان المصدر لا يعمل بمقد
 وصفه وقد وصف هنا بك قبل العمل وقيل منصوب بفتي اي قفي الوداع ولا تقف عليه ولا بك
 موقفك وداعا فخذ هذا الدلالة الوداع المتقدم في التقدير عليه وقيل منصوب بفعل
 مضمر اي اترك الوداع وقيل منصوب منحو لانه وقاصبه اما انتهى او بك موقفك في المطلق والتقدير
 ضربا واحدا ان يكون الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى
 تابعا كما اذا وقع ما هو في موقع المبتدأ نكرة وما هو في موقع الخبر معرفة كقوله في قول النثر
 يا ضياعا ولايك موقفك منك الوداع اي لايك موقفك الوق بموقفك منك والثاني ان يكون الداعي
 اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت المائدة على الخوض **قوله**
 يكون مرجعها مسئوما هذا مجزيت لسان صدره كان سميعة من بيت راس وقد ذكر المص في
 القاعدة الناشرة في الباب الثامن **قوله** فودوه لما ذكرنا يميني من ان الاسم والخبر اذا كانا
 مختلفين تجعل المعرفة الاسم والتكرار الخبر **قوله** ما يعرف به الفاعل من المفعول
قوله اسمانا قصارا ارباب الاسم الموصول **قوله** اسماعناه في الفعل وعدمه اي في كون سماء
 من يعقل او مما لا يعقل ويجوز النصب بيمين ان يقول ويحب النصب اي نصبه بد في العجب
 ثم يد ما كره عمرو لان اعراب يدي في هذا المثال لما دار بين النصب والرفع وانتع الرفع
 وحبه النصب **قوله** فان او تعت ما على انواع من يعقل هذا عطف على ان او تعت ما على
 ما لا يعقل وفاعل جاز ضمير عايد على فاعل فلا يجوز وهو عجب ثم يد ما كره عمرو **قوله**
 وان كان الاسم الناقص او الذي يعني في المثال المذكور جاز الوجهان وهو رفع زيد و
 كما جاز في ما ان او تعت ما على انواع من يعقل لان ما حينئذ ومن والذي لمن يعقل وهو يع
 ان يكون عجبا وعجبا بخلاف من لا يعقل فانه يكون عجبا لا عجبا **قوله** ويمتنع العكس
 هو رفع زيد في المثال الاول ونفسه في المثال الثاني **قوله** لانه لا يجوز دعوت الثوب الى الخروج
 وكره من الخروج الا انه لما كان قصدا الى بيان المانع في العكس وهو قولي الدعاء الى الثوب
 في الاول واسناد الكراهة الى الثوب في الثاني اقتصر على ذلك **قوله** ما افتقر فيه عطف
البيان والبدل قال الرضي وانا الى ان لم يجلي بيبي بدل لكل وعطف البيان بل ما ربي عطف
 البيان الا البدل كما هو ظاهر كلامه سبويه فانه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة
 من التكرار فهو مدرت برجل عبد الله كانه قيل من مدرت او ظن انه يقال ذلك فابدل
 مكانه ما هو اعرف منه وشبهه وانك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله ثم قال الرضي

في قوله
 ما افتقر فيه عطف

قالوا ان الفرق بينهما ان البذل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان
فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول والجواب انا لان سلم
ان المقصود بالنسبة في بذل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا العطف
فان كون الثاني فيه هو المقصود به دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول في الاول
الثلاثة منسوب اليه في الظاهر ولا يدان يكون قاي في ذكره فايته لا تحصل لولم يذكر
صونا الكلام المقصود من العطف ولا سيما لظلمه تعالى وكلام نبه عليه وتسلم
فادعاه كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه في الظاهر واستماله على
قايته يجمع ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر قال شريف في بذل الكل ان الثاني
في ذكرها مع اخذ ثلاثة اشياء بالاستنفاد اما كون الاول اشهر والثاني متصفا بصفة نحو
يزيد رجل صالح او كون اولها متصفا بصفة والثاني اشهر نحو بالظاهر زيد ورجل
صالح زيد وقد يكون الثاني مجرد التفسير بعد الابهام او لا في التفسير ثانيا وتعا
وتفسيره وتاثيرا وليس للبيان بالمقسم ولا نحو رجل زيد فان القايته الحاصلة
من رجل تحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن الغرض ما ذكرنا ولا يجوز العكس
نحو زيد رجل الا قايته في الابهام بعد التفسير ثم ليس بعطف البيان من جملة بذل الكل
ما يكون الثاني مؤفقا للاول ولا عكس ان يكون البذل جامعا بحيث لو حذف الاول
لاستقل الثاني ولم يمتنع في المعنى فان لم يكن جامعا قدر الموصوف بخلاف
الصفة فانك لو حذف الاول في جاني زيد العالم لاحتاج الثاني الى مقدار فتيله لان الوصف
لا بد له من موصوف وبخلاف التاكيد فانه وان كان جامعا لكن كون معناه مفهوما
من المتنوع لو سكت عليه منع من اعتباره مستقلا ولما لم يكن للبذل معنى في المتنوع كان
ذلك في التاكيد جازا اعتباره مستقلا لفظا اي صالحا لان يقوم مقام المتنوع ولما كانت
اعرابه بفتحية الاول جازا ان يفتح غير مستقل اخري فالاول نحو باريد اخا
زيد مبدئين والثاني يا غلام بشر وبشر اعرب بالوجهين ويا اخانا زيد بالفتحة
وكذا قوله انا ابن التارك بشرا بالوجهين وكذا المعطوف يجوز جعله مستقلا نحو يا زيد وعمرو
وغير مستقل نحو يا زيد واخا لثالث للعدة المذكورة بفتحها وانما لم يحذف يا زيد وعمرو
ولا يا زيد وعمرو بالتثنية كما جاز يا غلام بشر وبشر في البذل لان العاطف يحذف
الذي والمعطوف صالح لمباشرة له والقايته في بذل البعوض والاشمال البيان بعد
الاجمال والتفسير بعد الابهام لما فيه من التأثير في التفسير وذلك ان المتكلم يتحقق
بالثاني بعد التثنية والمسماحة بالاول فتقول اكلت الرغيف ثلثه فنقصد بالرغيف
ثلث الرغيف ثم نثبت ذلك بقوله ثلثه وكذلك في بذل الاشمال فان الاول قيد يجب ان يكون
يجب ان يكون بطلق ويراد الثاني نحو اعجبي زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك قد تقول
اعجبي زيد اذا اعجبك علمه وسلب ثوبه زيد اذا سلب ثوبه على حذف المضاف ولا يجوز

ان تقول بغير تنزيها وقد ضربت غلامه قايلا والفرق الاخر ان البذل يحكم بغير العامل
ولو سلمنا ذلك فيما تكرر العامل فيه ظاهرا فباي شيء يعرف المتخاطب ذلك فيما لم يتكرر فيه
ولما ان ندر في كذا فيما سمعه عطف بيان مع التسليم في البذل وقد قوا ايضا بينهما بمتقدم
وجوب توافق البذل والمبدل منه بقدرتها وتكررا بخلاف عطف البيان والجواب
تجوز التحالف في المسمى عطف بيان ايضا اتى واما اجازة الزمخشري في ان اعبدوا
الله ان يكون بيانا لها من قوله تعالى اما امرتني به فقد مضى رده يعني في ان
المفتوحة الهزة الثالثة النون اذا كانت مفتوحة **قوله** ونحو قل ان ربي
يعتد بالحق علام الغيوب فان علام الغيوب صفة على المدح للضمير المستتر في يفتد
قوله فلا تله ان ينام الباس هذا مجزئيت صدره قد اصبحت بغير قري كوالنا
وقد قري بقايتي على وزن فعلى موضع والكواش جمع كاس وهو الذي يدخل في
كنايسه وموضعه في الشجر يكتن فيه ويستتر والباس صفة الضير المنسوب بتلم
وهو اسم فاعل من يمين لرجل يباس يوسا ويبيسا اشتدت حاجته فهو يباس **قوله**
فعلى هذا لا ينعى مثل ذلك في عطف البيان على قول الكسائي الاشارة الاولى ارجعة
الى ما ذكره عن الزمخشري اخرا والثانية الى ما ذكره عن الكسائي اي فعلى ما قال الزمخشري
من ان عطف البيان في الآية المدح كالصفة يجوز ان يكون عطف البيان من الضير المدح
او الزمرا والترحمة بل على قول الكسائي ان الضير ينعت كذلك **قوله** وما انسانيه الا
الشیطان ان اذكره فان ان اذكره في موضع نصب بدل من العاق انسانيه **قوله**
فانما استنعت الزمخشري من تجوز كون ان اعبد والعه بدل من الهاء في به ترماسه
ان ذلك يحل بعاید الموصول وقد مضى رده يعني في ان المفتوحة الهزة الثالثة النون
اذا كانت مفتوحة ومعنى ايضا الكلام فيه وفي الشرح فان قلت في كلام المصنف ان المصدر
بعد وصفه وهو مستنعت اذ قوله ان ذلك مقول بنورها وقوله وقد وصف
بقوله منه قلت لان سلم انه معمول للمقوم بل للمظرف المستنعت والجار محذوف اي ترماسه
صدر منه بان ذلك اذ في ان ذلك فلا اشكال **قوله** واما قول الزمخشري ان مقام
ابراهيم عطف على ايات بيّنات فسر في جيب المم عنه في النوع الثاني من الجملة الثالثة
من ابواب الخافس بانه قد يكون عبر عن البذل بعطف البيان لتأخيرها وفيما نقلناه عن
الضبي من تجوز التحالف في عطف البيان بالتعريف والتكثير جواب عنه ايضا **قوله**
نحو ما يقال ان الاتقاد قيل للرسول ان ريك لذو بغقرة وذو عقابا ليبر
فان جملة ان ريك لذو ومغقرة بدل من ما قد قيل **قوله** نحو واسروا النجوى
الذين علموا هل هذا الايشر مثلكم فان جملة هل هذا الايشر مثلكم بدل من النجوى **قوله**
لقد ادهلنتي ام عمرو الى اخره في الشرح لا يبيّن ان بعد هذا ما هو بقدره لان جملة البذل
هنا يراد بها لفظها التي بترلة المحدث اي لقد ادهلنتي هذا اللفظ ويؤيده ان القامح حرف

حرف جحر وهو انما يدخل على اسم او ما في تاء و يده و اطلق على الجملة الاستثنائية
 لفظ الكلمة مع انها كلام لانه قد يراد بالكلمة الكلام نحو قولنا كلمة الشهادة حق انتهى
 و اقول قد سبق غير مرة ان الكلام في تطلق الجملة سواء كانت بترتلة المتداول لا **قوله**
 نحو اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يشاءكم اجرا و نحو ما ذكره بما تعلمون ام ذكره بانعام
 و بيني و قوله اقول له ان كل لا تقتن عندنا في الشرح مرج هنا بان الجملة الثانية
 تابعة للاولى بطريق البدلية مع ان الاولى لا محل لها و ملدة و تابع و اعرب اما لقطي
 او لتفصيلي او بحالي و لا اعرب هنا فاهذه التبعية **قوله** ان لا ان يريد الامر
 اللغوي لا الاصطلاحي و جعل قوله لا تقتن بعد لا من قوله ان كل مع ان المفعول هو
 المجموع فيذكر ان لا يكون لشئ من اجزائه محل و قد سبق الكلام فيه في الجملة الثانية
 من الجمل التي لا محل لها من الاعراب و قد نال المصنف ما سبق في و اخذ الجملة الثالثة من الجمل
 التي لا محل لها من الاعراب و لم يثبت الجمهور وقوع البيان و البدل جملة انتهى و اقول
 اراد التابع اللغوي لا الاصطلاحي و قد سبق الكلام على ذلك في الجملة السابقة من الجمل
 التي لا محل لها من الاعراب و لا نسلم ان المفعول في البيت هو المجموع و لم يجعله احد
 لذلك الذي سبق في الجملة السابقة انما هو الزام من الشارح للمع مما قاله في اخذ الجملة
 السادسة في نحو قال لا يريد مبداه مقيم و عمرو منطلق من ان الجملة الاولى ليست في
 محل نصب و لا محل لواحدة منها و لو سلم فظلامه في البيت انما هو على ما قاله لنا سفيان الذي
 قاله هنا من وقوع البيان و البدل جملة انما هو على قول غير الجمهور **قوله** روي عن
 شيبان الخ في الصحاح و تفسيره و يمدح و تفسيره و يدل اهل لان الكاف انما تدل
 اذا كان بمعنى فعل و ن غيره و انما حركت الدال من ريد لا لتقا التاكيد و نصب نصب
 المصادر و هو مصدر ما موريه لانه تفتح الترقيم من الارواد و هو مصدر اورد و يرد
 وله اربعة اوجه اسم الفعل و صفة و حال و مصدر فالاسم بخور و يد عمداي اورد
 عمدا يعني امهله و الصفة نحو سار و اسير و يد و الحال نحو سار القوم و روي
 لما انقل بالقرعة صار حال المصدر بخور و يد عمرو بالاضافة كقوله تعالى فخر
 الرقاب و بيني شيبان منادي بخور في الاداة و يعط و يد كرم مفعول المحذوف اي كرم
 بعض و عيذك و سنون بالمهمل و لقا و التحريك اسم ما على ميا من البصرة و الجياد
 جمع جواد و هو الفرس الجيد و يجوز ان يراد بالجياد هنا الفرسان و الوغي يفتح الفاء
 و القيس المجبة الحذب و المازق يكون النزة و كسر الزاي الضيق و التدا في التقارب
 فالحديثان نوايب الدهر و مصايبه **قوله** و لهذا منع سيبويه في المسكين و بك
 المسكين دون به المسكين اما منع في المسكين و بك المسكين فلانه لو جاز البدل فيما كان
 البدل ناقصا في التقدير من المبداه منه فيكون النقص في المايمة لان مبداه البدل مبدول
 المبداه منه فيكون التقدير في المايمة لان مبدول المبداه منه في بدل الكل و البدل



و في قوله

منه في الاولين فيه زيادة تعريف ليست في البدل لكون المصنف مخاطب و المتكلم اعرف
 المقارن و اما عدم منع به المسكين فلان ضمير الغيبة يصلح لكل احد فيبين بالبدل ان الضمير
 لمن اسمه زيد فيكون قوله كسر ت به زيد بترتلة باخيه زيد **قوله** و على ذلك اجاز واه
 الوجيز في نحو قوله يا زيدا زيد اليميلات و يا يتم يتم عدي اراد بالوجهين البيان و البدل
 و في قوله دلافة على انه لم ير يد ييا زيدا زيد اليميلات الذي هذا مطلقه و لا يبا يتم
 يتم عدي البيت الذي هذا مطلقه قال الاول مطلع بيت هو يا زيدا زيد اليميلات العبدل
 تقاد و الدليل عليك فان **قوله** و الثاني مطلع بيت هو يا يتم يتم عدي لا يبا يتم في شوة
 عدي و اليميلات جمع يعمله بنحو الميم و هي المائة المطبوعة على العمل و الدليل جمع ذابطة من
 ذبل البقل يذبل و لا يذبل او من ذبل القرس ضر و انما قيد بقوله اذا ضمت النادى بينهما لانه
 اذا فتح النادى بينهما لانه اذا فتح النادى بينهما على يذهب سبويه منادى مضاف الى ما
 بعد الثاني و الثاني مقتحم بين المضاف و المضاف اليه و على مذهب الميرزا الميرزا الاول
 منادى مضاف الى محذوف و عليه الاخر و الثاني مضاف الى الاخر و من الغويين من
 جعل الاسمين عند فتح الاول مركبين تركيب ختمه عشر و اعلم انه اذا كرر اسم
 مضاف في النداء نحو يا يتم يتم عدي فحين نصب الثاني و جاز في الاول النظم و الفتح اما وجه
 الفتح فقد ذكرناه و اما وجه الضم فلا نه منادى مفرد معرفة و نصب الثاني حينئذ
 لانه منادى مضاف او توكيد او عطف بيان او بدل على المحل او منصوب يا خارا
 اعني **قوله** لقايل يا نصر نصر نورا هذا مجزئيت حذره اني و اسطر سطر سطر
 و قد تقدم الكلام عليه في الجملة المقترنة **قوله** و خرجه هو لا على التوكيد
 اللغوي منها او في الاول فقط و الثاني اما مصدر دعاء الاشارة بولا الى ابن الطارقة
 و ابن مالك و ابنه و اراد بالاول من الاول من الثاني و الثالث و بالثاني الثاني منها **قوله**
 و قيل لو قدر احدهما توكيد الضمير لكان كالمؤكد و وقع بخط المم و هو غير
 ظاهر و في بعض النسخ و في بعض النسخ و قيل لو قدر ان توكيد الضمير و هو ظاهر و في
 الشرح الظاهر ان يقال للضم بغير الن ليعود الضمير الى قوله احدهما و لو حذف قوله كالمؤكد
 لاستثناه من الاثنان بضمير الاثنان و اقول فيه نظر لانه انما يستقيم لو كان ضمير الاثنان
 و المؤكد و ليس هو **قوله** و لهذا انتزع البدل و نفي البيان في نحو يا زيدا الحارث
 و يا سعيد كذا الرفع او كذا بالنصب بخلاف يا سعيد كذا الرفع فانه بالعكس و في نحو يا
 الفارس الرجل زيد و في نحو يا فضل الناس الرجال و النساء و الرجال و في نحو يا
 الرجل غلام انه زيد و في نحو يا الرجل زيد و عمرو و جاك و في نحو يا كذا خولك زيد
 و عمرو يعني انه انتزع البدل و نفي البيان في هذه الصور بناء على انه لا يصح نية احلال الناصب
 فيها محل المتبوع اما نحو يا زيدا الحارث فلا نه لو نوي احلال الحارث محل زيد لكان معروفا
 بالان النادى لا يكون مقفونا بها و اما نحو يا سعيد كذا برفع كذا و نصبه فلا نه

Copy

rsity

لو نوي احلالا لرجال على النساء لكان عطف ^{عليه} وهو المشا لتوي احلالا ما عطف
عليه محل الناس فيكون التقدير يد افضل الناس وذلك لا يجوز لان اسم التقييد اذ
قصده الزيادة على من اضيف اليه بشرط ان يكون منهم واما نحو يا ايها الرجل فلا مزيد
بمنصب القلام فلان القلام لو نوي احلاله محل الرجل لرفع لان الرجل في هذا التركيب واجب
الرفع واما نحو يا ايها الرجل فلا مزيد فلا لانه لو نوي احلاله بجمع ما عطف عليه وهو عمرو
محل الرجلين لزم اضافتهما الى المعرفة المفردة وهي لا تتضاف اليها الا ان كان بينهما جمع متدرج
نحو يا ايها حسن يعني اي اجزائهما يد احسن او عطف على اي مثلهما نحو يا ايها فارس
الاجزاء واما نحو يا ايها اخويك زيد وعمرو فلا لانه لو نوي احلاله بجمع ما عطف عليه وهو
عمرو محل اخويك لزم اضافته كلا الى ما يدل على اثنين بكلمة واحدة **قوله** كلاخي وخيلتي واجدي
عندي في النيات والمالقات **قوله** فلما توارى الخيل والفرق **قوله** وهذا استعجى المبدل وتبقى
البيان في نحو قولك هذا قام عمرو واخوه ونحو ميرت بعمرو برجل عمرو واخوه ونحو زينا
ميرت عمراخاه يعني ولا محل ان البيان في التقدير ليس من جملة اخري والمبدل في التقدير
من جملة اخري يعني البيان في هذه الصورة واستعجى المبدل فيها اما نحو هذا قام عمرو واخوه
فلا لانه لو قدر اخوها من جملة اخري لزم خلوا الجملة الواقعة خبرا اعني قام عمرو من رابط
يربطها بالبناء واما نحو ميرت برجل قام عمرو واخوه فلا لانه لو قدر اخوه من جملة اخري
لزم خلوا الجملة الواقعة صفة اعني قام عمرو من رابط يربطها بالموصوف واما نحو زينا
ميرت عمراخاه فلا لانه لو قدر اخاه من جملة اخري لم تكن هذه الصورة من باب الاستعجى
قوله ما انفرق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة لم يترك المصنف ما اجتمع فيه
كما ذكر في الحال والتميز وقد ذكر ابن قاسم انه ثلثة امور احدها ان كل واحد منهما يدل
على حدث وقصا حبه الثاني انه يؤتى ويذكر الثالث انه يثنى ويجمع **قوله** وهي لا يضاف
الامن القاصر حسن وجميل وذلك لانها يلزم فاعلا ولا يتعدي منه الى المفعول فان قيل
قد صيقت الصفة المشبهة من المتعدي نحو حسن ورجيم فانها مصوغان من رحم
وهو متعد اجيب بان الصفة انما تتضاف من غير القاصر بعد ترتيبه مترلة القاصر
فصح ان المشبهة لا تتضاف الى القاصر **قوله** وهي لا تكون الا الحاضري الماضي المتصل
بالمن الحاضر في الشرح هذا عين ما حكاه ابو حيان عن بعض الناس وذلك ان السيرافي
قال في الصفة المشبهة انها البدل الماضي وقال ابن السراج انها الحال والانه ذهب المشويعين
وابن مالك فقالا ابو حيان جمع بعض اصحابنا بين هذين القولين بان قال لا يريد السيرافي
بكون الماضي ان الصفة انقطعت وانما يريد انها ثبتت مثل الاخبار وروى است الى وقت
الاخبار ولا يريد ان السراج انها انما وجدت وقت الاخبار فلا فرق بين القولين
قوله وغير مجارية في التوضيح وهو الغالب في المبتنية من الثلاث **قوله** وقول جماعة
انها لا تكون الا غير مجارية مردود بانها فهم على ان منها قوله من صديق واجتماعه او عدو

وساخط

وشاخط وازفاد الزمخشري في منصفه الصفة المشبهة هي التي ليست من الصفات الجارية
واما هي مشبهة بها في انها تذكر وتوث وتثني وتفتح انتهى وهو ظاهر كلام ابي علي في الانباء
وربما هم متفقون على ان شاخط في هذا البيت وهو يثنى معجبه وها وطا مملكتي معين
بعيد صفة مشبهة مجاز المضارع **قوله** ولا يكون معولها الاستيعاب تقولا يد حسن وجه
او الوجه قال المصنف في اوضح المسالك اي منه وقيل ال فيه خلف عن المضاف اليه وقول ابن
الناظم جواز نحو يد بك فرج سطل لغوم قوله ان المعول لا يكون الاستيعاب مؤخرا
مردود لان المراد بالمعول ما علمنا منه بحق المشبه وانما علمنا في الظرف بما فيها من معنى الفعل
وكذا علمنا في الحال وفي التثنية ونحو ذلك **قوله** فاما الحديث ان امرأة كانت تهراق الدما
فالدما يتغير على زيادة ال تهراق المضارع تهراق واسمه اراق قلبت هزته ها ولسم
تخزق من المضارع كما حدثت المرأة منه لا تتفاعلة الحذف وهي اجتماع هزتين اذا كان حرف
المضاربة هزرة ويثني ان يعلم ان الميم لم يذكر هذا الحديث لانه مما تخزق منه بركة استمر
لشبهه بيمه وبين ما تخزق فيه وهو ان تهراق في الحديث نصب ما لم ينصبه الميم منه
للفاعل وهو المفعول الثاني الثاني مع ان الميم للمفعول فرج عن الميم عن الفاعل فما
ان الصفة المشبهة نصبت ما لم ينصبه فاعلا مع انها فرع عنه او ذكره دفعا لسؤال يرد
على قوله ويمتنع مزيد حسن وجهه وذلك السؤال هو كيف يمتنع ذلك وقد ثبت تطيره
وهو هذا الحديث فان تهراق فعل قاصر عن المفعول الثاني وقد بين هذا المفعول واستند
الى ذي السببي وتصب سببيه كان حسن فعل قاصر عن المفعول استند الى ذي السببي
وتصب سببيه فقط ما وجد مكتوبا بخط ابن السبكي وهو هذا عجب فان تهراق فعل مضارع لا
اسم فاعل ولا صفة مشبهة فليس مما تخزق منه فان اراد ان تهراق الدما فعل وان مرارة صفة مشبهة
وقد خالفه وقد خالفه في المعمل لان تهراق على النصب فنقول وكذلك مرارة سوا انتهى قال
ابن الحاجب في اقاليمه ويجوز ان يكون الدما منصوبا بفعل بقدر اي تهريق الدما ويجوز ان يكون
على التشبيه بالمفعول به كما في تهريق حسن الوجه وعلمها فليست اي زيادة ويجوز ان يكون
منصوبا على توهم التعدي الى متعقولات لان المرأة دخلت على لها التي هي موضع عن
المرارة التي في اراق فعداه بها الى متعقولات اخر كان المعنى جعلها غيرها مبرقة الدما ويجوز
رفع الدما على المبدل من الضمير في تهراق كانه قيل تهراق دما فجعل الفعل ولا بها ثم ابدلته
كما تفعل العجس في جارية وجهها وحذفت الضمة لعل به انتهى وفي الشرح تجرعه نصب الدما
على التشبيه بالمفعول به مختلف فيه وكثير من الحاجة ياباه اذا نصب عندم على التشبيه
لا يكون في الافعال وتجدد على توهم التعدي الى مفعول بان ضعيف انتهى **قوله** لان
شرط ذلك تحريك اليا لم يشترط انما كان في التثنية في ذلك بل شرط كون اليا لا ما فلو قال الميم
وهذه ليست لا ما وشرطه ان تكون لا ما كان احسن **قوله** واما العطف على
محل المحفوظ فمتنع عند من شرط وجود المحرز كما سيأتي في هذا الباب عند ذكر اقسام العطف

Copyrsity

والجوزييم خصوصية فما معلقة ساكنة فلهذا هو الطالب لذلك المجل كافترة المة فيما سياتي
قوله لانها لا تنقل بحذوقة ولا لا معولها لا يتقدمها ولا لا يعمل لا ينسرحا مالا النفليل الاول
لنقله ولا يجوز مررت برجل حسن الوجه والفعل يخفى الوجه ويضلل الفعل والتعليل الثاني
لنقله ولا مررت برجل وجهه حسنه لذهب الوجه وحقق الصفه في الكلام لف وتشررت
قوله الثاني مدانه لا يتبع حذف موصوف اسم الفاعل ان يقول برجل قاتل ابنيه وليقيم مررت
بحسن وجهه في الشرح ولذا لا يتبع في اسم الفاعل ان يقول برجل قاتل ابنيه وتبيح في الصفه
ان يقول مررت برجل حسن وجهه فليست المسئلة مفيدة بحذف الموصوف وعبارة المحر
توهم تبيينها بذلك **قوله** التاسع انه ينصل برقوقه ومنصوبه يفصل بينهم اوله وقطع
ثالثه مبني للمفعول **قوله** قاله الرجاج ومناخروا المغاربة مستخدم في ذلك عدم
التماس من العرب وحاشه ان معولا الصفه كما كان سببها شبه الضير لكونه راجعا الى المتقدم
والضير لا ينفك فكذلك ما شبهه **قوله** ويشكل عليهم الحديث في صفة الدجال اعترضه بينه وبين
في الشرح خروجه بعضهم على ان المبنى خبر لمبتدأ محذوف لا صفة عنه كما نه لما قيل اعور عينه
فيل اي عينيه فقيل البني واخول وخروجه ايضا بعضهم على انه منصوب بفعل محذوف
وهو اعني **قوله** فظل طهارة اللحم الى احره الطهارة جمع طاه وهو الطباخ وفي بعض
شرح المقلقات الطهارة الانصاح وهو يشمل طبخ اللحم وشبهه والصنيف المحر المصفوف
على الحارة لينفع والتقدير المحر المطبوخ في القدر والمعنى ان الضيف كتر حتى طبخوا واشتروا
قوله وخرج على ان الاصل او طاح قد ير محذوف المضاف واي جبر المضاف اليه في الشرح
لا حاجة بنا الى التبرج على هذا الوجه الشاذ بل ننقل حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
على الطريقة المشهورة واقول قال الم في التوضيح فان كان المحذوف المضاف فالغالب ان يتخلله في
اعرابه وتندبني على حره وشرط ذلك في الغالب ان يكون المحذوف مقطوعا على مضاف بمعناه **قوله**
اهل امره تحسبن امرا وما رتوقد بالليل نارا اي وكل نار ومن غير الغالب ان يندبني
عمل الامة انتهى ولا ينبغي ان يخلط المضاف اليه المضاف في اعرابه في حذف المضاف واقامة المضاف اليه
مقامه وتقتضيه لك عدم قيامه مقامه اذا وافقه في اعرابه كما في نحن فيه ثم قول المحر
تقدرا بعضهم والله يرفد الاخترا بالخفض ليس على ما ينبغي والاولي ان يقول اكل امر تحسبن
امرا وما رتوقد المحذوف فيما نحن فيه معطوف على مضاف بمعناه اذ الطباخ بمعنى المصنع الاتري
اي ما سيزكر الم في المعطوف عن البغداديين ان جردت براب المعطوف على محل ضعيف **ما**
افترق فيه الحار والبارد **قوله** والتميز لا يكون الاسما يعني غير ظرف
ليكون تسمية الجملة والظرف **قوله** والثاني ان الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها لقائل ان
يتوكل ان التميز ايضا قد يتوقف معنى الكلام نحو طاب زيد لا لنفسا **قوله** اما الملية من يعيش
ليجيا الى قبل هذا البيت لسر من مات فاستراح يميت اما الملية ميت الاحياء وفي الصحاح الكابة
سواء الحال ولا تكسار من الحزن وقد كسب لرجل يكاب كابة مثل رافة ورافة ونشاة ونشاة

فروا يبيح مرة كيبه وكابا ايضا ورجل كما سلف البالي سبل حال والبال يطلق على الحال والبال في
وعلى رجا النفس في الشرح والرخا بالفتح والمدسعة الحال واقول هذا التفسير يقتضيه انه
بالحال المعجزة والوجود في حاله لفتح صبطه بالميم **قوله** والثالث ان الحال بيضة للمنيات
والتميز بيني لذوات في الشرح قال الم في حواشي التسهيل المراد بها هيبة الصورة والحالة
المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر وحينئذ يخرج مثل نكلم صا دقا ومات مشا وهاش
كما قد اوان ارادوا الصفه فالقبيل بها وضع لغضودهم لكن يخرج منه مثل جازيد والشمس طالفة
وجازيد وعمد وجالس قلت هما في معنى جازيد لظهور الشمس وجلس وعمد ونحوه
التاويل لا يخرج ان لهما حينئذ سبينان للصفه انتهى ما في الشرح واقول سير ذكر الم في اخر
الكلام على الاختلاف الثاني في تاويل الحال الواقعة جملة وقال الاستدلال الذي في شرحه
الكثير على ما قبله الحاسب اعلم انك اذا قلت انك تترك وتترك فان الحال مقام تبيين هيبة الفاعل
ولا المفعول وانما هي بيان للزمان الذي هو لازم الفاعل والمفعول وقد اشتهر العبارة عن المذوق
باللزام فكانه بيان ذاتهما **قوله** على اذ امارت لي لي الى الرجلان المائي وانفصب رجلان
وحاشا على حال من فاعل المقدر اذا التقدير ريار في بيت الله او من الضير المحرور بعلي
ويجوز ان يكون حاشا لامن الضير في رجلان فيكون البيت من الحال المتداخلة وفي حواشي التسهيل
لم حذف هذا البيت اعني تقديره رجلان كان رجلان واعربه فاعلا بزيارة وحاشا حال
منها على حد قوله بها العينان تهمل وذكر على قوله ولا ارض اقبل القالها فنقل له يقال مررت
البيت ولا يقال مررت رجلان في البيت انتهى وفي شرح المفتاح للاستدلال حاشا في قوله وان هذه
الواقعة كانت في الشام **قوله** لان الحق قول الاغلام واي حاله قال لصاحب البحر ذهب
الاعلم وغيره الى ان الرحمن بدل وزعم انه علم وان كان مشتقا من الرحمة لكنه ليس
بمترلة الرحيم ولا الدار حم بل هو مثل الدبر وان كان مشتقا من دبر صبيغ للعلية
نحنا على بنا لا يكون للنفوت قالو يدل على علمه وزوده غير تابع لاسم قبله قال الله تعالى
الرحمن الرحيم القدران قال ابو زيد التمشي لي ليدل فيه عندي مستمع وكذا عطف على
البيان لان الاسم الاول لا يقتضيه التبيين لانه امر ولا اعلام كلها او ايها الاتري انهم قالوا
وما الرحمن ولم يقولوا وما الله فهو وصف يراد به الشاوان كان يجري بجرى الاعلام
قوله لانه لم يستعمل صفة ولا مجرد اسم ال في الشرح هذا استدلال ضعيف فان المشتقات
الكابتة بال يجوز ذلك في احوال القام زيد ولا يخرج به عن الوصفية وعلية الفعلية يروها ان
الرحمن المستعمل الاله تعالى فلا يتحقق العلية وقد مر الم في النوع التاسع من الجملة السابعة
من الباب الخامس ان الكساي جعل الرحمن الرحيم من نحو لاله الا هو الرحمن الرحيم
فحينئذ هو وفيه دليل على ان الكساي لا يري الرحمن علما واقول اما استدلال الم بان لفظ
الرحمن لم يستعمل في وقت من الاوقات صفة ولا مجرد اسم ال لا يجوز استعماله كذلك حتى يقال
ان ذلك يجوز في نحو القام زيد ولا يخرج به عن الوصفية واما معناه استعمال لفظ الرحمن في غيره

Copyrsity

تعالى فاجتمع الغلبة الحقيقية ولا التقديرية قال تعالى بانه علم بالمليحة التقديرية **قوله**
وان السوال الذي ذكره المفسرون وغيره قال صاحب البحر تليد لانهما واحدة نحو زمان ونديم
وقيل معناه مختلف فالرحمن اكثر مبالغة وكان القياس المتري لكان اوت الرحمن الذي تناول
جليل النعم وامولها بالرحيم ليكون كالتمة والديف ليتناولها قسرها ولفظ واختاره المفسر
وقيل الرحيم اكثر مبالغة والذي يظهر من جهة المبالغة مختلفة فلذلك جمع بينهما فلا يكون من
باب التوكيد فبالغة فخلال مثل غصتان وسكران من حيث الامثلة والغلبة وبالمعنى فممثل
من حيث التكرار والوقوع بحال الرحمة ولذلك لا يتعدى فعلا ولا ويتعدى فعيل فقول نريد
رحيم المسكين كما نقدي فاعلا قالوا نريد حفيظ علمك وعلم غيرك حكاية ابن سينا
عن العرب ومن راي انها بمعنى واحد لم يذهب الى توكيد احدهما بالآخر احتاج ان يخص كل
واحد شي وان كان اصل الموضوع عنده واجدا المتخرج بذلك عن التاكيد فقال بجاهد رجل الدنيا
ورحيم الآخرة وقال الفخرطبي عن الدنيا ورحيم الآخرة وقال ثعلب الرحمن امدح والرحيم لفظا
وقيل الرحيم النعم بما لا يتصور حبسه من العباد والرحيم النعم بما يتصور من العباد **قوله** مع
ان عادتهم تتقدم غير الابلغ هكذا وقع في بعض النسخ وهو القواب ووقع في بعض آخر تقدم الابلغ
وقوله ليس بصواب قوله كقولهم عالم غير هو بكسر النون العالم المتقن من بحر العلم اقلته
قوله غير متجه هذا خبر ان السوال وانما كان غير متجه لانه مبين على ان الرحمن صفة **قوله**
كفوا شاعرا بصا رهم يخرجون هذا مثالا لتقدم الحال على ما لها الذي هو فعل وفي اعراب
ابو بقا حششا هو حال وفي القامل فيه وجها احد هما يدعوا اي يدعوهم الذي وصاحب
الحال الضير المحذوف والضمير في رفعه خششا وجاز ان يعمل الجمع لانه مكسر والثاني يخرجون
وقري خاششا وكريون لان تانيث الفاعل تانيث التانيث الجوع وليس بجيتني ويجوز
ان ينقضه خاششا يدعوا على انه من قوله ويخرجون على هذا حال من اصحاب الابدان
وكانهم حال من الضير في يخرجون ومطعمهم حال من الضير في منتشر عند قوم وهو
يعيد لان الضير في منتشر الجرد وانما هو حال من يخرجون او من الضير المحذوف وقول
حال من الضير في مطعمهم **قوله** بخوت وهذا تخليص طليق هذا بخوت صدره عدس ما
لعبا دي عليك امانة وعدس بفتح العين والدال وسكون السين المهملة قال في الحاشية
الصحيح هو جرد البغل قال ابو سعد عدس ما لعبا عليك امانة بخوت وهذا تخليص
طليق وربما سوا البغل عدس زجره انتهى وكان هذا الشا عدا بربنا ابن ابي سنيان وكف
هجومه على طيطان فلما ظفرت الزمعه بمجوه باقله ففسدت انا مله ثم اطال بجنه فكلوا فيه
معاوية فوجه يريد افاخرجه وقدست له بغلة ليركبها فتصدق فقال عدس ما لعبا
البيت وما قاله الم من ان تخليص حال مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان اذام وصول
وتخليص صلتها والعايد محذوف اي والذي تخليصه طليق ويستدلون به على ان اسم الاشارة
يكون اصناما موصولا سوا كان بعدما لا يستلها ميتا ولم يكن **قوله** وردت بمثل السيد الخ فتل



فلا البيت ووردة كانهما عصب القطا يتثر عجاك بالسنايك اصبيا والعصب بممكنين
صنوعة فنفوخة جمع عصبة وهي من الرجال والحيث والظرفا بين العشرة الى الاربعين
كالعصابة والهجاج الغبار والدخان ورعاع الناس وهو هنا الغبار والسنايك بفتح المهملة
جمع سنك بفتحها وهو مقدم طرق الكافر ونال قاموس والصهب والصبيه والصوبية
حدة او شغفه في الشعر والاصهب بعير ليس بشدبد البياض والسيد بكسر الميم الهمة اليين
وفي الصبح ودرس من يهد بفتح النون اي جسم شرف ودرس بقلص بكسر اللام اي شرف
شعر طويل القوايم ودرس كش وكيش صغير الجرحان والجردان بالضم قضيب النرس ويره
والدبا لما في البيت العرق وتخلب سال **قوله** اذ المرعينا في اخره اثر الرجل كثر ماله ولم
يعن بالبناء المنقول اي لم يتم **قوله** نولان عطفاه والمرد مر فوهان بخذوف في غفره
المذكور فيه نظرا لان حاله عنده انما مبتدأ نانه قال في التسهيل في اذا قد يعني مبتدأ
اسم بعد ما عن تقدير فعل وقا قال لا خفش فكان على المصنف ان لا يقول لا فهو ويقول فلا يصح
للاستدلال لاحتمال ان عطفاه والمرد مر فوهان بخذوف الخ **قوله** وما اروعيت وشيئا التي
الخ هذا مجزيت صدره صيغت حزي في البعاري الاملا **قوله** ففردت بان في الشرح يكن جعلها كالبيتين
التائيتين اي مما يجعل فيه التاصب للتمييز بخذوف في غفره المذكور والتقدير واشتغل شيئا اسم
واشغيت نفسا نظيف فان قلت هذا التقدير في البيت الثاني ظاهر وانما في الاول فليس المعنى فيه
على العطف بل الداء فيه الحالية اي وما اروعيت في حال اشتغالك بشيئا واذ كان كذلك فالاول
حالية ولا يمتد افا اشتغل خيره ولا يصح في مثل زيد قام تقديره زيد فاعلا بخذوف
يفسره المذكور بقوله فاذن فغير ان يكون تقدير التمييز في هذا البيت ضرورة كما قال المصنف قلت
اما ان المعنى على الحالية فسلمه لك ذلك لا يمنع من جعل اسمها عطفاه بخذوف يفسره المذكور
وما اوردته من ان نحو زيد قام يعني ان يكون جملة اسمية ولا يجوز ان يكون فاعلة حذف
فعلها ففسر بما ذكر بعد نهما مذهب الجمهور وجوز الميردوا بن العريق وابن مالك
فعليتها على الاضمار والتفسير كما مر به الم في باب الثاني قيل انفسا ما جملة الي
الصنعة والكمري واذ كان كذلك فله ما قلناه لانه كلام مع ابن مالك على مقتضى
مذهبه فان قلت يلزم حذف قد مع حذف الفعل المفسر ومثله لا يحسن وان حسن
اضار قد مجردا قلت هذا تقدير على غير مذهب ابن مالك وانما هو فلا يوجب اضارا قد
مع الما صوية الواقعة حال **قوله** ويتخون الجبال بيوتا هكذا وقع في كثير من النسخ وقع
في بعضها ويتخون من الجبال بيوتا والاية الاولى ولا عواف والتبيل بها هو الذي ينبغي والثاني
في التبيل والتبيل بها ليس على ما بيني لاني مشتغلة على مقصود واحد هو مقصود
تتخون بخلاف اية الاعراف فانها مشتغلة على مقصودين **قوله** ويقع التمييز مشتغلا نحو
به دوسة فارسا قال قوم ان انتصاب نحو فارسا في مثل هذا التركيب على حال وضعفه
ابن الحاجب في ما لم يقتض بانه لا يجوز ان يكون مالا مقيدة او موكدة وكلاهما غير مستقيم

اما المقتضى فلان قولك انه دره فارسي متردبه المدح في حال الفروسيه وانما تريد مدحه
مطلقا بدليل انك تقول دره كتابا وان لم يكتب بترديد الاخلاق فذلك وكذا منه دره عالم
والحال الموكدة ايضا غير مستقيمة لان الحال الموكدة شرطها ان يكون معنى الحال منوما من
الجملة التي قبلها فانت لو قلت له دره كان محتملا للفروسيه وغيرها وكان قولك له
دره عالما او رجلا او كاتبلا يفيده الاما فاده الاول ولا خلاف في حوزة ذلك فدل والحالة
هذه على انتفاء الحال المقتضى والحال الموكدة واذ ابطالت التمييز فكذا الكلام في برحت
جاء وعظمت جارا وقوله بجازا ما انت جارا وشبهه انتهى كلام ابن الحاجب وقال
الرضي وانا لا اذري بينهما فرقا لان معنى التمييز عنده ما احسن فروسيته فلا تمدحه
في حال فروسيته الا بها وهذا المعنى هو المستغنى من قولنا ما احسنه في حال فروسيته
قوله فاما ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فمنها تلاتة موكد لما فهم من ان عدد
واما بالنسبة الى عامه وهو اثنا عشر شهرا في الشرح لا نسلم ان شهر موكد لما فهم من
ان عدة الشهور في مبين اثني عشر اما الاول فواضح واما الثاني فلانه قد فهم من الاخبار
عن عدة الشهور بقوله اثني عشر ان الاثني عشر شهرا فيكون التمييز الواقع في هذه الصورة
بعد العدد الذي علم نوعه موكد لا مبين كما في قولك الرجال الذي عندي عشرون
رجلا وقول ليثي الا قد يوافق لان عدة الشهور يفهم منه الشهر من غير شك فيكون
شهر موكد لما فهم من ان عدة الشهور واما الثاني فلان العامل في التمييز المبين للاسم هو
ذلك الاسم مع قطع النظر عن غيره فيكون ذلك التمييز بالنسبة الى نفس المميز مبينا وان كان
بالنسبة الى انه اخبر به عن عدة الشهور موكد **قوله** واما اجازته الميرد ومن واقفه
نعم الرجل رجل لا تريد فردود هذا وقع في غالب النسخ والظاهر ما في بعضها وهو
فردوده ووجه المرد ان الارباع قد ارتفع بظهور الفاعل فلا حاجة الى التمييز وهذا
منهيب سيبويه ومن وافق الميرد ابن السراج والفارسي وابن مالك **قوله** فالصحيح
ان زاد المعول لترؤد خرجها ابو حيان على ان فيهم ضمير وزاد اختيار اخر عن المخصوص
وزاد ايده بدله **اقسام الحال قوله** ينقسم باعتبار اتيه اشارة الى انه هذه
التقسيمات ليست للحال بحسب الذات ولهذا كانت متداخلة **قوله** بخلاف نحو بعت
يد ايده فانه يعني تنقلا بضمين قال الرضي ومن الحال التي جات غير مشتقة قياسا الحال
في نحو بعت به بابا بابا وجاء في رجل رجلا ورجلا ورجلين ورجلين ورجلا
رجلا لا ينفصل هذا التعميل المعين وضابطه ان تأتي في التعميل بعد ذكر المجمع بجنه
مكرر وكذا ان يأتي ببيان التركيب بعد ذكر المجمع بذكره بجزية معطوفا عليه بالفا
او يتم تعدد رجلا رجلا ومضوا ليكية تركيبة اي مرتبتي هذا الترتيب المعين
وفي شرح التفسير لا بد ان قاسم وشالا لترتيب اخلوا رجلا رجلا اي مرتبتي وعلمته
الحساب بابا بابا اي مفصلا او متصفا وفي نصب الثاني من المكر خلاف في ذهب الزجاج الى انه



توكيد وذهب ابن جني الى انه صفة للاول اي ذاباب وذهب الفارسي الى انه منصوب
بالاول لانه لما وقع ترتع الحال جازا ان يعمل ورد مذهب الزجاج بانه لو كان توكيدا لادي
ما ادي الاول والمختار انه وما قبله منصوبان ما لعامل الاول لان مجموعها هو الحال
وتنظيره في الخبر هذا ملوكا من ولود هب ذاهب الى ان نصبه بالمعطف على تقدير حذف
الفا وان المعنى بابا بابا بالكان مذهبنا وحسن انه لا يجوز ان يدخل حرف
المعطف في شيء من هذه المكررات الا **قوله** قالوا ومنه وهو الحق مصدقا لان
الحق لا يكون الا مصدقا والقواب انه يكون مصدقا ومكذبا وغيرهما في الشرح الذي
يظهر النظم ارادوا الحق المذكور في هذه الآية وهو قوله تعالى وهو الحق مصدقا لما معكم
والمراد بما معكم التوراة وهو مصدق لها البتة لا مكذب ولا لامصدق ولا مكذب انتهى وفي
الخبر مصدقا حال موكد ان تصديق القرآن لازم لا يتنقل ما معهم وهو التوراة او التوراة
والا يجيل لانها انزل على نبي اسراى وكلاهما غير مخالف للقرآن وفيه رد عليهم لان من لم يصدق
ما وافق التوراة لم يصدق بها وفي عزاب ابي بقا ومصدق فاما موكد والمعامل فيها ما في
من معنى الفعل اذا المعنى وهو ثابت وقصاحب الحال الضمير المستتر في الحق عند قوم وعند
اخرين صاحب الحال الضمير يدل عليه الكلام والحق مصدق لا يتحمل الضمير على حسب محل اسم
الفاعل له عندهم فاما المضمر الذي ينوب عن الفعل فتقولك ضربا زيدا فينقل الضمير
عند قوما انتهى وقال ابو زيد بن مالك والمعامل في الحال من هذا النوع يعني الحال الموكدة
مصنوع جملة مضمر بعد الخبر تقديره احقه واعرفه ان كان مبتدئا غيرا وانا كان انا
فالتقدير احق واعرف او اعرفني وقال الزجاج العامل هو الخبر لتاوله بسمي وقال
ابن خروف العامل هو المبتدأ لتفنته معنى تبينه وكل القولين ضعيف لاستلزام الاول
المجاز والثاني جواز تقديم الحال على الخبر فانه يمنع فاعامل اذا مضمر ذكرنا وهو لا
الاضمار لتنزيل الجملة المذكورة خبر ليدل على التعميل كما التزمنا فاعامل الحال
في غير ذلك **قوله** ابن مالك بدرايين ومنه وهو الذي اليكم الكتاب مفصلا وهذا
سببه لان الكتاب قديم الجواب **قوله** عن هذا ان انزل الرضي هو عامل في الحال يدلي
بجد ومنقوله الذي هو صاحب الحال ولا يلزم من دلالته على تجرده بجد لقيام
الدليل التام على قدمه وعلا صرف هذه الدلالة عن ظاهره على ان الذي يمنع تجرده
هو الكلام لنفسه لتايم بذا انه نقاي لا العبارة الدالة عليه والنصف بالنزول هو
الثاني لا الاول **قوله** فلو وقع الملازمة هو بكسر الهمزة **قوله** ومنه قايما بالانقسط اذا
اعرب حالا فتدبر ذلك احتقار عن النقصا به على المدح وعن انتصابه على المعنى لاسم لا
المعنى صرح الفصح والطلق الحال ليسل الحال من فاعل شهد والحال من الضمير المرفوع وفي
الكشاف فان قلت ليس من حق المنتصب على المدح ان يكون معترفا لتقولك الحمد لله
الحمدانا معشر الانبياء لا نورث انا بنى نسل الاندي لا ب قلت قد جازا نكرة كما جازا معرفة

وانشد سيبويه قول الهذلي ونادي الى ستوق عطل وشعثا مدافع مثل السعال
 ثم في الكشف فان قلت هل يجوز ان يكون صفة للمتي كانه قتل لاله قايما بالقسط
 الا هو قلت لا يبعد فقد رايناهم يتسعون في الفصل بين الصفة والموصوف قال
 المتقن زاي بين جواز افراد المعطوف عليه بالخارج المعطوف في نافلة وبني بيان
 جبهة قاحله عن المعطوفين وكانها الدلالة على علو مرتبة ما وقرب منزلة ما ثم بين
 جواز كون المنتصب في المدح تكرة بالمقل والاستعمال ونبي بيان جواز ذلك فيما
 اذا كان المنتصب عنه تعرف في الالة والبيت ليس كذلك والقياس المنع لانه بمنزلة
 الوصف ثم الفصل بين الموصوف والصفة بالخبر والبدل اعني لاهو مما لا كلام فيه
 لانه ليس باجنبي فاغنى عن الفصل بالا جني من كل وجه اعني المعطوفين يانه على تمام
 في الفتوة تجوزهم في بعض المواضع ما يمنع في القياس ويقتضي الاستعمال لاغراض
 تتفق بذلك مثل ما ذكرنا من قارب المترلة ونبي بيان اتباع هذا الاتساع بحيث يعفي
 الى الفصل بين ما هو بمنزلة اجزا الكلمة الواحدة اعني ما هو في صلة ان الفتوة قد وثبتت
 فلا خفا في انه بعيد غاية البعد فكان الانسب ان يقول نعم كان قوله لا يبعد واما
 الاستبعاد من جهة نفي المعهود القاييم بالقسط لا يوجب نفي المعهود فلا يتم التوحيد
 بل بما يوجب على قاعده مفهوم الصفة ورجوع النفي الى المضادات معبودا خدر
 غير قابل بالقسط قد فوج بان هذا الوصف سنا والموصوف لان كل مستحق للعبادة
 قاييم بالقسط بالضرورة فنفيه نفيه لكن نتوجه الى المطالبة بزيادة هذا الوصف
 ولا وجه للمدح في مقام النفي والجواب انها التعديل بعد التوحيد واستحباب التسمية
 على الامرين **قوله** وقول جماعة انها مؤكدة وهم لان معناها غير مستفاد مما قبلها
 في الشرح بل هو مستفاد مما قبلها فان ذلك المذكورة هو الاله الحق الواجب لوجود
 الجامع لصفاته التمام والقيام بالقسط منها واقول عند المصنف ان المراد من كون معنى الحال
 مستفاد اما قبلها ان يكون ثابتا له دلالة عليه بحسب الوضوح نحو ولي مدبر وما نحن
 بنيه ليس كذلك لكن في الكشف وانتقابه على انه حال مؤكدة كقوله وهو الحق بمصدقنا
 فان قلت **قوله** لم يجز افراده بصفة خالصة دون المعطوفين عليه ولو قلت بجاف
 زيد وعمروا كما لم يجز قلت **قوله** اما جاز هذا لعدم الالتباس كما جاز في قوله ووهنا
 له اسماق ويعقوب نافلة ان انتحيت نافلة عن يعقوب ولو قلت جاني زيد وهند
 كما جاز لتمييزه بالذكرة او على المدح فان قلت قد جعلته حالا من قاعل شهد نهل يعاين
 ينتحيت حالا من هو في الاله الا هو قلت **قوله** نعم لانها حال مؤكدة والحال المؤكدة لا تستدعي ان
 تكون في الجملة التي هي تباذ في قايدها عاملا فتلك انا عبادته شجاعا وكذلك لو قلت لارجل الاله
 عبادته شجاعا وهو وجه من انتقابه على قاعل شهد وكذلك انتقابه على المدح انتهى
 ومنه ادخلوها خالدين لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله اسنين مخلقتين وتسلم

ومتقربين وعكينة وهي الماضية نحو جازيد امسرت كما هكذا وقع في بعض النسخ ادخلوها بدو
 فاوتنع في بعضها فادخلوها بالغا وفي الشرح امسرت كالحال مقدرة في ادخلوها خالدين
 فوالصحة ورف ان الخلود غير متقارن للدخول واما امين في الالة الاخرى فيمكن جعله
 من قبيل الحال المقارنة اي لتدخلن في حال امينكم الحق فلا حاجة الى جعل الحال متدرة
 نعم التخلية والتفسير بعد الدخول لامعة فالحال بالنسبة اليها مقدرة واقول ليس
 في كلامهم ما يدل على ان امين حال مقدرة وتمثله بالالة للحال المقدرة صدق با اعتبار
 مخلقتين ومتقربين ثم في الشرح واما المشار قاي فاعني الى ان تكون كالبكون الحال فيه عكينة مع امكان
 جعلها مقارنه بان يكون راكبا اريد برسمه المضي المتقارن لزم عابده واقول الداعي الى ذلك
 المسئلة بذكر جزء من جزئياتها فيكي في المشار حكم امكانه فيه وصحته له على ان ظاهر
 كلامهم ان الحال المقارنة هي التي تعناها مقارن للتكم والمقدرة تعناها مستنبط عنه والحكمة
 تعناها ما وضعه وعلى هذا فلا اشكال في كون امين حال مقدرة ولا في كون راكبا من جازيد
 امسرت كالحال بالحكمة ثم في الحال التي سماها المم مقارنة سماها ابن ام قاسم مستصحية فانه قال
 الحال المستصحية نحو هذا زيد كمالها والحكمة نحو راكبا زيد اسرها كمالها والمقدرة نحو مرتب
 برجله صفة صديقه غدا **قوله** ومثل ابن مالك وولده بتلك الاشارة المؤكدة
 ولغاتها وهو سوا الاشارة بتلك الى الاشارة الى ولي مدبر او جال القوم طرا ولا من
 في الارض كلهم جميعا ووجه السهوان المتألفين الاخيرين ايضا من نوكيد عامل الحال بل من
 نوكيد صاحبها **قوله** وقد اغتدي والظير في كمالها هذا صدر بيت من معلقة امرئ القيس
 مجزؤه بمجذوقيد الا وابد هيكلا واعتدي اذهب غرقه والوكنان هنا بضم الواو والكاف
 او بفتح الكاف لا يكونا لاجل الوزن جمع ولكنه قال ابو عمرو والوكنة والاكنة بالضم
 تواقع الطير حيثما وقعت والجمع وكنات وكنات وكنات وكنات والوكن بفتح
 الواو وسكون الكاف عشر الطير في جبل وحوار والوكن شله الاصحى الوكن ما وي
 الطير في غير عش والوكن بالراما كان عس والمجذو اسم فاعل من انجز في بيته مضوي
 المجذو القصر الشعير وفي الصحاح ويقال للفرس الجواد فيد الا وابدلانه يمنع الوحش من القوت
 لسرعه وانشد صدر البيت والهيلك المفسر الطويل الضخم قال الجاحق وهي طرف هيكلا **قوله**
 ويجوز ان يتدبر ويحصر اي ويجز الارض قال البيهري به ان عود الضير الى الارض ثمانية
 عوده الى ذي الحال في الالة وهو ما في الارض **قوله** اعراب اسما الشرط والاستثناء
قوله ونحوها يريد بنحوها كمالا خبرية **قوله** واذا وقع اسم الشرط مبتدأ نزل خبره
 فعل الشرط وحده في الشرح خبر المبتدأ اما هو جملة الشرط باسرها لا الفعل وحده
 وفي القول الاخر الخبر هو مجموع جملة الجزا لا الفعل وحده واقول كمالا يطلق لفظ الفعل
 ويراد به الفعل مع قاعله المضر كما يطلق حرف الجر ويراد به هو مع مجزؤه من الاول
 قول ابن الجاحق في كاتبة في باب المبتدأ او كان الخبر فعلا له غوز يد قام والخبر اما هو الفعل مع

فأعلمنا المضركا بطلق حرف ويراد به هو مع مجردة من الأول قولها الحجاب في كائنته
في باب المبتدأ أو كان الخبر فعلا له خبرين قدما والخبران هما الفعل مع الضمير المستتر فيه
ومن الثاني قول ابن مالك في القينة وأخباره ونظير أو مجردة والخبران هما هو مجموع الجار
والمجذور بل ما نقلت به من فعل أو شبهه شرف الشرح وعلى هذا يتبين في مثل قولك من يقرر
ثاني الكرمه أن تكون جملة الجمل في محل جزم لأنها وقعت مقتضية بالفا جوازا للشرط جازم كما
نزه المم في الباب الثاني وفي محل منع لأنها خير للمبتدأ عند هذا القائل مثبت لها محال باعتبار
وإذا قلنا من يقرر كرمه بجملة كرمه لا محل لها من حيث هي جواب للشرط جازم لم يقرر
بالفأول لها محل من الأعراب وهو الرفع من حيث هي جمل المبتدأ على هذا القول وجبته برفع
اعتراض المم الثاني على البقاع حيث قال في فصل ما ولا في البقا في هذه الآية أو هام متعذر
فتضمنت مقابلة الفصل بين ما الطرفية وصلتها وكون يكديون في موضع نصب لأنه قد
خبر كان وكونه لا موضع له لأنه قد رده صلة ما واستغننا الموصول الأسى عن عايد هذا
كلامه وقد عرفت اندفاع اعتراضه الثاني بأن الجملة قد يكون لها محل ولا محل لها
باعتبار من مختلفين على أن المم قد اعتذر عن اعتراضه في الباب الثاني في آخر الكلام على
الجمل التي لها محل من الأعراب **مسوغات الابتداء بالنكرة قول** لم يقول المتكلمون
في ضبط ذلك الأعلى حصول القاية قال الرضي قال ابن الدهان وما أحسن ما قال
إذا حصلت القاية فما خبر عن أي نكرة شئت وذلك أن الغرض من الكلام إقادة
المخاطب فإذا حصلت جازا الحكم بحفظ الحكم عليه بشي ولا **قول** من مقلد محلي في
الشرح من مقلد خبر مبتدأ محذوف ومن للتبعية ومقل محلي مخفوضان على أنها صفتان
لمقدر أي فهم بعض خبرين انضبا لا قتال والاخلال ويحتمل أن يكون بمعنى في والغنى
فأخبروا في فريق مقل وفريق مكثروا أن يكون بمعنى عن والمعنى فلم يخرجوا عن فريق
مقل محلي وفريق مكثروا **قول** أقالوا غورا جل مسيئته في الكشاف أن التقدير هنا واجب
لأن المعنى وأي أجل مسيئته لفظا لما السابعة فلا جرم فيه هذا المعنى وجب
التقديم **قول** ولعمري من خير من شمرل هذا هو المشهور عند الجمهور وهو أن
المسوخ لا يبتدأ بالنكرة في هذه الآية إنما هو بعد اليوم **قول** ومن ذلك قولهم ضعيف
عاذ بقدرمة عاذ بذال العجوة أي جاء في الصحاح القدريل شجر ضعيف لا شوك له
وفي المثل دليل عاذ بقدرمة قال جرير . كان المرندق أن يعود بحاله . مثل الدليل
يعود تحت القدريل **قول** وقولهم شمرل هذا باب هذا مثل يقرب في ظهور ما رأت
الشروا والمداد بدا فاب الكلب وصرح ابن الحبيب وغيره بأن المسوخ لا يبتدأ بالنكرة
فيه كونه في فعل الفاعل وعبارته في أمالي كائنته وإنما جاز أن يكون مبتدأ وهو نكرة
لأنه في معنى الفاعل والفعل يجوز أن يكون نكرة وإن كان في المعنى محكوما عليه
لما فيه من التخصيص كذلكها هنا وجه التخصيص في المعنى على أن حكمه لما كان

متقدما

متقدما صار المحكوم عليه لا يذكر إلا بعد تنذر الحكم في الذهن فلما تقدم العلم بالحكم
صار كالتصديق في كونه متقدما عليه لكون الصفة لا ترق بينها وبين الخبر لا تقدم
العلم بها دونه فنشر جاز أن يكون الفاعل نكرة مطلقا ولما كان هذا المبتدأ في معنى
الفاعل جاز أن يكون نكرة انتهى كلامه **قول** وقد راجع ذلك ذا الجار والوار للعطف من كلام
المم وما بعد ما بعض بيت وهو قد راجع ذلك ذا الجار والوار للعطف من كلام القسيف وما
يتبعها وقدراري وإي حالك ذا والمجاز بدار وذو الجاز موضع بمعنى كان به في سوق
في الجاهلية وإي يتشدد بداليا في آخره على أنه من رد لام الألف عند البدل إذا أضيف إلى ما المتكلم
وعلى أنه جمع تفصيحي مضاف إلى ما المتكلم وعلى أنه جمع تفصيحي مضاف إلى ما المتكلم عند غيره ومما نفيه
وكذلك جاز ومجرد **قول** والثاني أن يكون عاملا أما رفعه أو تحريكه الزيدان عند
من إجازة الذي إجازة هو لا خفي والكوفيين وفي الشرح والصواب أن يسل لهذه
المشكلة بخوض رب الزيدان حسن وأما قايما الزيدان فليس مما يخبر به لأن الكلام إنما
هو في أحد قسمي المبتدأ وهو المحكوم عليه لأن هذا القسم هو الذي احتاج النحاة
إلى الاعتذار عن وقوعه نكرة إذا المحكوم عليه ينبغي أن يكون معينا فنفسر فيه
هو المناسب لا تنكيره بشرط أو تحصيل النكرة لتترب من المقرقة فيسوع الحكم عليها
وأما القسم الآخر من قسمي المبتدأ وهو المحكوم به كالوصف في المثال المذكور فيشرط
أن يكون نكرة ولا يجوز تعريفه كما نصوا عليه فلا حاجة في وقوعه مبتدأ مع تنكيره
إي أن يقال يخص بالعمل وأقول ليس كلام المم في أحد قسمي المبتدأ وهو المحكوم عليه وإنما
كلامه في كائنته بدليل ما سبق قوله في المسوخ السابع **قول** أو نصبا نحو ما معروف
صدقه وأفضل منك جاني في الشرح لا ينبغي إيراد المثال الثاني في هذا المثال فإنه قد عاب
على الخوييني قوله ببيتدأ بالنكرة إذا كانت موصوفة أو خطفا عن موصوف وأرى
أن الصواب الحكم على الموصوف المحذوف في مثل ضعيف عاذ بقدرمة بأنه المبتدأ ولا شك
أن اسم التخصيص في نحو أفضل منك جاني صفة محذوف فيكون الصواب على رأييه
أن يحكم على الموصوف المحذوف فيه بأنه المبتدأ لا على اسم التخصيص الذي هو خلف عن
الموصوف فكانه شي ما قدمه قريبا وأقول لم ينسها قد عده وإنما كلامه هنا على
قول النحويين لا على ما استصوبته هو **قول** وشرط هذه أن يكون المضاف إليه
نكرة كما شملنا أو معرفه والمضاف مما لا يتعرق بالاضافة نحو شلتك لا يخل وغيره
لايجوز الإشارة بهذه إلى النكرة العاملة بالجر وفي الشرح لا حاجة إلى هذا الشرط قالت
المسيلة مقروضة فيما إذا كان المبتدأ نكرة فتعني عن التنبيه على هذا الشرط
وهو هذا لا يتوهم أن يقول يشترط في الابتداء بالنكرة العاملة جاز أن تكون نكرة لا معرف
فيكون فيه جعل صورة المسيلة شرطا لها وهذا عين ما انتقد على إحياء فيما يأتي
حيث قال ومن الغريب قول أبي جيتان أن من شرط العطف على الموضع أن يكون للعطف

عليه لفظ وتوضع فجعل صورة المسئلة شرط لها واقل كلام ابي حيان ظاهر في جعل صورة
المسئلة شرط لها بخلاف كلامهم فان مسئلته هي كون عمل البتة المجزؤا للابتداء بالنكرة
وشرطها هو ان يكون المضاف اليه نكرة او معرفة والمضاف ما لا يتعرف بالاضافة ولا
شك ان هذا غير ممكن واما قوله لاحاجه الى هذا الشرط فان المسئلة مفروضة
فيما اذا كان النكرة مجزؤا به ان هذا شرط بين الواقع ومخصص لدول الكلام لان قوله
عمل البتة المجزؤا للابتداء بالنكرة اعم بحسب المنه من كون المضاف اليه نكرة او معرفة
والمضاف ما لا يتعرف بالاضافة وان كان متساويا له بحسب القدر **قوله** والثالث
العطف بشرط كون المعطوف او المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به في الشرح اذا امتنع
عن رجل قائم فاقطع عطفه على ما يجوز لا ابتداء به او عطف ذلك عليه في يجوز ما كان
ممتنعا مع قيام المنافع واقل لما كان حرف العطف مشترك بين المعطوف والمعطوف
عليه في الحكم وجاء على المعطوف مع المعطوف عليه كفي واحد كان المسوغ للابتداء في
احدهما مسوغا له في الآخر ولا نسلم انه يمتنع عن رجل قائم ثم يعطفه على ما يجوز
الابتداء به ويعطف ذلك عليه يجوز واما ذلك جاز من اول الامر لان الكلام كلمة تسمى واحد
قال التفتنا في في حاشية الكشف انه ليس في القواعد احتياج المعطوف على
الابتداء في التعريف او التخصيص وقال ابن مالك في شرح التسهيل ان مطلق العطف
مسوغ للابتداء بالنكرة وجعل من ذلك قوله ثم نري وشهر نري وشهر نري وقوله
الشاعر يوم علينا ويوم لنا ويوم لنا ويوم نري **قوله** والمسوغ لهذا عند
غيره التخصيص ولم يذكره هو في المسوغات **قوله** خطوطا وقوله معروف اي المثل
سيد كرام في ما كان الحذف من الباب الخامس ان يجوز ان تكون طاعة ووفود معروف
خير مبتدأ محذوف اي المطلوب منكم طاعة **قوله** فان الخبر هنا ظرف متعذر وهذا
بجمله مسوغ كما قدمنا في الشرح الظاهر ان قوله كما قدمنا وقوله وقد سلقنا سيقا انه
لم يقدم ذلك ولا اسلفه في موضع من هذا الكتاب واما ذكره بعد في الرابع من مسوغات
الابتداء بالنكرة كما تراه الان **قوله** والرابع ان يكون خبرها ظرفا او مجزؤا قال ابن
مالك او جملة هكذا ونفع في غالب المسح وفي بعضها والرابع ان يكون خبرها عند سيبويه
ظرفا او مجزؤا **قال** ابن مالك او جملة واراد بالمجزؤ مجزؤا للمجاز والمجزؤا وقوله
العطف على المذكور والتقدير قال ابن مالك يكون خبرها ظرفا او مجزؤا او جملة
لا العطف على المذكور اذ هو قول غير ابن مالك ولم نقل يكون خبرها جملة الا ابن
مالك قال ابو حيان ولا اعلم ان احدا جري هذه الجملة مجزؤا لظرف والمجزؤا
الا هذا المصحح على ما **قوله** وشرط الخبر في هذا الاحتضا من المراتب الاحتضا
هنا ان يكون المجزؤا لظرف والمضاف اليه الظرف والسند اليه في الجملة صا حكا
للاخبار عنه **قوله** واقلنا واجب التقديم هنا دفع توهم الصفة فاشترطه

هنا

هنا يوهم ان له مدخلا في التخصيص لمراد بالتحصيل هنا تسويغ الابتداء بالنكرة
والاشارة الاولى اليها ان يكون خبر النكرة ظرفا او مجزؤا او جملة والثانية ان يسوغ
الابتداء بالنكرة يعني ان وجوب التقديم في هذه الثلاثة انما هو لدفع توهم انها صفة
فاشترط تقديمها في مسوغ الابتداء بالنكرة يوهم ان تقديمها له مدخل في التسويغ وليس
ذلك ويدل على ما قلنا انهم ذكروا المسئلة فيها يجب فيه التقديم **قوله** والخامس ان تكون
قائمة ابتداءها كما في الشرط واسما الاستنها او بغيرها نحو ما رجل في الدار وهل رجل في الدار
والد مع الله في الشرح واما ان النكرة في المثال الثاني وهو قولنا هل رجل في الدار عامة فتقول
فيه لا هنا في سياق الاثبات وليس دعوى الاستنها ام الحقيقتي عليها الذي يوجب كونها عامة فان
قلت عد هذا النكرة في تخصصات النكرة التي يسوغ الابتداء بها شكل اذ العموم ضد المخصوص
فكيف يصح ان يقال حصل بالتقديم تخصيص حتى يساغ الابتداء قلت هذا ما يريد علي من قال ان النكرة
لا ينبغي بها الا اذا تخصصت بوجه والم لم يقله واما عد هذا في مسوغات الابتداء بالنكرة
فليس وجهه التسويغ تخصيص النكرة حتى يرد سا قلت واما الوجه فيه ان الاسم النكرة
بسبب عمومها ما عمل المعركة من حيث انه يصح لتقدمه على البتة فساغ الابتداء به انتهى والاول
ولا يرد ايضا على من قال ان النكرة لا ينبغي بها الا اذا تخصصت بوجه لانه لا يرد بها تخصيص
ضد التقديم كما يريد به حصول المسوغ ثم انه قد يكون النكرة في سياق الاثبات للعموم نحو قوله
خير من جدارة كما ذكره ابن الحاجب والمع في حواشي التسهيل على انه يمكن ان يقرر للعموم في نحو هل
رجل في الدار بقوله الم في حواشي التسهيل على انه يمكن ان يقرر للعموم في نحو هل رجل في
الدار بقوله الم في حواشي التسهيل في نحو هل رجل خير من امرأة بان يقال لما استنهم
عن الحكم على واحد من الجنس من غير خصوصية لغرض على فرد حصل الشيع **قوله**
وفي شرح المنظومة لابن الحاجب له ان الاستنها من المسوغ للابتداء هو (متره الجاهل بهام
نحو هل رجل في الدار وهل ام امرأة كما مثله في الكافيه وليس كما قاله لا ليرى لو كان المجزؤ
في رجل في الدار ام امرأة معرفة المتكلم يكون احدهما في الدار للزم امتناع او هل في الدار
او هل رجل في الدار ورجل في الدار وامرأة لعدم لفظ ام الداله على حصول الخبر
عند التكلم وعدم شي اخر يخصص به المبتدأ **قوله** السادس ان يكون مراد بها ضا
الحقيقة من حيث هي نحو هل رجل خير من امرأة وقدره خير من جدارة الظاهر ان يقول مراد
بها الحقيقة بدونه كلمة صاحب وفي الشرح جعل المم هذا في حواشيه على التسهيل من قبيل
ما المصحح فيه معني العموم وقرره بانها فضل واحد من جنس على واحد من جنس علم
انه لا خصوصية لغرض منه على مفرد فيحصل الشيع انتهى والمثال الثاني من كلامه
روى مالك في الموطا ان رجلا سأل عمر عن جدارة قتلها وهو يخدم فقال عمر لعبد
لعا وحني بحكم فقال عمر لعبد انك لتجد الدارم قمره خير من جدارة **قوله** السابع
ان يكون في معنى الفعل في تعليل بن الخامس على ضرب ابن عصفور والسابع والعشرون

ان يكون في معنى الفعل من غير اعتماد على قول الزيد ان علي راى الكوكبين والاختش
والقولان في الزيدان عند من جوزه ها يعي ان كون النكرة في معنى الفعل شا مل للمؤخر
الزيدان عند من جوزه هذه الصورة وهو لا خش والكو فبول ولا يفتي ان في هذه
الصورة عند من جوزه احد في العمل كما في قوله تعالى والآخر معني الفعل **قوله**
وعلى هذا في قوله تعالى مسوغا في قوله تعالى وعندنا كتاب حقيق مسوغا
في الشرح يعني بهما ما قد عه اولان كون النكرة عاملة وما ذكره هنا من كون النكرة
عاملة وما ذكره هنا من كون النكرة في معنى الفعل قلت بل فيه على رايه ثلاثة امور
هذا ان كون النكرة عامة لوقوعها في سياق النبي وقد سلفنا انه لا ينبغي عند ذلك في
هذا الباب لان الكلام في المبتدأ الذي هو محكوم عليه لا محالوم به والوصف المذكور
الثاني لان الاول ان في قوله تعالى في سياق النبي مسوغا في قوله تعالى في سياق النبي
شرط للعمل او شرط لاكتفاء بالفاعل على ظاهر القولين كما سيقوله المص وفيه نظر لولا كونه
مسوغا وشرط المسوغ او لا مراحرا وقد سلفنا نحن ان الكلام في مطلق المبتدأ الذي هو
محكوم عليه واحد المستويين في قوله تعالى وعندنا كتاب حقيق الضمة والآخر كون الجوز
ظرفا مختصا **قوله** والثاني ان اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى محال والاستقبال
انما هو للعمل في المنصوب لا مطلق العمل وذلك ان العمل في الفروع يكفي فيه الاعتماد فقط
قوله اذ لا يوجب القادة ان لا يخلو محال من ان يخلو بنا جيك عند جرحك اسد او رجل
اي يخلو محال من عند ذلك فيعيد الخبر وانما فسرنا كلامه بهذا لانه اشتمل على قاصدين
فيكون مبتدأ لان في النبي اثبات **قوله** سرينا ونجمر قد اضا الخ سرينا سرينا ليللا وير
بمعناه ويد الظاهر والحيال الوجه والشارق هنا الكوكب **قوله** وعلة الجوز ما ذكرناه في
المسئلة قبلها يشير الى قوله في المسئلة السابقة اذ لا توجب العادة ان لا يخلو محال من
ان ينفجيك عند جرحك اسد او رجل وتقدر به هنا اذ لا توجب العادة ان لا يخلو
السري من اصابة نجمر ما اي يخلو السري من ذلك **قوله** الذي يطررها الى خده
الطروق المجوليل والعمير المنصوب بيطرق عايدا الى الغنم والمدينة المشفرة وهي السنين
العظيمة وقبل هذا البيت تركت ضا في قوله الذي رايعها وانها لا توافي اخر الابد
قوله ولا يحسن ان يكون بدل لان في الشرح بل يحسن ان يكون بدل اشتمال من ضمير
المتكلم في ترائي ولا مانع منه اذ الظاهر سيد من ضمير الخاضع عند الجمهور اذ اكل
بدل تعمر كما عجزتني وجهك او بدل اشتمال كما عجزتني كلامك او بدل كل مني هذا للاطالة نحو
لنا عبيد لا ولنا واخرنا والربط موجود في البيت انتي واقول بل هو مانع من بدل الاشتمال
وهو ما ذكرناه غير مرة ان بدل الاشتمال هو ان يشتمل المبتدأ منه على البدل لا كما شتما
الظرف على المظهر قبل من حيث يكون مشعرا به اجمال ومتقاصا له وجه ما بحيث تبقى النفس
عند ذكر المبتدأ منه متشوقة الى ذكره منتظرة له وليست المديقة مع ضمير المتكلم **هـ**



الصنعة **قوله** عرضنا مناهنا الى عرضنا بعيننا عن عرضنا ونصدينا واليتميم المشقة والحمد
والوحد ينفق الواو والحرز **قوله** ولا دليل فيها على الشرح هذا يجيب فان ابن مالك لم
يذكر الاية والبيت على وجه الاستدلال بهما بل على وجه جته التمثيل وقول المص ومثل ابن
مالك صريح فيه فان لا وجه لقوله ولا دليل فيهما وكلام ابن مالك مستقيم بغض لو ادعى انهما
ينقيبان للتعني الذي كره اتجه الامراض على دعوى التبيين بقيام الاحتمال وقول بل له
وجه لان الظاهر من ذكر مثال من كلامه من يستدل بكلامه انه لا استدلال لا مجرد التمثيل
قوله وسما ذكرنا من الاستوفات لم يذكر المص من هذه المستوفات في مجموع النكرة جدا ولا نحو
لولا اصطبا لا ردي كل ذي مقنة لما استقبلت مطايا هن للظعن ولعله انما لم
يذكره لانه رايه دخوله في النكرة للموصوفة بصقته بخذوقه واردي صك والمقه الهب
واستقبلت مقنت والظعن بمحبه فمملة مفتوحة عن السير **قوله** وقولهم شهر ثري
وشهر ثري وشهر مرعي وجد بخط المص ثري بالتثنية نكن قال ابن بري في رده لما قلنا
ابن الخشاب على ثغافات اخرى يعلم ان المتجمع في النثر ضرورة تضا هي ضرورة الوزن
في الشعر من الزيادة والنقصان وان يدال وغير ذلك الا قد اقم حركوا الساكن فيه
كما يحركونه في الشعر كقف لصر في صفة ليا لي المثلث ذ ذرع وكان قياسه ذرع
يستون الواو وانما حركوا ابتغاء لقولهم مثلث غرر وثلاثي ظلم وحذفوا التثنية
منه كما حذفوه في الشعر قفا لوشهر ثري وشهر ثري وشهر مرعي فحذفوا التثنية من
ثري ومرعي ابتغاء لقولهم ثري لكونه فعلا **قوله** اما الاولي فلان الابتداء فيها
بالنكرة صحيح قبل مجيئها في الشرح يعي في قولهم انما في الدار رجل وهذا قدح في المثال
الخاص ولا يلزم منه تطرق القدح الى تلك القاعدة المقررة الا ترى انها صادقة
بمثل قولنا انما قولنا قايما رجل والاحتمال الذي ابداه المص غير شاذ فيه **قوله**
واما الثانية فلا احتمال لرجل الاول للمبدية في الشرح هذا مشكل فان البدل انما هو
مجموع المتعاطفتين اذ هذا من قبيل بدل الكل من الكل فان قلت فليكن بدل بعض
ولا اشكال قلت لزم الا فتقار الى الضمير ولا حاجة الى امر تكابه حتي يتعدا الى ربطات
التركيب جميع بدو نه ولم يربط تفصيل ملفوظا معه بالضمير ولا محتاجا الى تقدير
وذلك اية كونه بدل كل فان قلت اذا كان مجموع المتعاطفتين هو البدل فما رفع كل واحد
من الجزئين على تقديره مع انه غير بدل على هذا التثنية قلت هو نظير قولهم
الزمان حلو حاض فان المجموع هو الخبر وكل واحد من الجزئين مرفوع فيحتاج الى عامل
ولم يجر لي في ذلك جواب ارضيت به انتي واقول كل واحد من حلو وحاض خبر من جهة
اللفظ ولهذا اعد من انواع نقد الخبر والعامل في كل واحد منهما ما يعمل في الخبر
واما من جهة المعنى فالمجموع هو الخبر ولهذا قالوا لا يجوز في هذا النوع من العطف خلافا
لاي عبيد قالوا لا يعبر عنه بغير لفظ الوحدة الاجازة فلا يقال في حلو وحاض خبران

Copy

وانما يقال خبر وقال ابو علي الفارسي ان نحو حلوها من فيه ضير واحد تحمله الثاني لان
 الاول من الثاني من ثلث الحرف وصار الخبر انما هو بتمامه او قال الاكثر ان لا يجوز الفصل
 بين هذين الخبرين ولا ينفذ بينهما على المتبادر لان تقدم احدهما وتأخر الاخر لا يستلزم
 ان يظهر بطلان التفصيل في باب الخبر قوله هو المان حلوها من فيه بغير يد رجل
 فقيه ورجل كاتب ورجل شاعر مما تقدم الخبر فيه لتعدد صاحب حقيقته ولا يستعمل
 هذا النوع من الخبرين دون عطف **قوله** ولا احتمال شمس الاول والخبره وشهر الثاني
 والثاني والثالث معطوفان عليه والخبر في المعنى هو المجمع وفي اللفظ الاول بطريق الاصله
 والثاني والثالث بطريق التثنية كقولك بنو زيد فقيهه وكاتب وشاعر **قوله** وحبيب
 منوع الطرف لانه اسم امه في تاريخ الفخاة للوزير القفطي وحبيب اسم امه عند اكثر الرواة وجه
 بخط الصدا غير معروف وبعضهم يعرفه بناعلي انه اسم ابيه وكان عالما بالنسب واخبار
 العرب مذكوران رواية اللغة وذكر ابو طاهر الفاضل ان محمدا بن حبيب ينسب الى امه وهي حبيب
 وانه ابن عمه وكان بغداديا توفي بسبع مائة من ذي الحجة سنة خمس واربعمائة وما يتقاسم من
 راي **انقسام العطف قوله** عند المحققين ثلاثة شروط احدها ان كان ظهور ذلك الجمل
 في الفصيح في الشرح يتفق بخلاف امارة صلاحه لغيت ورجلا صالحا فان هذا يجوز كثيرا
 مع انه عطف على محل لا يمكن ظهوره في الفصيح اذ لا يقال امارة صلاحه لغيت بالنسب
 على ان الاصل من باب امارة ثم حذف الجار وقد صرح المصنف في هذا حيث تكلم على رتب
 بانها انفردت بجواز تحمل مرعات محل محذورها كثيرا وان لم يجز نحو مررت بزيد
 وعمر الا قليلا **قوله** لانهم انه لا يقال امارة صلاحه لغيت بالنسب على ان يكون
 الاصل من باب امارة صلاحه لغيت ثم حذف الجار ووقع الفعل على المحذور اذ اقامت
 فريضة تدل على ذلك **قوله** تدرون الديار ولم تقو حواء هذا صدر بيت مجز
 كلامكم على اذ احرام **قوله** فان لم تجد من دون عدنان الخ فليذكر بك بقية الزاي
 كذا وجد مضبوط بخط المصنف وذلك انه يقال وزعته او زععه وزعاي كقفته
 والقوازل بالذال المعجمة اللوام جمع عاذلة صفة للمدة او للجماعة **قوله** منفع صيف
 شوا وقدير يعجل قد مر جوابه هذا بعض بيت لامر الفينس من الكلام عليه وجوابه في
 اخر الكلام عيما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة **قوله** وهو تار وعالميان
 والابتداء على ممول واحد وهو الخبر هذا راي بعض البصريين ان الابتداء على في
 المتبادر والخبر ولم يوجد ذلك في الصورة الثانية لان المعطوف فيها له خبر مقدم يعطوف
 على الخبر المذكور **قوله** ولكن شرط الفاعل الصحة الوقوع قبل مجي الخبر خفا اعراب الاسم
 هذا يصدق على الاسم البين نحو هذا الاسم الذي اعرابه تفقد يري نحو موسى **قوله**
 وحجتها اياك كساى والاعراب على صحة الوقوع قبل الخبر فانها يجوز ان ذلك تكن الفراء
 يشترط خفا اعراب الاسم والكساى لا يشترطه **قوله** خيلي هل طليخ الطليخ تليخ

المهلة وهي في اللغة الاصلاح والمحو والقادة والحدق وفي الاصطلاح علم بقوانين
 يتقد في منها احوال يدن الانسان من جهة الصمة وعدمها التحفظ حاصلة وتحصل غير
 حاصلة ما يمكن والملازمة هنا الدوا وباح تكلم جهرا والدين بقية الدال المهلة وكسر
 النون المرفوعة مرضا ملازما **قوله** والثاني ان الخبر المذكور لان وخبر الصايون محذوف
 اي لذلك هذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف فقال الصايون مبتدأ
 وهو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين امنوا الخ لا يحمل لفا من
 الاعراب وخاتمة تقديم الصايين التنبيه على انهم مع كونهم ايمن المذكورين ضللا لا
 واشدهم عيانا يتاب عليهم ان مع منهم الايمان والعمل الصالح فالظن بغيرهم انتهى
قوله فن يك اسى الخ هذا البيت لضاي بن الحارث البجلي ضمير الموحدة والجمع
 وضايي ايضا دمجها والف بعد ها موحدة مكسورة قهزرة وفي الاساس ما في جملة
 في منزله وماواه ونسار اسم حمل له ولفظ البيت خبر ومعناه التمسر على الغربة
 والتفجع من الكربة وكان ضايي استعار كلبا من بني تميم يقال له فزهان فاطال
 مكثه عند فطلبوم منه فاستمتع فاخذوه منه غضبا فري امهم بالكلية شكوه
 اي عثمان رضي الله عنه فهم يقتل عثمان بخبسه عثمان ثم بعد قتل عثمان اذلت من الحبس
 فلما كان من الحجاج وعرض من اهل الكوفة مدد الي وجههم للمهلب عرضه فيهم
 وهو شيخ كبير فقال للحجاج اقبل مني بدلا فقال الحجاج نعم فقال له عنيتك بن سعيد هذا
 الذي رفض عثمان فزعه الحجاج وقتله والسر في تقديم قيار علي خير ان قصد التسوية
 بينهما في التحسد على الاغتراب كانه اثر في غير ذوي العقول ايضا بما ان ذلك انه لو قيل
 اي غريب وقيار جاز ان يتوهم ان له منزلة على قيار في التاثر عن الغربة لان ثبوت
 الحكم اولا اقوي فتقدمه ليسيقي الاخبار عنهما دقة واحدة بحسب الظاهر فينبغي
 على ان قيار مع انه ليس من ذرية ولما لعقول قدسا ولما لعقلا في استحقاق الاضار عنه باغتراب
 قصد الى التمسر وفي الشرح فان قلت جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء
 لا يرتبط الا بالضمير ولا ضمير في قوله فاي وقيارها لغريب قلت المعنى فن
 يك بالمدينة مقيما فلست على صفة فاي وقيارها لغريب **قوله** وبضعفنه
 تقدم الجمله المعطوفة على بعضها الجملة المعطوفة عليها هذا اذا قدر خبر البتلا
 تقدم ما على خبره وانما اذا قدر موحدا عن خبره ان فاللازم هو تقدم بعضها الجملة
 المعطوفة على بعضها الجملة المعطوفة عليها **قوله** المسئلة الثالثة هذا ضارب زيد
 وعمر بالقسم المسئلة الرابعة اعجبني ضرب زيد وعمر والرفع او وعمر بالنسب
 منعهما الخذف يعني منعوا المسئلة الثالثة والرابعة لان المجوز فيها ليس موجودا
 ولو كان اسم الفاعل على محذوف لا والاسئلة لان الاسم المشبه للمفعول لا يعمل في اللفظ
 حتى يكون بالا ونونوا ومقنا فاي يعني الي غير ذلك المعول وغير متبوعه وهو هنا مقنا

Copy

rsity

الى تنوعه وفي الشرح المنع مذهب سيبويه والجمهور وانظر قليل الدم للمنع بما ذكره
هل تعناه انك لو علمت المصدر في التابع المذكور رتعا وانصبا لزم اعماله مع كونه
غير محلي بال ولا منون ولا مضاف الى معوله الذي هو هنا تابع فان كان هذا مراده
اشكل بمثل العجيني ضرب يريدها فان المعند عمل في المفعول مع فقد الثلاثة والقول
يمنع ذلك مقطوع بطلانه فتأمل ما اراد فلم يتفعل في مضموده واقول انفتح لنا تقصوذة
وهو انك لو علمت المصدر في التابع المذكور لزم اعماله مع كونه غير محلي بال ولا منون
ولامضاف الى غير ذلك المفعول وغير متبوعه فلا يشك في ذلك بمثل العجيني ضرب يريده
عمر او لا بعينه ثم في شرح التسهيل لابن ام قاسم في باب المصدر وظاهر كلام المحرر
يعني ابن مالك جواز مراعاة المحل في جميع التوابع وهو مذهب الكوفيين وجماعة
من البصريين ومذهب سيبويه ومحققوا اهل البصرة الى انه لا يجوز مراعاة الاتباع
على المحل ونفعل ابو عمرو فاجاز في العطف والبدل ومنع في النعت والتوكيد ثم قال
والجميع الاول لورود الصاع وقال الرضي في باب المصدر وتعمل التوابع على محل
المصدر ايضا خلافا للمعري في الصفة قال لان الصفة هي الموصوف في المعنى والعامل
فيها واحد قال ابن جعفر هذه العلة موجودة في التوكيد والعطف بخلاف البدل لانه
من جمله اخرى اذا العامل فيه غير العامل في الاول عنده وكذا في عطف النسب وقال
الاندلسي الظاهر من كلام سيبويه منع اخلل على موضع المجرور واسم الفاعل وبالصفة
وبالمصدر **قوله** واجازها قومهم الكوفيون وجماعة من البصريين وابن مالك
من المتأخرين **قوله** وجوز الرخصي كون الشئ معطوفا على محل الليل وعمر
مع ذلك ان اجعل مراده فعل مستمر في الزمنية لا الزمن الماضي لمحض صيته مع
نصته في مالك يوم الدين على انه اذا حمل على الزمن المستمر كان بمنزلة اذا حمل على
الماضي فان اضافته محضه قال في التفتازاني عند الكلام على قوله تعالى في مالك يوم الدين
فان قيل قد ذكر في قوله تعالى وجاعل الليل سكنا انه اذا قصد باسم الفاعل زمانا
مستمر كانت الاضافة لفظية فلنا الاستدراك بما يتوهم على الزمنية الماضية والانتية
والحال فتارة يعتبر جانب الماضي فتعمل الاضافة حقيقية وتارة جانب الالهي والحال
فتعمل لفظية والتعويل على القرين والمقامات وقال ايضا عند الكلام على قوله تعالى
وجاعل الليل سكنا وتفي كونه في معنى المضى لا يستلزم كون الاضافة غير حقيقية
على ما صرح به في مالك يوم الدين ولهذا كان بين كلاميه تدافع وذكر في وجه التفسير
التوفيق الى الاستدراك لما تناوينا في الماضي والحال والاستقبال فبالنظر الى حال الماضي تجعل
الاضافة حقيقية كما في مالك يوم الدين والى الاخير من غير حقيقية كما في جاعل الليل
سكنا لانه يلزم مخالفة الظاهر بقطع مالك يوم الدين عن الوضوئية الى البدلية
ويجعل سكنا منصوبا بفعل محذوف فليست مل فان هذا هو المنشأ وما يقال انه



ما بعد بمعنى المضى عن شبه الفعل في معنى الاستدراك وليس يفي لان شبهه الخاص
انما هو المضارع وباعتباره بعد ولهذا تشترط معنى الحال والاستقبال الذي هو
حقيقة المضارع عند الجمهور والمضارع قد يجي بمعنى الاستدراك كثيرا فاسم الفاعل
بال استدراك لا يبعد عن شبه الفعل بخلاف معنى المضى واما ان اللام الموصولة
تدخل على الذي بمعنى المضى ون الذي بمعنى الاستدراك فلان المعنى فيكون صلة هو
خير احدث الذي هو صلة الفعل حتى يقولوا انه فعل في صورة العقل الاسم
في ان اللام في صورة الحرف محاطة على كونها دخلت اللام التي في صورة حرف التفت
اسما صورة والاستدراك يبعد عن معنى احدث الفعل فيكون محض مفرد فلا ينفع
صلة بخلاف المضى وقال السيد الخراساني عند قوله تعالى في مالك يوم الدين واجيب
ايضا بانه لاساقاة بين ان يكون المستمر عاملا ومضافا ايضا فحققت لان المستمر
لما احتوي على المضى ومقابليه روعي لجهتان معا فحققت الاضافة حقيقية نظرا
الى الجزئية الاولى واسم الفاعل نظر الى الثانية وليس يفي لان مدار كون اضافته حقيقية
او غيرها على كونه عاملا او غير عامل ويمكن ان يقال الاستدراك في مالك يوم الدين شوقي
ويجاء على الليل سكنا بتجدي متعاقبا فراه فكان الثاني عاملا واصله لفظية
لورود المضارع بعناه دون الاول وفي الشرح حاصل كلامهم انه ينافي كلام صاحب
الكشاف حيث ادعى كون الاضافة جاعل محضه وابنت له العمل مع ذلك وانما تنضم الاضافة
حيث يمنع الاعمال كما سم الفاعل بمعنى الماضي وجوابه اننا لا نسلم ان بين الاضافة المحضنة
والعمل تنافيا الا نري ان المصدر المضاف الى الفاعل مثلا اضافته محضه ويجوز مع
ذلك اعماله في المفعول كقولك العجيني ضرب الامير المص اذا ثبت ذلك فليس محضري
ان يقول جعلت اضافته محضته حملا على اسم الفاعل بمعنى المضى واعمل محلا على
اسم الفاعل بمعنى الحال او الاستقبال لان الغرض كونه مراد به الزمن المستمر ولا ساقا
بين الامرين لما قررناه هكذا كنت رايت من قديم في دفع التناقض ان احد السمر
يقوله ثم وقفت هذه البلاد على ما هو قريب منه في شرح الكشاف للبيهي وهو ان اسم
الفاعل المضاف اذا كان بمعنى الماضي فقط كانت اضافته حقيقية لا تنفكا لانتفا المثبات
اللفظية التي هي جمل الملة في اعمال اسم الفاعل واذا كان بمعنى الحال والاستقبال فقط
تكون اضافته غير حقيقية لوجود المشابهة التامة المقتضية للعمل وانما اذا كان بمعنى
الاستدراك فبإضافته اعتبار ان احدها لها محضه باعتبار معنى المضى فيه وبسبب
الاعتبار يقع صفة المعرفة ولا تعمل وثانيهما انها غير محضه باعتبار معنى الحال والا
وبهذا الاعتبار تقع صفة للمكرة ويعمل فيما اضيف اليه انتهى **قوله** هذا يعني
هو معنى ما قاله التفتازاني وذكر في وجه التوفيق بعينه المجهول بيقيني ان غيره
قاله وسيد كرام ايضا هذا التناقض الذي في كلام الرخصي في ثالث الامور التي

استقبال

يكتسبها الاسم بالاضافة **قوله** قد كنت دأبت الى اخره يحتمل ان يكون هاتين افعالاً
من وفي الدرجتين وان يكون هاتين من شغلوا الشريخ الموقوف وفي الصحاح وقد
انفس الرجل صار بقلتها كأنها صارت دأبت دأبت قطوفاً ويجوز ان يراد به انه صار الى
اذا صار اصحابه حبشاً واقطف صارت دأبت قطوفاً ويجوز ان يراد به انه صار الى
حال يقال فيها ليس معه فلسك يقال ان الرجل صار الى حال ينهر عليها واذل الرجل صار
الى حال يذل فيها والبيان المثل يقال لو انه بدينه ليا وليانا اذا عطله **قوله** حاله
السهم الى اخره الحارم انما يطأ لأمه الاخذ له بالشفقة والسهم الجلد الذي للفؤاد والقفا
الكثير لا قدام على القدر والبطل الشجاع **قوله** وكما وقع هذا العطف في المحذور وقع
في محله المحذور جعل المحذور افعالاً محذورة ومشاركتها في ان العامل في كل واحد منهما عمل
في نوع من الكرم ولا يعمل في نوع اخر غيره **قوله** فان معنى اول اخذتني فاصدق ومعني
ان اخذتني صدق واحد في الشرح قد يستشكل هذا بان التخصيصية في العلم الطلب
والشرطية لا دلالة لها عليه فكيف يجعل معناها واحداً ويجاب بان الشرطية وان
لم تدل عليه وقد عاين المقام يدل عليه وذلك ان المقدم والاصلاح لما كانا محبوبين
مطلوبين وعلقتا على التاخير الذي هو بيد المختار كان ذلك منهما كطلب الصديقين
ايها ليقع التصدق والاصلاح المتقنيان لحصول السعادة الابدية كما تقول رب
ان وفقتني عملت صالحاً فيكون مشغولاً بطلب التوفيق فن هذه الحبيبة كانت الشرطية
المذكورة في معنى التخصيصية **قوله** وقال السيرافي والفارسي هو عطف على عطف
فاصدق لقول الجميع في قراءة الاخوين وها حزه والكسائي من يضل الله فلا هاد له
ويذرهم يحزم يذر عطفاً على عمل فلا هاد له وفيه نظر فان صاحب الجرح قال ان
فاصدق ليس في محل جزم بخلاف فلا هاد له لوجود الشرط فيه الا تدري
انه لو وقع موضع فعل كان محذوراً قال والفرق بين العطف على المحل والعطف
على التوهم ان العامل في العطف على المحل موجود دون اثره والعامل في العطف على
التوهم منقود دون اثره فاك فظهر ان جزم الكسائي على توهم الشرط الذي يدل عليه
التوهم لا على المحل لعدم الشرط وان جزم يذر على العكس من ذلك **قوله** وان والفعل
في تاويل تصدع يعطوف على مصدر متوهم في الشرح قد لا يجعلان المصدر معطوفاً
على مصدر متوهم حتى يكون من عطف المفردات فلا يمكن تقدير الشرط بل يقولون ان
المصدر المسبوك ان وصلتهما مبتدأ حذوقه والجملة جواب شرط مقدرا اي ان
اخذتني فتصدق في ثابت وان قالنا حبيبتنا رابطة للجواب واكن معطوفاً على محل التا
وما بعد هاتين التوهمين في فلا هاد له ويذرهم وهذا مطلقا لم الاشارة الى شي من
كلامه هنا عند كلامه على الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من الاعراب **قوله**
وياتي القولان في قول الفذلي فابوني المبريد بالقولين قد سببويه والمخيل وقول

السيرافي والفارسي وقد تقدم الكلام على البيت في الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل
من الاعراب **قوله** اي فأي يعني ان نواتا اسم مقصور مضاف الى يا المتكلم على لفته
هذه في قوله يتبعوا هويي واعنقوا الهوام **قوله** قلنا بالجبال ولا الحد يد
هنا مجزيت صدره معاوي انما بشد فاشع . معاوي مرخم معاوية واشع سهل
قارن **قوله** وقال به الفارسي اي بالعطف على التوهم ان من شرطيه وكتفي مجزوم
بها **قوله** وقيل بل وصل بنية الوقفاي قيل ان يصير مرفوعا وسكن لنية الوقف
قوله او هذه الملام الفعل وهنا ليست للتخيير ولا للشك بل لتتفق مع الاقوال قال
صاحب البحر وهذا حسن الاقوال ولا ترجع الى قول اي على ان هذا مما لا يعمل عليه
لانه انما يجري في الشعر لا في الكلام لان غيره من رويها النحويين قد نقلوا انه لغة **قوله** فيني
فتح الياء وهم ابن عامر وحمزة وحسن وزيد بن علي **قوله** لانه قتل ووهبنا له اسحاق
هكذا يقع في بعض نسخ الكشاف وفي بعضها ووهبنا لها والمناسب قوهبنا لها بالها
وضي والموت لان الآية بنسختها بالها فعن الموشاة وانما اختصت المرأة بالبشارة لان
النساء اعظم سراً بالولد ولانها لم يكن لها ولد وكان لا يراهيم عليه السلام ولد من
غيرها وهما ساعيل **قوله** مشاييم ليسوا مصلوحين الى لم يذكروا انهم من هذا
البيت الانصفه الاول ومحل الشاهد ولم تقع في خط المم كلمة مشاييم بل وقع ليسوا
مصلحين الى البيت لاي الاحوص الى راجح ويحيى ويروي مكان يمين يشوم وتا عيب
اسم قاعل من النقيب وهو صياح الغراب وانما جعله الزمخشري من العطف على
التوهم لاجل ما ورد على جرحه بالعطف على اسحاق وعلى نفسه بالعطف على محله
قوله وقيل هو محذور عطفاً على اسحاق او منصوب عطفاً على محله الظاهر وقيل
هو محذور ان تقول عطفاً على اسحاق او هنا التوهم الاقوال لا للشك ولا للتخيير
قوله ويرد الاول اي اول الاخوين انه لا يجوز الفصل بين العطف والمعطوف
على المحذور وانما يقدح لرد الاول ولم يقدح لرد الثاني لان رد الثاني يذهب مما سبق
من ان شرط العطف على المحل ان كان ظهوره في النصيح والمحل في الثاني لا ينظر في النصيح
قوله ويحتمل ان يكون تفعل لا لاجله يعني بطريق الاصل لان الوجه الاول تفعل لاجله
لكن بطريق التبعية **قوله** واما المنصوب فعلا فكثرة بعضهم ودوا تدهن قد هنوا
حلا على معنى ودوا ان تدهن هذا وجه في الآية وتقدم في لوجه اخر وهو جعل
تدهنوا منصوباً بان مفعله والمصدر المسبوك منها ومن صلتها معطوفاً على المصدر
المسبوك من لو تدهن بنا على ان لو مصدرية وفي البحر وقال هارون في بعض المصاحف
قيد هنوا **قوله** فان هنوا يفتن بان كثير نحو فلعل بعضهم ان يكون الحق
بحجته من بعض هذا تشيل لمجرد اقتراح خبر لعل بان **قوله** وليس عبادة وتترعيني
هذا صدر بيت تقدم في لما ويتبع في بعض النسخ هنا وفي لما وليس بالواو وفي بعضها

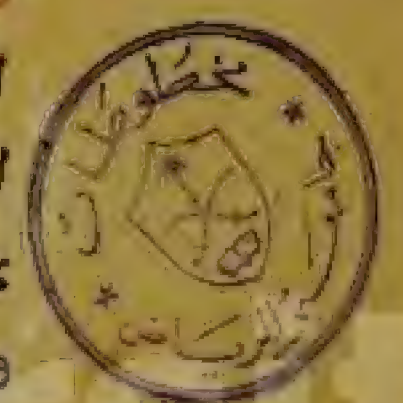
Copyrsity

هذا ليس باللام بدل الواو **قوله** ومع هذه الاحتمالين فيندفع قولنا لكونه هكذا
وقع فيما رايته من النسخ والا ولي يندفع وسيدكر انهم في اخبة الرابعة في المثال الرابع ان
فاطلع يجوز ان يكون جوابا للامر وهو ان يصير **قوله** على تقديره ليس بمراد
حل بشرط على بشرط وهو معي مركب وعطف عليه ليد يتكم ويحتمل ان التقدير
وليد يتكم وليكون كذا وكذا اي ولتجري انك يا مراه ولتنتفعوا من فضله ولتلكم
تشكرون اسما فلا تكون عطفا على التوهم **قوله** ولتنتفعوا بنفسه هو بفتح المشاء النون
بينما شالاهما النطق فيه **قوله** واخر غير اننا لم نأت بيقين الخ البقيني هنا وفي قوله ان
المعنى انه لم يأت باليقين صفة لمخبره في الاول خبر يقيني وفي الثاني بالخبر
اليقيني **قوله** لانه يصير متقيا على حديثه كالاول اذا جزم ومتقيا على الجمع اذا نصب
كلمة اذا نصب كلمة اذا لا ولي متعلقة بيمين فصدنا والثانية متعلقة به تبعها واراد الجمع
ما قبل على حديثه فسطع ما قبل ان يبقى الجمع يكون مع الواو اما الفاء فيكون معها اما
يقينها او نفي الثاني وكلاهما غير مراد **قوله** واما اجازتهم ذلك في المثال السابق فشككه لان
الحديث لا يمكن مع عدم الاتيان الاشارة بذلك الى القطع وكون ما بعد الفاء وجها والشار
السابق هو ما تاتي لنا فتحدثنا وقد يوجه قولهم بان يكون معناه ما تاتي لنا في المستقبل
فانت تحدثنا الان قال لا يرضى ولا يجوز ان يتي الاول فقط لان الحديث الذي يكون بعد
الاتيان لا يكون من دون الاتيان بل ان جعلت ما بعد الفاء الحالي لقطع والاستغناء
لا معطوفا على الفعل الاول جاز هذا المعنى فيكون المراد ما تاتي لنا فانت تحدثنا تحدث
به اجازة بل **قوله** وقدرا السبعة ولا يؤذن لهم فيعتدرون وقد كان النصب
ممكنا شله في فيوتوا ولكن عدل عنه لئلا سب الفواصل هذا كلام ابن عطية الا ان عبارته
ولم ينصب في جواب النفي لثابه روس الاي والوجه ان جاز ان واعترف عليه اوجبان
فقال ظاهر كلامه استنوا الرفع والنصب وان معناه هاوا احد قولي ذلك لان الرفع
لا يكون منسببا بل صريح عطف والنصب يكون منسببا وفي تفسير البيضاوي فيعتدرون
عطف على يؤذن ليدل على يؤذن ليدل على نفي الاذن والاعتذار عقيب مطلقا لوجوه
جوابا لدل على ان عدم اعتذارهم لعدم الاذن فاهم ذلك ان لهم عذرا لكن لم يؤذن لهم
فيه **قوله** فلا يتاخر العذر عنهم بعد ذلك يعني بعد نفي الاذن لهم فالاعتذار ونهيم في ذلك
اليوم عن الاعتذار اما الاول فلان الاعتذار بالكلام ولا تكلم نفس نفس لا ياذنه واما
الثاني فلان ما تاتي العبد في ذلك اليوم عنه لا يقع منه فسطع ما قبل لانه لا فاقاة بين نفي
الاذن في الاعتذار وبين ثبوت الاعتذار ولا بين النفي عن الاعتذار ولا بين النفي عن
الاعتذار وبين وقوع الاعتذار **قوله** وزعم ابن مالك انه مستأنف بتقدير فهم
يعتدرون وهو ما يخ على مذهبه الجماعة الجماعة هكذا وقع في كثير من النسخ وليس على
ما ينبغي وانه سقط من النسخ كلمة فيروى في بعض النسخ وهو مذكور على مذهب

الجماعة وذلك ظاهر لان مذهبهم نفي الاول ونفي الاعتذار وتفتني ما قال ابن مالك ثبوت
الاعتذار **قوله** ولعمرة الاستيناف فيجعل ثبوت الاعتذار مع محي لا تعتذر واليوم على
اختلاف المواقف اللام في لعمرة متعلقه بجعل ولا لكشاف في سورة هود فان قلت
كيف يؤثق بين هذا يعني قوله تعالى يوم ياتي لانكلم نفسا لانه وبين قوله يوم ياتي
كل نفس بما عملت عن نفسها قلت **قوله** في يوم طويل له توافق في بعضها يجادلون عن
انفسهم وفي بعضها يتكلمون عن الكلام وفي بعضها يحتج على افعالهم وتكلم ايديهم ظاهر
كلامهم يشعرون ان هذا القول من حج عند ابن الحاجب والواقع خلاف ذلك لانه قال في
الايقاض ويجوز ان يكون مشتقا فافيه يكون المعنى انهم يعتدرون ويكون ذلك في موقف
اخر لان المواقف متعددة ولكنه ضعيف فالاول ان لا يجعل عليه في هذا الموضع
لستاقه بعد قوله ولا يؤذن لهم وان ثبت انهم يعتدرون في موقف واحد **قوله** تنبيه
لا تاكل سكا وتشرب لبنا ان جازمت بالعطف على القطع والنهي عن كل منهما في الشرع وفي فيه
نظرا لا موجب لتعني ان يكون النهي عن كل واحد منهما على كل حال ولا مانع من ان يكون المراد
النهي عن الجمع بينهما كما قالوا اذا قلت ما جازي زيد وعزوا احتمل ان المراد نفي كل منهما على
كل حال وان يندرج في اجتماعهما في وقت المجي فاذا جازي بلا صارا الكلام نصا في المعنى الاول
واقول يترفع هذا النظر بان معني قولهم والنهي عن كل واحد منهما اي ظاهرا فلا ياتي
ذلك احتيال النهر عن الجمع بينهما **عطف الخبر على الانشاء والعكس قوله**
منعه البياينون هذا هو المشهور بين الجمهور وقال السيد في جاشية المطول ان منع
البياينين اما هو نفي الجمل التي لا محل لها وان ذلك جازي في الجمل التي لها محل من الاعراب
نفي عليه العلامة يعني صاحب الكشاف في سورة فوج وش بقوله قال زيد نودع
للمقالة وصل في المسجد وكفاك حجة قاطعة على جواره قوله تعالى وقالوا حسبتنا
اسه ونعم الوكيل فان هذه الواو من الحكاية لا من المحكي اي قالوا حسبتنا الله ونعم
الوكيل وليس هذا جواز تخفيا بل محكية بعد القول لا يشك من به سكتة في
حسن قوله زيد ابوه صالح وما افسقه وعزوا بوه بخيل وما اجوده وقال ايضا في باب
الفصل والوصل ويدل على جواره انهم قالوا ان اجلة الاولى اما ان تكون لها محل من الاعراب
اولا وعليها وان قصد تشريك اثنا نية للاولي فيحكم ذلك الاعراب عطفت عليها
كالمفرد وذكر وان شرط كون هذا المعطف بالواو مقبولا ان يكون بين الجملتين
جهة جامة على قياس المعطف بين المفردين فقد جعلوا الجمل التي لها محل من الاعراب
في حكم المفردات وانفقوا بالجملة الجامعة ولم يكتفوا في هذا التعميم الى الاختلاف خبرا
وانشاء على ظهور غاية المعطف بالواو اعني التشريك المذكور وانما اعترضوا ذلك
الاختلاف وخوفا في القسم الثاني وهو ان لا يكون الجمل الاول محال من الاعراب ولو
كانت تلك الاحوال اعني ما يوجب محال لا تقطاع ونظايره جارية في القسمين لكان

Copyright

ذلك التفسير وتخصيص اعتبار تلك الاحوال بالتمثيل الثاني فاما فان قلت اختلافا لمجتمعتين
خبر وانما لفظا ومعنى وسعي فقط ان اوجب كمالا لا لفظا بينه او جبه لفظا
سواء كان الاول محل من الاعراب او لا قلت الجمل التي لها محل منه واقفة موقع المفرد
وليسست النسب بين اجزاء مقتضوية بالذات فلا تتفاوت الاختلاف تلك النسب
بالخبرية والانشائية خصوصا في جملة الحكمة بعد القول بل بل جازي في حكم
المنردات التي وقعت في موقعها بخلاف ما لا محل لها فان نسبتها مقتضوية بذواتها
فتعتبر احوالها القارضة لها انتهى **قوله** واجازه الصغار وجماعة مستدلين بقوله
تعالى وبشر الذين امنوا في سورة البقرة اي بعد قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا
فانتم من الذين اوتوا النور والى النور المجازة اعدت لك قريش وبشر المؤمنين في سورة
الصف اى بعد قوله تعالى ذلك النور العظيم واخذ من تحتها نقر من الله وفتح
قريب وبشر المؤمنين وفي شرح التفسير بها الدين السبكي ان اهل هذا الفن يعني اهل
البيان متفقون على تنوعه وظاهر كلام كثير من النحاة جوازه ولا خلاف بين الفريقين
لانه عند من جوزه يجوز لغيره ولا يجوز لغيره استنى وفي الشرح في غير هذا الموضع فان قلت
ما وجه استدلال الصغار وغيره بآية البقرة مع انه لا خبر فيها وانما هناك جدتان انشا
بينتان قلت لعل ذلك مبني على ما قدمناه من ان الانشأ لا يقبل التعليق باقيا على انشائيته
فاذا وقع معلقا اخبر الى تاويله بما يكون خبرا في المعنى فكان التفسير في الآية فان لم
تفعلوا ولن تفعلوا فليقل كما مطلوبه منكم فالامر ان يكون الجملة الشرطية
في المعنى خبرا وقد عطفنا الثانية بعدها وهي انشائية لفظا ومعنى فاما قالوا انتهى
ولما كان يقول وجه الاستدلال بآية البقرة تقدم اعدت لك قريش وهي جملة خبرية
على بشر **قوله** قال ابو حيان في البحر والاصح ان يكون وبشر جملة معطوفة على
ما قبلها وان لم تتفق معا في الجمل كما ذهب اليه سيديويه وقد استدلل لذلك بقول الشاعر
تناغي غزلا البيت وقول امرئ القيس وان شفاي عبرة ان سفتحها المبيت
واجازه سيديويه جازي يريد ومن ابوك العاقلان على ان يكون العاقلان خبرا ينذا مصدر
قوله وان شفاي الخ هذا البيت من معلقة امرئ القيس والعبارة بفتح الميم وسكون
الوجهة الدمع ومهراقه مراقبة بزيادة الهاء على غير قياس والرسم الامر والدارس
المعجم والمعول مصدر جيل واسم مكان من عول للرجل اذ بارأفقا صوته او اسم منقول
مخذوف القتل من عولك على فلاذ اعتمدت عليه **قوله** تناغي غزلا الخ في المعاج
والمدارة تناغي الصبي بكلمة بما يعجبه ويسره والناغي جمع فوق وهو طرف العين مما
يلمي بالانف وهو مجري الدمع والمخاطبة مناسبا بل لا ذن وجمع ايضا على اماق
واما اق شل ابار و ابار كذا في المعاج وفي القاموس هو طرفها مما يلي الانف
وهو مجري الدمع من العين او مقدمها او موخرها والاشهد بكسر الهمزة والسين



مفسرة لامرني لانه لا يصح ان يكون اعيدوا الله زلي وربكم بقوله تعالى
هذه اقال الزمخشري واجاب عنه ابو حيان بانها تصح ان تكون تفسيرا لامرني
المعطوف به على ان يكون زلي وربكم من كلام عيسى عليهما السلام في جوابه خروج عن
الظاهر باقتطاع زلي وربكم من جملة اعيدوا وجعله على اخبار فعل والزمخشري
انما الدم المحذ ورعي ظاهر اللفظ انتهى وفي الشرح ويمكن ان يقال المحكي
انما هو اعيدوا الله وقوله زلي وربكم من كلامه عليه الصلاة والسلام اردف به
الكلام المحكي تعظيما منه تعالى كما قال الزمخشري في قوله تعالى حكاية عن
اليهود انا قتلنا المسيح عيسى بن مريم رسول الله ويجوز ان يضع الله الذكر
الحسن مكان ذكرهم القبح في الحكاية عنهم فقال عيسى عليه السلام عيسى
يذكروته وتعظيمهم لاله والاداء بمسئله وقلا ابن الحبيب في اماليه واذا حكى
حكاية كلاما قلنا ان يصف المخبر عنه باليس في كلام الشخص المحكي عنه ويمكن
ان يصرف التفسير الى المعنى بان يكون عيسى عليه الصلاة والسلام قد حكى
قول الله سبحانه وتعالى بعبارة اخرى فكانه تعالى قال له مرهم بان هم
يعبدوني او مرهم بان يعبدوا ربك واربهم فعبر عيسى عليه السلام عن
نفسه بطريق الحكيم وعبر بطريق الخطاب ونظيره في الحكاية بالهتي
قوله تعالى فحق علينا قول ربنا انا لذايقون والاصل انتم لذايقون
وكذا قول الشاعر الم نذاني يوم جوسويفة بكيت لنا دنتي هندية ماليا
اي ماله وسياي فيه كلام ان شاء الله تعالى ولا يمنع ايضا ان يكون الله
تعالى قال لعيسى عليه الصلاة والسلام قل لهم اعيدوا الله زلي وربكم
فحكاية كما امر به ولا اشكال انني واتول قد سبقه ابن الصايغ الى ه
الرجعي الاولين والى بعض ما ذكره فيها وقد علمت ان في ذلك خروجا
عند الظاهر وان الزمخشري انما الدم المحذ ورعي ظاهر اللفظ **قوله**
وهو الزمخشري فاجاز ذلك فهو لا عند هذه الفكرة استبعد ابو حيان
ما قاله الزمخشري بوجه اخر وهو ان عطف البيان اكثره بالجوامد من
الاعلام ودفعه السفاقي بان عطف البيان وان كان في الاعلام اكثر كما
ذكره كذا لا يمنع ما جوزه الزمخشري في غيرها وقد اجاز ابو علي في قوله
تعالى شجرة مباركة زيتونة اذا تكون زيتونة عطف بيان على ان ما ذكره
الزمخشري من حيث المعنى حسن جدا انتهى والزمخشري هو القاسم بن حمزة
بن عمر بن محمد بن عمرو الخوارزمي المعتزلي جاور بمكة زمانا فقل له جبار الله
وسقط احدى رجله من شح اصابعه في بعض الاسفار فكان يمشي بها في خشب

Copy

ولد بزخم سنة سبع وستين واربعة مائة وتوفي بجرجانية هي مقبرة خوارزم
خوارزم سنة ثمان وثلاثين وستمائة وتوفي بقرية كسيرة من قرى خوارزم
وجرجانية هي مقبرة خوارزم وفي الشرح لكل الزمخشري لم يذكر هذا
العلمة وانما يعتبرها بناء على انما ينزل منزلة الشيء لا يلزم ان يثبت جميع
امكانه له الا ترى ان المادى المفرد للعين منزل منزلة الغير وذلك في العنبر
لا يمتنع مع ذلك لا يمتنع نعم المادى انتهى واقول سبقه ابن الصايغ الى هذا بعينه
قوله واما الثاني فلان العبادة لا يعمل بها فعل القول قال المتأخراني
في حاشية الكشاف وكذا لما عبرت معنى الطلب فان طلب العبادة ايضا
لا يمتنع وفي الشرح وفيما قاله المتأخراني نظرا الى التقدير ما قلت لهم الاله
ما امرهم بالعبادة ولا شك ان الامر بالعبادة مما يقال وقد اسلفنا عند
الزمخشري ان الموصولة بالامر تقول يصدر الى حسب المادة على الامر
واذا كان كذلك لم يمتنع كونه مقولا واقول ان الطلب يرد به المقدر اعني
المعنى التام بالطالب وهذا الاعتبار لا يكون مفعولا للقول وهذا مراد
المتأخراني ويراد به احد انواع الكلام كالامر وهذا الاعتبار يكون
مفعولا للقول وهذا مراد الكشاف وحينئذ فله يتوارى على محل واحد
قوله وقد فات هذا الوجه هنا فاطلق المنع الاشارة الى هذا الوجه
الى تاويل القول بالامر وهذا الى تبادلية ان اعيدوا من ما قد ذكرنا عبارة
الكشاف بقوله قبل هذا في قوله وهو عتيدي اوجه وفي الشرح وقد يكون
انما منع بناء على ان القول بعينه ليس مولا يعني على ما يريشد اليه قوله اي
قول صاحب الكشاف لان العبادة لا تتقال واقول سبقه الى ذلك ابن
الصايغ وفيه نظر لان قوام تاويل القول وتكون القول بعينه واحدا لمنع
بناء على احدها منع بناء على الآخر **قوله** وهم الزمخشري تمتع ذلك قال
ابن الصايغ هذا التمتع سبقه اليه ابو حيان في البحر المحيط وهو بناء على ان
المبدل منه في نية الطرح لنظرا لا معنى وهو محل بحث لم ينهض الرد فيه بالسماح
وهو منازع في القياس انتهى **قوله** والعايد موجود هنا فلا مانع في الشرح
افعل من هذا في الرد عليه قوله في الفصل وقولهم ان المبدل في حكم نتيجة
الاول ايدان منهم باستقلاله بنفسه ومعارضة التاكيد والمنع في كل نفس
تتمين لما يتبعانه لان يقولوا اهدوا الاول واطرحوا الا تترك تقول زيد
رايت غلامه رجلا صالحا فلو ثبت بقدر الاول لم يثبت كلامك **قوله**
فان قد كنت لا استمتع الجزم قال ابن الصايغ انه فيما تقدم حكى عن بعض
العرفيين والى عبادة الجزم فكيف يمتنع هنا وما بالعمد متقدم واقول

هذا

هذا عجيب فانه لم يدع هنا الاجماع على امتناع الجزم ولاضا تقدم الاجماع على
الجزم ولانه القول المعتمد عليه حق يعارض بذلك بل قوله فيما تقدم ذكر
يعني الكوفيين والوعيدة ان بعضهم يجزم بان يقتضي ان الجمهور لا يجزمون
بها ويكتفي لصحة كلامه هناك ان يكون على قول الجمهور **قوله** اما والله لو
كنت الى اخره المعنى يقال بمعنى الحر يعني الكثير وجواب القسم محذوف
لقد برر لنا ومثلك **قوله** ويوما توافقنا الى اخره قال السيرافي قايده
ارقمين عليا المشكري وقال المصنف يا غت المشكري قال وباقت منقول
من بغته يا لامر اذا جاءه ويشكر منقول من مضارع شكر والمواظاة هم
الاتبان وفي الصحاح والمسام الحسن وفلان قسيم ويقسم الوجه واستد
البيت وقطروا استطاول الى الشجر لتناول منه والوارق اسم فاعل
من ورق الشجر يرق مثل اوراق والسلم بفتحين شجر يعظم وله شوك
قوله في رواية من جرد الطيبة انما قيد به لتكون الكاف جارة وانما لا يشده
واساق رواية من لقمها فكان مخففة من الثقيلة واعلم ان الظاهر
وفي رواية من رثها فكان مهله او غلت في خبر محذوف اي كافها طيبته
قوله فاسهله حتى اذا انكافه الى اخره المعطاه المأولة والتجته هـ
باللام المضموته وبالجيم مفتوحة والماء بالجرمة المعطية وهو مبني
للفاعل واستد الى المفعول كدافية في قوله تعالى عيشة راضية **قوله**
مسلمه ولا معنى لان الزائدة غير التوكيد كما يراد في التعليل فيه
نظر فقد صح في من الزائدة بانها ترد للتنصيص على العموم فتقول هـ
ما جاء من رجل فانه يدور من ظاهر في الاستفراق وبها نص فيه فقد
اثبت للزيادة معنى غير التاكيد وقد صرحوا بان لا في ترك ما جاء في زيد
ولا عمرو زائدة معنى ان الكلام به ونها يحتمل اني في حالتي الاجتماع هـ
والافتراق وفيه في حالة الاجتماع ومع وجود لا يتعين المعنى الاول انتهى
واقول ليس فيما ذكر معنى غير التاكيد فان التنصيص على العموم بعد
احتماله تاكيد لذلك العموم وكذلك التنصيص على نفي الجي حاشا للاجتماع
ومع وجود لا يتعين المعنى الاول انتهى واقول ليس فيما ذكر معنى غير التاكيد
فان التنصيص على العموم بعد احتماله تاكيد لذلك العموم وكذلك التنصيص
على نفي الجي حاشا للاجتماع والافتراق بعد احتماله تاكيد لذلك التني لان
التوكيد تقوية الكلام وتزيد ودفع الاحتمال عنه وفي شرح الكوفي قيل
فايدة الحر في كلام العرب اما منصوبه واما لفظيه فالمنصوبه
تاكيد المعنى كما في من الاستفراقة والباقي خبر ما وليس فان قيل فيجب

انه لا تكون زائدة اذا افادته فائدة معنوية قيل انما سميت زائدة لانه لا يتغير
 بها اصل المعنى بل لا يريد بسببها التأكيد المعنى الثابت وتقويته فكانها لم
 تغد شيئا لم يغير فأيدها المعارضة الزائدة الحاصلة قبلها ويلزمهم ان
 يعودوا على هذا ان لا يسموا بالابتداء والفاظ التأكيد اسماء كانت اولا ذوايد ولم
 يتولوا به وبعض الزوايد يعمل كالكيا ومن الزايدتين وبعضها لا يعمل نحو نماجة
 واما الزائدة المنطوية فتزيت المنط وكونه بزيا دقا افصح او كون الكلمة
 او الكلام سببا بسببها لاستقامة وزن شعر او لحسن السجع او لغير ذلك
 من الغوايد المنطوية ولا يجوز خلوها من المنطوية والمعنوية معا والاعتراف
 عيبا ولا يجوز ذلك في كلام المنصحي وقد تجتمع الفايديتان في حرف وقد تنفرد
 احدهما عن الاخرى **قوله** اكدت ان ما بعد الواو اي واو القسم كذا انقل
 من المصنف وقوله وهو السبب في الجواب تنصير ما بعد الواو ويقع في بعض المنص
 اكدت ان ما بعد الواو اي واو القسم كذا انقل **قوله** وليس في كلامه تعرض
 للفرق بين المنصتين قال ابن الصايغ يكفي من الغرض لها سكوتها في قصة
 ابراهيم الخالصة عن انا وكلامه في قصة لوط التي في انوار هذا في غايته
 البعد فانه يقول اي حيان فقال يعني الزمخشري دخلت انا في هذه القصة
 ولم تدخل في قصة ابراهيم الي اخره نص في ان بعده العبارة وجدت من الزمخشري
 وفي الشرح انت علي وجه الفرق بينهما لاحد ويمكن ان يقال فيه لما رتب في اية
 هود علي الرسل لوطا عليه السلام امره في مساته وخفي ذرعه وقوله
 هذا يرم عيبا وهي قوله يهرعون اليه يات بانها كانت معناها لمدا
 المقامرة وذلك ان مجموع هذه الامور الرتبة في هذه الاية من حيث هو مجموع
 ليس شديد الاتصال بل هي الرسل حتي بعد المجموع كانه واقع في جزء واحد
 من الزمان ودخلت في اية العنكبوت لانه لم يربط بها علي عبي الرسل في مائة
 لوط وخفي ذرعه وهما شديد الاتصال بذلك الجي فالتا بها اشعارا بهذا المعنى
 انهي راى ان المنصتين اللتين قال المصنف في كلام الزمخشري لغرض للفرق
 بينهما فقفا ابراهيم ولوط لا انفصالا للثان فرق الشارح بينهما وهما
 فقفا لوط فليسا بل **قوله** ليست فيهما سمي يهرعون مع انا واما قيدنا بذلك
 الا في سورة هود وفيها في قصة لوط سمي يهرعون به دون ان **قوله** بل في
 سورة هود وليس فيهما اي ليس في سورة هود في قصة الخليل لما وليس
 في قصة الخليل التي في سورة هود لما وانما في ولقد حات رسلا ابراهيم ه
 بالبري قالوا سلاما **قوله** احدها نوار والمنووحة والمكسورة علي
 الجمل الواحد والاصل التوافق قال ابن الصايغ اذا استعذرنا المكسورة شرطية

او لا لا استدلال بقومها في موضع وفقت فيه الشرطية لا يتم اذا كان الموضع
 يحتمل العنيين واقول بل يتم اذا اخطأ مقدمه معلومة وهي ان الاصل
 في العورات الواردة في الجمل الواحد ان معناها واحد وفي الشرح ان اراد بالتوا
 التوافق فهو ممنوع وان اراد ان التركيب المعين اذا وجد تركيب اخر لم يخلفه
 الا في بعض مقارنه فالاصل ان يكون معنيها متفقين لا مختلفين ه
 نهوا ايضا ممنوع امني واقول يريد معني اخر وهو ان الاصل في المنطوق الواردة
 علي جمل واحد ان يتوافقا في المعنى بان يردا من احدهما ما اريد من الاخر ونسج
 هذا كما يره **قوله** انا خراشته الي اخره هذا البيت لعباس بن مرداس
 من الصحابا وابو خراشة بهجة معنوية وبعضهم بكسرها كنية شاعر
 حماني اسمه حقاق بهجة معنوية وفان خفيفتين ابن مودة بنون مفتوحة
 علي المشهور ثم موحدة بينها مهلة وهي امه والفرار الروط والضبح
 بالفتاد المهجة واليا التوحدة هنا السنة الجديدة وزيا اليام بالحيوان المعروف
 واذا منع فواعا شت فيهم الجاع وفي الشرح ويحتمل ان يكون ما بعد الناجواب
 شرط مقدروا من مصدرية والمعنى لا تقدر علي لان كنت اذا نقر فخرت
 بذلك فخرت انا بخله فان قومي لم يستاصلهم الشدايد فخذ في السبب
 الذي هو الجواب في الحقيقة واقام السبب مقامه انهي ولا يخفى ما فيه
 من التسقف **قوله** فلو كانت المنووحة مصدرية لزم عطف الفرد علي
 الجملة لانا المكسورة شرطية وهي ما بعدها جملة والمنووحة مصدرية مع
 ما بعدها مقدر وفي الشرح وهذه الملازمة مبينة علي ما ذكره من عطف
 المصدر علي الجملة السابقة وهو ممنوع لجواز ان يكون المصدر فاعلا بفعل ه
 محذوف اي انقلت ووقع ارتجالك فانما عطف جملة علي جملة انهي لا يقال ينبغي
 ان يقدر ووقع كونك مرتجلا لان كانها محذوفة معوض عنها بما ذراهي معنا
 في التقدير لانا نقول لما كان تحت النايذة هو خبر كان لا هي كان فهو المعبر في
 التقدير ونها وجواب المنع ان ذلك هو الاصل وتقدير الفعل خلافه **قوله**
 قاله بعضهم في ان يولي احد مثل ما اوتيت الا ان يجاؤكم اي الا بما جاكم
 في كرمكم لا تتبعونه وجمع الغير في جأؤكم علي معني احد فانه عام لكونه
 نكرة في سياق النفي كقوله تعالى فاممكم من احد عنه حاجزين واعترض
 عليه بان لا يجي للنبي في كلامهم **قوله** وقيل انما الذي ولا تقوموا بان
 يولي احد مثل ما اوتيت من الكتاب الا لمن تبع دينكم وجملة القول اعتراف
 في حاشية المقتضي ان يعني ان لا تؤمنوا عاملا في ان يولي لعلنا اما بتقدير
 حرف الجر ان اعتبر فيه معني الاعتراف اي لا تقترقوا بان يولي واما بدونه

Copyrsity

بمعنى لا تظهروا تصديق ان يوتي احد مثل ما اوتيت من الكتاب والرسول وان
يحاوكم ويغالوكم بالحجة يوم القيامة الا لاتباعكم معني ان علمكم بذلك حاصل
فكن لا تظهروه للمسلمين ليلا يزدادوا انقلابا في الدين ولا للمشركتين لئلا
يرغبوا فيه واوثر في عطف يحاوكم كله او على العار لتقيد العموم مثل ولا
تطلع منهم اثما او كفورا وفايدة الاعتراض الرد عليهم فيما حاولوا من عدم
زيادة ثبات المسلمين وعدم رغبة المشركتين وما يقال ان الاعتراض
من تكلم والمعرض فيه من متكلم اخر ليس بشي لانه في اننا كلام هو قوله
تعالى وقالت طائفة الى اخر المقولات فليست ببراهني وفي التعليق هذا
كلام الزمخشري وقد يفتقرب بان ما بعد الالعمل فيه ما قبلها الا اذا كان
مستثني نحو ما قام الازيد او مستثني منه نحو ما قام الازيد احد او تابعا
للمستثني بها نحو ما قام احد الازيد الفاضل واقول لعل الزمخشري لا يري
ذلك او يري انه في غير الظرف والجار والمجرور لا تسامهم فيها ما لا يتسعون
في غيرها **قوله** والصواب لها في ذلك كلمة تصديرية وقبلها لام العلة مقدرة
في الشرح من جهة ذلك قوله انقلب ان ادنا قتيبة حزنا فقد اعترف بان
النول باننا في هذا البيت شرطية خطأ وقد اشار فيها سبق الى ان المعنى هو
او الدراج عنده فيه كونها شرطية وهو تافق واقول الذي سبق هو
قوله ويرجحه عندي امور وهذا لا يقتضي ان كونها شرطية صواب
عنده ولا ان غيره خطأ بل جاز ان يكون غيره هو الصواب عنده لان مرجحاته
الكثرت ذلك المرجحات او اقوي منها **قوله** **المسودة** **قوله** **اهو** **د**
جاء الليل الى اخره جاع الخيال بضم الجيم وكسرهما طائفة منه والخطا جمع
كثرة للخطوة بضم الخاء وهي ما بين القدمين وخفا فاجع خفيفه واستداسكان
السين قال في الصحاح اشد جمعة اسود واشد مقصود منه واشد متحقق
قوله وفي الحديث ان تعرجهم سبعين خريفا قال التبريزي في شرح
مسلم روي في بعض الامول والروايات سبعين وهو اشد على مذهب من يحذف
المضاف ويبقي المضاف اليه على حاله والتقدير سبعين سبعين واما على ان تعرجهم
تمرت المشي بلغت قمره والتقدير بلوغ تعرجهم لكاتب في سبعين خريفا
والخريف السنة انتهى وهذا الثاني هو الذي ذكره المصنف وقد ذكره قبله ابن
مالك وعبارته وتخرج على ان قمر مصدر تعرجت البيروني بفتحها قمرها وسبعين
منعوب على الظرف اي ان بلوغ قمرها يكون سبعين عاما انتهى والمزوي رحمه
الله من اخذ عن ابن مالك **قوله** ان من يدخل الكنيسة الى اخره الحاذر
بالجيم والذال المعجمة جمع جوز وبضمها اوبعهم الجيم وفتح الذال ولد البقرة

الوحشية وهو ما مستعاضة **قوله** والمضي ايضا ياباه لا يقر ليسوا السد
عذابا من سائر الناس في الشرح فيه تظن فقد قيل ان الحديث وارو في من يصور
الصورة لتقيد من دون الله وفاعل هذا كافر بلا شك ولا يدع حجة في ان يكون
اهل هذه الجريمة المشعنا السد الناس عذابا ويورده ما في مسلم اسد الناس
عذابا يوم القيامة المصورون بدون من وهذا مما يعوي تاويل اكساي انني
واقول ببعده ان يكون هو لا اسد عذابا من فزعون واضرابه واهل حديث
مسلم بخصوص بن عبد الله قال فزعون الذين قصادهم ازيد من فساد المصورين
قوله ومن البرهان على ذلك علي قرة من قري ان هذا لساحران في
الشرح حكى بعضهم ان ابا علي الفارسي رده بان ما قبل ان المذكورة لا يقتضي ان
يكون جوابه نعم اذ لا يصح ان يكون جوابا لقول موسى عليه السلام والاسلام
ويكلم لا تفتروا علي الله كذبا ولا ان تكون جوابا لقوله تعالى فتارعوا امرهم
بينهم وهو كلام حسن انتهى واقول لاحسن فيه فانه علي هذا الجمل جواب لاخبار
بعضهم بعضا ولا يستجيبا لبعضهم من بعض عند اسرارهم حكاه الله
تعالى لنا فليست فانه من المحاسن ويورده قول صاحب الكشاف
المفسر روا في السرد وتجاذبوا اهداب القول ثم قالوا ان هذا لساحران
فكانت جوابهم في تلميح هذا الكلام وتزويده خوفا من غلبتها وتيسيرها
لناس عن انبأها **قوله** احدهما ان يحيى ان يدينهم شاذ حتى قيل انه لم
يثبت في الشرح ان ذلك كيف يصح جعل القول بعدم الثبوت غاية لسد
مجيها يعني نعم قلت يمكن ان يقال هو غاية لما يستلزمه السد و من معاني
الحفا فكانه قيل قد خفي حتى انه لم يطع عليه بعض الناس لما فيه من الحفا
فقال انهم يثبت واقول لا حاجة الى هذا التكلف بل ما بعد حتى وهذا
مسبب عن ما قبلها لا غاية له وعلي ذلك جعل التثنية في ما وقع لصاحب
الكشاف من مثل هذه البشارة **قوله** او بانها دخلت بعد هذه لشبهها
بان الموكدة لفظا وهذا ثالث الاجوبة عن الاعتراض الثاني علي ان اد في الآية
بمعني نعم وتدريب ان الله دخلت على الخبر لوقوعه بعد ان الذي بمعنى نعم لشبهها
في اللفظ مما يدخل على الخبر بقره وهو ان الموكدة ولم يذكر المصنف هذا
الجواب كما ذكر ضعف الاول والثاني لان ضعفه ظاهر مما سبق من اول الامر
الذين اعرضوا بها او لا لان سني هذا الجواب على ان في الآية بمعنى نعم
وذلك الاعتراض هو ان يجيها بمعنى نعم شاذ **قوله** والثاني ان الجمع بين
لام التوكيد وحذف التثنية كالمجمع بين متاخيرين في الشرح وجه ذلك ان التاكيد
يفتضي لاهتمام بالتوكيد والاعتناء به وحذفه يقتضي عدم الاعتناء بشأته فتناقضا

ما مر
١١

ولما قيل ان يقول انما يتالي هذا ان لو كان المؤكد باللام هو المبتدأ المحذوف
وهو ممنوع وانما المؤكد نسبة الخبر الى المبتدأ اسلمنا ان المؤكد هو المبتدأ
لكن لا نسلم الثاني لان المحذوف لدليل في حكم الثابت وقد مر الخليل
وسيبيويه يجوز حذف المؤكد ويقا التأكيد في نحو مرت بزيد وجاني اخوه
انفسهما بالرفع على تقدير خبرها صاحبها في انفسهما وبالنصب على تقدير انفسهما
انفسهما وقد يقال ان مراده ان مقام التأكيد مقام بسيط ومقام المحذوف مقام
ايجاز واختصار والجمع بين التأكيد والمحذوف جمع بين اثنين انما
وقال ابن الصايغ ليس هذا الذي يعجز لان المحذوف على نصيب محذوف
كالثابت ومحذوف كالمعروف فان اراد الاول ممنوع وان اراد الثاني
نسلم لكن المتنازع فيه ليس منه انما نقول ليس هذا الثاني للمص
كأنهم من قوله فان ارادوا انما هو عراض لا يبي على العارسي في كتاب
الاغفال ذكره على قول الرجاء في ان هذا انما هو ان التقدير
لما ساجران قال المصنف في الخاتمة في الشرط الثالث من شروط المحذوف
معتزضا عليه وهو مخالفت الخليل وسيبيويه ايضا فان سيبويه سأل
الخليل عن نحو مرت بزيد وانما هو اخوه انفسهما كيف ينطبق بالمؤكد
فاجابه بانه يرفع بتقدير خبرها صاحبها في انفسهما وينصب بتقدير اعينهما
انفسهما ووافهما على ذلك جماعة **قوله** وقيل ان خبر الثاني
وهذا ايضا ضعيف لان الموضوع لتقوية الكلام لا يبا فيه المحذوف قال
ابن الصايغ خبر الثاني في موضوع للايجام ويلزمه التفسير اذا قصر
البره حار الكلام كنه موضع هذا الكلام الناس انما واقول لا نسلم
ان المصنف قصد الموضوع لتقوية خبر الثاني والمحذوف محذوف بل
قصد به ان والمحذوف حذف اسمها وبالعز في حذفه خبر الثاني ولو سلم
فمعي قوله الموضوع لتقوية الكلام الذي الغرض من وضعه تقوية الكلام
فان دفع ما قاله ابن الصايغ لان خبر الثاني الغرض منه تقوية الكلام
وان كان موضوعا للايجام قال اهل المعاني فائدة خبر الثاني انما يعقبه
في ذهن السامع لانه اذا لم ينهم منه معنى انتطرح وهذا اشتراط ان
يكون مضمون الجملة شيئا عظيم **قوله** ولانه لو ذكر عطف على قوله
بنفا **قوله** اذا الضاير ترد الاما الى اصولها في المعطيات يرد عليه
مثل يرد ودمك ويك واقول مراده ان الضاير ترد الاشياء التي
استعملت على غير الاصل الى اصولها المستعملة وما ذكر من اليد واخويه
اصله غير مستعمل فلا يرد عليه **قوله** الا تري ان من يقول كذا ولم

يك

يك وواسه يقول لديك ولم يكنه ويك لا فعلن اما الاولان فلان من يقول
لذا ولم يك يقول اصلها كذا ولم يكن ووجب رد النون فيما مع الضاير وليس
ما يكن نسبة هذا الرد اليه غير الضاير واما الثالث فلان القسم بالضمير يوجب
ان يكون حرفه الياء وسياقي في حرف الياء اصل حروف القسم فتدبر
الضار القسم الى اصل حروفه وهو الياء **قوله** اذا الاصل في المبني ان لا يختلف
صيغة بمعنى وصيغة نصب هذه ان خشيته غير مخالفة لصيغة رفعه **قوله**
ومكس الياء في احدي ابنتي هاتين اي وعكس الالف في ان هذان لساحران
وانما كان هذا عكس ذلك لان المتأخر في هذا مناسب للمتقدم وفي ذلك المتقدم
مناسب للمتأخر من هذا الى آخر التولية مضروب عليه في نسخة المصنف
ويكتب بدل في العاشق ولان الاول حكم ما رجته الالف على الياء والثاني
ما رجته الياء على الالف وحاصل كلامه ان هذا القول يتفرع ويلزم عليه ان
هذان في قوله الاقلين ارجح من هذين في قوله الاكثرين لما ذكره من
الاختصاص والمناسبة بينهما وبين ما بعده وهو ساحران في الالف وان
هاتين بالياء في احدي ابنتي هاتين ارجح منه بثلث بالالف لما في هاتين
من المناسبة بينهما وبين ما قبله وهو ابنتي في الياء وان اردت تحقيق
الكلام فاعلم ان معنى قوله وقيل هذان مبني ان هذان يقال جرا ونصا
عند البعض كما يقال رفعا عند الكل يدل على هذا قوله وان قول الاكثرين
هذين جرا ونصا ليس اعرابا فهو ان قول الاقلين جرا ونصا هذان
لان مقول قول الاكثرين هو هذين وليس اعرابا خبرا ان يدل عليه
ايضا قول الاصل في المبني ان لا يختلف صيغة وخشيته فالالف في خبره ان
في الآية على قول الاقلين ارجح من المعاني قول الاكثرين لما ذكره من الاختصاص
ومناسبة الف ساحران والياء في هاتين عكس الالف فيما عني قول الاكثرين
ارجح من الالف على قول الاقلين لمنااسبة يا ابنتي فليست **قوله** فالأقسام
اذ عشرة في المشرح لا ينبغي للمصنف عدم بوضع الاقسام هنا وذلك لان
الكلام انما هو في اللفظ المفرد وقد نبيه المصنف فيما بعد على انه لا ينبغي ان يعد
من الاقسام اما مثل قوله اما انتا انفردوا لانه اقسام اما مثل اما انتا
ولان اقسام الامثال لا تفعلوه واقول مبني اعتراض على ان المصنف اراد
بالاقسام اقسام ان التي عقد الكلام لها وهو ممنوع وانما اراد الاقسام التي
وفقت هنا لمطلقا وهي ثمانية على سبيل الاستطراد ولذا ذكرها في
تنبيهه والثاني على سبيل الاصاله ونما قسمه ان التي عقد الكلام لها
ان المفتوحة المشددة قوله ومن هنا صح الترخص في ان يدي

Copyright University

ان انما بالفتح تفيد الحصر كما في الشرح فيه نظرا لا يلزم من كونها
فرعا اخادقا للمحصرين حيث ان الفتح لا يلزم ساو انه للأصل في جميع احكامه
نعم المرجح في انما بالكسر عند القائل به قايما في انما بالفتح واقول هذا
النظر مبني على ان الاشارة في قوله ومن هنا راجعة الى قوله انما
فرع على ان المسورة وهو ممنوع وانما هي راجعة الى قوله ان تكون حرق
توكيد تيمم الاسم ويدفع الخبر والمعنى ومن اجل ان الفتوحة تكون
مرفوعة توكيد قال الزحشدي الفاعل ما تفيد الحصر كما تفيد المسورة
مرفوعة لان موجب الحصر في المسورة موجود في الفتوحة وهو تضمن
معنى ما والا اجتماع حرفي توكيد سائماه لكن معنى كلامه من
اجل ان الفتوحة فرع عن المسورة مع الزحشدي ان يدعي ان انما
بالفتح تفيد الحصر كما انما اي قياسا على مجامع بينهما فان قيل الصحيح
انه لا يثبت اللغة بالقياس وهذا الثبات اللغة به اجيب بقوله
نفسه ان اللغة لا تثبت بالقياس بان هذا ليس منه لان ذلك ان
يسمى سكوت عنه باسم المقالة بمعنى سمي بذلك الاسم لاجل
معنى تدور التسمية معه كسميته النبيذ خرا المقالة بالفتحة
لعمري هو الخبر للعقل وتسمية الناس سارقا لاخذ خفيه وما
يكن فيه ليس كذلك **قوله** وقول ابي حيان هذا شيء انقذ به
ولا يعرف القول بذلك الا في انما بالكسر مردود بها ذكرناه يعني من
القياس الصحيح على انما بالكسر ويوحوان هو محمد ابن ابي الدين بن
يوسف بن علي بن يوسف الامام النحوي اللغوي ولد بخراسان سنة
الاندلس في سنة اربع وخمسين وستماية ولازم الشيخ يحيى الدين بن
الحساس اول ما قدم القاهرة وصف كثيرا وتخرج به ائمة وله المنظم
الرائي واليد الطولي في القدرات وحفظ منهاج النووي الاورقيني كان
يعقد القاف على لغة الاندلسيين الا في القدرات العزيزا صنف في اخر عمره
وتوفي بالقاهرة في مئذنة سنة خمس واربعين وسبعمائة وفي الشرح ورد
دعوي ابي حيان ان هذا شيء لم يقل به الا الزحشدي وانه لا يعرف القول
بذلك الا في انما بالكسر بان ثبت ان نحو الزحشدي قال بذلك وان القول به
معروف مشهور عند العامة لا يكون الفتوحة فرع المسورة واقول
لما كان قياس الفتوحة على المسورة محتملا كان القول به كالمشهور المتعدد
قائله ذهب الرد به على ابي حيان **قوله** فالقائي ما اوجي الي في امر الربوبية
الا التوحيد لا الاشراك في عبادته جمع بين العطف بلا وبين النفي والاستثناء



وقد نفي صاحب الفتح على منعه لان لا موضوعا لان تنفي نعم او وجبت
المبتوع لان تنفي نعم او ما نفي عنه كلف قال الطيبي والمحق جواز علي توكيد
ما هو منفي قلها وقال التتاراني وقد يتبع ذلك في تراكيب الصنفين لا في كلام
البلغا الذين يستشهد بكلامهم **قوله** فان النفي والا الحصر من كذا
وقع في بعض النسخ وفي بعض ما للنفي والا الحصر وفي الشرح عليه سوال
وهو ان الاليت بغيرها الحصر وهو انه ان قوله للنفي ليس خبرا وانما
هو متعلق بمحذوف صفة لما واخر قوله للحصر والتقدير انما الكاينة
لنفي والا الحصر وانما اعنيها كاينة النفي والا الحصر **قوله** والاصح
ايضا انما موصول حرفي موول مع محموله بالمصدر في عبارة تسامح واحسن
منها قول الرضي وان الفتوحة موصوفة لتكون بتاويل مصدر خبرها
مضافا الي اسمها تعني بلغني ان زيد اقايم بلغني قيام زيد وكذا اذا كان
الخبر جامدا نحو بلغني انه زيد اي زيدا يتك فان يا النسبة اذا ملحت اخر
الاسم وبعدها الشا افادت معنى المصدر نحو الفرعية والمضروية **قوله**
وزعم السهيلي هو ابو القاسم عبيد الرحمن بن الخطيب ابي محمد عبيد الله
الامام المشهور ولد سنة ثمان وخمماية بمدينة مالتة وتوفي
بمراكش في سبعين سنة احدى وثلاثين وخمماية وكان مكثورا قال
ابن خلكان وهذه النسبة الي سهيل وهي قريبة بالقرب من مالتة
سميت باسم الكوكب لانه لا يري في جميع الاندلس الا من جبل مغل يلها
ام **قوله** وليس من قول زهير هذا رد على ابن الشجري فانه جعل
بيت زهير منه واخا بكسر هاء المضارعة في الاكثر وقد فتح بمعنى اذن
وفي البيت اخا مع الترم بالرجاء **قوله** لما سياتي يعني بعد سقوطه
حيث قال ومثله بيت زهير **قوله** لان الاستهزام معها على حقيقته في
الشرح يدور عليه النقص بصور كثيرة ونعت بها ام متصلة بعد فتحة
ليست للتسوية ولا للاستهزام الحقيقي كما اذا كانت للاشارة والتجيب فان
قلت ليس المراد يكون الاستهزام معها على حقيقته كونه كذلك دائما وانما المراد وجوه
في الجملة فيكون وجه الفرق ان ام القاء بعد هذه التسوية لاستهزام بها البته والتي
بعد هزة ليست للتسوية من جهة الاستهزام الحقيقي معها في بعض الصور قلت
قد وقع لهم بعد هذا ان الفتحة اذا كانت للاشارة كانت بتركة النفي والمفصلة
لا تتبع بعده فاعلم ان خروج الفتحة عن الاستهزام الحقيقي من ان المتصلة عنده النفي
واقول ما وقع للمفتق بعده هذا لا يدل على ان خروج الاستهزام عن معناه الحقيقي
الي اي معنى كان من ان المتصلة وانما لا يدل على ان خروجه الي الانكار الاطلاقي

Copyr

منان لها وهو لا يقتضي ان يخرج الي اي معنى كان منان لها والمقا ان مراد المص
 ان الاستفهام يقع على حقيقته في الجملة لاني جميع الصور يد ليل انه سيجي
 عن المخرج في قوله تعالى قل اتخذتم عند الله جوار كون ام يعني اي ه
 الامرين والمخرج فيه للتقرير ولم يغيب واحدا منهما **قوله** وام الاخرى تقع
 بين المخرجين يعني المخرجين الذين يطلب تعيين احدهما سواء انتم في الاول
 ما يصير به كلاما مما ليس يستلزم عنه او الى الثاني ولهذا قال المخرجين
 بالتقرير فان كان المناسب لقوله وبين جملتين المتساويتين المص في اوضح
 المسالك ويقع بين مخرجين متوسطا بينهما ما لا يسأل عنه نحو انتم اسد
 خلقا ام السما بناها او متاخرا عنها نحو وان ادري اذ يبعث ام بعيد ما يتعدو
 انهي **قوله** ففت للمطيف الخ الطيف هنا خيال المحبوبة الذي رآه في النوم
 والمزاج الخائف وارتقي اسهري واهي باسكان لها بعد المخرج وفي
 شرح التسهيل لم ينفذ ان ذلك لم يجي الا في الشعر وعادني جاني والملم
 بضيق وقد تسكن لاهه روي الفاعل **قوله** وذلك على الارح في هي من
 انما فاعل محذوف لان الاستفهام عن الفعل اولى من الاستفهام عن الذات
قوله لم يرك ما ادري الى اخره شعيت يضم الشين المعجمة وفتح العين
 المعجمة قال ابن السيد في شرح الكامل شعيب بواحدة وقال ابن سيده
 شعيت اما تصغير شعث او شعث او شعث تصغير ترحيم ورواه بعضهم
 شعيب وهو تصغير وسهم بفتح السين المهملة ومنقر بكسر الميم وسكون
 النون وفتح القاف وبالر في اخره **قوله** الاصل اشعيت بالمخرج في ه
 اوله والتنوين في اخره فخذتها للضرورة في الشرح واما ان الاصل شعيت
 بالتنوين فمتنوع فقد قال السيرافي عند انشاد هذا البيت لا بد فيه من
 تقدير لانه لا يجوز هذه القبلة بقول لم يستقر على اب لان بعضا
 يغزوها الى منقر وبعضا يغزوها الى سهم قلت فحمل ان يكون في البيت
 معنوا من المص في نظر الى انه اسم القبيلة فلا يكون حذف تنوينه ضرورة
 والاختار عنه باين لا يمنع ارادة التانيث لجواز رعاية التذكير وضده باعتبارين
 انهي **قوله** ومثله بيت زهير السابق في الشرح يريد ان بيت زهير الذي
 انشده اول امثال البيت الذي انشده اخرا من حيث وقوع ام فيه بين جملتين
 اسميتين وهو معتبر من بانها يجب الظاهر انما وقعت بين جملة اسمية ه
 ومفرد فان قلت التقدير ام هم منسا قلت هو كذا فكذلك يبقى النظر في تقديره
 بين قوله تعالى انتم اسد خلقا ام السما وبين بيت زهير فان ام وقعت
 في كل منهما بين جملة ومفرد بحسب الظاهر فتقد يراد به الجملة في البيت

دون الآية تحكم انهي واقول لا يحكم لان ما بعد ام في البيت يجب ان يكون
 جملة تكونه معادلا لمستلزم عنه بالمخرج الذي حققه في البيت ان يكون
 جملة تكونه معولا في الحمل لادري الذي هو من افعال القلوب التي تقع معانيه
 على مضمون الجمل بقدا اخذها القاعد وان لم يكن معولا له في المنظر لقليل
 عن الحمل في كنهه بالمخرج واما الآية فما بعد ام فيا مفرد لعدم ما يقتضي كونه
 جملة ولا كون المستلزم عنه بالمخرج فما كذلك حتى يلزم كون معادلة جملة فالسما
 في الآية معطوفة على انتم واسد خلقا خبر غيره مستلزم عنه فليتامل **قوله**
 حتى جعله من النوع الاول الضمير المنسوب يجعل عايد الى البيت زهير والراد
 بالنوع الاول ام التي تتقدمها هـ التسوية **قوله** فان قلت فقد قال
 ذو الرمة الى اخره هذا التولد وجوابه لابن عصفور في شرح الجمل والرمة
 يضم الراء قال في الصحاح هي قطعة من جبل بالية والجمع ركم وروام ولها
 سبي غيلان ذو الرمة والدرج بفتح الميم مصدر واسم مكان من
 درج اي سبي والمزوح اسم فاعل من تزوح بمعنى ناح رواحا فتفيض غدا
 غدا والروح ايضا اسم للوقت من زوال الشمس الى الليل والزوجة
 المنكحة يعقد النكاح ويقال لها زوج ايضا كما يقال تبعلها وجيرة
 بكسر الجيم جمع جارو النسب بالمثلثة جمع كتيب وهو الرجل المجتمعه
 كالكرم والدمع موضع ببلاد تميم يه ويقتصر وهو في البيت مقصور
قوله مسيلة اذا عطفت بعد المخرج يا و فان كانت هـ التسوية
 لم يجوز قايما لان ما يقتضيه او مناف لما يقتضيه التسوية لان او تقتضي
 احد الشينين والاشياء التسوية تقتضي نفس الشينين والاشياء
قوله وقد اوع المنيها وغيرهم بان يقولوا سواء كان كذا او كذا وهو
 نظير قولهم يجب اقل الامرين من كذا او كذا والصواب المعطوف في الاولى
 بام وفي الثانية بالواو وفي الصحاح تقول سواء علمت او قعدت انهي ولم
 يذكر غير ذلك وهو مشهور في الكامل الجندلي ان ابن محيص قد امكن
 طريقا الرعقاني اوله تنذرهم وهذا من الشذوذ بمكان جرّم المصنف
 رحمه الله بفتح صواب قول الفراهيدي هو صاحب الصحاح ويشذوذ قراءة
 ابي محيص بناء على ما يقتضي القياس من عدم الفرق بين هـ التسوية
 وبينها يدون هـ وعلى قول الفارسي فانه قاذ لا يجوز اوبعد سواء لا يقال
 سواء علمت او قعدت لانه يكون المعنى سواء علمت احدها وذا لا يجوز لان
 التسوية تقتضي شيئين فاما انهي لانه قال الرضي ويرد عليه ان معني
 ام ايضا احد الشينين والاشياء فيكون معني سواء علمت او قعدت

سواء عليهما فعلت اي الذي فعلت من الامرين وهذا ايضا ظاهر المقاسد
وانما الزمة ذلك في اوام لان جعل سوا خبرا مقدما ما بعده مبتدأ او الوجه
ان سوا خبر مبتدأ محذوف اي الامر ان سوا خبر بين الامرين بقوله
اقت ام تعدت والمجمل سادة مسد جواب الشرط الذي لاشك في تقييد
الفعل بقدر سوا وما اياي معناه الا ترى الي افادة الماضي في مثله معني
المستقبل وما ذاك الا لتضييق معنى الشرط انتهى وقال السيرافي في شرح
الكتاب وسوا اذا دخلت بعدها الف الاستفهام لزمت ام بعدها كقولك
سواء علي اقت ام تعدت واذا كانا بعد سوا فعلان بغير استفهام كانا عن طوق
احدهما علي الا خبرا وكقولك سواء علي اقت او تعدت انتهى وهو يقتضي صحة
قول النعمان وصاحب الصحاح وعدم سذوذ الفقرة اعني موافقتها للقياس
وفي الشرح ثم العجب من ايراد الم قول النعمان سواء كانا كذا او كذا في هـ
المعطوف بعد هـ التسوية وكذا ما في الصحاح والفرد في ان لا هـ في هـ
شي من ذلك وكأنه لو فهم ان الهـ لازمة بـ دكلمة سوا في اول جملتها
فقد رتب الهـ اذا لم تكن مذكورة وتوصل بذلك الى تخطية الفقرة وغيرهم
واقول لا تسلم ان الم او رد قول الفقرة وصاحب الصحاح علي من المعطوف
با وبعد هـ التسوية لمناسبة بينهما بناء علي قول الفارسى كقدرناه
ونظير ذلك في الاستطراد ذكره قول الفقرة اقل الامر من كذا او كذا
لكن لما كان هـ ابعيد المناسبة قال وهو نظير فترطم اقل الامر من
كذا او كذا وتدا جيب عن هذا ان الميبق ليس الامر من حتى يمنع الموطق
با واما الميبق الاقل وهو احدهما فجاز العطف **قوله** يعطف الاول
باو والثاني بام اذا المراد احدهما افضل من ابن الحقيقة ام ابن الحنفية افضل
من احدهما **قوله** وعند الكيسانية هـ صنف من الروافض وهم
احباب المختار ابن ابي عبيد امير الكوفة من جهة عبيد الله بن الزبير كان
يلقب بكيسان وابن الحنفية فهو محمد بن علي بن ابي طالب من امارة منسوبة
الي خنيفة وهو خنيفة بن الجثم بن صعب بن علي بن بكر بن وائل ابو حنيفة
الغريب **قوله** ولا يجوز ان يجيب بقولك الحسن او يقولك الحسين قيل
هذا معارض لما انازه من صحة الجواب بالثبوت لانه جواب وزادة واقول
لامعارضة لان صحة الجواب بالثبوت في اول ان المخاطب الي بجوابها لان هـ
جوابا باحدهما وهو يصدق علي الميبق وعدم صحته في ام لانه لم يات بجوابها لان
جوابها بنفس ما قبلها او بنفس ما بعدها وما قبلها فيما نحن فيه هو مجموع
الحسن او الحسين افضل واما غير عنه باحدهما روما للاختصار لانه بمعناه

والخاصل ان كلمة احدهما في جواب السؤال بام كما في مثالنا ما نند عن الجواب
فلا يجوز ان لا يتكرر ويقام المعين الذي صدقت عليه مقامها لولا انتم عليها
وفي جواب السؤال بام كما في مثالنا وهو الحسن وحده او الحسين وحده مقام
لان النايب لا يناب عنه ولان المعين الذي صدق عليه كلمة احدهما لو كان
جوابا في مثالنا كان جوابا لما رسال عنه اذ السؤال في مثالنا بام وهو
جواب للسؤال باو وقد اشار الي هذا بقوله لانه لم يسال عن الافضل
من الحسن وابن الحنفية **قوله** وفيه بحث كما مر اشار بهذا الي قوله
في الالف العشرة وكذا ان تقول لاحاجة الي تقدير معادل في البيت
لصحة قوله لا ادري هل ظلا بهما رشدا وامتناع ان يوقى لعل يعادل
قوله اذ لم يسر حذف معطوف بدون عاطفة في الشرح يرد عليه
قوله تعالى والذين يتوآوا الدار والايمان فانه المعطوف محذوف والمقتضى
والفوا الايمان ولعل مراده حذف المعطوف وماله من متعلق ان كان فلا
يرد شي من ذلك انتهى واقول يمكن ان يقال ايضا مراده بالمعطف بانها
ما ليس بتوآوا شتم من انا التوآوا فنردت من حروف المعطف بانها
تعطف العامل المحذوف الذي بقي معوله كما في الآية **قوله** وانما
المعطوف جملة انا خيرو وجه المعادلة بينهما وبين الجملة قبلها ان الاصل
ان تبصرون ثما قيمت الاسميته مقام الفعلية والسبب مقام السبب لانهم
اذا قالوا له انت خير كانا عنده بصرا وهذا معني كلام سيوي في الشرح
عند اما خذ من كلام الرخصي لكن كلام الم ظاهر في اتصال ام وكلام
الرخصي نص فيه وكلاهما مخالف لكلام سيوي فانه قال في الكتاب
هذا باب ام منقطعة وذلك قوله احمد وعنده ام عندك زيد فقد ليس
بمترلة اليها عندك الا ترى انك لو قلت اليها عندك عندك لم يستقم الاعني
التكرير والتوكيد ويدل علي ان الاخر منقطع عن الاول قوله الرجل اليها
لا بل ثم تقول ام ساء يا قوم فكلمها ام ههنا بعد الخبر منقطعة كذلك يجي
بعد الاستفهام وذلك انه حين قال احمد وعنده فقد ظن انه عنده ثم ادركه
مثل ذلك الظن في زيد بعد ان استغني كلامه وكذلك ايضا المفا لا بل
ام ما اما ادركه الشك بعد معني كلامه علي اليقين ثم قال ومثل ذلك وهذا
الانما يتجوز من تخي اولا تبصرون ام انا خير من هذا الذي هو مهيمن كان
قد صرح قال اولا تبصرون ام انتم بصرا فتدله ام انا خير من هذا بمترلة
ام انتم بصرا لانهم لو قالوا انت خير منه كان بمترلة فظهر عن بصرا فكذا
ام انا خير بمترلة ام انتم بصرا ثم قال ومن ذلك ان زيد عندك ام لا كانه حين

قال اريد عندك كان يعلم انه عنده ثم ادركه مثل ذلك الفن في انه ليس
عنده فقال ام لا فانت تراها قد حكم بانام في الآية منتطعة وقد انقطعت
بما ريت قليف يحكم بان ما ذكره المصنف هو معنى كلام سيبويه مع القول بان
ام متصلة انتهى ما في الشرح واقول انما يريد هذا الوكانت الاشارة في قول
المصنف وهذا معنى كلام سيبويه الى مجموع ما تقدم من ان ام متصلة عاطفة
وان ما بعدها قايمة مقام المعادل لها وهو ممنوع وانما الاشارة فيه الى
التدريب وهو اقامة اناخير مقام يتصورون والخبر اذا قالوا انت خير
كانت افعده بصرا وهذا المعنى في كلام سيبويه كما ذكرناه ويدل على ان
الاشارة في كلامه الى اقامة اناخير مقام يتصورون بصريحه في حذف
بل بان سيبويه امتنع من جعل ام متصلة في قوله تعالى افلا تبصرون
ام اناخير **قوله** فان قلت فانه يقولون ان الفعل لهذا ام لا والاصل
ام لا تنقل هذا السؤال واراد على قوله لم يمتنع حذف معطوف بذور
عاطفه **قوله** قلت انما وقع الحذف بعد لا ولم يقع بعد العاطف واحذف
الجواب بحذف الجمل بعدها كثيرا وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل وكان
الجملة هنا مذكورة لوجود ما بقي غيرها في الشرح لو منع المصنف كون المعطوف
محدوفا في هذا المثال لاستغني عن هذا الاعتذار اربعين عن قوله
واحذف الجواب الى اخره وذلك لان المعطوف هنا مجموع لا يفعل وهذا
المجموع لم ي حذف وانما حذف بعضه والكلام في الاول لا في الثاني فنتجده على
المصنوع من جهة نظيره للسائل ان المحذوف عطف وليس كذلك
على ان ظاهر كلامه في المثال المذكور ان ام متصلة ولذلك جعلها عاطفة
كاصح به الفارسية وسيبويه يري انها في مثل هذا التركيب منقطعة كما
مر قريبا انتهى واقول ان حاصل جواب المصنف لا نسلم ان المحذوف هنا جميع
المعطوف الذي كلاما فيه وانما المحذوف هنا بعض من المعطوف اقيم مقامه
البعض الباقي فنتجده على ان المحذوف بعض المعطوف بقوله انما وقع الحذف
بعد لا ولم يقع بعد العاطف ونبه على ان البعض المحذوف اقيم مقامه
البعض الباقي بقوله واحذف الجواب بحذف الجمل بعدها كثيرا وتقوم
هي في اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجملة مذكورة فليتام **قوله** الثاني
ان تكون منقطعة سميت بذلك لان الكلام معها على كلامي بخلاف
المتصلة فانها مع المنة التي قبلها كاي وجواب المنقطعة لا اوتم
لانه استغنى عن متان **قوله** وهي ثلاثة انواع في الشرح هذا الحذف
في الثلاثة منقوض بمقال سيبويه اعمر وعندك ام عندك زيد فان ام فيه

منقطعة



ملك الملك ايجي على طريق الاطماع دون التحقيق لئلا تشك العباد
كقوله توبوا الى الله توبة نصوحا عسى ربكم ان يكفر عنكم
سيئاتكم فان قلت فلعل التوبة الاية ما معناها وموتها قلت
ليست مما ذكرناه في شيء لان قوله خلعتكم لعلكم تتقون لا يجوز ان
يحمل على رجاء الله تنفوا هذا لان الرجاء لا يجوز على عالم الغيب والشهادة
وهله على ان يخلقهم راجين للتقوى ليس بسديد ايضا ولكن
لعل واقعة في الاية توضع المجاز لا الحقيقة لان الله تعالى خلق
عباده وركب فيهم العنود والارواح العلة في اقرارهم وتكليمهم
وهذا هو التحديد ووضع في ايديهم زمام الاختيار فصور في صورته
منهم ان يتقوا التزجح امرهم كما ترجحت حالة التزجح بين ان يفعل
وان لا يفعل ويصداقه قوله تعالى ليلوكم ايكم احسن عملا
وانما ييلو ويختار من يخفى عليه العقاب ولكن شبه بالاختيار بين
امرهم على الاختيار وفيها شبهة التقتاذا في صبط هذا الكلام
ان لعل موضوع لتوقع محبوب وهو التزجح او مكروه وهو الاستغفار
والتوقع على الوجهين قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب
وقد يكون من غيرهما كما يشهد به موارد الاستعمال وقد ذكرنا ذلك
في المقدم للاطماع اي الايتاع في الطمع اما انه كلام الكرمي الذي
لا فرق بين اطماعه وجزبه بمضوك الطمع فيه اولانه كلام
العظيم الذي يتناسب الاقتضار في الموعيد المقطوع بانجازها
على التكلم بكلمة عسى ولعل كما هو دأب الملوك والعظماء ولان فيه
الايماء الى انه لا ينبغي ان يتكلم العباد فيتركوا الاجتهاد في العبادة
والحاصل ان لعل في مثل هذه المواضع للاطماع مع التحقيق والتقدير
عن التحقيق والتقدير بطريق الاطماع اما ليدل على
انه لا خلف في اطماخ الكرمي او ليكون دأب كلام العظماء اوليتيه
العباد وبالهلة فلتا كان ما بعد لعل لا اطماعية فطحا لوصول
وما قبلها مما يناسب ان يعلل به ذلك الحصول بحيث يكون ما بعدها
بترلة الفهم ما قبلها زعموا بان الايام والجماعات من ائمة المرتبة ان لعل
قد تكون بمعنى كي حتى يحملوا عليه كل صورة امتنع فيها التزجح سواء
كانت اطماحا مثل لعلكم تفعلون او لا مثل لعلكم تشكرون ولعلكم

تتقون وتردّه المصنف يعق صاحب الكشاف بان جمهور لغة
انتقروا في بيان معناه الحقيقي على الترجي والاستباق وبان عدم
صاحبه المجرى معنى العلية والفرضية مما وقع عليه الانتفا
الانزال لقول دخلت على المريض كما عوده ولا يصح لقول
ليست مما ذكرناه في شيء يعني ليست للاستباق وهو ظاهر ولا للترجي
اقام من جهة الخالق والاستحالة واما من جهة المخلوقين فلانهم لم يكونوا
كالخلق عاقلين بالتقوى حق يربوها ولا للاطباع لانهما يكون فيما
يتوقعه المخاطب ولا يرغب فيه ولا يناله الا من جهة التكلم والتقوى
بالعكس ولكنها استعيرت من معنى الترجي للحالة الشبيهة به استعارة
تبعية فالمشبه المحذوف المستعار له على الحالة المحصورة الشبيهة
بالترجي في تردد امرهم بحسب الاختيار بين التقوى وعدمها
مع ارادة التقوى منهم فان قيل لم لا يجوز ان تكون له على حصل
الترجي متعلقا بعبدها اى عبيد وهما جبر ان يصاوا الى افضى
غاية العبادة او يخلفكم على معنى مقدار رجاؤكم التقوى ليكون
النتيجة من الله حال الخلق والرجاء بين العباد ولو بعد حين كقوله
تعالى ولبيّننا به اسحق بنياى مقدرا بنوته قلنا اما الاول
فلانه لا وجه لتعليقه عن الاقرب بالايعد وتوسطه بين العباد
ولحانها فان الذي جعل لهم الارض فراشا موصولا بربكم صفة ومعدن
منصوبا او مرفوعا فيكون بمنزلة ان يقولوا عبدي برك الخلق اجبا
سنة التقوى للارتقاء بتوسط الحال من فاعل العبد بين وصفى المنفرد
على ان تقييد العبادة بركها التقوى ليس له كبير معنى وانما التا
تقييد هابا لتقوى واقترانها بها او برجاؤها بالتقوى ليس له كبير
وقية من البعد ما لا يخفى واما الثاني فلان المقدم والمتقوى حال
الخلق هو التقوى لارجاؤهم الانزعاى قوله تعالى وما خلقت
الجن والانس الا ليعبدون ولو سلم فكلاما مجاز والاستعارة
الكثرة فصح فلم يكون العدو لغتها سيما مع تكلف وتعسف
منه او ان كان لها وجه جواز في الحاشية فان قيل
عند صاحبنا لا يصح تفسيره لقول بمعنى الارادة لا تستلزمها
وقوع المراد ولا بالتعليل عند من يتنى تعليل فعل الله تعالى

بالفرض

بالفرض فاحسنون بلعل الواثقة في كلام الله تعالى عند
امتناع حملها على ترجي العباد قلنا يجعلونها للطلب وهو لا يستلزم
وقوع المطلوب على ما تغزرت في علم الكلام من ان الطلب عن يور
الارادة على ان تنبع التعليل بالفرض المعانة الى العبادة بعينه
هذا المخالف كثيرا من النصوص انتهى **قوله** ولهذا علق بها
الفعل في الحى الداني وذكر الشيخ ابو حيان انه كمل له ان لعل من
المعلقات لا فعلا للقلوب وما يدريك لعل الساعة تكون قريبا
وما يدريك لعله يترك ثم قال وقتفت لاي على الفارسى على شيء من
من هذا **قوله** في الاية بحث يبحر في الباب الرابع في قسم
العطف وفي الباب الخامس في المثال الرابع من الجهة الرابعة **قوله**
لعلك لو علم ان لم تلمه هـ اصاده بين عجزه عليك من اللام
يدعك اجدع ما لم تترك والمثلة النازلة من نور الدهر
والجذع بالجم والذال المهمل الساكنة قطع الانتفا وغيره من
الاطراف تفرد منه جديته فهو اجدع بين الجذع والانتفا جديعا
وضبطه بعضهم بالخا المعجمة والذال من الخزع بفتح الخاء وهو الضعف
وما صيد خزع بالكسر **قوله** فقولها فلا رقيقا الى اخره رقيقا
بالفارسى الرقيق وفي بعض النسخ بالقاف من الرقة وفي الصحاح والزمخشري
اول صوت الحمار والشهيق اخره لان الرقيق اذا خال النفس والشهيق اخره
وقد رقيقه والاسم الزفرة والقول رفع الصوت بالكناية **قوله**
اعولا والاسم العويل **قوله** بدلى الى اخره تقدم الكلام عليه في اذا
قوله وبدلت فرعا الى اخره هذا البيت لا مري العيسى وكان يقال
له ذو القروح وهي جراحات في الجسد كالدامل وذلك ان اساه
جدا لكندى كان طرده لاجل عشقه عنوة وتشبيهه بها في اشعاره
فلما قتل المتدرج الى اموى لقيس على نفسه ان لا ياكل لها ولا
يشرب خذرا حتى يا خديشا ابيه فخرج الى قيصر يستصرخا به على
المتدرج فاكرومه واترله فحشقتا ابنة قيصر فكان يايتها وكان الطرباخ
الرقص لاسدى الشاعر عند قيصر فوشى به الى قيصر فطلبه فترتب
فادركه الطلب عند انقاره وودونها قال الجوهري وانقرة موضع
فيه قلعة الروم وكان مع الرسول حلة مسومة بالبسة اياها

تتقدح لحنه ومات قداسيا بتقديم اليم وفي بعض النسخ داما والمنايا
جمع متينه وهي الويف والابوس جمع بوس وهو الشدة وفي الشرح فان
تلك لعل تختص بالمكان وتحوّل المنة شدة بحيث لا يقع ليس بمكن
قلت جعله لقوة طبعه من قتل المكن **قوله** ولا فرق على
هذا بين كون الماضى معمولاً لها او معمولاً لما في خبرها يعني ان هذا
التعليل الذي ذكره لمقدم دخول لعل على الماضى لا يقتضيه الحال فيه
بين ان يكون الماضى معمولاً لعل بان يكون خبرها معمولاً لندا طلع ولا
بين ان يكون غير معمول لها واقعا بعد ما معمولاً لاضاءات فتولد
المصنف او معمولاً لما في خبرها ليس على ما ينبغي والصواب او في خبرها
قوله فليت كافا الى اخره في الشرح ثبت فيما رايته من نسخ هذا
الكتاب مرتين باثبات الياء خطأ وهاتان ان يكون مثبتا كما كانت
منصوب وقف عليه بالسكون المضرورة واما ان يكون مثبتا على ما
مرفوع والوقف عليه بالياء كما في الوقف على المرفوع نحو هذا قاضي
باثبات الياء وكذا لو كان بجزء **قوله** فليجوز اما محذوف
تقديره كافا في الشرح لا حاجة الى هذا التقدير فان كافا
يصح كونه خبرا عنهما اذ هو مصدر صالح للاخبار به عن الاثنين
والمثنى **قوله** وعلى هذا احراز ان يتعلق عن بكفا في
المذكور وفي جعل المرفوعا عللا لا تروى نظرا لاول وجه حيثية
لرفع الما وجوابه ان هذا على نصيب لما لا عار لرفع **قوله**
واما سرتوهذا معطوف على اما محذوف **قوله** ويروي بالنصب
عطف على يروي بالرفع **قوله** ومرتفع على الوجهين مرفوع
احد الوجهين نصب شرك على انه اسم للبت محذوف والسامح
نصبه على العطف على استهليت **قوله** وان علقه بكفا فامحذوف
على وجه مذكور فلا شك ان ذلك الوجه هو ان شرك بالرفع معطوف
على خبرك وخبره محذوف تقديره كفا **قوله** لكن **قوله** مشددة
النون حرف يضيف الاسم ويرفع الخبر في الشرح لا يحسن رفع مشددة
على الخبر كما دللنا المعنى عليه ولا يحسن نصبه على ان يكون كافا
من الخبر المستند اليه لانه يلزم عليه تقديم معمول الصفة على
الموصوف وايضا الصيرفة والظاهر ان يكون كالا على تقدير مضاف

نفسه لكن في حال كونها مشددة النون حرف يضيف الاسم ويرفع
الخبر وقد اخبرنا المصنف بخروج المصنف في تولد الدليل لغة
المشدد والاعراب في الاول ومضافين في الثاني والاضل نفس
الاعراب موضوع اهل اللغة او موضوع اهل اللغة الاصطلاح
ثم حذف في المنفصلين على حد حذفهما فوقع له تعالى فقيمت
نقطة من اثر الرسول الرسول ولما ثبت الثالث عما هو الحال
في الحقيقة التزم تنكيره لنبايته عن لازم التنكير كما في قوله
فضية ولا ابا حسن لها والاضل ولا مثل ابي حسن لها فلما
انبت ابا الحسن عن مثل خبره من دابة التعريف ولك ان تقول
الاضل موضوع اللغة او موضوع الاصطلاح على نسبة الوضع
الى اللغة والاصطلاح مجازا وحيث فلا يكون فيها الاخذ
مضاف واحد وبصير نظير قوله العرب كنت اظن العقرب اشد
لسعة من الزبور فاذا هو اياها على تاويل ابن الحارث فاذا
اعرب اياها كالا على ان الاصل فاذا هو موجود مثلها فحذف
الخبر كحذف في خوجت فاذا الاسد ثم حذف المضاف وهو مثل
وقام المضاف اليه مقامه فتحوّل الضمير المحرور تنصوبا الى
والصنف تعلق مستقل على تولد الدليل لغة ذكر فيه اربعة
اوجه اخر **قوله** وفسر بان ينسب لما بعد ها حكما
مخالفا لحكم ما قبلها في الشرح قد يستشكل بان الفرض من الاستدلال
حاصل بدون هذا الحرف اذ متى نسب الحكم المخالف للحكم المنقح
وجد مقصود الاستدلال فاذن لا فائدة لهذا الحرف وجوابه
ان فائدة الاثبات به الاعلام من اول الاشارة بان ما يأتي بعده
من الحكم مخالف لما قبله فاذا ذكر الحكم استنفيد مخالفته لما تقدم
من جوهرا للقطعة فملا واذا الحرف مخالفة في ابتداء الامراجهلا
قوله ولذلك لا بد ان يتقدمها كلام مضاف فملا بعد ها
نحو ما هذا ساكن الكنه متحرك او ضد له نحو ما هو ايضا لكسبه
اسود اعلم ان النفي هو الحكم المخبري المخالف للخبر واحد
في النسبة الالهيية والسلبية فقط نحو زيد قائم زيد ليس بقائم
والضد انهما المعنيين اللذان ينتج اجتماعهما في محل واحد

من جهة واحدة كالسواد والبياض والحركة والتكون في الضدين
الحقيقيين وكالاسود والابيض والمتحرك والساكن في الضدين المشهورين
والمتمثلان هما المعينان اللذان يمكن اجتماعهما في محل واحد من
جهة واحدة كالخلاق والبياض والقيام والشرب واذا انقضى هذا
علم ان قولنا لكنه من غير كنه ليس منا فحقنا الفلاس ما ههنا ساكننا
الهمزة الا ان يقال انه من غير كنه ليس منا فحقنا الفلاس وهو مراد المصنف
قوله منهم صاحب البسيط هو ابن ابي الربيع التميمي **قوله**
وقال الفلاس اصلها لكن ان فطرته الهمة للتحقيق وتكون لكن للساكنين
في الشرح طرح الهمة للتحقيق وحذف النون الساكنة لملاقاة ساكن
كلاما غير مقبوس فلو ادعى ان الهمة نقلت حركتها الى النون الساكنة
فلما حذفت النون لا اجتماع الاشارة الى ان فيه تقليل لمخالفة القياس
وانما هذا وان كان فيه تقليل لمخالفة القياس لا ان فيه
زيادة في الفعل وهو نقل حركتها الهمة الى الساكن قبلها ومخالفة
للاصل وهو نقل الحركة في كلمتين على سبيل الذموم وذلك مما لا نظير
له والذي عيى هذه المادة ان عدم قياض طرح الهمة للتحقيق
وحذف النون لملاقاة ساكن انما هو للتركيب بعد الوضع وما
نخر فيه تركيب قبله وانما اختار ان حذف نون لكن لا لتفخا الساكنين
لوجود حذف نون لكن لذلك كما في البيت المذكور **قوله** فلو
كنت ضيقا الى اخره ضيقا اي من بني ضبة والذبحي بضم الزاي وقفا
واحد الذبح كشرا وقفا والذبح جيل من السودان والمشا فر جمع
جمع مشفر وهو من البعير كما يجفلة من الفرس وفي المطول واللفظ
الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان
يكون مجازا مرسل باعتراف من نحو المشفر على شفة الانسان فان
اريد تشبيها لما يشفر الانسان في اللفظ فهو استعارة وان اريد
به اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسى على الانفس غير
تضيدي الى التشبيه فجاز مرسل **قوله** ولكن من لا يلق امرا الى
اخره الامر هنا بمعنى الشئ وينوبه بعبئيه والعمدة بضم العين
المهمل ما اعتد الخواص من مال او سلاح والاعزل الذي لا سلاح
معه **قوله** ولكن من جهتها العميد تقدم الكلام عليه في الام

المفردة لكن ساكنة النون **قوله** وخفيفة باصل الوضع في الشرح
قد مر انها تكون مخففة من الثقيلة وانها تدخل لذل على الجملتين
فانظر ما اذا تميزت الخفيفة عن المخففة اذا دخلت على الجملة **قوله**
ان ابن ورفقا الى اخره ورفقا اسم رجل والبواد جمع بادرة وهي الحدة
والوقائع هنا جمع وقيعه وهي الفتاة والحجبة توث يقال
وقعت بيدهم حرب قال الخليل وتغيرها حرب بلا هاء رواية
عن العرب قال المازني لا نه في الاصل مصدر وقال المبرد الحرب
قد تدرك **قوله** ليس **قوله** كلمة ذالة على في الحال وتنتهي عن يره
بالتريند نحو ليس خلق الله مثله قال الرضي قال سيبويه وتبعه
ابن السراج ليس للنفي مطلقا فقول ليس خلق الله مثله في الماضي
وقال تعالى الا يوم ياتيهم ليس صر واما عنهم في المستقبل وهم صر
التمجاة على انها تنفي ما قال لا فليس ليس بين القولين تناقض لان
خبر ليس ان لم يتبين زمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب عليه في نحو
زيد قاهر واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به انتم
قوله له نافات ما يغيب الى اخره الضمير الجرح ورعا ند الى النبي
صلى الله عليه وسلم لا ان البيت من قصيد الاعشى في مدح النبي صلى
الله عليه وسلم والنافات جمع نافلة وهي العطية التي تجب وتبوع
بضم او له وكسر المعجمة مضارع اعجب من العجب بكسر المعجمة وهو ان
ترد الابل الماء يوما وتدرعه يوما وفي الصحاح واعينا فلان
انا ناعيتا وفي الحديث اعينوا في عيادة المريض واربعوا يقول عبد
يوما ودع يوما ودع يومين وعدا يوم الثالث انتهى ومعنى
البيت ان عطاياهم صلى الله عليه وسلم لا تأتي يوما وتقطع يوما
بل ما في كل يوم والنوال بفتح النون العطاء والناثل مثله **قوله**
فعل بالكسر ثم التزم تحقيقه في الصحاح واصل ليس ليس بكسر الهمزة
فسكتا سنثقا لا ولم تغلب الفا لانها لا تنصرف من حيث استعملت
بلقط الماضي الحال وفي شرح الرضي واصل ليس ليس كما يقال علم
في علم والنزاهة مخففة بالاسكان وتركهم قلب يا بها الفا كما
هو القياس لمخالفتها خواتمها في عدم التنصرف **قوله** ولم نتدر
فعل بالفتح لانه لا يخفف قال الرضي ولا يجوز ان يكون مفتوحا الياء

اذ الفتح لا يتحد في العين تحقيقا **قول** **الاف** هيواي حسنت
هيوتنه ماخوذ من القبيبة **قول** **وزعم** ابن السراج انه حرف
بمنزلة ما و تاء بعده الفارسي في الحلييات وابن شقير وجماعة والصف
الاول بدل ليل لست ولسما وليسوا وليست قال الرضي سيبويه
والاحشرون على انه فعل غير متصرف وقال ابو علي في اخذ قوله
انه حرف اذ لو كان تخفف فعل كصيد فيصيد لغادت حركة العين
الياء عند اتصال الفير لصيدت والجل **ان** ذلك لم يفرقت
اخراته في عدم التعريف قال ابي ابو علي واما الحاق الضمير به في لست
ولسما فليشبهه بالفعل لكونه على ثلاثة وبمعنى ما كان وكونه
رائعا وناصبا **قول** **وان** اسمها ضمير راجع للبعض المضموم
مما تقدم في الشرح ولا يرد على هذا ما ورد على قواما
خلا لا يد عند من جعل الفاعل فيه ضميرا يعود الى البعض المضموم
مما سبق لان البعض هنا في سياق النفي فمثل كل بعض من القوم فحصل
القصور من الاستثنا بخلاف فيما خلا وشبهه **واقول** قد ذكرنا في
ما شا هذا الايراد وبئنا انه لا يرد هناك ايضا **قول** وهذه
المسئلة كانت سبب قراءة سيبويه الفوق حكى ابن السيد في كلامه
على الفاظ الموطا ما يقتضي ان سبب قراءة سيبويه الفوق غير هذا
وذلك انه قال يروى ان سيبويه قال لهما بن سلمة ما تقول
في رجل عرف في الصلاة فقال له حماد لحنت يا سيبويه لا تقل
عرف انا هو عرف فحج سيبويه وقال سا قراء علم لا تلحن
نعه ونهض الى الخليل نسكى اليه فقال الخليل عرف هي النصيحة
ورعف لغة عنصرية صحيحة ولزم سيبويه الخليل فكان ذلك سبب
براعته في صناعة الفوائد وفي الشرح وما حكاه المصنف
هو لظاهرا لان رفع الاسم الذي حققه ان ينبغي انما يدرك من الفو
وضم العين التي تحذف ان تفتح لا يدرك من الفو وانما يدرك بالنقل
واقول يطلق الفو على ما ينشأ من ذلك ايضا ومثل هذه الحكاية
عن سيبويه ما رواه الخطيب في تاريخه عن القراء قال انما تعلم
الكسائي الفو على كبر وكان سبب تعلمه انه مشى يوما حتى اعيا
مجلس لا قوم ليس تخرج فقال قد عييت بالشد يد بغير هذا

فقالوا

فقالوا لا تجالسنا وانت تلحن قال وكيف قالوا ان اردت من القبي
فقل عييت وان اردت من انقطاع الحيلة والتخير في الامر فقل
عييت تحقيقا فقام من فورهم وسار عن من يعلم الفو فاستدوه
الى معاذ فلزمه حتى افقد ما عنده ثم خرج الى البصرة الى الخليل بن احمد
وقال له من اين اخذت علمك قال من فواه العرب من الحجاز وحيد
والامة فخرج ورجع وقد افقد خمس عشرة قتيبة من الحرف في الكتابة
سوى ما حفظه ولم يكن هذه غير الخليل فوجد الخليل قد مات وجلس موضعه
يونس فخرجت بينهما مسائل اقر له يونس فيها وصدره موثقه **قول**
نمت وادخل الناس في الصحاح اذ لم يجمع القوم اذ ساروا من قبل الليل والاسم
الجمع بالخبريك والدجلة والدجلة ايضا مثل برهة من الدهر وبرهة
فان ساروا من اخر الليل فقلنا فجاءوا بالفتشيد والاسم الدجلة والدجلة
قول واجيب بان المصدر في الآية والتين نوعي على حذف
الصيغة الى الاصل ضعيفا والا اغترار اعظيما في المطول الى طبا
حتى اضعيفا اذ الظن مما يقبل المشقة والضعف فالفوق المطلق
ههنا للنوعية لا للتاكيد وهكذا يحمل التشكيوكا ما يفيد التنوع
كالنعظيم والتخفيف والتكثير ونحو ذلك في كل ما وقع بعد الاصل المفعول
المطلق وهذا يحمل الاشكال الذي يورد على مثل هذا التركيب وهو
ان المستثنى الفوق يجب ان يستثنى من متعدد مستغفر فحقا يدخل
فيه المستثنى بيقين يخرج بالاستثنا وليس مصدر رينن محتملا غير
الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه وجليد لاحاجة الى ما
ذكره بعض النحاة من انه محمول على المتدبر والتأخير الى ان يحسن
الانظن ظنا ولا الى ما ذكر بعضهم من ان قوله ضربت نريدا مثلا
يحمل من حيث توهما المخاطب ان يكون قد فعلت غير الضرب ممسا
يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدماته فبهذا الاحتمال يصير
المستثنى منه كالتعدد الشاكل للضرب وغيره من حيث الوهم فكان ذلك
قلت ما فعلت شيئا غير الضرب انتهى **قول** هي الشفاء ليداء
الى اخره هذا البيت هشام اخذ في الرمة والدا المرض هزنته
اضلية والظفوف الفوز والبذل بالجملة الاعطاء **قول** ابن المقف
الى اخره المراد بالاسم هنا برهة بن الصباح صاحب الفيل الذي

قصده تحريم الكمية وقيل له اسر لانه كان مشروما لانف **قوله**
 وتقتضي كلامه انه لو لا تقديره متصلا لم يجز حذفه وفيه نظر فوجه
 النظر هو انه لا مانع من جواز حذفه مع تقديره متصلا وفي الشرح امسا
 ان ذلك يقتضي كلامه فظاهرا لانه علل حذفه بالاتصال فقال قد حذف
 لاتصاله واما ان فيه نظر فليس بعناء انه شكل وانما المراد انه محل
 نظر فثبت فيبحث عن النقل فيه هل هو كذلك عند العرب **حرف**
الميم **قوله** فاما اوجه الاسمية في الكشف وما عاثر في
 كل شيء فاذا علم فرق بما ومن وكفاك دليلا قول العلماء من لما يعقل
 قال اللغتنا زافا اي يقع اطلاقه على ذي العقل وغيره عند الامام سواء
 كان الاستفهام او غيره واذا علم ان الشيء من ذوي العقل والعلم فرق بين
 وما يخص من ذوي العلم وما يخصه وبهذا الاعتبار يقال ان ما لغير
 العقل استدلال على اطلاق ما على ذوي العقول باطباق اهل العربية
 على قولهم من لما يعقل من غير يجوز في ذلك قول قتل من لم يعقل كانت
 لغوا من الكلام بمنزلة ان يقال الذي عقل عاقل فان قيل هي هنا
 يجب ان يفرق بما ومن لان ما يعقل معلوم انه من ذوي العلم قلنا
 نعم لكن بعد اعتبار الصلة اعني يعقل واما الموصول نفسه فيجب
 ان يندرج منها مراد به شيء ما يقع في توقع التفسير بالنسبة الى من
 لا يعلم عدول من وليقع وضعه بيقول مفيدا غير لغوي فليتنا **قوله**
قوله لما نافع الى اخذ اللبيب العاقل والجمع اليها ونفعه
 مرفوع بيبعد والذهر منصوب على الظرف وساعيا خيرا نكت
قوله ربما تذكره النور الى اخره هذا البيت من قصيدة
 لامية ابن ابي المصنوع من بحر الخفيف والبيت مدرج اخر صدره
 الميم الساكنة من الامر وقيل له



اصبر النفس عند كل علم ان في الصبر حيلة المحتال
 لا تضيق بالامور فتدركها بغير احتيال
 والملم النازل والتم بالمدخل الغم والفتنة والفرجة بفتح الفاء
 الحروج من الغم قال في القحاج والفرجة التقص من الغم والشدة
 البيت والفرجة بالغم فرجة الحائط وما شبهه والعقال
 الحبل الذي يشده يد الدابة لينعمها عن القتيار ووجه

الشبهة هو السهولة والسرعة **قوله** وفي هذا النابة المخرج
 عن الجمع لانه اناب الامر عن الامور **قوله** وفيه وفي الاول
 انابته الصفة غير المخرجة عن الموصوف اذ الجملة تبدل صفة له يعنى
 وقد حذفه وابينت هي ولا معنى لانا بة الا ذلك ثم انه يريد
 بالجملة قوله له فرجة لا الجار والمجرور اعني من الامر لان اطلاق لفظ
 الجملة لا ينبغي اذ رتبة الجار والمجرور ولا انه قد المفعول المحذوف
 بعد الجار والمجرور فلا يكون الجار والمجرور صفة لذلك المحذوف
 وفي كلام ابن الحاجب التصريح بان الصفة القائمة مقام الموصوف
 هي قوله من الامر فانه قال ان الحاجة اخذت واكونها موصوفة
 لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور وهو من الامر
 مقامه وذلك قليل الا بالشرط المذكور في باب الصفة
 قال الرضي هذا قوله ولا يمنع ان تكون من متعلقة بتكره وهي
 للتمييز كما في اخذت من الدراهم **قوله** وفيه له فرجة
 صفة الامر لانه غير معين ويجوز تخصيص تكره معنى تميز وتقبض
قوله فامركه تامر بتميز والجملة صفة هكذا وقع في النسخ
 التماثيها والاصواب ما قصته بذلك تامر لانه حمل الجملة
 صفة لما والموصوف هي الناقصة وقد ذكر هذا الوجه عن
 المصنف ولم يذكر ان ما فيه تامر ولا ناقصة **قوله**
 وقيل ما معرفة موصولة فاعل والجملة صلة قال الرضي ويعنفه
 قلنا روق الذي مخرجا به فاعلا يعنف وليس ولزوم حذف
 الصلة باجماع في قنعا لان هي مخصوصة **قوله** وقيل غير ذلك
 في الجمل الدان واذا جاء بعد ما الواجبة بعد ضمير وليس فصل
 فمعرفة متاهب وذكر القولين الذين ذكرهما المصنف وخاتمة
 اخر **قوله** والنفس الاولى ترى المخرشي وقيل ان ما
 حبيب للشخص المعاقلة في الكشف وقال قرينه هو الشيطان
 الذي يقتضيه في قوله تعينه شيطانا قوله قرين يشهد له قوله
 قال قرينه وتيتا ما اطمعته هذا الصل الذي عتيد هذا شيء ليدي
 وفي ملكي عتيد لجرهم والمعنى ان ملكا يسوقه واخر يشهد عليه
 وشيطاننا قنونا به يقول قد اعدته لجرهم وهياتها لها باغواي

واضلالى وفي الشرح وقيل قد شبه كاتبة النحال والاشارة بحمل
رجوعها الى كتاب السقاء ت اوالى الشخص نفسه فقد قيل ان كانت
الستيات هوسا يقه وقيل قد شبه من زكيا بنه جهم الموكل باظهار
اياتها والاشارة في حبيذ الى ما عدله من العذاب فاطلاق
ما في هذا القول وفي احد الاقوالين الواقفين في القول الثاني على ما بها
من استغفار لها فيما لا يقتل قول **هـ** جزم بذلك جميع البصريين
الا لاخفش قال الرضى ومذهب سيبويه ضعيف من وجه وهو
استعمال ما نكرة غير موصوفة ما درغونتها هي على قول ولم
يسمع مع ذلك مبتداه قول **هـ** وجوز ان تكون معرفة
موصولة والجملة تعدها صلة قال الرضى وفيه بعد لان فيه
حذف الخبر وجوباً مع عدم ما يستدسده وايضا ليس فيه
تعفلا لهما الملاقى بالتعجب كما كان في تقدير سيبويه وقال
الفرانجى درستويه ما استغفرا مية وما بعد لها خبرها
قال الرضى وهو قوى من حيث المعنى لانه كان جهل سبب
حسنه فاستغفروا عنه وقد يستغاد من الاستغفرا م تعنى التعجب
نحو ما ادرك ما يوم الذين واتد رى من هو قيل مذهب ضعيف
من حيث انه نقل من الاستغفرا الى التعجب والنقل من انشا الى انشا
سالم يثبت انتهى قول **هـ** فاقب على التمييز عند كثير
من المتأخرين منهم الذمخشى في الشرح اورد عليه ابن مالك
ان ما مساوية للمضمر في الايام فلا يتوه لان التمييز لبيان جنس
المميز واجيب **بـ** منع مساواة ما للمضمر لان المراد بها
شيء له عظم فبهذا الاعتبار حصل التمييز قول **هـ** وذلك
على قراءة الى عمر والشعر في البحر وقد اوردوه ومجاهد واصحابه
وابن النعمان. ثمرة الاستغفرا هو هو هل هذا الاستغفرا
قالوا يجوز ان تكون ما استغفرا مية مبتداه والشعر بذلك
وان تكون منصوبة بمضمر يفسر جيتم به والشعر خبر
مبتداه محذوف ويجوز عندى في هذا الوجه ان تكون ما
موصولة مبتداه وجملة الاستغفرا م خبر ان التقدا هو الشعر
او الشعر هو هو الرابط كما نقول الذي جاء ان اريد هو وعلى

هزة الفصل كما ان تكون ما موصولة مبتداه والخبر الشعر
ويذكر عليه قراءة عبد الله والاعشى بحر ويجوز عندى ان تكون
في هذا الوجه استغفرا مية في موضع رفع بالابتداء وفي موضع
نصب على الاستغفال وهو استغفرا م على سبيل التحقير لما
جاء به والشعر خبر مبتداه محذوف قول **هـ** ما من قول
الشعر على الخبر ما موصولة والشعر خبرها ويفويه قراءة
عبد الله ما جيتم به سحر الشرح ظاهر كلامه انه يتعنى
على قراءة الشعر بدون هزة الاستغفرا م ان تكون ما موصولة
والشعر خبرها وليس كذلك بل يجوز ان يكون ما قاله ويجوز
ان تكون ما استغفرا مية مبتداه وجيتم به خبره وقوله الشعر
خبر مبتداه محذوف اي هو الشعر وما اعتضد به من قراءة ما
جيتم به سحر لا دليل فيه اذا الاحتمال المذكور يعينه فاسم فيه
انتهى واقول **بـ** بعد ان تسلم ان ظاهر كلامه تعيين ان ما
موصولة والشعر خبرها انما قال ذلك بناء على ما هو الظاهر من
بقا الكلام على ظاهره وعد من تقدير شئ فيه وقد ذكره هذين
الوجهين ابو البقاء وعبارته وتوهم على لفظ الخبر وفيه وجهان
احدهما استغفرا م ايضا في المعنى وحذف الهزة للعلم بها والثاني
هو خبر في المعنى فعلى هذا ما بمعنى الذي وجيتم به صلتها
والشعر خبرها ويجوز ان تكون ما استغفرا م والشعر خبر
مبتداه محذوف قول **هـ** تلك ولادة السوء الى اخره
انك تكتل الحليم واسكان الكاف اللبث والعنا بالمهملة
والمد النقب قول **هـ** يا ابا الاسود الى اخره الطارق
جمع طارق وهو الذي ياتي ليلا والذكر بكسر المعجمة ونتم
الكاف جمع ذكرى قول **هـ** واما قراءة عكرمة وعيسى
عكرمة بكسر الراء والمهملة هو ابو عبد الله مولى بن عباس
يروى عن مولاه وعائشة وابي هريرة توفي سنة ست ومائة
والعكرمة في اللغات النحام وفي الشرح عيسى هو ابن عمر الاسدي
القرى الكوفي صاحب الحروف ويعرف بالهمداني لا عيسى بن عمر
الشفيعي النحوى ما في سنة ست وخمسين ومائة واقول الظاهر

الذي لا يعدل عنه الا ليدل ان المراد هنا التقى الغوي لانه
الذي كان له اختيارات في القراءة فتارة في العامة ويستلزم
الناس وحالة ان تغير في كلامه واستعمال الغريب فيه وسه
قراءة ولا شك في غواية هذه القراءة فان قيل التقى ليس
بعد ود في القراءة قل قد ذكره ابو عمرو الداني في طبقات
القل و ذكر ان ابن روي عنه في القرآن الاصمى واخيل بن احد
وذكر عن ابي عبيدة بن عمر بن المثنى قال وضع عيسى بن عمر كتابين
في النحو سمي احدهما الجاهل والآخر الكليل فقال الخليل بن احمد
بطل النحو جميعا كله غير ما احدث عيسى بن عمر ذلك اكل وهذا
جامع بينهما للناس شمس وقور وذكر عن القتيبي انه مات سنة تسع
واربعين ومائة وقال ان عيسى بن عمر هذا في صاحب كتاب الحروف
مات قبل الحسين ومائة وهذا خلاف ما في الشرح **قوله** على ما
قام يشتمل الى اخره يستثنى بالضم والكسر لان شتم جاء من باب نصر
وباب ضرب والضم خلاف الكسر وتمرغ تمرك **قوله**
انا قتلنا بقتلا ما الى اخره السراة بفتح السين المهملة جمع سري
وهو السيد وقيل اسم جمع والواو كسر اللام والمد العلم **قوله**
وهو بعيد لان الذي غفر له هو الذنوب وبهيمه ارادة
الاطلاع عليها وان غفرت قال ابو حنيفة ان الظاهر ان ما
في قوله بما غفر له من مصدرية وجوزوا ان تكون بمعنى الذي
والعا تدخول تقديره بالذي غفر له من الذنوب
وليس هذا بجديد اذ يؤول الى منى علمهم بالذنوب المغفورة والى
يحسن معنى علمهم بغفرة ذنوبه وجعله من المكرمين وفي تفسير
البيضاوي وانما تمنى علم فوجه بحاله ليحمله على اكتساب مثلها
بالدخول في الايمان والطاعة على دأب الاوليا من كظم القبط
والترحم على الاعداء اوليهم وانهم كانوا على خطاء عظيم في امده
وانه كان عن حق وما خبرية او مصدرية والباقية يعلو
او استغفرها مبنية جاءت على الاصل والباقية غفراى باى شى غفرد
لي يربها لاجرة عن دينهم والمصابرة على ذنوبهم وفي الشرح لانهم
ان ما يتقيد كونها موصولة عبارة عن الذنوب بل هي عبارة



عن الفقهاء والمعنى باليقين يعلمون بالغفران الذي غفروا لى ترك
سلكها بعبارة عن الذنوب لكن لانهم انه يبعد ارادة الاطلاع
عليها مطلقا اذ يجوز ان يكون الغفر من ذلك الاعلام بعظم
كفارة الله تعالى ووفور كرمه وسعة رحمته انتهى وانت حبيب
بان عدم تسليم بعد ارادة الاطلاع على الذنوب ككثرة وان
كون الغفر من الاعلام بعظم مغفرة الله تعالى لا يلزم المقام **قوله**
ولان ما النكرة الواقعة في غير الاستغفار والشرط لا تستغفر
عن الوصف الا في باب التمجيد ونعم رئيس وفي نحو قولهم اني متاات
انقل على خلاف فيه قد مرهت هذا التقليل عطف على قوله اذ المبدل
ومجموعها علت لتكون راحة ليست بكلام من ما وحاصل كلامه ان
رحمة لو كانت بدلا مما فان كانت ما استغفها ما وجب اقتراح
رحمة بهمة الاستغفار وان كانت غير استغفار ما وجب وصف
ما وكلاما منقود ههنا فسقط قوله في الشرح هذا لا مدخل
له في الاعتراض فان مدعى الامام ان ما للاستغفار التمجيد فلا
يرد عليه كون ما اذا لم تنفع استغفار مائة ولا شرطية يجب ومنها
الا في الابواب الثلاثة فان ما اذا لم تنفع استغفار مائة قال
قوله يحتمل ان يكون مراده الواقعة في غير الاستغفار
الحقيقي فتبيح الاعتراض **قوله** لو اراد ذلك لا يتحقق
بصور كثيرة كقوله تعالى وما تالك بهميك يا موسى فان
الاستغفار فيه غير حقيقي ولم توصف ما فيه بشى انتهى وفي
اعراب السفاقسى ما زاد للثبوت كيدور يا ايها بين البيا وعن
ومن والكاف وبين مجر وكذا شى معروف في لسانهم وذهب
بعضهم الى انها نكرة تامة ورحمة بدلا منها كانه قيل
فبشاهم ثم ابدل على سبيل التوضيح وقيل استغفار مائة قال الزاكي
قال المحققون دخول اللفظ المهمل الوضع في كلام احكم الحاكمين
غير جائز وهذا يجوز ان تكون ما استغفرا ما للمتمم تقديره
فباى رحمة انتهى وما قاله من امتناع دخول اللفظ المهمل
في كلام الله تعالى فسلم لكن لانهم ان زيدا ما ونحوها للتأكيد
من قيل المهمل الوضع ولا يجوز ان يادتها لذلك في لغتهم ثم ان جعله

ما استنفها مية يستلزم ان تكون مضافة لرحمة ولا يجوز ان
 ما الاستنفها مية ولا غيرهما من اسماء الاستنفها م الايا اتفاقا
 وكر على مذهب الى احاق فان قيل يجوز ان تكون رحمة بكونها
 ما الاستنفها مية فلا يلزم ما ذكره قيل كان يلزم اعادة هجرة
 الاستنفها م في البدل وقد قال الزجاج في ما هذه انها صلت فيها
 معقبات كيد باجماع النحويين قلت لا يتفر هذا الاجماع
 مع ما نقل ابو البقاء عن الاخفش وغيره انها نكرة بمعنى شئ وما قاله
 الرازي قد نقله الغزوي عن ابن كيسان انتهى ما في اعراجه
 السفاقي **قوله** ولان ما الاستنفها مية لا توصف عطف
 على قوله لهذا ومجموعهما علة لكون رحمة ليست عطف بيان من ما
 والاشارة لهذا لكون النكرة الواقعة في غير الاستنفها م والشروط
 لا توصف وتنفذ بكلامه لو كانت رحمة عطف بيان من ما
 فان كانت ما غير استنفها م وجب وصفها ولم توصف وان كانت
 استنفها م ما استنفها مية لا توصف وما لا توصف لا يعطف عليه
 عطف بيان **قوله** فاذا ركب ما الاستنفها مية مع ذا لم يحد
 الغيا في الشرح وقع في صحيح مسلم في حديث كعب بن مالك احسب
 الثلاثة الذين خلفوا قلت بلغني انه توجه قال لا حضرة هي وطفت
 ايد كرا للذب واقول بهذا اخرج من خطه بحذفه الالف من ما
 مع كونها مركبة مع ذا فيعدها من قبيل الناذ انتهى **قوله**
 الانشالان المراد الى اخره هذا البيت اول قصيدة للبيد بن ربيعة
 العامري في ذم الدنيا والزهد فيها والنجاة للندرة والمدة والوقت
 وفي الشرح يجوز ان يكون المراد بالمرء شخصا معينا كما قاله صاحب
 الاقليد او غير معين كما قاله صاحب المقاليد ويجوز ان يريد
 ايما ذا يريد بسعيه في تحصيل المال انذر يريد ان يقضي
 ويعني به امر سعيه ذلك صدر على غير بصيرة والنجاة النذر
قوله فما مبتدا بدليل ابداله المرفوع منها وذا موصول بدليل
 اقتضاه للجملة تعبه في الشرح هذا غير متعين لاحتمال
 ان يكون ما ذا كلمة اسما واحدا مرفوعا على انه مبتدا ويجوز
 خبر والرابط محذوف اي مجاز له ومثله في السفر جاز ونحو

بدل من المبتدا ويحتمل ان يكون ما ذا كلمة في محل نصب على انه
 مفعول مجاز ولا ضمير محذوف فان قلت يبطله رفع
 البدل قلت لا يكون محب حبيد بدلا بل يكون خبر مبتدا
 مضمر انتهى وفي شرح الرضي ولقائل ان يمنع مجي هذا موصولة مطلقا
 ويحكم في ما ذا اصنعت بزيادتها وانما رفع المجرى في قوله
 تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل العفو ورفع البدل في قوله
 الانشالان المراد ما ذا مجازا المحب تيفضي امر صلا وباطل
 فلان ما مبتدا والفعل بعد ذلك المزيادة خبره على تقدير حذف
 الضمير من الجملة التي هي خبر ما والذي حملهم على ادعا كون ذا ههنا
 موصولة رفع الجواب والبدل في القصص المشهور ولو جاز ان يدعى
 في الجواب انه غير مطابق للسؤال وان ذلك يجوز وان لم يكن كذلك
 لم يجز دعوى عدم التطابق بين البدل والمبتدا منه فوجه
 ان يكون ما ذا محذوف جملة اسمية خبر المبتدا فيها فعليه وامسا
 ما ذكر من حذف الضمير في خبر المبتدا فقليل نادر وتجوز الجملة
 المحذوفة نحو ما ذا اجماعا وكثير غائب ففرضنا ان الجملة صلة
 لذا لا خبر لما لان حذف الضمير من الصلة كثير وهو اكثر من
 حذفه من الصفة وحذفه من الصفة اكثر من حذفه من الخبر
 وانما قل مجي الضمير المنصوب في الجملة الذي بعد ذا من بين
 الموصولات للزومها لما الاستنفها مية او من لاي لا تكون
 موصولة الا وقبلها احدهما وكان الثقل لها صل باتصال
 الصلة بالموصول اكثر وكان التخفيف بحذف الضمير الذي هو
 فضلة اولى وهذا كما حاز حذف المبتدا في صلة انهم في السعة
 دون صلة غيرهما لتساوقها بالمضاف اليه **قوله** وهو
 ارجح الوجهين في ويسالونك ماذا ينفقون قل العفو فيمنع
 رفع الذي رفع هو ابو عمرو وابن كثير في رواية وضمير هو عائد
 الى كون ما مبتدا وذا اسم موصول والوجه المرفوع هو كون
 ما ذا كذا استنفها م مفعوليا بينفقون ودعه الرحمان ان
 العفو حبيد خبر مبتدا محذوف والاصل ان يطابق الجواب
 السؤال في اسمية الجملة او فعليتها وذلك في الوجه الاول دون

الثاني **قوله** يا خزر ثعلب ماذا بالسنوتكم هذا صدر بيت
عجزه لا يستغنى عن الديرين تحتنا **قوله** والخزر يضم
الحال المعجمة واسكان الذي بعدها جمع الخزر وفي الصحاح الخزر
صيق القين وصفها وترجل الخزر بين الخزر ويقال هوان
يكون الانسان كانه ينظر بموخر عينه وتغلب بكسر اللام
قبيلة من العرب ابوها تغلب بن وائل والبال الحال ويستغنى
بمعنى يغنى او بمعنى يلفظ من قولهم فلا ما يستغنى عن الشرب
اي ما يلف عنه والديرين ثنية دير وفي الصحاح ودير الضاري
امثلة الواو والجمع اديار وفي القاموس انه من ذوات الياء
وفي الشرح والتخاتن السوق وهو منصوب على انه مفعول
لاجله ان جعل يستغنى بمعنى يغنى او على انه تمييز على النسبة
ان جعل يستغنى بمعنى يكف عن الاصل لا يستغنى تحتنا
والى الديرين متعلق بتخاتن المذكوران يجوز ان تقدم
مفعول المصدر عليه اذا كان ظرفا او بمثله محذوفا ان منعاه
ويجوز ان تكون ما استغنى مية وذا موصولا وصدر الحلة
محذوفا ولا يستغنى استيناف ويجوز ان يكون حالا من والعال
ما تضمنه الكلام من معنى الانكار اي انكر خا لهن في هذه الحالة
وجاز وقوع الحال من المضاف اليه لان المضاف كونه **قوله**
دعي ما اذا علمت الى اخره قال اللقي وقدر جاء اذا زائدة بعد
ما الوضوءة والنشد البيت وهذا غير ما قاله المصنف ان ما
يجوز على اسم موصول **قوله** ولا علمت لانه لم يرد ان
يستغنى عن معلومها ما هو قيل عليه الباء مخفومة لا كسر
لان الكسرية في خال البيت والمعنى على الخبز لا استغنى امر اي دعي ما علمت
ويتثنى بما جهلت **قوله** انور اسرع ماذا اما فزوق هذا
صدر بيت لزغب الباهلي هو بالذات المضمومة والخبز المعجمة
وعجزه وحبل الوصل مشتك حديق ونورا بفتح النون وسكون
الواو وفوق بفتح الفاء في اول اسم امرأة اوصفت مرحم فزوقه
بمعنى خالفه ومشتك بثلثه في اخره اي متفق وفي الحقيق بالحا
المهمة قال الامام المعجزة المقطع **قوله** يقال اسرع ذا خروجا



اي اسرع هذا في الخروج في الشرح الظاهر ان خروجا تمييزا
سرع خروج ذا مثل نصب زيد عرفا او ما جعل سرع بمعنى
اسرع وخروجا منصوب على تنوع الخافض كما هو ظاهر عبارة
المصنف فلا وجه الا ان يقال هذا تفسير معنوي لان خروجا
منصوب على التمييز **قوله** قال الفارس يجوز كون ذا فاعل
سرع وما زائدة ويجوز كون ما ذا الملة اسما في الشرح
واحسن من هذا ان يخرج ان يكون نورا مصدرا منصوبا
بفعل محذوف والتقدير انرت نورا وسرع فعلا ما ضيا
سند المصير عائد الى نورا والجملة صفة وما ذا مبتدأ والخبر
والاستغنى ما نجي او انكاري **قوله** والتحقيق ان الاسما
لا تتراد هذا اشارة الى رد الوجه الاخير والذي قبله
قوله ان العقل الخ العقل هنا الدية وضميرها عامد
اليه باعتبارها وانشد البيت صاحب اللباب بتذكير الضمير
وهو ظاهر واصل العقل الحبس حتى يقتل ومعنى البيت
ان طولبنا بالعقل نطيق اذاعة وان حبسنا للقتل قصاصا
حبسنا نفسنا لذلك الحبس الذي هو للقتل وفي الشرح
الشاهد ان العقل اذ هو محذوف منه فعل الشرط وحده
واما قوله ان صبرا ليس من ذاك انما هو من قبيل ما حدثت
سند جملة الشرط بدون الاذاعة **قوله** قول المص
اي ان يكن العقل وان يجبس حبسا ظاهرا فان كلامها
شاهد لان في كل منهما حذف فعل الشرط **قوله**
والا تخرج في لاية انها موصولة وان الفاء اخلت على
الخبر تدخل الفاء في خبر الموصولة تشبيها له بحرف الشرط
لنشب الموصولة بكلمة الشرط وتشبيد صلته بحملة الشرط
فان قيل الشرط وما يشبهه به يكون الثاني فيه مستقرا
عن الاول والاية ليست كذلك قيل قد جاء به ابن الحنا
عن هذا بان سببه الثاني عن الاول قد يكون باعتبار
نفس الثاني نحو الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار سرا
وعلا نية فلهم اجرهم فان ثبوت الاجر لهم سبب عن الاتفاق

وقد يكون باعتبار الخطاب الثالث والاحبار به نحو ان كرمي
 اليوم فقد كرمتك امس فان الاكرام في الامس ليس مسببا
 عن الاكرام في اليوم وانما السبب عنه الاخبار به اي ان كرمتي
 اليوم اخبرتك بالراي لك امس ومنه لا يتم فان السبب في
 الاخبار يكون النعمة من الله تعالى وقال الرضى ولا يلزم ان يكون
 الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاعل لازما
 لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط والجزاء في قوله تعالى قل
 ان الموت الذي تقررون منه فانه ملائكم الملاقاة لازمة للفرار
 وليس الفرار سببا للملاقاة وكذا في قوله تعالى وما يكمن من نعمة
 فمن الله كون النعمة منه لازم لحصول معنى فلا يقولك قول
 بعضهم ان الشرط سبب للجزاء وفي البحر وما موصوله صلة
 بكم والعامل فعل الاستغفار اي وما استغفركم ومن نعمة
 تفسير لما والحين فمن الله اي من قبل الله واجاز الضرر
 والعوفي ان تكون ما شرطية وحذف فعل الشرط قال
 الغر والتقدير وما يكن بكم من نعمة وهذا ضعيف جدا
 لانه لا يجوز حذفه الا بعد ان وجدها في باب الاستغفار
 او متلوها بما النافية مدلول عليه بما قبله نحو
 فظلمنا فلست لها بكفوء ولا يعلم مقررك الحسام
 وحذفه بعد ان غير متلو فلا محبة بالضرورة انتهى
 نقول المحتلف الان يحل على ما ينبغي لا شعاره بان
 كون ما شرطية راجح **قوله** وهو ظاهر في قوله تعالى
 فاستقاموا لكم فاستقيموا الهداي استقيموا لهم مدة
 استقامتهم لكم في الشرح يعني ان كون ما في هذه الآية شرطية
 زمانية ظاهرة ونحن لا نسلم ظهوره بل هي محتملة للزمانية
 وللنحو المطلق على حد سواء فيحتمل ان يكون التقدير
 اي من استقاموا اي استقامت وقوله اي استقيموا الهد
 مدة استقامتهم يقتضي اما مستدرة ظرفية لا شرطية
 زمانية ويحتمل ان يكون هذا تفسير معنى لا تفسير صاعيا
واقول اما ان ظهروا الفا في فاستقيموا لان المصدر

الزمانية



والاشتغال والافعال فكيف يطعن بما تنقله الشاف بانه لم يجز مثله ومن
 عرف انه لم يجز مثله ولو نقلنا قلون عن مجهول الحال لم يتلوه فقبول هذا اولى
 وايضا فقد ذكر المصنف في سورة المجاثمة انه قري ليجزي قوما وقال معناه ليجزي
 الجرا قوما فوضع المصدر موضع الفاعل وتعب الفعل به فقد ثبت عنهم في غير
 هذا الموضع ايضا انتهى **المهنة الخامسة قوله** قلنور مسايل من هذه
 الاشارة اي ما يحمله الملقط من الاوجه لا المتركة ما يحمله الملقط لا لا يجزي
باب المتلاق قوله الفصل وهو راجح والابتداء وهو ضعيف
 في الشرح في ظاهر العبارة تدافع لان قوله وهو راجح يقتضي رجحان الوجهين الاخير
 واضعفة الابتداء فيكون الفصل الذي حكم بارجحيته ضعيفا والابتداء الذي حكم
 باضعفته راجحا وهو متناقض فينبغي ان يكون التفضيل غير مراد على ان الابتداء
 اما يمنع حيث يكون صيغة الضمير متعينة لان تكون فضلا وهذا لا يتعين لانه انتهى
واقول لا نسلم ان قوله وهو راجح يقتضي رجحان كل من الوجهين الاخيرين ولم لا يكتفي
 بمدته ضعفا احد هما فلا يلزم كون الفصل الذي حكم بارجحيته ضعيفا ولا كون الابتداء
 الذي حكم باضعفته راجحا وذلك كقولك زيد ازهد الناس فان ما عدا زيد امن الناس
 منه ما هو راجح ومنه ما ليس براجح **قوله** وشالما رب رجل صالح لقيته اي وشال
 كمر رجل لقيته ومن اكرمه في جوار الوحيين وفي تقدير الفعل موصلا برب رجل صالح لقيته
 وان كان بينهما وبين رب رجل لقيته قدق من جهة ان محول الفعل والابتداء بينهما هو كمر
 ومن ومنه هو المجد ورب رب وقد تقدم في رب انها تنفرد بالزيادة في الاعراب دون المعنى
 وان محل مجد ورها في محو رب رجل صالح لقيته رفع او نصب كما في قولك هذا لقيته
قوله واقفهم ابن الحاجب وهو ما لا يتصل في اماليه الاجماع على ذلك في الشرح وقول
 النجد وان وغيره من شارحي كافيته انه اراد بالظاهر خلافا للمشهور فهو معناه اللغوي ليدخل اقام
 نريد واقام انتم مقتضون للام ابن الحاجب على ما هو بري منه وكيف وهو يردح بانه لا خلاف في
 انتفاع عواقبهم انتم **قوله** ومجتهم ان المصدر الموزع بالفعل لا يجاوزه منفصلا عنه المرفوع
 المستتر في جوار عايد على المصدر والنصب البار فيه عايد على الفعل ويجاوزه بالميم والزا
 المتلة **قوله** وما قطع به على بطلان مدعهم قوله تعالى راعب انتة عن الهني يا ابراهيم
 وقول الشاعر خيلي ما واف بعدي انتاه هذا مصدر بيت مجزء ان لم تكونا على منقطع
 وفي الشرح ليس هذا ما يقطع به على بطلان مدعهم اما الآية فتحتمل تعلل الجار بها بخروج والتقدير
 راعب انتة ترعب عن الهني فلا فصل بين العامل ومفعولها الاجنبي واما البيت فتحتمل ان يكون
 التماسد وجوه البنية الشرطية الواقعة بعده مع الجواب المحذوف المدلول عليه بقوله
 ما واف بعدي اي ان عدم قيامها مع علي من انا طعة سبيلان لا يكون احدوا قيا بعدي
 لان من سواها ليس بتر لهما عندي في خلوص المودة وصدق الخلة فان لم تساعدا في القيام

عليه انما طعه ايتسا غير كما يتما وتخلد من تصرفي لثقل من صاعق بهائه فيكون ذلك داعيا
ليلا يفي احد بعهد هذا معني صحيح يمكن حل البيت عليه ويبدفع به الاحتجاج على المخالف
وقد ذكر محني ذلك نجم الدين سعيد في شرح الكافية فاقاله عن الحد يثي واقول مراد
المع بالقطع في قوله وما يقطع به هو الظن القاب فلا يقدح فيه احتمال غير ذلك ولا شك في
ان غالب الظن من الالة متعلق عن الحق بل عجب ومن معنى البيت انما اذا لم تكونا عونائي علي
من اقا طعه خالتقا فانيان يهدي **قوله** وان يكونا ناييا عن فاعل ضرب على تقديره
خاليا من الضير لا يجلي ان معني الكلام على تقدير ضرب خاليا من الضير غير معناه على تقدير
رافعاه فان معنى الاول مضر وبيته الاخ لا يريد ومعني الثاني مضر وبيته تريد لا المخر **قوله**
والنظر والمختصري يريان هذا الوجه شاذ اريد بالوجه الاسمية الحالية من الواو ويجا
الناس علية يعني كون الاسم فاعلا للظرف في نحو جازي به عليه جبه وليس بما زعا قال الرضي اختار
الواو والضير في الجملة الاسمية والنظر الواو ونظائر في الكثرة لكن اجتماع الواو
اخيا طافي الربط واما افتراء الضير فنال الاندلس ان كان المبتدأ ضمير صاحب الحال وجب
الواو ايضا نحو جاني زيد وهو ركب ولعل ذلك كون مثل هذه الجملة في معني المفرد سواء الفاعل
جاني زيد ركبها فصدره بالواو اذا ما من اول الامر يكون الحال جملة وان اوردت معني المفرد
وان لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال نظر فاذ كان الضير ضمير صاحب الجملة سواء كان مبتدأ
نحو جاني زيد يده على راسه وكلته فوه الى في او جبر نحو خرجت مع الباربي على سواد
فلا تخم بضعفه مجردا عن الواو ذلك لكون الربط في اول الجملة وان لم يكن مصدر بل تقول
هو مثل اجتماع الواو والضير والفتراء الواو وان كان الضير في اخر الجملة كقوله نصف
النهار لما غامره فلا شك في بضعفه وقلته وقال جار الله بناء على ان الفتراء الضير في الاسبة
ضعيف مطلقا ان قوله جاني زيد عليه جبه وشي معني مستفاد عليه جبه وشي يريد
انه ليس جملة بل هو مصدر تقديره اقلنا خلا من الواو وذلك لان الظرف اذا اعتمد على ذي الحال
جاز ان يرفع الظاهر كما مر في باب المبتدأ فان اراد انه وجب ان يكون في تقدير المفرد فيه
نظر فنقله فالحق بالهاديات ودونه جواهرها في ضرورة لم نزيله **قوله**
وان اسرا سري اليك ودونه من الارض مرماة ويبدأ اسلمق ولو كان مفرد المذكر
الواو ايضا فنقول لقيته وان عليه جبه وشي ولو لم يكن جملة لم يدخل عليه ان قال
اراد انه لا يتنع ان يندر مجرد فسلم انتهى **قوله** وليس بشي لان الشئ هنا متعد
لا واحد له بدليل كما في ذلك ان كان يد على كثرة وهو الغالب فيها وقد مر
المع لذلك في حرف الكا في هذه الالة **قوله** على الخلاف في الالف واللام اللبس هي ام للهم
وذلك ان كانت للفسف الربط العوم وان كانت للهد فالربط الاعادة واختار
ابن الحاجب ان الالف واللام للهد وانه ذهني **قوله** ونيل بجوز ايضا ان يكون خبر
المحذوف وجوبا اي المدح زيد فان قيل يريد على هذا القول بما سبوره الم مع علي

قوله ابن منصور عن ان شرط المحذوف وجوبا ان يسد شي سده اجيب بان ذلك
شرط المحذوف قياسا وحذو المبتدأ وجوبا ليس بقياس ولو سلم فنعمل المدح مع فاعله
ساد مسده **قوله** مسيله جذا نريد بمحتل نريد على القول بان حب فعل وذافاعل
ان يكون مبتدأ بخبر عنه بجندا والربط الاشارة هذا القول هو المشهور ومختار
ابن الحاجب واعتراض عليه بانه لو كان كذلك لم يندردا ولم يذكر في الاحوال كلها نحو جندا
زيد والزيدان والزيدون وحيداهند والهندان والهندات واجيب بان صيغة
جندا اجرت مجري المثل فلم تغير **قوله** وقيل بدل من ذا ويرده انه لا يحل محل الاول
وانه لا يجوز الاستغناء عنه في الشرح قد يمنع الخصم علام الامر من وسند الاول صحة
قوله فتنت هند حسن لها واكلت الارغفة جز منها على ان الاول بدل استمال
والثاني بدل لبعض مع انه لا يصح حاول شي منها محل المبدل منه اذ لا يقال فتنت حسن
لها ولا اكلت جز منها وسند الثاني نحو قول الشاعر عرقا كان قيس هلكه هلك
واحد ولكنه بينا ان قوم نضد ما حيث يمنع بدون البديل اعني ما كان قيس هلك
واحد ويجمع معه ولا يبعد التزام البديل في بعض الصور مع انه المقصود بالنسبة
بالتزام الوصف في بحر وررب الظاهر وقد مر هذا البحث انق واقول قد تقدم
غير مرة نحو هذين المتعنيين شربيني ان يريد الشارح بكلا الامرين حلول البديل
محل المبدل منه وجواز الاستغناء عن البديل لاحول زير في جند انريد محل ذا وجواز
الاستغناء عن زير فيه **قوله** وقيل عطف بيان ويرده قوله وحيد هذا
لنقات من بيايته هذا صدر بيت مجزوه ياتيكن قبل الديان احيا نا ويقع البيت
بقامه هنا في بعض النسخ والفتحات جمع نعمة من تلح الطبيب اذا فاح ويمانية بتقريب
امثلة القيمة واصلا ببيتية بتشد يدها نسبة اليها من حدقت احدي يايي للنسب
تحقيقا وعوض عنها الالف والريان جبل ببلاد عامر وفي الشرح وقد يجاب بجواب
ان يكون صاحب هذا القول اطلق عطف البيان على البديل كما اعتد به المع لفسه
عن المختصري في بعض المواضع وحيث لا يضر التثاقف بالتقريب والتكثير **قوله**
واذا قيل بان هذا اسم للمحبوب فهو مبتدأ ونريد خبرا او بالعكس قال الميرد واب
السلج ان تركيب حب مع ذا ازال فعلية حب فنصارا المجموع من حب وذا اسما
مبغيا للمحبوب فاذا قلت حيدا زير فالمعنى المحبوب زيد قال ابن مالك وحياه
التقدير من جهة انه في تاويله في الاداة فالمعرفة اذن ضربا بامرجه التقدير
ومووله بضم عته كهذا **قوله** واذا قيل بان هذا اسم للمحبوب كله فعل فزيد
فاعل وهذا الضعف كما قيل هذا القول وخطاب وجماعة قال ابن مالك وهو في غاية
الضعف لانه مبني على دعوي مجردة عن الدليل مع ما جبه من تغليب الضعف
المجربين ومن ادعا تركيب فعل من فعال واسم ولا نظير لذلك **قوله** الاحيد الوها

الحيا الى الشرح تقدير المخصوص في هذا البيت الاحيد اجيب لا اسبته لان الكلام دل على
ان مراده اتمام المحبوب **قوله** سسله يجوز في نحو قصر جليل ابتدائية كل منهما اي من
صبر المذكور والاسم الاخر المحدث لان جيل صفة صبر اسوا جعل مبتدا او خبرا
وسياقي في الخاتمة ان شاء الله تعالى بيان الاول من هذين الوجهين **باب**
كان وما جدي مجراها قوله سسله يجوز في كان من نحو ان قد ذكر في
لمن كان له قلب ونحوه كان له مال تفقنا كان وتماها ونز يادها وهو اضعتها في الشرح
هذا الاعتراف بان التمام والتفحصان متعيفان فيحتاج الى جعل فعل مستعلا لغير التفضيل
ثم كيف يسوغ له تخرج التزويل على ضعف الوجهه عنده ثم كيف يذكر هذا الوجه
في الجملة وهي موصوفة لترك ما يحتمل اللفظ من الواجهة الظاهرة ولو ترك هذا الوجه
لم يكن عليه في تركه متعولا نه وجهه متعيف غير ظاهري ثم كيف ذكر المصنف هذه الجملة يسا
اشتملت عليه في جهات هذا الباب وهو محقود لذكر الجهات التي يدخل على المعرب
الخلل من جهتها وذكر بعض الواجهة الظاهرة وترك بعضها لاتباق منه خلل في الاعراب
البنية اللهم الا ان يبرح المعرب بان ما ذكره متعيف لا يمكن غيره او يكون في كلامه
ما يقتضي التفتيش من غير توضيح هذا خلل لاس جمة الترك بل من جهة امر احسن منه
فتأمله التي واقول ان المصنف لم يخرج التزويل على ضعف الوجهه عنده وانما ذكر
ان التزويل يحتمل هذه الواجهة التي هذا الوجه الضعيف منها ثم ان المصنف وان وضع
هذه الجملة لترك ما يحتمل اللفظ من الواجهة الظاهرة وغيرها ذكر في هذه الجملة
من كل باب ما يحتمل وجوها بعضها ظاهري وبعضها غير ظاهري ليعتنب المعرب في اعراض
ترك البعض الظاهر والافتقار على البعض الذي ليس بظاهري ثم ان مراد المصنف
يقوله الجملة الخامسة ان يترك بعض ما يحتمل اللفظ من الواجهة الظاهرة هو ان يترك
بعض ما يحتمل اللفظ من الواجهة الظاهرة ويقتصر على البعض الذي ليس بظاهري
يجوز ان هذا اتباع منه خلل في الاعراب **قوله** قال ابن عصفور باب زيادتها الشعر
في الشرح ليس كذلك ولا نزاع في جواز زيادتها بعد ما التجهية قياسا نحو ما كان احسن
زيد وما ثبت من قول ابي امامه رضي الله عنه في بعض الاخبار ان ابي كان ادم وفي
التفسير وتخص كان بموافقه لم يترك كثيرا وجواز زيادتها وسطا باتفاق واجزا
عليه ايم الا اننا نقف لا تكون شائنة لاجل الاستفهام وليتقدم الخبر وذلك لان
خبر ضير الشأن لا تكون الاجلة خبرية متاخرة بجميع اجزا **قوله** لغناه
موجيا او موحى يعني ان وجها ان كان حاله الفاعل لغناه موجيا وان كان
حالا من المفعول لغناه موحى وانما لم يقل موحى اليه لان المفعول بيان ان وجها
معناه اسم فاعل او اسم مفعول وذلك يحصل بدون ذكر ما يتم به اسم المفعول
وهو الجار والمجذور **قوله** ومن ورا حجاب هكنا وقع في كثير من النسخ وفي بعض

منها ومن ورا حجاب وهو ظاهري لقوله بعد واورس رسول لا وفي بعض اخره من
ورا حجاب بدون ورا عطف **قوله** تنقذير او مرسلا ذلك من ورا حجاب لا يجوز ان هذه
الحال ايضا ان كانت من الفاعل فالخذر اسم فاعل وان كانت من المفعول فالخذر اسم مفعول
وانما لم يبينه المصنف على ذلك اعتمادا على ما ذكره في وجها وفي البحر والجمهور او يرسل
رسول او يوحى بنصب الفعلين عطف او يرسل على المصدر الذي يتعلق به من ورا حجاب
تقديره او يكلمه من ورا حجاب وهذا المصدر معطوف على وجها والمعنى ابو حجي او
سماع من ورا حجاب او ارسل رسول فيوحى ذلك الرسول الى النبي ولا يجوز ان يعطف
ان يرسل على ان يكلمه الله لغناه المعنى وفي الشرح قال لا يمكن لانه يلزم منه تقي الرسول
او تقي المرسل اليهم لان المعنى يصير وما كان ليشرع ان يكلمه الله ولا ان يرسل رسول لا
قوله وحصل ذلك تكلمنا على حذف مضاف في الشرح والتفتيش من تكليم وجها وتكلم
ارسل ويثبت ان تجعل الاشارة من قوله وجعل ذلك راجعة الى بعد مذكور في
كلامه وهو الايجاز فيدخل الارسال بطريق الاول واما الايضاح من ورا حجاب فتكلم
من غير اضياج اليه تنقذير انتهى وفي الشرح ان ما يذكر من الحجاب انه في حق المخلوق لا في
حق الخالق نعم المجهولون والباري جل اسمه منزله عما يحجب اذا الحجب انما يخط بمنزلة
محسوس ولكن محجبه عن ابصار خلقه وبما يدرهم وادراكهم بما شاؤوا وكيف يشاءون متي شا
تقوله كلامهم عن ربه يوميد المجهولون وفي تفسير البيضاوي وما كان لبشر وما صرح
ان يكلمه الله الا وجها كلاما خفيا بدمكة يسرعه لانه ليس في ذاته مركبا من حروف
منقطعة يتوقف على فوجات متعاقبة وهو ما يعنى المشاهدة به وغيره كما روي في حديث
المعراج وما وعد به في حديث البروية الممنق به كما اتفق لموسي في طوري والطور ولكن
عطف قوله ومن ورا حجاب عليه بخصته بالاول والاية دليل على جواز لدوية لا على
اقتسامها وقيل المراد بها الالهام والالتقاء في الدرع او الوحي المتروك به الملك الى المرسل
فيكون المراد بقوله او يرسل رسول او يرسل اليه نبيا فيبلغه وحيه كما امره وعلى
الاول المراد بقوله او يرسل رسول او يرسل اليه نبيا فيبلغه وحيه كما امره وعلى الاول
المراد بالرسول الملك الموحى الى الرسول انتهى وفي كشف الكشاف من ورا حجاب متعلقا
بمصدر والتقدير لا موحيا او مكلما من ورا حجاب وهو عطف على وجها وجها بمصدر
في موضع الحال ولا يتعلق من بقوله ان يكلمه الله لانه قبل حرف الاستثنا فلا يعمل
فيما بعده وفي البحر ووقع المصدر موقع الحال لا ينقاس وانما قالته العرب ولذلك
لا يجوز جازي دركا اي واكثرا وشع سيبويه ان تقع ان والفعل المقدر بالمصدر
موقع الحال فلا يجوز جازي د ان يفهم في معنى ضحا الواقع موقع ضحا كما جعل صاحب
الكشاف وجها في موقع الحال لا ينقاس وجعله ان يرسل في معنى ارسل الواقع في
مرسلا ممنوع **قوله** وليرسل على هذا ينبغي تقدم الكلام في حرق اللام على اتمام لام

Copyri

rsity

التي هي وعلى ما يتعلق به كل قسم منها **قوله** وعلى المظالم والمزايدة فالنتيجة في الاحوال
المخدرة في الضمير المستتر في البشارة بالاحوال المعاني القايمة بها لها فكلية في علمها بها
والاحوال المخدرة فكلية في معنيها وبشران كانت كان ناقصة نحو خبر لها وان
كانت تامة فهو عند المم خبر مخدوف استوف به لبيان تنقيد به اراد في وقد تنقيد
ان الجار والمجذور اذا وقع خبرا ينتقل الضمير الذي كان في مبتدئه اليه **قوله** وعلى المزايدة
والتمام تقايما حال وان ظرف له فيه نظر لان ابن علي زيادة كان ظرف سننقيد خبر عن زيد
سندم لا ظرف لغو لقايا **قوله** سيلة وماريك بغا فل يحتمل ما الجازية والتمهية
واجوب الشاربي والزمخشري الجازية فلنا ان المختص بزيادة اليا نصب الخبر عبارة
الزمخشري في منقلبه ودخول اليا في الخبر نحو قولك ما زيد بمنطلق انما يصح على لغة
اهل الجاز لانك لا تقول زيد بمنطلق انتي **قوله** ونحو فلا رغب ولا فسوق ولا جدال
في الحج ان تقع الثلاثة فالظرف خبر للجميع عند سيبويه مع الثلاثة هو قوله فانه وان
عامر وانكوفيني وانما كان الظرف خبرا للجميع عند سيبويه لان لا المركبة مع الاسم
لا عمل لها عنده في الخبر وهو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها فلا مانع عنده
من جعل الخبر للجميع كما في نحو زيد وبكر وخالد في ادا **قوله** وان رعت
الاولين راع الاولين وقع الثالث هو قوله ان عمرو وابن كثير **قوله** وخبر واحد
ان قدرتها موكدة لها وقد رت الراجع بالعطف في الشرح خبرا منصوب بفعل مخدوف
اي واحدت او قدرت خبرا واحدا وقد يقال اذا قدرت لا الثانية موكدة للاول
والرفع بالعطف كما صرح به كانت لا اية لتأكيد النفي فلا يثبت في تنقيح على كون
لا معهما جميعا جازية ويحتمل ان يكون قوله واحدت خبرا معطوفا على قوله قالت
فان قدرت لا معهما جازية فتكون فتسماله ولا تكون من التنقيح في شي واقول اذا كانت
لا الاولى جازية والثانية موكدة لها كانت الثانية ايضا بهذا الاعتبار جازية ثم
الظاهر ان خبرا معطوفا على خبرين ما اعتبار محله وهو النصب لانه منقول
في التنقيح نحو محبت من ضرب زيد وعمرا اي من ان ضربت زيد او عمرا وعلى عكس
هذا يجوز وان محبت من ان ضربت زيد وعمرا وبالجمل من ضرب زيد وعمرو وعليه
حمل قوله فكانا يبغون في تلك الدري ان ياشروا العيون والدبران اي اسد
العيون والدبران كذا في حاشية التفتازاني **قوله** وان قدرت الرفع بالابتداء
ينها على انها مملتان قدرت عند سيبويه خبرا واحدا لاولين او لثالث
لانه في الاولين مملتان والاسم بعد ما مبتدأ في الثالث عاملة في خبرها فلو قدر
خبر من الكل لزم ان يكون محولا لقاملين مختلفين في الابدان لكونه خبرا عن الاولين
ولا لكونه خبرا عن الثالث **قوله** ولم يجز ذلك عند سيبويه لانه لا يري الاعمال
في الخبر فلا مانع عنده من جعل الظرف خبرا عن الجميع **باب** **المضنومات**

قوله

قوله من ذلك نحو ولا تظلمون قتيلا ولا تظلمون نفرا في الصحاح القتيل ما يكون في
شقا الفواة ويقاد ما هو يقتل بين الاصطليح من الوسخ وبه ايضا والنقير التفترة
التي في طائر الفواة **قوله** واما ولا تقروه شيئا فمصدر لا يستقاضه من قوله في
الشرح يحتمل ان يكون الضمير المنصوب من قوله ولا تقروه عايد الى المصدر المفهوم
من الفعل وشيا منعولاه وتقيب المم بضم غير مناسب لان المذكور في الآية مضارع
لاماض **قوله** واما من عفى له من اخيه شيئا فمصدر لا تقاضه مصدر ايضا لانفعول
لان عفى لا يتعدي في الكشف اي شي من القفو ولا يصح ان يكون شيئا بمعنى المنعول
به لان عفى لا يتعدي الى منعول به الا بواسطة واخوه هو عفى في المقتول وقيل له
اخوه لانه لا يسه من قبل اخوانه ولي الدم ومطالبه بالاسلام قال التفتازاني
يعني ان شي في موقع المفعول المطلق الموصوف مثل ضرب شديد لما في تنكير شي
الدلالة على ذلك وله منعول به لكن لكونه بواسطة حذف الجر كان مساويا للمصدر
وغيره في جواز الاستناد اليه ومن اخيه يجوز ان يتفلق بالفعل وان يكون حالا
من شي انتهى ثم في الكشف فان قلت ان عفى يتعدي بعن لا باللام قايمة في عفى
له قلت ويتعدي بعن الى الجاني واي الذي فاذا تعدي الى الذي قتل عفوت
فلان عاجبي كما تقول عفوت له ذنبه وتجاوزت عنه وعلى هذا في الآية كانه قتل فن
على له عن جنايته فاستغنى عن ذكر الجناية قال التفتازاني يريد ان عفى لزم يتعدي
الى المنعول بعن لكن تعديته بعن قد تكون الى الجاني وقد تكون الى الجناية وعند
تعديته الى الجناية اذا اريد ذكر الجاني في ذكر باللام مثل عفى له لزيد عن ذنبه فيث
انقصر على ذكر الجاني باللام علم انه لم يقصد التعديته اليه بل الى الجناية لكن لم يذكر
استغنا عن ابد لالة الكلام وحيث ذكر بعن علم انه لم يقصد التعديته الى الجناية
وحيث ذكر جميعا مثل عفوت له عن ذنبه علم انه لم يلفقت الى الاستغنا
ودلالة الظاهر وقصد التنقيح لغرض يتعلق بذلك وعلى هذا لا يرد ما يتا له لو
كان ذكر المفعول مغنيا عن ذكر الجناية في كل موضع ذكر الجاني فقط يجب ان يكون
باللام وذلك لانه ربما يكون القصد الى العفو عن الجاني من غير التفات الى الجناية
ما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية **قوله** وسفه وازلفت الجنة للمتقين غير
بعيد اي ان لا فا غير بعيد او زنا غير بعيد او ازلفت الجنة اي الازلاف في حال كونه
غير بعيد في تفسيره ايضا وي وازلفت الجنة للمتقين قربت لم غير بعيد كما كانا غير
بعيد ويجوز ان يكون حال او تذكيره لانه صفة مخدوف اي شي غير بعيد او على
لغة المصدر وان الجنة بمعنى البستان **قوله** الا ان هذه الحال موكدة بعينها
من جهة المعنى ولعامها كذلك لان الازلاف الغريب وهو بعين عدم البعيد **قوله**
وهو ايضا حال موكدة بعينها لعمامها من جهة المعنى **قوله** ويكون التذكير على هذا

مثله في العمل الساعة فربما قال ابو البقاء يجوز ان يكون ذكر قريب على معنى الزمان او على
 معنى البعد او على معنى النسب اي ذات قريب وقد ذكرنا في الامور التي يكتبها الاسم
 بالاصناف في كلام الفريسي على تذكر بما فيه ما يحتمل المصدرية والحالية **قوله**
 جازيدير كذا اي يركض ركضا وعامله جازيدير قد عرفت جازيدير مذهب سيبويه
 ان المصدر في مثل هذا منصوب بفعل مقدر ومذهب الحارثي والمبرد انه منصوب
 بالفعل لانظا هذا قال الدجني وهو وافي لان الاصل تقدم التقدير بلا ضرورة ملجئة اليه
قوله ويورد قوله تعالى انبيا طوعا او كرها قلنا انبيا طوعا او كرها كان ظاهري
 المصدر السابق ذكره يعني ان انبيا طوعا او كرها كان ظاهري
 في موضع طوعا لان الجواب على طبق القول وفي المكشافا قلت هذا يقتل طبعين
 على المكشافا طبعان على المعنى لانهما سقوا ورضوا قلت لما جعلت طبعين ويجيب
 ووصف بالطبع والكره قيل طبعين في موضع طبعات نحو قوله تعالى ساجدين انبي
 ما يحتمل المصدرية والحالية **قوله** وابن مالك يمنع حذف عامل
 المصدر المؤكد الا فيما استثنى يريد بالاستثني ما حذف عامل المصدر المؤكد منه فتيا ساء
 جوارا في حوائث سائر وجوارا في حوائث سائر سائر وسماها في نحو سقيا وحدها
 وكأنه بجاء ولا بذلك دفع اعتراض بدر الدين بن مالك على بابه في قوله • وحذف
 عامل المؤكد استنبح • وفي سقاه دليل يستنبح • بانه قد حذف عامل المؤكد في نحو
 هذه الصور بان يقال ان الكلام في مجرد المصدر المؤكد من غير هذه الصورة لانما
 ناب المصدر المؤكد فيه مناب الفعل وحذف عوضا عنه هذه الصور **قوله** وتقول
 جازيدير غنة اي يرغب رغبة او بجي رغبة هذه التفتير ان لبيان كون رغبة
 مفعولا مطلقا وهو على الاول مفعوله بالامالة وعامله محذوف وعلى الثاني
 بالنيابة حذف المقاني واقيم هو مقامه وعامله مذكور **قوله** لانه يودي الى اخراج
 الابواب عن حقايقها لان تقديره كذلك يودي الى اخراج رغبة عن كونه مفعولا
 مطلقا ان كونه مفعولا فيه **قوله** ان يقدر ضرب يوم الجمعة ضرب بفتح الصاد
 وسكونه الراء مصدر مضاف الى يوم **قوله** ابلي الهوي الخ يقال ابلاه اي جعله
 باليا والاسف اسفا حذرن والوسن بفتح السين المعافس **قوله** والتقدير اسف
 اسفا في الشرح الترجمة معقودة لما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لاجله
 وليس بما ذكره تقدير الحالية وكأنه ترك ذلك لوضوحه ويحتمل وجها اخر سهل
 من ذلك وهو ان يكون تقييلا محولا عن الفاعل اي ابلي الهوي اي الاسف الباعث
 عليه الهوي فاقنع اليه لما كان هذه الملايسة وهذا تاويل لا حذف فيه ولا احتياج
 الى التاويل الذي يتركب عند جعله مفعولا لاجله انتهى واقول لا يجيئ تافيه من
 البعد وعدم الظهور **قوله** من لم يشترط اتحاد عامل المصدر في اتحاد فاعل



المصدر المنصوب على انه مفعول له مع فاعل عامله **قوله** كما في قوله تعالى بسقوا
 عوجا فانه على اسقاط لام الملة بقسقا قال الزجاج والطبري اي يطلبون
 لها عوجا فانقول العرب ابغني كذا بوصول الالف اي اطلبه وايضن يقطع
 الالف اي اعني على طلبه ما يحتمل المفعول به والمفعول معه **قوله** وكونه
 مفعولا بما يحسب وهو الصحيح بحسب بضم او له وكثر ثلثه هو عايد الي كون
 زيدا في امثال المذكور مفعولا به **قوله** لانه لا يعمل في المفعول معه الا ما كان من
 جنس ما يعمل في المفعول به يعني بحسب ما يعمل في المفعول به مطلق الفعل او ما
 جدي مجزاه وحسب ليس كذلك وبهذا التقدير يتدفع ما يسبق الى بعض الاذهان
 من عبارة المصنف ان الفعل اللازم لا يعمل في المفعول معه **قوله** وهو القول
 ليس ما ينبغي لاقتضائه ان القول الاول خطأ ولا مانع فيه الا العطف على
 الضمير المحذوف بدونه اعادة الخافق وهو جائز عند يونس والاقطش والكو فنيين
قوله اذا كانت الخ الصبيحان في البيت ونقص واستفاد العيص كناية عن تفرق
 الجاعة واختلاف الكلمة والسيف المهند هو المطوع من حديد الهند **قوله**
الاستثنا **قوله** كون زيد ابدا من المستثنى وهو مجزاه وكونه منصوبا على الاستثنا
 وكون الا وما بعدها تقيما وهو مفعولها هكذا وقع في اكثر النسخ والمرد بالمتشبه في بعض
 النسخ وهو المستثنى منه ووجه رجحان الاول على الثاني ان شروط اختيار البديل
 مستلزمة هنا والنصب على الاستثنا فيما استكمل شروط اختيار البديل اقل من البديل
 ووجه رجحان الثاني على الثالث ان كون الانقضاء خلاف الاصل فيها قائل الرضى وشروط
 اختيار البديل في المستثنى ان يكون بعد الا ومتصلا به او خرا عن المستثنى منه المشتمل
 عليه استنهام او نهيا ونقيض او موول غير مردود به كلام لخص الاستثنا
 وان لا يخرج المستثنى على المستثنى منه وفي الشرح وفي عبارة المصنف من المتدافع ما
 ترفيضا واقول يعني في باب المبتدأ وقد ذكرناه تحت هذا بمأنيه **قوله** مسيلة
 يجوز في نحو ما احدي قول ذلك الا ان يكون زيد بدلا من احد وهو المختار وكونه
 بدلا من ضميره اما وجه هذا فهو احتمال النفي على الضمير من حيث المعنى لان معنى ما
 احدي قول ذلك الا ان يكون زيد بدلا من احد وهو المختار وهو ان
 البديل من صاحب الضمير او لانه الاصل ولانه لا يحتاج الى تاويل لكونه في غير الوجه
قوله فاذا قلت ما رايت احدا يقول ذلك الا زيد فبالعكس يعني فرفعه من وجه
 وهو البديل من الضمير وانقضا به من وجهين وهما البديل من احد والاستثنا قال
 الرضى ولولم يرجع الضمير الى المبتدأ في الحاد الا الاصل لم يجد البديل منه على ما قيل
 فلا نقول ما ضربت احدا يقول ذلك الا ان زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان القول ليس
 لمني بل المفعول الضرب قال سيبويه اذا قلت ما رايت احدا يقول ذلك الا زيدا ورايت

Copy

بمعني بصرت وجب نصب المستثنى لانه ليس من فوايح الابدال هذا قوله قال الرضي وانا
لا اري تاسا في غير فوايح الابدال ايضا الابدال من غير راجع اليها يصح الابدال سنة
اذا شمل النفي عامل ذلك الغير نحو ما كتبت احدا ان يصدق الا يزيد لان المعنى ما انصفتي
احد كالتا الذي ومنه قوله عدي بن زيد في ليلة لا تري هنا احدا يحكي علينا الاكواها
وترى من روية العتي وفي جعله من روية القلب كما ذهب اليه سيبويه فظهر كونه
مخالف لما هو معنى البيت فالانصاف والحكاية تنفيان معني بل لو قلت لا اودي احدا
يوجد الله تعالى الا يزيد المبرجزا الابدال من غير وجود لان التقيد ليس بمنى بل الاذي
تفظ انتهى **ما يحتمل الحال** والتميز **قوله** ينتفع ان يدخل عليه من لانها فيه بيان
الجنس **قوله** وان قدر نفسه احتمل الحال والتميز ويكون من التمييز غير الغالب
علما ذهب اليه ابن مالك من انه لا يلزم في معنى الجملة تقدير الاسناد اليه في الاصل بل
هو على قسمين غالب وهوان يكون تقدير اسناد الفعل اليه مضافا الى الاول كما
في طالع زيد علما اذا التقدير طالع علم زيد وغير غالب وهوان لا يكون كذلك نحو ما
الكون **ما قوله** خال من الحافيه من التقييد على المقصود والارجح التمييز
يعني في تمام حديث **قوله** وخير بينهما الخفض بالاضافة اي من كون حديدا حلا ومن
نصبه على التمييز وان كان الخفض بالاضافة خيرا لوصول التقييد به **من الحال**
ما يحتمل تونه من الفاعل وكونه من المفعول قوله كخوضت زيدا صاحبا
في الشرح بنوا على ان الحال اذا تعددت وتعدد صاحبها لا يحتمل الاولي لغیر
الاقرب الابدال لتقليل الفضل فينبغي ان يكون هناك ذلك لان كونها الاقرب كما لم
عن الفصل وكذا لا بعد مستلزم للفصل وقد يفرق بان الفصل هنا يبين فاعقد
وفيه نظر انتهى **قوله** وجه النظر ان يجعل الاولي لغیر الاقرب فضلا يسيرا
بعد الفصل الذي هنا لم يفتقد وجوابه ان الفصل هنا كما لم يفتقد مع كونه يسيرا
لوقوعه في موضعين وعي هذا كان ينبغي للمسلم ان يقول وقد يفرق بان الفصل هنا
في موضع واحد **قوله** ويجوز ان لا يخشعي الوجهين في ادخلوا في السلم كاقه وهم
لان كافة مختص من يفتل كان هذا الاختصاص مذهب البعض واما الجمهور وكذا
لم يفتقر له التفتان في خاصيته بل قال والسلم بالكسر والقح وكذا يفتح
"السلم" واللام الانقياد والطاعة فالخطاب للمؤمنين المخلصين والاهل للكتاب
المؤمنين بليهم وثابهم اولنا فحين المؤمنين بالسلم اولهم وكافة كالمؤمنين
ادخلوا ومن السلم وقيل السلم الاسلام وحيث لا يكون الخطاب للمؤمنين المخلصين الا
بتاويل الاسلام بشعبه وقروعه لان قولنا ادخلوا في السلم في الامم باحداث الاسلام
لا الثبات عليه والاردياد منه وكافة في الاصل اسم فاعل من كف بمعنى منع كان الجماعة
منفوا باجتماعهم ان يخرج منهم احد **قوله** وهذه في قوله تعالى وما ارسلنا الا كافة

للناس اذ قد كفتمنا لصدور بخلاف اي رساله كافة اشدها فقدره المخرج كذا
قد اراد من تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف فان سيبويه واكثر البصريين ينفونه
لان الحال تابع وفخ اصاحبها والمجرور لا يتقدم على الجار فلذا تابعه قال الرضي
وتقل عن ابن كيسان وابي علي وابن الدهان الجوز استدلالا بقوله تعالى وما
ارسلنا الا كافة للناس وبعضهم يجعل كافة حال من كاف والتا لثلاثة وهن
تفسر وهما هنا حكاية اخبرنا بها اجازة ان لم تكن سماعا شيئا من العلامات
ايو الفضل محمد بن الشيخ ابي اسحاق ابراهيم ابن الامام المتوفي قال اخبرنا شيخنا
القاضي ابو سعيد العقابي قال اجتمعت بمدينة مدائن بيروني لشتغل بالعلوم
تقال لي عاد ليحكم على رساله بكم قلت له قوله بعثت الى الاحمر والاسود فقال
لي هذا اخيرا احاد فلا يفيد الا الظن والمطلوب في المسئلة القطع فقلت له قوله
تعالى وما ارسلنا الا كافة للناس فقال هذا لا يكون حجة الاعلى قوله يقول بعثة
تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف وانا لا اقول بعثة انتهى وافق الجواب
عن اعتراض التهودي على هذا الخبر الحق وان كان احاد في نفسه متواترين معني لانه
تقل عنه صلى الله عليه وسلم من الاحاديث الدالة على عموم رسالته ما بلغ القدر
المشترك من حد التواتر واذا حصل القطع بنسبة معناه اليه وان كانت لقاصيه
احاد اجوز خاتم وشجاعة علي واذا حصل القطع بنسبة معناه اليه حصل القطع بحقيقة
لان الرسول معصوم وكل ما هو خير المعصوم حق وعن اعترافه الاول على
الاية هو الاستدلال على صحة تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف **قوله** وهذه
في خطبة الفصل اذ قال محيط بكافة الابواب اشدها واشد لاجراجه اياه عن النصب
البنية في الشرح يعني اشدها من الاول واشد من الثاني وفي الباب ومن الاسماء يلزم
النصب على الحال نحو طر ومثله كافة وقافية واستخرج اضا منها قال السيد
عبد الله عند شرحه لهذا الكلام قد وقع كافة معناه في كلام البلا والقصصا
منه قوله عمر بن الخطاب عنه قد جعلت لابي ككلة على كافة بيت مال المسلمين لكل
عام ما ينبغي شيقال ذهبا ابرئ كفته عمر بن الخطاب ختمه كني بالمون واعطاه عمر
وهذا الخط موجود في ابني ككلة الى الان فلا وجه للخطبة التي ما في شرح
الكتاب وفي المشرح ان مع هذا سقطت الاوجه الثلاثة باسرها اذ فيه استنساخ
كافة لغیر العاقل وعدم نصبه على الحال واخراجا عن النصب البنية وقول
ثبت هذا وجه لا يخرج ذلك عن الشذوذ واما قلنا كان ختم عمر كني بالمون واعطاه
يا بعد لان ذلك كان نقش خاتمه الذي بليسه وهم كانوا يحتمون به **من الحال ما يحتمل**
باعتبار عامله وجهين قوله نحو وهذا يبيى شيئا يحتمل ان عامله معني
النتيجه او معني الاشارة الاولي بالعمل عند اللوغيين معني النتيجه لتسببه وعند

المصريين معنى الاشارة لفعله فان قيل يجب ان يكون الفاعل في الحال هو العامل
 فيهما جها واذ كان الفاعل هنا في الحال معين التقييد او الاشارة لا يكون كذلك لان يعلى
 خبر والسامع فيه المبتدأ اجيب بان انتقضا الحال عن يعلى ليس باعتبار انه خبر
 المبتدأ بل باعتبار انه مفعول ابنة او اشيراذ التقدير ابنة عليه او اشير ابنة ايضا
 فالفاعل هنا في الحال وفي صياحها واحد **قوله** هابينا الخ الصريح الخالص وصفا
 بصغرى وبصفا مال والرشد بفتحتين خلافا لغيره من تعدد الحال قال الرضي وجوز الجمهور
والتداخل قوله وذلك واجب عند من شاع تعدد الحال قال الرضي وجوز الجمهور
 وهو الحق ان يجلي واحد احوال متماثلة متضادة كانه نحو اشترت الثمران حلوا
 حامضا او غير متضادة كقوله تعالى اخذ من ماله مائة مائة حور كما يجليان في خبر
 المبتدأ ومنع بعضهم ذلك في الحال متضادة كانت او لا قيا ساء علي الثمران والمكان
 فعمل نحو مدهور نحو حال من غير مدهوم واستكثر مثله في المضادة فنهى مطلقا
 ولا وجه للقياس وذلك لان وقوع الفعل في زمانين او مكانين فعمله في حال نحو
 جلست خلفك اماك وخبرت اليوم امس بل لو عطف احداهما على الاخر جاز
 لدلالة على تكرار الفعل نحو جلست خلفك واما مك وكذا يجوز ان لم يبين المكان
 او الزمانان نحو جلست خلفك امس وقت الظهر واما مك وسط الدار واما
 تقدير تقييده الحدث بغيرين مختلفين كما في قوله تعالى مدهوم مدهوم او متضادين
 في محلين غير مترجحين كما في اشترت اسود ابيض او مترجحين كما في اشترت حلو
 حامضا فلا بأس به انتهى **قوله** ويستحيل التداخل لعدم امكان تقييد الحال
 الاولى بالثانية **قوله** وبوجه كونه الاولى من المفعول والثانية من الفاعل تقييدا للفعل
 لان الفصل حينئذ فصل واحد بين الفاعل وحاله بالمفعول وحاله بخلاف العكس
 وهو جعل الاولى من الفاعل والثانية من المفعول فانه حينئذ فصلان احدهما
 بين الفاعل وحاله بالمفعول والثاني بين المفعول وحاله بفاعل وفي شرح
 الرضي ان كونه الاولى من المفعول والثانية من الفاعل جائز على منصف لا واجب فانه
 قال واذ اجاز لان عن الفاعل والمفعول معا فان كانا متفقين فالاولى تثنية فانه
 اخبر غوليت زيدا ارباب ولا منع من التثنية غوليت زيدا ارباب او لقيت
 زيدا اربابا وان كانا مختلفين فان كان هتال قرينة يعرف بها صاحب كل واحد
 منها جاز وفي عما كيف ما كان غوليت هتال مصدرا مخدرة وان لم تكن فالاولى
 جعل كل حال بجنب صاحبه غوليت مخدلة زيدا مصدرا ويجوز على منصف
 جعل حال المفعول بجنبه وتاخير حال الفاعل غوليت زيدا مصدرا مفحلا والصعد
 زيد وذلك لانه لما كان مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال احدثت الحالين وقد
 حال المفعول على حال الفاعل الا اقل من كون احد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن

كل واحد بجنب صاحبه انتهى ويمكن ان يقال ان المص لم يجعل وجوب الحال الاولى من المفعول
 والثانية من الفاعل مطلقا وانما جعله بالقياس الى عكسه وذلك لا ينافي في جوازها بالقياس
 الى جعل كل حال بجنب صاحبه وهذا لا ينافي وجوبه بالقياس الى عكسه فليتأمل **قوله**
 خرجت بها امشي الخ هذا البيت لامر عبد القيس ويروي على اثر اديال مرط والاشد
 واحد والمرط بكسر الميم وسكون الراء من خذ وصوف والمرط بالحاء المعلقة
 المنقوش بنقوش نسبه رجال الابل وجرد المرط لسترا الاثر على المقادير
باب اعراض الفعل قوله فان قلت مما اتت فتحدثنا فلا جزم
 ولا رفع ما لعطف لعدم تقدم الفعل يعلى بالفعل المجزوم الذي يتبعه في الرفع لان
 الاعراب بالنتيجة يقتضي متبوعا استعمل على مثل ذلك الاعراب **قوله** الرفع على
 وجهين والنصب على الاضمار يريد بالوجهين العطف على ثانيي والاستيناف
قوله وهل زيد اخوك فنكره لا يرفع على العطف بل على الاستيناف قبي من وجهي
 الرفع السابق العطف وان ثبت الاستيناف وسكت عن النصب على ضمائر ان والظاهر
 ان سكونه عنه لجواز وفي الشرح لا يظهر ان ههنا ما نفا غير تحالف الجملتين بالاستيناف
 والتعليل وليس بمانع على الجميع واما من جهة المعنى فلا يخفى ان يكون الاستيناف عن
 اخوة زيد وعن كراهة الواقع بعد بيوت الاخوة واقول بل يظهر ان ههنا ما نفا غير تحالف
 الجملتين وهو ما قدرناه انما من ان رفع الفعل بالعطف يقتضي تقدم فعل مرفوع ليكون
 رفع المعطوف بالشاركة له في رفعه وجهته **قوله** وهل لك التفات اليه فيلزم منه
 الرفع على الاستيناف والنصب اما على جواب او على العطف على التفات وضمائر ان واجب
 على الاول ويجازي على الثاني سكت عن الرفع على العطف لظهور امتناعه مما تقدم
 فانه انما واجب وانما واجب ضمائر ان على الوجه الاول لقيام القريضة الدالة على
 المحذوف مع كون الحذف لخصر وقال غيره لاها لظاهره لظهور عطف الاسم على الفعل
 وذلك نحو مستحسن وانما جازا ضمائر ان على الوجه الثاني لان الفاعل تدخل على الاسم
 الترخي نحو يجيني ضرب زيد فقصبيه فجازان يظهر معها ما يقرب الفعل الى اسم
 صريح **قوله** وكما مثال سوا فلان لناكرة فتكون ان سلم كون لوليتي يريد
 بالشاركة لك التفات اليه فنكرهه وتيد المشايمة يكون لوليتي لارها لو كانت
 للشرط لم تكن الآية مشايمة للمثال في عرابه لعدم تاتي النصب على الجواب
 فيها وتانيه فيه **قوله** مسيلة ليعني اجعلها لا فانفق منه الرفع على وجهين
 والنصب على ضمائر ان لظهور جواز **قوله** مسيلة ليعني زيد فنكرهه بالرفع على
 القطع والجزم بالعطف والنصب على الاضمار سكت عن اكم الرفع على العطف لظهور
 امتناعه لعدم المتبوع المرفوع الذي يشاركه هذا التابع في جهة اعرابه وهو تحقق
 ما ذكرناه في ما معني من ان مانع الرفع على العطف في هذا زيدا حوك فنكرهه ليس هو

Copy

تخالفا للحدائق وانما هو عدم ما يشا ركه العطف في جهة اعدائه وفي الشئح الظاهر
ضبط فكره بالنون للتكلم عظيما او مشاركا ليكون الجزم قيا ساقوا ولعل خطاكم
وضبطه بما الخاطب فيه جزم مختار الخاطب باللام وهو غير مقيس عند البصريين
الله ان لا ان يقتدر بان التواني يقتدر فيها ما لا يقتدر في الاما بل انتهى واقول
احسن من هذا ان هذه متاقتة في المثال والمناقضة في المثال ليست من اداب
المحصلين **قوله** ومن تقارب منا ويخضع نوره صدق الله بيت عجزه ولا يخفى
ظلمنا اقامه خبايا **الموصول قوله** يجوز في قوله ما اذا صفت
وما اذا صفته من شدة يعنى في باب الثاني فيما يجيب على المسؤول عنه ان يفصل بينه
قوله والاكثر في نحو من ذا الفتى كون ذلك شارة خبرا وفتيت جملة كاليه وتقول كون
ذا موصولة وفتيت صلة وبعضهم لا يجيزه وجه الاكثر ان الاصل في ذا ان يكون اسم
اشارة لاموصولا الا اذا كانت قد نبتة تدل على مجردة عن الاشارة واستعماله موصولا
ولم يوجد ذلك في نحو هذا المثال وفي شرح التسهيل لا يما مرقاس وضع بعض النحويين
وقوع ذام موصولة بعد من لان من تخص من يعقل فليس فيها الهام فاخرجت ذام التخصيص
الى الالهام وجعلتها الى معناها ولا كذلك من التخصيص واختار الكوفيون ونوع ذام موصولة
وان لم يتقدم عليها استقام وعندهم ان اسم الاشارة كلما يجوز ان تستعمل موصولات
انما قد جزم الحرف في خبر الميم عند الكلام على من بما ذكرهنا انه قليل وسكت
هناك عما ذكرهنا انه الاكثر فقال واذا قيل من ذا الفتى من مبتدا وذا خير موصول
والقائد بخذوف ويجوز على قول الكوفيين في زيادة الاسا كون ذازاية **قوله** واما
ذلك الذي يبشر الله عباده فقيل الذي مصدر به اي ذلك تبشيرا الله وقيل
الاصل يبشر به ثم حذف الجار نطقا فانقلب الميم ثم حذف في الحروف والنحويين
من جعل الذي مصدر به حكاية ابن قائل عن يونس وناول عليه هذه الآية وليس
بشي لانها ابان للاشتراك بين مختلفي الخدم فيقول وقدر ثبتت اسمية الذي
فلا يعدل عن ذلك بشي لا يقوم به دليل بل ولا يشبهه وترا الجمهور يبشر بتشد
السين من بشر وعبد الله بن يجر وابن ابي اسحاق والمجدي والاعشى وطاعة
في رواية والكساي وحمزة وابن كثير وابوعمر يبشر ثلاثا ومجاهد وحيد
ابن قيس بن ابيات تحفينا السين من البشر وهو يتعدى ما لمرة من بشر
اللازم للكون السين واما بشر بفتح ففتد وبشريا فتشديد الكثير لا للغة
لان التقدي الي واحد وهو المفق لا التقدي بالتخفيف اليه وفي شرح التسهيل
لاين امما سمحكي الفارس في الشيرازيات عن ابن الحسن عن يونس وقول الذي
مصدر به غير محتاج الي عايد وناول عليه ذلك الذي يبشر الله عباده وقال
الفارس ويجي على قول يونس وخضتم كالذي خاضوا اي كفوضهم ولا يعود الى الذي



بشر لانها في مثل هذا حرف قال ويقوي هذا انها ايضا جات موصوفة غير موصولة وهذا
ايضا مذهب النحاة اجاز في قوله تعالى تماما على الذي احسن ان يكون الذي مصدر به
جا علا حسن فعلا مسندا الي ضمير موسى والتقدير تماما على احسانه قال ابن مالك
وهو صحيح وحكي عن النحاة انه سمع بعض العرب يقول ابوك بالجارية الذي تكفل
وبالجارية ما تكفل والحق ابوك بالجارية كمالته قال ابن خروف وهذا صحيح في ورود
الذي مصدر به ومذهب البصريين منع ذلك لان الذي قد ثبتت اسميتها فلا يعدل عما
ثبت الا بدليل قاطع وما استدلو به بمقتل خاما قوله تعالى ذلك الذي يبشر الله عباده
فالقائد بخذوف تقديره يبشره واصله يبشر به فلما حذف الحرف صار مفعولا
واما قوله كالذي خاضوا فتقديره كالخوض الذي خاضوا او كالفرق الذي خاضوا
او كالذين فا وقع الذي موقع الجمع واما قوله تماما على الذي احسن فقيل القاعلي
ضمير اسم الله والتقدير على الذي احسن الله اي احسن اليه وهو موسى واما قولهم
بالجارية الذي تكفل بالجار متعلق بخذوف والذي على حاله والتقدير ابوك كمنيل
بالجارية الذي تكفل انت وفي الشئح ويجوز ان يكون التقدير في ذلك الذي يبشر الله عباده
ذلك التبشيرا الذي يبشره الله عباده وهذا اولى اذ لو فتح باب حذف القائد المجزوء بالفتح
المذكور لوجد السيل اي حذف كل عايد مجزوء عرف وبطلانه معلوم واقول ذكر هذا
الوجه الذي يخشري فانه قال وقري يبشر من بشره وببشر من ابشره والاصل ذلك
الثواب الذي يبشر الله به عباده فحذف الجار لقوله واختار موسى قوله ثم حذف
الراجع الى الموصول كقوله اهنا الذي بعث الله رسولا او ذلك التبشيرا الذي يبشر
الله عباده قال ابو حيان ولا يظهر هذا الوجه اذ لم يتقدم في هذه الصورة لفظ البشري
ولا ما يدل عليها من بشر او شبهه **قوله** اي زيادة على العلم الذي احسنه هذا القول
لاين تنبيه وهو بناء على ان المراد بالذي غير من يعقل وهو العلم وعليه فسر الزمخشري
حيث قال على الذي احسن موسى من العلم والشرائع من احسن التي اذا اجاد معرفة
اي زيادة على علمه على وجه التقييم انتهى وقيل على الذي احسنه من العبادة وهو قول
الربيع وقتادة وعليه فسرا بن عطية حيث قال على ما احسن هو من عبادة ربه
والاصطلاح بنبوته انتهى وقيل المراد بالذي هنا غير معين من العقلاء وهو
قول مجاهد اي تماما للنعمة على من كان محسنا من ملته وقيل المراد به معين من
العقلاء فقال الاما وري ابراهيم لان موسى من ولده والاحسان للابنا احسان
الابا وقيل موسى اي تمة للمكرمة على موسى الذي احسن الطاعة في التبليغ وفي
كل ما امر به **قوله** وكونه موصولا حرفيا في البحر وقيل الذي موصول حرفي وهو
فقد كوفي وفي احسن ضمير موسى اي تماما على احسان موسى بطاعتنا وقيامه
بامرا ونهينا وقيل الضمير في احسن يعود على الله تعالى وهذا قول ابن زيد واتفق

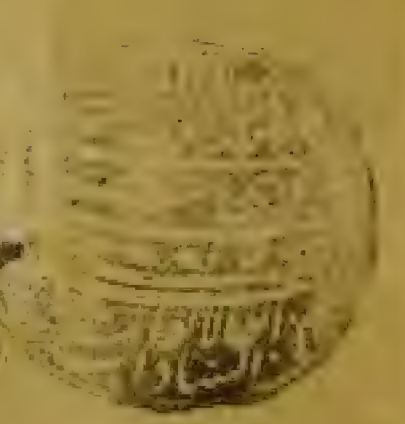
Copy

الاحسان الى بني ابيه الى موسى قولان **قوله** وكونه نكرة موصوفة في البحر لا يقتضيان
 ان قيل هذا القول بغير ان الذي هنا اسم معرقة وذلك انه قال وقال بعض نحاة
 الكوفة يعم ان يكون احسن اسما وهو فعل التفضيل وهو مجرور وصفة للذي وان كان
 نكرة من حيث قارب المعرقة ان لا يدخله الى ما تقول العرب سررت بالذي خير منك ولا
 يجوز سررت بالذي خير منك ولا يجوز سررت بالذي عالم وهذا شائع على مذهبي للكونيين
 وهو خطأ عند النحويين انما كان قتيلا اسم كان في قول هذا القائل وان كان نكرة
 ضميرا الذي فيقتضي انها نكرة اجيب بان قوله من حيث قارب المعرقة الى لا يستقيم
 الا اذا كان الضمير في كان عايدا اعلى حتى **قوله** ولو ثبتت نحو سررتي ما سحيت
 لك لنتت بك يعني لنتت محي ما نكرة موصوفة لانها احتقا لا لزائدة في نحو سررتي
 ما سحيت بك وفيه نظر فقدم في ما الزائدة انها تقع بعد الدافع كقولك ستان ما
 زيد وعمرو وقولك سحيت لويابا بن جاجبها من بل ما الف خاطب بعم وفي الشعر
 الظاهر انه لا يثبت ولو سمع ذلك لاحقا ان تكون موصولة حذف صدر صلتها
 اثبت ويكن الجواب عن هذا بان كلام ابي حيان انما هو على الاصل وهو عدم الحذف
قوله ولا اعلم زاد وانما بعد لها الا ومعناها السببية هذا رد لقول ابي حيان
 ان ما في قولهم سررت بما سحيت لك يحتمل ان تكون زائدة وجهه ان الباقي قولهم
 سررت للاصناف وما الزائدة لانفع بعد بئنا الاصناف وانما تقع بعد بالسببية
قوله وقد جوزا في ومن الناس من يقول الضمير في جوزا عايدا الى كونه من موصولة
 وموصوفة وفيها شبهة التقتا زاني قد يقال انه لا يتم في مثل هذا الاخبار فاستد
 والجواب بانه لا اخبارا بغيرية او للتعجب واستعظام ان يختص بعض من الناس بمثل
 تلك الصفات فانها تنافي الانسانية بحيث كان ينبغي ان لا بعد المتعجب بها من جنس
 الناس منصف مثل هذا التركيب شائع ذابح في مواضع لا يتباني فيها مثل هذه الاعتبار
 ولا مقصد فيها الا الاخبار بان من هذا الجنس طائفة تتصف بكلها الوجه ان
 تجعل مفعول الجار والمجرور مبتدأ بجبي وبعض الناس او بعض من الناس من هو
 كذا وكذا فيكون مناط القايمة تلك الاوصاف وفي قول الحارثي فهو ليوث
 لا ترام وبعضهم ما قنمت وضم جيل الحاطب تانيس لما ذكرنا حيث
 وقع فزينة منهم وفي بعضهم مبتدأ اخيرا ووقع الطرف في موقع المبتدأ ليس يستبعد
 كقوله تعالى ومنادون ذلك وما لنا الاله مقامهم والطور يعقرون الموصوف
 في الطرف الثاني ويجعلونه مبتدأ والطرف المتقدم خيرا ولو عكسوا لاستقام اللفظ
 والمعني جميعا في جميع الموارد اي جمع منادون ذلك وما احلنا الاله مقام معلوم
 لكن وقوع الاستعمال على ان من الناس رجالا كذا وكذا شاهد لهم وفي الكشاف عند
 قوله تعالى ومن ذريتنا امة مسلمة لك واجعل من ذريتنا امة مسلمة لك ومن

للتعجب قال التقتا زاني اي واجعل بعض ذريتنا امة مسلمة وهذا بما يشهد اليك
 من ذريتنا امة بالنسبة يدنع ذلك وفي اعراب السيبين وقد سأل سبيل فقال الخبر
 لا بد ان يبيد غير ما افاده المبتدأ ومعلوم ان الذي يقول كذا هو من الناس لا من
 غيرهم فاجيب عن ذلك بان هذا تفصيل بمعنى لانه قد ذكر الموصوفين ثم
 ذكر الكافرين ثم عقيت بذكر المتأقين فصارت نظير التفصيل نحو ومن الناس من
 يعجبك ومن الناس من يشعري انوني فتوف تفصيل الناس من كان منكم ومنافق
 واحسن من هذا ان يقال ان الخبر اما اذا تعبد المقصود لان الناس كلهم لم يقولوا ذلك
 وهم غير منكم فصارت التقدير وبعض الناس يقول كذا وكنت وكنت انتي **باب**
التوابع قوله ويحتمل هذا تقدير مبتدأ ايضا اي انا ومننا هم الاشارة الى الآية
 الاخيرة وخبر في العاقبة **قوله** سيئلة نحو سح اسم ربك الاعلى يجوز كون الاعلى
 على صفة الاسم او صفة للرب في تفسير البيضاوي سح اسم ربك الاعلى تراه اسره
 عن الاخاد فيه بالتأويلات الزايدة فاطلافة على غيره زاعما انها فيه سواء ذكره
 لا على وجه التظيم انتهى وفيه ايضا عند الكلام على ليم الله والاسم ان اريد به
 اللفظ فغير المسر لانه يتألف من اصوات مقطعة غير قارة وتختلف باختلاف الامر
 والاعصار وتتعدد قارة وتتحد اخري والمسمى لا يكون كذا تد وان اريد به ذات الشيء
 فهو المسمى ولكنه لم يشتهر بهذا المعنى وقوله تعالى تبارك اسم ربك المارد به اللفظ
 لانه كما يجب تنزيه ذاته وصفاته عن التقايس يجب تنزيه الالفاظ الموصوفة
 لها عن الدفء وسوال ادب او الاسم فتم كذا في قول الشاعر الى هولاء
 اسم السلام عليكم وان اريد الصفة كما هو رأي الاسعدي انقسم انقسام الصفة
 عند الى ما هو لغير المسير والي ما هو غيره والي ما هو ليس هو ولا غيره انتهى وفي
 حاشيته التقتا زاني عند الكلام على قوله تعالى وعلم ادم الاسما كلها المشهور فيها
 بين الآثر ان اختلف في اسم من تلك المسكات القويقي تشعير بذكر لان القايدين
 بان الاسم عين المسمى تتسكوا بقوله تعالى وعلم ادم الاسما كلها ثم عرضهم وقوله
 تعالى سبح اسم ربك الاعلى اي ذاته وقوله تعالى ما تعبدون من دونه
 الاسما الى غير ذلك ولان لفظ الاسم يسمى بالاسم دون الفعل فهنا الاسم
 والمسمى واحد والتايلين بانه غيره تتسكوا بمثل قوله تعالى فله الاسما الحسني
 مع القطع بوجه الذات الا ان ما ذكره من التفصيل وهو ان هذا الاسم
 ما هو نفس المسمى كقولك الله فانه يدل على الوجود اي الذات بوجه ما هو غيره
 كخالق والرازق ونحو ذلك ما يد لعلي فعل ومنه ما لا يقال انه هو ولا غيره
 كالعلم والقادر وكل ما يد لعلي الصفات القديمة يشعر بان الكلام ليس في اسم
 بل في مدلولاته مثل الانسان والفرس والاسم والفعل وكذا قولهم ان اسما

في موضع المفعول الاول وانه
 المبتدأ في الخبر الذي يشهد بان
 ذريتنا هو

الله متحدة فكيف تكون نفس الذات فان قيل فقد ظهر ان الخلاف في الاسماء التي من
جملتها لفظ الاسم وظاهرها اصوات وحروف في الاعراض المتزايلة وكيف
ينصرون كونها نفس مدلولاتها التي هي الاعيان والمعاين وان اريد بالاسم المدلول فلا
حقا في انه نفس المسمى من غير ان ينصرون فيه خلافا لفايدة لانه بمنزلة قولك ذات
الشيء ذاته فكذلك الاسم الواقع في الكلام قد يراد به نفس لفظه كما يقال زيد معرب
ومضرب فعمل ماض ومن حرف جر وقد يراد به معناه كقولنا زيد كاتب وحيث قد
يراد خبر منه مثل جاني انسان ورايت حيوانا وقد يراد جزؤها كالناطق او عارض
لها كالضاحك فلا يبعد ان يقع اختلاف واشتقاق في ان اسم الشيء نفس كسماء امر غيره
وما اورد في بعض المواضع من ان الكلام في لفظ الاسم لا ينافي في ذلك لانه ايضا اسم من
الاسماء والسمات ايضا تنزل على هذا انتهى وفي المشرح هنا سوال مشهور وهو ان
المقصود بالتسميع هو الرب سبحانه وتعالى لا اللفظ الذي عليه فكيف علق عليه
التسميع بالاسم والجواب بانه صلة مرادة بان زيادة الاسماء لم تثبت وايضا فلا تنافي
على راي المصنف واجاب القائل بانه انما نعلق التسميع بالاسم وان كان غير المسمى لان التسميع
اذا وجب للمعظم عظمها هو من سببه لاجله فكما يجب تنزيه ذاته وصفاته تعالى
عن النقائص يجب تنزيه الالفاظ الموضوعه لها عن الرتف وسوء الادب واعتراضه السبيل
من وجهين احدهما انه لم ير وعنه عليه الصلاة والسلام انه قال في تسميته سبحانه اسم
ذي الالهي مع كثرة تنبيهه فدل على ان المقصود بالتسميع المسمى والاسم مذكور تحت اخرى
والثاني انه يلزمه ان يطلق على الاسم التمييز والتعبد والتنزيه وغیره من المعاني المقصود
بها الله تعالى فتفق لكبر اسم ربي وذلك مما اجمع المسلمون على تركه قال السبيلي
والجواب السديد ان الذكر على الحقيقة محله القلب لانه ضد النسيان والتسميع
لما رتبته الاله لا تدون اللفظ باللسان والله تعالى قد تعبدنا بالامر من جميعا ولم
ينتقل من الايمان الا ما كان قولا باللسان واعتقادا بالقلوب فصاير معاني الانبيات
معنى قوله تعالى واذكرا اسم ربك وقوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى اذكر ربك وسبح
ربك بتبكيك ولسانك ولذلك اقم الاسم بنبينا على هذا المعنى حتى لا يخلو الذكر والتسميع
من اللفظ باللسان لان الذكر بالقلب متعلقه المسمى المدلول عليه بالاسم دون ما سواه
والذكر باللسان متعلقه اللفظ مع ما يد له عليه لان اللفظ لا يراد لنفسه فلا يتوهم
احدا ان اللفظ هو المسمى دون ما يد له عليه من المعنى فقد وضحت الحكمة التي من اجلها
اتخذ ذكر الاسم وبه سملت النافية الى هنا كلامه وفيه بحث انتهى في المشرح واقول
اذا كان مراد القائل بما قاله البيضاوي في تفسير هذه الآية وهو ان المراد بتنزيه
الالفاظ الموصوفة الموضوعه لذاته وصفاته تعالى هو تنزيهها على التاويلات
الزايفة عن اطلاقها على غيره زاعما انها فيه سواء وعن ذكرها لالهي وجده العليم



ان منع كل من اعراض التسميع عليه **قوله** وانما غويان غلام زيد الظريف فالصفة
المضاف لا يدل لان المضاف اليه اناجي به لغرض التخصيص ولم يورث به لذاته فان
نتيجه ما الترتيب بين الالفة وهذا المثل الحق جازم لانه ان تكون الاعلى صفة للاسم
المضاف او للرب المضاف اليه وتبقى في المثال ان يكون الظريف صفة للعلامة المضاف
اجيب بان المضاف اليه في الآية مقصود بحكم المضاف وهو التسميع ومضاف لما
يقده وليس المضاف اليه في المثال كذلك **قوله** ولذلك ضعف قوله وكل اخ مقارفة
اخوة الخ المشارة بذلك الى ان الصفة في نحو كل فتي تسمى فتي المضاف اليه والبيت
تقدم الكلام عليه في الا في حرق الزهرة والموصوف فيه طوكل لان الصفة في الا الفرق
وهو مرفوع **قوله** وعلى التبتينة نه وقت لا بد الا اذا نعت في المشرح بليتي ان
يظهر في وجه تسميته التفت واعتناء المبدع في نحو هدي التفتين الذين يؤمنون بالغيب
وفي نحو مودت بالرجل الذي فعل واقول وجه تسميته التفت ان كل موصول فيه الالف
واللام فهو موضوع للدلالة على معنى يتبعه في جميع استعماله صرح بذلك الرضي في باب
الصفة وتستقله عنه في الجته السادسة فالوصول الذي فيه الالف واللام دائما منه
لوصف مذكورا ومقدرا فاذا وجد في اللفظ ما يصلح لونه نعتا له فبقي جعله نعتا
لان جعله غير ذلك لا يعني عن جعله نعتا لاحتياجه دايما الى نهوت وجعله نعتا
يفتي عن جعله غير ذلك ولذا لم يذكر المفسرين ولا اهل اللغة كونه بدلا وان كان
ذكره السبيلي حيث قال يحتمل الجذر من اوجه ثلاثة اظهرها انه نعت والثاني بدل والثالث
عطف بيان **باب حروف الجر قوله** سيلة زيدا على التسطح
يحتمل الوجهين يعني كون على حرفا وكونا اسما ظرفا وعليهما نهي متعلقة باستقذار
مخدوف لانها مع ما بعدها في موضع الخبر **باب في مساييل مقدره قوله**
سيلة نحو يسبح له فيها بالعدو والاصادين فتح الباعث كونا الناييب عن الفاعل
القرى الاول وهو الاول والثاني في المشرح يحتمل ان يقال انما كان الاول اولى لانه افضل
حيث ان التبتة وعليه تبييني ان يكون الثاني اولى من الثالث لتفكيك الفضل وعيتم ان
يقال الوجه في كون الاول اولى بالتمية انه اقرب الى المفعول به من الطرفين واحدهما
فلا اولوية بينهما وهذا اسعد مراد المصنف ولذلك بين اقامة الثاني والثالث من غير
ترجيح **قوله** وبما ذكرنا من الوجهين في المثال الاول يعلم فصار قول من استدل
على جواز نحو ما مره في الشعر يتوله تنقابتاي الخ في المشرح انما علم الفساد
باختلاف الوجه الثاني وهو كون الفعل مضارعا ظرف منه احد في التاويل لا باحتمال
الوجه الاول وكونه ماضيا **الجنة السادسة قوله** المفعول الاول اشتراطهم
المجود لعطف البيان والاشتقاق للتفت قال ابن الحاجب في شرح كافيته عند
الكلام على قوله ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره اذا كان وضعه لغرض المعنى

Copyrsity

عموما نحو تبيين قدوم مال او خصوصيا نحو مروت برجل اي رجل ومروت بهذا الرجل وبزيد
 هذا معني ان معني النعت ان يكون تابعا يدل على معني متبوعه فاذا كانت دلالة
 كذلك معني وقوة نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره لكن لما كان اكثر في
 المتبوع هو المشتق نفعهم كثيرا من التعويضي ان الاشتقاق شرط حتى تاولوا غير
 المشتق بالمشتق انتهى وقال المصنف علم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق
 فلذلك اشتد ضعف سيبويه نحو مروت برجل استد وصفا ولم يستصنف بزيد استدا
 حال ان كانه يشترط في الوصف لا في الحال الاشتقاق وفي الفرق نظرا للغة يشترطون
 ذلك فيها نظر معا والمع ليعني ان الحاجب لا يشترط ذلك فيها ويكتفي بكون الوصف دالا
 على متبوعه مشتقا كان او لا ويكون الحال هيبة للفاعل او المفعول والمراد بالموضوع
 لخص المعني عموما ما وضع للدلالة على معني في متبوعه في جميع استعلا لاحت
 كالمشوب وذي المضاف الى اسم الجنس فان اما موصوفا في جميع المواضع اما ظاهرا
 او مفترقا ومن الجاهل بالموضوع لذلك موصول فيه اللفظ واللام كالذي والقي ونحوهما
 وقدوا الطائفة لان الذي قام بمعني القيام والمراد بالموضوع لغرض المعني خصوصا
 ما وضع للدلالة على معني في متبوعه في بعض استعلا لاحت كما سم الجنس الجاهل مد بالظن
 الي اسم الاشارة فانه اذن موضوع للدلالة على معني في اسم الاشارة نحو هذا الرجل
 اما لو جعله صفة لغير اسم الاشارة نحو مروت بزيد الرجل اي الكامل في الرجلية
 فليس الجنس موضوعا لمعني في متبوعه لان استعمال الرجل في معنى الكامل في الرجلية
 ليس وضعيا انتهى **قوله** ومن الخطا في الثاني قول كثير من التعويضي في نحو مروت
 بهذا الرجل ان الرجل يفتى قال ابن مالك اكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضا في ذلك
 والحاصل انهم عليه نفعهم ان عطف البيان لا يكون الا حصص من متبوعه وليس كذلك
 ظاهر كلام الرضوي الحامل لهم على ذلك غير ما قال ابن مالك فانه قال في باب النداء
 والاكثرون على ان ذلك اللفظ وصف لا اسم الاشارة في النداء وغيره لانه اسم دال على معني
 في تلك الذات المبهمة وهو الرجل وليد وهذا حد التفت اي ما دل على معني في متبوعه وقال
 بعضهم هو عطف بيان لعدم الاشتقاق والجواب ان الاشتقاق ليس بشرط في
 الوصف ولا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس المعرف باللام اما اسم الجنس فلا
 هو الدال على الماهية من بين الاسماء المحتاج اليه في نعت اسم الاشارة بيان ماهية
 الشار اليه من طريق نعتها من الصفات المشتقة الا بما يخص بعض الماهيات نحو هذا
 العالم فجمع هذا الابيض والالتفات باللام فلان تعيين الماهية حصل من لفظ الجنس
 وتعيين المفرد من افرادها علم من اسم الاشارة فلم يبق الا تطابق النعت والمنعوت
 مع انهما كمالا بمنزلة قولك الرجل المعهود لان لفظ هذا لا يبيد الا تعييني المفرد الذي
 دل عليه الرجل وهذه الفائدة تحصل من لام العهد قطار شدة احتياج اليهم الى صفة



من ثم لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت هاهنا فلا تقول هذا اليوم الرجل كما يجوز في
 غير هذا النوع ولا يجوز ايضا تفريق صفاته نحو هو لا الرجل والغرس والبندق **قوله**
 وزعموا ان عصفورا ان التعويضي اجازوا في ذلك الصنف والبيان ذكر اللم كلام ابن عصفور
 هنا في بحثه لا وجعله تبيينا على حدته **قوله** والتعويضي من المتعويضي او ساو له
 قال الرضوي ينبغي ولا ان يعرف انه ليس مرادهم بهذا انه ينبغي ان يكون ما يطلق عليه لفظ
 الموصوف من الافراد اقل ما يطلق عليه لفظ الصنف او ساو له فان هذا لا يطرد لافي
 المعارف ولا في التكررات اما في المعارف فانت تقول جاني الرجل القاتل وهذا الرجل
 ولقيت الشيا الخبيث واما في التكررات فانت تقول رايت شيئا ابيض وهذه ذات قدسية
 او واجبة الوجود بل مرادهم ان المعارف تخص اي المصنرات والاعلام والبهيات وذا اللام
 والمضاف اليها لا يوصف ما يوصف وصفه منها بل يجمع الوصف به منها لان يكون
 الموصوف اخص اخص من صنفه او مثله في التعريف فتقولك الرجل القاتل الثاني
 فيه وان كان اخص من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انها من جهة التعريف الطاري
 على مدلولها الوضعية متساويان وفي قولك هذا الرجل لفظ هذا اعم من الرجل
 من حيث انه يصح ان يشار به بوضع واحد الى اي مضاف اليه كان لكن التعريف الاشاري
 اقوي من التعريف اللامي فعلى هذا يختص قولهم الموصوف اخص او ساو بالمعروف
 فينبغي ان تعرف مراد المعارف فيكون بعضها اقوي من بعض حتى يبين عليه الامر في
 قولهم الموصوف اخص او ساو فالمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرافها
 المصنرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات وكون التكميل والمضاف
 اعرافا لمعارف ظاهرة واما الغائب فلا احتياجه الى لفظ يفسره حمله بمنزلة
 وضع اليد وانما كان القلم اخص واعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة
 بخصوصه عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع
 اي ذات معينة كانت وتعيينها الى المستعمل بان يعرف به الاشارة الحسية فكثير
 ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسما الاشارة موصوفا في
 كلامهم ولذا لم يفضل بين اسم الاشارة وصفه لشدة احتياجه وانما كان اسما
 الاشارة بالعين والقلب معا والمدلول في اللام يعرف بالقلب دون العين
 ولضعف تعريف ذي اللام يستعمل بمعنى التكررة نحو قوله تعالى بين اهلكه الذئب
 واما المضاف الى احد الاربع فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكسب
 التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد فان تعريف المضاف في النقص من
 تعريف المضاف اليه لانه يكسب منه ولذا يوصف المضاف الى المصنف ولا يوصف
 المصنف فعنده نحو الظريف في قوله رايت غلام الرجل الظريف بدل لاصفة وسند
 سيبويه هو صفة لغلام ومذهب الكوفي ان الاعرف العلم ثم المهم ثم ذو اللام

ولعلمهم نظروا الى ان العلم حين وضع لم يقصد به الا لدول واحد معين بحيث
لا يشترك في اسمه ما يماثله وان اتفق شاذركه في موضع ثان بخلاف سائر المعارف
وعند ابن كيمساق الاول المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذواللام ثم الموضوع
وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة لان تقديره بالعين والقلب ثم المضمر
ثم العلم ثم ذواللام وقال ابن مالك اعرفها غير المتكلم والعلم الخاص اي الذي لم
يتفق له مشارك وضير المخاطب جعلها في درجته ثم ضير القابض السالم من ايهام اي
الذي لا يشتهر مفسره ثم الشاربه والمنازي والموضوع وذوالادان والمضاف
بحسب المضاف اليه انتهى **قوله** ويماثله نظرا لان الذي تاوله النحويون بالخاص
والشاربه انما هو اسم الاشارة نفسه اذ وقع لفتا كدرت بزيه هذا فاما نعت
اسم الاشارة فليس كذلك معناه وانما هو معنى ما قبله في الشرح انما اخذوا النحويون
الي تاول هذا في قوله سررت بزيه هذا معني المشار اليه والحاضر لانهم يرون
ان النعت لا بد ان يكون مشتقا او موصولا لاجتماع وهذا لا يفتح في تاول ايت
معصنور ولا يدفعه لان الالف واللام في سلم كونها للمختور محاذيه هو وكان
مدخولا هو الحاضر لزم ان يكون الرجل بعد معني الحاضر لانه جهة كونه تقسيرا
لهذا بل من جهة دلالة الاداة **قوله** قاله الزمخشري في ذلك اسم يجوز كون
اسم الله تعالى صفة للاشارة او بيانا ورتبكم الخبر في الكشف في سورة فاطمة ذكر
مبتدا والله ربكم لو انكم اخبرتم بقرادته او اسم ربكم خبران وله الملك جملة مبتدا وفتة
في قران قوله تعالى والذين تدعون من دونه ما يملكون من قطير ويجوز في حكم الاعراض
انواع اسم الله صفة لاسم الاشارة او عطف بيان ورتبكم خبر الاولان المعني باباه
قال ابو حيان ولا يظهر ان المعني باباه لانه يكون قد اخبر بان المشار اليه بملك
الصفات والافعال ثم وما تكمم ومصلحكم وهذا معني ساقب يخ لايق انتهى وقال
اليميني يحتمل انه انما لم يميز كونه صفة او عطف بيان هنا لان من حق صفة المعرفة
وعطف بيانها ان يكونا معلومين للمخاطب لما كان المخاطب هم الكفار وهم لا يعلمون
ذلك لم يميز ويحتمل انه لم يميز كونه صفة او عطف بيان لان محوي الكلام يدل
على ان المقصود هو الاخبار عن ذكر المشار به الموضح الليل في النهار وموج النهار
في الليل ومشهد الشمس والتميز بان الله بان الله بان الله المقدر بالملك انتهى وقال
الطبري ويكن ان يقال ان المشار اليه ما بعده فلا يبيح ذلك الترتيبا المقدر وهو ان
ما قبله خبر ما بعده لاجل اجراء النفي الاوصاف عليه اذ المعنى ذلك الموصوف
تلك الصفات المبهمة والنقوص الكاملة هو المعبود المستحق للعبادة المالك المنزه
بالالهية والذين تدعون من دونه ما يملكون من قطير وفيه انه ليس كلما
يصح اعراضا كان وجها لان الاعراض تابع للمعاني ولا ينعكس انتهى **قوله** وجوز

كون العلم نعتا وانما العلم ينعت ولا ينعت به في الشرح بذلك اعترضه ابو حيان
وقد وقع للمختص في تفسير سورة ابراهيم عهده قوله تعالى ابراهيم اعترض
الحديد ان قال الله عطف بيان للحديد الحيد لانه جري مجري الاسماء الاعلام
لغلبته واختصاصه بالمعبود الذي يحق له العبادة كما غلب العجز في التثنية هذا
نصفه فانظر هل يمكن ان يكون جعله اياه وصفا لانه جهة علمية بل من جهة ملاحظة
الالهية فيه باعتبار الاصل انتهى واقول في تفسيره ايضا وي ما يشيوا اليه
لا يمكن فانه محال وقيل علم لذاته المخصوص لانه يوصف ولا يوصف به فعمل
انتفاع الوصف به دليلا على علمية **قوله** وجوز نعت الاشارة بما ليس معروفا
بلام الجنس وذلك مما اجمعوا على بطلانه في المشرح اذا كان عنده علما بالعلمية كما مر
لم يرد هذا عليه فانه جعله نعتا لاسم الاشارة ليس باعتبار علمية بل باعتبار
ملاحظة الاصل قبل العلمانية وهو الاله الذي يعني بالمعبود واللام فيه على هذا
التقدير ليس وحاصلا انه عند قصد النعت بمثابة قولك ذلك المعبود ولا
يصح هذا احد وقد اجازوا وتعلق الطرف بالاسم الشريف في قوله تعالى وهو الله
في السموات وفي الارض على معني وهو المعبود فانما سألهم تاوله بذلك لاجل الحق
الاول فلم لا يجوز مثله للمختصري لاجل الوصف واقول قد يفرق بينهما بان
هنا عن الوصف منه وجه ولاندوجه هناك عن التعلق **النوع الثاني**
قوله اشتراطهم التعريف لعطف البيان ولنعت المعرفة والتكثير
للكمال والتميز واخبر عن نعت النكرة يعني انهم اشتروا طوا التعريف لأمور
سرها عطف البيان ونعت المعرفة واشتروا التكثير لأمور سريها الحال والتميز
ونعت النكرة وافعل من **قوله** ومن الوهم في الاول يعني في اشتراطهم التعريف
بعطف البيان ولنعت المعرفة **قوله** من الدقش في انبائها اسم نافع
هذا الخبر بيت صدره • ثبت كاني تا ورتني ضييلة • والدقش بضم الذاء وسكون
القاف جمع رقشا وهي من الحيات المنقطة بسواد وبياض والسم مثلث التين
القائل المعروف فالسم النافع بالقاف الباقى الثابت **قوله** والصواب
انه خير السم فانظر في متعلق به او خبر ثان في المشرح ليس كونه صفة مخطا
فان القابل بذلك جعل الاداة في السم جنسية كما في قوله تعالى واية لهم الليل
لنسلخ منه النهار وقوله تعالى كشل الحمار يحمل اسفارا وقول الشاعر
ولقد امر علي البيهقي بسبي • وقد جوزوا كون الجملة في ذلك كله صفة لدي
الاداة مع انها لا تكون صفة لالنكرة بناء على ان المعرف باللام الجنسية
كالنكرة بحسب المعنى وما نحن فيه كذلك وقد خرج المم على ذلك قولهم مسا

يحسن بالرجل خير منك ان تنعل كذا ذكره في تراجم الحذف حيث ترجم علي حذف
ال انتهى واقول في شرح التفسير لا يرام قاسم ما هو ظاهره في ان ذلك القائل لم
يجعل اللام في اسم جنسية فانه قال واختار بعض النحويين وصف المعروفة بالنكرة
وجعل من ذلك قول الاخفص وللحق سول الدور قواد وعن ابن الطراوه
انه يجوز وصف المعروفة بالنكرة اذا كان الوصف خاصا بذلك الموصوف كقول
الناقة في انبائها التمتع نافع قال ولا جنة لهم في ذلك لامكاننا وبله انتهى نعم يمكن ان
يكون ما في الشرح تاويلا لجهتهم **قوله** وليس من ذلك يعني من الوهم في الاول
وتحليل هذا النبي هو قوله بعد اسطرانه جعله على تقدير ال **قوله** والذي
قدمه الزمخشري انه وجيع ما قبله ابدال ما به بدل فستكره وكذا المضاف
قبله الضمير المنصوب يلزم المجرور يقبل كشد يد العقاب والحداد بالعواقب العزير
العلم لانها البوائق من جميع ما قبل شديد العقاب او هو وذا الطول ان ارشد
البوائق من التواضع في الالة **قوله** ورد على الزجاج في جعله شديدا
العقاب بدلا وما قبله صفات وقال في جعله بدلا ووجه من بين الصفات تيقن
ظاهر قال البيهقي كمال ان يكون وجه النبوة هو ان هذه النكرة لو كانت بدلا فقط
لكان المبدل منه وهو المتبوع في حكم المضي ولما كان ما قبله وما بعده صفات
لزم ان لا يكون في حكم المضي وايضا فكونه بدلا يقتضي ان يكون هو المقصود بما
نسب الى المتبوع دونه وكون ما بعده وما قبله صفات تقتضي ان المتبوع هو
المقصود دونه او يقول لو كان بدلا والبه لفي حكم تكرير المبدل اسمه العامل لكان
مع عامله اجنبيا بين الصفات انتهى وفي الشرح اما قال الزمخشري بين الصفات
لم يقل من بين الصفات بادخال من علي بين وبين العبارتين فرق لا يخفى عليك
قوله ومن ذلك قول الجاحظ هكنا راينا في اثر النسخ وفي بعضها ومن
الوهم في الثاني قول الجاحظ وهو الصواب لانه ذكر من جملة الثاني فقل بن
قوله ولست بالآخر منهم حمير هذا صدر بيت بحره وانما العبرة لذلك
والحمير هنا العدد تقول نحن الآخر منهم حمير عدد والفرقة القوة والغلبة
والكاثر الكثير **قوله** ومن متعلقة بآثار منكم احوذا بيد لانا المذكور
في الشرح يلزم عليه ابدال النكرة عن الموصوفة من المعروفة وقد عرفت
ما فيه **قوله** او بالمذكور على انها بمنزلة قولك انت منهم القارس البطل
يريد ان من في البيت ليست نفعية لينة جاره للمفعول **قوله** عند من قال
في احوالها تدل على الشرح ليس هذا الطرف مفهوم مخالفة حتى يكون
المعنى انها تدل على احد من عند من لم يقل في احوالها تدل عليه فان هذا

قول لا وجود له وانما قولان احدهما ان لیس ذال على الحديث الثاني
انها ليست ذال عليه واما ليس فلا لالة لها عليه قولا واحدا فان قلت
فانما تارة التقييد ان قلت التبيين علي ان التثنية لفظي الطرف ليس عند من لا تقول
بان احوالها تدل على الحديث من باب اولي فهو مفهوم موافقة **قوله** ولان فيه فضلا
هذا معطوف على انها لا تدل **قوله** وبان فصل التبيين هكذا وقع في بعض النسخ
وفي بعضها وبان الفصل بالتبيين وهو غير صواب على ما لا يخفى **قوله** ومن الوهم في الثاني
قولك هو هكذا وقع في النسخ المتريها ومن انوم في الثاني قول الجاحظ **قوله** والصواب
انه شبه بالمفعول به في الشرح واعتراض المم اما بتاني على قول البصريين ومن وافقهم
واما الكونيون يجوزون وقوع التبيين معرفة في مثل ذلك فلعن تلكا فصد التخصيص
على مذهبهم **قوله** وقول تحليل هذا معطوف على قولك في انما جعل هذا من
الوهم في الثاني لان الاضافة يشترط فيها تنكير المضاف وفي الشرح لعن مذهبهم
خوار اضافة المعرفة مع بقائها على ما هي عليه من التعريف ولا يتجاسون من اجتماع
تعريفين على كلمة من وجهين مختلفين **قوله** نعم يصح ان يقال انه خير للاسح
اسمها فانها في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه في الشرح كيف يجعل الكلمتان
معاً مبتدأ مع ان تعريف مبتدأ غير صادق عليهما انه هو اسم مجرد عن العوازل
اللفظية غير الزائدة سند اليها وصفة معتدة على ثبوت واستقام راتعة الظاهر
اوضح من فصل وليس مجموع لاله اسما مجرد او لافقة معتدة واقول لا نسلم ان
مجموع لاله ليس اسما مجرد بل هو اسم مجرد مركب من كلمتين كمنتهى عشر في قولك عند
خسة عشر وفي يلوح التفتازاني لا يخفى ان الاستثنا ههنا بد من اسم لا على
المحل والخبر محذوف اي لاله موجود او في وجود الاله فان قلت هلا قدرت
في الا نكان ونفي الامكان يستلزم نفي الوجود من غير عكس قلت لان هذا رد لخطا
المشركين في اعتقاد تعدد الالهة في الوجود ولان التقريظة وهو نفي الجنس اما تدل
على الوجود دون الامكان ولان التوحيد هو بيان وجوده ونفي الاله غيره لا بيان
امكانه وعدم امكان غيره ولا يجوز ان يكون استثنا مقدرعا ومع موقع الخبر لان
المعنى على نفي الوجود عن الهة سوي الله تعالى لانه نفي مغايرة الله عن كل اله انتهى
واعراب السفاقي واعترض صاحب المنتخب تقدير الخبر فقال ان كان لنا فيكون
معنى قوله لاله لنا الا هو معني قوله والهمك اله واحد فيكون تكرارا محضاً
وان كان في الوجود كان نفي الوجود الاله ومعلوم ان نفي الهية اقوي في التوحيد
الصرف من نفي الوجود فكان اجدا لكلام على ظاهره والاستغناء عن هذا الاضمار اولى
واجاب ابو عبد الله محمد بن ابي الفضل المرسي في بري الثمان فقال هذا كلام من لا
يعرف لسان العرب فان اله في موضع مبتدأ على قول سيبويه وعند غيره اسم لا

وعلى التقديرين فلا بد من خبر للبند الاول انما قاله من الاستقنا عن الاضار فاسد
واما قوله اذا لم يضر كان نقيضا لما هيته فليست بشي لان نفي لما هيته هو نفي الوجود لان
لما هيته لا تتصور عندنا الا مع الوجود فلا فرق لا مهيته ولا وجود وهذا ندهيب
اهل السنة خلافا للخبر لانه فانهم يثبتون لما هيته عادية عن الوجود وهو قاسد
والا هو في موضع وقع بدل من لاله ولا يكون خبرا للالان لا لا تحمل في المقارن
ولو قلنا ان الخبر للبند وليس للا فلا يصح ايضا لما يلزم عليه من تنكير البند وتعريف
الخبر ولا يصح واستشكل بوجيان البند من الا وقال لانه لا يمكن فيه تكرار العامل
لوقلت لاله الا هو لم يخبر واختار انه بدل من الصير المستكن في الخبر المحذوف العايد
على اسم لاله لولا لا يصح التعويضي بانه بدل من اسم لاله من الصير العايد على اسم
لا **قوله** واما لا رجل ظرنا بالنصب فانه عند سيبويه مثل ما زيد الفا حصل
بالرفع قال الرضي في المناوي اعلم انه اما اجاز الرفع حلا على اللفظ لان النصب
في توابيع المناوي المضموم كان هو انقياسا لان التوابيع الهنسة اما وضعت تابعة للعد
في اعرابه لا المبني في بنائه لا تري انك لا تقول جازي هو لا الكلام بعد الصفة خلا على
اللفظ بل يجب رفعها حلا على المحل لكنه لما كانت الصفة التي هي الحركة **قوله** تحدث
في المناوي حدوث حذف النداء ويزول بزوالها صادرة كالرفع وصار في حدوثها
كالحالة لها وكذلك تنقذ لارجل فلما كانت الرفع جازان يرفع التوابيع المستعدة
لانها كانت تابعة للرفع وقيل شيئا من استنكار تبعينه حركة الاعراب لحركة الينا
التي هي خلاف الاصل فون الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد لانه لو كان مناديا
لتحرك شبه الرفع اي الضم بخلاف التابع المضاي اذ المنادي المضاف واجب النصب انتهى
وفي الشرح وقد وقعت سبعة طويلة في شرح الكافية للشيخ تاج الدين التبريزي
على استشكل ذلك بان الحركة الاعرابية انما تحدث بعامل ولا عامل هنا يمكن احداثه
للرفع ضرورة ان المتبوع وهو المنادي يرفع بعامل وهو اشكال متفرد انتهى واقول
فيما ذكرناه عن الرضي جواب عن هذا الاشكال بان يقال لما كانت الصفة تحدث في المناوي
يحدث حذف النداء ويزول بزوالها صادرة كالرفع وصارت حذف النداء كالحالة لها
قوله لا يتجه الاعتذار المتقدم هو قوله فيما تقدم نعم يجمع ان يقال انه خبر لا
مع اسمها فانها في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه **قوله** ويشكل على ذلك ان
البند لا يصلح هنا لاول محل الاول لان الاول هنا سني والبند مثبت وفي الشرح انما
يتم هذا الاشكال ان لا لو كان هذا امرا لا بد من اعتباره في البند ونحن نراه يختلف حيا
اسلفنا في مثل فلن هند حسن لها واكملت الارقة جزءا منها انتهى واقول انما من
حلول البند في هذين لفظي صائب وهو وجوبنا التانيث في فعل الاول وانما هما
في فعل الثاني البند وم يقتضون مثل ذلك في التابع ما لا يقتضون في المتبوع وفيما

عن فيه المانع معنوي وفي حاشية التفات را في عند قوله تعالى والمم اله واحد
لا اله الا هو فان قيل كيف يجمع ان البند هو المقصود والمنسبة الى المبدل
منه سلبية قلنا انما وقعت النسبة الى المبدل بعد التقديرا لا قال البند هو المقصود
بالنفي المقتر في المبدل منه لكن بعد تقنده وتقص التي اثبات **قوله** وقد يجاب
بانه بدل من الاسم مع لا فانها كالشي الواحد في الشرح ما هذا البند من الاقسام المذكورة
في باب البند واقول هو من بدل الكل من الكل لكن باعتبار اللفظ دون المعنى فليتنا مل
قوله ومن ذلك قول الفارسي مررت برجل ماشيت من رجل ان مصدره وانها
وصلتها صفة لرجل في الشرح لا يجي ان اللفظ على راي الفارسي لا يحمل على ظاهره
من غير حذف في اذ لا معني لقوله مررت برجل مشيتك فلا بد من تقدير مثل مشيتك
اي برجل مماثل مشيتك بمعنى انه على وقفا او على تقدير برجل ذي مشيتك
اي صاحبها على حذف بضاف ايضا او يور المصدا باسم الفعل من غير حذف نحو
الدم هم ضرب الامير اي برجل مشيتك والمعنى برجل هو الذي تشاوه وتريد وتقدر
ما شرطية يحتاج الى تقدير الجواب فكل من القولين لا بد منه من تقدير فم يتبرج تقدير
على تقديره بلما الذي اقتضى كون قولهم صوابا وقوله غير صواب انتهى **قوله**
اعتراض الم انما هو على ظاهر كلام الفارسي وظاهر كلامه انه قد راع ما بعدها
بمصدر صرح من غير تقدير بشي قبله او تاويله **قوله** والحرف المصدرية وصلة
في قوله معرفة يريد بقوله ان يكون الفعل مسندا الى معرفة كالضمير في الآية
حتى لو كان مسندا اليه لم يكن المصدر المتقدر معرفة وفيما شرح والحرف المصدرية
يجمع كل حرف مصدرية سواء كان اوان او غيرهما فاذا هذا لم يبدل في ما تقدم
حيث قال ان اوان وصلتها بحكم لهما يحكم الضير **قوله** والصفة الجملتان معا
يعني مجموع جملة الشرط وجملة الجواب **قوله** وكان حقه ان يعلق في بركيك وقال الجملة
صفتان يقطع بان ما زايده ان لا يتعلق الشرط الجازم بجوابه في الشرح الذي ينبغي ان
يعلم به ان معمول الجزا لا يتقدم على اداة الشرط وهذا قد جعل لك جوابا للشرط
والجازا المتقدم متعلقا به فلزم تقدم ما في خبر الجزا على الشرط وهو باطل وامامنا
ذكره الم من ان الشرط الجازم لا يتعلق بجوابه فلم يتحقق معناه ولا وجه كونه
علة لبطان القول بشرطية ما انتهى واقول هذا من باب نفي الشيء بغير ملزومه
اذ المراد من عدم تعلق الشرط الجازم بجوابه عدم كونه معمول للجوابه واذا انتفى كون
الشرط الجازم معمول لجوابه انتفى كون ما قبله معمول للجوابه وانما يتبدل الشرط بالجازم
لكونه الواقع في الآية ولا محال ان يقال ان غير الجازم يجوز تقديم معمول جوابه عليه
كما يجوز عمل جوابه فيه **النوع الثاني قوله** كنع العرف اشترطوا له تعريف

العلمية او شبهه كما في اجمع قائل الرضي وذلك لان المعادق جنس المضمرات والمبهمات
وهما مبنيان فلا مدخل لهما في غير المصروف ان هو معرب واما ما ذكره في اللام والمضاف
فلا يمكن فيها منع المصروف عند من قال في غير المصروف ما حذف منه التنوين والكسرة
نتجاً للتنوين واذا لم يدخلها التنوين لحذف كيف ينتج الكسرة وكذا عند من قال
هو ما حذف منه الكسرة والتنوين معاً واما عند المصنف يعني ابن الحاجب فيمكن منع
صرفها لانه قال هو ما فيه علتان او واحدة قايمة بنفاهها لكنه لا يظهر فيها عند
حكم منع المصروف وهو ان لا كسرة ولا تنوين لشابهته الفعل فلم يبق من جملة المعارف
الا العلم والما اعتبر الخليل في اجمع واخواته تعريف الاصناف في منع المصروف
لنسقوط المضاف اليه منها وتعرض المضاف لدخول التنوين قلم راس منع المصروف وفي
المنوطة واما تعريف التوكيد فهو تيقيد اللفظ او الاضافة نحو اجمع لانه غير
مصرف لوزن الفعل والتعريف واعتباره اولى للاعتبار اليه في منع المصروف تعين
التاكيد وفصل تعريف التاكيد تعريف العملية لان الفاظ التاكيد اعلام لها
والية ذهب ابو علي الفارسي انتهى **قوله** وكنت الإشارة واي في التاكيد
اشتراط لهما تعريف اللام الجنسية قال الرضي واما يفت اسم الإشارة الايدي اللام
او بما حمل عليه من الموصول ذي اللام او ذو الطائفة وكان الواجب بنا على ان الموصوف اخص
او مساوي ان يفت اسم الإشارة بكل واحد من اسم الإشارة والموصول ويدي اللام هو
والمضاف الى احد الثلاثة لان اسم الإشارة منهم الذات واما تنقيح الذات المشار اليها به
اما بالاشارة الجنسية او بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يكن تعيينه بغيره
مثله لان المهم مثله لا يدفع الإيهام فلم يبق الا الموصول وذي اللام والمضاف الى احدهما
وتعريف المضاف بالمضاف اليه والابق بالحكمة ان يرفع الإيهام المهم بما هو متيقن في
نفسه كذا في اللام لا بالشيء الذي يكسبه التعريف من غير غيره ثم يكسبه المهم
منه تعريفه المستعار فاقترع على ذي اللام لتعريفه في نفسه وحمل الموصول عليه
لانه مع صلته يعني ذي اللام فالذي ضرب بمعنى الضارب وايضا الموصول الذي يقع
صفة في دوام وان كانت لا يله الا في **قوله** ومن الوهم في ذلك قوله
الزكشند ع في فداء ابن ابي عيله ان ذلك الحق نتاج اهل النار ينصب التماسا
صفة للإشارة قال البيهقي يلزم عليه الضل بين اسم الإشارة ووصفته بالخطا
وذلك غير جائز **قوله** لان فت الإشارة لا يكون الا بفتحها في اللفظ فيجوز
الضم للهم ذكره لفت اسم الإشارة صفة مشروطة الاول ان يكون بال الشاف
ان يكون جنسا لا وصفا وهذا غالب لا لازم الثالث ان يكون مفردا الرابع ان يكون
متصلا فلا يقال مردت في الدار الفاضل وان جاز مررت بالرجل في الدار الكرم

الخامس انه لا يقطع السادس انه لا يخالف متبوعه في انذاره وغيره فلا يجوز هذين الرجل
والدراة **قوله** اشتراط الإيهام في بعض اللفاظ أكثر وفي المكان لم يقل هنا
في بعض المصولات لانه لو قال ذلك كان الصواب في قوله ولاختصاص في بعضا عايد اعلى
المصولات وقد عدل من هذا اليقظ صاحب الاحوال وصاحب الحال من حيث انه صا جها
ليس بمجمل ووجه اشتراط الإيهام في ظروف المكان فلام يكن لفظ الفعل والاعلى شي
منه بل دلالة عليه عقلية لا لفظية لان كل فعل لا يدل من مكان فتصيب من المكان
ما مثابه الزمان الذي هو مدلول الفعل اي لانه متة الثلاثة وهو غير المحصور والمعد
ووجه المشابهة المتغير والتبدل في نوعي المكان كما في الازمنة الثلاثة انتهى وغير
المحصورة لجرات والمعدود كالفرسخ والميل **قوله** كما غسل الطريق الثعلب هذا
تجزييت في وصف الدرع ويقتنه لدن بهز الكف يغسل مثله فيه ويقع في بعض السخ
البيت بنقاه وقد تقدم الكلام عليه **قوله** وتقول جماعة في دخلت الدار والمسجد
او السوق ان هذه المصوبات ظروف قال الرضي علم ان دخلت وسكنت وتزلت
ينصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه بهما كانا ولا تخد دخلت الدار وتزلت
الحان وسكنت الحرفة وذلك لكثرة استعمال هذه الالفاظ الثلاثة فحد فحد والجذر
اعني في نوعا في غير المهم ايضا والتضارب ما تعدها على الظرفية عند سبويه وقال
المجدي دخلت متعدي فاعده مفعول به لا مفعول به والاصح انه لازم الاتري ان غير
الامكنة بعد دخلت يلزمها في نحو دخلت في الامر وتدخلت في مذهب فلان وكثيرا مر
يستعمل في مع الامكنة ايضا بجدله نحو دخلت في البلد وكذا نحو قوله تعالى وسكنتهم
في مساكن الذين ظفروا وقولك تزلت في الحان وكون مفعول دخلت على المفعول والفعل
في مصدر لازم اغلب وكونه متدحرجت وهو لازم اتفاقا برجحان كونه لازما انتهى
قوله والصواب ان هذه المواضع على سقاط الجار تو سقاط هذا مذهب ابن مالك في هذه
المواضع وفي الشرح ولا يخفى ان التخيير على ذلك ليس باولي من تخييرهم فان من يري في شيء
من هذه المصوبات انه ظرفي كان يلزمه مخالفة الاستعمال في نصب غير المهم من المكان
على الظرفية وما استصوبه المحر من التخيير على سقاط الجار تو سقاط ليس بمقبول فسا
الذي اقتضى كون هذا صوابا لكثرة وجود النصب على سقاط الجار تو سقاط في كل مهم
دون نصب غير المهم من المكان على الظرفية **قوله** ورده ابو علي في الاغفال بما ذكرناه
وهو انه انما يكون ظرفا ما كان مهما وابو علي هو الفارسي وكتابه لا غفلا وصفنا
وضعه على عقلية الزجاج **قوله** واخفى الذي لولا الاسي لقضائي هذا تجزييت
صدمه عند فتيد يباها من صيانة **قوله** له حاجب في كل امر يقينه هذا تصور
بيت لروان بن ابي حفصه عجزه وليس له عن طالب العرق حاجب وبنيته بجيبه
من الشين بفتح المعج وهو العيب والعرق بضم المهملة الاحسان وذكر في مع ابن الحاجب

Copy

rsity

الاول اشارة الى ان الامر الذي يشيئ تكملة المانع منه يمكن المخروق من الظرف **قوله**
فارسا ما غادروه ولها هذا صدر بيت لامرأة من بني الحارث يحذر غير ميل ولا تكس
ومل وما هنا اية والمخادرة الترك ولها طوعه للسباع وهو يعظم الميم وبالحا
المملة والذيل بضم الذي وتشهد يد الميم المنقوحة الضعيف والتكسر تكسر النون
واسكان الكاف الذي لا خريفه واسمه السهم الذي انكسر فوقه والوكمل يعقبت من
العاجز وفي الشرح ولم ارفق لحاسته النصب في فارس وامارته فيها مرفوعا وكمل
النصب رواية **النوع الخامس قوله** قد الاول مجرد واولا يعني عند سيلويته
وقد تقدم الكلام عليه في حرف اللام عند الكلام على لولا **قوله** ويجوز لي وسعدي
وحناني في بعض النسخ زيادة دوالي قيل حناني قال الم في اوضح المسالك ومعني
ليبك اقامة على حاجتك بعد اقامته وسعديك استعاد لك بعد استعاد ولا يستعمل
الابعد ليك وحنانيك تخشع عليك بعد تخشع ودواليك تداول بعد تداول وفي الصحاح
وحكي ابو عبيد عن الخليل ان اصل التهيئة الاقامة بالمكان يقال ابيت بالمكان ولبيت به
اذا اقامت به قاله ثم قلبوا التاء الثانية الى الما استقالا كما قالوا نظيفت وانما تطلعت
قوله فلي فلي يدي سور هذا يحز بيت صدره دعوت غاتاني يسورا ولي الاول
فعل ماض ويقال تاه امر واتناه اصابه وسورا بكسر الميم وسكون السين المهملة
اسم رجل **قوله** ومن الثاني تأكيد الاسم يريد بالثاني اشتراط الاظهار في بعض
المعولات **قوله** ومن الوهم في الاول قوله بعضهم يريد بالاول اشتراط الاحتمار
في بعض المعولات **قوله** ومن الوهم في الثاني قوله اي البقاء ان شائتك هو الاثر
انه يجوز كون هو ثابتا وقد يعني وقول الزمخشري في قوله تعالى ما تلت لهم
الاما امرتني به الموضع الذي مضى فيه قوله اي البقاء هو شرح حال الضمير المستتر فضلا
لكن اعم اعتد به هناك بقوله وقد يريد انه تأكيد لضمير مستتر في شائتك لا النفس
شائتك وفي الشرح واذا كان كذلك فلا معنى للمقطع بتوحيده وقول لعلم الم اشار
بقوله وقد مضى الى الاعتذار الذي ذكره هناك والافلاوجه للتخصيص بالمضى
لان قول الزمخشري ايضا مضى في هرفا لاف في الكلام على ان وما الذي وقع في نسخة
المنقح التي للشارح هو ما يقع في بعض النسخ وقد سبق قوله الزمخشري بدون وان قيل
قوله **قوله** وقول التميمي في نحو اسكن انت وروحك الجنة ان العطف على الضمير المستتر
في الشرح يعني ومن الوهم في الثاني قوله التميمي وحيل ذلك من الوهم في الثاني وهم
لان الثاني هو اشتراط الاظهار في بعض المعولات ولم يشترط احد في العطف على
فاعل فعل الامر المستلزم فيه ان يكون المعطوف اسما ظاهرا وقول لا وهم في جعل
ذلك من الوهم في الثاني لان رادى ما لك على التميمي يقتضيان عطف الاسم الظاهر
على فاعل الفعل يشترط فيه ان لا يكون ذلك الفاعل ظاهرا او يعم في موضعه ظاهرا

قوله لان مرفوع فعل الامر لا يكون ظاهرا ومرفوع المضارع ذي النون لا يكون غير
ضمير المتكلم اجاب **النوع الثاني** عن الاول في حاشيته الكتاب بان قال وصحة
امر الغائب بصيغة افعل للتغليب مثلنا ويريد فعدنا واشاره على اسكتنا الاشعار
بالاصالة والتبعية انتهى واقول **النوع الثاني** ايضا يقال مع الاخبار عن
الحاغب بالمضارع الذي للمتكلم بتغليب المتكلم على المخاطب ومعني بالاصالة والتبعية
باصالة آدم في سكني الجنة وتبعية رقيه له في ذلك **قوله** تطوق ما تطوق الخاطر
هنا القصور والجوق بالميم المضبوطة جمع اجوف بمعنى الواسع والصقاح بضم الصاد المهملة
وتشديد الفاء العريض من الحجر **قوله** على حد ضرب زيد الظاهر والبطن قال الرقي وقد
يبيد بعض الابذل يعني الفاظ السؤل فيجري مجرى التاكيد وذلك قوله ضرب زيد
ظهره وبطنه ويده ورجله وهو يدل البعض من الكل في الاصل ثم يستفاد من العطف
والعطف عليه معا يعني كله فيجوز ان يكون انقاعا عما على ليدل على التاكيد وقد
جامعتين نحو ضرب زيد ظهره وبطنه اما على انه منقول ثان اي على ظهره وبطنه كقوله
تعالى واختر موسى قومه او على الظرف اي في ظهره وبطنه نحو دقلت البيت ومشييت
الثامر وعلى الوجهين لا يقياس عليه فلا يقال ضرب زيد اليد والرجل انتهى **النوع الثاني**
قوله فاما ثم يرد الهم من بعد ما رواه الايات ليس يحتمل واذا قيل لهم لا تفسدوا فقد
مر البعث فيها مر ذلك في اخراج الجنة الشاغبة من اجل التي لها عمل من الاعراب **قوله**
وحب القول المحكي نحو قوله لا اله الا الله في الشرح القول قد يحكي به المفرد والمراد به محبة
اللفظ وهي سبيلة خلاف لغرضها التي تخشدي في الكلام على قوله تعالى قالوا سمعنا
فني يذكرهم يقال له ابراهيم وعبارته قيل هو غير مبتدأ محذوف واما ما ذكر
والصحيح انه فاعل يقال لان المراد الاسم لا المسمى انتهى فذلك ان تقول حاكيا المفرد المراد به
محذوف اللفظ مولي ابراهيم فيرد على المم على القول المختار وقول مراد المم القول المحكي
بلا خلاف **قوله** وعلى هذا فقوله تعالى ومن يكتمها فانه اثم قلبه اذا قدر ان
ضمير الشأن لمزكون اثم جمل مقدما وقلبه مبتدأ موحدا واذا قدر رجعا الى اسم الشرط
جاز ذلك وان يكون اثم الخبر وقلبه فاعل به هذا بيان لما يحتمل كل من هذين التقديرين
من وجوه الاعراب من غير تعرض لصحة ذلك التقدير او عدمها فلا يرد ما في الشرح
من انه يشك عليه ما قدمه من انه اذا امكن في الضمير ان يكون لغیر الشأن لم يحل على
كونه للثاني لما تقدم للتبعية **قوله** وفرد البعث في ذلك يعني في حرف
اللام حيث قال فزع اجال الوالحسن ان يتلقى القسم بلام كي وجعل منه يحلفون بالانه
لهم ليرضوكم **قوله** والتقدير الثاني باطل لان الجذر والمجذور لا يكون جوابا
ويجب عليه كون من موصولة اي التي في لفظ في الشرح فذلك ان يكون اراد الموصولة
واطلق على خبرها جواب الشرط من حيث كونه تبيينا به في المعنى وذلك ان البتة

الموصول بجملة فعلية مستقبلة مشابه لاسم الشرط وفصلته بجملة الشرط وحيزه
 بجملة الجزاء المعني اذ قوله الذي ياتي كرمه في معنى من ياتي كرمه فان قلت غايته
 انه اطلاق مجازي ولا قرينة على التجوز قلت بل القرينة قائمة وهي عدم صلاحية
 المخدر لان يكون جواب شرط فتعذر الحقيفة فحل على المجاز والعلاقة المشابهة
قوله وقد يتوهم ان مثل هذا قول صاحب الدوايع المشار اليه هذا هو التقدير الثاني
 والمثلية المتوهم هي لبطان ويقع في مضى النسخ بدل الدوايع اللوامع وهو المواقف لما في
 البحر فان فيه قال ابو الفضل الرازي في كتاب الدوايع ولا بد من اضرار جملة معادلة
 وصار ذلك المتروك المتطوف بدلالة المعنى عليه وتندبر تلك الجملة امن خلق السموات
 والارض كن لم يخلق وكذلك اخواتها قد اظهر في هذا الموضع ما اضربنا القول في ان يخلق
 كن لا يخلق انتهى وتسمية هذا المخدر جملة ان اراد بها جملة من الالتفات ونوصيحه وان اراد
 الجملة المصطلح عليها في الخبر فليس كذلك بل هو مقصود من قبيل المترادفات في البحر ولا يخفى
 ما في قول المصنف واما هذا المعنى الخ من الجواب عن هذا الاعتراض **النوع السابع قول**
 قول الزيا ما لجمال سبيلها ويبيد الزيا هي ملكة الجزيرة فعدن ملوك الطوائف بنت
 عمرو بن عامر وهو ما كان خبيث من اليمن لما اخبر بسبيل العدم فقتل الجزيرة واعلى
 الغدات وملكها فغزاه جذية البرش فقتله ودد دجوعه وهربت الزيا عند قتل
 ايها الى الروم فلما رجع جذية الى بلاده رجعت الى بلاد ابيها وبنت مدينة على الفرات
 قريبا من الرقة وبنت قصر وحصنا وجعلت تحت الارض تنقلا ليعلم به احد اعدائه
 ليوم حصارها ثم عزمت على الاخذ بشاربها فقالت اما اختها وكات ذاري انك
 امرأة مطوع فيها ولكن خذيه بالحديفة فكنت اليه ان رايت ان تقبل جناحي بخناك
 وملكك فافعل فاستشار اصحابه فاشادوا بالمسير اليها الا قصير بن سعيد وهو موالي
 الجذية فانه اشار عليه بان لا يفعل ففسار اليها وجعل على ملكه عمرو بن عدي وهو ابن
 اخته وقاش ولما قرب جذية من قصر الزيا اشرفت عليه من القصر ولم يكن معها
 فيه غير الجواري فقالت ما احسبك من عمرو بن يحيى علي في الكتابين فلما دخل القصر
 قالت للجواري وهو يحيى يسع كلامها ولا يري شكها خذوا ايدي سيدكن ثم امرت
 بنطح راسه في طشت الى ان يموت والرواشن عروق في باطن الذراع فلما قطعت
 الجوارح راسه قطعت قطرة من دمه على النطح فقالت الزيا لا تعيقن دما للملوك
 فقال جذية لا يجوز لك دم اراقه اهلكه فقالت الزيا دما للملوك تشني من الكلب واما
 جمعت دمه في طشت لان المحبين قالوا لها ان قطر من دمه في غير الطشت فطرد
 طولبت بدمه وقلبت به فلما قتل جذية ركب قصير ولحق بعمرو فقال له عمرو
 ما وراك قال سعي القدر بالملك الى حنقه على غم اني وانقه فقم خا طيب ثنار
 فقال عمرو وليفدني من عقاب الجوقا قصير فاجذع اني واضرب بالسياط

ظهري فقال له عمرو انت لا تستحق ذلك منا فجدع قصيرا فقتله وضرب بالسياط ظهر
 نفسه ولحق بالزبا فلما وصل الى بلد هائل لها هذا قصير مجذوع الانف مقروبا الظهر
 فقالت لا امر ما جدع قصير انقه فلما حضر بين يديها قالت من فعل بك هذا قال عمرو
 قال لي انت اشرفت على حالي بالمير اليها واراد قتلي فشتع اصحابي في فجدع اني وضرب
 ظهري وتوعدوني القتل وترت فالكريته وقالت له اقم عندنا فاقام عندها
 حتى قتل قتلها واختبلا دها فاقام مدة ثم قال ان لي بيتا بالعراق اموالا واحب
 ان تاذن لي في التوجه لاحصارها فاذنت له فقدم العراق وارسل الي عمرو وانفد
 اليه الامن والتفقا الصدايا فانفذ اليه فقدم عليها بها ثم فعل ذلك مرارا حتى عرف
 باب تقعرها الذي يميني الى حصنها فخرج الى العراق وارسل الي عمرو وان ابعث الي بالخي رحيل
 علي الجبال في الغدائر بالسيف فخرجت هائلة وتخرجت من بين قدامهم قصيرا خبرت
 الزيا بقدمه فصعدت الي علي قصرها فلما رأت الجبال ارتابت وقالت
 • ما للجبال مشيها ويبيد • اجندلا يحولن امر حديد •
 • امر صر قانا يا ردا شديدا • اما لمرحبا لرجتها فعودا •
 ويروي امر الرحا في المسوح سودا فلما دخلت الجبال من باب المدينة ونكاملوا فيها
 اخترط الرجال دوس الغراب وخدموا بنيادون ياتان ان جذية واقوى السيف
 في دناس وقصفت الزيا باب النفق لترب منه فوجدت عمدا وقصير سينفاها
 اليه فقالت بيدي لا يبيدك وكان معها قصير سموم فاهوت به اليها فادركها عمرو
 فقتلها واستولى على خزانها واخذ من مدينتها وعاد الى الجزيرة والله اعلم وفي الصحاح
 شي شييا ويبيد اي على تودة والجندل الحجارة والصرقان بالمار المهمل وتفتحات جنس
 من التمر قال ابو عبيد لم يكن يهدي الي الزبا شرا كان احب اليها من التمر الصرغان وانشد
 • ولما انتهت العير قالت ابارد • من التمرام هذا حديد وجندل •
 والخم بضم الخيم وتشديد المثلثة جمع كالم وهو الذي يليه بالارض بالارض والفقو
 بضمين جمع قاعد والمسوح بضمين جمع سمع بكسر الميم وهو البلاس ومن ذلك قول
 بعضهم في بيت الكتاب • وقلموا وصل على طول الصدور يدوم • اراد بالكتاب
 كتاب سيبويه وهذا الذي تشده بخربيت وهو واخذ صدره وهو
 • صدوت فاطولت الصدور وقلم • وصل على طول الصدور يدوم •
 ووجه وهم هذا البعض ما ذكره المصنف الميم عند الكلام على ما الزاوية ان قل
 المكفوة بالانزاع الاعلى جملة فعلية وفي الشرح ولتايد ان يقول لم لا يجوز ان
 يكون هذا المعرب لوصله بتداني على ان ما في البيت مصدرية لا كفاة كما ذهب اليه
 بعضهم وعلى ان ما المصدرية لوصل بالجملة الاسمية كما صرح به في التسهيل واقول
 لما مر من هذا القايد انه بني على مذهب ذلك البعض وعلى مذهب ابن مالك كان ظاهر

كلامه انه يبي على ما هو المقصود عند الحاجة فورد عليه انه ليس كذلك **قوله** وقول اخذ
في جوانك يوم زيد تلقاه انه يجوز في زيد الرفع بالابتداء وذلك خطأ عند سيبويه في الشرح
هو صواب عند غير سيبويه فليس بخطية هذا القائل استنادا الى قول سيبويه باولي من تقول
كلامه استنادا الى قول سيبويه من الضافة والقول لم يجعل المم ذلك القائل مستندا الى قول
سيبويه وانما اخبار بان هذا القول خطأ عند سيبويه ويفهم منه انه صواب عند غيره
وكن في شئنا الخ تقدم الكلام عليه في الجلة الرابعة من الجمل التي لها محل من الاعراب
قوله ويرده ان جلة الشرط لا تكون اسمية تكذا العطف عليها في الشرح قد
يقتصر في التعاني فالايقتصر في الاويل كما ذكره المم في التنازع الثامنة من الباب
الثامن في قوله تعالى ان نشأت نزل عليهم من السماء فقلت اعنا تم لها خاضعين فقال
لا يكون في النثر فعل الشرط مضارعا والجواب تامضا ولكن اغتفر ذلك في الآية لان
خلت معطوف على الجواب لا جواب **قوله** علي انه لو قد من موصولة لم يصح قوله ايضا
يكن ان يجاب عن هذا ايضا بانه يقتصر في التواني فالايقتصر في الاويل **قوله** اي الامر
وانشأ هذا التفسير المستتر في كان **قوله** ومن ذلك جماعة منهم الزمخشري في ولو
انهم امنوا بالقول المثوبة من عند الله خير ان الجلة الاسمية في هذا المحل وهو مذهب
لهم اختاروه فليس يخبرهم عليه غلطا وانما وجه الرد ان يقال الصواب خلافه قولهم
في اصل المسئلة وينصب الدليل على ذلك **قوله** ومن الوهم في الثاني تجوز كثير من
التعويين بين الاشتغال في نحو خرجت فاذا ان يضر به عمرو زيد بالتاني اشتراط
الاسمية في بعض المواضع وبلا اشتغال النصب بما راعى فعل على شريطة التفسير **قوله**
ومن العجب ان ابن الحاجب اجاز ذلك في كافيته مع قوله فيها في بحث الظروف وقد يكون للمجاز
فيلزم المبتدأ بعد ما اعتدوا ابن الحاجب عن هذا بان قال كان قياس لزوم وقوع المبتدأ والخبر
بعدا اذا المجاز ان يتنع النصب فيما اضرمه اذ اوقع بعد ما كقولك خرجت
فاذا خرجت عبدالله بضره عمرو لان لزوم وقوع المبتدأ والخبر متان للنصب ولكنهم
جوزوا والنصب على خلاف هذه القاعدة لصورة المبتدأ والخبر **قوله** وقد سران تحالف
الجملتين في الاسمية والتعلية لا يمنع التعاطف من ذلك في الباب الرابع في الكلام على العطف
قوله ولم يقد دليل على استناع ذلك هذا جواب عن رد بعض المتأخرين ما جوزه ابو
البناف في الآية **قوله** النوع الثامن هكذا وقع في اكثر النسخ وفي بعضها الثامن بدون النوع
ذكر **قوله** فيتل وخبر المبتدأ او جوابا للفسر غير الاستعطاء في قال ابن جني التفسير
جملة انشأ بيه يوكبها جملة اخري فان كانت خبرية زوال القسم لغير الاستعطاء
وان كانت طلبية زوال الاستعطاء **قوله** بربك هل ضمت اليك ربا هذا صواب
بيت بجزءه فنبلا الصبح او قبلت قاهها والشهور ان البيت لم يزل يلبى وانه بربك
هل ضمت اليك ليلى ولجده وهل رفقت اليك قرون ليلى وانه بربك رقيق الاقواله

في نزلها وترت بالرا المهملة قالها المفتوحة من الرقيق وهو الاقواله بضم
الهمزة والها المهملة واحدة الاقوال والاقاحي يتشد يد التاوت تخمينها صرة شبه الاش
والذي المطر والبذل **قوله** بعيشك يا سلمي ارحم ذا صباه هذا صدر بيت
عجزه ايا غير ما يرضيك في السر والمجد ويقع كما علا في بعض النسخ **قوله** واني
لرام الخ تقدم الكلام عليه في الجلة الاعتراضية **قوله** جا وابتدق تقدم الكلام عليه
في **قوله** وقول لي لدر اوجدت الناس اخبر تقله في الصحاح واما قول لي لدر ا
وجدت الناس اخبر تقله فيريد انك اذا اخبرتهم قليتهم فاصبح الكلام على لقط الامر
وتعناه اخبر وخبرت الشي اخبره خبرا بالغم وخبره بالكسر اذا بلوته والتالي ليعفرت تقول
قلاه تقليه قلا وقلا لقتل **قوله** وكوفي بالمكادم الخ في القاموس دل المرأة ودلها
ودالوها تدلها على جوار وجها وقد دل تدل والماجة الشريعة الكريمة والصناع يقع
القناد المهملة الحادة لغة الماهرة بجل البدي **قوله** ان النمر قبلم الخ المراد بالدليل هنا
التفصيل والعين لا تحسبونهم سكتوا عنكم ونزلوا الاخذ بشار سيد **قوله** اي اذا ما القوم
كانوا الجينة الخ الاجينة جمع بني علي وزن تعيل من الهوى وهي المشاورة والارشية
جمع رشاكيس الزا وبالمد وهو الخيل الذي يجعل في الدلو والمعنى ان الناس اذا اضطرت
اراهم كاضطرب الهبال فوثبات الراي لا يتزلزل **قوله** والصواب ان كيف وحدها
حال من منقول ينشروا ان الجملة بدل من العظام في المشرح قد تقدم مرات ان من شرط
البدل صحة حاله محل المبدل منه والبدل هنا وهو الجلة الاستفهامية لا يصح حلو
محل المبدل منه وهو العظام المجدور بالي لانه يلزم عليه تعليق حرف الجذر عن الجمل
وهو باطل وقد مر البحث في ذلك في حرف الكاف في فصل كيف واقول **قوله** ومرتا غنت
ايضا في ذلك كلام وانه يقتصر في التواني فالايقتصر في الاويل **قوله** واعلم ان النظر
البحري نقلت فعله كالتنظر القلي في الشرح ساق الحكم المذكور وهو تعليق النظر بالنهر
ساق الحكم المقترن بالمعوم الذي لا خلاف فيه فانظر هذا مع قوله في الباب الثاني من
الكتاب الثاني من الكتاب ولم اغتفر على تعليق النظر بالبحري الامن جهة الزمخشري
فاقول كونه لم يفت عليه الامن جهته لا يعارض كونه جازما ولا يقتضي ان غير الزمخشري
بينيه **قوله** النوع التاسع هكذا وقع في اكثر النسخ وفي بعضها التاسع بدون ذكر النوع
قوله والها في قولهم جا والها الفقير في الصحاح وقولهم جا واجا فقيرا مدودا والها
الفقير اي جا واجا فقير المشرقة الوضيع ولم يخلف منهم احد وكاست فيهم كثرة والها
الفقير اسم وليس بفعل الا انه ينصب كاتنصيب المصادر التي هي في معناها كقولك جاوا
جميعا قاطبة وطرا وكافة وادخلوا فيه الالف واللام كما ادخلوا في قولهم اورا
الحواك اي اوردها عرا كالتن **قوله** الكرم من ليلى الخ هذا البيت للمصنف وقيل القيس
ابن الملوخ واكرم فعل تفضيل والهمزة فيه للاستفهام ومعنى بيتي يلبى وهو بالمشاه

لها

التحفة المضمومة اوله وبالعين المحجمة المفتوحة قبل اخره في اكثر الشئ وفي الشئ اقل
ان هذا البيت بعد قوله . ونجيت ليبي ارسلت بشاعة . الى فلا تقصر لي شيعيها
ويبتغي بعني يطلب وهو منصوب بعد الفاء في جواب الاستفهام لكن سكن الباء وليس
بضمة فتشوت مثله في السعة وان كان قليلا **قوله** ومن ثم ابدل ابو علي كون الظرف
من قول الاعشى . رب رفد هرقته ذلك اليوم . واسري من عشر افيال . متعلقا
باسري ليلا يغلوها عطف على مجرور رب من صفة قال فاما قوله . فيارب يوم قد
لهيت وليلة . باستغناء كذا خط مثال . فعلى ان صفة الشاخي مدلول عليها بصفة الاول ولايتي
ذلك هنا وقد يجوز ذلك ههنا لان الارقاة اطلاق فقد جعل ليلا عليه هذا يجيبه يعبر
في بعض الشئ دون بعض والرفد تكسر الدال العطاو بفوقها وقد تكسر القح الضخم
وهو اقاصله راق واسري جمع اسير والمعشر جماعة من الناس والاقبال ان
كان بالثنا الفوقية في جميع قول بكسر القاف وهو العدو وان كان بالثنا التحفة
فيجمع قبل نيتي الثاني وسكون اليا وهو الملك مطلقا وقيل الملك من ملوك حير وقيل
هو دول الملك الاعلى سمي به لانه يقول ما شافيت قد وجعه اقيال وافوال والبيت الثاني
تقدم الكلام عليه في وفي الشئ واما قول ابى علي انه لا يصح تعلق من معسر باسري
فبني على شيئين احدهما ان مجرور رب الظاهر لا يد من وصفه كذا ذكر وقد تقدم عند
الكلام على رب ان هذا مذهب الميرد وابر السراج والفارسي واكثر المتأخرين ونسبه
في البسيط الى البصري ومراثة خالف في ذلك الاخفش والنداء والراجح وابنا طاهر
وخروف والثاني ان حكم العطف حكم العطف عليه وقد عرفت ان التقافي يقتدر
فيها ما لا يقتدر في الاويل فكلا الوجهين الذي يستند اليهما قابل للمنازعة **قوله**
وهو قوي في القياس لانها معدية معني والمعرب لا يكون متوغلا في شبه الحرف
ويتع في بعض النسخ معرفة بالقاب لا بالما وهو خطأ **قوله** ومن ذلك الصير قال
الرصي انما لا يوصف الصير لان المتكلم والمخاطب اعرف بالمعارف والاضل في وصف
المعارف ان يكون للنقص وتوضيح الواضع تحصيل الاصل واما الوصف المعتمد
للمدح والذم فلم يستعمل فيه لانه افسح فيه ما هو الاصل في وصف المعارف
فلم يوصف الغائب اما لان مقتضاه في الاغلب لغطي فصار ممسليا واصحاح غير محتاج
الى التوضيح المطلوب في وصف المعارف في الاغلب واما يجعله على المتكلم والمخاطب لانه
من جنسها **قوله** وجوز الكسائي نونه ان كان لغايب والعت لغير التوضيح
قال الرضي واجاز الكسائي وسفيرا لغايب في نحو قوله تعالى لا اله الا هو العزيز
الحكيم ونحو سرته المسكين والجمهور يحلون مثله على البذل **قوله** واجاز
غير الفارسي وابن السراج نعت تا عل نعم وليس تسكا يقول نعم الفاعل في الشئ
وفي حاشية الشرح ما نعت انا المنع قول جمهور النحويين يريد بذلك الاعتراض

على

على ابن مالك حيث تنزل عن غير الفارسي وابن السراج الاجازة وليس كذلك وهذا يعينه
يرد هنا على المصنف انتهى والمرى منسوب الى مره بضم الميم وتشديد الميم في الموت
بضم الميم وكسر القاف **قوله** وقال الذمخشري وابو القاف وكما هلكنا
قبلهم من هم احسن ان اجملة بعد كمر صفة لها والاصواب انها صفة لقرون يريد بالجملة
التي بعد كمر جملة هي احسن لكن كلام ابى القاف ظاهر فيما نقل المصنف عنه ويحتمل لما صوبه
وكلام الذمخشري نص فيما نقل المصنف عنه اما عبارة ابى القاف في وكمر منصوب باهلكنا
وهما احسن صفة واما عبارة الذمخشري فيي كمر فعول اهلكنا ومن يتبين لايها
اي كثيرا من القرون اهلكنا ومن عصر قرن لمن بعدهم لانهم يتقدمونهم وهم احسن
في محل نصب صفة لكم الانري انك لو تركت هم لم يكن لك بد من نصب احسن على
الوصفية واما كان قولها غير صواب لان كمر من الاسماء المتوعدة في الارباع وقت
سبق ان الاسماء المتوعدة في الارباع لانوصف وفي الشئ وهذا لم يقم دليل على منعه
وما يصنع الميم بمثل كمر من رجل قام وكمر من تزية هلك فانه لا ينظم فيه سوى
ان الظرف متعلق بمجدو وهو في محل رفع صفة كمر التي في مبتدا اي كثير من الرجال
قام وكثير من الغزي هلك قال الرضي واذا التجزأ الميز من وجب تقدير كمر منومه
يعني انها تكون حينئذ نكرة والجاء والمجور وصف لها والمعنى سا عد عليه انتهى واقول
لا سلم ان ذلك معنى كلام الرضي فان عبارته وقد تدخل من في ميز كمر الخبرية كثيرا
نحو وكمر من ملك وكمر من تزية وذلك لواقفته جدا للميز المضاف اليه كمر واما مستر
الاستفهامية فلم عثر عليه عند ولا ادري ما محنته واذا التجزأ الميز من
وجب تقدير كمر منومه انتهى وهذا ظاهر في انه معني ان كمر حينئذ لا يد لها ما تقم به
ولا يمكن ذلك الا في الابتداء التتوين **النوع العاشر قوله** ارحت يا ساء
الح الا مع العزم مع تميم قال الكسائي يقال ارحت الامر ولا يقال ارحت عليه
وقال الفراء ارحتته واز رحت عليه بمعنى اجمعه واجعت عليه والياس يئس به
تحتية فمرة ساكنة الفتوح **قوله** وهذا قول ضعيف والصحيح جواز الوصف
بعد العمل القول الذي ذكر المصنف انه ضعيف ظاهر كلام ابي عمرو في المقرب واختار
ابن مالك والقول الذي ذكرناه صحيح مذهب البصريين والفراء وجهه ان وصف
الاسم ينعى عن العمل لانه انما يعمل لمشيأته الفعل والوصف لكونه من خواص الاسم
معارض لها وذلك المنع يفتق قبل العمل لا بعده اذ لا يمنع ايقاع ما وقع **النوع الحادي عشر**
قوله مجازهم لبعض محولات الفعل وشبهه ان يقتضيه الاستفهام والشرط
قال الوضد في مجاز القضيص قياس للشرط ان يكون صدر الجملة مقدم عليها
لان الشرطي قسم من الكلام فحقه ان يشعر به من اول الامر ليعلم نوعه اجمالا ثم يحضه
تفصيلا كما فعلوا ذلك في الاستفهام والتمني والقسم والتمني وقال الرضي في باب

ابتداء وانما كان للشرط والاستقراء والعرض والتثنية ونحو ذلك مما يغير معنى الكلام مرتبة
 الصدر لان السامع يبني الكلام الذي يصدر بالغير على اصله فلو جوز ان يغيره
 ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع ذلك المعنى هو الجمع الى ما قبله بالتقدير ام غير ما يسمي
 بعده من الكلام فيتشوش فذلك هذه وكذا حكم المضاف الى داة الشرط والاستقراء
 يجب تمديده نحو كلام من قام وغلام من يقم اقله لان معنى الشرط والاستقراء سير
 الى المضاف والالم يجوز تقديمه على ماله الصدد وفي الشرح واما كمال الخبرية فنقضه لانتها
 التثنية فاجدوت بحري الاستقراء وغيره مما هو من قليل الانتها **قوله** ان من يدخل
 الكنيسة الخ تقدم الكلام عليه في ان المكسورة **قوله** وليعطف ان يتاخر عطف على بعض
 محولات الفعل وشبهه ان يتقدم لانه شارك له في عامته وهو انما يحوز
 ان يكون مبتدأ وخبر لا فضايله الخلاف المراد **قوله** وشبهه اي شبهه الفاعل
 وهو اسم كان الناقضة واخواتها **قوله** كالمفعول في نحو ضرب موسى عيسى فان تقدمه
 يعني تقديم المفعول وهو عيسى على الفعل وهو انه مبتدأ وان الفعل يستند الى ضمير
 وهذا المعنى عكس المعنى المراد وسيدكر المم في الجملة الثامنة ان ابن الحاجب ذكر
 في نحو ضرب موسى عيسى ان كلامه الاسمين يحتمل الفاعلية والمفعولية وان الذي
 التزم فاعلية الاول انما هو بعض المتأخرين وان الالباس واقع في التعر بينه ليشل
 اسما الاجناس والمشتركات **قوله** وكالمفعول الذي هو اي الموصولة وجوب
 تقديم عامل اي الموصولة مذهب الكوفي عيسى ما ذكره ابن مالك في التنزيل حيث قال
 في الموصول الذي هو اي ولا يدر استقبالي عامته ولا تقديمه خلا فالكوفي **قوله**
 ومن الوهم في الاول قول ابن عصفور في اولهم كمالهم كمالهم كمالهم كمالهم كمالهم
 والرد عليه في حرف الكاف عند الكلام على **قوله** وقد مر ان الفاعل لا يكون جملة
 من ذلك فاما الجملة التي لها محل من الاعراب وسر حال ان يته خلافا لذكر المصنف
 في الباب الثاني في المثال السابع من امثلة الجملة التفسيرية ان الصواب ان الجملة
 في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا ثيابكم عن الفاعل وان قولهم الجملة لا تكون
 فاعلا ولا نايبا جوابه ان التي مراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات فلا يخفى اعتراض
 المم هنا على المختصري **قوله** وكم يقول اهلكنا هذا على وجهي الصواب
 وعلى قول المختصري واما كونه الجملة بمفعول له فمفعلي وجوب الصواب خاصة
قوله وكم الخبرية بملق خلافا لاكثرهم في الشرح تقدم في الباب عند الخامس من الاشياء
 التي تحتاج الى الدلالة حيث لا قوله تعالى سل بني اسرائيل كراميتهم من اية بينه
 ان قال وجوز المختصري في كمال خبرية والاستقراء مية التعليل ولم يذكر الخوف
 ان كمال خبرية فعلقا العامل عن العمل هذا كلامه هناك وفيه اشعار بالاعتراض على
 المختصري حيث ذهب الى ما لم يقل به غوي خابا له اختار هنا قوله وجزم به على



اي اقول انما يذكر المختصرون ان كمال خبرية تعلق عن العمل استغناء بغيرهم بان لها صدر
 الكلام كما لا ينبغي فيه وذلك فنقص لتفسيرها العامل عن العمل اذ كل ماله الصدد تعلقا
 ولما قيل ان قول لا نسلم انه اعتراض على المختصري بانه ذهب الى ما لم يقل به غوي وانما
 هو تنبيه على انه صرح بالمرحوا به كما كان حقه انه يذكر وه عند تعدد تطايره
قوله انما كان ام حار هذا جزييت صدره فانك لا تبايى بجد حول وتعبه
 لغد الحق الاستاذ بالاعالي وماج اللوم واختلط الفوار وعاد العبد مثل اي قبيس
 وسبق مع المعالجة العشار والجار بكسر النون وتختف الجيم الاصل والعبد بالمهمل
 المفتوحة والموحدة الساكنة والموحدة الساكنة المملوك ويروي بالفتا المكسورة والنون
 الساكنة وهو الجبل العظيم وابوقيس على الرواية الاولى مصغرا اي قابوس نصغير ترخيص
 في المضاف اليه هو النعمان بن المنذر ملك العرب وعلى الرواية الثانية جبل مكة والعلمية
 تاتي العلم وهو الهيكل من الرجا لا وغيره يقال رجل هجين اي ابوه حير من امه ويردق
 هجين اي غير عقيق والعسل بكسر العين المهمل جمع عسلا بالمد وفي الناقصة التي التي عليها
 عشرة اشهر من يوم ارسل عليها النحل **قوله** وعليها فاسم كان مني راجع اليه اي وعلى
 ان طي مبتدأ وانه وانما اسم كان محذوفه مفسره كان المذكور يكون اسم كان المذكور
 ضمير راجعا الى غيبي ولما قيل ان يقول لاحاجة في المذكورة هنا الى اسم اذا كانت مفسرة
 لان المحذوف هنا كان وحدها ومفسر المحذوف يجب ان يكون مثله صورة من غير اعتبار
 زيادة على المحذوف فان قيل قد زاد المفسر على المحذوف في قوله تعالى قل لو انتم تعلمون
 كان اسم فاعل للمفعول محذوف مفسر بتلكون اجيب بان مفسر المحذوف
 يكون مثله حال كونه مذكورا والمحذوف في الآية اذا قرئ مذكورا لا يكون لا تكون
قوله والجمل تكرات قال الرضي علم ان الجملة ليست تكرة ولا معرفة لان التكرار
 والتعريف من عوارضه ان اذ التكرار جعل الداف مشارا بها الى خارج اشارة وتبعية
 والتكرار ان لا يشا رها الجكارح في الوضع فان قيل قد لم تكن الجملة لا معرفة
 ولا تكرة فلم جازيقت التكرار بهادون المعرفة قلت لما سبقتها للتكرار من حيث
 يحج تاديلها بالتكرار كما تقول في رجل ذهب ابوه او ابوه ذاهب قام رجل ذاهب
 ابوه وكذا تقول في من رت برجل ابوه زيد انه يعني من رت برجل كاي ابوه زيدا
 وكل جملة يعي وقوع المفرد مقامها فلتلك الجملة موضع من الاعراب نحو المبتدأ والخبر
 والصفة والمضاف اليه ولا تقول ان الاصل في هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم
 وان الجملة انما كان لها محل في الكونيات فمفعول المفرد لان ذلك دعوي بلا برهان
 بل يكتفي في كون الجملة ذات محل وفوقها موقعا يعي وقوع المفرد هناك كما في المواضع
 المذكورة **قوله** وقول بعضهم في قوله تعالى ان السبع والبصر والفؤاد كل اولئك
 كان عنه مسؤولا كلاما على ذلك في الباب الاول في كل من حرف الكاف وفي الشرح ويجوز

Copy

rsity

ان يكون هذا القابل اراد ان عنه مرفوع المحل بسبب لا عدولا عليه بالذكور فلا
يتم رد المم عليه انتهى ولا يجبي بعده وقلة مثله ان وجد له مثل **قوله** الست حب
العدا الق الدهر اطعمه **قوله** هذا صدم بيت مجزؤه والحب ياكله في القرية السوس وقد
من قرا من حذف الهمزة وفي لاسن حرف اللام **قوله** وتقول العدا وان كلالا ليوقينهم
يتمن خفف ان انه ايضا من باب الاشتغال مع قوله ان اللام بجي الا وان فافيه
ولا يجوز بالاجماع ان يعمل ما بعد الا فيما قبلها في الشرح فيه نظرا ما اول فلاله لا يلزم من
كون اللام بجي الا ان يعطى حكمها فكم من كلمة بجي اخري وهما تتماثلتان في الكلام
واما باساق الشهور عن الكوفيين ان البتة والخبر ترافعا فكل منهما عامل في الآخر
فيلزم ان يكون قايما في قولنا ما زيدا الاقام عاملا في زيدا مع وقوعه بعد الا فكيف
الاجماع على هذا مشككة واقول ليست بشككة لان الخبر في الحقيقة ليس قايما وانما هو
العامر المتقدر الذي استوفى منه قايما **قوله** واما قوله تعالى ويقول للانسان ايدا ما
مت لسوف اخبر حيا ان اذا ظرف لا يخرج جوابا اما هو ان مع موهنا ويجيب
افتقاره بالناس وهو ساقطة في الشرح وفي الشرح وهما بحث وهوان الم نص في فصل اذا
في حرف الهمزة على ان التقسيم في الطرف بالتقديم في مثل قوله وعز على فصلك ما استغنينا
خاص بالشعر فكيف يبلغ له تخريج الآية على ذلك وقد تقدم ظهر هذا الاعتراض في
حذف اللام **القول الثالث عشر قولهم** من حذف عطا لكلمات واجبا هم حذف
بعضها فن الاول الفاعل فاعل غير المصدر وحذفه حذفه لفظا ومعنى فلا يرد ان
فاعل المصدر يجوز حذفه ولا ان نحو ما قام وقعد الا انت حذفته فاعلا حسد
المعطين لان الحذف منه محذوف لفظا لا معنى وقول بعضهم ان نحو هذا من باب
التنازع مردود بما قاله ابن الحاجب من انه لو كان هذا من باب التنازع لوجب ان
يكون واحد هاهنا لا هاهنا موافقا في الفعل فيقال شيئا ما ضربت واما الهم الا انت
وعند ذلك يفسد المعنى لانه يقتضي احدا الفعلين عن المذكور بعدهما والمفصود حمها
فيه **قوله** والصواب انه مصدر عايد اما على البعض المفهوم من الجمع السابق كما عاد
الضمير من قوله تعالى فان كنتم تتسائلون عن النبى فاعلم ان النبى من الاولاد في يومئذ صيكم الله في
اولادكم قال ابراهيم قاسم في شرح التسهيل هذا مذهب البصريين ويمكن حمل كلام ابن
مالك عليه في التسهيل وتكلامه في شرحه محتمل له وقد صرح به في غيره من كتبه
انتهى فان قيل اذا عاد الضمير في الآية على النبى يقع عنى يكون نسأ وهو على
منه احيى بان المعنى كما ذكرنا حب الكشاف فان كانت النبى او المولود است
تساخضا ليس معنى رجل يعنى نبى ليس معنى ابى واذا كان معنى التمسك ذلك
اقاد الاخبار به عن النبى وفي الكشاف فان قلت هل يجوز ان يكون الضمير في كن
وكانت نبين ويكون نسأ واحدا تفسيرا لهما على ان كان تاما قلت لا بعد ذلك

انتهى

اذ ذهب عطشها بالستى **قوله** ولوقلت جاني غير ضارب زيدا لم يحز التقدير هكذا
وقع في بعض النسخ وهو الذي راينا به بخطهم اي تقدير غير ضارب زيدا في ضرب زيدا
وفي اكثر النسخ التقديم بالميم اي تقديم زيدا على غير وفي الشرح حكى الميم جواز انما زيد غير
ضارب لانه عنده في معني انما زيدا لا ضرب وجعل لاداخله على المضارع ليكون تكررها
غير واجب فلذلك قال لان النافي لا يعمل هنا كما ان غيرا لوقلت جاني لا اقرب زيدا كما
لم يكن لكن قالوا لم يحندي ويقول انما زيدا غير ضارب مع اقتناع قولك انما زيدا مثل ضارب
لانه بمنزلة قولك انما زيدا لا ضارب فجعل لاداخله على اسم الفاعل مع عدم التكرير
وقالوا للتفتان اي فان قلت هب انه يعنى التقديم في مثل انما زيدا الا ضرب لما ذكرتم لكن
يبين ان يتبع في مثل انما زيدا لا ضرب لانه اسم بمعنى غير علي ما صرح به النحوي غايته انه جعل
اعرابه يما بعده لكونه على صورة الحرف فتقول جليلي ووليت لا خاشا وفي الترتيل لا خاشا ولا
تكررا لا شرفية ولا غريبة ولا يارد ولا كرم قلت بعد تسليم الاسمية يجوز التقديم نظر الى صورة
الحرفية **قوله** ولولا ذلك لم يحز يعني ولولا ان غير قايما الزيدان بعين قايما الزيدا لم يحز
هذا التركيب لان جوازه انما هو ككون غير مبتدأ وهو لا يجوز لان المبتدأ اما ان يكون ذا خبر او ذا
مرفوع يعني عن الخبر وغير في غير قايما الزيدان ليس واحدا منهما **قوله** غير لاه الخ وهذا
البيت من بحر الخفيف وهو مبدع اخذ منه هاء اللها في الصحاح العدا بكسر اللام والعدا وهو
جمع لانظيره والنعم بفتح النون وكسرهما الصلح وفي الشرح ولما منع ان يمنع كونه لاه مفردا
لفظا ومعنى لجواز كونه صفة تفرق وخوفا فيكون في معنى الجمع ولا يجبي انك لوقلت
بعدا غير فترق لاه لصح فيبطل الاستدلال جيئذ **قوله** غير ما شوق على من تقدم
الكلام عليه عند الكلام على غير في حرف العين المجزة **قوله** وادخلوا عليه ال في الشرح
ظاهر هذا الكلام ان النجاة او العرب اجازوا ادخال ال على اسم الفاعل من قولك ضارب
زيدا لان او غلا فتعلق الضارب زيدا مجرد زيدا ومثل هذا عند الجمهور من منع **قوله** انما
الخطف بدلا في الشرح فيه تسامح اذا الخطف انما هو بالواو لا يجمع قوله ولا **قوله** ابا الله
ان اسموهم ولا اب هذا مجزئتها من بنو الطميلة صندره فاسودتني عامر من ورائه
وقبله واي فان كنت ابن سيد عامر وقاسمها الشهور في كل موكب **قوله**
يوضحة في هذا اي يوضح الاقرب في المائ ان لا الناهية لانها حبة ان الناصبة وعلى تقدير
ابن السيد صاحبها ولا النافيه نصاب ان النافيه وعلى تقدير المم صاحبها **قوله**
ومثله لم يكن فتنهم في الشرح هذا سيق على ان المصدر المورول به هو القول والمقال
وليس ذلك متعينا لجواز ان يؤول بالما لاقوي مصدرا ايضا فتقول قال زيدا كذا قول لا
وتقالا ومقالا فلهذا التائيد وقع بهذا الاعتبار واول المصدر الذي ليس بزيد اصل
للمصدر المزيد فعند الحاجة الى التاويل بالمصدر يبين ان يكون بغير المزيد **قوله**
وتقدير حكى بوعرو بن العدا في الصحاح في باب الباء في مادة لغب بالهجة الاصمعي عن اي عمرو

ابن الخلال في الصحاح قال سمعت ابا عبد الله يقول فلان لغوب كتابي فاخففها فقلت
اتقول كتابه كذا في قولك ابي يحيى فقلت ما اللغوب فقال لاحق **قوله** في
خطوط الخ قال التفتنا لابي جوزان يكي باسم الاشارة الموضوع للواحد عن اشيا كثيرة
باعتبار كونه في تاول ما تقدم كما يكي عن افعال كثيرة سابقة بلفظ فعل لتقصدا لاقتضا
يقول للرجل نعم ما فعلت وقد ذكر لك افعالا كثيرة وقصة طويلة كما تقول له ما احسن
ذلك وقد يقع مثل هذا في غير الاله في اسم الاشارة اكثر واشهر وهكذا قال روية اردت ذلك
واردته بلفظ ويك على عادة العرب تخفيرا وتينها وفي الاساس شيء موعى ملتح وفسر
مولع وفي قوله توالع وهو استقالة البلق وقال الاصمعي اذا كان في الدابة ضرر وبهل الالوان
من غير بلق فذلك التوليع وولعه جعله من خططا وقيل هذين البيتين قود ثمان مثل اسرار
الابق والقود بنتج القاف وسكون الواو الخيل الامرار جمع مرس والمرس جمع مرسة
وهي الخيل والابق بفتح الباء الموحدة القنب اي افراس طوال الظهور والاعناق مثل
حبال القنب **قوله** فرفعوا الفاعل يعني فاعل الولادة والفضاحة والخشيرة بالاسما
الجامعة التي هي لابت والعرب والعبر لانها معني الوالد والفضاحة والخشيرة بالاسما
لوقوع هذا في موضع مستغنى فيه فاعل له **قوله** ابلغ ما ذكرنا من تنزيلهم من بيان ما
ذكرنا وصيرهم في وهو تنزيلهم ما يد الابل **قوله** وقد مضى ذلك يعني في الباب الرابع
في انقسام القطف **قوله** وحسنوا ان الخفيفة وصلتها لشدتها سد هو في باب عسر اسما
قيد ان الخفيفة وصلتها لشد الجزيين في باب عسر على قول ابن مالك ان عسر جيند ناقصة
لا على ما يفهم من كلامهم انها فعل تام سند الي ان والفعل **قوله** تقول مجبت من قياتك هذا
شروع في امثلة التبيين الثاني على الترتيب المتقدم **قوله** ومثله في ذلك لعل يعني ان
لعل مثل عسي في سد ان الخفيفة مع صلها لشد جزيها وفي شناع سدان المشددة مع
صلها لشد هما **قوله** ورجع الفتي الى اخره تقدم الكلام عليه في حرف الميم عند الكلام
عليه **قوله** ما ان رابت ولا سمعت بمثله هذا صدر بيت لدريد بن الصمة وقيل للمختار
وعجزه يوما في ايق حرب وتبع البيت بكاه في نسخ كثيرة وبعده مبتدلا بتدويعا
يضع الهام موضح القنب والمبتدل بالذال المحبة غير المصون والمصا بكسر الميم
قال القطران والقنب بضم النون وسكون القاف بعدها موحدة جمع نقة وهي اول ما
يبعد من الحرب مستقرا والهابي الطائي بالهاء والايق تنقيم المشاة الخفيفة على النون
جمع ناقة واصلا نوقة فلما جمع على فعل صار انوفا فاستشتمل الضم على الواو فقد مدت
وقلت يا **قوله** ومن اوفى على المني لم يتج الى هذا الضمير في اولها للذات في البيت
الذي كاد فيها المضارع بالنون بعد لا التا جند وفي بعض النسخ اولها والضيم للثاني الا ان
قوله تعالى لا تصيبني الذين ظلموا منكم خاصة على تاويله بالضم ان كان صفة لغتة فلا بد
من اضا القول اي مقولا منها لا تصيبين وان كان غير صفة فالهني وان كان للفتنة الا ان المراد

هي النون عن النذر من الظلم الذي هو تيب اصابة الفتنة **قوله** وقد مضى البحث فيها مضى
ذلك في الباب الاول في الكلام على ان الكسوة المشددة **قوله** ولكلها لما كانت الضمير
في لكنها وكانت واعطيت لاي في نحو اغفر لنا الهيا العصابة وفي حكمها لاي المستعملة
في المدا واراد بوجوب الهيا موجبنا المادي وهو وقوعه موقع حرف الخطاب **قوله** واما
نحو العرب في المثال هكذا وقع في بعض النسخ وهو الذي راينا بخطهم وفي بعضها واما غير العرب
في المثال وهو اظهرها لان المثال الذي لا العرب لا نحوه ولان عن العرب نفس المثال
لا فيه **قوله** بنا باب حكام في لغة الحجاز على الكثرة تشبها له بنون اليربوع حكام
ما كان على وزن فعال من اعلام الاعيان الموشة سوا كان في اخره والهم يكن وحكام
بالحاء والدال المهملة علم على امرأة وانما قال في لغة الحجاز لا اكثر يتم على ذلك ذوات
المر من هذا القتم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر كضار وغيره والار كقطم
معرية غير منصرفة للتانيث والعلمية واقلم على ان جميع هذا القتم غير منصرف
من ذوات الراك ان الا قال الربيع وعلية بالحجاز بي له نقصه معنيها التانيث وقيل
شبهه بترال من اربعة اوجه الوزن والعدل والتعريف والتانيث وهذا بنا على قول
الاخوان قرا الاسم للمنازلة لا لانزل كما قال البعض وذهب الميردالي انها بنيت لتوالي العمل
لها كانت متنوعة المرف للعلمية والتانيث فلما زادوا العدل بنوا اذ ليس يعد
منع الصرخ لا الهنا **قوله** ياليت حظي الى اخره الجرا بفتح الجيم والدال المهملة والعصر
العظيمة **قوله** جالت لتصر على هذا البيت في قوس تحت بالشاعر عرفا مرها بالرقق
ويقع في بعض نسخ العتي جالت من الجولان وهو الذي رايناه في نسخة المم وفي بعضها
جالت من الجوي وفي الصحاح اقترع عنه كفتت وترعت مع المذرة عليه فان جرت عنه
قلت قصرت بذلك وفي بعض النسخ ان امر قنلي وهو الذي رايناه بخط المم وفي الشرح
والذي رايناه في نسخة صحيحه من شعر امرؤ القيس متروقة على الامام يني كريا النور
وعليها خطه بانها تربت عليه قراة تصحيح قضبط جالت من الجولان واقصدي بكسر الصاد
والدال المهملة من القصد وهو الزنق **قوله** وليس كذلك اذ ليس فعله فاعل وقاعله
حتى يكون معدولا من واحد منهما **قوله** والدرهم بالانسان دوايدي هذا الجزيين
صدده اطراوات تشري وقد تقدم الكلام عليه في حرف الالف ولوا قوي لكان اولي
الاقول في علم القواني هو اختلاف حركة الروي بالضم والكسر والعصيدة التي منها هذا
البيت مذكورة الروي وانما كان الاقوال اولي وان كان عيبا في القافية لانه اسهل مما
ذكر لان فصحا المتقدمين استعملوه كثيرا وفي الشرح وقد رأت في نسخة هـ
الكلمة وهي حلام مضبوطة على الميم فيكون هذا الشاعر قد افق **قوله** بنا يث
اي بنا او ان **قوله** بنا حاشاي وقلن حاشاه تقدم الكلام على هذا في حرف الحاء
المهمل **قوله** الحاشا عطا الحرف حكم مقاربه في الشرح هذا لا مدخل له في الاعراب

يوي

فما به قد ذكره مع انه القوم تجنب مثله واقول ان التزام اجتناب نحو هذا على سبيل
العصودون الاستطارة وما ذكره هنا على سبيل الاستطارة **قوله** وحتى اجتهاد وتبين
الدوي هو الحرف الاخير من القافية والقافية اخذ كلمة من البيت وقيل هي من اخر حرف في
البيت الى اول ساكن قبله مع الحركة التي قبل الساكن وقيل مع الحرف الذي قبل الساكن **قوله**
ما تنقهر الحرب الخ تقدم الكلام عليه في الباب الاول في ام **قوله** اذا ركب فاجعلوا الخ في
الصالح القاصدا ليعبر الذي يعود عن الطريق ويعد عن قصد فالجمع عند مثل
الجمع والجمع وانشد البيت عن ابي عبيدة لكنه ذكر ذكر فاجعلوا في بدل فاجعلوا في **قوله**
وبسبب ذلك الكفا الكفا في علم القوافي الاسماع موبيا متقاربين في المخرج في شعر واحد من الكفا
معنى فليت او بمعنى امتلأ من الشاعر بقول الدوي وبسبب ذلك عن طريقه الى غير ذلك
وفي الشعر لا نسلم ان في بيئات ابي جهم الكفا لجواز جعل ما المتكلم فيها روي وقد من بعض
علم القوافي على جوار مثل ذلك اعني كون الياء الساكنة التي لا تقف على ما قبلها روي ساو كانت
للمتكلم او لغيره وان كان قليلا **قوله** واقادة للبالغة اللام لتقوية اقادة قوة
قوله فاما اسلم غزلنا شدة لنا **قوله** هذا صدر بيت بحرف من هاء الياء كذا الضال
والشعره وتنفير اسلم قيل راجع الى المصدر وقيل الى التفتيح منه الذي وصفنا به
وشدة الغزال يشدة شدة ونا اذا قوي وطلع قرناه واستغنى عن امره
وانشد صا حب الصالح عطون مكان شدة من العطف وهو انشأ وك ورفع
الراس وهما لتاكن تفتير هو لاكن والفضال يتخفف اللام الصدر البري والشعره
التي الهلة وضم الهم لمجد عظيم ذ وشوك **قوله** ولم يحك ابن مالك اقتباسه الاعن
ابن كيسان وليس كذلك قال ابو حيان وما حكاه ابن مالك في ذلك عن ابن كيسان هو نفس كلام
البصريين والكوفيين واقا الكوفيين فانهم اغتفقدوا اسمية افعل فهو عندهم مقيس فيه
واما البصريون فتقوا على ذلك في كتبهم وان كان خارجا عن القياس **القاعدة الثانية**
قوله كيمياناس في بخاد من مل هذا بخد تبت لامر القيس منه كان ابانا في غرابتين وبه وقد
من الكلام عليه في الباب الرابع في الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة في الامر التاسع منها
وفي الشرح حركة الحذف على الجوار حركة اجتنبت للناسبة بين العطفين المتجاورين
وليست اعرابية ولا بنايية واحاصل انها من جملة صور الاتباع وفي قولهم على الجوار
ما يشير اليه **قوله** يا صاح المصالح صاح مرخم صاحب وهو فكر مقصودة عارضة
منها الثانية فترخيه شاذ وقال ابن خروف اضله يا صاحبي فرخم او لا بخذ في العلة
الثانية اجاله بحري المركب المزجي ثم رخم ماينا بخذ في الياء والمراد بالخب هنا الذك
قوله ولا يكون في الشق لان العاطف يمنع من التجاوز في شرح ابن مالك كتابه
المعنى بالجملة في القوافي تنفرد بالواو ويجوز العطف على الجوار في الجذر خاصة لقوله تعالى
واسموا بروسكم وارجلكم في قراءة ابن كثير واي عمرو وحزة واي بكر وقوله تعالى يرسل

عليكم شواظ من نار ونحاس في قراءة ابن كثير واي عمرو **قوله** وقالوا لعنشد يا ما كانت
الارجل من بين الاعضاء الثلاثة الغشولة بغسل يصب الماء عليها كانت معلقة للاسراف
المذموم شرعا فعلقفت على المسوح لا لتنع قالوا التفتان في فان قيل العطف على المسوح لانه
لتنع يكون جمعا بين الحقيقة والمجاز حيث اريد بالمسح بالنسبة الى العطف عليه حقيقة
وبالنسبة الى العطف على الغسل الشبيه بالمسح في قلة استعماله لما قلنا لا كلام في قوة الاشكال
ولا محيص سوى الحمل على تقدير اعادة القائل في العطف مراد به المعنى المجازي فتكون الارجل
مقطوعة على الدرس في الظاهر ومن عطف الجملة في التحقيق اي واسموا بروسكم بارجلكم يعني غسلوا
غسلاتين بالمسح لكن لا يجوز ان هذا يقتضي ان ارجل الجار وهو ضعيف وقيل مراده بالعطف على
المسوح الجرا لجوار كما في غدا ب يوم محيط ومحرضت خرب وهو في المعنى منصوب معطوف
على الغشولة والنسبة على الاقتضاد يستفاد من صورة العطف وما ورد عليه ان الجرا لجوار
لم يجر مع الالباس وهما ملبس اجاب به لا الالباس لان المسح لم يضرب له غاية في الشعر وهما قد ذكر
له غاية بقوله الى الكعبين قد اعني ان ليس جره وعطفه على المسوح لغرض تعلق فعل المسح
به ليدل على ان المسح ليس في الشعر وهذا لا يتوقف على ان يكون كل غسل في الشعر له غاية كما فيها
اليعقوب ليرد الاعتراض بغسل الوجه بل اعني ان كل مسح فهو لم يضرب له غاية في الشعر والتقص
بمخ الحذف وهما لانه لم يذكر له في الكتاب والسنة غاية لا يسمع هو بوزن وان كانت جبر ما حنه
لادلالة الكلام الممع يعني ان محشر على هذا المراد بوجه من الوجوه وقد يقال ان العطف
على المسوح من قبيل علقته انتما وما باردا وهو مع انه ليس من كلام اعم مقتضى الرفع
اشكال الجمع بين الحقيقة والمجاز ان كان من عطف المفرد واي بيان كبقية تعلق هو
الغسل بالمجذور ان كان من عطف الجملة على معنى واعني واسموا بارجلكم واقرب ما قيل في
اجاب غسل الارجل ان قراءة النصب توجب الغسل له لا لاجل العطف على مجاز الجار
والجور مع الالباس فوجب حمل قراءة الجرح عليه بطريق المشاكلة او الجرح على الجوار لا يتقا
الالباس بضرب الغاية او بتقدير واسموا بارجلكم مراد به الغسل الشبيه بالمسح نبيها
على وجوب الاقتضاد او بالتزام الجمع بين الحقيقة والمجاز دفعا لاختلاف القافيتين ولو سلم
تساويهما وجوز حمل قراءة النصب على المسح بالعطف على الحمل بقدره ان في العطف على المنصوب
تخلل الفاصل بالاجنبي فخاينه ان نصير الآية بنزلة المجل او يدل على جواز الامر في وقد
ذلت الاحاديث المشهورة على وجوب الغسل والوعيد على الترك فكان هذا وفق بما
عليه الاكثرون واو في تحصيل العلة او المقصودة بالوضوء واقرب الى الاحتياط لما
في الغسل من المسح اذ لا سالة بذون الاصابة فينبغي الرجوع اليه انتهى كلام التفتان في
قوله علي ما سياتي يعني في اخر القاعدة الثانية **قوله** ومن ذلك قولهم هيا في ومرا في
والاصلا ساري في الصحاح فهو الطعام هو هيا اي صار هيا وكذا هيا في مثل فقده
وفقه عن الاخفش قال وهما في الطعام بهينين وهما في ولا تظن له في المهور هيا وهيا

وتقول هيت الطغام اي تتساق به وكلوه هيناميريا وكل امر فلانك من غير تعبت فهو
هيني ومز الطغام مير امرأة صار ميريا وكذلك مر الطغام قال لا اخفش هو ما تقوله
فقه الرجل وفقه يكسرون القاف ويعنونها ويعنونها ومراني الطغام يراما قال
وقال بعضهم امراني الطغام وقال الفدا يقال هني في الطغام ومراني اذا ابتغوها هنيان
بغير الف فاذا اخروها قالوا امراني وفي الشرح والكلام على هذا لا تعلق له بالاعراب
وكذلك الكلام على حبس ونفس وعلى قدم وحدث وعلى يقية ما في هذه القاعدة فلم يكن لذكره
معنى لان المقام التزم اختصارها هو من هذا القبيل واقول قد عرفت غير مرة ان المقام
التزم اختصاره نحو هذا على سبيل التقصيد يانه يترجم له لا على سبيل الاستطراد كما فعل هنا **قوله**
اذ يقال فعل بكسرة فكون في كل فعل مفتحة فكسره نحو كتبت كل اسم على فعل بفتح الاول وكسره
الثاني يجوز فيه كسر الاول وسكون الثاني وفتح الاول وسكون الثاني طراد كانت عينه
حرف حلق جاز فيه ايضا كسر الاول بفتح الثاني واما الفعل فان كانت عينه حرف حلق
فكسره حكم الاسم الذي عينه كذلك وان لم تكن عينه حرف حلق فليس فيه من الفرعية الاتق
الاول فسكون الثاني وفي الكشف في تفسير سورة النسا عند الكلام على قوله تعالى تعلم
الذين يستنبطونه منهم وقرئ لهله باسكان اللام **قوله**



فان اجهه بضمير كما فجد بزال من الادم ويرت صفتاه وغاد به
فسكن الجيم من فجد والبس دبرت والبالز البعير الشاب والادمر الشديد السواد وخفت
لانها ارتجلا او صفتها جانبا ظهره وغابة ما بين سنامه وعنقه وفي الافار خطي ومع
العين خزنا ثوبي القلبيا بفتح دمع لانه فعل فاض من باب علم سكن وسطه للتخفيف
ورفع العين لانه فاعله **قوله** وقذرة جماعة سلا سلا واغلا لا بمرق سلاسل ليا سب
ما بعده وهو اطلاق وسوي **قوله** اي حبه هو بما سملة مفتوحة فيا مفتوحة مشددة
القاعدة الثالثة قوله قد يشربون لفظا معني لفظا فيعطونه حكمه ولبيبي ذلك
تضييما وفايدنه ان تؤدي كلمة مودي كلمتين هذا ظاهر في ان اللفظ المعنى مستعمل في
المعنيين وقد اختلف في جواز استعمال اللفظ في معناه الحقيقي ومعناه المجاز مع بحيث
يكون كل واحد منها متعلق الحكم وهو فرع الاختلاف في استعمال المشترك في معنيين فذا جاز
قال يجوز ذلك ومن تنوعه قال بمنعه وقد مر في ايل الباب الخامس من الكلام على
النفين **قوله** وقوله تعالى لا يشعرون الى الملا الاعلى اي لا يصنفون في الكشف فان
قلت اي فرق بين سمعت ثلاثا بتمتد وسمعت اليه يتحدث وسمعت حديثه واي حديثه
قلت العدي بنفسه لينيد الادراك والمعدي بالي بعيد الاصناف الادراك **قوله** وقال
ابوكبير المدي حلك به الخ ابوكبير بالواحدة بعد الكاف من شعر الخامسة وهذا الشعر
في وصف ثابت مشد ومزوده ييم مفتوحة فزاي ساكنه فتمرة مخوفة والعقد
بفتح العين وسكون القاف والنطاق بكسر النون شقة تلبسها المرأة فتشد وسطها

الاعلى على الاشمل الى الموكية والاشمل الى الارض وضريحه من هذه النسوة للعلم بين وان لم
يجر من ذكر وفي الصحاح الجبال والجبيكة الطريقة في الرمل ونحوه وجمع الجبال جبال وجمع
الجبيكة جبالك وقوله تعالى والسموات الجبال قالوا طيلوا النجوم وقال الفدا الجبال تكسد
كل شيء كالرمل اذا مرت به الريح واما القيام اذا مرت به الريح ودع الحديد كما حبك والشعر
الجمعه بكسرهما حبك وفي حديث الدجال ان شعرك حبك والمهيل المدعو عليه بالهيل والكثير
الجم من هبله الجم اذا التله والعرب ترعى المداة اذا وطيت مكرهة فانتت بولد
كان ينجبا **قوله** كيف تنزل الخ قالوا بالقاف والموحدة والمجن بكسر الجيم وفتح الجيم العرس
والجم النجان بفتح الجيم وزاد هوز يا ابن ابيه ولد علي بن ابي سعيد بن اسيد الثقفي عبيد
الهارث بن كلبه زوجه شيمه جاريته اسم زياد في زمان ابي بكر وولد عام الفتح وقيل غير
ذلك وكان كاتب العتبة بن غزوان ثم المغيرة بن شعبه ثم لابي قوسي الاشعري ثم ولي
العراق سنة ثمان ولهم ربعي واربعة مائة سنة ثلاث وخمسين قال الواقدي سراهل العراق
والزهاد والعلماء بوجه وقالوا مات طاعة غيبة العراق وقال الاصمعي كان زياد يتعبد وشرع
التاضي الى جانبته ويقول له ان حكمت بغير الحق فلا تكلوا وان حكمت بشي وغيره اقربا الحق
فاعلمه وكان زياد يحكم ولا يرد عليه شيئا **القاعدة الرابعة قوله**
فلهذا قالوا الايون في الاب والام هذا تقليد احد المتأسيين بالمعنا حبة على الاخر بان جعل الاخر
موافقا له في الاسم ثم ثني وقصدهما لهما جميعا قال النكتان لاي فان قلت لا يكتفي في المعنى الاتفاق
في اللفظ بل لابد من الاتفاق في المعنى وكذلك قالوا الزيد بن المسمي بن زيد فلا ينطق قد لا
على المعنيين او المختصين اعلى طوبى وحبيش قلت هو مختلف فيله قال الاندلسي فقالا العينان في بين
الشعر وعين الميزان فهم يغيرون في التشبيه والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى ولو سلم
فيكون مجازا وجميع جاب التعليل من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيها وضع له **قوله**
ومنه ولا يويه لكل واحد منهما السدر الضري في لا يويه عايد على ما عاد اليه الضري في تركه وهو
الميت المد اليه معنى الكلام وسياقه وكل واحد منهما له من ابويه منيد لمعنى التفصيل الاولاه
لكان الظاهر اشتراكهما في السدر وهو كدس لكل واحد من ابويه السدر ليكون ذكرهما مترتبي
مرة بالاظهار ومرة بالضمير العايد عليهما وفي البحر والاذن بخشدي والسدر مبتدأ وخبره لا يويه
والبدل من وسطه بينهما انتهى وقال ابو اليقظ السدر رفع بالابتداء لكل واحد منهما الخبر ولكل
بدل من الايون ومنها نعت لواحد وهذا هو المبدل بقص من كل ولذلك اتي بالضمير ولا يتوهم
انه بدل من شي واما لقيم واخذ لجواز احوال يصنعان كذا في قولنا لزيد بخشدي والسدر مبتدأ
وخبره لا يويه نظر لان البدل هو الذي يكون الخبر له دون المبدل منه كما في قوله اكل كل واحد
منها يصنع كذا اذا عيرنا كلاهما لا واما نقول ان المبدل منه حسنه فلذلك ينبغي ان يكون
اذا وقع البدل خبرا فلا يكون المبدل منه هو الخبر واستغني عن جعل المبدل منه خبرا بالبدل
كما استغني عن الاخبار عن اسم المبدل منه بالاخبار عن المبدل انتهى في البحر وقال النكتان في

يعني اي الرخصه ان لا حاجة الى ان يجعل لايوبه خبر مبتدا محذوف اي لايوبه الثالث ثم
بين قسمة الثالث عليهما بقوله لكل واحد منهما السدس فاعلم ان يكون اللاب ضعف مالام
وذلك ان الحكم المعلق بالشيء والجموع قد ينصد تعلفه بالجموع وقد يقصد تعلقه بكل فرد
فبين بالبدل ان القصد الى الثاني وبهذا يتدفع ما يقال ان البدل ينبغي ان يكون بحيث
لو سقط استقام الكلام معني وههنا لو قيل لايوبه السدس لم يستقم **قوله** ومنه
وترفع ايوبه على العرش لما يكون منه على قول غير ابن اسحاق ان امرؤوسف عليه السلام
كانت ثمانت وتزوج يعقوب عليه السلام باختها واما على قول ابن اسحاق ان امه كانت
بافنة تحت ابنيه نوم من الاول **قوله** والمشرقين والمغربين هذا عطف على الايوين اي
وقالوا المشرقين والمغربين وفي تفسير قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين قال مجاهد
مشرق الصيف والمغرب مغربها وفيل مشرقا الشمس والمغرب مغربها وعن ابن عباس
الشمس مشرق في الصيف ومغرب في الشتاء ومشرق في الشتاء ومغرب في الصيف
بشرقي الصيف والغرب في الشتاء وقيل مشرقا ن سطلع البحر ومطلع الشمس والمغربان مغرب الشمس
ومغرب الشمس **قوله** ومثله الخافقان في المشرق والمغرب واما الخافقان المغرب
لانه يقال خفقت اليوم خفوقا غابت واخفقت اذا تولت للغروب لكن في الصحاح
والخافقان في المشرق والمغرب قال ابن السكيت لان الليل والامهار يخفقان بينهما
انتهى وعلى هذا فلا تغليب فيه ويكون من الخفوق بمعنى الاضطراب قوله والقمر في الشمس
والقمر هذا التغليب احد التناسين بالمشابهة على الاخر قال النقيتازي ويبيح ان يغلب
الاخف لفظا لان يكون احدا للفظين مذكرا فانه يغلب على الموت كالقمر بن اترق قال
ابن الحاج في اماليه شريطة تغليب الا على الاعلى لان التردون الشمس واما بكر افضل
من عمر قال السبكي هما الذين وقدر عليه البحران للملح والعرب تغلب فيه البحر المملح و
العرب ليس امرأ متفقا عليه فقد ذهب جماعة من أهل اللغة الى ان البحر هو الماء الكثير
سما كان او عذبا واما ثانيا فلان العرب اعلى باعتبار انه ما تكله العقوس وتقوم
به المنيبة بالشرب وغير ذلك وان كان الملح اعظم جرما وذكر ابن السكيت عن النبي ان النبي
ان شريطة تغليب الا على الاعلى **قوله** وقال المنيني واستقبلت قرا السالم قبل هذا
البيت ثموت ثلاث دواب من شعورها في ليلة خارت ليالي اربعا **قوله**
وقال المنيني يجوز انه اراد قرا قرانه لانه لا يجتمع قران في ليلة كما لا يجتمع الشمس والقمر
واقول هذا دعاء الشاعر ومبالغة يجعل هذه المرة قرا فلا يتدح فيه كونه مستلزما
خللا الواقع وهو اجتماع قريتين او اجتماع شمس وقمر وقال المنيني في كتابه ترشف
الزلال في وصف الهلال وليس معنى البيت كما يظنه بعض الناس انه يريد بذلك انه راى
في وقت واحد القمر وجهها واما التحقيق انما استقبلت قرا السماء اذ سمع خيالها في
وجهها فراه في وقت واحد كما تقابل الاشكال المرأة فتستطيع العيون فيها قري المرأة والاشكال

المنطقة فيها في وقت مرحا واقول يا اي هذا التحقيق جعله وجهها قرا وليس ذلك الا لاضائه
واشراقه والاجرام المضيئة المشرفة لا تنطبع فيها القصور وفي الشرح وما احسن قول القائل
رات قرا لهما فاذا ذكرتي ليالي وصلتا بالوقت فكلنا ناظر قرا وكل رات بعينا ورايت بعيني
وهذا من المبالغة حيث ادعى ان القمر الحقيقي هو وجهها فان قرا السماء ليس قرا حقيقيين واما
اطلق ذلك عليه مجازا لما شابهته لوجهها وقوله رايت بعيني وكنت بعيني من شد اليه انتم
واقول هو ذكر هذا المعنى الصفي في ترشف الزلال وعبارته واحسن ما يمكن ان يقال في
هذا ان بعيني قري حقيقي وهو قرا السماء وقري مجازي وهو وجه المحبوب فهو قول هو رات
القمر المجازي وهو قرا السماء رايت وجهها وهو القدر الحقيقي لانه في نظر اي قرا السماء وهو
نظري وجهها فمع انه راى بعينه وهي رات بعينه وهذه مبالغة واخر طي في الوصف وهي
عادة الشعراء ان يجعلوا المحبوب هو القدر الحقيقي والذي في السماء هو القدر الحقيقي المجازي انتهى
وذكر الشيخ ابو عبد الله محمد بن محمد بن عبد المومن بن اللبان الشافعي العتوفي رحمه الله تعالى معنى
هذين البيتين في بعض نسايبه فقال لبيد هذا الشاعر عرايل قرا السماء من عشا محبونه رات
محبونه رات ذات ليلة تكسبه برؤيتها له نور جمالها ومحاسن صفاتها والقت عليه شبهها
واعازته اسمها فاذا ذكر هذا العاشق تشكك الذي اليه وصلته بالمرقبي وانها بوصفها
اقتنه عن صفاته وعليت عليه بصفاتها حتى صارت معه كالقمر الواحد وكلها ينظره
ولهذا قال كلانا ناظر قرا اي قرا اوا حدا تعد مظهره لكنها تنظر بعينه وفي عين المحبة لانه
المحب صار محبوبا وهو ينظر بعينه لانها اعازته عينا رايها فكان البصير لها نفسها
قوله وما ذكرنا امح لان فيه جعل وجهها شمسا وهو المبح من جعله قرا **قوله** وقالوا
العيرن في اي بكر وعمر هذا ايضا من تغليب احد المتشابهين على الاخر وقال ابن ريشق في العمدة
ان الكسائي قال ان التغليب في العيرن انما هو لكثرة الاستعمال فان اقام عمرا طول من ايام
اي بكر وكذلك ذكر ابن السكيت في **قوله** واسم النخاطيين على الغايبين في قوله تعالى
اعبدوا ربكم تعجب ولاجل الاختلاط اطلق اسم النخاطيين على الغايبين فاسم مرفوع
بالعطف على من وهذا تغليب النخاطيين على الغايبين فان الخطاب في لعلمكم شاملا للناس
الذين توجه اليهم الخطاب اولوا الذين من قبلكم الذي ذكره بلفظ الغيبة اخرا
لان لعلمكم تتعلق بقوله خلقكم لابقوله اعبدوا حتى يختص بالناس النخاطيين اذ لا معنى
لقوله اعبدوا وعلمكم تتفق **قوله** والمذكرين على الموتى حتى عدت منهم المذكرين
عطف على النخاطيين والمعنى ولاجل الاختلاط اطلق وصف المذكرين على الموتى
وهذا من تغليب الذكور على الاناث بان اجري على الذكور والاناث صفة مشتركة
المعني بينهم طريقة اجرا على الذكر خاصة حقوق له تعالى وكانت من القانتين
فان من عليها السلام جعلت من الذكور القانتين يحكم التغليب لان القوت على وصف
به الذكور والاناث والقياس كانت من القانتين ومحملة ان لا يكون من الذكور غير بل

٢١

Copy

تكون لاستدعاء الغاية اي كانت ناشئة من القوم القانتين لانها من عقاب هارون اخي موسى والاول
هو الوجه لان الغرض من خطابها انها صدقت بشرايع ربها وتكبيته وكانت من المطيعين له
قوله والملائكة على ايليس يعني ولاجل الاضطرار اطلق اسم الملائكة متنا ولا يلبس حق
استثنى منهم وهذا من تعقيب الجنس الكثير الاقراء على فرد من غير ذلك الجنس معور فيها
بين تلك الاقراء بان اطلق اسم ذلك الجنس على الجميع لقوله تعالى واذا قلنا للملائكة
اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس وقيل لا تعقيب في الآية فان الجن ايضا كانوا معورين
مع الملائكة لكنه استثنى بذكر الملائكة عن ذكرهم فانه اذا علم ان الاكابر كانوا معورين
بالنذر للاحد والتوسل به علم ان الصغار ايضا كانوا معورين به والصغير في فسجدوا
راجع الى القليلين وكانه قال فسجدوا معورين بالسجود الا ابليس **قوله** ومن تعقيب
اولئك في ملتنا بعدهم فخرجناك يا شريك والذين اسفوا معك من قريتنا هذا من تعقيب
الاكثر من جنس على الاقل منه بان ينسب الى الجميع وصف مختص بالاكثر فان شعبيا عليه
السلام ادخل تحت تعقيب في العقود الى ملتهم مع انه لم يذكر في ملتهم قط حتى يعود اليها
واما كان في ملتهم من امن به وفي الشرح وفي الآية تعقيب ثان وهو تعقيب شعوب عليه
العقلاء والسلاط في الخطاب عليهم وقد يكون في الملت اشارة اليه لمن تامل **قوله**
ومثله جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام انما واجبا يذكركم فيه فان الخطاب
فيه شامل للعقلاء والانعام في المخطول لقوله يذكركم خطاب شامل للناس مخاطبين والانعام
المذكورة بلفظ الغيبة ففيه تعقيب الخطاب على الخطاب والامام في ذكر الجميع اعني الناس
والانعام بطريق الخطاب لان الانعام غيب وتعليق العقل على ظهورهم والامام خطاب
الجميع بلفظ كمال المختص بالعقلاء في لفظ كمال تعقيب ثان ولو لا التعقيب كان القياس ان
يقال يذكركم واياها كذا في الكشف والمقتضى وغيرها ولقابل ان يقول جعل الخطا
شاملا للانعام تكلف لاحاجة اليه لان الغرض اظهار القذة وبيان اللطاف في حق
الناس فالخطا يختص بهم والمعنى يذكركم ايها الناس في هذا التدبير حيث تنكم من
النوال والتناسل وهما لكم من مصالحكم ما تحتاجون اليه في ترتيب المعاش وقدر
النوال والانعام خلقا لكم فيها ذن وشافع ومنها تاكلون وجعلنا ازواجا يفتق
يتفانيكم وتذوم بدوامكم وعلى هذا يكون التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجا
وهذا السبب بنظم الكلام ما قدره وهو وجعل للانعام انفسها ازواجا التي هي في المخطول
قوله وانما هذا من مراعاة المعنى والاول من مراعاة اللفظ في الشرح يعني ان الآية
الثانية من قبيل جارية في المعنى دون اللفظ لان المخطول صفة لقوم معتققي
الظاهر ان يكون الغير العايد بالله ضريحه ان هو اسم ظاهر فطريقة الغيبة
لكن لما كان المعنى به هنا مخاطبين بقوله انتم روي معنا فجعل ضمير خطابي
واما الآية الاولى فروي فيها اللفظ لان الذين اسم ظاهر وهو هنا المقصود بالنداء

مخاطب

فر وعي لقطه دون معناه فقيل انوا يصير الغيبة اقولا اما قوله تعالى بل انتم قوم
تجهلون فصرح صاحب التلخيص بان فيه تعقبيا قال لا تقتار اني وهو تعقيب جانب المعنى
على جانب اللفظ لان بيا الغيبة لان الغير عايد الى قوم وللفظ الغيب لكونه اسما مظهر
لكن لما كان في المعنى عبارة عن مخاطبين غلب جانب الخطاب على جانب الغيبة انتهى ولا يخفى
ان قولهم وانما هذا من مراعاة المعنى لا يدفع التعقيب اذا لمناقاة بين مراعاة المعنى
وبين تعقيب المعنى على اللفظ بل فيه تحقيق تعقيب المعنى وانما يابها الذين اسفوا فلا
تعقيب فيه لان التعقيب اذا كان للمعنى على اللفظ لا يكون لللفظ على المعنى وانما فيه مراعاة
اللفظ اذ حق العايد الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة **القاعدة الخامسة**
قوله اي ملك الخ الشاهد في قوله نزال الراسيات فان الدراد وشارفت الراسيات
الزواك **قوله** ومنه في غيره اي ومن التغيير بالعدل عن ارادته في غير الشرط **قوله**
وقيل ما على حد قوله فينا يخلقنا اياكم ثم صورناكم اي خلقنا اياكم ثم صورناكم جينا عن
صور ثم صورنا ثم خلقنا ونصويره منزلة خلق الكل وتصويره **قوله** ثم رديف
تتدي في الغير في الفعلين لم يرد عليه السلام اي ثم رديف من النبي فتتعلق به
وهو تمثيل لعدوجه بالرسول صلى الله عليه وسلم وقيل ثم رديف من الاقوال الاعلى
توتيه فان التدي سترسا لمع تعلق كمد في التمرة **قوله** فارقنا الى الجاه هنا لا يخفى
والوطر الحاجة ولا يبين منه نحل والجمع اوطار في الشرح ولقد كان المم في غيبة بما اورد من
الكتاب والسنة من ايراد هذا البيت ولقد وقع في الحاشية اي تمام قوله يرفع من ما لكثير
مالك ابن زهير العجسي من كان سورا نقتل مالك فليأت نسونا بوجه راس
يجد النساء سرا لتدينه بالصبح قبل تبليح الاسحار وقال الامام المروفي
اي لا تعجب من اي تمام مع تكلفه ثم حيوان ما اختاره من الايات كيف تركت
قوله فليأت نسونا وفي لفظة شبيعة جدا واصح المراد في قوله فليأت
ساحنا ثم على قول البريع اغراض وهو ان الصبح لا يكون الا بعد تبليح الاسحار
تكييف قال قبل تبليح الاسحار واجيب بانه اراد بقوله تدينه بالصبح تصفيه
بالخلا للمضيئية والمنا قبل لوصفة التي هي الصبح **قوله** واما قزة الكساي بمسا
فوقية فتقديرها هل يستطيع سواله بكن قزة الكساي بمساة فوقية وانعام الام
هل فيها **القاعدة السادسة** **قوله** جارية الخ تقطع بضم النشاة الفوقية وتفتح
القاي وفي الصحاح ومقابل الرقيضي ومضاه وميض الح لمحا خفيما ولم يعترض في
نواحي الغيم وكذلك امض فاما اذا لمع وانغرض في نواحي الغيم وهو الحق فان استطال في وسط
السامن غيم ان يعقوض بينا وشالا وهو الحقيقة ويقال امضت المزة اذا سارت
النظر **قوله** يعقوض حتى لا تترك كلامهم هذا صفة بيت عجرة لا يسألون عن السواد القليل

وقد مر الكلام عليه في حرف الخافي في حق القاعدة السابعة قوله وما كان هذا القرآن ان
يقترى شدة من الله تقدم الكلام على هذه الآية في حرف في ان المفتوحة قوله لمركب القينان
الآخر ان تنيف اللبي في تا ويل بيت اللبي وهذا المصدر في تا ويل اسم الفاعل اي ما الفتيا
تا بيت اللبي والمهنة بكسر اللام فتح على لي بكسرها كفتبه وقرب وعلى لي بكسرها كذروة
وذري وندي الرجل اذا جاد فهو ندي قوله فقيل هو على لك اي على تا ويل ان وصلها
بالمصدر وما ويل المصدر باسم الفاعل قوله ويرده عدم صلاحيتها اي صلاحيتها بعد
عسي المتقوطة فلا تكون زايدة لان الزايدة هو الذي يصلح للتقوطة وتبديا كالكرا لا ان
يسقط بعد عسي قليلا قوله واما قوله في البيت الجاسر حتى يكون عزير الخ هذا
دفع ما يتوهم من قوله اي الفتح يجوز كون ان زايدة في هذا البيت والحال ان مدخولها منصوب
الزايدة تحمل وقيل هذا البيت ومن تكسرهم في محل انهم لا يعلم الجار فيهم انه جار والنكح
تفعل من الكرم والمحل المحط وحتى متعلقه بلا يعلم ومعنى بين جميعا يشارك وهو مجتمع
الحال لا غير اي الفتح ان في البيت ليستنبر ايدة بل ظهرت في المخطوف على المنصوب بعد
حتى وان كانت لازمة لله في الاقل انه لا يفتقر في النواحي ما لا يعتد في الاقل قوله
والمنصوب على معني لا يليق ذلك المعني بغيره المنصوب مبتدأ ولا يليق الاخر خبره وهذا
الذي ذكره ينفق بغير قانها تنقيب على الاستشهاد معناه قائم بما بعدها القاعدة
الثامنة قوله وسخلة في الصحاح السخلة بفتح السين المهملة وسكون الخاء المعجمة اسم للذكر
والانثى من ولد الضان والمعد ساعته وضعه وفي القاموس السخلة ولد الشا ما كان
قوله واي فتى هيجانت وكجارها فتى مضافا في هيجان وهي بالمد والقصر الحرب وجار
معطوف على فتى قوله ولا يجوز ان يقر من يد قام عمرو في الاحم الا في الشعر اختار
بالاحم على مذهب القران ان ذلك يكون في النثر واختاره ابراهيم واستدل له بقوله
عليه السلام من يقوم ليلة القدر ايماناً واحتساباً اغفر له قوله ان يسمعوها الى اخره
في الصحاح ويقال هذا الامر سبة بالقم اي عار السبب به ورجل سبه اي بسبه الناس وسبته
اي سبت الناس قوله اذ لا يضاف كل واي الى معرفة مفعولة سبق في حرف الكاف الكلام
على كل انها لا تستغرق اجزا المفرد المعرف نحو من يد حسن فكان بيني وبينه يقال يمتنع
كل سخلة لان كلا اذا اضيفت الى مفرد معروفة افادت عموم الاجزاء المقصود هنا انما
هو عموم الان والاعادة التاسعة قوله فذلك ففعلوا بهما الفعل
من معوله نحو كان في الدار وعندك زيد جالساً هذا عند جمهور البصريين وقد هب ابن
السراج وابو علي في جواز ابتلا كانوا هواتها معول خبرها في نحو كان طعامك يا كمال
دونه كان طعامك من يد يا كل وزهد الكونين في جواز ذلك مطلقاً قوله ونعل
التغيب هو بالنصب عطفاً على الفعل لما قد كان قوله وقد موها عطفاً على فعلها ما
وقوله على النعل عطفاً على قوله على الاسم شاركة في العامل وهو قد موها دون قيد



وهو خير من قوله فلا تلحقني في الصحاح حيث الرجل كاه لحيا اذا ملته نحو ملني واجم
الكبير والبلبل حبل بلال وهو لهم دوسوا القدر قوله وبين الاستفهام والقول
الجارى مجري الفن في المشرح ليس الفصل بين الاستفهام والقول الجارى مجري الفن منوط
بالخرف وشبهه حتى يكون ذكر من قبيل الاستفهام فيهما اذا الفصل يا حد الفعلين جاري ولو
كان غير فندس عليه في التسهيل وغيره قوله البعد بعد تنقود الدار جامعة سلكي بهم
هذا صدر بيت تجزئه شملهم ام دوام البعد محتوفا وفي الصحاح جمع الله شمله اي ما
تشئت من امره والمخوم بالحاء المهملة من الحتم وهو القضا المبرم وحتت عليه الشيل وجينه
والحائم القاضي قوله اذن قاسه لريميم مجرب هذا صدر بيت تجزئه يشبه الطفل
من قبل الشيب قوله فاكل حين من تواني موانا هذا تجزيت صدره باهية حزم
لذوان كنت اسنا وجرى من توالي مواليا قوله وما كل من وافي منا انا عارف هذا
تجزيت صدره وقالوا تغرنا المنار من بني قوله ايا خداسة الى اخره تقدم الكلام
عليه في ان المفتوحة الهزلة الساكنة النون قوله واما المسئلة الاخيرة هي تقدم
في تقدم الظرف على عامله المعنوي القاعدة العاشرة قوله في قنن كله مع القلب
هو ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان الاخر والاخر مكانه وهو ضربان احدهما ان يكون
الداري الى اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا
كما اذا وقع كما هو في موضع المبتدأ كقوله وما هو في موضع الخبر معروفة والثاني ان يكون الداري
اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا وعرضت الناقدة على الجوض
والخبي عرضت الجوض على الناقدة لان العروض عليه ما يكون له اذ لا يحصل به الى المعروض
او يرعب عنه وقبل السكاكي القلب مطلقا وقالا انه يورث الكلام ملاحه ويسمع عليه
كالا بلاغة واسن الالباس وباقي في المجاوزات وفي الاشعار والتثنية وورده غيره مطلقا
وقيل ان تنقن اعتبارا لطيفا غير نفس القلب الذي جعله السكاكي من اللطائف قبل
وان لم يتنقن اعتبارا لطيفا لان العدول عن تنقن الظاهر من غير نكته لتفقيده
خروج عن تطبيق الكلام القضي حال قوله كان سبيبة من بيت راس الخ هذا البيت
من فقيدته في مدح النبي صلى الله عليه وسلم وهجوا برفقيا بن حرب قبل اسلامه
وخبر كان قوله بعد هذا البيت على انباها او طعم غص من التفاح هجرة اجنتا
وفي الصحاح سبان الخد سبان وسبان اذا اشترتها للتشربها ولا يقال ذلك الا في الخمر
خاصة والاسم السبان على فعال بكسر الشا ومنه سميت الخمر سبيبة فاما اذا اشترتها
للتحليل الى بلد اخر قلت سبيبت الخمر لا غرة وبيت راس قرية في الشام مشهورة بجودة
الخمر والقص سمعتين الطري وهضرت القص وبالقصر فتح الهاء تشديد الصا
اذ اخذت براسه فاسلمته اليك شبيه ريق المرأة بخمر حيث يعسل او يطعم نفاح
طري قوله معتمه معتمه او جاره الخ المهمة المخارة والمعيرة الملوثة بالغيرة والارح

Copyrsity

النواحي جمع رجا بالضم **قوله** فعملك لتشييه بينا لغة يعيها ان لو ان النواحي بلغ من
 الغيرة الى حيث يبيته به لون الارض في الغيرة **قوله** فان انت الخ في القاموس النجدة
 تطلق على الشدة وعلى الفتال وعلى القول والفتنة **قوله** ولا تهيئني الخ اصل تهيئني
 تنتهيني فتذف منه احدي التاين والوجاعة المفازة والاضداد جمع صدي وهو من
 ذكر اليوم او طير صغير يصير بالليل وقال العديس الصدي هو هذا الطائر الذي يصير
 بالليل وينفذ ففزاننا ويحس الناس يروونه الجندب وانما هو الصدي قاما الجندب
 وهو صغر من الصدي والسحر قيل الصبح **قوله** وقول القطامي فلما ان جري الى اخره
 القطامي بضم القاف وجواب لما قوله بعد هذا البيت امرتها العمل اليها خذها وخزن نظن
 ان لم تستطاعا والسند يكسر السين وفتح الميم وصحفه بعضهم بفتح السين وسكون الميم
 فقال شبه ثريد كثير افعليه سن بالضم الذي تحين بالسياع وقيل هذا البيت ما هو
 صريح في انه كجيف ناقته وهو فلما ان مضت ستنان عننا وصار حقد نفعلوا الخذا
 عرفنا ما تري البصر افعليه فالينا عليها ان تماعا وفي الشرح ورايت البيت المذكور
 في شعر القطامي في نسخة قديمة مصححة على هذه الصورة فلما ان جري عن علمها
 بها طيبت بالقدن السباع والعش من الضم الشعر القديم وقال الشيخ بها الذين
 السبكي ويروي بظنت كذا رايته في الصحاح وحيدة المحاضرة للمخاني والتوسعة لابن
 السكيت وجعله قلبا وفيه نظرا انه يجوز ان يريد ان يجعل القمر بظانة للظن لانه
 داخله بلا قلب وكل ما كان ظهارة لغيره كان الغيرة بظانة لانه **قوله** ومنه في الكلام
 ادخلنا القلنسوة في راسي وعرضت لناقة على الحوض لانا القلنسوة طرف الارض مطروقة
 ولما كان المسبب ان ينظر بالمظروف نحو الطرف ويؤتي بالعرض عند العرض عليه وههنا
 الامر بالعلم قبل الكلام رعاية لهذا الاعتبار **قوله** ورد على قول الزمخشري في الآية فقال
 بعد ما ذكر كلامه لا ينبغي حمل القرآن على القلب اذ الصريح انه ضرورة واذا كان المعنى
 صحيحا دونه فما حاصل عليه وليس في قوام عرضت لناقة على الحوض ما يدل على
 القلب لان عرض لناقة على الحوض وعرض الحوض على لناقة صحيحا انتهى وقال بها
 الذين السبكي لم ينفرد الزمخشري بجعل عرضت لناقة على الحوض مقولوا بل ذكره الجوزي
 وغيره وحكى ان العرض ليس له اختيار ولا اختيارا انما هو العرض عليه لانه
 قد يقبل وقد يرد فعرض الحوض على لناقة لا تملك فيه لانهما قد تقبله وقد
 ترده وعرضها عليه مقلوب لفظا وعرض لكفار على النار ليس مقلوب لفظا للغير
 الذي اشارنا اليه وهو انهم متورون فكأنهم لا اختيار لهم والنار متصفة بهم وهم كالمتاع
 الذي تنصرف فيه من بعض عليه كما قالوا عرضت الجارية على البيع وعرضت القاتل
 على السيف والمخالي على السوط والنار لما كانت هي المقررة في العود وقيل عرضت العود
 على النار وهذا الذي قلناه غير ما قاله شيخنا ابو حيان وغير ما قاله الزمخشري وخاصله

ان الذي

ان الذي في الآية قلبت معنوي ولا شد ود فيه والذي في عرضت لناقة قلبت لغيره وهو
 شاذ انتهى **قوله** وتقال اذا خلعت الجوزا انتخب العود في الحربا في الشرح الجوزا بجمع في
 السماكة يقال القاموس واذا خلعت الشمس بهذا اليرج قصر الليل وطال النهار عكس جملتها
 بجمع القوس انتهى واقول قصر الليل مطلقا يكون اذا خلعت الشمس في الحدي وهو بجمع نخله
 الشمس قبل الجوزا باربعة بروج وقصر الليل عن النهار يكون بعد استوائها اذا خلعت الشمس
 بالحل وهو بجمع بينه وبين الجوزا بجمع واحد وقصر الليل غاية قصره يكون اذا كانت الشمس
 بالدرجة الاخيرة من الجوزا فلا يجمع قول القائل اذا خلعت الشمس الجوزا قصر الليل لا تقفنا
 ان ذلك يكون اذا كانت الشمس بالدرجة الاولى منها وههنا واقعة شاسعة بين حكاها
 الخطيب في تاريخه عن ابي محمد اسماعيل بن ابي منصور وهو بجمع الجوزا يعني البعداوي قال
 كنت في حلقة والذي قال الناس يقولون عليه فوقه عليه ثابده وقال يا سيدي بيتان من
 الشعر لم افهم معناه هاوها
 • وصل الحبيب جان الخلد اسكنها • ومجرو النار يصلي به النار •
 • فالشمس في القوس مستديرة نازلة • ان لم يزرني وفي الجوزا ان زالا •
 فقال له والذي يابني هذا من علم القوم لان علم الادب شرع من الملققة والي على نفسه ان
 لا يخلص في حلقته حتى ينظر في علم القوم وينظر في شمس القوم فتظهر في ذلك وعرف ثم جلس
 في الحلقة وتعمي البيت ان محبوبه اذا لم يزره فليله في غاية طوله وان زاره فليله في غاية
 قصره فكيف يكون الشمس نازلة بالقوس من غاية طول الليل لان ذلك لا يكون الا والشمس
 في هذا البرج ويكون نازلة بالجوزا من غاية قصره لان ذلك لا يكون الا والشمس في هذا البرج
 مطوع الجوزا فيما ذكره المصنف طوعا بالمجد وهو بها من شدة الحر وانما كان انتخب العود الحربا
 في ذلك الوقت لانها دويبة ضعيفة لا عظم لها فيحصل بقوة الحداشداها ومن خاصة
 هذه الدابة انها تدور كيف دارت الشمس لمحيتها لها وقوله وقد مضى ما وياها مضى ذلك
 في القاعدة الخامسة **القاعدة الحادية عشر قوله** من ملح كلامهم تقارض اللطيفين
 ملح الكلام الا حديث النبي تتلم منه اي تعدى ملحة واحلها ملحة كعزفه وغرفه والتقارض
 بالتقاف والاضاد المعجم من القرض استعير من التلبس بمل واحد من اللطيفين جمل الاخر
قوله ان تقتران على اسم الخ ذكره المصنف هذا البيت في ان المفتوحة الساكنة التوق وقيل
 • يا صاحبي قدت نفسي نفوسكا • وحيثما كنت لا قيمتها ارشدا •
 • ان تملأ حجة في خفا محاسنها • تقتنوج بجانته عدي بها ويدا •
قوله بدليل ان المعطوفة عليها في الشرح لا مانع من عطفها ان الناصبة وصلت الى ان الخفنة
 وصلت الى ان هو عطف مصدر على مصدر ولا يمنع احدوا قول المراد بالدليل هنا ما ينبغي ان
 الظن والوجان وليس المراد ان ذلك دليل على جهة انتفاع عطف ان الناصبة وصلت الى
 على ان الخفنة وصلت الى من جهة ان الظاهر ان الثانية من قول الاول والثانية ليست خفنة

Copy University

من ثقبلة فكذلك الاولي **قوله** واعمال ما جلا على ان بما روي من قوله عليه الصلاة والسلام
 كما تكلفوا بولي عليكم ذكره ابن الحاجب في الشرح لاحاجة ان نجعلها ناقصة هنا فان ذلك اثبات
 حكم لها لم يثبت في غير هذا المجل بل الفعل مرفوع ونول الرفع محذوفة وقد سمع ذلك قطعا
 ونشأ قال الشاعر **ابيت اسري وتبينني نديكي** وقد خرج على ذلك قوله قالوا
 سا حزان تطاهرا بتشديدا لفظا اي تتظاهرون وقوله صلى الله عليه وسلم لا تدخل
 الجنة حتى تؤموا ولا تؤموا حتى تحابوا **قوله** لو نشأ طربها ذو بيعة هذا صدر
 بيت عجوه لاحق الاطال تهذ ذو خصل والمبيعة بفتح الميم وسكون المشاة التفتية بعدها
 عين مهمله النشاط واو جري النفس والاطال جمع اطل وهي الخمرة وقدر من تهذ بفتح
 النون وسكون الهاء اي جسيم وقد تقدم الكلام على هذا البيت في **قوله** اعط ان الشر
 حكم لو في الاعمال بما روي في الحديث فان لا تراه فانه يراك في الشرح قد مضى في فضل لو ان
 السيد خرج قوله كان لم نرا قبلي سيرا بما بنا على انه جاء على لغة راي فاصله يراخذت
 الالف لا لتقا الساكنين ثم ابدلت الهمزة الساكنة الفالو فوعا بعد فتحة ومثل
 هذا في الحديث سات قاقول لو كان تراه في الحديث من هذه اللغة لغير فانه يراك بالهمزة
 وكون تراه في الشرط من لغته ويراك في الجواب من لغته اخرى من غير دليل بعيد **قوله**
 وهذا اي بانه لا بد من جواز مجي الحرف المتروك مكان الحرف المذكور يقع في تنجيد الحديث
 السابق وهو فان لا تراه فانه يراك على ما ذكرنا من ان اعطيت فيه حكم لو في الاعمال
 (لا يجوز) فلا تراه فانه يراك اما معنى فلا تفكاس المعنى المراد ان لو لا جيبين دالة على
 انتفاع جوبها لوجود ما يليها واما لفظ فلان لولا هذه لا يقع بعدها الا مبتدا **قوله**
 قالوا هذانه اي الحديث السابق اعني ان لا تراه فانه يراك يتخرج على اجزا العقل مجري
 الصريح كقراءة قبل ان من يتقي وتبين فان الله بالنيات يتقي وتجزم يصير قد ذكر
 ذكر الم في البا بالرباع في قسام العطف هذه القراءة وذكر فيها اوجها منها ما ذكره هنا
 وهو اجزا العقل مجري الصريح **قوله** واذ تصبلك فخاصة فتكمل هذا بخبر بيت
 صدره **قاسم** ما اعتكالك ربك بالعجب وقد تقدم الكلام عليه في **قوله** واعط
 لمن حكم لم في الجزم في الشرح كامل هذامع قول الم قبل ذلك بنحو سطرين وانما يجمع او يحسن
 حمل الشيء على ما يحل محله فان فيه تنافيا وذلك انه اذا اتي المتكلم بل علم ان عرضه
 النفي في المستقبل لا الماضي فليس من المجل لم فكيف مع او حسن حمل على ما وا قولنا ملنا
 ذلك فلم نجد فيه تنافيا وذلك ان قول الشاعر الان يمنع ان يكون عرضه النفي في المستقبل
 كما يمنع ان يكون عرضه النفي في الماضي فلو في البيت اريد بها مجرود النفي وقاست مقام لم
 في الجزم فقط وحلت محله في ذلك **قوله** بلغت خبر ان او بلغت سؤلاتهم ههنا هذا
 صدر بيت خذ في اوله وهو مثل الفتا قد هاجون والفتا فذال المعجزة جمع
 فتغذ حيوان معروف والفتاح بتشديدا لفظا الهملة الذي يمشي في ارتعاش من



في الاستفهام والتقدير من غير معادك وما نلت من كلام سيبويه وغيره
 اغا هو مع المعادل قلت كلام الم فيما هو اعرف من ذلك فانه قال في ام عند
 الكلام على بيت المتن ان شرط الفتح المعادلة لا م ان يلزم احد الاخرين
 المطلوب يبين احدهما وبلي امر المعادل الاخر **قوله** والانه عليه
 الصلاة والسلام قد اجاب عن الفاعل لا يقال لم لا يجوز ان يكون اجابهم
 بالفعل فانه مذكور في الجواب كان الفاعل مذكور فيه لا نأقول بخالفه
 الفاعل في الجواب للفاعل في السؤال تدل على انه المقصود بالجواب دون
 الفعل وايضا اشار لهم الى الفعل في السؤال تمنع من سوء الفهم **قوله**
 فاذ قلت ما وجه دل ان تحضري الفتح في قوله تعالى المتعلم ان الله على
 كل شيء قدير على التقدير عبارة الكشاف في هذا المقام لما بين لهم انه
 ما لك امورهم ومذبرها على حسب قصاصهم من شخ الايات وغيره
 وقد رهم على ذلك بقوله المتعلم اراد ان يوصيهم بالثقة به فيما هو
 اصح فقدم ما يتفهم به وينزل عليهم وان لا يقتربوا على رسولهم
 ما اترحه ابا الهود على موسى ولا يخفى ان هذه المقابلة ظاهرة في
 ان المراد المتعلم في الايتين اعني في المتعلم ان الله على كل شيء قدير
 وحده وان التقدير فيها بمعنى التثبوت على انه تعالى مالك الامور ومذ
 على حسب المعالج لا يعني اجل على الاقرار بما بعد الفتح كما هو مقتضى
 كلام الم فليتام **قوله** فتوكلت قد اعتد رعبه بان مراده الفتى
 بما يقدر النفي لا التقدير بل انني اعتد رعبه المشاة مبني للمفعول وفي
 الشرح هذا مبني على انه لا يجب ايلا المترية الفتح وهو خلاف ما صرح
 به الم ولم يحكم فيه خلافا وقضية هذا اي ما صرح به ولم يحكم فيه خلافا
 ان لا يوافق على الاعتد المذكور لكنه قد وافق على صحة بقوله والاولي
 ان تحمل الآية على كذا انتهى واقول ليس هذا الاعتد ارمينيا على عدم وجوب
 ايلا المترية الفتح لا ما ذكره يجب ايلا المترية الفتح معناه اذا امكن ايلاوه
 ايها في ذلك الكلام وما نحن فيه لا يمكن ذلك فيه لان الكلمة لما اقتضت ان تذكر
 تقدير الايات بصورة النفي قصد الى الدلالة على ان المتر على يمين مما اقر
 به وان لم يتلق ذلك من تقدير المشكك وكان الفعل المنفي لا يمكن لغة تقديمه
 على الثاني لم يد المترية هنا اداة التقدير وانما قلنا ان معنى كلامهم ذلك
 لانك اذ قلت اقام زيد مقورا بجاهك بنفسه نسبة القيام الى زيد لا بنفس
 الفعل بل المترية حينئذ الفتح تقدم امكان ايلايه ايها قالوا ولم يميز هذا
 التقدير عن التقدير بنفس الفعل المعاني للمنهج الا بالقرينة فليتام **قوله**

Copyright

والاولى ان تخل الاية على الانكار التوحيدي والابطالي في المخرج وجه ذلك ان المنكر
للضبح قد يكون معانده وقد يكون غير معانده فان كان الخطاب للمكافرة المنكر
غير المعانده فالاستفهام توحيدي لان عدم علمه واقع وان كان الخطاب للمكافرة
المنكر معاندا فالاستفهام ابطالي واقول بترين لهذا التوجيه الجواب عما استشكله
ابن الصايغ من ان المص وكر في التوحيدي انه يقتضي ان ما بعد الالاء واقع
وان فاعله ملوم والمواقع بعد الالاء منعدم العلم بان الله على كل شيء قدير
فكيف يتاتي ما هو ذكره هنا انيقا **قوله** وذكر بعضهم مقاي في اخر الاصل
لما في الشرح اي مانع يمنع من ان هذه الاستفهام عند امتناع حكمها في
الحقيقة الاستفهام بتولدها بعقوبة الغزبان ما يناسب المقام غير
ما ذكر من المعاني الثمانية انتهى فان قلت مراد المص بقوله لاصحة لها
انها لم ترد في كلام من يجع به قلت لا يصح ان يكون هذا مراده فقد قال
صاحب التلخيص في كتابه الايضاح ومنه اي ومن استعمال المص للتعهد
والوعيد المفضل الاولين والتعديد ليس من المعاني الثمانية
التي ذكرها المصنف **قوله** وعلى ذلك يخرج المغذي القاموس المنكر
بضم اللام وبالهمزة المفتوحة او المضمومة او الساكنة وفي الصحاح الغد
في كلامه اذا عني مراده والاسم المغز والجمع الغاز مثل رطب وارطاب
واصل المغز مجر للبربع بين القاصعا والثاقبا يحفر مستقيما الى اسفل
ثم يعدل عن عيشه وشماله فيخرج مكانه بثلثة الازهار **قوله** لتقرب
على السن الى اخره السن واحدة الانسان وقدرها ضربها بطرف الاغلة
والمراد باليوم هنا مطلق الزمان والاخلاق جمع خلق بمعنى مضمومة ولازم
ساكنة او مضمومة بمعنى السجية **قوله** يعود الفضل منك علي قدريش
الى اخره الفضل الحسنان وقدريش القبيالة المشهورة وهم بنو النضر
بن كانه بن خزيمه بن قديرة بن الياس بن مض والقريش الكلب والجمع
قال القرد اوبه صهيبت قدريش وتخرج بضم الراء مقارعة قرح الغمة
اي كسفا والكرب جمع كربة بضم الكاف ضماد وهي الغم الذي ياخذ بالقي
وان مامة وابن سعدي من اجواد العرب المشهورين وانما ذكر البيتين
ولم يكتف بالشافي الذي هو محل الشاهد ليعلم ان الروي منصوب
ابا قوله ايا جيتي نعمان الى اخره نعمان بفتح النون واد في طريق
الطريق يخرج الى عرفات ويقال له نعمان الاراك والعبارة مع مبهمة
المستوي من موضع مطلق الشمس اذا استوي الليل والنهار كذا في الصحاح
وضر شبيهها المحبوبة او الضميم الاول مراد به الدرج وبالضم الثاني

النفس

النفس الضعيف والغرض من ذكر البيت بيان ورود ايات البقييد
لا الرد على الجوهر في قوله ان ايا تكون لندا التزيب ايضا لان الرد عليه
لا يتاتي بذلك مثال وردت فيه للبعد على ما لا يجفي **قوله** فاصاح اليها
اخرا اصاح استمع والمحيا بالنصر الطر والمضرب **اذن قوله** فالصحيح
انما النامية لان مضمة بعدها قال الرضي وتجويز الفصل بينها وبين هـ
منصوبها بالنصر والند او الدعا يقوي كرفا غير ناهية بنفسها كان ولن
اذ لا يفصل بين الحرف ومجوله بما ليس من مجوله واما قولهم في الشرط
ان زيدا تضرب فتعبد الصريين بفعل مقدر **قوله** فاذ سيويه مغاها
الجواب والجزا فقال الشلوبيني في كل موضع الشلوبيني بفتح الشين
المجعة واللام وسكون الواو وكسر الواحدة وسكون المثانة التثنية
وتجدها تون هكذا ضبطه ابن خلكان الا انه جعله بيا النسبة فقال
ابو علي عمر بن محمد بن عبد المعروق بالشلوبيني الاشلوبيني كان اماما
في النخوع ولد با شيبلية سنة اثنى وستين وخسائة وتوفي سنة
خمس واربعين وستمائة وهذه النسبة الى الشلوبيني وهي بخنة
اهل الاندلس الابيض الاسقر قال رايته جماعة من اصحابه كلهم
فولا ولم تنزل اخبره تاتي اليها في الشرح المراد بكونها الجواب ان
تتبع في كلام يجاب به كلام اخر ملفوظا ومقدر سوا ونفت في صدره او حشو
او اخره ولا تقع في كلام مقتضيا ايتد اليه جوابا عن شي والمراد بكونها
لنجد ان يكون مضمونا الكلام الذي هو فيه جوا لمضمون كلام اخر **قوله**
اذ لا يجازاة هنا قال الرضي لان الشرط والجزا اما في الاستفهام واما
في الماضي ولا مدخل للجزا في الحال **قوله** لين عادي عبد العزيز عيها
الى اخره الضمير في مثلها ومنها واقيلها عايد الى خطبة الرشيد في البيت
ثبته وهو عجب لمتري خطبة الرشيد بعد ما يد الى من عبد العزيز قبورها
والخطبة بضم الحاء المجعة الامر والمنقضة كذا في الصحاح وفي الشرح الصغير
في مثلها عايد الى المقالة التي قالها عبد العزيز لهذا الشاعر وذلك انه
امتدحه بقصيدة فقال له متى علمي فقال امتي ان الكون لا يتك فلم يجبه
فاعطاه حيازة والوعى ان عاد عبد العزيز لثال المقالة التي قالها في انا
لا تركها راضيا بخلافها انتهى وعبد العزيز هذا هو ابن مروان بن الحكم
ابو محمد بن عبد العزيز رضي الله عنه لم يزل الخليفة بل ولي امرة مصر
من اخيه عبد الملك ودخل عليه في رجل يشكو صهره له فقال انه خنتني
فعلاني كذا وكذا فقال له عبد العزيز ومن خنتك وفتح النون فقال خنتني

الحنان الذي يحن الناس فقال عبد العزيز لكانت ما بعد الجواب فقال
ان الرجل يعرف الغزو وكان ينبغي ان تقول من خفتك بضم الخوف فقال
والله لا شأنت الناس حتى اعرف الخو واقام في بيته جمعة لا يظهر
ومعه من يعلّمه العربية ثم من الناس اربعة الاخرى وهو من افصح الناس
توفي رحمه الله سنة ست وثمانين وقيل سنة خمس وقيل سنة اثنتين
وقيل سنة اربع قال الداهي وقع الطاعون بمصر ففزع عبد العزيز من
مروان وكان اميرها يومئذ الى قريته له فاقام بها فقدم عليه رسول
من قتل اخيه عبد الملك وهو خليفة فقال له عبد العزيز ما اسمك فقال
طالب بن مدرّك فقال عبد العزيز او ما ارادني راجعاً الى القسطنطينية
فما في تلك القريّة قال في الصحاح والقسطنطينية بيت من شعور وفيه ست
لغات قسطنطينية وفسطاط وفسطاط وكسر الفاء لغة فيمن والفسطاط مصر
انتمى وحبب بتسميته مصر بذلك ان عمرو بن العاص لما افتتح مصر سنة
عشرين واراد المصير الى الاسكندرية امر بتسطينية ان يفوض اي
ينقض فاذا عاصمة قد باصت على اعلاه فقال لقد حرمنا جوارنا اقروا
الفسطاط حتى تظهر فرائضها فاقروا الفسطاط في موضعه وساروا وفي
الشرح عبد العزيز هذا هو واحد الخلق الامويين واقول لم يزل الخلافة
احد من الامويين يسمى بعبد العزيز ثم قال وايراد المصنف هذا
البيت شاهد اعني وقوع اذن جواباً لان مخالفاً للقاعدة المشهورة
وهي ان القسم والشرط متي اجتماعاً فالجواب للسابق واللام التي قبل
ان مصاحبة لتسميه كونه قيل وهو حلفت برب الداهيات التي متي
يقول الفيا في نصها ودميلها والداهيات حنفة الابل ويقول يمسك
والفيا في جمع فينفا وهي المقارنة والنقص والدميل ضربان من السير انتمى
واقول لاسلم ان المصنف مثل هذا البيت بناء على المشهور وانما مثله
نبتاً ليدر الذين من مالك بناء على ما ذهب اليه الفراء وابن مالك من جوار
جعل الجواب المذكور للشرط المتأخر وان لم ييسر ذوقه قد جعل
صاحب اللسان من ذلك قوله تعالى لئن بسطت الي يدك لتقتلني ما انا
ببساط يدي اليك لا قتلك سالماً انه مثل به بناء على المشهور لكن لما
كان الجواب المحذوف للشرط كالجواب المذكور للتسميه مع التمسك
بالبيت لوقوع اذن في جواب ان المفعولة غايه ما في الباب ان ذلك
الجواب محذوف وهذا وقد مثل الرضي بالبيت لوقوع اذن في جواب
قسم قبلها وهو ظاهر **قوله** لو كنت من مازن الى آخره مازن ابو



قبيلة

قبيلة من بنيهم وهو مازن بن مالك بن عمرو بن عتبة ومازن ايضا في بني
مقصود بن معاوية وفي بني شيبان واستباح الشيء استباحه وهو
اللفظة سموا بذلك لان اهمهم التقطها حذيفة بن بدر في جوارق قد
اضرت بطن السنة فصفا اليه ثم اعجبته فخطبها الى ابيها وتزوجها
وذلك بضم المجهمة واسكان الهاء والعشر الجماعة من الناس وخشن
بضم المجهتين جمع خشن بفتح الاول وكسر الثاني ثم جمع عند الحفظة
بالها المهملة والطاء المجهمة الحفظة التي يحفظها اي يفضيها واللوة
بالمثلثة وضع اللام الضعف وبفتح القوة قال المذوق في الرواية
الاصحقة ضم اللام وهو يقدح بضم القوم ليعقبوا ولعلنا جوا المصديقه
قوله خوانه يقال انيك فنقول اذن الكرمك اي ان انيتني اذن الكرمك
لا يقال هذا التقدير يوجب اهل اذن لوقوعها حسوا لانا نقول ه
الموجب لاهلها وقوعها حسوا في اللفظ والمعنى وهذا التفسير
يوجب وقوعها حسوا في المعنى دون اللفظ **قوله** بشرط تصديرها
عبران الحاجب عن هذا الشرط بان لا يعقد ما بعدها على ما قبلها
قال الرضي ويعني بالاعتماد ان يكون ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك
في ثلاثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خيراً مما قبلها خوانا اذن
الكرمك واي اذن الكرمك الموضع الثاني ان يكون خبر الشرط الذي قبل
اذن خواناً تاتي اذن الكرمك الثالث ان يكون جواباً للقسم الذي
قبلها خواناً اذن لاخرجه وقوله لئن عمادتي عبد العزيز مثلاً
واسكني منها اذن لا قبلها ولا يقع المضارع بعد اذن في غير
هذه المواضع الثلاثة معتمد اعني ما قبلها بالاستغناء بل تقع
متوسطة في غير هذه المواضع نحو يقتل اذن زيد عمرو وليس
الرجل اذن زيد **قوله** لا تنزلني فيهم شطيل الى آخره الشطير
هذا الغريب واهلك بكسر اللام مضارع هلك بفتحها قال الرضي
وقد جاء المضارع منصوباً في هذا البيت مع كونه خبراً عما قبلها
بما قيل ان الخبر اذن هو اهلك لا اهلك وحده فتكون اذن مصدره
كما تقول زيد لم يقوم قال الاندلسي ويجوز ان يكون الخبر محذوفاً
اي الى اذن ثم ابتدأ قال والوجه رفع اهلك وجعل اوبعني
الاقالة قاله ابن تاشاذ هو الامام ابو الحسن طاهرت احمد بن
باشا دماة سنة تسع وستين واربعمائة حكى ابن خلطان عنه
انه كان يوماً في سطح جامع مصر ياكل شيئاً وعنده بعض كتابه

Copyri

ersity

فمنهم من قطفوا له لثمة فآخذها في فيه وغاب عنهم ثم عاد إليهم فتمسوا شيئا
فآخذوه وذهبوا ثم عاد ففعل ذلك مرارا فاستبوه فأذا هو يدخل إلى خزينة
فيها شيء ينبت خراب في سطح ذلك البيت قفا عني وإذا هو موضع الطعام بين
يديه فلما رأى الشيخ ذلك ترك خدمة السلطان ولزم بيته والاشتغال بالعلم
وبإشاد كلة العجبية معاصها الفزع والسرور **قوله** أو على الجملتين معا
جاز الرفع والضم وذلك باعتبارين فالرفع باعتبار كونها ما بعد العاطف
من تمام ما قبله بصيغته ربطه ببعض الكلام ببعض والضم باعتبار كون ما بعده
جملة مستقلة الفعل فها بعد أن غير معتمد على ما قبلها **ان المسورة**
المنقطة قوله واذ من اهل الكتاب الاليومين أي وما أحد من
اهل الكتاب الاليومين به فحذف المبتدأ وبيئت صفته في الشرح
والجواب هو الجملة الواقعة بعد الا وضرب به يرجع إلى عيسى وضرب موته
يرجع إلى المبتدأ المحذوف وقيل يرجع إلى عيسى ثم قال فان قلت يكلف
على اعراب الصنف حذف الموصوف مع كون الصفة ظرفا وحكم حذف
موصوفه حكم حذف موصوف الجملة في انه لا يقع الا في الشعر قلت انما
ذا اذا لم يكن المنعوت بعض مجرورين او في وهو في الآية بعض مجرور
بين فجاز انما واقول هذا وهم لان المجرورين اوفي الذي بشرط في المنعوت
ان يكون بضمه بشرط فيه ان يتركب كقول المنعوت صرح بذلك ابن مالك
في التسهيل وصرح به ايضا غير حتم الخارج عند الكلام على الا التي بمنزلة
غير وظاهر ان المجرورين في الآية ليس كذلك على تعدد يران يكون الجار
والمجرور صفة للمحذوف لان الصفة لا تستقدم على الموصوف وانما تكون
كذلك على تقدير يران يكون الجار والمجرور خبرا عن المحذوف متقدما عليه
وتكون الصفة هي الجملة الواقعة بعد الاعلى انه يمكن ان يكون هذا
مراد الخلف بان يكون قوله او وما أحد من اهل الكتاب الاليومين بيانا
للمعنى لا للتعريب فان قلت قال الخلف في الكلام على الواو في قوله العاشر
الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها انه لا يجوز التقدير في الصفات
لانقول ما حذرت باحد الا قايما بعض على ذلك ابو علي وغيره ونقل ايضا في
آخر الباب الثاني عن الاخفش ان الا لا تفصل بين الموصوف والصفة وعند
التأسي انه قال لا يجوز ما مررت باحد الا قايما قلت ونقل فيه ايضا عن
الزمخشري وايضا انما يريان جواز ذلك بل قال انما زاني في شرح
المساج في بحث الجملة الحالية لا خلافي في جواز الاستئناس المنع في الصفة
مثل ما جازي رجل الاكريم انما في نفيه الخلف نظر فانه موجود على

انه يمكن ان يقال ما سبقوله انما ليس في مطلق الصفة وانما هو في صفة ذلك
موصوفها كما في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم وفي
الكشاف ليومين به جملة تسميته واصفة لمحذوف تقديره وان من اهل الكتاب
احد الاليومين وخروج وما من الا له مقام معلوم وان منكم الا وادها وفي
ما شئت النكتة اني فيكون ليومين جملة خبرية مؤكدة بضميئة انشائية
واحدة صفة بلا تاويل والاستئناس مقدم من اعم الاوصاف والموصوف المقدر
مبتدأ مقدم الخبر او فاعل للظرف ولرجع الظرف صفة مبتدأ محذوف
والاستئناس في موقع الخبر لم يبعد انتهى وقال ابراهيم ليس ليومين صفة
ولا تسميته بل جواب قسم محذوف والضم وجوابه هو الخبر لانه محل الفائدة
وليس المجرور محط الفائدة فلا يكون خبرا وكذا الاله مقام والا وادها هما
الخبران انتهى وقال الزجاج حذف احد لانه مطلوب في كل نفي بدخلة الاستئناس
قوله وقيل في هذه ان التقدير وان لم تنفع في الشرح لا ينبغي ان ان عني
نقد الذي ليست حقيقة الشرط ضرورة ان الامور الواحد لا يكون مشروطا
بالشيء ونقيضه واقول ان اراد الشرط الاصولي رهو على ما في اصول ابن
الحاجب ما يستلزم نفيه نفي امر على غير جهة السببية فما ذلك من الضرور
حق كذا لا يفيد لان الكلام في محذوف ان وهو ليس بلازم ان يكون شرطا
بعد المعنى جازيا بل قد يكون كذلك بخوان كاذبا في مال فانما اجم وقد يكون
سببا بخوان كانت الشمس طالعة فالها موجود وقد يكون لا شرطا ولا سببا
بخوان كاذبا في فانا ابنه وان كان الهام موجودا قال الشمس طالعة وان
كاذب الشرط المحذوف وهو ما يقع بعد ان وخوها معلقا مضمون جملة اخرى
فالضرورة غير صحيحة لصحة قوله ان جازيه وان لم يجي اكرمه والجواب
ان المراد الشرط الخوي وخوان جازيه وان لم يجي اكرمه ليس بصحيح على
كون ان الشرط وسيد كذا المصنف هذا في الباب الثاني في الجملة العبرضة
فيما تميز به عن الحالية ثم قال في الشرح وهذه هي التي يسميها بعض
التأخرين بالمتصلة والوصلية ويقع في كلامهم انما تستعمل بدون واو
معناه انك تجعل نقيض الشرط محذوف فامع العاطف لا انك تعد المحذوف
هو العاطف فقط كما يسيق الي بعض الاذهان لان حذف العاطف بمفرده
قليل انتهى واقول فيه نظرا لما اولا فلانا لاسم اذهذه هي ان السبي
يسمى بعض المتأخرين بالمتصلة والوصلية وانما هي ان الشرطية غير
الوصلة لان هذه قدرها معطوف على وذلك لا يتد لها بل تكون مقرونة
بالواو وقد تكون غير مقرونة بها وقد انشأ النكتة اني في نحو هذا الى ذلك

منسوبة للثلاثة غير محتمل فلو اقتصر المص على قوله وان كلا كنفاه في الاستدلال ولم يثبت عليه اشكال ثم ان المصنف في بحث لما ذكره في ابي قحافة ابي بكر محتملة لان تكون ان لا فيه وكلا منعولا باضماري ولما يعني الاوانت تعلم انه مع هذا الاحتمال لا ينافي بقراءة ابي بكر استدلال بل ولا بقراءة الخريجين ايضا لان الكوفيين ان يقولوا انه انما نافية وكلا منصوب باري محذوقا واللام بمعنى الاعلى ما هو معروف من مذهبيهم فان قلت هنا لامان فالجواب انهما لا ينفك الا قلت الاولى واما الثانية في لام قسم مقدرة في شرح التسهيل لان ام قاسم لا عمل لان عند الكوفيين ولاهي محقة من ان يدل هي النافية واللام بعدها بمعنى الاله و يجعلون النصب في ان وكلا ينفك ليعبره ليوفيهما اوبه نفسه ربه قال الفرار وروان اللام لا تعرف في كلامهم بمعنى الا انتهى فاما قلت اي شي خبر ان في الآية على تقدير تحقيقها وعلمها وتحقيق لما قلت فيه وبيان احدها ليوفيهما وما مزيدة فاصله بين لام ان والام القسم وثالثها ان الخبر ما هو نكرة لمحق ارجع **قوله** والآخر كون الفعل ماضيا ناسخا اما كونه ماضيا لان الماضي اسد بالساكن من المضارع لانه لا يمتد على الوقوع وهو والحصول فيما مضى دون المضارع واما كونه ناسخا فلتوفر مقتضى ان عليها وهو تالي الجملة اللاحقة لذكرى جذبتها بعد ذكر ذلك النسخ **قوله** شئت يمينك ان قتلت مسلما هذا صدر بيت مجزوء حلت عليك عقوبة التمسك واليمين لعائلة بنت عمرو بن نفيل زوجة الزبير والشال تساد في اليد يقال شئت يده تسال بالفتح واسألها الله وقيل هذا البيت ياحمرو لو بنهته لموجدته لا طائشا رعى الخيانة ولا اليد وعمره هذا هو ابن جرموز الذي قتل الزبير بن العوام لما وجدته نائما في وادي السباع تحت شجرة وسيفه معلق عليها فاخترطه منها وقتله وذلك عند انصرافه من الجبل قبل الوقفة وعائلة هذه هي التي كان اهل المدينة يقولون عنها ما اراد الشهادة فليزوج بها نكته وذلك انها كانت جميلة وكان تحت عبد الله بن ابي بكر الصديق فاجها حبا سديدا ثم شهد الطائين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فدمي بسهم فأت منه في المدينة فترجها زيد بن الخطاب فقتل عمر بن الخطاب فترجها عمر بن الخطاب ستة اشهر فقتل عمر فترجها الزبير بن العوام فقتل فترجها بعد الشهد وقتل هو لصفية امر الزبير **قوله** ما ان اتيت بشي انت تكرهه هذا صدر بيت مجزوء

اذن فلا رفعت سوطي الي يدي **قوله** فما ان طنا حيف الي اخره في الصحاح المرد بالطلب هنا المعادة والحق يتكون اليها وضما صفة الجبان والنايا جمع مية وهي الموت لانها مقدرة لا يقال مية له اي قدروا الدولة في الحرب ان تداول احدي الفيتي على الاخرى يقال كانت لنا علم الدولة واجمع الدول والدولة بالضم في الماد يقال صار الخبيثين دولة يتداولونه يكون مرة لهذا ومرة لهذا والجمع دولات ودول وقال ابو عبيد الدولة بالضم اسم السبي الذي يتداول بعينه والدولة بالفتح المنفل وقال بعضهم الدولة والدولة لغتان بمعنى قال محمد بن سلام الجمحي سالت يوش عن قول الله تعالى كيلا يكون دولة فقال قال ابو عمرو بن العلاء الدولة بالضم في المال والدولة بالفتح في الحرب قال وقال عيسى بن عمر كلتا مما تكون في الحرب والماد وقال يوش اما انا فوالله لا ادري ما بينهما **قوله** بني عذرة ما ان التم ذهبا الي اخره عذرا انه يضم المعجمة بعدها معجمة وبالنون هي من يرموع والصريت بالهمزة الفضة الخافضة والخرن في الصحاح هو المجد وفي القاموس هو المجر وكال ما عمل من طين وسوي بالخارجي يكون فخارا يرجي المرما ان لا يراه الي اخره يرجي بتسديد الجيم وكسرها و يهرق يحتمل ان يكون من عرض له امر كذا اي ظهر ان يكون من عرضت له القول بنسخ الذاء وكسرها اي عرضت له والمطرب جمع خطب يفتح الحاء المعجمة وهو سيب الامر فنقول ما خطبك ثم استعمل في الامور الشاقة **قوله** ورخ الفتي الي اخره الفتي الشاب والسق بالهمزة والنون هنا العهد وخيرا منقول يريه والمعنى اذا رأت شخصها كلما زاد عمره زاد خيره فوجه الخبر **قوله** الا ان سري ليل الي اخره سري بمعنى سار والكليب المنكسر من الخزن ونساي ينفذ والنوي الوجه الذي ينويه المسافر من قارب اوبعد وهو موشة لا غير وغضوب بمجئتي على وزن صبور اسم امرأة **قوله** وقيل مدة الانكار قال الرضي هي مدة تحقق اخر المذكور في الاستبهاج بالالف خاصة اذا قصد انكار اعتقاد كون المذكور على ما ذكره وانكار كونه بخلاف ما ذكره فانقول جاني زيد فيقول من يقصد تكديبا وان زيدا ما كان زيدا فيه اي كلف يحيل هذه العلامة لبيان انه لا يعتقد انه انك او يقول ذلك من الاشك ان زيد اجاد ويستكر ان لا يحيل فكانه يقول من شك في هذا او كلف لا يحيل انتهى ولا يذكر قبل مدة الانكار من مواضع المنكسر المنكسر بل ذلك من مواضع مفتوحها **قوله** وزعم ابن الحاجب الحافتراد بعد ما الايجابية وهو



سهم كلام الرضي صرح في ان ذلك لغة فانه قال وزيادة ان المفتوحة بعد لما
هي الشهيرة تقول لما ان جلس جلت فتكاد كسرا والفتح اشهر انهما
الحاجب هو ابو عمر وعثمان بن ابي بكر بن يونس المالكي كان والده حاجبا
للامير عز الدين موسى الصلاحي وكان كرويا فاشتغل ولده بالتمشيد
ثم انتقل الى دمشق ودرس بجامعها في زاوية المالكية ثم عاد الى القاهرة
فاقام بها ثم انتقل الى الاسكندرية للاقامة بها فتوفي في سوال سنة
ست واربعين وستمائة وكانت ولادته باسنان قري الصعيد في اوخر
سنة سبعين وخمماية **قوله** وهذا الجواب انقضت ان ادنا قتيبة الخ
حزنا بلحا التهمة والزاوي يعني قتلها وحاز بمهمة وزاوي اسم رجل **قوله**
وعند الجواب لا يرفع السؤال وفي بعض النسخ لا يدفع بالدال والسال
واحد وبعض النسخ سقط منه هذا الكلام والسؤال هو ما وجه دخول ان
ان شاء الله في اخباره تعالى يدل على هذا ان الزمخشري سأل هذا السؤال
واجاب بما اجاب به المص ووجه كون هذا الجواب لا يرفع السؤال هو ان
المشبه على هذا الجواب ايضا دخلت في اخباره تعالى بدخولهما فيها فيقال
ما وجه دخوله فيه والجواب ان وجه الاسعار بان بعضهم لا يدخل تحت
يصل له اشار الى هذا ايضا وي في نفسه وفي الشرح ووجه ما قال
ان الله تعالى قد وعد اولئك العيش جميعا بدخول المسجد الحرام فلم
تتحقق مشيئة تعالى ان لا يموت احد منهم قبل الدخول او لو عاموت
احد منهم قبل ذلك لم يحصل دخول الجميع قبل الموت فلم يخل في
وعده تعالى وهو محال انتهى ولما قيل ان يقول انما يلزم تحقيق مشيئة
الله تعالى ان لا يموت احد منهم لو عد جميع اولئك الموضين في الدخول
لو كان الوعد من غير تقييد بمشيئة الله تعالى ان لا يموت احد منهم
واما مع تقييده بذلك فلا **قوله** او ان ذلك من كلام رسول الله
صلي الله عليه وسلم لا يحتمل حيز خبرهم بالمنام فحي ذلك لنا او من كلام
المالك الذي اخبره في المنام في الشرح يعني والشرط على هذين
المقديرين صريح علي بابيه وفيه نظر لانه كيف يدخل في كلام الله تعالى
زيادة من كلام غيره من غير ان يكون في الكلام اشعار بان به محكي انتهى **قوله**
على هذين المقديرين ثم يدخل في كلام الله تعالى زيادة من كلام غيره
واما قيل ان هذا من كلامه تعالى على جهة الحكاية عن غيره وتجوز
كون الكلام حكاية عن غيره يعني فيه ان لا يمنع مانع منه وسياق
للشراح انه يجوز ان يكون زلي وربكم في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرني

X

به ان اعبدوا الله زلي وربكم من كلام عيسى اروق به الكلام المحكي تقطعا
به تعالى فيرد عليه ما اوردوه ههنا ثم قال في الشرح وهذا لا يدفع
الاشكال لان روي الانبياء وهي فقد تحقق وقوع الوعود وتحقق
المشيئة وكذا في حق الملك لانه مخبر عن الله تعالى بهذا الوعد
فتحقق المشيئة بوقوعه انتهى واقول ما قاله من عدم دفع الاشكال
مبني على ما اخبره كلامه من تفسير السؤال لا على تفسيره بانه ما وقع في
الكشاف فانه من دفع ومبني ايضا على ان الشرط على هذين المقديرين
على بابيه وهو ممنوع وانما الشرط عليهما للتبرك وحاصل هذين الوجهين
ان ان شاء الله في الآية من كلامه تعالى حكاية عن النبي او الملك القائل لذلك
على سبيل التبرك به وهذا خلاف الوجه الذي قدمه المص وهو ان
احد ذلك الشرط ثم صار يدكر للتبرك فان حاصله ان ان شاء الله في الآية
من كلامه تعالى على غير طريق الحكاية ليتبرك به عباده فليتأمل **قوله**
اذا ما انتسبنا لم نل في كيمية هذا صدر بيت مجزوم ولم يجدي من ان
نقري به بدا وفي الصحاح وقولهم لا بد من كذا كانه قيل لا فراق
منه ويقال اليد الموض والكيم الذي الاصل الشحاح النفس وانما
خص الام بالذكر لانها اذا لم تكن ليتمه فالاب اولى لان العدم لا يزوي
من وجوده وقد يتزوجون من هود وهم **ان الفتوحة الحقة الناقصة**
النون قوله بعد لفظ ذلك على معنى غير اليقين قال ابن الصايغ
يرد عليه ان الواقعة بعد الظن قد تكون تخففة من الشبهة وان
الناحية قد تقع بعد فعل اليقين من غير افعال التلويح نحو
تيقنت ان يقوم زيد واقول ان هذا الكلام من العلم لبيان احد الموضوعات
الذين يقع فيها ان التصديرة لبيان الموضوع الذي لا يقع فيه الا ان المقدر
تلايد الاعتراض الثاني والحق ما قاله الرضي ان فعل اليقين الذي
يقع بعده المنخفض هو فعل العلم وما يودي معناه كالتبيين والتيقن
والتحقيق والانكشاف والظهور والنظر الفكري وعلى هذا الجواب
على الثاني بان وقوع الناحية بعد فعل اليقين قليل وكلام المصنف على
السابع الكثير **قوله** ونصب نحو وما كان هذا القدر ان يفترى وذلك
ان ابن مع صلتها في تاويل مصدر يعني اسم الفعول خبر كان وجعل ابوابها
خيرا كان في الآية محذوف تقديره وما كان هذا القدر ان يفترى
فكون ان مع صلتها فاعل حملنا المحذوف وفي الشرح ولو قيل بان كان تامة
والفترى في محل رفع على انه يدل اشتمال من فاعله والمعنى وما وقع افترا

هذا القدر ان لم يكن مضمون ولا افتقارا الى تاويل واقول فيه نظرا ما اولافلا
جعل كان تامة بصير معه الكلام قيل ذكر البدل مسعرا يعني العتار وهو
باطل واما ثانيا فلان بدل الاستعمال هو البدل الذي يكون بينه وبين البدل
منه ملازمة اي تعلقت الابل الكلية والبالجزئية كالخمن مع زيد في المجني زيد
حسنة ولا ملازمة بين العتار والافترا **قوله** في قراءة حمزة ولا تحسن
الذي كثروا به بالتا الفوقية وفتح السين **قوله** والجواب عن الاول
انه منتقن بنون التوكيد هذه المنقضية للمقدمة المحذوفة التي هي كبرى الدليل
وتقديرها بعد الصغرى المذكورة وهي ان الدخلة على المضارع تخلصه هـ
للاستقبال وكل مخاض للاستقبال لا يدخل على غير المضارع ورواه ابن
الصايغ بان معنى قول المستدل تخلص المضارع للاستقبال انما موضوعه هذا
التخلص كالسين فلا يتم المنقضي بنون التوكيد فانها موضوعة للتاكيد
وتساع ذلك انما لا تكون لماضي ولا محال لغنايه عن ذلك يعني لا تستغنى
كل من الماضي والحال عن التاكيد واما الماضي فلعدم احتمال التاكيد واما
الحال فلكونه موجودا يمكن للمخاطب في الغالب الاطلاع على ضعفه وقوته
قوله كما انما اثرت التخليص الى الاستقبال في معنى المضارع اثرت
النصب في لفظه الضمر المنصوب بان عايد الى المفتوحة الحقة الساكنة
النون وفرضه من هذا الكلام التفسير لتبعية تاثير الضمنية في اللفظ
بالاعراب لتاثيرها في المعنى وفي التعليق قد يقال ليس بين تاثير الاداة
لتخليص المعنى الى الاستقبال وتأثيرها لنصب اللفظ تلازم بدليل سوف
واقول لادالة في عبارة المنقضي على التلازم ولرسلم فالثاثير التثني
لازم لوجود التاثير المعنوي لا الماهية ولازم الوجود لا يجب ثبوت
لعل ثبوت اثرا ملازمة بل قد ثبت لبعض فقط ككود الجسم ذا
ظل في الشمس فانه لازم لوجود الجسم غير ثابت لبعض افراده كالموا
قوله والمخالف في ذلك ابو حيان سبغه الى هذه الرضي فانه قال
والنوصل انما بالامر لانه ينبغي ان يفيد المصدر الموصول به ان مع الفعل
ما افاد ان مع ذلك الفعل والافليس بما ويني به الاتري ان معنى صابر
بما رجعت وبرجها شي واحد وكذا معنى علمت انك قائم وعلمت قيامك
شي واحد والمصدر الموصول به ان مع الامر لا يفيد معنى الامر فقولك كتب
اليه بان لم ليس بمعني بالقيام لانا قولك بالقيام ليس فيه معنى فاب التيام
بخلاف قولك ان تم ويثبت لهذا ان صلة ان لا تكون امرا ولا فاعلا خلافا
لما ذهب اليه سيبويه والوعلي ولوجاز كون صلة الحرق امرا لجاز ذلك في

صلة ان المصدرة وما وكي ولو لا يجوز انتقا ان **قوله** والجواب
عن الاول ان قوات معني الامرية في الوصولة بالامر عند التقدير بالمصدر
لغيات معني المعنى والاستقبال عند التقدير المذكور والسند ما نقلناه
عن الرضي من ان معنى بما رجعت وبرجها واحد وفي الشرح ولايحيان
ان يعرق بان الدلالة على الزمن عند التاويل بالمصدر لم يفت بالكلية
والغاية انما هو الدلالة الوصفية فقط والافالزمان قد دل عليه التقرا
مترورة ان الحديث لا بد له من زمان بخلاف معنى الامر فانه فات بالكلية
ولا يلزم من افتقار الاول اعتقاد الثاني واقول مع انه كلام ابن الصايغ
ليشام لانا الذي نرم به الم ابا حيان انما هو نفس المعنى والاستقبال ولا
شك على هذا الفرق في عدم الدلالة عليهما عند التاويل بالمصدر وضعفا هـ
والتراما فاليتامل حكم في الشرح على انما تقول الوصول بالام والزمي عند
التاويل بالمصدر انما يؤول بمصدر ماخوذة من المادة التي تدل على الطلب
فاذا قيل كتبت اليه بان تمرا وباه لا تقم فالمعنى كتبت اليه بالامر بالقيام
او بالهي عنه فلم يفت الا الدلالة بالبعيدة فقط وعلى ذلك جرت عادة صاحب
الكشاف انتهى واقول ذكر هذه العلاوة عقب ذكر ما ينصربه لاي حيان هـ
يشعر بانها مما ينصربه له وليس كذلك وانما هي جواب عن قول ابي حيان
ان وصل ان بالامر يفوت معناه **قوله** او لا يفهم المدعا من المصدر
الا اذا كان مفعولا مطلقا او رد عليه سلام عليكم فانه مصدر مفعول للمدعا هـ
وليس بمفعول مطلق واجيب بان اصله النصب على انه مفعول مطلق
عدل عنه الى الرفع للدلالة على البتوت **قوله** وعن الثاني انه انما
امتنع ما ذكره لانه لا معنى لتعلق الاعجاب والكراهية بالانسا قال ابن
الصايغ ان الانسا اذا قدر بها بالمصدر بل اين الجملة انما هي اذا كانت
الاسفرد لا تمتنع لتعلق الافعال كلها بها ثم ان سلم ذلك في الكراهية
والعجب فما تنقل في نقيض الافعال ان طروت الحلم فلامعني لتنفى التعلق
عن تقدير فانه قالها في كلام المستدل قيل هما وقع على سبيل التمثيل
انمي وفي التعليق اي مانع يمنع من تعلق الاعجاب والكراهية بالانسا
اي اعجبي الامر بالقيام وكراهية الاحدية وقد اسلفنا ان الوصولة
بامر وفي تقدير مع صرنا بمصدر طلي فاذا فعلت ذلك هنا لم يفهم مانع
الهي **قوله** ثم ينبغي له ان لا يتم مصدرية كي قال ابن الصايغ كي حرف
جرا وحرف مصدرية او يقع كذا تارة وكذا اخرى واعتراضك على القول
بمصدريتها في المكان الصالحة له جوابه يقع انما مع ذلك عريضة في الحر

شبهته بحروفه فالمقت بها بخلاف انهي **قوله** في لا يقدان يا صور هذا
 وقع في بعض النسخ وفي بعض اخرها في قوله هذا الحارير لازيات اخوة
 سود الحارير لا يقدان يا صور وظهر من عايد الي الذي في البيت الذي
 يليه هذا البيت وهو صلي على عزة الرحمن وانبتها لبي وصلي على حالها
 الاخر والحارير جمع حرة يضم المهلة وهي اللزجة وخلاف الامة والاخرة
 جمع خارج بكسر الميم قال في القاموس وكل ما عثر شيئا فهو خماره
 والمخارج جمع مخارج ومعنى يبدوا من النجاب **قوله** ونقب له
 النجا في من بعض بني صباح من صنبة النجا في بكسر اللام وسكون
 الحاء المهلة قال في الصحاح والحيان ابو قبيلة من العرب وهو حيان بن
 هذيل بن مدركة وصباح بن نوح العباد المهلة وتشديد الوحدة وفي اخوه
 كاهمهلة وصنبة بجمجمة مفتوحة وموحدة مشددة ابو قبيلة ومنه
 ابن ادم عزيم بن مر **قوله** اذا ما غدونا الي اخوه هذا البيت لامر
 القيس وغدونا من العدو وهو يفتض الدواح قال في الصحاح والدواح
 اسم للوقت من زوال الشمس الي الليل وقد يكون مصدر قولك راح
 يدروح رواحا وهو يفتض قولك غدا يغدو غدا ومحط بكسر الهمزة
 المهلة اي يجمع الخطب قال ابن الصايغ حكى ابن اسد في كتابه ان
 الفرزدق في البيت ما ذكره هذا المصنف وحكى عن ابي علي
 انكار ذلك وان الرواية هم الي انا ياتي الصيد بخطب قال وعكبي
 تقدير صحة الرواية فيمكن تأويلها علي انه حذف الياء تخفيفا لما خذت
 من قوله تعالى والليل اذا يسر لتنها في الآية في غاية من الحسن
 لتصد مشاكلة الفواصل **قوله** وفي هذا انظر لان عطف
 المنصوب عليه يدل علي انه سكن للضرورة لا مجزوم قال ابن الصايغ
 ويمكن ان يكون السكون فيه لاجل الادغام الجائز في الكلام روي عن
 ابي عمرو بن العلاء الادغام في يحكم بينهم ونحوه **قوله** وقد يرتفع
 الفعل بعدها كثرة ابن محيص لمن اراد ان يتم الرضاعة في الشج
 وفيه خطر لاحتمال ان يكون المضارع مستندا الي ضميرها لفا يبي عايدا
 الي من رعاية لهاها بقدر رعاية لفظها وقد جوز الصم ذلك في الباب
 الخامس واقول انما يتجدد هذا الخطر لاستبدال المص بهذه القراء
 علي رفع المضارع بعدها وهو ممنوع وانما مثال بها له والتمثيل يبي
 فيه احتمال التمثيل به لما مثل له احكاما لا صحتها والاية كذلك وقد
 سبقه الي ذلك ابن الصايغ لكن عيارته لا يرد عليها هذا الذي قلناه

وهي



من الحروف في وضعها يحتمل ان يريد ان يجمع الامور من علة لبننا
 قد وان يريد ان كل واحد منها علة لبننا بها وفي الشرح
 وليس شبهها بقدر الحرف في اللفظ موجبا لبننا بها بل لا بد
 ان يضاف الي المشبه اللفظي الشبه المعنوي وهو منتف هنا
 بدليل ان المرادفة للنقطة معرب مع شابهته الي الحرفية
 في اللفظ **واقول** المشابهة لقد في لفظها شابهة
 بها في وضعها وهو كونها على حرفين والمشابهة لحرف في وضع
 علة تامة لبننا وما ذكره من مشابهة الي بمعنى النقطة الي
 الحرفية مردود بان لا مشابهة بينهما في اللفظ لان الامة
 منفردة بخلاف الحرفية فلو سلم فمشابهة الي الامة الي
 الحرفية مشابهة لفظية غير وضعية لكونها على ثلاثة احرف
 ومساوية قد لا سوية لفظية مشابهة لفظية وضعية
 لكونها على حرفين والمشابهة الثانية علة تامة لبننا دون
 الاولى وقد صرح غير واحد بان شبهة الاسم للحرف في الوضع
 ان يكون الاسم على حرفين وحرفين قال بدر الدين بن مالك
 واما بناء الاسم للشبه بالحرف في الوضع فاذا كان الاسم
 على حرف واحد او حرفين بني فان الاصل في الاسماء ان تكون
 على ثلثة احرف فصاعدا اذا الاصل في الحروف ان تكون على
 حرف واحد كبناء الحرف ولا يمد او على حرفين ممنوع واعلم
 ان هذه مجتهدا ويستعمل خبره على وجهين في محل نصب على
 الحال وبينية يجوز رفعه على نم خبر ثان او بدل من الخبر
 ونصبه على انه بدل من محل على وجهين او حال ثانية ولا يجوز
 حره على انه يدل لفصيل من وجهين لان البناء فيه
 ليست المصدرية ولا المنسبة بل لان اصله منسوبة
 اسم منقول من البناء قلبت العاوية واذهبت في البناء **قوله**
 ومعربة وهو قليل ظاهر كلام المصنف ان بناها في الكثير
 واعرابها في القليل قول واحد بالنظر الي استعمال العرب
 لها وهو في الحقيقة قول البصريين فوجه البناء ما تقدم
 ووجه الاعراب ما عارض وجه تختم البناء من ملازمها



Copyright

للاضافة وفي الشرح بناؤها مذهب البصريين واعرابها
 مذهب كوفي وهو مشكل لان السبعة الوضعي موجود وهو كاف
 في مختار البنا فاجبه الاعراب فان قلت ملازمتها للاضافة
 قلت لو صح ذلك لبناء لم تبين في قدر يد درهم بالسكون وهي
 حالتها الغالبة انتهى **واقول** ملازمتها للاضافة ليست
 دائمة لبنائها بل تحتية فلذا اجازنا عرابها **قول** والمستغلة
 اسم فعل مرادفة ليكفي في الشرح لو كانت مرادفة لها لكانت
 فعلا واللام فيها طر ولا ادري لم جعلها بمعنى المضارع مع ان
 في معنى اسم الفعل بعناه كمالا وابن الحاجب باياه وقد صرح ابراهيم
 قاسم انها بمعنى كفا انتهى **واقول** لا تسلم الملازمة في قوله
 لو كانت مرادفة لكانت فعلا وسند المنع قول الرضي والذكر
 حليم على ان قالوا ان اسما الافعال ليست بافعال مع قاديتهما معاني
 الافعال امر لفظي وهو ان صيغتها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تنسج
 تصر فيها وتدخل اللام على بعضها والتتوين على بعض قال وهي متقولة
 عن اصولها الى معنى الفعل نقل الاعلام وليس ما قال بعضهم
 ان صه مثلا اسم اللفظ اسكت فهو علم اللفظ الفعل لا المعناه
 بشي اذ الفرق في التحريم بما يقول صه مع انه لا يخطئ به لانه لفظ اسكت
 فعلنا ان المقصود منه المعنى لا اللفظ انتهى ولو سلمت الملازمة
 فراد المصنف مرادفها ليكفي اذ ازالة على ما يدل عليه يكفي لان
 اسما الافعال تدل على ما يدل عليه نفس الافعال قال التفتازاني
 وتحقيقا مما لا يقال ان كل لفظ وضع بارا معنى اسما كان او فعلا
 او حرفا فله اسم علم هو نفس ذلك اللفظ من حيث دلالة
 على ذلك الاسم والفعل والحرف كما نقول في قولنا خرج زيد من
 البقرة خرج فعل وزيد اسم ومن حرف جرم فتجمل كلامنا الثلاثة على
 عليه لكن هذا وضع غير قصدي لا بصير به اللفظ مشتركا ولا يفهم
 منه معنى شماء وقد اتفق لبعض الافعال ان وضعت لها اسما اخر
 غير قصدي لا بصير به اللفظ مشترك كما ولا يفهم منه الفاعل
 مطلق ويراد بها الافعال من حيث دلالتها على معانيها وسبق لها
 اسما الافعال فامني اسم موضوع بارا لفظ استجب او ما يرادفة

من صيغ طلب الاستجابة لكن لا يبطن ويقصد به نفس اللفظ كما في
 الاعلام المذكورة بل يقصد به استجب الدال على طلب الاستجابة
 حتى يكون امين مع انه اسم لا استجب كلاما تاما بخلاف
 استجب الذي هو اسم لا استجب الذي هو امر ولما كانت اسمة اسما
 الانتقال مبنية على هذا التدقيق ذهب بعض النحاة الى انها اسما
 للمصا در السادة مسند الافعال سيما التي لا افعال لها حيث بنيت
 هذه واعربت تلك انتهى **قول** قد نرى من غير الخبيثين قد
 يروى الخبيث بكسر الموحدة قبل علامة الجمع على انه ميم خبيث
 بضم المعجمة وقية لغليب فان المراد به خبيث بن عبد الله بن الزبير
 وابوه عبد الله بن الزبير وعنه مصعب بن الزبير وقال ابن السكيت
 المراد به ابو خبيث ومن كان على رايه يروى الخبيثين على صيغة المثني
 والمراد به ابو خبيث وابنه خبيث **قول** واما الثانية فيجمل
 الاول اي ان يكون بمعنى حسب وهو واضح لكون عدم لحوق نون
 الوقاية لها حينئذ ليس ضرورة كاهو الاصل اما على عرابها فظاهر
 واما على بناها فقلنا ما نقله ابن امة قاسم من انها حينئذ قد لا يلحقها
 النون ويجمل الثاني اي ان يكون اسم فعل على ان النون حذفت للضرورة
 او على ما قال الرضي ان اسما الافعال يجوز ان لا يلحقها نون الوقاية لانها
 ليست افعالا في الاصل **قول** اذهب القوم لكرم وليس هذا
 مجزئ بيت صدره **ع** عددت قومي كعدي الطيسي **و** يقع في بعض
 النسخ اليتم بحاله وفي الصحاح الطيس الكثير من الرمل والماء وغيرهما
قول ويجمل انه اسم فعل لم يذكر مفعوله فالياء للاطلاق والكثرة
 للسالكين في الشرح هكذا وقع لغيره وهو مشكل فان حرف الاطلاق
 حرف مد يتولد من اشياء حركات الروي فلا وجود له الا بعد
 تحريك الروي فاذا لم يلق ساكنان اضلا **واقول** هذا مشكل
 الاشكال معني على ان السالكين هنا هما الدال والياء التي للاطلاق
 وليس ذلك بتعين لجواز ان يكون المراد بها الدال والتتوين لان اسما
 الافعال قد يتوون للتكرير كسرت الدال من قد لا تتقاربا ساكنة مع التتوين
 ولحقها الياء للاطلاق على ان قوله فان حرف الاطلاق حرف مد
 يتولد من اشياء تحركها الروي ظاهري ان حرف الاطلاق يختص

يقول في الشعر وظاهر كلام صاحب الكشاف انه غير مختص بها فانه
قال في سورة الاحزاب في اصلونا التبيلا ونزايلا لا لافلا ولا لافلا
جعلت فواصل الاي كقوافي الشعر وذا ندها الوقف والدلالة على
ان الكلام قد انقطع وان ما بعده مستأنف وقال في سورة الفجر
في اذ اليسر ان التتوين بدل من حرفي الاطلاق ويا يسر محذوف في الدرج
اكتفا عنها بالكسرة واما في الوقف فتحذف مع الكسرة انتهى في المشرح
واما القول في ذلك بما قاله سيبويه في باب وجوه القوافي في الاشهاد
ونصه واعلم ان الساكنة والمجزومة يقعان في القوافي ولولم يقعوا
ذلك لضاق عليهم ولكم توسعوا بذلك فاذا وقع واحد
منهما في القافية حركة فليست الحاققه اياه الحركة اشد من الحاققه
حرف مد ما ليس هو فيه ولا يزل منه في الكلام ولولم يقعوا لا بكل حرف
فيه مد لضاق عليهم ولكم توسعوا فاذا احر كوا واحدا
منهما صار يتزلزل ما لم تزد فيه الحركة فاذا كان كذلك الحقوه
حرف المد فليقلوا الساكن والمجزوم لا يكونان الا في القوافي المجزومة
حيث احتاجوا الى حركتها كما انهم اذا اضطرروا الى تحريكها في التقاء الساكنين
كسروا ولذلك جعلوها في الجزورة حيث احتاجوا اليها كما ان اصلها
في التقاء الساكنين الكسرة ولو كانت في قواف مرفوعة او منصوبة
كان اقوى انتهى كلام سيبويه **قول** اخالد قد والله اوطأ
عشوة الى اخره في الصحاح يقال قد اوطأتني عشوة بفتح اوله
وضمه اي اسرا تلبسا وكذا ان اذ اخبرته بما او فقت
به في حيرة او بليته **قول** فقد والله دين لي عن أي الوشك
بفتح الواو وفتحها وسكون المعجمة السرعة والصرد بضم
الضاد المهملة وفتح الراء معروف **قول** افدا لترحل الى
افدا بالغا المكسورة والذال المهملة ويروي ان ف بالذال المهملة
وكلاهما بمعنى قرب وذا والواو كاي بكسر الراء وتخفيفا كان
الابل التي يسار عليها العاقبة راحلة ولا فاحدا لها من لفظها والجمع
ركب مثل كتاب وكتب وتزل بفتح الراء مضارع والذين ولعني ذهب
واستحال **قول** اخذها التوقع اطلاقا لمصنفها ليعلم بان
التوقع يكون من التكل او من غيره وتمثيله مع تقديره يقتضي انه في

المضارع

المضارع من التكلم وفي المضارع من غيره وكلام الرضي ظاهر
في انه لا يكون في المضارع وصريح انه اذا كان في الماضي كان من غير
التكلم وسند كلامه عند قول المصنف والثاني تقريبه
الماضي **قول** وقال التوقع انتظارا للتوقع والماضي قد
وقع نفس بر هذا الدليل الماضي قد وقع وكل قد وقع قد
لا يتوقع بفتح الماضي لا يتوقع اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى
فان التوقع انتظارا للتوقع فقوله التوقع انتظارا للتوقع بيان
لكبرى المطوية قد سكت على الصغرى لانها مبهمة وقوله وقد
يبين الى اخره اشارة الى الجواب عن هذا الاستدلال وتقديره ان اردتم
بقوله كل ما وقع لا يتوقع انه لا يتوقع كحال الاخبار فليس
تكن لا يضر لان المراد التوقع قبل ذلك وان اردتم انه لا يتوقع
قبل الاخبار فليس بجواب للقطع فانه يتوقع قبله **قول**
اذ الظاهر من حال المخبر عن مستقبل انه متوقع له المخبر هنا
بكسر الباء لان المخبر يقتضيها لا يصح اطلاق القول بان الظاهر من حاله
انه متوقع له لانه اما خالي لذهن عن الحكم او منكزه او سائل عنه
وكل من الخالي عن الحكم الاستغناء والمنكره لا يكون متوقعا له
ولما سئل ان يقول ان التوقع وان استفيد من حال المخبر عن مستقبل
ليس بمعنى وضع المضارع فينبغي ان ينفذوا له حرفا يدل عليه **قول**
واما الماضي فلانه لو صح اثبات التوقع لها بعقوبتها تدخل على ما هو متوقع
لصح ان يقال في لارجل بالفتح ان لا لا يستفهم لانها لا تدخل الاحواب
لمن قال هل من رجل ونحوه فالذي بعد لا يستفهم عنه من جهة
شخص اخر كما ان الماضي بعد قد متوقع كذلك لقائل ان يقول
انما تتم هذه الملازمة لو كان المعنى المذكور علة لاثبات
التوقع لقد ومصححاه حتى تنقضي الى ثبات ما يشبه هذا
المعنى لما يشبه قد وهو متوقع لحوال ان يكون مرجحا لاثبات
التوقع لها ومعيناه فلا يتقضى ولا بعد تسليم الملازمة لان
بطلان الملازمة فانه لا مانع من ذلك نعم اتفقوا انه لم يقل بذلك
احد وفي المشرح وهذه الملازمة المذكورها لا يتم الا على
الخصم لا نه يقول انها دخلت على الفعل الماضي دالة على انه كان

ك

متوقفاً قبل الاخبار كما صرح به المصنف وحيث منع الملازمة
ظاهراً لانه لا يلزم من اثبات التوقع لقد باعتبار دلالتها عليه
وافادته له واقعاً من غير المتكلم بها اثبات الاستفهام لا بحج
دخولها على مستفهم عنه من جهة اخرى مع كونها غير دالة على
الاستفهام البتة انتهى **واقول** المراد اثبات الاستفهام
للدالة عليه واقعاً من غير المتكلم بها ثباتاً التوقع لقد
دالة عليه كذلك فالملازمة تامة **قوله** والثاني تقريب
الماضي من الحال قال الرضي اذا دخلت قد على الماضي والمضارع فلا بد
فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الكلام
التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقفاً من مخاطبه
واقعاً عن قريب كما نقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل
عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة
ففيه اذ ثلاثة معان مجتمعة التحقيق والتقريب والتوقع وقد
يكون مع التحقيق التقريب فقط نحو ان يقول قد ركب زيد لمن لم
يكن متوقفاً ركوبه انتهى وفي الشرح مثل المصنف للتقريب في
حوالي التسهيل بقدر قامت الصلوة ثم قال ولا افهم هنا معنى
التقريب قلت بل هو تحقيق مفهوم فان اخبار المتكلم بالاقامة بان
الصلوة قد قامت معنا ان قيام الصلوة الذي كان منتظراً
قد قرب وقوعه من زمن الحال الذي يتكلم فيه بكلمات
الاقامة ضرورة انها انما يقال بقرب الدخول في الصلاة لا في حالة
الدخول فيها فهذا موضع ظاهر مكشوف لا وجه للتوقف فيه
قال والذي اقدمه هنا معنى التحقيق مبالة كانه قيل قد تحقق
فعل الصلاة ووقع فاشروعوا فيها تنزيلاً لما اجتمع اسبابه مثلاً
ما قد حصل البتة **قلت** وهذا معنى يكون اعتبار الا
ان فيه مجازاً وهو خلاف الاصل انتهى كما في الشرح واقول
لم ينف المصنف عن قول المؤذن فهو قد قامت الصلوة ففهم
التقريب مطلقاً حتى يرد الشارح عليه بان التقريب مفهوم منه
محقق فيه وانما نفى عنه فهو تقريب الماضي ختلفة لان قيام
الصلاة لم يقع بعد لا ففهم تقريب الماضي لفظاً **قوله** احداها

انها لا تدخل على ليس وعسى ونعم وليس لان الحال معنى بحسب
الاستعمال لا بحسب الوضع والقيفة فلا منافاة بين هذا وبين
قوله ان صيغتي لا يبدن الزمان **قوله** ولا يتصرفان
فاشبه من الاسم في الشرح فيه نظراً لان عدم التقرب ليس من الارشاد
للاسم فقد يتصرف كالصفات المشتقة من المصدر واقول
لما كان مراد المصنف بلا يتصرفان عدم التقرب الى المضارع والامر
وباني المشتقات ومعلوم ان المشابهة من الاسماء لهذه الافعال
في عدم التقرب الى ذلك هو غير المصدر لا مطلق الاسم لان المصدر
يتصرف الى ذلك كان مراده بالاسم هنا كما ليس بمصدر وعسى
هذا التقرب لازمه له ثم قول الشارح كالصفات المشتقة ظاهرة
في انه شال التقرب ولا يخفى انه شال للتصرف اليه **قوله**
الثاني وجوب دخولها عند البصر بين الا لاخفى على الماضي الواقع حالاً
للتقريب من الحال فتحصل المقارنة بين حصول مضمون الحال وحصول مضمون
عالمها واعتبر على هذا بان قد تقرب الماضي من الحال الذي هو زمان التكلم
وحيثية اخرا متعاقبة من اواخر الماضي واول المستقبل ولا يقرب
من الحال الذي هو لفظ بين هبة الافعال والمفعول به لفظاً او معنى
وحيثية فكيف يجب في وقوع الماضي حالاً بالمعنى الثاني دخول قد عليه
المقربة من الحال بالمعنى الاول لتحصل المقارنة بين حصول مضمون
الحال وحصول مضمون عالمها بل ربما يبعد قد الماضي عن المقارنة
كما في قولنا جاني زيد في السنة الماضية وقد ركب واجاب السيد
الجرجاني بان الافعال اذا وقعت فيودا لمخالفة اختصاصها بحد الارض
فهو منها استغنياً عنها وحاليتها وما ضوئها بالقياس بالقياس الى ذلك
المقيد بالقياس الى زمان التكلم كما في معانيها الحقيقية
وليس ذلك بمستبعد فقد صرحوا في بحث حتى يكون الفعل
مستقبلاً نظراً الى ما قبله وان كان ماضياً نظراً الى زمان التكلم
فعلى هذا اذا قلت جاني زيد ركب كان المفهوم منه كون الركوب
ماضياً بالنسبة الى المجي مستقبلاً عليه فلا تحصل مقارنة الحال
لعالمها فاذا دخلت عليه قد قربته من زمان المجي ونفوسه
المقارنة بينهما فكان ابتداء الركوب مستقبلاً ما عدا المجي لكنه

قارنه دوا ما انتهى **قوله** خلفت لها بالله الخ في الصحاح فجر
فجورا اي فسق وفجرا كذب وحديث هنا بمعنى محادث كعشير
بمعنى معاشر والصالي الذي يستدنى بالنار وقيل هذا البيت
وقالت سبائك الله انك فاضحى الست ترى التمار والناسرا حوالى
قوله اذ المراد في الآية لقد فضلك الله علينا بالصبر وسيرة
المحسنين في الشرح لا نسلم ان المراد ذلك اذ يجوز ان يكون المراد
بالحكم علينا في ارضك وذلك فربيب من حال تكلم بذلك **قوله**
حلفهم دليل على ما قال المصنف لان حكمه عليهم في ارضه ظاهرا حكيما
لا فائدة في الحلف عليه وما ذكره المصنف ما خوذ من الكشاف
وعبارته اي فضلك علينا بالنقوى والصبر وسيرة المحسنين
وهو مناسب لقوله تعالى في قوله انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع
المحسنين وعن ابن عباس بالملك او بالصبر والعلم **قوله** وقال
ابو سليمان الدمشقي بالحلم والعلم **قوله** والمراد في
البيت انها نوا قبل مجيئه في الشرح واما البيت فليس المراد
ان نومهم كان قريبا من مجيئه لان ذلك تنقيرا لها من قربه
اذ نوم الرقيب متى كان في ابتداءه كان غير مستثقل بنوم
ان يذهب باذنى محرك واما المراد ان النور يعذر منه بحيث صار
مقبلا متكلنا انتهى **قوله** بعد تسليم انهم كانوا قريبا ان النوم
في ابتداءه يكون مستثقلا اذا كان بعد تعب بالهار وسهر
بالليل كما هو عادة العرب في الشرح وقوله والمراد في البيت انهم
ناموا قبل مجيئه ليس متافيا الدعوى ابن عصفور واما ما فيه
ان نومهم قبل مجيئه بالقرب منه ولعل المصنف اراد قيل مجيئه
بالصغير فيبيد عرصته ولكن لم اخف عليه في شيء من الشعر انتهى **قوله**
اراد المصنف بقوله قبل مجيئه القليلة القريبة لانه ذكر هذا
القول في مقابلة القول بان نومهم قبل مجيئه اليها قبلية
بعيدة وذلك قريبتا عما قلنا **قوله** الرابع التكرار
قال سيبويه في قول الهذلي قد اتركك القرن مضطرا انا مله
هذا صدر بيت عجزه كان انوابه مجت بفرصاد
ويقع في بعض الشعر البيت بنماه قال النكتان ان اصل



قد في المضارع للتثنية وقد استعيرت ههنا للتكثير لما سبته
التضاد كرمسا او لوجه اخر يذكر في قوله تعالى علمت نفسي ما
احضرت ومعنى مجت بفرصاد ضعفت بما افرصاد وحقيقته
بح الفرصاد عليه من مجت الرقيق انتهى والقرن بكسر القاف المكافى
والفرصاد النوت الاحمر وفي الصحاح التوت بمثنا زين ولا نقل
توت يعنى بمثناة في اقله وسله في اخره وفي هامش المتن يقال
معا قال تبغض الاعرابه من كرخ بغداد ذى الرمان والتوت
انتهى وقد ذكر اللغتين ابن الاعراب وقال ابن قتيبة قال
الاصمعي العرب تقول بالمشاة والقرن بالمثلث واعترض على
المصنف بان سيبويه لم يقل هذا وانما جوزه ابو حيان عليه
معارض الغمض ابن ملك عنه وسبق اباحيان الى ذلك الزمخشري
واما نص سيبويه فهو كما قد فجاب لقوله لما يفعل ثم قال
ويكون بمنزلة رجا وانشد قول الهذلي قال ابن مالك اطلاقه
بانها بمنزلة رجا موجه للتسوية يلزمها في التثنية والقراف الى
المضى واعترضه ابو حيان فقال لم يبين سيبويه الجهة التي
فيها قد بمنزلة رجا ولا يدل على ذلك التسوية في كل الاحكام
بل يستدل الكلام سيبويه على تقيض خافيه ابن مالك وهو
ان قد بمنزلة رجا في التكرير فقط ريد عليه انشا البيت
لان الانسان لا يفخر بما يقع منه على سبيل القلة والقدرة وانما
يفتخر بما يقع منه على سبيل الكثرة فتكون قد بمنزلة رجا
في التكرير **قوله** بان اطلاق التسوية كان في الدلالة
على كونها في كل الاحكام وبان الانسان انما يفخر بما يقع منه
على سبيل الكثرة فيما يكون وقوعه قليلا وكثيرا واما ما لا يقع
الا قليلا فانه يفخر منه بالقليل لاستحالة الكثير وترك الفرق
صفر الانامل كان انوابه مجت بفرصاد مما لا يقع الا قليلا
قوله قد استعيرت الغارة الى اخره اشهد احضد
والغارة الحبل المغيرة وفي التاموس غار على المقوم غارة وغار
رفع عليهم الحبل والشعرا بفتح الشين المعجزة وسكون العين
المهمل والمداغاسية المتفرقة وجر ابا الجهم تانيث اجرد

أي ترفيعة ومعروفة بالجميعين بالعين المهملة والقاف قليلة
 لهما والحيان بفتح اللام تثنية حي وهو مبتدأ الخفية من الناس
 وغيره والسر هو بضم السين الطويلة على وجه الأرض
قوله قد في الجملة الفعلية المجاب بها القسم مثل ان
 واللام في الاستيذان المجاب بها في افادة التوكيد في الشرح الذي
 يظهر ان يقال اللام وقد لواقعا في الفعلية التي يجاب
 بها القسم مثل ان واللام في الاستيذان الواقعة جوا للقسام والافيد
 تكون وحدها مثل ان واللام جميعا وقول بعد تسليم انتاع
 ان يفيد حرف في التاكيد ما يفيد خوفه ان لا يريد ان قد
 مثل مجموع ان واللام كما نوهه الشرح وانما يريد انها مثل كل واحد
 منهما على الانفاد وذلك ظاهر **قوله** وقد تضي نقل القول
 بالتعجيل في الاولى يعني قوله تعالى قد يعلم ما اتم عليه وذلك
 انه مضي المعنى الثالث للتكثير المتعلق **قوله** وللتقريب
 والترفع في مثل الثانية يعني قوله تعالى ولقد علمت الذين
 اعتدوا منكم في السبت ولما لم يتقدم له توقع في هذه
 الآية بخصوصها وانما تقدم له ذلك في مثلها وهو **قوله**
 تعالى لقد ارسلنا نوحا قال في مثل الثانية **قوله**
 السادس النفي حكى ابن سيدة قد كنت في خير فتعرفه بنصب تعرف
 لما كان هذا المعنى غريبا لم يقل فيما سبق ولها ستة معان
 وذكره معنى سادسا بعد ذكر الخمسة لاجل افادته ونظيره
 ذلك قول الخفيفة في اصولها اصول الشرح ثلاثة الكتاب
 والستة والاجماع والاصل الرابع القياس وقالوا انما قيل ذلك
 لكون الثلاثة الاصول مستقلة مثبتة للاحكام والقياس
 اصل من وجه الاستناد الحكم اليه ظاهرا دون وجه لكونه فرعاً
 للثلاثة لا يثبت على علة مستنبطة من نواردها حديث
 الثلاثة **وابن سيدة** هو ابو الحسن علي بن اسمعيل المروسي
 المحكم في اللغة وغيره كان امّا في اللغة والعربية وكان
 ضريفا وابوه ضريفا واشتغل في اوقا لانه على والده
 توفي سنة ثمان وخمسين واربعائه وعمره نحو ستين سنة

قوله وهو ان يكون كقولك الكذب هو رجل صادق
 يعني انه مثله في اطلاق اللفظ على ما يقابل معناه على سبيل
 التخفيفية فهو في معنى النفي **قوله** ثم جاء المصنف لفظ المعنى
 لا يقال شرط نصب الفعل بعد النفي ان يكون ذلك النفي
 محضاً كما ذكره ابن مالك وغيره لانا نقول **قوله** ان شرط
 لوجوب نصب الفعل لا يجوز **قوله** والحق بالحق فاستدل
 لا يقال استريحا جواب لاستدراك الذي في المصراع الاول
 وهو سائر ذلك فترى في معنى **قوله** فيكون جواباً للنفي المعنوي
 لانا نقول **قوله** جواب النفي تنفي في المعنى واستريحا مبني
 في المعنى لا منفي وفي الشرح ولما قل ان يقول لا نسلم
 ان الفعل من قوله فاستريحا منصوب بل هو مرفوع موكد
 بالنون الخفيفة موقوفة عليه بالالف وتاكيد مثل هذا
 بالخفيفة والتثنية جائز في الضم والرفع **قوله** في قوله
 مرفوع مسامحة فان الفعل المضارع اذا اباشرته نون التوكيد
 مبني والخلاف في الذي لم يباشر وهذا الوجه اعني كوك
 استريحا ليس بمنصوب وانما هو موكد بالنون الخفيفة قاله
 الاعلم **وقال** ايضا والراجح عندي انه منصوب بعد
 الخبر المبني الخالي من الشرط اصطلاحاً لانه يروى لاستريحا
 مجازاً على التعليل والنصب انتهى في الشرح فان قلت فوجه
 النصب ان قيل به في البيت كما فعل المصنف فان القول بانه
 بنفسه لانا مذهب كوفي وهو لا يرضيه فكيف يخرج على
 طريق البصريين قلت يجعل النصب بان مضمرة على حد قولها
 وليس عناية وتقر عيني والمعطوف متطوّر فيه الى المعنى
 كانه قال ويكون الحق بالحق فاستراحتي وتخرج القراءة
 ايضا على ان الفعل منصوب بان مضمرة وهو وصلها في محل
 خفض عطفا على الحق انتهى **قوله** حدق لها وليس عناية
 وتقر عيني ان يكون المعطوف عليه اسماً مفعولاً به ليس في تأويل
 الفعل وظاهر ان البيت ليس كذلك وقد خرج المقصود
 التوضيح الآية على شذوذ النصب بان مضمرة وقال صاحب

الكشاف وقرى قديمه بالنصب وهو في ضعف قوله سائر
 . سائر من لم يثبت ليم. والحق بالحجاز فاسترحا
 فخرجهما على ضعف النصب بان يصرة لكن قال البيضاوي
 في تفسيره ووجهه مع بعده الحمل على المعنى واللفظ على الحق
 قط **قوله** ونختصر بالنفي يعني في الكثير الشايع والافتد
 وردت في الاثبات على سبيل القلة من ذلك قول بعض الصحابة
 قصرنا القلوة في السفر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اكثر ما
 كما فطروا **قوله** وبنيته لتضيقها معنى مذكروا الى انما
 لم يقل من والى لان من عند العبريين غير الاخفش لا تكون
 لا بد من الغاية في الزمان وعند تكون له **قوله** والثاني
 ان تكون بمعنى حسب في حوالى التسهيل ولم يسع منهم الا مقرونا
 بالنوا وهي زاوية لان من عندى وكذا القول في قوله فحسب
 ان الغاية انتهى وفي المطول ان قد من انما الانفعال بمعنى
 الله كثيرا كما تصدر بالافتقار بينا للفظ وكانه جزا شرط محذوف
 وفي كتاب المسائل لابن السيد وانما دخلت النوا في هذه
 لان معنى خذرت درهما فقط اخذت درهما كما كتبت
 به بجعل فيه النوا عاطفة **حرف الكاف**
قوله وان تكون الكاف مكسوفة بما كوف قال بان تكون الكاف
 متصلة بما الذائدة لكان احسن اذ لم يعلم لغزا في المثال
 وعلم زيادتها **قوله** كما كاتبة سيبويه كما انه لا يعلم قبحا
 الله عنه لان ما فيه لا تكون مصدرية لانها لو كانت مصدر
 لكان الخطا هذان ما بعدها صلة لها من غير تقدير شر وهي
 لا توصل بان المفتوحة وممولها وفي المشرح ويحتمل
 ان ما في هذا المثال مصدرية وان وما بعدها فاعل
 لثبت مقدر والنوا عاطفة على محذوف اي لاجل ثبوت عدم
 عدم علمه سبحانه الله قبحا وزعمه وحرف التعليل متعلق بالمحذوف
 لا بما بعدها لئلا يلزم تقدير ما بعدها علها وانما قلنا ذلك
 بحافظة على عدم زيادة النوا لان سيبويه لا يرى زيادتها
 انتهى **قوله** اي اعجب ضبط في النسخ المعبرة بصيغة المضارع

قط

قوله

وجوز

91
 ويجوز ان يكون فعل امر وقدره ابن الحاجب نعت بصيغة
 الامر **قوله** وفي المعزونة بما الكاف هكلا وقع
 في نسخة المصنف والمظاهر يقال بها الزاوية **قوله**
 وهو ظاهر يعني ان اقتران الكاف والتعليلية بما المصدرية
 ظاهري قوله تعالى واذكروه كما هداكم **قوله** واجاب
 بعضهم يعني عن ان قوله تعالى واذكروه كما هداكم من اقتران
 الكاف والتعليلية بما المصدرية وقال ان الكاف فيه للسببية
 لا للتعليل وقد وضع الخاص وهو الذكر والهداية موضع العام
 وهو الاحسان والاصل واحسنوا كما احسن الله اليكم
 ثم عدل عن ذلك الاصل الذي هو واحسنوا كما احسن الله اليكم
 الى خصوصية المطلوب وهو الذكر والهداية **قوله**
 وما ذكرناه في الايتين يعني قوله تعالى كما ارسلنا فيكم رسولا
 وقوله تعالى واذكروه كما هداكم **قوله** وطرفا اما جيتنا
 فاحسنه الى اخره في الصحاح الطرفا لغين ولا يجمع لانه في الاصل
 تصدر انتهى وهو مرفوع على الابتداء وجملة الشرط والجزاء
 خبره ولا يجوز نصبه بمحذوف مفترضا بحسنه لان فعل الجزا
 لا يعمل في متقدم على شرطه وما لا يعمل لا يفترعا **قوله**
 ونصب الفعل بعدها شبهها بها اي شبه الكاف بكي في المعنى
 وفي المشرح يلزم على هذا عمل عامل الاثم في الفعل وهو عند ضم
 منوع **قوله** ليس هذا بل ازم على ما وقع في نسخة المشرح
 وهو ونصب الفعل بعدها شبهها بكي في المعنى لان كلاهما
 لا يفتقروا ان النصب بالحكايا لظهور تعلقها بشبهها لا بنبها
 وليس ايضا بل ازم على ما في بعض النسخ وهو ونصب الفعل بكي
 لشبهها بكي لان نسبة نصب الفعل الى الكاف والتعليلية كنسبة
 نصبه الى اللام والتعليلية وهي نسبة مجازية باعتبار ان النصب
 بانحصرة بعدها ثم لا يخفى ان التكلف فيما قال ابن مالك
 وان رواية البيت لكي يحسبوا كما زعم ابو محمد الاسود مؤيدة
 لقول الفارسي وانه يمكن ان يقال ان ما في البيت مصدرية لا كافة
 والفعل منصوب بها حملا على ان اخها كما قيل في ما تكونوا يؤول عليكم

قوله واعلم اني الى اخره الشواهد بفتح النون وسكون السين
المعجمة السكون والحاء المعجمة عند اناه وصبر وخبر المستند
وما عطف عليه محذوف اي كان ان **قوله** اخ ما جرد
الى اخره هذا البيت للفهشيل بن حري والاخ هو مالك بن حري
قتل بصفين مع علي رضي الله عنه والمجاهد الكندي ولم يخرج
اي لم يذنب والمشهد والمشهد بمصدر يمشي ويوم مشهد يوم
اجتماع الحرب وعمر وهو ابن معد كثر وسيفه هو الصمصام المشهور
قال في الصحاح والصمصام والصمصامة السيف الصارم الذي
لا ينشئ والصمصام اسم سيف عمر بن معد كثر وخيانه السيف
بنوته عند الضرب وكان سيف عمر ولا يبين فاستوهبه عند
ابن الخطاب فوهبه له فقيل عمر انه غيره وانه نخل عليه بالصمصام
فذكر له عمر ذلك فغضب عمر وقال هاته فاخذه ودخل دار ابل
الصديق فضرب عنقه بغير ما يانه بضربه واحدة وقال لما اعطيتك
السيف لا تساعد والمضارب جمع مضرب وهو قدر شبر من طرف
السيف فان قيل كيف قال مضاربة وليعزل السيف الا مضرب واحد
اجيب بانه على اعتبار ان كل جزء من المضرب مضرب على سبيل المبالغة
قوله واما يوحى الاستدلال بهما اذ لم يثبت ان ما المصدرة
توصل بالجل الاسمية ذهب السيرة في العلم واني خروف
وابن خالك الى جوار وصلها بالجملة الاسمية وذهب سيبويه
والجمهور الى عدم جواز ذلك **قوله** ويجعلها قوله تعالى
كما بدأنا اول خلق نعيده لاباس بالعرض للآية من اولها فنقول
في تفسيره ايضا ويثبت يوم على المعنوية لا ذكر متقدرا
او على الظرفية لا يجوزهم وتسلمتاهم وعلى الحالية المقدرة
من العائد المحذوف في قوله دون والطى ضد الشرا والمخو
من قولك الطوى عن هذا الحديث والتجمل الصحيحة والكتاب اي
الكتب فيه او كما يكتب فيه وقدر السجل كالدلو وقدر السجل
كالعتل وهما لغتان فيه وقيل السجل ملك يطوى كتب اعمال بني
ادم اذ ارفعوا اليه وقيل كاتب رسول الله صلى الله عليه وسلم
والكتاب على هذين القولين اسم للصحيحة المكتوب فيها وما في



بدا انا كافتة او مصدرية واو خلق مفعول لبدا انا اول فاعل
يفسره نعيده او ما موصولة والكاف متعلقة بمحذوف يفسره
نعيده اي نعيد مثل الذي بدأنا هـ واو خلق ظرف لبدا انا
او حال من ضمير الموصول المحذوف ووعد مصدر موكد لنعيده
لانه وعدنا الاعادة **قوله** اعادة مثل ما بدأنا الاصل
ان تكون ما في هذا التركيب موصولا لحرف فاء او يكون المنطوق
في بدأنا المخلوق لاما فيكون السببه للمحدث الذي هو الاعادة
فالحدث الذي هو المبدء **قوله** قال الذين لا يعلمون قال
ابن عباس والحسن والريح والسدي نزلت في كفار العرب وقال
مجاهد في المضاري ورأى الطبري فانهم يذكرون في الآية
او لا وقال ابن عباس ايضا في اليهود علمون ذلك وقال قتادة
في سرك مكة وقيل المراد بالذين لا يعلمون جميع هذه الطوائف
لانهم كلهم قالوا هذه المقالة فان كانا المراد العرب او سركي
مكة فتقلى العلم عنهم لا يفهم ليس لهم كتاب ولا هم اتباع نوح
وان كان اليهود والنصارى فنفهم عنهم لا تنفاه العمل بمقتضاه
ولم يذكر مفعولا لعلم لان العقيد هنا الى نفى العلم لا الى نفى
تعلق بشئ مخصوص ومفعول القول هو جملة لولا يكلمنا الله والذين
من قبلهم هم اسلافهم وغيرهم من الامم المكذبة والمثلية
اما في نفس القول او في اقتراح ما لا يليق **قوله** ولا يتعدى
عامل واحد لتعلقين بمعنى واحد يعني بطريق الاستقلال
فيها واما بطريق الاستقلال في حدسها والتبعية في الاخر
فيجوز **قوله** ولا يكون مثل التوكيد الكاذب لانه ايمنه
اي لان مثلا ايمن كاذب ولا يكون التوكيد ايمن من الموكد
واما قلنا ان مثلا ايمن لانه صريح في المثلية غير محتمل لخلافها
بخلاف الكاف ولان اسم الاشارة وهو المضام اليه الكاف
بهم بحسب اصل الوضع لانه موصوع لكل ما يقع الاشارة اليه
والمضام اليه مثل وهو فوق لهما لا يمار فيه وفي السمع ان الضمير
في انه ايمن ان عاداني عاد الى مثل اقتضى ان التاكيد لا يكون ايمن
دلالة على المقصود من الموكد فيمتنع مثل قولك شرب زيد عقالا

خيرا ولا يمنع مثل هذا أحد وأقول — ان كون الخبر بين من القادر
 ليس بحسب اصل الموضوع كما نحن فيه وإنما هو بحسب عدم علم
 المخاطب بمعرفة الموضوع له ومراد المصنف انما هو البيان وعدمه
 بحسب اصل الموضوع **قوله** كما لا يكون زيد من قولك هذا
 زيد يفعل كذا تأكيداً لذلك الإشارة بذلك الى العلة التي
 واللام فيه للتعليل لا معدية للتوكيد أي لاجل ان التوكيد
 لا يكون إيهاماً من الموكداً منع ان يكون زيد من قولك هذا
 زيد يفعل تفصيلاً لأن العلم إيهاماً من اسم الإشارة وفي الشرح
 قد يمنع ان امتناع التوكيد في نحو هذا زيد يفعل لما ذكره ويقال
 انما امتنع لان هذا تأكيد لفظي وهو عبارة اللفظ بعينه
 او لفظيته بمراد نفسه له وهذا زيد ليس كذا فان زيدا
 ليس لفظ هذا ولا مراد فانه وأقول — لا فرق في المعنى بين
 ما قاله الشاعر وما قال المصنف لان عدم المراد قد يبينها ليس الا لان
 اسم الإشارة بينهما بحسب الموضوع وزيد معين بحسبه واسم
 فاستعمل فيه لفظ الإشارة هنا هو نفس ما وضع له لفظ زيد
قوله ولا خبر المحذوف في ولا يكون كذا لك خبر المحذوف
 لما يورد كاليه من عدم ارتباط ما بعده بما قبله ففي عبارته
 تسامح لان ظاهرها ولا يكون مثل خبر المحذوف وهو غير مراد
 وفي الشرح ان اراد انه لا يكون ارتباطاً أصلاً فليس كذلك لان
 الارتباط بحسب المعنى فاصل وذلك بان يجعل مثل قولهم مفعول
 الفعل من قال الذين من قبلهم وكذلك خبر مبتدأ محذوف أي
 الشأن كذلك ثم استوفى بقال الذين من قبلهم بياناً وتفسيراً
 للشأن وان اراد انه لا يكون ارتباطاً لفظي فلا يضر مع حصول
 الارتباط المعنوي انتهى وأقول — بعد تسليم صحة هذا
 الارتباط الذي لم يسبق اليه وجاز حل هذا النظم الشريف
 عليه انه اراد الارتباط اللفظي وعدمه مخرباً لقصاصة فلا
 يعمل عليه ما هو عليه في درجات البلاغة **قوله** قلت مثل
 بدي من كذا او بيان يريد ان مثل مع ما اضيفت اليه بدل
 من كذا او بيان له وهذا كله على القول باسمية الكاف

بدل قولك فيما بعد او انما كاف مبتدأ وهو قول الاخفش والفارسي
 وجماعة وعلى القول بعدم اشتراط التعريف في عطف البيان وجواز
 ان يكون البيان والبيان نكرة تثنى فان مثلاً نكرة ولو اضيفت الى معرفة
قوله ومثل بتولتها في مثلك لا يفعل كذا يعني انه نفي الفعل
 عن مثل واريد نفيه عن المضاف فاليه لان المراد لا يفعلون قولهم
قوله والخامس التوكيد وهو الزائدة قالوا للتقارن الخ
 عند قول صاحب الكشاف في سورة البقرة اي ومثل ذلك
 الجمل الجيب جعلناكم امة وسطاً يريد ان ذلك إشارة الى مصدر
 الفعل المذكور لجده لا الى جعل آخر فقصد بسببه هذا الجمل
 فيه على ما يتوهم من ان المعنى ومثل جعل الكعبة قبله جعلتكم
 امة وسطاً واذا تحققت فالكاف متعممة اي ما كالا لانه لا يكادون
 يتركونه في لغة العرب وغيرهم انتهى **قوله** قيل لزوم المحال
 وهو اثبات المثل قالوا للتقارن اي في حاشية العنصر لان النفي
 يعود الى الحكم لا الى المتعلقات فنقولنا ليس كما زيد احد يدرك
 ظاهراً على ان لزيد ابناً وان كان محتمل ان يكون نفي المثل
 له بناء على عدمه وقد يجاب بمنع اثبات مثله تعالى كيف وهو من
 قبيل الظاهر وتقيضه وهو نفي مثله بعلى قطعي **قوله**
 والاهم اذ انا لقوا في نفي الفعل عن احد قالوا مثلك لا يفعل كذا
 هذا عطف على قوله اذ لو لم تقدر زائدة لتعليل خبر قول الاكثر
 تفديلاً لانه ليس شيء مثله الا انه غير متطور فيه الى كاف زائدة
 والاول فيطور فيه الى ان الكاف زائدة ذلك فسقط الاعتراض بان
 هذا التخرج انما يكون على القول بعدم الزيادة وهو القول
 الثالث الذي سيذكره وحصل جواب السؤال عن ان قوله ولا نسهم
 اذ ابا لقوا عطف على ماذا **قوله** وقيل الكاف في الآية غير مل
 المحققون على ان الآية من باب الكناية وبيّنوا الكناية ثم
 بوجهين احدهما انه نفي للشيء نفي لازمه لان نفي لازم يستلزم
 نفي الملزوم كما يقال ليس لزيد اخ فزيد ملزم ولاخ لازمه
 لانه لا بد لزيد من اخ هو زيد فنفي هذا لازم وانما ادنى
 ملزومه اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ هو

زيد فكذلك ان كان يكون لمثل الله مثل والمراد في مثله تعالى اذ لو كان
 له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود ومثله في الوجوه
 ما ذكره صاحب الكشاف وهو انه قال لو مثلك لا يخل فنقول
 الفعل عن مثله والقرض بغيره عن ذاته فسلوك طريق الكناية فنقلنا
 الى المبالغة لانهم اذ اتقوه عن من يماثله وعن من يكون على اخص
 اوصافه فنقلوه عنه كما يقولون قد ابتعت لذاته وبلغت
 اقربه يريدون انواعه وبلوغه فخبير لا فرق بين قوله
 ليس كالله شيء وقوله ليس مثله شيء الا ما يعطيه الكناية
 من فائدتها وهما عبارة تان مقتبستان على معنى واحد وهو نفي
 المماثلة عن ذاته تعالى **قوله** وقيل الكاف اسم موكد عمل
 هذا عطف على قوله فقبل الزايد مثل وفي الكشاف ولك ان ترغم
 ان كلمة التشبيه كثر من التوكيد وفي الشرح يلزم عليه اضافة
 الموكد الى التاكيد وقد جعلوا منها اضافة اسم الزمان المهمة
 في نحو خبير ويومئذ **قوله** فصيروا مثل كعصف
 ما كور هذا اتي من مشطو السريخ الموقوف والعصف ورق
 الزرع وفي صحيح البخاري قال الحسن في قوله تعالى فجعلهم كعصف
 ما كور اي كزرع اكل حبه وبقي تبنيه **قوله** يضمكم عن كالبرد
 المهر هذه من مشطو السريخ المكشوف وقبله بيض ثلاث
 كنفاج الجمره والبيض جمع بيضا والمراد بالنفاج هنا بقدر
 الوصل وكثيرا ما تشبيه بها النساء في العيون والاعناق والجمد
 يضم اليهم جمع جمادى التي لا قرن لها والبرد جمع القهام والمهر
 يضم اليهم الاولى وتشديد الميم الثانية الغائب **قوله** فجوزوا
 في جوزيد كالاسد ان يكون المكان في موضع رفع وزيد
 مخفوضا بالاضافة هكذا وقع في اكثر النسخ وهو سبق قلم والصواب
 ما في بعضها وهو الاسد مخفوض بالاضافة هكذا وقع في اكثر
 النسخ وهو سبق قلم والصواب ما في بعضها وهو الاسد مخفوضا
 بالاضافة **قوله** ما يرتجى وما يخاف جمعا الى جمع فعل ما في الاضافه
 التي في اخره للاطلاق وفاعله مستتر عائد الى المدح ويترجى
 وكان مبنيا للمفعول وما يرتجى مفعول جمع وفي الشرح واعلم



المراد بالحاج المحقق علم من حيث هو ومجموع والا كان المشاة جديدا
 جزا لا جز شيئا انتهى والفرق بين الجز والجزى والكل والكل
 ان الجز يتقابل الكل والجزى يتقابل الكل والكل هو المجموع او
 المركب من شيئين او اكثر والكل هو المفهوم الذي لا يمنع نفس تصويره
 من وقوع الشركة فيه **قوله** حيث يصح دخول الاستثنى
 نقل عن المصنف رحمه الله انه قال لا عنى به المتصل **قوله** ولهذا
 لا يجوز ضربتا لرجلين حتى تضلها لانه لا يجوز الا فضلها لا
 شرط الاستثنى المتصل شيئا ولا ما قبل ادائه المانع وهذا
 ليس كذلك **قوله** والثالث ان تكون غاية لما قبلها
 اما في زيادة او نقص في المطول وحتى مثل لم من جهة انها تدل
 على ملائمة الفعل للتابع بعد ملائمة المتبوع مع ماله الا ان
 فيه دلالة على ان ما قبلها سمي يتنقضي شيئا الى ان يبلغ
 ما بعده والتحقق ان المعبر في حتى ترتيب اجزا ما قبلها ذهنا
 من الاضعف الى الاقوى وبالعكس ولا يعقل الترتيب الخارجى لجواز
 ان يكون ملائمة الفعل لما بعده ما قبل ملائمة للاجتماع
 الاخر نحو مات كل اب الى حتى ادم وفي ثنائها نحو مات الناس
 حتى الانبياء وفي زمان واحد نحو جاني القوم حتى خالدا اذا جاولت
 معا وخالدا ضعيفهم **قوله** فترناكم حتى الكفاة الى اخره
 الكفاة جمع كى وهو الشجاع وفي الصحيح كما هم جمعوا كما بها على كفاة
 مثل قاض وقضا **قوله** لان شرط معطوفها ان يكون جزا ممتا
 قبلها او جز منه كما قد سألنا يذكر البعض من الجمع لان قوله جزا ممتا
 قبلها سأل له واما ما سبق عن الشرح فلانه اراد بالجزء ما يشمل
 الجزء والجزى لان اهل اللغة لا يفرقون بينهما كما لنا طمعة ويجوز
 انه لم يذكره لان في قوله كما قد سألنا اشارة اليه **قوله** ولا
 يتاق ذلك الا في المفردات الاشارة بذلك الى كون المعطوف جزا
 مما قبله او جز منه وفي الشرح لا يجوز في بعض الجمل ان يكون مضمون
 احدا منها بعضا من مضمون اخرى كما نقول اكرمتم زيدا بما اقدر
 عليه حتى اقت نفسي خادما له ويجوز ان يدرك شي حتى منعوه اثمنا وقد
 نص علما المعاني على ان الجملة الثانية قد تنزل منزلة بدل البعض

Copyri

من الاول كقوله تعالى لا تمدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبيان
قوله هذا هو الصحيح اي كون حتى لا تقطعا لجل **قوله** ورم
 اي السيد هذا هو مقابلا للعجم والسيد بكسر الميم وسكون
 المشنة التختية من اشيا الذيب وابن السيد هو ابو محمد عبد الله
 ابن محمد ابن السيد بطلوس من مدينته بطنسية وكان
 حسن التعليم جليل التصنيف من تصانيف المثلث في بجليين ولد
 سنة اربع واربعين واربعمائة في مدينته بطلوس من جزيرة
 الاندلس وتوفي سنة احدى وعشرين وخمسمائة مدينته بطنسية
 من جزيرة الاندلس **ايضا** **قوله** سرية م الى اخره سرية
 سرية ليدلا وتكل تتعب والمطى جمع مطية وهي الدابة تطوف في
 اي تمد كذا في الشرع وفي الصحاح والمطى واحد ومع
 يذكر ويونك والمطى واحدة المطا والجداد جمع جواد وهو الفرس
 الجيد وهو الارسان جمع رس وهو الجبل **قوله** جود ييناك الى
 اخره الباسر الذي صابه بوسى شدة وداى بالاساة اي جعلها
 ديننا **قوله** وقال في المثال هي جارة يعقوب قال ابو حيان ان
 حتى في المثال جارة لا عاطفة كما قال ابن مالك لان ما بعد حتى
 في المثال ليس بضمما قبلها ولا كيعض منه والفا طفة يشترط
 فيها ان يكون ما بعدها بعضا مما قبلها او كيعض منه **قوله**
 وهي في البيت محتملة اي للجارة والفا طفة فظا هر فلا تكون
 منعينة للفا طفة كما قال ابن مالك اما احتما للفا طفة فظا
 واما احتما للجارة فلا بد من استراط اي ما بعدها بعض
 او كيعض مما قبلها لا ينافي ان تكون كذلك **قوله** اي شرط
 الجارة الحالية ما يفهم الجمع اي يكون مجرورا بها بعضا او كيعض
 هذا **قوله** اي حيان لا يشترط في تالي الجارة ان يكون بعضا
 او كيعض هذا **قوله** سرية م الى الجارة على قسمين تاليتا
 يفهم الجمع وهذه يشترط في تاليها ان يكون بعضا او كيعض وتاليه
 ليس بما يفهم الجمع وهذه لا يشترط في تاليها ذلك وفي الشرع
 واذا كان هذا شرطا فلم اهمله المحقق في ذكر ما يشترط
 في حتى الجارة **قوله** ان المصنف لم يمهله فقد قال

التالية

في حتى الجارة الشرط الثاني يعقوب من شرط حتى الجارة خاص بالمسبوق
 في هذا اجزا وهو ان يكون المجرور اخيرا نحو اكلت السمكة حتى اكلتها
 او ملاحا قويا لاخر نحو سلا مهي حتى تطلع البحر والمسبوق بنى اجزا
 يتنا ولا الثاني لما يزداد الجمع والمجرور الاخر هو البعض والملاح
 للاخر كلبعض **قوله** لان اسم القوم يشمل بناتهم واسم الجارية
 لا يشمل ابنا يدل على ذلك صحة استثنائنا البنين من القوم وعدم
 صحته استثنائنا الابن من الجارية وفي الشرع ولا يخفى ان يقول
 انما يشمل اسم القوم للإبنة في الجملة ابنا هم اذ لم تقم قدرته على
 خلاف ذلك وهذا قاتن في سنة وهي اضافة الابن الى ضمير القوم
قوله المراد شمول اسم القوم للابنا في الجملة وفي تركيب التراكيب
 لان في هذا التركيب الخاص ولو سلم فاصافة البنين الى ضمير القوم
 لا يمنع شمول القوم للبنين لجواز ان يكون الضمير اخص من
 يرجع اليه كالضمير في قوله تعالى ونعولن احق برءة هن فانه راجع
 الى المطلقات وهو اخص مما يرجع اليه لان المراد به الرجعتيات
 وما يرجع اليه الرجعتيات وغيرهن ولا اختراع في ذلك كما لو كرر
 الاسم الظاهر وخصص **قوله** بخلاف المثال والبيت في الشرع
 يعني انه لا يجمع بينهما حلول الى محل حتى فلا يقال محيت من القوم الى
 يفهم وجود هناك خاص في الخلق الى بايس فلا اختلا فلا حاجة
 الى إعادة الجار وهو كما تراه دعوى عارية عن الدليل واكي
 مانع يمنع من انما العجب من القوم انتهى الى بينهم وان قبض الجود في
 الخلق انتهى الى بايس فيكون المحل صالحا لا الى **قوله**
 ليس لما منع حلول الى البيت والمثال محل حتى من جهة المعنى انما
 المانع منه من جهة اللفظ والتمساق اما المثال فلا حتى
 الجارة لا تقابل بمن كما تقدم في الفرق بينها وبين الى وانما
 البيت فلا حتى الجارة اذا كان قبلها ما يفهم الجمع يشترط
 ان يكون المجرور بها بعضا اخصا او كيعض والمجرور بها هو البا
 وان كان بعضا من الخلق الا انه ليس ببعض اخصا وفي هذا
 نظر يعبر بما قلناه قتل من الطول **قوله** فان التاليتا
 الخ المجرور من الشراب ونحوه من الغم ودجلة بفتح الدال

المهملة وكثرها فهو بغداد والاسكل الذي فيه بياض وحمرة مختلفان
قوله فواجبنا حتى كليب الخ نهشل بنون وشين بجده مفتوحين
اسم رجل والنهشل الذهب والصقر وكان لقيط بن زلزلة التميمي
يكلي ابا نهشل ومجاشع مجيم وشين معجمة وعين مهمله على
وزن مجاهد اسم رجل من تميم وهو مجاشع بن دار من مالك
ابن حنظله بن مالك بن عمرو بن تميم والجشع اسد الحرس
قوله يعيشون حتى ما تهر كلامهم الى اخره يعيشون بضم المشا
التخنية وسكون الميم المعجمة وفتح الشين المعجمة وسكون
الواو وهريز الكلب صوته دون تباحه من قلة صبره على
البرد كذا في الصحاح والقاموس والمراد هنا صوته على الكار
لا يستغربه اياه وقيل هذا البيت
اولاد خفنة حول قبرايمهم فبرأ من مارية الجواد والفضل
بيض الوجوه كرمية احسابهم ثم الانشيد الطراز الاول
قوله فمن رواه يرفع نكل والمعنى حتى كلف ولكنه جاء
على حكاية الحال الماضية في الشرح ليس هذا بمتعين لاحتمال
ان يكون نكل للحال حقيقة بان يكون هذا خبر عن هذا في وقت كلال
الطى **قوله** كقولك كرايت زيدا اس وهو راكب في الشرح ونقال
ان يقول لا سدا ان هذا من حكاية الحال الماضية قال
اسم الفاعل صالح للزمنة الثلاثة بلفظ واحد في الحائزات
يكون هذا للمضي والاحكاية بفتح حاء لواء علمه فقال هو راكب فريها
لتعريف ان لا يكون للماضي ضرورة انه لا يعمل الا اذا كان للحال او الانتباه
فتكون مما جاء للحال والمراد حكاية الماضي وقوله ليس الكلام
في اسم الفاعل اعني راكبا واما الكلام في جملة هو راكب وتغزير
ذلك انها جملة خالية والحال قيد لها وهو هنا ماض فتكون
هي كذلك وقد حكيت ولو سلم قاسم الفاعل ظاهر في الحال
وحقيقة فيه بالتعاقب فيعمل عليه وقد وقع هذا قيد الفعل
ماض والظاهر فيها وقع قيد الفعل ان تكون حالية وماض
واستقبالية باعتبار ذلك الفعل فتكون راكب في هذا المثال
للمحال الماضية وقد حكى قوله في الرفع تقيية العالم للعامل

وقطعه

وقطعه عنه لان ما تبعها من رديح عمل ما قبلها فيه
بظرفي العطف وفي رفعه على لا ابتدا قطع له عن العمل فيه
ومنعه له عنه **قوله** ويرده ان حروف الجر لا تتعلق عن
العمل التعليق في افعال القلوب وما الحق بها هو عدم عملها
لفظا لا محلا لوقع استقامها ولا ما ابتدا او لقي بها وان اولايه
معمولها والتعليق في حروف الجر ان تدخل على غير مفرد او ما
في تاويله او تدخل على مفرد ولا تعمل فيه وفي الشرح فان قلت
اذا كانت الجملة تاول بالمفرد من غير حرف مصدرى ويجوز
دخول الجار عليها كما في اسم الزمان نحو جيت حين جاء زيد فللرجاء
وانه مستويه ان يقولوا الجملة كجدي حتى في محل جربها على معنى ان
تلك الجملة في تاويل مفرد مجرورها لا على معنى ان تلك الجملة باقية
على جليتها غير موصولة بالمفرد قلت يمكن ان يكون مرادها
لكن يرد عليه ما قرره المصنف من انهم اذا وقعوا بعد هاء ان كسروها
حيث **قوله** وحلى تقول في الصحاح الطاء مثل اطاعه
الا بقا في المعنى قالوا ومنه اخذ حلى ثمال سيد ابو قبيلة من اليمن
وهو طي بن دريد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حابر **قوله**
تسميها بالغايات هي الظروف المقطوعة عن الاضافة المبنيية
على الضم قال الرضي معيت بذلك لان حقا في الاصل ان لا تكون
غاية لتضمها المعنى النسبي بل تكون الغاية هي المستوجب اليه
فما حذف المستوجب اليه وقضيت معناه استغفر صبر ورثها
غاية لمخالفة ذلك لوضعه قضيت بذلك الاستغفاره **قوله**
لان اثرها وهو الجر لا يظهر فيه لا تقتضاه ان الاضافة الى
المفرد المبني كالاضافة وعمل الرضي كون الاضافة الى الجملة
كلافتا بان الاضافة في المعنى ليست الى الجملة بل الى المصدر
الذي تضمنته **قوله** ومن العرب من يعرب حيث قال الرضي
واعراب حيث لغة ففحسية **قوله** لدى حيث القلت
الخ امر فتشعر بالقاء المفتوحة والشين المعجمة الساكنة
والعين المهملة المفتوحة علم جنس الحرب والمينة والدا هي
قوله وحمل عليه انه اعلم حيث يجعل رسالته اذ المعنى انه

حيث تقول

انه سبحانه يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه
 لا شيئا في المكان في الشرح ولو قيل المراد بعلم الفضل الذي
 هو محل الرسالة لم يبعد وفيه ابقا حيث علم ما علم من
 ظرفيتها **واقول** بل هو بعيد لانه يقتضي حذف المفعول
 والموصول الذي هو صفة وبعض صلة ذلك الموصول ولان
 المعنى كما صرح المصنف وتبين انه تعالى يعلم نفس المكان
 المستحق للرسالة لا شيئا فيه **واقول** البحر وقالوا حيث لا يمكن
 اقرارها على الظرفية هنا **قال** اكون في لانه تعالى لا يكون
 في مكان اعلم منه في مكان فاذا لم تكن ظرفا كانت مفعولا به
 على السعة والمفعول على السعة لا يعمل فيه اعلم لانه لا يعمل
 في المنقولات فيكون العامل فيه فعل لا عليه اعلم **وقال**
 ابو البقاء التقدير يعلم موضع رسالته وليس ظرفا لانه
 لا يصير التقدير يعلم في **هذا** المكان كذا اذ ليس المعنى
 عليه وكذا قدره ابن عطية **وقال** التبريزي حيث هنا اسم
 لا ظرف انتصب انتصاب المفعول قال صاحب البحر وما اجازته
 من انه مفعول به على السعة او مفعول به على غير السعة
 تاياه قواعد النحولان النجاة لصواع على ان حيث من الظروف
 التي لا تنصرف وتنتوا على ان الظرف الذي يتوحد فيه
 لا يكون الا متصرفا واذا كان كذلك امتنع نصب حيث
 على المفعول به لا على السعة ولا على غيرها والذي يظهر
 في اقرار حيث على الظرفية المجازية على ان تضمن اعلم
 معنى ما يتعدى الى الظرف فيكون التقدير والله افقد علما
 حيث يجعل رسالته اي هو ما قد العلم في الموضع الذي يجعل
 فيه رسالته فالظرفية مكان قال السفاقي يفتقنه حسن
 بحسب ما نقص عليه حذاق هذه الصناعة من حيث لا تنصرف
 واما ما اختاره فغيبه نظر لان اشكاله لا يندفع ولا ي
 قدرا فقد لانه يقتضي انه التقدير في هذا المكان دون غيره
واقول في كلامه ما يدفع هذا النظر وهو قوله
 اي هو ما قد العلم فانه ظاهر في اي مراده مجرد الوصف دون

التفصيل

التفصيل قال السفاقي هو لا حاجة الى تقديره لا مانع لعل
 اعلم في الظرف والذي يظهر ان انه ياق على معناه من الظرفية
 ولا شك انما يريد من حيث مفهوم الظرف وكم موضع ترك
 فيه المفهوم لقيام الدليل عليه وقد قام في هذا الموضع
 الدليل القاطع انتهى **قول** ويلزم حيث الاضافة الى الجملة
 في الشرح برفع الاضافة على انها فاعل يلزم وحيث مفعول
 اي الاضافة لازمة لحيث لا تنفك عنها او تنصبها على انها المفعول
 وحيث فاعل اي حيث لازمة للاضافة **واقول** نصيب
 الاضافة يقتضي ان حيث لازمة للاضافة والاضافة ملزمة
 لها وليس كذلك لانه كلما وجد المفعول وجب الالزام وليس
 كلما وجدت الاضافة الى الجملة توجد حيث وقد تقدم نحو هذا
 عند قوله **سئلة** تلزم ان الاضافة الى الجملة **قول**
 ونظمتها الى اخوه طعمه بالرح وطعن في السن يطعن بالضم
 وطعن فيه بالقول يطعن بالفتح وطعن في المقارنة يطعن
 ويطعن اي ذهب والحج جمع حبة قال ابو علي ويقال حبة
 بكسر الحاء جمعها جبي وقوم يقولون حبة بضم الحاء وجمعها
 حبا وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقه يلى والبيض هنا
 السيف والمواضي المقاطع والى العمام لهما على الرؤس
قول اذ ازيد الى اخوه هذا البيت لابي حنيفة بالمشاة
 الخنسية الخوي واسمه الهيثم بن الربيع من مخزومي الدولة
 اعفادرك الدولة الاموية والدولة العباسية كان فيها
 جباننا كذا ما وكان له سيف يسمى لعاب الميتة ليس بكينه
 وبين الخنثى كى فرق توفى شنته بضع وخمسين ومائة قال
 ظهري ظي فرميتة فذاع عن سهم فقارضة السهم فازال
 والسيروخ ويقارضة حتى صرعه وقد اشار الشيخ جمال
 الدين بن نباتة الى هذا السهم بقوله
 • وبديح الجبال لم يبر طرف • مثل اعطافه ولا طرف غوى •
 • كلما حوت عن هواه امانى • سهم الحاطه كسهم النايك •
 وحديث جاوره قال دخل اليه كلب في بعض الليالي

فقطنه لقا فالتقى سيفه ووقف في وسط الدار وقال ايها
المغتربا والمجترى علينا بيتي والله ما اخترت لنفسك خير قليل
وسيف صقيل اخرج بالقنوعتك قبل ادخل بالقنوعة عليك
انما ادع والله لك قيس لا تقم لها وما قدس ولا والله لك
القضا خيلا ورجلا فخرج الكلب فقال الحمد لله الذي مسحك
كلبا وكفنا حاربا والريده بلا مفتوحة فتشاة تحتية كاكنة
فقال مهلة قال في الصحاح ربه وراده ورئد انه ليست
المهوب وقال الاصمعي ما كان من الرياح نعم فهو مبرد
وما كان يضم وتوحر والبيت في وصف حار والمراد بالخليل
فيه الالف **قوله** اذا ربه نفخت له من حيث ما هبت فحذف
هبت للعلم به وجعل ما عوضا كما جعل التنوين في جبيد وقال
ابو حيان لا حجة في البيت لاحتمال ان تكون مضافة الى الجملة
بعدها وهي نفخت له وترفع ربه بفعل محذوف يفسر
المعنى والتقدير اذا نفخت ربه قال وهذا اولي لانه ليس
فيه الاحذف فرفع ربه ودل عليه المعنى وفي ما يليه حذف
هذا الرفع والجملة التي اضيفت اليها حيث ودعوى انما
عوض عن المضاف اليها ولم يثبت لها ذلك في غير هذا الموضع
فتحمل عليه **قوله** اذا المضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف
فلا يفسر عما ملا فيه في الشرح لا مانع من كون نفخت مضافا اليه
مع جملة مفضل وما استند اليه منظوم فيه لان الظاهر من كلام
ان امتناع تفسير ما لا يعمل بخصوص باب الاشتغال وقد تقدم
للمصنف في الفصل الذي عقده لخروج اذا عن الاستغناء
ان قال ولا يعمل الاخير في هذا الباب عاملا نفيد الحكم بباب
الاشتغال وقد خرج كثيرون مثل قوله تعالى وكانوا فيه من
الزاهدين على ان فيه تتعلق بمحذوف يفسره صلة الموصول
وجعلوا احدا من مثل وان احدا من الشركين استجارا فاعمالا
بفعل محذوف يفسره الفعل المتأخر مع انه لا يصلح ان يعمل
فيه الترفع على المعانيه وهو متأخر ولو سلم انه غير مخصوص
بباب الاشتغال يكن جعل حيث مضافة الى نفخت بخصوصه

وفي

وفي التثنية الا ترى قوله اتاه برها يد اعالى الربيع نفخت
وانت خير بالكلام الاخير هو كما تظنناه انفا عن ابي حيان **قوله**
اما ترى حيث سهيل طالعا بعده نجما يضيء كالشهاب ساطعا
وفي شرح الديب طالعا مفعول ما ان ترى او حال من سهيل
والعامل ترى ان جعلت حيث صلة اي نرا ايدي في المعنى بمنزلة
تام في قوله ونفخت عنه تمام الذيب وان لم يعمل صلة يكون
حالا من سهيل والعامل معنى الاضافة اي مكانا مختصا بسهيل
حال كونه طالعا ويجوز ان يكون حيث في البيت باقية على الظرفية
وحذف مفعول ترى شيئا كما نه قيل اما تحدث الروية في مكان
سهيل طالعا انتهى وفي المشرح جعل الحال من المضاف اليه على ان يكون
المقابل معنى الاضافة فلا غير مرض عند هذا وكذا القول بزيادة
حيث والاولى ان يجعل الحال من ضمير يعود الى سهيل حذف هو وعامله
للدلالة عليه اي يراه طالعا وفي شرح الحاجية للنيل من حبر
سهيل نصبت طالعا كما لا من حيث لان الحال من المضاف اليه
ضعيفة والتقدير حيث سهيل طالعا فيه وحيث مفعول ترى وان
جعلت ترى بمعنى تعلم كان طالعا مفعولا ثانيا ولا يجوز ان يكون
ظرفا لفساد المعنى انتهى وفي شرحها للرضي وحيث مفعول ترى
وكذا قولهم الله يعلم حيث يعمل سالا لانه وبعضهم يرفع سهيلا
على انه مبتدأ محذوف ولم يخبر اي حيث سهيل بوجود وحذف خبر المبتدأ
الذي بعد حيث غير قليل ومع الاضافة الى المفرد يعرب به بعضهم
لذوالعلة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر نقاوه على بناءه
لسدود الاضافة الى المفرد **قوله** وحيثما تستقيم الخ النجاح
الظرف بالمقصود والظاهر من المعنى المجتهد مطلق على المستقبل وهو المراد
هنا ويطلق على الماضي ايضا **قوله** وهذا البيت دليل عندي
على جبر الزمان في الشرح كان ذلك جاء من قبل **قوله**
في غابر الزمان وصرح بالزمان وليس بقاهر فان الظرف المذكور
اما لغير متعلق بيقدر واما مستقر منفعة لنجاحا وذلك لا يوجب
ان يكون المراد بجبر الزمان في ايضا لاحتمال ان يكون المراد ايضا
تستقيم بقدر لك الله النجاح في الزمان المستقبل انتهى **قوله**

منه
المناخ لا تقوله



منه
المناخ لا تقوله

مراد المحقق ان حيث في البيت ظاهر في الزمان وفي الشايع القطع
لا يتفق ذلك **حرف الحاء خلق قول** **قوله** لانها لا تعدى الافعال الح
الاشياء اي لا تفصل بينها اليها بل تنزيل معناها عنها الجواب
عن هذا ان تعدية الحرف ايصال معنى الفعل المجزوء به على الوجه
الذي يقتضيه ذلك الحرف وقد صرح المصنف بذلك في الاستدلال
حيث قال وتعلق على هذه بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال
به لانها وصلت معناه الى ما بعدها على وجه الاضرب والاحراج
قوله الا في نحو قول البيد الاكل في الخ لبيد هو ابو عقيل بن ربيعة
ابن مالك قدم على النبي صلى الله عليه وسلم في وفد بني كلاب
فاسلموا ورجعوا الى بلادهم ثم قدم الكوفة واقام بها الى ان
مات في اول خلافة معاوية وهو ابن مائة و سبع وخمسين سنة
وقيل في خلافة عثمان وهو ابن مائة واربعين سنة ولما اسلم ترك
الشعر ولم يقل لا بيتا واحدا وهو
• ما عاتب الخرا كثير من نفسه • والمرء يصلحه الجليس الصالح
وقيل
• الحمد لله اذ لم ياتني اجلى • حتى اكتسبت من الاسلام سرايا
والباطل خلافا للحق وهو هنا بمعنى الهلاك **قوله** وقال
ابن خروف على الاستئناس في الزاوية لابر الخبار شيخه قال ليس هذا
باستئناس بل ما زائدة وخلا الله صفة لكل شيء **قوله** في الاول
ربما يؤد الذين كفروا لو كانوا مسلمين في الكشاف ما يقتضيه هذا
الاية من الثاني فانه قال فان قلت متى تكون ودادتهم
قلت عند الموت او يوم القيمة اذا غابوا خالهم وحال المسلمين وقيل
اذا راوا المسلمين يخرجون من النار فان قلت **قوله** فاعف
التقليل قلت هو واره على من ذهب العرب في قولهم
لعلك ستندم على فعلك وربما ندم الانسان على ما فعل ولا يسكن
في ندمه ولا يقصدون تقليده وكنهم ارادوا لو كان الندم
شكوكا فيه او كان قليلا لمحق عليه ان لا تفعل هذا الفصل
لان العقل لا يتجزأ ولا العقل المطلق كما يتجزأ من المتيقن
ومن القليل منه كما في الكثير وكذلك المعنى في الاية لو كانوا يؤدون

الاسلام

الاسلام مرة واحدة في اخرها ان يسارعوا اليه وكيف وهم يؤدونه
في كل ساعة وقيل يدعهم احوال ذلك اليوم فييقنون به لو تيقن
فان كانت منهم فاقعة في بعض الاوقات من سكرتهم تمنوا فلذلك
قل وقوله لو كانوا مسلمين حكايته ودادتهم وانما هي بها على لفظ
القيمة لانهم يخبر عنهم كقولك حلف بالله لينفعلن ولو قيل
حلف بالله لا لينفعلن وقيل حلف والله لا فعلن ولو كانوا مسلمين لكان
حسنا **قوله** وهو متا تمسك به الكساي على انهم انما عسل
المجرى بمعنى الماضي وجب التمسك ان اسم الفاعل فيه ماض فلو كان
غير ماض في الضمير لكان مضافا اليه وامتنع جره بترت
لان اضافته حينئذ من اضافة الوصف الى غير معموله وهو مضافه عطفه
سينده للتبريد اذا كان المضاف اليه معرفة وترى لا تدخل الاعلى
النسوة **قوله** فيارب يوم الحشره الانسة غير النافره
والتمثال بالمشاة الفوقية المكسورة في قوله وبالمثلثة في ثلثة
الصور **قوله** ربها اوفيت في علم الحشره هذا البيت الخفية
الابرش وكان به برص فكنيت العرب عنه بالابرش اعظاما
له وكان يعرف بالوضاح يعني سرية اسريته الى غداة او
انقطاعا عن عرض له من جيشه في بعض تغاربه فكان ربيته ولم يكمل
ذلك الى غيره اخذ ابا الحرم والثقة والعلم ههنا الجبل والشمالات
جمع شمال بفتح الشين قال في الصحاح والشمالات التي تهبط
من ذوات حية القطب وقربها خمس لغات كل بالتسكين وشمال بالتركيك
وشمال وشمال مهور وشمال مثل والجمع شمالات قال خديصة
الابرش ربها اوفيت في علم ترفعن ثوبى شمالات فادخل الثوب
الخفيفة في الواجب ضرورة وشمالات ايضا على قياس كانهم جمعوا
شماله جمع جماله وجائل **قوله** ولا يناسب واحد منها
التقليل يعني واحدا من التحويل والاقتحار وفي الشرح
ان الاقتحار والتقليل قد يقع من حيث قلته بل من حيث كونه عزيز
المثال لا يصل اليه الاستئناس فانفس فقوله المصنف لا يناسب
الاقتحار حكيا لا يعجز انتهى واقول **قوله** ان المقام لم يقل التقليل
حق يقال ان التقليل قد يناسب الاقتحار من غير جهة قلته وانما

Copyrighted material

قالا للتقليل ولا تخفنا التقليل قدينا سبب الاختلاف بغير حجة قلته
• وايضا يستسقى الخاتم بوجهه • الى اخره ثم الى التماس بكسر المثلثة
كفايتهم والعصاة كما يعنهم به والارامل المساكين من الرجال والنساء
وقبل هذا البيت
• وما ترك قوم لا اياك سيدا • يحوط الذمار ذرب مولا كل
يحوط يحفظ والذمار بكسر المجهمة ما يحيط على الانسان حاشته والذرب
يقطع المجهمة وسكون الراء للتحذف واصلا مكسورة الحار من كل شيء
والواكل المتكلم على غيره وفي التثنية لا لفاظا لجامع الصحيح والبيض
يجوز ان يكون في موضع جرب رب مضمرة لان قبله ما يمنع منه وهو
قوله

وما ترك قوم لا اياك سيدا • يحوط الذمار غير ذرب مولا كل
يعني انه معطوف على سيدا المنصوب بترك وهو عطف الصفات
التي موصوفها واحد ومنهم من جوز في ابيض الرقع والنصب انتهى
وفي المروض الالف للسبب فان قيل كيف قال ابو طالب وايضا
ليستسقى الخاتم بوجهه ولم يره قط استسقى انما كانت استسقا
عليه الصلاة والسلام بالمدينة في سفر وفي حضر وفيها شواهد ما
كان من سرعة اجابة الحركة فالجواب ان ابا طالب
قد شاهد من ذلك ايضا في حياة عبد المطلب ما ذكره على ما قال
روى ابو سليمان احمد بن محمد بن ابراهيم البستي النيسابوري ان
رقية بنت ابي حنيفة بن هشام سمعت ابا بكر بن عثمان بن عفان
فيينا ان ابا رقة او مهورمة ومعي صديقا انا بها تفت صيت
يقول يا معشر قريش ان هذا النبي المبعوث منكم هذا ايان تجومه
فيهملا بالحيا والخصب الا فانظروا حكم طول الاعظام ابيض له فخم
يكظم عليه الا فيخلصه من ولده وليد لفا اليه من كل بطن فليستوا
من الماء وليستوا من الطيب وليطعوا بالبيت سبعا فليستسقى الدهل
وليومن القوم قالت فاصبحت مذعورة فاقصصت روياي فاجي
ابن ابي لهب هذا سببة الحمد وتماست عنده قريش ثم ارتفعوا ابا
قبيس فقام عبد المطلب واعتضد ابن ابنه محمد صلى الله عليه وسلم
فرقع على عاتقه وهو يوسيه علام قد ايتع او قد كرب وقال

اللهم

اللهم ساد الخلة وكاسف الكربة انت عالم غير منقول ومنقول
غير منقول اللهم سطر علينا عيشا مريعا معذقا قارا رهوا
حتى انقربت السما بها انتهى ولا بأس بتفسير غريب هذا الخبر فهو ممة
اسم فاعل من هو من يشدد بالواو اذا ففس وصوى حتى من قولهم
اذا خرج تخذلان او ثلاث من اصل واحد لكل واحدة منهن صنوا لاثين
صنوان ولجميع صنوان برفع النون وبيان التي بكسر الميم
فتشديد الموحدة وقته والطوال بضم المهملة وتحفيف الواو والطويل
والعظام بضم المهملة وتحفيف المعجمة العظم ويكظم عليه يحبس
لاجله وعلى هذا التعليل ويدل بالادل المهملة من ذلك الكتيب
في الحرب اذا تقدمت ويستول من الما يعني يغتسلوا من شئ
الما على الشرب فزقه عليه وايضا بمناء تحية ققاء في الصحاح
ايضع الغلام اى ارتفع فهو يافع ولا يقال موفع وهو من النوادر
وفي القاموس يضع الغلام يافع المشرى وراموا يرفعون قوله
يحمل ان يكون قول العباس يستسقى الخاتم بوجهه كقولهم فلان
يستسقى به الفيت ولا يريد وانه وقع به استسقا بل وصفه
بالخير والصلاح **قوله** الارب موكودا الى اخره بلدة سكن
اللام وفتح الدال فاصله بكسر اللام وسكون الدال ثم خفف
بسكون اللام فالتي ساكنان فحركات الدال يفتح تحفيفا او بالضم
اتباعا لها والشمامة تكثر سودا الى الجسم من الفة للونه وفي السطح
ومنها بالفتح غير مناسب لان غرا تانيث اغر وهو لا يبيض وكذا
وصفها بجلده غير مناسب فان معناه عامته بالنعطة وليس هذا
شان الشمامة وقد استند الجار يردى هذا البيت

• وذى شامة سودا في حروجه • مخلدة لا تنجلي لزمان
• وحروجه ما يد ابر الوجه انتهى **قوله** الاغرا ضله
• كان من الخيل وجهه بياض الشرف والمشرى حتى صار
بمثلة الحقيقة كذا قال التتار في ومعنى كون الشمامة مجللة
مغطاة لجرح محلها ليست حيث يظهر بعضه من ثيابها وقد انشد
ابن ابي قاسم هذا البيت في الجنى الداني
• وذى شامة سودا في حروجه • مجللة لا تنقى لزمان

ثم استعاب

قوله فويل جيل الخ فويل تصغير فوق والساحح المرتفع
وقته الجبل يختم القاف وتشديدا لنون اعلاه والكلال الاعيا
قوله وكل الناس الى اخره الدوبهيه تصغير داهية وهي الموت
قال الجار بردي واجيب بان الداهية اذا كانت
عظيمة كانت سريعة الوصول فالصغير لتقليل المدة وبان المراد
ان اصغر لاسما قد يفسد الامور العظام فحقت النفوس وقد
يكون بالامر الصغير الذي لا يوجب به انتهى فتمثيل المصنف بجيبيل
ودوبهية للتكثير وتخيير ورجيل للتقليل سبي على عدم الفرق
بينما التظيم والتكثير وبيي التخيير والتقليل والا فالنصغير
في جيبيل ودوبهية للتظيم والتكثير على ما قل بحسب ارتفاع الشا
والتكثير بحسب لكم تخفيفا ونقدرا كما في المعدودات والموزونات
والمستبهمات وما والالتخفيف بحسب خطا الشان والتقليل بحسب
الكم **قوله** وتنتد رب يعنى عن بيتية حروف الجار المشورة
بوجوب تصديرها اورد على هذا الوجهين قول الشاعر
• اما وى رب واحد امته • تنلت فلا اثر ادى ولاقتل
والجواب ان المراد بتصديرها في الكلام هي فيه وان كان
ذلك الكلام مبنيا على غيره الا ترى انما حذف نفي له صدر الكلام
وانه يصح ان زيد ما قام ولوسلم فالمراد ما تنفرد به في اختيار
الكلام وهذا البيت من ضرورة الشعر **قوله** وغلبة
حذف معداها المراد بمعدى رب الفعل الذي يحذفها مفعوله
وفي الشرح المراد بمعداها الفعل الذي تعديه كان يقال للث
ما لقيت رجلا عالما تنقول في الجواب رب رجل عالم اي قد لقيت
قوله فقلت جلي تدطرت وموضع هذا صدر بيت من
تعلقته امرى القيس بنجره • فالهية عن ذي تمام محول
ويقع في النسخ البيت بنامة • وطرقت ابيت ليلا والمرضع التي لها
ولد ترضعه ومع ذكر مع الفعل يقال مرضعه بخوارضعت فهي
مرضعة والتمام بالمشاء الفوقية في اوله جمع تومعه وهي التي
تعلق على الصبي من العين واحول الصبي تمرله حول اي سدة واما
خص الموضع والحبلى لانها ازهد النفسا في الرجال **قوله** بل

يلد

بل بلد ذي صمد والام العبد يضم المهيمن جمع صمود بفتح الصاد
المهيمنة وهي العقبة وفي الصحاح الامة معروفة فاجمع اليم والما انت
وجمع الاكرام كما مثل جيل وميال وجمع الاكام ام مثل كتاب
وكتب وجمع الاكام كما مثل عنق واعناق وفي القاموس الامة التل
من حجارة واحدة او هو دون الجبال او الموضع الذي يكون اشده
ارتقاغا مما حوله وهو غليظ لا يصح ان يكون حجارة **قوله**
وبانها زائدة في الاعراب اي غير متعلقة بشئ كما هو شان الحروف
الزوائد دون المعنى لافادتها التقليل والتكثير وفي الشرح
وهذا يتنقض بمثل • لعل الله ففعل كعملنا • حيث يكون لعل
حرفا جارا فانها زائدة بالنسبة الى الاعراب حيث لا تتعلق بشئ وهي
سراة من جهة المعنى وكذا الولا الانتفاعية الجارة عند سيبويه
للضير عند سيبويه نحو لولا اي ولولاك ولولاه لا تتعلق بشئ ومعناها
مراد مقتضى هذا الكلام ان لا تكون رب معديه للفعل نيتا في
ذلك **قوله** اولا وغلبة حذف معداها **قوله** لا ترد
لعل الجارة عند عقيل ولا لولا الجارة للضير عند سيبويه لشدة
الاول كما صرح به المصنف في اوضح المسالك ولقد سمعته الثاني وقد
قد مناص في قوله ان سراده من قوله وتنفرد رب انها تنفرد عن بقتية
حروف الجار المشورة ولوسلم ان مقتضى كلامه ان لا تكون رب معديه
فلا منافاة بين مقتضى كلامه هنا وبين قوله وغلبة حذف معداها
على تفسيرنا رب ولوسلم فقولوه وغلبة حذف معداها بيان لما
انفردت به رب على قول الجمهور **قوله** بانها زائدة في الاعراب
بيان لما انفردت به على قول الرماضي وابن طاهر بما يقوله المصنف
في الباب الثالث في ذكر ما لا يتعلق من الحروف ان كون رب
في نحو رب رجل صالح لقيته اوليقت ليست لتعدية عامل قوله
الزمان وابن طاهر وان قول الجمهور هو فيها حرف جر معدون
في ذلك واعلم ان ما قاله المصنف هنا يتفق بجلا وعدا وحاشا
ان اخرجون فانهم منبيات لمعنا الاستثنا وكسرت بتعلقات بشئ
وحجابه **قوله** من انهن حروف حروف وانما هن حروف استثنا
خفف منهن المستثنى ولم ينصب كالمستثنى بالا لئلا يزل والفرق

بينهم انما لا يعرفوا كذا قال المصنف في ذكر ما لا يتعلق من الحروف
قوله ومن كسنيين الى اخره السن بكسر الميم والسينتين بفتح
المهملة وفتح النون المشددة وسكون المثناة القنينة وفتح النون كاف
والسين بضم المهملة وتشديد النون وفي الشرح ونظير من عبارة
المتن ان السن الثور والسنم البقرة العظيمة **واخر**
بل يظهر منها ان السن البقرة العظيمة والسنم الثور لان الشاعر
وصف السن بما يدل على العظم ولم يصف السنم والمصنف وصف
البقرة العظيمة بالعظم ولم يصف الثور ثم في الشرح كان المراد بالمدح
بالما المهملة الكثير الفرق ولم اقف على هذا المعنى لهذه الصيغة وانما
رايت في القاموس ان دخل على وزن مرد النمرس الكثير العرق والمير
شدة الحر والتهوض بفتح النون صيغة مبالغة من الهوض **قوله**
قوله او ذواته ربما اجمال الموبل بينهم هذا مصدر يبيت
عجزه **وعنا** جميع بين المهاد **واو** او ذواتهم لثني
اولاهما مضموم بينهما **فا** ومخففة فالف هو ابو محمد بن سلام لا ياتي
بكسر المهملة وتخفيف المثناة التختية والجا مل الكثير اجمال
وقيل القطيع من الابل مع رعائه وقيل من جملة السحرة اذا اصابه
والمويل بفتح الواو ابل المعدة للقتية وكسر هاء تتحد الابل وهو
هنا بفتح الواو صفة للجامل وعلى هذا يكون معنى الجامل هنا الا قطع
من الابل مع رعائه **والعنا** جميع بالعين المهملة وجميع جمع عتوج
كعصفور حيا والخيول وقيل الطايا والمهاد بكسر الميم جمع مهاد
بضمها وهو ولد الفرس والجمع امهاد ومهاد ومهارة والاشي مره
قوله ونفيه تكلف لاقتضائه ان الفعل المستقبل عبرية عن
ماض متجوز به عن المستقبل قال اللغويان ان المشهور المستقبل بفتح
الهاء اسم مفعول لكن الاولى ان يقال مستقبل بكسر الباء فانه
الصحيح وتوجيه الاول لا يخلو عن خيانة التهم في كلام المصنف فقد
فانه لا تكلف على هذا القول لانهم قالوا ان هذه الحالة المستقبلية
جعلت بمنزلة الماضي المتحقق فاستعمل معها ما يختص بالماضي وعدل
الى لفظ المضارع وان كان المناسب حينئذ الماضي لانه كلام من لا
خلاف في خبره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهذا مستقبل في التحقيق



على المقصود ويريد بالاولى ما نقله عن حاشية سعد الدين ان الشافعي المعزجي
دخلها في المقصود وفيما قاله نظر فانه اذا كان المعنى ان هذه الاحكام ثابتة
للمنعة منفية عن غيرها من ادوات الاستفهام كما اعترق به تكون الاحكام
مقصورة لان المقصود هو الثابت لذلك كونه المنفي عن غيره فيكون دخول
الياء على الاحكام هو الصواب او الاولى **قوله** يدالي منها معهم الى اخره ذكر
ابن يحيى بين هذين البيتين بيتا وهو **ولما التقيتا بالثنية سلبت**
وتارعي البقل اللعين عفا **والعصم** بكسر الميم موضع السوار ومن
الساعة وجرت رمت جارا للماسك قال في الصحاح والجررة واحدة جهرات
الماسك وهي ثلاث جهرات يرمين بالجار والجررة الحصاة والبنان اطراف
الاصابع **قوله** طربت وما شوقا الخ هذا مطلع قصيدة في مدح اهل
البيت ورثا لعمرو في الصحاح الطرب خفة نصيب الانسان لشده حزن
او سرور **قوله** اراد او ذواته الشيب يلعب في الشرح ولغايد ان يقول
لا تبغين هذا شاهدا على حذف الهمزة لجوار ان يكون مما حذف منه حرف
النفي لقربة اي وذواته الشيب لا يلعب انتهى **واقول** ان المصنف لم يستشهد
بهذا البيت على حذف الهمزة وانما مثل به له والمثال لا يقتضي عدم
احتمال غير المثال له بخلاف الشاهد فانه يقتضي ذلك والفرق بينهما
ان المثال جزئي ذكر لا يقطع قاعدة والشاهد جزئي ذكر لا يقطع
قوله ثم قالوا تحتها الى اخره قبل هذا البيت **ابرزوها** بين المتني تنهادي **بين** خن كواعب انراب **والنهي**
بقدر الوحش استغبرها للنساء مبالغة في تشبيه عيونهن بعينها وفيه
الصحاح ونجا فلان تنهادي بين اثنين اذا جاء يمشي بينهما معتمدا عليهما من
ضعفه وتمايله وكذا المدة اذا تقادفت في مشيتها من غير ان يماسرها احد
قبل تنهادي والكواعب جمع كاعب وهي الجارية بيد وثديها للهنود والانراب
المدات يقال هذه تنرب هذه اي لدنقا **قوله** وقال المتنبي احبي واسر
الى اخره المتنبي هو احدى الحسين بن احسن ابو الطيب الجعفي ولد بالكوفة
سنة ثلاث وثلاثمائة ونشأ بالشام والكرام مقام بالبادية وقال الشعر في ه
حدثه حتى بلغ فيه النهاية واتصل بالامير سيف الدولة الى الحسن بن
عماد ثم مضى الى مصر ومدح لها كما فورا الخادم ثم خرج منها وورده
العراق وقرئ عليه بها ديوانه قال محمد بن يحيى العلوي كان المتنبي
وهو جدي ينزل في جواردي بالكوفة وكان ابوه يعرف بعبدان المستقا
يستقي لنا ولاهل المحلة ونشأ هو محبا للادب فطلبه وصحب الاعراب

Copy

فما بعد سنين بدويا وقد تعلم الكتابة فلو علم اهل العلم وكان المتتبي خرج
الي كلب وادعي انه علوي حسني ثم ادعي النبوة وذلك ببادية السماوه فخرج
اليه امير حصن ثولو من قبل الاخشيدي فقاتله واسره وجسسه بالسام الى ان
تأب ثم اطلق بعدما اشرف على القتل قال ابن ايوب خرج المتتبي من
بعد اد الى فارس فقتل بالفرزب من النعمانية في رمضان سنة اربع وخمسين وثلاث
مائة **قوله** والاصل الاحبي ذكر ابن الحاجب والزمخشري في ملتقطه من كتاب
ابن الشيخ وجهين اخذين احدهما انه اختبر عن نفسه اي اعيش ثانيا ان احبي
افعل تنقيح وفي الكلام تقديم وتأخير وحذف معناه اليه والاصل ما قتل
احيا ما القيت وايسر ما القيت قال والمما يستعمل ذلك في الشعر لو قلت في النثر
افضل واكرم الناس زيد افتح **قوله** الثاني انها تزد لطلب النصور خواريد
قائم ام عمرو وطلبه التصديق يعني ان الهمة تستعمل مرة لطلب النصور واخرى
لطلبه التصديق والتصديق ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة والنصور
ادراك غير ذلك وهذا عند الاول من الحكماء يقتضي عبارة التاخيرين ان التصديق
هو الادراك المعارف للحكم واختار الامام الرازي انه المجموع المركب من ادراك
ان النسبة واقعة او ليست بواقعة ومن تصور النسبة وطرفها قال السيد
في حاشية الطول والتحقيق انها اي الهمة في توكل اديس في الانام عمل لطلب
التصديق ايضا فان السائل قد يصور اديس والمسل وبعد الجواب لم يزد له
في تصورهما شي اخر اصلا بل بقي تصورهما علي شي اخر اصلا بل بقي تصورهما
علي ما كان فاذ قيل التصديق حاصل له حال السؤال فكيف يطلبه اجيب
بان الحاصل هو التصديق بان احدها مطلقا في الانا والمطلوب بالسؤال هو التصديق
بان احدها معينا كالقول مثلا في الانا وهذا التصديقان مختلفان الا انه لما
كان الاختلاف بينهما باعتبار يعين المسند اليه في احدهما وعدم تعيينه في الاخر كان
اصل التصديق حاصل لا ترسعو الحكماء بان التصديق حاصل وان المطلوب هو
تصور المسند اليه او المسند او قيد من قيوده انتهى **قوله** وهل يختص بطلب
التصديق ظاهر شيئا كلاله ان معناه ان هل لا ترد الالطلب التصديق فتكون
الباء اخله علي المقصور عليه ويحتمل ان يعني ان هل منقودة من بين ادوات
الاستفهام بطلب التصديق فخط لا ينفك به عنونها لان ما عداها من ادوات
الاستفهام اما لطلب النصور فقط واما لطلب النصور مرة والتصديق اخري
قال في كلام الخواجة علي المقصور قال التقاراني في حاشية المقصد معني هو
اختصاص زيد بالقيام انه من بين الاشخاص منقود بذلك الوجه لا ينفك به
غيره فالباء اخله في المقصور قال الله تعالى يخفى برحمته من يشاء وقد يراد انه

مختص



rsity

المراد لا يكون كل واحد منكم كاول كما فهمه كقولك كسا ما خلست
اي كل واحد منكم **قوله** ولولا ذلك لم يقل كما فهمه لا يراد لا يقال
الملازمة متنوعة لجواز ان يقال كما فهمه لا يراد من غير ان يكون
صفة محذوف وفرد لفظا مجموع معني بان يكون معني ولا يكون
ولا يكون كل واحد منكم لانا نقول **قوله** المراد ولولا ان كان
صفة محذوف مع ان ولا تكونوا معناه ولا يكون مجموعكم كما هو
الظاهر لم يقل كما فهمه لا يراد فاما ملازمة جيتيد صحيحة **قوله**
واكمل من الاشياء قوله تعالى وحفظ من كل شيطان مارد لا يسهون
يعني بالابتنين قوله تعالى وهت كل امته برسولهم وقوله تعالى
وعلى كل صا مريتين وانما كان اكل منهن لان شيطاننا مفرد
لفظا ومعني غير صفة محذوف **قوله** ولو ظفرت بالوجهين لم
يعد الى الاعتراف ببيت مخدرة في الشرح هذا تحا بل عجيب
بل الظن بالحيث ان انه ظفرت بالية وبالجواب عنها فان ذلك كله
مذكور في التفسير وهو نصب عينيه واتوا **قوله** جاز ان لا يكون
كلام المصنف تحا بل بان يكون معني كلامه ان اباحيات لم يظفرت بها
اعترافا على ابن مالك وردا عليه لانها بحاجب عنها وليس معناه انه
لم يطلع عليها واذا جاز ان يكون معني كلامه ما ذكرنا حمل عليه
قوله اذ لا معنى للمقط من شيطان لا يسع في الشرح اذ كان
المراد انه لا يسع بعد الحفظ صرح جعله استينافا وصفة وحالا
مقدرة وسياتي الكلام على ذلك في الباب الشايف **قوله**
والصواب ان الضير لا يعود اليها من خبرها الا مفردا مذكرا
على انظر في الشرح قد وقع في صحيح البخاري في باب الاقتداء
بشئ رسول الله صلى الله عليه وسلم من حديث ابي هريرة رضي الله
عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انتمي يدخلون الجنة
الامن الي قالوا قد من ياتي قال من اخلص من الجنة ومن عصاني
فقد ابى فقد عاد الضير من خبر كل المضافات الى معرفة غير
مفرد **قوله** وانما لم يقدر ضمير كان راجعا لكل لئلا يخلو
سولا عن ضمير فيكون جيتيد مسندا اليه كما توهم بعضهم
في الشرح فان قلت لم لا يجوز ان يكون في سولا ضمير يعود الى المضاف

اي كان كل تعالى تلك الحواس فيه سؤالا هو اي المكلف قلنت
لو كان كذلك لوحي ابراز الصبر لكان الصفة على غير
من هله فان قلنت **قوله** لولا يكون ذلك على مذهبه
الكوفيين فانهم لا يرون وجوب ابراز الا عند اللبس ولا لابس
قلنت التيسر حاصل وذلك لانه مع عدم ابراز الصبر يحتمل
ان يكون عنه نائبا عن الفاعل وقدم على تراهم لانهم
لا يتحاشون عن ذلك ويحتمل ان يكون النائب ضميرا يستعمله
سؤالا لا يعود الى المكلف فالالباس حاصل واقول اللبس
الذي لاجله يبرز الضمير المستتر في الصفة هو احتمال عوده على
غير من جرت عليه من غير قرينة تدل على ذلك لا خطلق اللبس
بأي شيء كان **قوله** والصواب ان المقدر يكون
مفردا ذكره فيجب الافراد كما لو صرح بالفرد ويكون جميعا
معرفا فيجب الجمع يعني ولا يكون غير هذين وفي الشرح قد
قدم في المتن ان الصواب التفرقة بين ايراده الكل والافراد
والكل المجعول واطلق هنا وجوب الافراد عند تقدير
المضاف اليه مفردا فينبغي ان ياتي ذلك التفضيل هنا
واقول **قوله** هذا الصواب الذي ذكره المصنف هنا انما هو بنا
على ما نص عليه ابن مالك لا على ما استظهره هو فيما سبق على
انه لم يقل فيما سبق والصواب التفرقة وانما قال والذي يظهر
وبين العبارتين **قوله** قال البيهقيون اذا
وقعت كل في خير النفي يعني سوا تقدمت على النفي وكانت
معمولة للنفي نحو ما كل الدراهم اخذت ولم اخذ الدراهم كلها
وما اخذ كل الدراهم وما اخذ الدراهم كلها او تأخرت
ولم تكن معمولة للنفي نحو ما كل متني المرء حاصلا وما كل
سودا غرق **قوله** وافاد بفهمه ثبوت الفعل لبعض
الافراد اذا ثبتت الفعل اعظم من اسناده الى فاعله ووقعه
على مفعوله ولو قال الثبوت من غير تقييد بالفعل لكان احسن
لشعورنا ان المستثنى والجامد **قوله** ما كل ما يتنبي يدركه
هذا صمد بين عجزه تجزي الرياح بما لا تشتهي السفن

والمروى فيه رفع كل وجوز ان جنى نصبها باخبار نعل بفسده
ما بعده والسفن بصتين جمع سفينة قال في الصحاح والسفينة
معروفة والسفان صاجها وقال في القاموس وقال في القاموس
سفينة يسفنه قشره ومنه السفينة لقشرها وجبه المساء
والجمع سفان وسفن وسفين وصاجها سفان وحرفتها السفا
انتهى ومما اولى به بعض الطلبة ان السفن في البيهقيين السفين
وكسر الفاء صاحب السفينة ليكون اسنادا لاشهرها اليه حقيقة
وليس بشئ الا يقال لصاحب السفينة سفن وانما يقال له سفان
كما ذكرنا عن الصحاح والقاموس ولا ضرورة الى جعل الاسناد
حقيقيا والمجازي يبلغ منه **قوله** كقوله صلى الله عليه وسلم
لما قال له ذوالبيدين انسيتم امر قحرة الصلاة كل ذلك لم يكن وتو
الى النجم قد اصبحت الخ في الايضاح البياني واعلم ان المعتمد
في هذا المطلوب الحديث وشعر في النجم اما الاحتجاج بالحديث
فن وجهين احدهما ان السؤال بامر عن احد الامرين لطلب
التعيين بعد ثبوت احدهما على الايهام عند المتكلم وجوابه
اتباع التعيين او يفتي كل منهما لا يفتي الجميع بينهما لانه لم يعتد
ثبوتها جميعا والثاني ما روى انه لما قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم كل ذلك لم يكن قال له ذوالبيدين بعض ذلك قدما
فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا كلياً لما صح بعض ذلك
قد كان رداله لانه انما لنا في نفي كل منهما لا نفيهما جميعا اذا لا
الجزى رفع للسلب الكلي لا للسلب الجزى وانما الاحتجاج بشعر
الى النجم فلا نه فصيح والسامع فيما اذا لم يكن الفعل مستغلا
بالضمير ان يصب الاسم على المفعولية وليس في نصب كل منهما
ما يكسر له وزنا وسياق كلامه انه لم يات بشئ مما ادعت عليه
هذه المرأة فلو كان النصب مفيدا لذلك المومر والرفع
غير مفيد له لم يجد السامع الفصيح عن النصب السامع
الى الرفع المحتاج لا نقد الضمير من غير ضرورة قال
التفتازاني ولما قل ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها
لجاءها مفعولا وهو متنع لان لفظة كل اذا اضيفت الى المضم

نه
٤

يجاب

لم تستعمل في كلامهم الاتاكيدا او مبتدأ لا تفقد جاني كلهم ولا ضربت كلهم ولا موصوفات بكم وبعد هذا البيت
 من ان تراى كراس الاصابع من روعه فتزع عن فتزع
 جدد الليالي بطي واسرعى اقناه قيل الله يا شمس طلعي
 حتى اذا واراك افرجى فارجعي
 ومعنى عن فتزع بعد فتزع والفتزع الشعر المتجمع في نواحي
 الداس وجذب الليالي مجنبا واختلافها وقا لاسكاس
 جذب الشعر اى مضت عاينه وابطى واسرعى حال من الليالي
 على تقدير القول او كون الامر معنى الخبر ويجوز ان يكون
 متقطعا اى اصنعى ما شئت ايتها الليالي على تقدير القول
 او كون الامر معنى الخبر ويجوز ان يكون متقطعا اى
 اصنعى ما شئت ايتها الليالي فلا يتفاوت الحال عندى بعد
 ذلك ولا ابالي واقناه اى بالجماء وشعر راسه وقبل
 الله امره وارا دته وقال ايتها حتى معناه ان هذه المدة اصبحت
 تدعى على ديننا وهو الشيب والصلع والعجز وغير ذلك من موجبات
 الشيخوخة وقال دنيا لان المراد كبر السن على كل عيب ولم اصنع
 شيئا من ذلك الذنب فلم يصب كله لانه لو ضربه مع تقدمه
 على ناصبه لا فاد تخصيص النفي بالكل ويؤيد دليل على امته
 فعل بقض ذلك الذنب ومراده تتركبه نفسه عن كل جز منه فلذلك
 رفعه ايترا بان له لم يصنع منه شيئا قط بل كله بجميع اجزائه
 عن مصوغ والتقدير لم اصنعه فخذ الضمير للتخفيف والحاصل
 ان الضرب بهيب سلب الغوم والرفع بهيب عموم السلب ثم
 قال ولما نزل ان يقول لما كان الضمير في كله عائدا الى ذنبا
 وهو نكرة والنكرة لواحد غير معين لا بد ان يكون المضمرة
 هو ذلك الذنب الذي ليس معين فقط لا عا دة الضمير اليه فلا
 يكون نفية نفيا لجميع الذنوب فلا يلزم ما ذكره من تنزيه
 نفسه من جملة الذنوب لانها ان الضمير لما كان عبارة عن
 النكرة المذكورة ودخل النفي عليها تقتضى العموم فدخل
 النفي عليه ايضا يقتضى ذلك لانا نقول ان الفرق ظاهر بين

قولنا

قولنا لم اصنع ذنبا وبين قولنا لم اصنع ذلك الذنب المذكور الذي
 ليس ليس بعين في اقتضا الاول دون الثاني ثم يقول فتكون
 القضية صبيحة شخصية والتقدير كل ذلك الذنب غير مصوغ الى وانما
 يكون ذلك اذا كان هناك ذنب ذو جزء يمكن الاتصاف ببعضه
 دون بعض وعلى هذا اما ان يكون المانع بالكل الكلى المجموع وهو
 الغالب الظاهر من دخوله في الشخصيات فلا تفاوت تقدم
 السلب عليه وتقدمه على السلب في عدم اقتضا شمول النفي جميع
 الاجزاء او يكون المراد كل واحد من الاجزاء كما يستعمل في الكلى باعتبار
 الجزئيات فتدبر من الفرق بينهما بانك زعت الكل لزوم عموم
 النفي لجميع الاجزاء وان تعينه لا يلزم ما ذكره من تنزيه نفسه
 من جملة اجزاء ذلك الذنب الواحد فلا يكون ذلك الكلام متفقا انتهى
قوله وقد صرح الشاويين وابن مالك في بيت الى النجم يا منه
 لا فرق في المعنى بين رفع كل ونصبه في الشرح في كلام سيدي في الكفا
 مخرج او كالصريح في ذلك على ما نقله بها الدين السبكي في شرح التلخيص
 واختاره الشيخ نفى الدين السبكي صحة ما قاله سيدي به وهله
 على ظاهره وعلله بان اللفظ اذا ابتدئ بكل ومعناه ما كل فعاملها
 المتأخر في معنى الخبر عنها لان السامع اذا سمع الممول يتشوق الى عامله
 تشوق سامع المبتدأ المخبر فكان كذا لم اصنع متصوبا ورفوعا
 في المعنى **قوله** والجواب عن الآية يعنى قوله تعالى والله لا يحب
 هذا الكثرى لا كثرى **قوله** ثانيا عن الزمان اى كل وقت رزق
 ذكر كل هنا مستدرك لان ما بعد اى تفسير للزمان الذي قاب
 عنه ما والفعل واتعان تجد كل في كل ما رزقوا ذلك الزمان
 هو وقت رزق **قوله** وللموجبه الاول من بان كثره محي
 الماضي بعد ها يعنى بعد كل ما مع كثره مجيئه بعد ما المصدرية
 توصل بالجملة الفعلية مطلقا سواء كان فعلها ماضيا او
 مضارع وكذا الظرفية المصدرية توصل بالجملة الفعلية اعم
 من ان يكون فعلها ماضيا او مضارعا ولا مرتبة للاول على الثاني
 باعتبار الكثرة **قوله** بل له منزلة لان النفي الذي يتردد بين

ersity

امرين احدهما اكثر من الاخر يكون حملته على الاكثر اقرب **قوله**
 وان ما التوقيفية هذا عطف على كثرة بيان المقرب الثاني واما
 التوقيفية هي ما المصدرة النامية هي وصلتها عن الزمان يعني
 ان المقرب الثاني هو كون ما التوقيفية شرطا من حيث المعنى كما ان كلا
 كذلك ولاجل ان كلا شرط في المعنى احيى بعدها الى جملتين احدهما
 مرتبة على الاخرى **قوله** ولا يجوز ان يكون شرطية يعنى
 ولا يجوز ان تكون ما التي في كل اسم شرط لها ما تفعل ان فعل وقيد
 بهذا لان التوقيفية شرط في المعنى كما صرح به وهو الوجه الاول
 من الوجهين الجائزين **قوله** ان تلك عمامة فلا تدخل
 عليها اداة العموم في الشرح لان اسم استماع دخول اداة العموم
 على العام فقد مر في كل الداخلة على المعرف بالالف واللام
 احتمال اداة العموم بكل من الاذاتين ولا نزاع في صحة دخول كل على
 الموصولات التي هي من صيغ العموم كالذي والقي ومن انتهى وقول
 يريد بما مر في كل ما ذكره هو في الواقع عن تاج الدين السبكي انه قال
 في شرح البيضاوي ان كلا اذا دخلت على ما فيه الالف واللام
 واريد الحكم على كل فرد فهل نقول ان الالف واللام هنا يفيد
 العموم وكل تأكيد لها وانها لبيان الحقيقة حتى يكون تاسيما
 كالشئ الامر من محتمل وقال في المتن السبكي وقد يقال بان الالف
 واللام تفيد العموم في مراتب ما دخلت وكل يفيد العموم في اجزا
 كل من المراتب فاذا قلت كل الرجال افادت الالف واللام استغناء
 كل مرتبة من مراتب الجموع وافادت كل الاستغناء الاحاد
 فيصير لكل منهما معنى وهو في من التأكيد انتهى **قوله**
 وقول كل ما جشأت وجاشأت الى اخره في الصحاح جاشأت نفسي
 غشت ويقال دارت للفتيان فاذا اردت انها ارتفعت من حزن
 او فرح قلت جشأت ومكانك اسم فعل بمعنى اثبتت وفي الشرح
 كذا قيل وفيه نظر لانه لا مانع من جعله ظرفا للقدر وليس بها
 ضرورة الكونه اسم فعل انتهى **قوله** الحاصل هو على عقله
 اسم فاعل لا ظرفا لا ثبت بغير ان معنى مكانك ان ثبت لا اثبت في
 مكانك ولو كان ظرفا لا يثبت المقدر لكان معناه ان ثبت في مكانك

وتحدي بمعنى المنعول وقولي مبتدا وكلما ظرف متعلق به والخبر
 مكانك تحدي وتسنوحي معنى قولي هذا اللفظ فلا يحتاج
 الى رابط **قوله** كلا وعكنا **قوله** ان الخير والشر مدي
 الى اخره المدا بفتح الميم والذال المهملة الغاية والوجه مستقبل
 الشئ والقبيل بفتح القاف والوجهة نشر من الارض يستقبل
 وروي بكسر القاف جمع قيله بكسر ها ايضا **قوله** على
 حدها في قوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك الفارض
 المسنة والعكر القبيحة والعوان النعيف وفي الكشف فان قلت
 بين يقتضون شيئا فاعدا فن ان جازد خوفا على ذلك قلت
 لانه في معنى شيئين حيث وقع متساويا به الى ما ذكر من الفارض والكبر
 فان قلت كيف جاز ان يشار به الى مؤنثين قلنا هو كذا سارة
 الى واحد مذكور قلت جاز ذلك على ما ذكرنا مذكور وما تقدم للاختصاص
 في الكلام قال التفتنا زان وذلك انه لما كان تثنية اسما الاشارة
 والموصولات وجمعها ليست على قانون اسمها الاضاح بان يلحق باوا
 الف ونون وواو ونون بل بوضع صيغ مخصوصة وكذا تانيها
 ليس بالحق جواز فيها كالم يجوزوا في اسما الاجناس واريدها المفرد
 منها ما يراد بالتثنية والجمع وبما ذكرنا ما يراد بالمؤنث ولهذا جاز
 التعبير بلفظ الذي عن الجمع **قوله** كلاخي وخيلتي واحدي
 عضدا • هذا مصدر تيت عجزه • في التانيات والمام الملمات
 والخليل القديق وواحد اسم فاعل مفرد مضاف الى يا المتكلم
 والمضد الشاعيد وهو من المرفق الى الكنف والمام الاتيان
 والنزول والملة اليان زلت من نواز الدهر **قوله** كلاهما حين
 جد الجوى بينهما هذا البيت للفرزدق يصف فرسين يجاراها
 وجد الامر مجيد جد اكمل الجيم في المضارع وفتحها في المصدر
 بمعنى عظم في عيننا وقوله تعالى جد ربنا اي عظم ربنا
 وقيل غناه وفي حديث انس كان الرجلينا اذا قرأ البقرة وال
 عمران جد فينا اي عظم في اعيننا واقلع الكفا وراي اسم فاعل
 من باب الفرس اذا انتقم من عدو واوقن **قوله** ان المنيعة الى اخره
 الخوف بضم المهملة جمع خنف بفتحها وهو الموت يقال مات

خرها

فلان خفف انقذ اذا امان من غير ضرر ولا قتل ولا ينف منه
فعل والسؤال هنا الشخص والجمع اسودة ثم الاسا وجمع الجمع
قول ثم الصواب في انشاده كلاما يورث في المحامد في الشرع
لم يتبين لي معنى البيت فنقد يرثيوت هذه الرواية اذا انما جمع
جمع محرم بكسر الراء وهو متقطع اتق الجبل وهو فواه الفجاء **واقول**
لا يتعين ذلك لجواز ان يكون محامدا جمع محرمة بمعنى المفسدة
من محرم بفتح التاء محرم بكسرها **قال** في الصحاح خرمت لغيره
بالكسر اذا اشاء بينه او افسدته **قول** كما يحسنون الى سلم الى اخره
تقدم الكلام عليه في **قول** وهو اسم لدخول الجار عليه
بلا تاويل احتز يقول بلا تاويل من ان تمت في نحو عجت من ان تمت
قول على كيف سمع الاخرين في الصحاح واهلك الرجال الاخذ ان
الخمير والخمر فاذا قلت الاحاطة دخل فيه الخلق **قول** ولا بد
الاسم الصريح في الشرع يريد بلا تاويل والاورد نحو يعجني ان
تفعل الخير احسانك للفقير **قول** لما قلنا الادوات الشرط
هذا اعله لقوله ولا كيف تجلس اجلس بالجر عند البصر بين **قول**
وقيل يجوز تطلقا يعني سواء اقتربت بما اولم تقترب بها **قول**
وهذا يشكك الاشارة هذا الى كون جواب كيف في تلك المسئلة
محدوفا لدلالة ما قبلها ووجه اشكاله ان الفعل الذي قبلها ليس بمماثل
للفعل الذي بعدها في اللقط والمعنى وانما قال على اطلاقهم لانه
لا يشكك اذا قيد الجواب بالمذكور دون المقدرا المحذوف ولما قيل
ان يقول لا اشكال لانا لا نقدر الجواب فعلا مثل الذي قبلها وانما
نقدمه فعلا مضارعا من المستتب متعلقا بالحدث الذي قبلها
والنقدير كيف يشا الامور يشا تصوير كراي لا فرق بين المشيئين
الابا لتعلق فصدق ان شرطها مماثل لجوابها وان جوابها محذوف
لدلالة ما قبلها لان ما قبلها فعل اختياري والافعال الاختيارية
لهادلالة على المشيئة واستلزامها وكثيرا ما تطلق وترادفها
كقوله تعالى اذا متم الى الصلوة اي اردتم اقيام اليها **وقول**
ذهبت الى الجمعة فاعتزل اي ردت الذهاب اليها **قول** وتقع
خبر بعد ما لا يستغنى عن خبر في الحال او في الاصل فكيف

في قول البخاري باب كيف كان باضافة جاب خبر لكان
ان كانت ناقصة وكالمن فاعلم ان كانت تامة ولا بد فيها
من مضاف محذوف والنقدير باب جواب كيف كان يد الوحي
وانما اتيح الى هذا الخلف لان المذكور في هذا الباب هو جواب
كيف كان يد الوحي لا السؤال بكيف عن يد الوحي ثم الجمل
من كان وهو لها في محل خبر بالاضافة ولا يخرج كيف يد لك
عن القدرة لان المراد من كون الاستغناء له الصدر ان يكون
في صدر الجملة التي هو فيها وكيف عا هذا الاعراب كذلك **قول**
ولا يتجده فيه ان يكون خال من الفاعل لان في ذلك وصفه تعالى
بالكيفية وهو ممتنع **قول** او ناقصة وقلنا يد لا الهيا
على الحديث انما قيد به لانه لو لم يقل بد لالهيا على الحديث يكون
كيف حاله متقدمة على عاملها المعنوي وهو ممتنع **قول**
وجملة الشرط انما بها مجموع الشرط والجواب واما بد خبر الجمع
الذي ذكره في المعنى مجرورا باللام **قول** قيل مجرور وسقيم
لان الجواب المطابق للفظ عند سيبويه ان يقال على خبر وعلى شرط
ونحوهما وعند السيرافي والاضقش على العكس اي ان اجيب
على المعنى دون اللفظ قيل على خبر او شرط ونحوهما لان الجواب
المطابق للفظ عند سيبويه ان يقال صحيح او سقيم **قول** على انه لم
يسمع في المبدل على في الشرع هذه شهادة لقي فقي الكشاف
الكبير اعلم ان معنى الاستغناء قد سلب عن كيف فينبغي في الاعلى نفس
الحال كحكي قطره عن بعض العرب انظر الى كيف يصنع اي الى حال صنعه
وفي الرضى واما قوله انظر الى كيف يصنع فكيف فيه مخرج عن معنى
الاستغناء لم يسقطه عن الصد وانتهى **قول** فيلزم ان يعمل
في الاستغناء من فعل تنقذ لان معنى تعلق الى بما قبلها ان المجزوء
بها معمولة له بواسطتها **قول** وانما هي منصوبة بما بعدها
على الحال وفعل النظر معلق بها وهو ما بعدها يد لك من الابل
والابل مجزوء بلوى وقد نقدر ان العامل في البدل هو العامل
في المبدل منه او نظيره على الخلاف فتقدم لزم تعليق حرف الجر
عن العمل ضرورة وهو باطل **قول** يمكن الجواب عن هذا بان

يقترن في الشيء اذا كان تابعا مما لا يقتضيه اذ لم يكن كذلك
 وبهذا يمكن ان يجاب عن قول المصنف لان دخول الجار على كيم ساذ
 بان يقال ان ذلك في القول بالاصالة وهذا بالبعيدة وعن قوله
 فيلزم ان يعمل في الاستفهام فعمل متقدم بان يقال هذا الاستفهام
 تابع ويقتضيه في التابع ما لا يقتضيه في المتبوع ثم في الشرع والذي ينبغي
 ان يقال ان كيف ليست في الآية للاستفهام وانها مضافة للجمله
 بعد ها كما في قوله بعض العرب انظر الى كيف يصنع او يقال هي الاستفهام
 والجمله بدل من مجموع الجار والمجرور باعتبار المحل ولا يخفى ان نظر
 ينقضي بنفسه تارة وبالحرف اخرى متعدي بالحرف الى الابل وبكيفية
 الى البدل فهو عامل في محل الجمله نصبا والعامل متعلق عن العمل
 في هذا الاصل الاستفهام وقوله يلزم على الاول يخرج القرآن على
 القليل النادر الذي لم يحكه الاقطر عن بعض العرب ويلزم على الثاني
 ان يكون الفعل الواحد متعديا بنفسه وغير متعدي بنفسه
قوله لا الله اشكون اخذه في الشرع يجوز ان يكون كيف
 يكتفي به جملة استينافيه بغيرها على سبب الشكوى وهو استبعاد
 تينك الحاجتين **قوله** اذا قل ما المراد الى اخره لين الفتنة
 هنا كناية عن صفة حال **قوله** او بالعطف بالغا فمما تحت
 كيف بين العاطف والمعطوف في الشرح لا يصح التخصيص على ذلك
 مع ما قد مر من ان كيف مرفوع على الخبرية اذا لا تمام يقتضي
 ان لا يكون له محل ويكن ان يكون قوله بالعطف متعلما
 بمحذوف والتقدير او بوجه ذلك بالعطف فيكون هذا قسميا
 لما تقدم **حرف اللام** قوله مكررة مع كل ظاهر
قوله الرضى علم ان كلمة على حرف واحد كالواو والهمزة
 واللام لا تبدأ فتحها الفتح لثقل الفتحة والكسرة على الكلمة التي هي في
 غاية الخفة لكونها على حرف واحد وانما كسر باء الجر واللام
 لمواقتة معولها وانما انبى لام الجند الداخلة على المضمر على تقدير
 الحاقها بها لان اللامات كلام الابداء واللام جواب لو وغير ذلك
 وانما حصر لام المضمر لئلا يلتبس اذن بغيرها من اللامات ان الضمير
 المجرور غير المرفوع ولو تفتت في غير المضمر لا لتيسر بلام الابداء



حرف اللام

والفرق

والفرق بالاعراب لا يتم اذ لم يكن الظاهر متبعا او موقوفا عليه
قوله الامع المستغاث المباشر ليا ففتنوه قد قال
 الرضى وانما فتحت لام الجر في المستغاث لاجتماع شيئين احدهما
 الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك انه قد بينا انما هو
 مستغاث له بكسر اللام والمنادي محذوف نحو بالظلمة وبالمصنف
 اي يا قوم والثاني وقوع المستغاث موقع الضمير الذي يفتح لام الجر
 مع انتهى وقيد المصنف المستغاث بالمباشر ليا لان المستغاث
 الذي ليس بمباشر لها بل هو معطوف على مستغاث مباشر لها
 لانه ملسورة نحو باللكهول وللمستان ويحصل الفرق بين
 المستغاث له يعطفه على المستغاث **قوله** وانما قرأ بعضهم
 الحمد لله بضم اللام وهو عارض للاستفهام هذا جواب سئل اليرد على
 قوله مكسورة مع كل ظاهر فتدبر السؤال ان هذه الكلية متفوضة
 بهذه القراءة وتقدر الجواب ان المراد ان مكسورة بحسب الاصل
 وذلك لا ينافي وقوعها على مكسورة في بعض المواضع لعارض والبعض
 الذي قد يقرأ هذه القراءة هو ابراهيم بن العبدلة **قوله** ذيا شوق
 ما ابقى في سالي من القوى هذا صدر بيت عجزه
 • د ياد مع ما جرى وبيا قلب ما اصبى • وشوق
 في بعض النسخ المعتمدة سبني على الغم وكذا د مع وقلب
 وذلك على انه منادى متفرقة بالقصد الى انه مضاف الى ما المتكلم
 على ما حكاه يونس بن ابراهيم لا تفعل على حيث التفتي من الاضافة بينها
 وضم الاسم كما يضم المفعول المنادى لان هذا الوجه اقل اوجه
 المنادى المضاف الى ياء المتكلم وتختص بما يكلفه ان لا ينادى
 الا مضافا كالامر بلي يجوز فيه الكسر والفتح الجائزين في المنادى المضاف
 الى ما المتكلم وما ابقى صيغة تعجب حذف منها المتعجب منه
 اي ما ابقاك وكذلك ما جرى وما اصبى وهو بالصاد المهملة
 والوحدة من صبا يصبو صبوته وصبو اي مالا الى الجمل والفتوة
 او بلاضاد المعجمة من غنى بالكسر غنى ضنا مرض واضناه المرض
 ادنقه واتق له **قوله** وهذا لازم له لا ينافي هذا جوابا عما يتوهم
 من ان ما ذكره ابن عصفور في الاصل وجوب كون ما يستغاثا من

Copyright

اجله يتي ما يقوله ابن جني وهو حجاز كون يلى مستغنا ثاله **قوله**
لما شاء ذكره بعد يعنى في اخر المعنى الحادى والعشرين وهات
ابن عصفور يرمى لام المستغنا متعلقة بادعو وابن جني يراها متعلقة
بها **قوله** ومن العرب من يفتح اللام الداخلة على الفعل كانه
فعلوا ذلك للفرق بين لفظي اللام التي تجزى الفعل وهي لام الامر
واللام التي ينتصب الفعل بعدها وفي الشرح كانهم فعلوا ذلك
كراهية لادخال صورة لام الجر المختصة بالاسم الظاهر على صورة الفعل
فتفتوا اللام لتسا به ما تدخل على الفعل ولعل مراده التي في نحو
زيد يقوم **قوله** اخذها الاستغنا وهي الواقعة بين معنى
وذا لم ينسب اليه امر قاسم هذه اللام وانما مثلها في الجني الداف
بالنار للكافرين وفي شرح التسهيل بالجلباب التجارية والجل
للغرس وكل ذلك وقعت اللام فيه بين ذاتي **قوله** والكاف
النار اي عذابها وانما فعله عما قبله لان ذاك وقعت اللام فيه بين
ذات ومعنى تلفظ وهذا بين ذات ومعنى تغد مضاف الى النار
اقتت هي تقاسم في اعلا به وانما كان التقدير في هذه الآية
ذلك لان الكافرين لا يستحقون ذات النار وانما يستحقون عذابها
ولم يجعل اللام فيه للاختصاص لان النار ليست بمختصة بالكافرين
بل تكون ايضا لمن ساءت من غيرهم **قوله** وقولك هذا
الشعر لطيب في الشرح هو ما وقعت فيه اللام بين ذات ومعنى وكذا
ادومك ما دمت لي فيكون من القسم الاول لا التام واقول
مراده بالمعنى في قوله وهي الواقعة بين معنى وذات المصدر الصريح
الذي اريد به معناه بدليل ما ذكره من الامثلة وما دمت
ليس بمصدر صريح والشعر هنا معنى المشعور ولم يرد به معناه
المصدرى وجيب هو ابن اوس ابو تمام الطائي الشاعر شامي كان
بحر في حديثه يستقي الماء في الجامع ثم جالس الادبا وكان فطنا فتما
فلم يزل ياتي الشعر حتى ناله فاجاده وسار شعره فبلغ المختصم
فعله اليه فمل فيه فقفا كد فقد منه العتصم على شعر ذلك القصر
ما في سنة احدى وثلاثين ومائتين وله اثنتان وخمسون سنة
قوله ويرحمه ان فيه تقليدا لما شراك لان اللام على تقدير

الاستغنا بذكر الاختصاص عن المعنيين الاخرين تكون العشرين
معنى وعلى تقدير الاستغنا بذكر الاختصاص به يكون لاثنتين
وعشرين معنى وفي شرح التسهيل لابن ابراهيم قال بعضهم في صحيح
ما قاله سيلويه من انها للاستغنا وهو معناها الخاص لانه لا يفارقها
وانما جعلت للملئانية ضرب من الاستغنا وهو معناها
الخاص لانه لا يفارقها وقد يدخلها مع ذلك معان اخواتها
قوله ويوم عقرت للعذراء مطيقي هذا صدر بيت لامرئ
القيس عجزه فبا عجزا من رحلها المتمثل ويوم
تنتى على الفخ لاصاقتة الى جني وهو مطوف على يوم في قوله في البيت
السابق ولا سيما يوم بدارة لحل ولذا يجوز فيه الرفع والجر
ومعنى عقرت جرحت والمراد هنا جرحت والعذارى بلحج السرا
وكسرها جمع عذرا وهي ليكر من العذرة بضم العين وهي البكارة
ورحل البعير اصغر من القتب كذا في الصحاح والمتمثل بضم اليم الاولى
وفتح الثانية اسم مفعول من تحمل معنى حمل وقد ذكرنا في صرف
السين عند الكلام على قصة عقر امرئ القيس للعذراء مطيطة
قوله وتعلقها بغير عبيد وفي الكشف ليلاف قرئش تتعلق بقوله
فليعبدوا امرهم ان يعبدوه لاجل ايلافهم لرحلتهم فان قلت
لم دخلت الفافلت في الكلام من معنى الشرط لان المعنى اما لا فليعبدوا
لايلا فهم على معنى ان نعم الله تعالى عليهم لا تحصى فان لم يعبدوه
لسا نرغمه فليعبدوه لهذه الواحدة التي هي نعمة ظاهرة وفي الشرح
ادخال الباء يعنى في كلام المصنف على فليعبدوا دليل على قصد الحكاية
فيلزم تعلق اللام بهذا اللفظ المحكي وليس كذلك وانما تعلقها
بالفعل فقط فينبغي ان يكون هذا على حذف مضاف اي وتعلقها بفعل
فليعبدوا **قوله** وقيل بما قبله اي جعلهم كعصف مأكول ليلان
قرئش في الكشف والمعنى انه اهلك الحبشة الذين قصدوهم
ليتسامع الناس بذلك فيتهيبوه من زيادة تقيي ويحترقوهم
فصل احترام حق ينظم لهم الاثنى في رحلتهم ولا يجترى واحد
عليهم **قوله** وضعف بان جعلهم كعصف انما كان كلفهم
وجاء بقوم على البيت في الشرح رد هذا بان جلا الكفر يوم الفتن

اصل بفتنيتين واصل بالمد قبل المعتاد **قوله** فعندهم
 انها حرف زائد موكد غير جار ولكن ناصب في الشرح يلزم عليه
 عامل الاسم في الاسم الفعل فان اللام الزائدة تعمل في الاسما
 الجرة وقد عملت في الفعل المنصب ومعناها التاكيد في الحاليتين
 فينتفض هذا قولهم لا تعمل عوامل الاسما في الافعال ولا العكس
 لكن لعل الكوفيين لا يرون صحة هذه الكلية **قوله** ولو كانوا
 يرون صحة هذه الكلية لا يلزم عليه عمل عامل الاسم في الفعل
 لان عامل اسم اللام الجارة الزائدة وعامل الفعل اللام الناصبة
 الزائدة وهذه غير تلك بوضع الواضع وجعله غاية الامر انها
 انبثت في اللفظ **قوله** ووجه عند المبرزين ان الاصل
 ما كان قاصدا للفعل ولقي قصد الفعل بلغ من نفيه في الشرح
 هذا مشكل فان التوكيد جليل لم يستعمل من اللام لانه استغنى
 مما تحلقت به واقترنت بما بعده حذفه **قوله** يا عاذ لان
 لا يرون الى اخره العذر بالذات المجهلة الملاممة والعواذ لجمع
 عاذلة والامير المطاع واخبر به عن جمع الموثق وهو الضمير
 في ليس لان فعلا لا يستوي فيه الذكر والمؤنث والمفرد والجمع قال
 الله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهرا ولان هناك مضافا
 محذوف ما ليس سره **قوله** وعلى هذا نهى عندهم
 حرف جر معد في الشرح كيف يكون معدا وهو يقيد ورون
 قاصدا للفعل وقضية هذا ان تكون اللام للتقوية وكثيرا يطاق
 القول بزيادة لا طرادة صحة استقامتها والصفير يرى صحة القول
 بانها متعلقة بالعامل بناء على انها ليست زائدة محضة ولا هي
 معدية محضة بل لها منزلة بين متزلزتين **قوله** اذا كانت
 اللام المقوية متزلزلة بين الزائدة والمعدية لم يبعد اطلاق
 المعدية عليها **قوله** وزعم كثير من الناس في قوله تعالى
 وان كان مكرهم لنتروا منه الجبال في قراءة غير الكسائي
 بكسر اللام الاولى وقم الثانية انما يقيد بغير الكسائي لان ذراة الكسائي
 بفتح اللام الاولى ورفع الثانية وهي قراءة ابن عباس ومجاهد وقتلها
 ابن جابر وعلى راوي وابوسلمة بن عبد الرحمن وابو اسحاق السبيعي وزيد



ابن علي

واحد وهو ثبوت تنوين قوما من جهة الرواية ولعلها ليست
 كذلك وانما هي قوما بما تنبئة قوما والمثني مضاف الى ضمير الرتبة
 ولا اشكال في ذلك لقطا ولا اعتراضا ولا معنى اذ المعنى على
 هذا التفتير ان كل من يفتن في السفر لخوان وان تعاد قوما هسا
 وتعاطوا المطا عند الفتا وقد رأت في نسخة من ديوان الفوزدق
 هذا البيت مضبوط الميم من قوما بما يقتضيه واحدة ومبكت
 هذه المستحقة وضبط هذا البيت هو الذي كان باعشا على سرها انتهى
 واقول اصرح من هذه النسخة التي لها الشارح ان ابن منصور
 ذكر هذا البيت في شرحه الكبير لمجملها هذا على تنبئة قوم **قوله**
 وكلنا سالح تقدم الكلم عليه في رتب **قوله** وعلى هذه
 الرواية فالبيت مما نحن فيه لان ما نحن فيه ان تكون كل مضافة
 الى منكر وعلى هذه الرواية كذلك دون الاولى **قوله**
 جادت عليه الى اخره الضمير في عليه عائد الى البيت في قوله اروضه
 انما تضمن نيتها غيث قليل الدمن ليس بعمل والعين مطرا تبار لا يطلع
 والشره بالمطلة المفقوحه والبر المشددة قال في الصحاح سحاب
 تبار كثير الماوعين ثره وهي سحابة تاتي قبل قبلة اهل العراق قال
 عنزة والنشد البيت والحديقه الروضة انا الشجر والروضة
 الانف لم ترع قال في الصحاح روضة انف بفتنيتين بالضم لم ترع وكان
 انف لم يشرب بها قبل ذلك كانه استوفى شربها مثل روضة
 انف والدمن بكسر الدال المهملة وسكون الميم البعير وقليل هنا بمعنى
 النفي والمعلم بفتح الميم الاشديد له على الطريق يعني ان الغيث
 ليس معه بعد ينقص طيبه والروضة لم تكن بعلم بطوة الدرب
 تتغير ما يجتأ **قوله** من كل كوما كثيرات الوبر كوما حمل المائة
 العظيمة السنا مر والوبر بفتح الموحدة الضوف يقال وبر
 البعير فهو وبر بكسر الموحدة **قوله** وعليه اجازت
 منصور في قوله وما كل ذي لب يموت بك نصحه
 في الشرح الاتيان بضمير الجمع مع ارادة التحمل على كل واحد
 قليل فالحمل عليه عند وجود من دوحه عنه خلافا الاولى
 لا سيما وقد تأيد افراد بقوله نصحه ويقول في عجز

Copyright

ersity

البيت . وما كل موت نصح به يبيب بمثل الاول على الامر الكبير
معتضدا بالكثره بمناسبة الصدر للعجز فكيف يعدل عن ذلك
مع عدم المصلحة اليه واقول لا يرد هذا على ابن عصفور لانه
اما جوفه بنا على جوان الاستبان بغيره لجمع عايد الى كل التاثير
بها الافراد **قوله** اخوف لا يتعدوا الى اخره بعد بكسر
الفين في الماضي وتحتها في المضارع بعدا بفتحين هلك هو بعد
لضم العين في الماضي والمضارع بعد الهم الموحدة وسكون العين
منه قرب وكلاهما محتمل في التثنية وامر والامر ليم كروا وعطوا
قوله وذلك في قولها امروا قافا قولها ورد واما الضمير
لا هوها اما حصل سرا بالذكر ولم يذكر معه واردا والبراز الضمير
في امر واو استبان في والاد والاد او فيه علامة الجمع والاعراب
ولست بغير ادراكا بده لاني لمقصود بيانه ان ضمير وردوا
للأقوة لا لكل وفي الشروع اما حصل امروا بالذكر لنصوصه
في تطاوبه اذ يحتمل واردا ان يكون مفردا لاجتماع المعية باللفظ
لا بالكناية **قوله** فان حلت على مرادف القبيلة فالجمع في امر
واجب مثله في كل حزب بما لديهم فرحون لان سلم ذلك لاني الحى
وان اراد به القبيلة مفردا لفظا اذ على الجمع فهو كالغير
فلك رعاية لفظه ورعاية معناه واقول هذا وهو لان
الكلام في عود الضمير على كل بناء على انه يجب مراعاة معناها
اذا اضيفت الى نكرة ولوى معناها بحسب ما اضاف اليه
لا في عود الضمير على ما يضاف اليه كل ولهذا نظره بكل حزب بما لديهم
فرحون مما اضاف اليه مفردا لفظا جمع معنى كالحى بمعنى القبيلة
قوله وليس من ذلك وهيت كل امته برسولهم اي ليس ممكا
فيه الضمير انما يد على كل مع ارادة الحكم على كل واحد **قوله**
كالخامل والياقرا الخامل المقطوع من الابل مع رعائه والياقرا
جماعة البقر مع رعائها **قوله** وتطيره ولا تكونوا اقل
كافر فان كافر لغت المحذوف مفرد لفظا مجموع معنى لان انقل
التفضيل اذ اضيف الى نكرة وجب مطابقتها لصاحبه في الافراد
والثبوت والجمع وهذا لم تطابق فوجب التاويل بما قاله المحنف وبان

ابن على الا ان هو لا فتروا وان كاد بدالك النون وتحتها
عند البصريين على قولك تخففة من الثبيلة واللام هي لفارقة
وعند الكوفيين على كون ان فائنة واللام بمعنى الا واما خروج
قراءة الجمهور عن البحر اختلف فيها فعمل الحسن وجماعة ان فائنة
وكانت تامة والمعنى تخففة مكرهم وانها كان لتزول
سنة الشرائع والنبوات التي هي كالجبال في ثبوتها وقوتها ويؤيد
هذا التاويل ما روى عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه انه
قرأ وما كان بما الفائنة لكن هذا التاويل يعارض ما تقدم
من القرات لان فيها تقطيع مكرهم وفي هذه تخففة
ويحتمل على تقدير ان فائنة ان تكون كان ناقصة واللام لام
الجود وظهر كان على الخلاف الذي بين البصريين والكوفيين
وهو محذوف وهو الفعل الذي دخلت عليه اللام وعلى هذا
الاحتمال وكون اللام متعلقة بمحذوف في موضع خبر كان خرجها
المخوف انتهى ولا يخفى ان قول المحنف كثير من الناس معارضة
لهذا الاخير وفي الشرح وقد جمع ابن الخا جيب بين التثنية في قراءة
الجمهور والاثبات في قراءة اللكاي بان المراد بالجبال في قراءة الجمهور
ايات الله وشرائعه لانها ينزل الجبال في الثبات والتمكن وفي قراءة
اللكاي الامور العظيمة التي ليست بمجرات **قوله** وفيه
نظر لان التثنية على هذا غير ما اولم ولا اختلاف فاعلى كان وتزول
في الشرح المخرجون للآية على ذلك الوجه وهذا كثير من
الناس لا يبرون ما ذكره المحنف شرط ولا يوافون على صحته
وانما يرد عليهم بعد ثبوتهم بدليل لا منكر فيه **قوله**
والذي يظن لها لامي وان ان شرطية في الشرح هذا
كلام صاحب الكشف وعبارته وان كان مكرهم لتزول منه
الجبال وان عظم مكرهم وتتابيع في السدة فغريب
والجبال منه مثلا لتعاقبه وشره اي وان كان مكرهم سوى
لان التاويل لهذا ذلك وقد جعلت ان فائنة واللام موكدة
كقوله وما كان الله ليضيع ايمانكم انتهى وفي البحر بعد كلام صاحب
الكشاف وعلى تخريجها تكون ان هي المحففة من الثبيلة وكان هي

الناقصة وأقول على هذا قول الشارح وما ذكره المصنف
ليس من مخترعاته وإنما هو كلام صاحب الكشف شامل على المصنف
فما جمع لتغلب جمع قومي الآخره تغلب عناء تخنينة في قوله
مضارع غلب وفي المشرح وليس ما ذكره في البيت وقول أبي
العرود استغينا لذلك لجواز أن يكون المعنى في البيت فما جمع
متاهلا لغلب قومي وفي قول أبي لدردا وما أنا مريد التركيا
قوله وتله للمبين في الصحاح وتله للمبين أي صرعه كما يقال
كبه على وجهه وفي الكشف تله للمبين صرعه على شفه فوقع
احد ضربه على الأرض **قوله** والحادي عشر أن يكون بمعنى
عند في المشرح هذه هي اللام المفيدة للاختصاص والاختصاص
على ثلاثة أضرب إما أن يختص الفعل بالزمان لو وقع فيه نحو
كتبت له مرة كذا أو يختص به لو وقع بعد نحو كتبت له خمس غلوات
أو يختص به لو وقع قبله نحو كتبت له ليلة بقيت قع الاطلاق
يكون الاختصاص لو وقع فيه ومع قد تبت نحو ظلت لو وقع
بعده ولقرينة نحو بقيت لو وقع قبله كذا قال الرضي انتهى
قوله فلما تقررنا الآخره هذا البيت لشم من لونه يري
أخاه مالك الذي قتله خالد بن الوليد **قوله** السادس عشر
موافقة عن نحو وقال الدين كبر والدين آمنوا في كافيته ابن الحاجب
أن اللام تكون بمعنى عن مع القول قال الرضي يعني في قوله تعالى
وقال الذين كبر والذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا إليه
أذ لو كانت كاللام في قلت لزيد كان يقال ما سبقونا إلا ما سبقونا
مما قال الرضي ويجوز أن تكون اللام للتبليغ كاللام في قلت لزيد وأما
قال ما سبقونا على الحكاية بمعنى لا باللفظ وقيل لأم التبليغ
والثقت عن الخطاب إلى الغيب أو يكون اسم المفعول محذوف
لهم تكون اللام في هذه الآية للتبليغ كاللام في قلت لزيد لما قرأه
عليهم أنها لو كانت كذلك لقبل ما سبقونا **أجاب** بقضيه
بان ضمير الغيبة في سبقونا المدخول لأم التبليغ وهم المؤمنون الذين
خالفهم الكافرون وفي سبقونا التفتات من الخطاب الذي في مدخول
لام التبليغ إلى الغيبة **أجاب** أخرون بان ضمير الغيبة في

سبقونا



سبقونا غير عائد على ما دخل عليه لأم التبليغ وأسم ما دخل عليه
لام التبليغ وهم المفعول لهم محذوف من سبقونا فتدله أو يكون اسم
المفعول لهم محذوفاً يعني من سبقونا لأن الآية لأن هذا القول في هذا
القول بان في سبقونا التفتات والقول بان في سبقونا التفتات قول
بان المفعول لهم محذوف في سبقونا وكلاهما مني على كون اللام للتبليغ
وفي المشرح بعد قوله أو يكون اسم المفعول لهم محذوفاً كذا ثبت
فيما راينه من النسخ والصواب أو يكون اسم المفعول عنهم محذوفاً
إذا المجرور باللام هو المفعول وهو محذوف لا محذوف من الآية تحطاه
وليس كذلك وإنما معناه أنه محذوف من سبقونا كما قدرناه
قوله وحيت دخلت اللام على غير المفعول لهم فالتا ومثل
على بعض ما ذكرنا لأنه ليسقط من الوجه السابفة كون اللام
للتبليغ **قوله** كذا ترا الحسا إلى آخره الضراب جمع ضرة
بفتح الضاد على غير قياس وضرة المرأة امرأة زوجها والبغى
سحابة وزدة المد والدميم بالمهملات الفتيح وبالمجهم ضداً المدوح
قوله فملوت يغذو والآخره يغذو بالغين والذال المعجمين
من الغذا بكسر الغين وهو ما يغتذى به من الطعام والشراب
وقد غدت الصبي بالطعام والبن فاعتدى به لا يقال
غذيته وأما الغذا بفتح الغين المعجمة والذال المهمل فطعام
بقيته وهو خلاف العشا كذا في الصحاح والتمال بكسر التسين
المهمل وتختفيا الحاء المعجمة جمع سحلة بفتح التسين وسكول
الحاق بالوزيد يقال لا ولاد انتم ساحة تضعه أمه من
الضان والمعر جميعاً ذكرنا كان أو اني والجمع سحل وسحال **قوله**
قال لأم مستعارة لما يشبه القليل كما استغفر الأسد لمن يشبهه
الأسد اعلم أن الاستعارة إن كانت في اسم الجنس أعني ما
وضع لشي من حيث هو لا اعتباراً بغيره كالأسد للرجل
الضجاع وقيل للضرب الشديد فاصلية وإن كانت في الفعل
وعبره من المشتقات أو في الحرف فتبعية أما يمان البعثة
في الفعل وغيره من المشتقات فلأن المقصود الأهم منه
هو المصدر فتتبع الاستعارة في المصدر أو لا ثم تتبعية

Copyri

ersity

ذلك تقع في المشتق فيقده في نطق الحال والحال فاطقة بكلا
الاستعارة في حفظ النطق للدلالة ثم استثنى منه الفعل والصفة
فتكون الاستعارة في المصدر أصلية وفي الفعل والصفة تنهية
واما بيان التبعية في الحروف فلان الاستعارة تقع في متعلق
معناه او لا ثم يتبعية ذلك تقع في نفس الحرف وتفسر السالك
متعلق بمعنى الحرف بما يعبر به عند تفسيره مثل قولنا من معناه
ابتداء الغاية وفي معناه الطرفية وكى معناه الغرض فان هذه
المعاني ترجع اليها معاني هذه الحروف وليست نفس معانيها والاعراض
كانت اسما لا حرفا فتقدم في قوله تعالى ليكون له عهدا وحزنا
الاستعارة في ترتيب العداوة والحزن على الالتقاط لترتيب علته
الغائية بجزء الاستعارة او الالة العلة والغرضية وتبعيتها
في اللام وتفسر صاحب التلخيص متعلق بمعنى الحرف بالمجرور فيقدر
في الآية انه استعمل العداوة والحزن بعد الالتقاط لعلة الغائية
كالمتبني والتبني لمساواة العداوة بعد الالتقاط بعلة الغائية
في الترتيب عليه والحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن اللام
التي كان قضا ان يستعمل في العلة الغائية فتكون الاستعارة
فيها تبعا للاستعارة في المجرور وهذا التفسير ما خوذ من قول صاحب
الكشاف معنى التعليل في اللام واراد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيا
الى الالتقاط ان يكون له عهدا وحزنا ولكن المحبة والتبني
غير ان ذلك لما كان نتيجة التناطلم وثمرته شبه بالداعي
الذي يفعل الفاعل لاجله **قوله** لله نبني على الايام ذوجيه
هنا صدد ربييت للمذني مجزؤه . تمسح به الظبان والاس
وجيد بكسر الميم وقم المشاة التختية قال في الصحاح الحيلة
العقدة في فزب الوعل والجمع جود وكل تنقلى القدر والجيل
وغيرهما حيد وجيدا ايضا مثل بذر وبذر واشد قول
المعزى والسحر الجبل العالي والظبان بالظا المعجمة المفتوحة
ثم المشاة التختية المشددة باسم البر والاس معروف **قوله**
في الداس ليل الى اخوه مغاربهم الميم وتخفيف الغني المعجمة
والفتل بالفا والمشاة الفوقية وفي الصحاح اغدت الخيل

قتلته فهو مغار ويذبل بالمعجمة علم جبل لا ينصرف للمعجمة
ووزن الفعل وجره في البيت للغة ورة **قوله** كقولهم
لله دره فارسا ولله انت في الصحاح والدر يعني بالمهمله اللين
يقال في الذم لا دره اي لاكثر خيره . **ويقال**
في المدح لله دره اي عمله ولسدرك من رجل وقال الرضي وامر
معنى نق لهم درك فالدر في الاصل ما يدري ينزل من الصرع
من اللين ومن الغنم من المطر وهو هنا كناية عن فعل المدح
الثناء ووعده وانما نسب فعله اليه تعالى قصد اللامعجب
منه لان الله تعالى منفي العجائب فكل شئ عظيم يريدون التعجب
منه فيسبغونه اليه تعالى ويضيفونه اليه خوفا له ولله انت
ولله يكون فعلى لله دره ما اعجب فعله انتهى وقال عجم الدين
سعيد واكثر ما تمثل به النخاة باضافة الدرا الى ضمير الغائب ويجوز
ان يضاف الى ضمير المخاطب والى ضمير المتكلم **قوله** ومن فلك
الى اخره الصلب الشديد قال في القاموس الصلب بالضم وكشكر
وامير الشديد والباء متعلقة بمرح لا ينكسر لانه يتقدم ما في حين
الموصوف الحرف عليه **قوله** وملك ما بين العراق الى اخره
العراق بلام يذكر وينث ويقال هو فارسي معرب ويشرب
بالمثلثة فيدينه النبي صلى الله عليه وسلم وفي الشرح ولا تتقيد
الزيادة لاحتمال ان يكون اجار بمعنى نقل لاجارة واللام
صلة له كما في قوله يخرج في عراقيها نضلى ويخرج بمعنى يفعل
المخرج **قوله** وليس منه ردق لكم خلافا للبرود ومن واقفه
فانهم قالوا معقود ف تبع ولحق فتكون اللام زائدة بين
الفعل المتعدي ومفعوله لتأكيد وصول الفعل اليه كما زيدت
الباء في ولا تلقوا بايديكم ومن وافق المبرد على ذلك صاحب
الكشاف **قوله** بل ضمير ردق معنى اقتراب يدل على احسنه
معنى تفسير ابن عباس وغيره بازف وقرب **قوله**
اريد لانسى الى اخره يجوز ان يكون تمثيل بضم الفوقية في اوله
سببا للمفعول ويجوز ان يكون بفتحها سببا للمفعول والاحتمال
تمثل فخره احدى التان منه **قوله** فقيل زائدة قال صفا

الكشاف في قوله تعالى يريد الله ليهيئ لكم فيه نعمة من غير اللام مؤكدة
 لا إرادة النبيين كما زيدت في تلك التأكيد إضافة الابه والمعنى يريد
 الله ان يهيئ لكم ما خفي عنكم من مصالحكم وافاضل اعمالكم **قوله** ثم
 اختلف هو لا اي القائلون بان اللام للتفليل فتقبل المنقول بحذوف
 قال صاحب البحر وقد يرد يريد الله هذا هذا مذهب سيبويه
 فيما نقل بن عطية اي تحيل ما حذر وتخرج ما حذر وتشرح ما
 تقدم ذكره والمعنى يريد الله تكليف ما كلف به عباده مما ذكره
 لاجل النبيين لهم فتنعلق الازادة غير النبيين وما عطف عليه هذا
 مذهب الجريبي ولا يجوز عند من ان يكون متعلقا بالنبيين لانه
 يؤدي الى تعدد الفعل الى مفعوله المتأخر بواسطة اللام والاضار ان بعد
 لام ليست لام الجود ولا لام كي وكلاهما لا يجوز عند من ذهب
 الكوفيون ان تتعلق الازادة هو النبيين واللام هي الناصبة
 بنفسها لان ضميرها بعد ها **قوله** وقال الخليل وسيبويه
 ومن تتبعها الفعل في ذلك مقدر بمصدر مرفوع بالابتداء
 واللام وما بعده خبر المراد هنا من كون الفعل مقدر بمصدر
 انه في المعنى مصدر وتحقيقه ان الفعل جرد عن احد مدلوليه
 وهو الزمان واربده بالآخر وهو الحدث قال في الكشاف
 بعد ما قال ان النذر هم امر لم تنذرهم في موضع رفع سوا
 على الفاعلية او بالابتداء وخبره سوا فان قلت كيف
 صح الاخبار عنه قلت هو من جنس الكلام المجهول فيه جانب
 اللفظ الى جانب المعنى وقد وجدنا العرب يميلون في مواضع من
 كلامهم مع المعاني ميل يبتغي من ذلك قولهم لا تاكل السمك
 وتشرب اللبن معناه لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن وان
 كان ظاهر اللفظ على ما لا يقع من عطف الاسم على الفعل قال
 التتار في معنى اللفظ وان كان جملة فعلية لكنه في المعنى
 مصدر يضاف الى الفاعل اي تذارك وعدمه وهو مما يعجز
 عن خبر عنه وكذا لا تاكل السمك يال الى معناه فيحصل اسم
 يعطف عليه الاسم الذي هو ان يشرب وهذا معنى جرح جانب اللفظ
 لان يجعل الفعل الذي لا تاكل في تقدير المصدر انتهى وفي تقدير

البيضاوي

البيضاوي والفعل انما يتبع الاخبار عنه اذا اراد به تمام ما وضع
 له افعالها خلق واربده اللفظ او مطلق الحدث المدلول عليه
 على الانتفاع فهو كما لا سم في الاضافة والاشناد اليه كقوله تعالى
 واذا قيل لهم امنوا وقوله يوم ينفع الصادقين صدقهم
 ومن ذلك لتسمع في قوله المنذر تسمع بالمعبد خير من ان مستراه
 فانه حمل على انه مبتدأ لان معناه سماعك وخبر خبره وحمل
 ايضا على حذف ان فيكون الاشناد دية الى المصدر حقيقة لا الى
 الفعل لان مع الفعل في تقدير المصدر فلا حذف ان
 لغزينة قوله خير من ان نراه عدل بالفعل من النصب لفقد عامله
 لفظا الى الرفع الذي هو قوله احواله والمعبد منسوب الى المعبد
 بتفسير معد بتفسير ترخيم واصل هذا ان المنذر سمع بالمعبد
 فاعجبه ما بلذنه عنه فلما رآه استخفزه وقال سمع بالمعبد خير
 من ان نراه فقال له ان الرجال ليسوا بحزروا انما المرء باصغريه
 لسانه وقلبه ان قال قال بل كان وان قابل قابل عجب
 المنذر كلامه وصاى مثلا يضرب لمن خبره خير من رويته والخليل
 هو ابن احمد بن عمرو الفراهيدي النحوي البصري شيخ سيبويه
 والفراهيدي بطن من الازدي عن عاهل لاهول وغيره وذكره ابن جرير
 في الثقات ومولده سنة مائة ولم يكن في القرب بعد الصحابة
 اذكي منه ولا اجمع وهو اقل من استخراج العروض وكان من اهد
 الناس واشدهم تعففا واختلف في وفاته فقيل سنة سبعين
 ومائة وقيل سنة خمس وسبعين ومائة وقال ابو بكر بن
 اي خيمه اول من سمي في الاسلام احمد ابو الخليل بن احمد الفروسي
 وكذا قال المبرد واعترض بالحق لسفر سعيد بن احمد فانه اقدم
 واجيب بان اكثر اهل العلم قالوا انه احمد بن يحيى المصنوع في
 اوله واليم الكسوة وقال ابن معين احمد وفي الشرح نفق ديور
 الفعل هنا بالمصدر من غير حرف مصدرى ليس بقباس والقول
 بانه حذف فهو موجود تقديره يدفعه في الفعل قبل
 مصدره اذ لو كان الحرف المصدر مقدر كان الوجود بالمصدر
 وهو الحرف وصلته لا الفعل وحده على ان حذفان ورفع المضاعف

وروى

Copyri

city

المصوب بما ليس بمقيس على المختار انتهى وانت خير بان صافسنا
به المراد من تقدير الفعل بالمصدر ههنا لا يرد عليه ما في الشرح
بأن المصنف جزم بنسبة هذا القول للخليل وسيبويه ومن تابعها
بتبعه ابن عيسى فإنه نسبته لسيبويه والبحرين وأن بعض المخولين
ذهب إلى أن اللام في يمين لام العاقبة كما في قوله تعالى ليكون لهم
عدو وأضربنا ولم يذكر مفعول يمين **قوله** يا يوس للحر
الآخره اليوس ههنا ساكنة وقد تبدل واو السدة وفي النعمان
والرهمط ما دون العشرة من الرجال لا يكون فيهم امرأة قال الله تعالى
وكان في المدينة تسعة رهط يجمع ذلهم وليس له واحد من لفظه مثل
دود والجمع ارمط وارهط كما نه جمع ارمط والمراد بصيغة الله
هنا النجب **قوله** لان اللام اقرب ولان الجار لا يعلق في الشرح
والمضاف ايضا جار فيلزم تعليقه ان قلنا ان عامل الجار في المضاف
اليه وهو المضاف وان قلنا العامل هو اللام لمقتضى لزم ايضا
تعليقا لخرق الجار انتهى **قوله** اذا كان المراد بالجار في قولهم
الجار لا تعلق هو حرف الجار الموجود في اللفظ لا يلزم شي مما اورد
به **قوله** ومن ذلك قولهم لا ابا له ولا اخ له ولا غلام ولا غلام
له على قول سيبويه ان اسم لا مضاف لما بعد اللام قال الرضي
الكثير ان يقال لا ابا له ولا غلامين فيكون متبين وحاشا
ايضا على قلته لكن لا الى حد الشذوذ في المتن وجمع المذكر السالم
وفي لا ب والآخر من بين الاسماء الستة اذ اولها لام الجار ان يعطى
حكم الاضافة بحذف نون المتنى والجمع وانبات الالف في لا ب
والآخر فيقال لا غلامى لك ولا سلمى لك ولا ابا له ولا اخا
له فيكون معرفة اتفاقا واجاز سيبويه ان تكون نحو لا غلام
لك مثله ومذهب الخليل سيبويه وجهه في النجاة ان ههنا
المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى فتبطل لفظ اللام لا تظهر
بين المضاف والمضاف اليه بل يقدر اجابوا بان اللام ههنا
ايضا بمقتضى وهذه الظاهرة تأييد لتلك المقتضى كنيهم الثاني
في يمين يمين على مذهب من قال ان يمين الاول مضاف الى عدو
الظاهر فكان الفصل بين المضاف والمضاف اليه فلا فصل فتبطل

لهم ما الذي حملهم في هذه الاضافة على الفصل بين المضاف والمضاف
اليه باللام المتحة توكيدا دون ما ثرا لاضافات المقتضى باللام
اجابوا بانهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرف بان من غير تكريرها
تحقيقا وحق المعارف المتينة بلا الترفع مع تكرير لا ففصلوا بين
المضافين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كما نه ليس بمضاف
ولا يستثنى من نصبه وعدم تكرير لا والدليل على قصدهم
لهذا الغرض انه لا يماثلون هذه العاملة المنفى المضاف الى
النكرة فيقولون لا ابا لرجل صالحة كذا ولا غلامى لشخص بفتح
كذا والدليل على انه مضاف قوله

وقد مات شيخا ومات مرذوا وكريم لا ابا لك بخلاف
موضح بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقال لا اخاك ولا ابيه
وقد جاء الفصل باللام المتحة بين المضافين لهذا الغرض في المنادى
وهو شاذ كقوله يا يوس للرجل ضرا والاقوام وفي هاشمية التفتازاني
فان قيل لو كان لا ابا لك على الاضافة لكان معرفة فيجب الترفع
وتكرير الجار قلنا الفرغ من هذا الفصل ان يصير المضاف كما نه
ليس بمضاف فلا يستثنى ترك الترفع والتكرير لكونه في صورة النكرة
والجنس مقدم لكونه على وجه العموم لا ابا لك موجود وليس المعنى
على نفي صفة وحاشا عن ابيه لانهم قصدوا بهذا الاتهام ان يكون معنى
لا ابا لك ولا ابا لك سواء وان كان الاب في الاول معرفة وفي
الثاني نكرة كما يقال لا كان ابوك موجودا ولا كان لك اب بتعريف
المستداليه في الجملة الاولى وتنكيره في الثانية مع ان النوى واحد
قوله وجعل الاسم تشبيها بالمضاف يعنى حق اعطاه حكمه
في حذف نونه البنى والجمع وانبات الالف في لا ب والآخر **قوله**
على لغة من قال ان اباها واباها هذا صدرت لرجل
من البحارث وقبله . واهل الريا مدواها واهل . هي التي لو اننا
قلنا هاهنا يا ليت عيناها لنا وفاها . يثنى يرضى به اباها
وقولهم مكره اخاك لا بطل قولهم بحرور بالعطف على العطف
من قال ومكره خبر مقدم واخاك مبتدا مؤخر وبطل مقطوف
على مكره **قوله** وجعل حذف النون هذا مقطوف على جعل

أباً وأخاً ليبين لا غلام له كما أن المخطوف عليه ليبين لا أباً
له ولا أخاً له **قوله** تراعى للشوى أي للأطراف لا تراعى
الشوى اسم للبيد والرجلين من الأدميين أو لجلدات الرأس
لأنه أيضاً جمع شواه وهي حليمة الرأس **قوله** ولا محو
لأن هذا خبر مبتدأ أي ولا محو لولا أن وفي الشرح قال
في الصحاح والعاصم المحو والأكيل الذي يواكله والأكيل
أي الأكل فيمكن أن يقال إنها محو لأن عما هو محو بالفعل
والنحو والسكران وأن تحوّلها لاجل التكرار المبالغة
ولا مانع من ذلك في الآية ولا في البيت بل هو ظاهر فيهما
إذا المعنى أن هذا مبالغ في عداوتك وعداوة زوجك وأن
يكون الملتصق لكل الزاد مبالغ في الأكل وهو الابق يقصد
الشاعر في التمدح بالكرم **قوله** اتعاد وفان
سلم أنه محو عن عاد فلا تسلم أن عاداً مجازاً لفعله
في حرمانه وسكناته لأنه لم يستعمل من العداوة ثلاث مجرور
حتى يكون عاد مجازاً بالمضارعة وإنما أكيل فان سلم أنه محو
عن أكل المبالغة فلا تسلم أن البيت ليس فيه مبالغ من المبالغة
فإن قوله فاني لست أكله وحدي يدل على أن مراده
بالأكيل المشارك له في الأكل لا المبالغ فيه وكيف والمبالغة
في الأكل صفة مذمومة عند العرب وفي الشرح أخرج
البحاري عن نافع قال كان ابن عمر لا يأكل حتى يوتى بمسكين
يأكل معه فادخلت رجلاً يأكل معه فأكل كلا كليهما فقال
يأنا فع لا تدخل هذا على سعة النبي صلى الله عليه وسلم يقول
الموسى يأكل في معي واحد والكافر يأكل في سبعة معاً
ثم في الشرح فإن قلت لم لا يجوز أن يكون عدواً وأكيل
صفتين مشبهتين ولصاحب الممول على التشبيه بالمفعول
قلت أما في عدو ذلك فيمتنع لأن الصفة المشبهة لا يكون
مفعولاً إلا شيئاً وأما في التسمية أكلاً فلذلك ولا تمنع
تقديم مفعول الصفة عليها **قوله** وفي الآية متعلقة
بمستقر محذوف صفة لعدو وفي المتعلق بيتي إذا ضبط

محذوف

محذوف وصفه بالكسر يقال إن محذوف يدل من مستنقذ
أريد به لفظه فيكون معرفة ومحدوة فكرة فلا يكون لغتاً
له **قوله** يمكن أن يكون بدلاً منه وإن كان تكرة لأنه قد
وصف بقوله صفة لعدو وعلى وجه قوله تعالى بالناصية ناصية
كاذبة خاطئة وأما أن ضبط بالرفع على الخبرية أي محذوف
صفة لعدو فلا إشكال **قوله** لا تسلم أن مستنقذ أريد
به هنا مجرد لفظه حتى يكون معرفة وأما أريد به لفظه معبداً
به عن معناه ولذلك لم يذكر هذا في الشرح **قوله** وهذا
الخير مستوع لأنه إذا تقدم أحد بمادون الآخر وتبدت
اللام في المقدم لم يلزم ذلك في الشرح كلام ابن مالك محمول
على قد كونه المفعولان جميعاً مع كونهما متقدمين على العامل
لومنا خبرين عنه **قوله** والضمير على هذا التولية فيكون
مفعولاً مطلقاً وأما الزم على هذا المعنى الذي ذكره الفارسي أن
يكون الضمير البارز في موليها للتولية لأنه معنى مراعاة فيه لا غير
وأظهاً ربما هو مقدر في الآية فيكون وجهه فيه تقدير
مفعولاً مان في الآية كما أن ذوي في تقدير مضافاً إليه
كل فيها ولأنه لو لم يكن تقدير مفعول فيها لكان تفسير البارز
في موليها ولا يقع ذلك لأن معناه فيها وجهه مضاف إليها
كل وهذا وجهه مضافاً إلى كل وإذا كان المفعول الثاني
مولد في الآية مقدراً والمفعول الأول مذكوراً بعين كون البارز
في موليها للتولية وسقط ما في الشرح وهو لا يتبين ذلك بل
يجوز أن يكون الضمير عائد الوجهه ولا يكون فيه تعدد
العامل إلى الضمير وظاهره معاً وذلك أن الظاهر هو ذو وجه
وليس الضمير عائداً عليه إنما عائد على الوجهية والمعنى أن
الله تعالى مولد كل ذي وجه وجهته التي **قوله**
بل فيه تعدد العامل إلى الضمير وظاهره معاً نظر إلى ظاهر
اللفظ دولة الحقيقة وهو مراد المصنف **قوله** وإنما لم
يجعل كلا والضمير مفعولين ويستغنى عن ذوي وجهته
لأنه يتعدى العامل إلى الضمير وظاهره معاً إذا حذف

ذوى وهو المضاف الى وجهته في هذا التقليل ليس على ما يكتفى لان
اعتباره انما هو لان المولى صاحب الوجهة لانفسها وفي الكشف
وقرى لكل وجهته على الاضافة والمعنى ذكر وجهه الله
مولها فزيدت اللام لتقدم المفعول كقولك لزيد ضربت
ولزيد ابوه ضارب الزمى قال السفاقي ورد بان العامل
اذا تعدى لضمير الاسم لم يتعد الى ظاهره المجرور باللام لا تقول
لزيد ضربته ولا لزيد انا ضارب وسببه ان تعديه للضمير
بنفسه يقتضى قوة وبولسطة يقتضى ضعفه ولا يكون العامل
الواحد قويا وضعيفا ويلزم ايضا منه ان المتعدى الى واحد
يتعدى الى اثنين انتهى وفي حاشية المصنف فان قيل
العامل في المثالين الواحد والمثمل مستعمل في الضمير فكيف يعمل
في المتقدم قلنا العامل محذوف والمذكور ففهم له اى لكل
وجهه الله مول مولها ولزيد ابوه ضارب ضارب به والمفعول
الآخر محذوف اى اهلها ولا حاجة الى ما قيل ان الضمير
المصدر اى مول التولية وضارب الضرب اوان لكل وجهته
انما هو المفعول الاول محذوف المضاف الى لكل صاحب وجهته
وضمير مولها هو المفعول الثانى وايراد التفسير بتبيينه على
الوجهين لاكن لا يخفى انه لو اراد هذا كان بينه وبين شيبه الى
المضاف المحذوف **قوله** ههنا سرقة للقران يدرسه
ههنا صدر بيت عجم والمرء عند الرشا ان تلفها ذنب
وفي الشرح سرقة بضم السين المهملة اظنه سرقة بين
ملك بن جعشم المدلجى من الصحابة نزل بقدر فانت
سنة اربع وعشرين والرشا بكسر الراء وبالسين المعجمة
مع المد الجبل قصر للمضرة واعاد الضمير عليه مؤنثا
على معنى الالة وعند متعلق بذهب لما فيه من معنى التاخذ
والمعنى ان سرقة درس القران فتقدم والمرء متأخر عند
استعماله باللام كما كان من نفسه في السق وارضى الارضية
في الابار انتهى وقيل عجم والمرء عند الرشا ان تلفها ذنب
والرشا جمع رشوه بضم الراء وفتحها وهى الجعل والجمع رشا

ورشا



ورشا وسعى البيت هجور رجل من القرى يسمى سرقة بانه
يراك ويقبل الرشا وانما صيره ذنبا لحرصه على اخذها
وفي حاشية التسهيل ولوزعمر ان القران مبتدأ وان اللام
الزائدة مثلها في جيبك لم يكن بعيدا وفي الشرح وجبت
يكون قوله سرقة خبرا اول لهذا وقوله للقران يدرسه
خبر ثانى لكن في ذلك دعوى ياذة اللام ولم ار من ذكره
قوله ورد بان معنى الحرف لا يعمل في المجرور هكذا وقع
في اكثر النسخ والظاهر ما في بعضها وهو معنى الفعل **قوله**
وفيه نظر لانه اى معنى الفعل الذى في الحرف قد عمل في الحال
نعمل في المجرور والاضمى ان العامل في الحال عامل في صاحبها
قوله وفيه نظر لان اللام القوية زائدة كانت قد مر
سيقول المصنف في الباب الثالث ان التحقيق انها ليست
زائدة محضة ولا مقوية محضة **قوله** قلت لماذا كره
اللفظ ما هو عوض منه كان عاثر له سالم يحذف منه في الشرح
معنى قولك زيدا ضربته وقد يقال لانسلم ان الفعل المذكور
عوض من المحذوف غاية الامر انه ذال عليه ومفسر له
ولا يلزم من ذلك كونه عوضا منه **قوله** الدليل
على العوض **قوله** ولو كان عوضا البنية لم يجوز حذفه
في الصحاح البت القطع ويقال لا فعله بنية ولا فعله البنية
الحل امر لا رجعة فيه ونصبه على المصدر وفي شرح اللب
وقد نجي اللام لان ما في بعض المصدر المؤكد لغيره نحو لا فعله
البنية فان سببويه حكم بخطابه بان اللام فيه لازمة وفي
الشرح قد يكون الشى عوضا ويجوز كالتا في اقامة فانه
مصدر اقام بخفة ان يحى على افعال فيقال اقام الان الواء
قلت الفاء وحذفت لالتقاء الساكنين وعوض عنها التا
فقبل اقامة ومع ذلك يجوز حذفها عند الاضافة قال
الله تعالى واقام الصلاة لكن قد قيل هنا كانهم جعلوا الفاء
الى عوضا عنه وفيه نظر اذ لا يمنع اجتماعهما قال الشاعر
عزمت على اقامة ذى صباح لا امر تأيسق دس يسود

Copyri

ersity

ومثله كثير **وقال** لقا ثل ان يقول لا نسلم ان التا في قائمة
عوض عن الالف المحذوفة وانما هو عوض عنها اذ لو كانت عوضا
لم يجر حذفها **قول** ونوعها الكون في اللام في المستغاث
بقية اسم وهو الالف المحذوف وحكى الفراء عن الفراء **قول** ان اصل
بالزيد يا الزيد تخفف وهو ضعيف لانه يقال ذلك فيما لا
له نحو يا للدواهي ويا لله ونحوهما **قول** واحد الالفين
هما الالف التي في حرف النون والالف التي هي وسط ال **قول** في
نحو في الشرح خير جبريل محذوف ونحو المذكور في كيد
للضير في خبر ولو قد رتبنا لزم الفصل به بين خبر ومن وهو اجنبى
ولو قدرنا على الخبر لزم اعمالا الوصف غير معتد ولم يثبت والمثوب
المرجع **قول** واجيب بان الاصل يا قوم لا فذر يعني اجيب
عما استدعوا به بان لا نسلم ان يا لانيه اصله يا فلان بل اصله
يا قوم لا فذر ولا نقر حذف المبادئ وما بعد النافذة او اصله
يا فلان ثم حذف ما قبل الحذف وقولهم ان الجار لا يقتصر عليه
ان ارادوا في الاختيار ففسل ولا يضر هنا وان ارادوا مطلقا
فتنوع الاتى لا تقتصر على التا والفاء وان كانا غير جارين في قوله
الا ارجوا الا الجوا الا ما قالوا كلهم جميعا **الافا قول** فياسوق
الى اخره تنعدم الكلام عليه في اوائل حرف اللام **قول** نعم
لهوى تقدي فعل المخبر المتصل الى خبره الى صكوا المتصل لزم
لان عصفور لانه جعل اللام في يالى للمستغاث لاجله وقال
في بالزيد لمعرو متعلقة بما دعوا ولا شك انه مستغاث لاجله
فيكون اللام في يالى اذا كان مستغاثا لاجله متعلقة بما دعوا
ويكسر المجرور **قول** وينبغي له هنا اى في لام عمرو من بالزيد
لمعرو ان يعلتها بما دعوا بل يعلتها بما دعوا ليتخلص من هذا
الالزام في يالى **قول** وانما ادعينا وجوب التقدير بقى
تقدير عام اخر المستغاث لاجله ولم يكتفوا بعام المستغاث
قول **اجاب** ابن الفراء بانها متعلقات بمعنى
فان اللام الداخلة على المستغاث لا لا اختصاصا ولا لام الداخلة
على المستغاث له لام التثنية **قول** كقوله تعالى يبعثها عوا

هذه الجملة في محل نصب على الحال من العوا وفي يصدون عن سبيل
الله من ام به والاضل يبعثها عوا بها محذوف اللام ومعنى
كولهم يطلعون للتبيل عوا بها انهم يلبثون على الناس ويومنون
ان فيها عوا بها عن الحق بقولهم شريعة موسى لا تنسخ ويتغيرهم
صفة الرسول صلى الله عليه وسلم او انهم يحشون بين المؤمنين لتتالف
كلهم **قول** والعمر قدرها منازلة اي قدرها له منازلة وقال
الزحشرى وغيره ان منازلة طرف وان الضمير قبله مضاف
مخوف وعباراة الكشاف ولا بد في قدرها منازلة من تقدير
مضاف لانه لا معنى لتقدير نفس الامر منازلة والمعنى قدرها سيرة
في تنازل **قول** واذا كالمهم او زنههم يحشرون في الكشاف
والضمير في كالمهم او زنههم ضمير منصوب راجع الى الناس وقيد
وجها ان يرا كالمهم او زنههم محذوف الجار واصل
الفعل وان يكون على حذف المضاف واقامة المضاف اليه
مقامه والمضاف هو الكيل او الموزون ولا يصح ان يكون ضمير مرفوعا
للمطعفين لان الكلام يخرج به الى نظم فاسد وذلك ان المعنى اذا
اخذوا من الناس استوفوا واذا اعطوهما خسروا فان جعلت
الضمير للمطعفين انقلب الى قولك اذا اخذوا من الناس استوفوا
واذا اتوا الكيل والوزن هم على الخصوص خسروا وهو كلام
متناقض لان الحديث واقع في الفعل لا في المباشرة والتعلق في الجال
بخط المحذف وان الالف الذي يكتب بعد واو الجمع غير ثابتة
فيه رايك لان خط المصنف لم يراع في كثير منه حد والمصطلح
عليه في علم الخط **قول** ولقد ضيكت اكوا وعساقت لاهنا
صدر بيت عجزه **قول** ولقد نهيتك عن بنات الاوبر
وقد تقدم الكلام عليه في **قول** فتولى علامهم الى اخره
الظهير الذكر من النعام والجمع ظلمان **قول** اذا قالت خدام
فانصتوها هذا صدر بيت عجزه فان القول ما قالت خدام
وخدام بفتح الحاء المهملة وبالذال المعجمة اسم امرأة مثل قطار
قول ويذكره ان يذكر هذا المعنى من معاني الى ايضا في السج
هذا عجيب فان ابن مالك لم يمله بل ذكره من معاني ايضا
الحي

قال في التسهيل ومنها الى لا تنزه الغاية تطلقا والحقا حبة
والتبيين واقول **قوله** سبقت الى هذا الاعتراض غيره ومنشأه اهرم
اعادوا الضمير المنصوب بيلزم على ابن مالك **قوله** وقروا
يذكر مبدئيا للفاعل لا للمفعول وجعلوا هذا الكلام اعتراضا
من المصنف عليه وانما هو لبيان ما لم يشرح كلام ابن مالك في اللام
ان يذكر هذا المعنى من معاني الى ايضا **قوله** مستقيا لزجيد
وجعلوا له الجذع بسكون الدال المهملة قطع الالف وقطع
الاذن وقطع اليد وقطع الشفة وسكون الدال المهملة او المعجمة
السين والحبس واسما يفتح الدال المهملة فوله الشاة في الثانية
فوله النقرة والخاف في الثالثة والابل في الخامسة **قوله** ولا
هي مقوية للمقابل لضعف اللام في المقابل لا من تقوية لمقويها
وفي لضعفه لتعليل التقوية وانما تعليل التقوية بقوله لان لا من التقوية
الخ **قوله** وليس نقد من المحذوف اعني كان حراما من عصفور لانه
يتعدى بنفسه في الشرح في الكلام على الجهة الخامسة من الباب
الخامس عند قوله مسئلة ما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا
جاذا يقدره ابن عصفور متأخرا فتقديره كذلك لا يمنع
من انحاء اللام على مفعوله المقدم كما في قولك لزيد ضربت
بل الظاهر في هذا المقام ان يقدر مؤخرا للاهتمام بشان
الظرف المذكور للتبيين انهي واقول **قوله** لو قدر المقابل هنا
اعني مؤخرا لكات اللام لتفقيه لضعفه بالتأخير ولا يصح هنا
ان يكون للتقوية لان لا من التقوية تصلح للسقوط وهذا
لا تصلح فلا يصح ان يقدر المقابل اعني مؤخرا **قوله** بل التقدير
ارادني لزيد بكل في الشرح ليس المراد بل تقدير المحذوف الذي
تتعلق به اللام لانه لو كان كذلك لكات لا من التقوية لا لام التبيين
ارادني لزيد فيكون ارادني مبتدأ ولزيد ظرفا مستقرا تصح
الحرف فيتعلم بمحذوف على ما هو المعروف واقول **قوله** يدل على
ان هذا مراد المصنف قوله فيما قبل ولكن استوفيت بيانه
تفويده للبيان وتوكيده له وقوله فيما بعد وانما يريد ولب
بها انشغلته بمحذوف للتبيين اذ لا يطلق الاستيفاء الا في الجمل



قوله ففعل اللام زائدة وما فاعل هو يد هذا القول قراءة ابن ابي
عبد الله هيها تهيئات ما توعدون **قوله** وقيل هيها تهيئات
بمعنى البعد والجاز والمجرور خبر في البحر قال ابن جاج البعد لما توعدون
ويبين ان يجعل كلامه تفسير بمعنى لا تنفي اعواب لان هيها تهيئات لم
تثبت مصدر بها وقول الذي يخشى من توفيه نزلته المصدرة
ليس بواضح لانهم قد نزلوا اسما لانفعال ولا نقول انها اذا نزلت نزلت
نزلته المصدرة وقال ابن عطية في قراءة من ضم هيها تهيئات ونونه اسم
معرّب مستقل وجوه لما توعدون اي البعد لو عد كم كما تقول
البحر لسعيكم وقال صاحب اللغات فاما من قرأ هيها تهيئات فرفع ونون
احتمل ان يكونا السين متكئين مرتفعين بالابتداء وما بعدهما
خبرهما بمعنى البعد لما توعدون فالتكرار للتأكيد ويجوز ان يكونا
اسما للمفعول والضم للبناء مثل حرب في نجر لا بل لكنه نون تكرة
انتهى ثم قراءة الجمهور بفتح التامين هيها تهيئات هي لغة البحار
وقد اهاها روى عن ابي عمرو بفتحها منونتين وقرأ ابو جعفر بضمها
من غير تنوين وعنه وعن الاحمر بالضم والتنوين وقرأ ابو جعفر
وشيبة بكسرهما من غير تنوين وهي في تميم واسد وعن خالد بن
الياس بكسرهما والتنوين وقرأ خاجة بن مصعب عن ابي عمرو ولا عرج
باسكانهما وفي التكميل لشرح التسهيل ان في هذه الكلمة ما تنيف
على ريعين لغة **قوله** وانما من قرأ كذلك ولكن جعل التاء
ضيرا مخاطب فاللام للتبيين انما لا يجوز تعللها بالفعل لعدم
الفائدة ولانه يلزم تعدى فعل المخاطب الى ضميره **قوله**
ويحتمل انها اصل قراءة هشام بكسر لها وبالياء وتفتح التاء ويكون
على بدل الهمزة لم يقرأ هشام كذلك وانما قد بكسر لها وسكون
الهمزة وقض التاء وضمها نعتا كذلك ابن ذكوان رقيق هشام
وقد ايسر ايضا فاع **قوله** وهو ان يقدره جمعا للهاة في المعاني
الهاة الهة المطبقة في اخفى سقفة الفم والجمع الهمي والهميات والهمي
شبهت يعني انما يسمي بيلمع الناس ثم حذف المشبه به وذكر المشبه وثبت
للمشبه شي من لوازم المشبه به المحذوف وهو الهمي التي اراد بها الاقوال
فيكون ذلك التشبيه استعارة بالكناية وذلك الاثبات استعارة

يكون

ح

تجسيمية وهي غير متناهية الاستعارة بالكناية وهذا على مذهب صاحب
التلخيص في الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية وقد ذكرنا
المفاهيم في شرح الخطبة **قوله** وحركها الكسر قال لفتنا زحف
نسبها لها باللام الحارة لان الجزم بمنزلة الجذب يعني في ان كلاهما
مختص بنوع من الكلم وعامل **قوله** وسليم يفتنهما سليم بصيغة
التصغير فتبيلة من العرب **قوله** واذا ليكفروا اما انتم اهلهم
ولكنتم تقول فيحمل اللامان منه التقليل في الكسفات واللام في الكسفات
محتملة ان تكون لامركي وكذلك في وليتمتعوا فيمن قرأها بالكسر
والمعنى انهم يعودون الى شركهم ليكونوا بالعود الى شركهم كما في نبيجة
النجاة قاصدين التمتع بها والتلذذ لا يغير على خلاف ما هو عادة المؤمنين
المخلصين على الحقيقة اذا انجاس الله ان يتكروا نعمة الله تعالى في
انجاسهم ويجعلون نعمة النجاة ذريعة الى ازيد الطاعة لا الى التلذذ
والتمتع وان تكون لامر الامور فذرة من قرأ وليتمتعوا بالسكوت
لشدهد له ونحوه قوله تعالى اعملوا ما شئتم انه بما تعملون بصير انتهى
وفي الشرح فان تلك **قوله** لم يكن الداعي لهم الى العود الى الشرك
كفر النعمة والتلذذ بها فكيف **قوله** جاء التعليل **قوله** اما ان
يجعل اللام للتصغير والعاقبة على ما يقول الكوفيون او يجعل
للتلذذ لوارد على طريق المجاز **قوله** في فقرة من حكمها هي فقرة
ابن كثير وحزرة والكساي وقالون عن نافع **قوله**
ويؤيده ان بعدها فسوف تعلمون لان المعنى فسوف تعلمون
بشوء الكفران والتمتع ووبالعاقبة ما وذلك تعريض الى الامسك
بالكفران والتمتع للتهديد وفي الشرح لان العاقل الداخلي على هذه
الجملة فتشعر بشرط ثبوت مضمونها عليه والامور متضمن للشرط كما
سياق او يقال ان قوله فسوف تعلمون منقضى للتهديد فيؤيد
حمل الامر السابق على التهديد وبصير الكلام سلايم الاطراف
قوله واما متعلق بفعل مقدروا خروا في الجحيم اهل الانجيل
بما انزل الله اترله في الشرح وكذا في قوله تعالى انا انزلنا السما
الدنيا بربنا الكواكب وحفظا يجوز ان يكون تعليلك لعقل محذوف
متأخر والتقدير وحفظا فعلنا ذلك وانما يعذر المحذوف متأخر

قصدا



لاستعمل فيه في الشرح تقدم هذا في حرفي الحاء المهملة في الكلام على حيث وقد اسلفنا
هنا انه لو قيل بان المراد بعلم الفصل الذي هو محل الرسالة لم يبعد واقول قد
اسلفنا نحن ايضا انه بعيد لان فيه حذف المفعول والاسم الموصول وبعض صلته من غير
دليل **قوله** واما اذا فسرها مله في التعلق به فذرة فمعهن يكسر الصاد
وقد اعيته بضمها وهما الفتان بمعنى الامالة يقال صار به يصوره وبصيره امالة **قوله**
لانه لا يتعدي فعل الضمير المتصل في ضميره المتصل الا في باب ظن يعني وما الحق به
من تقدم وعلم وانما لم يذكر هنا لانه ذكره في حرف العين في علي فاكنتي بذكره هناك عن
ذكره هنا **قوله** فلا تخسبهم بغارة في من ضدها فيجهد به لان من تقع اليها وقرا
بالشدة الفوقية في اول النفل ليستقر قرأته من هذا الباب لان الفاعل مخاطب
والمفعول غيره **قوله** دع عندك زباصيح في جملة هذه صدر بيت لامري القيس تقدم
الكلام عليه في غير **قوله** وانما هو متعلقه بحسب وهي للتعليل وذلك ان المعنى ان
خالهم يخفي فيظن الجاهل بسبب تعفهم عن المسئلة انهم اغتيا من المال لان عمادة الغنى
من المال ان يتعفف عن السؤال وجرا المنعول له بحرف السبب كقصد شرط من شروط
نصيه وهو اتحاد الفاعل لان فاعل يحسب الجاهل وفاعل التعفف الفقير ولانه
معرف بالالف واللام والاكثر فيما كان كذلك من المنعول له ان يدخل عليه حرف
السبب وانما عرف بالدلالة على ان التعفف وقع منهم من راحته حتى صار معهم وادخل
من لا يتدلى الغاية اي من تعفهم ابتداء محسبة الجاهل لانه لا يجيبهم اغنيا غنا
نصف وانما يجيبهم اغنيا غنا مال **قوله** العاشر قوله تعالى فمن شرب منه فليس
مني في الانتقام وفي هذه الآية دليل على ان الاستئذان اذا تعفف جلا لا ينبغي عوده
على الاضغفة واعتراضه العتافي من وجوب احدها ان الاستئذان اما ان يعود الى الجملة الاخرى
او يجمع الجمل واختصاصه بالاولي لم ينل به احد ولا حجة في الآية لقيام دليل من خارج
دلى على اذلة الاولي الثاني ان عود الاستئذان الى الجملة الاخرى او الى كل حيث يقتضيه له ما
يبدل على خلافه **قوله** وقد ترده بعضهم هذا الذي في كلام العتافي والمراد بما قبل العاقبة
الحرف الواقع قبل ما وتكرره تكرر به بقية بان يقع مرتين واكثر في محل واحد كضربت زيدا
الان مات او تكرر بحسب اجزا محله بان يقع مرة واحدة في محل ذي اجزا متصلة كسرت
من البصرة الى الكوفة وعلقت من الاصابع الى المرقق لان في كل جزء من المسافة سيرا
ومن المنعول غسلا **قوله** فالصواب تعلق اي باستفطو غدوفا في التلويح وذهب
بعضهم الى انه غاية للاسقاط وذكروا هذا الكلام تفسيرين احدهما ان صدر الكلام اذا
كان متنا وكلاهما غاية كاليه فانها اسم للمجموع اي لا بد كان ذكر الغاية لاستفطو غدوفا
لان الحكم اليها لان الاحتداد حاصل فيكون قوله الى المراقق متعلقا بقوله اغسلوا
وغاية له لكن لاجل اسقاط ما ورا المرقق عن حكم الغسل والثاني انه غاية للاسقاط

ويتعلق به كانه قيل اعلموا ايديكم سقطن الى المراقق فيخرج عن الاسقاط فيبقى داخل
 تحت الفسل والاول اوجه لظهور ان الجار والمجرور يتعلق بالفعل المذكور وللغاضي
 الامام هاهنا بحث وهو انه اذا قرن بالكلام غايته او استغنى به لا يعتبر بالمطلق
 من يخرج بالقيود عن الاطلاق بل يعتبر المطلق مع المقيد جملة واحدة فالفعل مع
 الغاية كلام واحد لا يجاب اليها لا لا يجاب والاستقاط لانها ضد ان فلا يثبت ان الاستغنى
 والمفرد الغاية من واحد **قوله** قلت وهذا ان سلم فلا بد من تقدير محذوف في ايضا
 اي ومدوا الفسل الى المراقق في الشرح ولا بد من شي اخر وهو ان يكون ايديكم مفعولا
 لفعل مضمر والتقدير مودوا غسلوا اذا لو كانت متعلقة بالفعل المذكور في الآية من قوله
 فاعسلوا وجوهكم لا يستحال المعنى وانما هو على هذا التقدير من عطف الجمل وحرف
 الغاية متعلق بالمحذوف واقول لاحاحية الى ما ذكره الشارح وما ذكره من استغناء
 المعنى بدونه ليس بصحيح لان عطف الايدي على لوجهه ما لو اولا لا يقتضي الا الجمع
 بينهما في المسؤولية لا غسلوا الا يتعلق باغسلوا الميند بالوجه كاطن الشم **قوله**
 ان امري القيس جري الى مدي الخ امري القيس هو ابن حجر الكندي قال الاصمعي كان
 امري القيس اذا عرق فاح منه ريح الطيب وذلك ان امه ماتت وهو خضع فطلبوا
 من يرضعه فلم يجدوا فارضعوه بلبنة بلبنة انتى والمدي الغاية واعتاقه حبسه
 والحمام بالكسر قدر الموت كذا في الصحاح **قوله** وانما الى مدي متعلق يكون
 خاص منصوب على الخالي طالبا الى مدي في الشرح فيجوز ان يتعلق الى يكون
 خاص اي جري قاصدا الى مدي وتنتزعا من طائفة فيه نظرا لا يقال طلبت
 اليك كذا ويقال قصدتك وقصدت له وقصدت اليه ويجوز ان يتعلق بجزء
 على ان المعنى اراد الجري او على ان جري على معناه الحقيقية لكن بتقدير مضاف
 في الاخير اي دون قطع المدي **قوله** ينوي التي قلنا الخ ينوي يقصد
 والموصول صفة الكعبة او مكة ودعا بهنن والبا ما بغت الموحدة جمع بنية
 كغرفة واما بكسر هاء جمع بنية كغرفة **قوله** من قوله تعالى ولما جعل له
 عوجا تما في تفسيره ايضا وي عوجا شيئا من العوج باختلال في اللفظ وتبان
 في المعنى واختراف من الدعوة الى جواب الحق وهو في المعاني كالعوج في الاعيان
 فيما مستقيما معتدلا لا افراط فيه ولا تفريط او فيما يصالح العباد فيكون وصفا
 له بالتكامل بعد وصفه بالكمال او على الكتب السابقة ليس شهد بصحتها **قوله**
 وترحمت علي من وقف من القتل علي ان التنوين في عوجا وقفه لطيفة دنقا
 لهذا الوهم الذي وقف من القتل لذلك هو حصر عن عام **قوله** واما الضمير
 المجرور باللام اذا اعيد الى الكتاب لا الى مجرور ولا الى الضمير المجرور باللام اذا
 اعيد الى العبد لان سياق الآية في وصف الكتاب والتنويه يشانه وذلك يقتضي

كونه حالا لان الكتاب او من ضميره لان العبد ومن ضميره **قوله** لان الحال بالخبر اشبه
 هذا التعليل لفعله لا يقال قد صرح ذلك في اللغة وما يدل على ان الحال بالخبر اشبه من
 اللغة انه لو حذف العامل من نحو جاز يدركها التظلم من الحال وصاحبها مبتدأ
 وخبر لا لغت ومنعون **قوله** واما جنبنا فحذف على الحال لا حال هذا جواب
 عن قوله بل ثبت في الحال في نحو لا تقربوا القلعة وانتم سكارى ثم قال ولا جنبنا
 ومعنى كلامهم ان جنبنا حال بطريق البقية والعطف لا بطريق الاصلالة واللام انما
 هو في الحال بطريق الاصلالة **قوله** الرابع عشر قول بعضهم في اخوي انه صفة
 لغثا لغثا تخفف الثاوشدد هاهما ما يقتضي به السيل على جالب الوادي من الحشيش
 والنبات والتماش وهو بضم الميم الشا المجموع من امكنه والوه سواد يضرب الى الخضرة
 وقيل خضرة عليها سواد والاحوي الغلي الذي في طوره خطان من سواد وبياض وفي
 الصحاح الوه سمرة وقال الاعلم لون يضرب الى السواد وقال ايضا الشديد الخضرة
 التي تغرب الى السواد **قوله** في رفع جنات الذي رفعها هو محمد بن ابي ليلى والاعشى
 وابوبكر في رواية عنه عن عامر وانكر ابو عبيد وابو حنيفة هذه النذرة قال ابو حاتم
 في محال لان الجنات من الاعناب لا تكون من التخل ولا يسوغ انكارها ولها وجه جيد
 في لغته وهما سبيل اخره محذوف قدره الخماس ولهم وقدره ابو البقاء من الكرم
 لقوله تعالى ومن التخل ووجهه الطبري على ان جنات عطف على قنوان قال
 ابو البقاء ولا يجوز ذلك لان العنب لا يخرج من التخل وقاله الخشري بعد ان قال وقنوان
 رفع بالابتداء ومن التخل اخره ومن طلعا به لانه كانه قيل واصله من طلعت التخل
 قنوان ويجوز ان يكون الخبر محذوف لانه لا دلالة اخرجنا عليه تقديره ومخرجه من
 طلعت التخل قنوان وقوله وجنات من اعناب اي من نباتات اعناب قال التتزازي
 اورد على الاول انه لا دلالة فيه على ان الاعناب والجنات من آثار القدرة ولا خفا
 في انه لا يختص بالوجه الاول ولا بالجناب والاعناب بل جري في التخل والقنوان
 ويذهب بان ذلك لغرض الى شهادة العقل ودلالة المقام وورد على الثاني انه
 يولد الى ان يكون المعنى ومن التخل جنات من اعناب وفساده طاهر والجواب
 انه اذا عطف جنات على قنوان كان من اعناب عطفها على من التخل فيصير
 من عطف مفرد على المتعدد واخر على خبره غايته ان المخطوف على المتعدد يكون
 يكون نكرة غير مخصوصة ولم يعرف منع ذلك وقد قال الشاعر عنده
 اصطبها وريشكوي عند قاتلي وقد يجاب بان من اعناب صفة جنات وهي لما
 كانت مفروسة تحت اشجار التخل جاز وصفها بكونها مخرجة من التخل مجازا
 لكون هيتها مبركة من خلها كما يدرك القنوان وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز
 او بان المراد انه من باب عطف الجملة اي ومخرجة او حاصلة من الخضرة والكرم

Copy

ersity

حيث ان عذاب من عذاب عطف على قنوان بخور لا حاجة اليه على هذا التقدير ايضا
ان يغيب حبات من اعصاب عطف على قنوان وذلك المحذوف اعني من الحذف والكرم عطف
على من الخيل وعفي بقوله امر نبات اعصابه على حذف مضاف لان النباتان لا يكون من
العنب بل من النبات والاشجار **قوله** وتطيرة قذرة من قذرة وحور عين بالرفع بعد قوله
لما يطف على علم بكاس من معين وانما هو قوله تعالى يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكوا
وابريق وكاس من معين لا يصعد عندها ولا ينزل قوله وفاتمة ما يتجرون وطم طير
ما يشتهون والذي قد وحور عين بالرفع المجهول وخربت على لفظ الذي على
ولدان او على الضمير المستكن في تنكيين او على مبتدأ محذوف هو وخيرة تقديره لهم
هنا كله وحور عين او على انه مبتدأ حذف جوه اي ولهم حور او فيها حور وقرنا السلي
والحسن وعمر بن عبيد وابو جعفر وشيبه والاعتر وطلمة والقفل وابان وعمه
عن عاصم وحزه والكساي وحور عين جرحها وعطف على المجرور وقيل على تعني
تفقد هذا كله وحور عين وقال الذخيري على جات النعم كانه قال هم في جات
وفاتمة وطم وحور **قوله** ويرده ان المعنى حينئذ وربه على الناس ان يحج المستطع
فيلزم ما تثير جميع الناس اذا تخلف سنطيع عن الحج في الشرح هذا معني على ان الالف واللام
في الناس للاستغراق وهو ممنوع بخوار كوزا للمهد الذي ذكره والماد جيبه بالناس من جدي
ذكرهم وهم المستطيعون وبيانه ان حج البيت مبتدأ والخبر قوله تعالى الله على الناس والبدا
وان اخرج لقطا هو مقدم رتبة واقول كون اللام في هذا الوضع للمهد الذي ذكره في غلظة البعد وما
ذكره في بيانه انما تقتضي تقدم حج البيت في المرتبة على قوله على الناس لا يقدره من استطاع الذي هو
المعروف عليه مع انه لا يدفع الضعف الذي ذكره المم من جهة الصناعة وفي عذاب اي البقا وحج
البيت مبتدأ وخبره على الناس ولله شعلق بالاستغفار في على تقديره استغفر على الناس وقول
ان يكون الخبر به وعلى الناس متعلق به اما حالا او ماضيا ولا يجوز ان يكون لله حالا لان
القامل في الحال على هذا يكون معنويا والحال لا يتقدم على القامل المعنوي ويجوز ان يرتفع
الحج بالجار الاول والثاني والحج مصدر اضعف الى المفعول ومن استطاع بدل من الناس يدل
بعض من كل وقيل هو في موضع رفع تقديره هم من استطاع او الواجب عليه من استطاع
والجمله بدل ايضا وقيل هو مفعول بالحج تقديره وربه على الناس ان يحج البيت من استطاع
هذا في الكلام حذف تقديره من استطاع منهم ليكون في الجملة ضمير يرجع على الاول وقيل
من مبتدأ شرط والجواب محذوف تقديره من استطاع فليحج ودل على ذلك قوله ومن كفر
وجوابها انتهى والقول الثالث هو الذي نسبته المم لابن السكيت ونسبته ابو حيان لبعض
البصريين ولا حاجة عليه ان تقديره من على ما لا ينبغي ولهذا لم يذكر المم تقديره فيه والقول
الرابع هو الذي نسبته الصنف للكساي **قوله** اقني تلاميخي التلاوة بكسر التاء الفوقية
المالقة بمر وتيل المال ثابت وقيل للما مطلق وفي الصحاح والقائورة مشهور في فتح

وكذلك القافورة ولا يقل قافورة قال ابن السكيت اما القافورة قوله وانتدب اليه
والا بريق جمع ابريق قاري معرب وفي القاموس والابريق معرب ابري **قوله** والشهور
في من في لايته انها يدل من الناس يدل بعض في البحر وهذا الاكثرون الى انه يدل بعض من كل تنكون
من موصولة في موضع جر وبدل البعض من الكل لا بد منه من الضمير نحو محذوف تقديره من استطاع
اليه سبيلهم وفي الشرح وحذف الدرابط لانه من استطاع منهم لكن يلزم عليه الفصل بين
البدل والمبدل منه بالاجنبي **قوله** وعين ابي علي بديلة من استطاع من الناس والبداية
من موصولة وتبدلها شرطيه في تحت قوله الكساي فالمراد في ربه على الناس حج البيت
محصرا اما المبدل فيما اذا كانت من يد لا او با جملة فما اذا كانت مبتدأ **قوله** السابع
عشر قوله الذخيري في قوله تعالى يا ويلتا اعجزت ان اكون مثل هذا العذاب فاواري
سواة اخي ان انتصاب او اري في قوله لا استنها موجه فسا ده ان جوابا لشي سبب
عنه والواراة لا تنسب عن العجز في جاشية التفتتا في جيميل ان يكون الاستنها مرفعه
لانكار الايطالي في عبيد النبي وهو سبب ايمان لم تجز واريث وقيل هو من قبيل انقصي
ربك فيعفو عنك ليتسبح بالانكار التوفيقي على الايمان ويشعر بانه في العصيان وقول
العفو يرتكب خلاف العقل حيث جعل سبب العقوبة سبب العفو ويكون الموقوع
على هذا الجمل فكذلك هنا نزل لانه من حبل العجز سبب الواراة دلالة على التعليل
المؤكد للعجز والغضور عا نهدي اليه عزاب **قوله** والصواب القول الاول هو انتفاع
نصب متضيق **قوله** لما يينا بقي من ان جوابا لشي سبب عنه واصباح الارض محضرة
لا تنسب عن روية انزل المطر وزيادة العقل وماله يتسبب عن السير في الارض **قوله**
وقال الذخيري ان ذلك فاسد في المعنى وان الصواب ان الله هو المفعول الثاني وان قربا نا
حال في الشرح في هذا الصواب تنبيه التي من اتخاذهم الهة من دون الله والقصور التي عن
اتخاذ الله من دون الله مطلقا ولا يتاقي ذلك مع القيد وقد يقال هذه الحال سببية ان من
شان الالهة عندهم لان يكونوا قربانا لقولهم ما نعبد هم لا يقتربوا الى الله **قوله** وفي قوله
وجهه اهم اذا موقا على اتخاذهم قربانا من دون الله افتتق من موهه الحث على ان يتخذوا
الله سبحانه قربانا هذا الوجه قاله صاحب الانتصاف وقال البيهقي وجهها اخرو هو ان الله
اذا كان يدل من قربانا وكان قربانا في حكم المطروح يكون تقدير الكلام فلو انهم الذين
اتخذوا الهة من دون الله وهذا فاسد لانهم لم يتخذوا الهة من دون الله حتى ينسب ذلك
اليهم وكانوا مقربين بالهية الله تعالى مع قولهم بان الاضمار الهة والهم من قلوبهم
الذين اتخذوا الهة من دون الله انهم قالوا بالهية الاصنام ولم يقولوا بالهية الله تعالى
وهذا بخلاف ما اذا كان قربانا محالا لان المعنى حينئذ انهم اتخذوا الهة حال افتقارهم لله
الي الله تعالى فانه لا ينهم من هذا في الهية الله تعالى وهذا الموضع مظنة قائل انتدبوا قول هذا
الوجه الذي ذكره سبق على ان المبدل منه في حكم المطروح لفظا ومعني وليس كذلك قال الذخيري

ق

في فصله وقوله ان المبدل في حكم تحجبة الاول ايدان منهم باستقلاله بنفسه ومعارضة
للتأيد والصفة في كونها تتبين بما يتبعها لان يعنى هذا الاول واطراحه الاثر ان تقول
نريد ان يراى غلامه رجلا صالحا ولو ذهب تحت رداء الاول لم يشهد بملك **قوله** التاسع
عشر قول المبرور في قوله تعالى وجاهد حصره صدورهم تقدم انكلام على هذا في الجملة السابق
من الجمل التي لها محل من الاعراب **قوله** والثاني مردود فانه اذا اقيم مقام عاية فسد
المعنى فاصبني على ان المبدل منه في بنية الطرح لفظا ومعنى وقد عرفت من قريب ما فيه
قوله قلت لو صح ذلك ليجوز ان يقال لو كان فيها من احد ولو جازي ديار ولو جازي ذا كره
بالنصب لكان لدا واللازم متبع قد اشبهنا الكلام على هذا في الاخر في الالف **قوله** في
قوله العوجي ظلموا ان مصابكم الخ ظلموا اسم امارة وهو منادى ويتبع في بعض الروايات
اهدي السلام وفي بعضها رد السلام والعرجي يفتح القيد ويكون الداعي الله بن عمرو بن عثمان
ابن عفان منسوب الى العرج من لفظ بقرى مكة **قوله** وعلى هذا الاعراب يفسد المعنى
المراد في البيت ولا يتحصل له معنى البتة في الشرح بل يتحصل له معنى صحيح يمكن ان يبرأ
والفساد البتة وذلك بان يجعل المصاب اسم مفعول لامصدر وهو اسم ان ويرفع رجل
على انه خبرها واهدي السلام تحية جملة في محل رفع على انها صفة رجل وقوله ظلم خبر مبتدأ
مخبر وفي اي هذا ظلم ويمكن ان يجعل ظلم صفة اخري لرجل على وجه التباينة اي مظلوم **قوله**
بحقرة الواقع هو ابو جعفر هارون بن محمد المعتصم بن هارون الرشيد يبيع بالخلقة بعد
توفي ابيه وكانت وفاته سنة اثنتين وثلاثين ومائتين وعمره ست وثلاثون سنة كان ادبيا
شجاعا صارقا فيه جبروت وكان مشرفا في التمتع بالنساء حتى انه اكل لذلك لحم الاسد فولد له
امراضا تلف منها **المجته الثانية قوله** احدها قول بعضهم في ردود انا ابني ان ثوبا
مفعول مقدم وهذا ممنوع لان ما لا ينفك عنه فلا يجعل ما بعدها في ما قبلها في الشرح لصاحب
ذلك القول ان يجعل ما مخدوقه وهو مكان خدوها قبا ساء كما تقدم عن الرضا ي واما ثوبا
فالذي فلا يمنع التعظيم لغرض الفصل بين انا والنا باني ما في خبرها ولو كان عاملا مقترنا
بما له القدر نحو ما تريد في ضارب على ما ذهب اليه البردوي درستويه والفرد واختاره
ابن الحاجب وغيره وقوله البعض لم يقل ان اما هنا مقدره ولم تقترن بقرينة على تقديرها
واعتراف المم انما هو على ظاهر قوله **قوله** واما قرينة عزون فايد من شرعا خلق بثنون
شرقا بد من شر بفتح ر مضاف الى من شرعا خلق وحذف الثاني لدلالة الاول
يعني ان ما على هذه القرينة اسم موصول بدل من المجرور بفتح ر مضاف لانا فيه والجار
والمجرور قبلها متعلق بما بعدها فلا يكون مما اخبر فيه في البحر وقال ابن عطية وقد عرفت
جيبه ويعمل المفعول الثاني بان الله تعالى لم يخلق الشر من شر بل انشأ خلقا على
النبي وهي قرينة مردودة سنية على مذهب باطل فان الله خالق كل شيء انتهى وهذه الغزال
وجه غير النفي فلا ينبغي ان ترد وهو ان يكون ما خلق بدل من شر على تقدير محذوف اي من شر

شرعا خلق فحذف شر لدلالة الاول عليه اخلقوا ولا شرعنا انما تاتي في البحر وتقع في
بعض نسخ المغني ومن شرعا خلق اي ومن شر شرعا خلق باثبات واو في الموضعين وفي بعضها
باثبات واو في الثاني والذي ينبغي حذمه ما رواه في الشرح يحتمل ان تكون هذه هي اليا مية
وهي الذي اذا اقرنت باسم نكرة ايته اياها ما رواه عنه شيوخنا وعموما تفعل ما عطيت كتابا ما تريد
اي كتاب كان وخلق صفة له والفايد محذوف وانقول فيه نظر لان الفرض من وصف القلم
وهو تفتيشها بها وتقبل شيوع اساق العنصرين ما اياها عينة المتصلة بها فلا يكون خلق
صفة لشر ولا يكون صفة ايضا اما على مذهب الأكثر ومختار الزنجشيري في الفصل ان ما
الايامية من حروف الصلة فلان الحروف لا توصف واما على مذهب البعض ان ما الايامية
اسم ولذلك جعلها الزنجشيري في المكشاف فسيمة لحرف الصلة فلان وصفا ياتي في الفرض
من ضرها وهو زيادة الايام **قوله** الثاني قول بعضهم في اذن قوله تعالى ان الذين كفروا
ينادون لمقت الله ابر من تقتكم انفسكم اذ تدعون الى الايمان فكفرون اياها ظرف للمقت
الاول او الثاني وكلاهما مفعول هذه الآية اما هي من الحجة الثانية على اعتبار تعلق اذ
تدعون بالمقت الاول والمناهي هو الزبانية قال السدي ينادون في النار وقار قتادة
يوم القيامة واللام لام الامتداد واللام التعم قال ابن الحاجب في اعاليه العامل في اذ تدعون
على وجه المقت الاول ومعناه لمقت الله اياكم في الدنيا اذ تدعون الى الايمان فتكون ابر
من تقتكم انفسكم في الآخرة وليس فيه من الاعتراض سوى الفصل بين المصدر ومفعوله
بالاجني وهو ان الذي هو الخبر والجواب عن هذا ان الظروف التسع فيها وقيل العامل
فيه تقتكم الثاني فيكون المعنى لمقت الله اياكم ابر من تقتكم انفسكم اذ تدعون في اخر
عليه بالهم لم يقتلوا القسم اذ اكانوا يدعون في الدنيا فاجيب بان المراد اذ هم كوف
تدعون مثل قوله اذ ظلمتم ومعناه اذ اذنت ظلمكم اي قامت الحجة فعلى هذا يكون
اذا تدعون للقرآن او يكون المراد بانفسكم امثالكم من المؤمنين فيكون اذ تدعون للدنيا
قوله وهو يري جماعة منهم الزنجشيري فلا يستلزامه الفصل بين المصدر ومفعوله
بالاجني خبر هو عايد على تعليقه بالاول ويجام الى ابن الحاجب الاجني هو المستقل بنفسه
غير الجمل المقترنة كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغير الاجني هو ما كان له تعلق بذلك
الخبر فاذا قلت خبر في الدار زيد احسن لم تقصص بين المصدر ومفعوله بالاجني وانما
فصلت بينهما بتعلق به د اهل في خبره بخلاف قوله فري حسن زيدا فانك فصلت
بينها بالخبر المستقل الذي لا يصلح ان يكون نعمة لما قبله في الجزئية وانما اجري الجمل المقترنة
مجرى النعمة لانه مستقلة بنفسها فانه الفصل بينهما عريض بين الجزين لغرض مع انه لا
يسر ان الجملة المقترنة ليست نعمة لاحد الجزيين لاستقلالها بخلاف مذكرنا فانه يوم
انه الثاني وهو الاول اوله واوله الثاني **قوله** وهذا في الضمير الثاني والقضا
الحكم والغلة ما بين صلاة العجر وطلوع الشمس وقضاها وقت مناجاها وفي تشرق والامر

بمعنى التناكث **قوله** واذا علق اياما بالصيام من قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على
الذين من قبلكم قالوا لا تتناكثوا اي ان تصاب اياما بالصيام من بابا على غير عمل المصدرة في الظرف
مع تحلل الفصل وان يجز في غيره واقا الاعتداد بان سيناها على كونها كانت في موقع الحال
من الصيام لا في موقع المصدرة لكتب فليس يقبل لان ما في كتاب مصدرة والمعنى
مثل كتابته على من قبلكم وظاهرا لا يبع حلالا من الصيام الا بتكليف ولو سلم فالمراد
بالاجنبي ما لا يكون من مولات ذلك المقاتل والحال ليس معولا لذي الحال وان الكنتي
بمجرد التعلق المعنوي فالمصدر ايضا كذلك نظر الى كونها من ملاسقات فعل واحد وكون
المصدر من صفات المقاتل على ان الحال من صفات ذي الحال ولو سلم فقول له لعلكم تتقون
ليس من جملة الحال بل متعلق بكتب بمعنى لكن ينبغي على طريق الاستعارة فيكون
قاصلا بالاجنبي **قوله** ونظير للازهر له اي للزخشي على هذا التقدير اي تتدبر
كما كتب صفة للصيام الزم اذ قال في قوله تعالى وصد عن سبيل الله وكفر به والمجد
الحرام ان المسجد عطف على سبيل الله في حاشية التقدير اي وهما حاشيتان عن المصنف
يعني صاحب الكشاف قد اختلف في الحق حاصلها ان عطف وكفر به على صد عن سبيل
الله لوجوبين الاول ان الكفر بالله والصد عن سبيله متحدان معني فكان لا فصل
بالاجنبي بين سبيل الله وما عطف عليه ولا عطف للكفر على الصد قتل تمامه فهو
بمقولة ان يقال وصد عن سبيل الله والمسجد الحرام الثاني هذا التقديم المعنوية وسأله
لا بعد فضلا والاول اوجه **قوله** فانه حيفيذاي فان المسجد حين عطفه على سبيل الله
من جملة معمول المصدر الذي هو صد كونه معطوفا على معموله وهو سبيل الله والحال انه
قد عطف تقدير على المصدر فيلحق المسجد بغيره ما يتبع المصدر فبالان يكل محله **قوله** وانما
ان تفضل المسجد بما يحذفه لانه لا ما قبلها عليها لا بالعطف في حاشية التقدير ان قيل
المجد ان يتعلق بمحذوف اي ويصدون عن المسجد الحرام وهو في غاية الرداءة وفي الشرح
لانه مثل اشارت كليب بالاكف الاصاب **قوله** ومن امثلة ذلك قول المتنبي وقا وكما
الح اي ومن امثلة العطف بين المصدر ومعموله بالاجنبي واسجاء اخرته والطاسم الداس
والسجل الحامل وهو الفايز والسائل الذي لا مانع له **قوله** لئلا تكن جعلت
اياد الح اياد بكسر الهمزة هي من معد وفي الشرح ذكرت بشارة فوقية مفتوحة فكاف ما
قد مكسورة فتشاة تحتية سائلة فتشاة فوقية بكسر التاء بتكرير بت وايل كذا في القاموس
قوله وانما التعلق في ذلك محذوف الا عند البغداديين وقد مضى يعني مذهب
البغداديين لا التعلق بمحذوف لانه الذي مضى في الباب الثاني عند الكلام على الجملة المعنوية
قوله نلولا لئلا يكون له هذا مجزئة صدره بذييب الدجينة كل غضب وقد تقدم الكلام
البيت تمامه في لولا **قوله** فالظن بالحال التي هي شبيهة بالمفعول به وجه شبهها به ان كلانها
فضلة منصوب وفي كلامه بحث لانه ان اراد الحال المنصوبة الحمل فالمشابهة بينها وبين المفعول

به منوعة وان اراد المنصوبة باللفظ فاعني فيه ليس كذلك وايضا فغير اي على غير الفصل
بين العاطف والمعطوف بالظرف والمجرور والقسمة لكن بشرط ان لا يكون العاطف على
حرف واحد **قوله** ومثله في اي حيان فاذا ذكر والله كذا كذا بالهم او اشد ذكر ان اشد
حال كان في الاصل صفة لذكر اقالا يوحيان في المجرور وفي اعراب اشد وجوها اضطرابا
اليها لا اعتقاد هو ان ذكر اشد يبين بعد الفعل التقييل ولا يمكن اقله تبيين الابهة
التقدير التي تدبروها ووجه اشكال كونه تبيينا ان الفعل التقييل ذا انصب ما بعده
خانه يكون غير ما قبله نفول زيد احسن وجها لان الوجة ليس تبيانا فاذا كان من جنس
ما قبله التقييل يجوز ان يفتل رجل فلي هذا يكون التركيب في مثل امرب زيد الضرب عمرو
خالدا واو اشد ضرب بالجرا لا بالنصب لان الفعل التقييل من جنس ما قبله فجوز ان اذال النصب
على وجه احد هان ان يكون معطوفا على موضع الكاف في ذكر كذا لانه ان يندم فقد لمصدر محذوف
وجعلوا الذكر كذا كرا على جهة المجاز قاله ابو علي وابن جني الثاني ان يكون معطوفا على ابا كرا
الثالث انه منصوب باضمار فعل الكون واللام محمول على المعنى والتقدير او كونوا اشد ذكر
له منكم لا يابكم ودل عليه ان معني فاذا كرا والله كذا كرا به قاله ابو الباقا قالوه
اسهل من هذه على المجاز يعني في ان يجعل للذكر ذكر كرا كما قال ابو علي وابن جني وجوز
الحرف ان يكون اشد معطوفا على ذكر كرا قاله الزجاج وابن عطية وغيرهما فيكون التقدير
او كذا اشد ذكر فيكون قد جعل للذكر ذكر كرا وان يكون معطوفا على الضمير المجرور بالمصدر
في ذكر كرا فانه خمسة وجوه من الاعراب والذي يتبادر الى الذهن في الآية انه امر او
بان يد كرا والله ذكر كرا يابا كرا اياهم او اشد وقد ساء لنا تكملة الآية على هذا المعنى
بتوجيه واضح ذهلوا عنه وهوان يكون اشد منصوبا على الحال ثم ذكر ابو حيان الاعتراض
الذي ذكره المم واجاب عنه فقال لا يقال يلزم عليه الفصل بين حرف العطف وهو و
وبين المعطوف الذي هو ذكر كرا بالحال الذي هو اشد وقد خصوا على انه اذا جاز ذلك
فشرطه ان يكون المنصوب به قما او ظرفا او مجرورا وان يكون حرف العطف على
ان يندم حرفا وقد شرط الاول لان المنصوب به ليس بنم ولا ظرف ولا مجرور بل هو
حال لان الحال مفعول فيها في المعنى هي شبيهة بالظرف فيجوز فيها ما جاز في الظرف وجوز
ابو حيان في الآية ايما وجها اخر وهوان يكون ذكر كرا مصدرا لا كرا ويكون لذكر كرا با كرا
في موضع المنصب على الحال لانه في التقدير نفت لذكر كرا تقدم عليه فان نصب على الحال ويكون
الشد معطوفا على محل الكاف حالا معطوفا على حال وفي الكشاف او اشد ذكر كرا في موضع
جاء عطف على ما صنف اليه الذكر في قوله لذكر كرا كما تقول لذكر كرا يابا كرا او اشد
منهم ذكر كرا في موضع نصب عطف على اياهم كرا يابا كرا يابا كرا على ان ذكر كرا من فعل
المذكور قال التقطالاني يعني ان لا تعال المتقدمة اصافات بين الفاعل والمفعول قال المذكور
سلا من حيث الاضافة الى الفاعل على ذكر كرا ومن حيث الاضافة الى المفعول مذكور به ونقته



ان المصدر عبارة عن ان مع الفعل والنعل قد يؤخذ مبنيا للفعل على ان ذكر او يذكر وقد
يؤخذ مبنيا للمفعول اي ان ذكر او يذكر والمعنى على الاول ذكره فوما اشد ذكره لايابهم وعلى
الثاني ذكره فوما اشد مذكوريه لكم واخرى ان الحاجب بان الفعل للمفعول شاذ لا يرجع اليه
اليه الاستثبات فالوجه ان هذا من عطف الجملتين اي اذكر واذكر اشد ذكره لايابهم واذكر واذكر
حالا كونهم اشد ذكرهم من ذكر اياكم وليس من عطف المفعول على المفعول في العامل واجيب بان الفعل
هو لفظ اشد وما هو الالفاعل ولا يلزم من جعل تمييزه مخدرا من المبنى للمفعول مخدور
كما اذا جعل من الالف والحبوب اشد بياضا وعوراد من غير التلاق المجرى مثل اشد دجاجة
واستخرج احبا واذا اريد الدلالة على ان مضمرة وبنية زيدا اشد من مضمرة وبنية عمرو في طريق سوي
ان يقال هو اشد مضمرة وبنية هذا مثله وما ذكر من الوجه بعيد جدا لظهور كونه من عطف
المفرد وعدم انشباع الذكر اليه اذكر واعلم ان ههنا وجهان ظاهرهما ان ههنا هو الالف
وهو ان يكون نصبه عطف على ذكره او جذا عطف على ذكره والمعنى كذا اشد ذكره على
الاستاد المجازي وصفا للشيء بوصف صاحبه كما تفق لجه اجد وشديد الصغرة
صغرة وقد ذكر في شرمكا نا واضل سبيلا انه من الاسناد المجازي لان التمييز على
المعنى اتفق وقد ذكرنا عن ابي جيتان انه نقل العطف على ذكره عن ابي علي وان جفوت نقل
العطف على ذكره من الرجاء وابن عطية وغيرهما **قوله** ومثله قول ابن عطية في
قاتلهم الله اي يوفكون ان اي طرف لقائهم وايضا فيلزم كون يوفكون لاموقع لها
حيث يذهب عن ان ابن عطية يلزمه شيان احدهما خروج الاستثناء عن الصدر والاخر
كون جملة يوفكون لاموقع لها وذلك ان قاتلهم دعا عليهم وهوانه طلب من ذاته تعالى
ان يلعنهم او يعلم للمؤمنين ان يدعوا عليهم بذلك ويعني يوفكون يفرون عن الحق
قوله والصواب نقلهما اي تعلق البا في الآية الاولى وتعلق اي في الآية الثانية بما بعدها
وهو يرجع في الاولى ويونكون في الثانية **قوله** ونظيرها قول المستشرقين في تخر ادعا
دعوة من الارض اذا انتم تخرجون ان المعنى اذا انتم تخرجون من الارض فتعلقنا ما قبل
اذ بما بعدها في الشرح لانهم قصدوا ان من الارض الملقوط به متعلق بخرجون وانما
قدروا جارا ومجرورا بعد الفعل المذكور يتعلق به والاصل في التقدير هكذا شاذ اذ اعلم
دعوة من الارض اذا انتم تخرجون منها وغاية الامور انهم اظهروا مرجع الضمير فقالوا المعنى
اذا انتم تخرجون من الارض فلا تخدروا فيه واقول هذا تاويل كلامهم وهو ظاهر ان لم يكن
تعليق ما قبل اذا بما بعدها من مقولهم بان كان مقولهم او قولهم اي جازم **قوله**
وهذا لا يصح في الصيغة لان اذا النجائية بمنزلة النال لا يعمل بعدها فيما قبلها **قوله** وانه
ان الشرط له المدبر يعني فلا يعمل كما بعد من فعل الشرط او جوابه فيما قبله واداء الكسائي
تقدير معمول فعل الشرط على كنهه غور يدا ان تقرت اهنك فيجوز عليه ان يكون ملعونين
حالا من معمول تفقوا **قوله** والصواب انه منصوب على التزم اي على انه صفة ذم لتكليا

قال في البحر والصحيح ان ملعونين صفة لتكليا اي الاقليات ملعونين ويكون تكليا
مستثنى من الواو في لا يجاوزونك والجملة الشرطية صفة ايضا اي معنويين مفعول ما عليهم
قوله لان الصحيح انه لا يستثنى باداة واحدة دون عطف شيان لان الحال مما قبل الا اذا
جاءت مذكورة بعد ما استثنى بالايكون الاستثناء نصبا عليهما وجمهور البصريين منعوا من
ذلك وجوز ابن عطية ان يكون ملعونين بدل من قليل لا واعتراه ابو حيان بان البدل بالمشقق
تليل **قوله** وقول اخري وكا توافيه من الزاهدين ان في متعلقاته براهدين المذكور وهذا
ممتنع اذا قدرت الالموصولة وهو الظاهر لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول في
الشرح صرح ابن الحاجب في امالي العزان بخلاف ذلك فقال في قوله تعالى وقاسمها
اني لكان الناصحين الظاهر في كماله في مثل هذا الموضع انه متعلق بالناصريين
وعنه لان المعنى عليه ولا يتقارب في ان المعنى ان لمن الناصحين كما وان اللام اعنا
حي بها لتخصيص معنى النصح بالمخاطبين وانما قد لا يكون لما انما من ان صلة
الموصول لا تعمل فيما قبل الموصول والفرق عندنا ان الالف واللام لما كانت
صورة تما صورة الحرف المتزل جزءا من الكلمة صارت كغيرها من الاجزاء التي لا تنفع
التقدم **قوله** الشارح يفرق بينهما ويبي الموصولات بذلك كما فرق بينهما
بالاتفاق في جعل هذه الصلة اسم فاعل او اسم مفعول ليكون مع الحرف كالاسم
الواحد ولذلك لم يوصل بجملة اسمية لتقدر ذلك فيها وهذا واضح ولا حاجة
الي التمسك واقول هذا الذي قاله ابن الحاجب في اماليه بحث منه واختيار من اخذنا
ودليل انتاعه تقدم معمول الصلة قائم في الالف واللام الموصولة وهوان تقدم
لتقدر جزءا من الشيء المتروك الاجزا عليه واما وصل الالف واللام باسم فاعل او مفعول
فاستثابت عن العرب على خلاف اقياس احتاج الحاجة الي بيان المناسبة فيه بخلاف
معمول تقدم الصلة معمول الظرف والجار مع المجرور وخوارقها ما لا يجوز
في غيرها قال صاحب البحر وكما متعلق بمحذوف اي ناصح كما او اعني او بالناصريين على ان ال
موصولة وتسوخ في الظرف والمجرور ما لا يتساح في غيرها او على ان ال لتعريف الجنس
لاموصولة او حبه **قوله** فيجب حبيبة نقلها باعني محذوفة او براهدين
محذوفة فانه لا عليه بالذكور او بالكون المحذوف الذي تعلق به من الفاهدين في
الشرح اما التعلق براهدين محذوف كما تمكن واما الوجهان الاخران فغيرهما نظر اما الاول
فلان اعني متعدي بنفسه لا بواسطة تفق اعني زيد او لا تفق اعني فيه ذات
تلك المعنى اعني الزاهدين فيه قلت **قوله** والجار اذا متعلق بالزاهدين لاي اعني
واما الاخير فلانه لا معنى للاخبار بانهم كايون فيه واقول الجواب عن الاول ان نفس فيه
مفعول اعني لا الضمير بواسطة في مكانه قيل يعني فمن فقال اعني فيه اي في يوسف
وعن الثاني بانه ليس الاخبار بمجرور كايون فيه وانما هو بيان المتعلق به فيه ومن

Copy

rsity

الراهيون **قوله** بعد بعدت بيتا الى اخذه يقال بعدا لكسر بعدا فتحتين اي هلك
 وبياضتين من النسبة ولا يبارله اي لا حشر له سارله لان العدة تطلقا اليها على
 الحسن **قوله** وذلك منتع في الالوان في الشرح انتاع ذلك مذهب البصريين وذهب
 الكسائي وهشام الى انه يجوز بنا اسم التفصيل من الالوان مطلقا وذهب غيرهما من الكوفيين
 الى جواز بنايه من السواد والبياض حاشية والمنتبى كوفي فلا يخرج عليه في تركه بطريقه
 وطريقة اصحابه **قوله** والصحيح ان من ظلم صفة لاسود في الشرح الظاهر انه انما قصد
 التفصيل بنا على مذهب الكوفي وتخرج المم مقوت لغرضه من كون بيتا في الشرح عند
 اشديا سوادا من سواد الظلم **قوله** يفتك مرتدا الى الارتداد ليس لرد او هو هنا
 استعارة لنقله السيف واد باحد من دم السيف والطبي بضم المهملة الاعناق قال
 الاصمعي واحدتها طليعة وقال ابو عمرو والفرا واحدها طلالة والايد جمع كيد والذي في
 الصحاح ان جمع كيد اكياد وفي القاموس ان جمعه اكياد وكبود **قوله** الثاني من قول بعضهم
 في تنقيح ان اللام متعلقة بسبقيا ولو كان كذلك لقل سبقيا اليك يعني واللام لم يطل في
 الشرح اللام حق على ما صح به ان الحاجب في الشرح المفصل من جواز قوله سبقيا في
 وجد عاليا **قوله** فلام المتقدمة لا تدمر تحيي وهذه الامور لا تدمر وهذا كله على غير
 قول ابن الحاجب في هذه المسئلة **قوله** وهذا يقتضي ان يكون النهار محمولا لا بتفعا
 مع تقدمه عليه وعطفه على محمول سابق بالليل وهذا يجوز في الشعر في الشرح ليس في
 قول الزخشي ان ذلك من اللف والتشريف يقتضي ان يكون قوله بالليل محمولا لما
 وان يكون النهار محمولا لا بتفعا بل بتفعا ان يكون بالليل راجعا للتمام والنهار راجعا
 لا بتفعا الفصل ويحتمل ان يكون رجوعها اليها لاعتبار عملها بينهما بل باعتبار تفعلها
 من جهة المعنى فقلت **قوله** يتم يتعلق الجار والمجرور حبيذا من جملة الصناعات
 قلت يكون قوله بالليل والنهار خيرا متبعا محذوف اي ذلك بالليل والنهار والاشارة
 ترجع الى ما ذكر من التمام والتفعا الفصل والابتغا وان تاخر لفظا هو متقدم ترتيبا
 لانه من جهة الاول والجملة معترضة **قوله** وزعم عيسى هو قاضي لقضاة بها
 الدين بن عقييل وقد ذكرنا ترجمته في الحادي عشر من الاشياء التي تحتاج الى الترابط
قوله والخلق والقيد غير ان في الشرح كان المصنف شيا قد مره في الباب
 الرابع في اواخر الامور التي يكتبها الاسم بالاضافة من ان قولهم غير ان واعيانهم
 بقبي وقول لا يلزم من كونه غير عربي يعني ان العرب لم تتكلم به وانما يلزم ذلك
 من التفرقة انه لا يتكلم الا بكلام به العرب دون المولدين **قوله** قول بعضهم في وما هو
 من حرجه من العذاب خير هو فيه هنا وجه اظهار ان يكون عما يدا على احد هرو يجوز
 ان يعود على المصدر المذموم مما قبله وهو لو يعبر وعلى كل نهاس ما عند الحجاز بيت
 ومبتدأ عند التبيين ويخرج حه خيرا وان يعبر مرفوع بخرجه على الاول ويدل من



هو على الثاني وتبيل هو حاشية عن التفسير ولا يعود على شي قبيله وان يعبر بدله وكون
 البدل من الضير مشتق له فيه خلاف واجاز الفارسي في الحليان ان يكون ضمير الثاني
 وهو المسمى عند هم بالجهول يجوز ان يكون غير جملة اذا نظر اسنادا معنويا نحو ما هو
 يقاوم زيد نحو مبتدأ ضمير جهول عند هم وبقايم خبر وزيد فاعل تقايم ولا يجوز في
 مذهب البصريين ان يفسر الجملة مخرج بجزئها تساله من حرق الجدرانتي فان اراد
 المم بقول بعضهم هذا الذي في الحلييات كان في كلامه رد على اي حيان في جعله ما بعد
 ضمير الشأن هنا غير جملة **قوله** فيمن رفع يدرك هو ملحقه من سليمان وخرجها
 ابو الفتح على حذف فاعل الجواب اي فندكم الموت وهي قرارة ضعيفة وعبارة الزخشي
 ويجوز ان يقال حمل ما يقع موقع اينما تكونوا وهو ايما كنتم كالحمل ولا ناعب بعينه في قول
 الشاعر
 مشاييم ليسوا صليحين عشيرة ولا ناعبا الا بين غرابها
 على ما يقع توقع ليسوا صليحين وهو ليسوا صليحين فوقع على ما رفع زهير يقول لا
 غايب ما لي ولا حدر وهو قول خوي سبيوي ويجوز ان يتصل بقوله ولا يظلمون
 فتبيل اي ولا يتقصون شيئا مما كتب من اجلكم اينما تكونوا في كلامه حروم
 او غيرها ثم ابتدأ قوله يدرككم الموت والوقف على هذا الوجه على اينما تكونوا اللهم
 الا ان يقال ان رفع المضارع عند التثنية قاذ التثنية ان بيت زهير عند محمول على
 التثنية والتاخير في نقول ان اتاه وعند البعض على اضار الفاعل كما ذكره المبرد في هذه
 الاية فان قيل لعل المراد هنا ايضا على نية التقديم فيكون قول سبيوي قلت
 تحييد لا حاجة اليه جلا اينما تكونوا في موقع اينما كنتم اللهم لا ان يقال ان رفع المضارع
 عند التثنية التقديم اينما يكون اذا كان الشرطا ضميا وهنا بحث وهو ان كون الشرطا ضميا
 والجزا مضارعا انما يحسن في ان فعلها الماضي الي معنى الاستقبال فلا يحسن اينما كنتم
 يدرككم الموت الا على حكاية الماضي وفصلا لاستحضار على الوجه الثاني لا يكون فتبيل
 بعينه اي شي من الاجور بل من مدة الاجل المكتوب يستظهر الكلام **قوله** لانه لا يلحقه
 علامات الغرور الا بشرط يريد بالندوع التانيق والتثنية والجمع وبالشرط ان يكون
 خاليا عن من فاذا وجد هذا الشرط فان كان اسم التفصيل معرفا باللام او مضافا
 اضافة لا يقصد معها التفصيل على المضاف اليه جازت المطابقة وعدمها **الجملة**
الثالثة قوله احدها قول اي عبيدة في البحر قال ابو عبيدة الكاف بمعنى
 واوالظنم وما يعيها الذي واقفة على ربي العلم كما في قوله تعالى وما خلق الذكر
 والانتى وجواب القنم بما دلونك **قوله** وانت الذي في رجة الله طمع
 هذا جزئيت صدره فياوب ليلى انت في كل موطن **قوله** وفي الاية اقوال اخر ثانيا
 ان الكاف مبتدأ ذكر صا حب اليك الاقوال التي في هذا الوضع فبلغ بها خمسة عشر قولا
 ولم يذكر ما ذكره الكاف ثانيا وذكرنا تشبه المم لا بها للرجاج وما ذكره خامسا

Copy

للاختصاص واقتصر ما حب الكشاف منها على ما ذكره المصنف وما ذكره صاحب الشرح
تأمل قوله اخذ مع قوله ثانياً فإنه ان اعتبر القول المتقدم اولها حتى يكون هذا
ثانياً لم يصح لان الاقوال لا يثبت كونها اخيراً لا يشل ذلك اضلاً وقول الصير في ثانياً
لا جمع الى الاقوال لا يثبت كونها اخيراً **قوله** المثال الثاني قول ابن هيران في التمام
وتنزهه وان بالسند وسهوان قربة ما صبهان وجدا حديث الحسين المقري وفي الشرح
واظن ان هذا المقري هو المراد في المتن **قوله** انتزع الباء المحيية الى اخيرة فتخرج
تخرج والا كيد جمع كبد وهي مؤنثة **قوله** ونظاً هذا التركيب كثيرة مشهورة
الاستعمال في الشرح الوجه الذي ذكره ابن سعيود مشك في نفسه وذلك لان اذا
كانت موصولة اسماً بمنزلة الذي على نزعها لم تنان في مثل قولنا انت اعتقل من انت
تكذب ان تكون صلتها تكذب بالنا الفوقية الخطاب وانما يجب ان تكون اذا كان باليا
المختية لتكون متمكلاً لصير غيبه يعود الى ان التي هي اسم معني الذي مع ان المصوغ فيه
فيه الخطاب وكذا يرد في نحونا اعتقل من ان الكذب والمصنعة له علي هذا واخذ
يوول للقطب بما وافقه ولا يخفى ذلك من الاعتراض فتأمله واقول لعل ابن سعيود يجوز
في مثل انت اعتقل من الذي او من ان تكذب بالنا الفوقية الخطاب وفي مثلنا اعتقل من الذي
او من ان الكذب الامرة للتعلم فان ابن سعيود كما قال المحم خالفه الصوريين في قول كثيرة
قوله لا يعود الى القول بنفسه كما يفعله اهل الظاهر في البحر والظاهر قوله تعالى
ثم يعود ولا لما قالوا للفظ الذي سبق منهم وهو قول الرجل ثانياً انت مني كظير ابي
فلا يلزم الكفاية بالقول الاول انما يلزم بالثاني وهذا مذهب اهل الظاهر اثنى وفي
الاشراف لابن المنذر قال الحسن العودي الغشيان في الضج وقيل ان يجمع على اصابتها
فانما فعل ذلك فقد وجبت عليه الكفاية وهذا قول مالك وبه قال ابو حنيفة
ايضاً وقال احمد اذا اراد ان يغتصب كفوفاً اخرج الظاهر من لسانه فقد وجبت عليه
وهذا قول الثوري وروي عن طاووس وقيل اذا عزم على مسأله ولم يظلمها بعد
الظهار فقد وجبت الكفاية عليه وهذا قول الشافعي وقال بعض اهل الكلام اذا
عاقبناهم منها ثانياً وجبت عليه الكفاية **قوله** وبعد وهذا الوجه عسدي
ضعيف لان انت اعتقل من ان تكذب يقال للتفصيل وانت اعتقل من الكذب لا تفصيل
فيه لانه تفصيل على النافذ والتفصيل على النافذ لا تفصيل فيه **قوله** التوجيه
الثاني ان الفعل من معني ابعد في الشرح فيه نظراً ان الفعل الذي ينسبك هو وما
معه في المثال وبالمصدر يشهد في صير المصدر فينبغي عند الشك ان ايضا في ذلك
المصدر الى هذا الصير كما نقول في العجبي ما صنعت المعنى اعجبني صنعتك ولا يضر
في غرضنا ان فاعل المصدر يجوز تركه وانما فعل ذلك في المثال صار معناه زيد
ابعد الناس من كذبه فيكون زيد مفعلاً على الناس في البعد من كذبه نفسه فيلزم

مشاركة الناس له في ذلك اعني البعد من كذبه لضرورة التفصيل وهذا من مظان التوجيه
بمعزل في كلام المجمع بين اضافة اسم التفصيل واذا خال من على المفضل عليه وهو
ممنوع قال الرضي واما نحو قوله ما انا اير من اشعر وانت اعظم من ان تفعل كذا فليس
المقصود تفصيل المتكلم على الشعور والمخاطب على القول بل المراد بعدها عن الشعور والقول
وانقل التفصيل بغير بعد الفاعل من المفضل وتجاوز عنه فن في مثله ليست
تفصيله بل في مثله في قولك بذنت منه ففعلت يا فتى التفصيل بمعنى تجاوز ويان بلا
تفصيل فحتميات اعز علي من ان اضربك اي يان من ان اضربك من شرط عزتك علي وانما جاز
ذلك لان من التفصيلية متعلقة بفعل التفصيل بغريب من هذا المعنى الا نزي انك اذا
قلت زيد افضل من عمرو وعناه متجاوز في المفضل عن مرتبته فن في ما خزنه هو
كالنفسبيلية الا في تفصيل التفصيل انتهى كلامه واقول الجواب عن النظر الذي ذكره الشارح
ان المصدر المشبوك من الحرف والفعل لا يخفى اضافة ولا نسبته الى فاعل ذلك الفعل
لان المصدر لا يضر فيه ولا يلزم ذكر فاعله والغرض من سبكهما بيان المصدر الحاصل
منها ولا دخل للمفعل في ذلك والجواب عن قوله ان في كلام المجمع بين اضافة اسم التفصيل
واذا خال من على المفضل عليه ان في كلام المصنف ليس فيه ذلك لان من الاولي في المتعلقة هو
بالفعل لما صته من معني البعد والثانية بمعنى علي كما قيل في قوله تعالى ونصرتاه
من القوم وهي متعلقة بفضله وهو علة لكون زيد ابعد الناس من الكذب
الجملة الرابعة قوله على لقط الساعة في من خفض هو السلي واين وتاب
وعاصم وحذرة وقد اخرج وابو قلابة وبجاهد والحسن وقتادة ومسلم بن حبيب
وتبلة بالرفع وخرجت علي انه معطوف على علم الساعة على هذا مضاف اي وعلم
قيله وحذق المضاف واقم المضاف اليه مقامه روي هذا عن الكسائي **قوله** وابعده
سنة قول ابن عمرو هو ابن العلقا له في مجلس بلال بن ابي بردة لما سئل بلال عن هذا
فقال لم احد لها فقال ابو عمرو انه منك لتريب لوليك نيا دون قال الحوفي ويرد
هذا كثرة الفضل وانه ذكر هناك المشار اليهم وهو قوله تعالى والذين لا يؤمنون
قوله وقول بعض عطف على قول الكوفيين ولما قال وابعدهن هذا مشيراً الى قول
الكوفيين والتهجاء كان احسن لان التبا عديين المعطوفين هنا بعد من
التبا عديين القسم وجوابه هناك بكثير **قوله** وقول الرخشي عطف على قول حماد
قوله ففيل العا وللقسم وما بعده الجواب وقيل الجواب محذوف اي لتفصيل اولاً لان
فيها ما اشاف **قوله** واما من نصب ففيل عطف على سرهم او على مفعول محذوف مفعول
ليكنون او ليعلمون اي ليكنون ذلك او ليعلموا الحق في الشرح حكايته هذه لاقتال المذكرة
هنا في توجيهه نصب فاعل هو صواب ليست بجيدة لو هو دلتا على الوجود في الوجه الذي
ادعاه غير صواب بل البعد فيما حكاها هنا شد وقول ينبغي ان لا يرسل الله ان البعد في كل

ما حكاها المصنف هذا الشد بل في بعض ما حكاها لأن النصب بالمطف على معول يعلمون أو على أنه
مصدر لقول محذوف أو على استنطاق الخافض ليس كذلك **قوله** وتيل هو ما حكاها أي كثر
به في الشرح يعني أن خبره أن في قوله تعالى يا الذين كفروا يا الذين كفروا يا الذين كفروا
المذكور المحذوف وفيه نظر لأن المتن محين بأن الذين كفروا يا الذين كفروا يا الذين كفروا
والخبر يجب أن يبين ما لا يبينه المبتدأ وقد خلف هذا فلا يستقيم الاعتبار كما في قوله
أن الذي قاله صوابه وقد يقال في تنبيه الكفر بين المي وفتح في الخبر والخبر عنه لم
يشترط على ذلك فاستشهد ما لم يكن فاستنطق ما لا يخبر **قوله** حل على ما لم يثبت في الخبر يعني خبر
المبتدأ فإنه لم يثبت فيه الخفض على الجوار **قوله** والذي فسرت به عما يشهه رضى الله عنها
خلافة ذلك وقضتها مع عروة بن الزبير رضي الله عنه سقطت في صحيح البخاري هو ما روي
هشام بن عروة عن أبيه أنه قال قلت لعائشة أم المؤمنين وأنا يومئذ حديث السرايات
قوله تعالى أن القضا والمروة من شعائر الله خرج البيت أو اعترق فلا جناح عليه
أن يطوف بهما قال لا يطوف بهما قالت عائشة كلا لو كان كما تقول لكنت
فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما إنما أتركت هذه الآية في القصار كما قالوا يفعلون لناه وكنت
منه حدوق قد يد وكما قالوا يخرجون أن يطوفوا بين القضا والمروة فلما جاء الإسلام
سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فأنزل الله تبارك وتعالى في أن القضا
والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما انتهى وفي
الكشاف كان على القضا أساف وعلى المروة نابلده وهما صفتان يروى أنهما كانتا رجلا
وامرأة زنيا في الكعبة فمخا جبرين فوضعا عليهما لبعثتهما فلما طالت المدة عبدان دون
الله فكانا هال الجاهلية إذا سعلوا سمواهما فلما جاء الإسلام وكسرت الأوتان كره السليبي
الطواف بينهما لأجل فعل الجاهلية وإن لا يكون عليهم جناح في ذلك فرفع عنهم الجناح وفي حكا
التننا زاني وإن لا يكون عطف على أجل أو فعل وهذه إشارة إلى الطواف بينهما لما عليها من الصفتين
الحجرتين **قوله** وبه يتخلل تراشكال ظاهر في الآية محجوج للتأويل في حاشية التننا زاني
نظم الكلام لا يخلو من اشكال لأن أن اما أن تجعل معصية أو مفسدة فإن جعلت معصية كانت
في موقع المكان المحرم بدلا من ما أو من التأييد المحذوف وظاهر أن المحرم هو الاشتراك لا تقيده
وإن الأمر الموردة بعد ذلك مقطوعة على لا تشركوا وفيه ارتكاب عطف الطلبي على
الخبري وجعل المعاني في الواجبة المأمور بها محرمه فاجتمع إلى تلكا مثل جعل
لأزايده وعطف الأمر على المحرمات باعتبار حرمة اعتدادهما ونقض الخبر تعيني
الطلب وما جعل لانا هية واقعة متوقعة الصلة لأن المصدرية على ما هو المذهب
للمع تنقلا عن سيبويه غير مبال باجتماع الناصب والجازم لكون الجازم في نفس الفعل
والناصب في لام الفعل فلا سبيل إليه ههنا لأن زيادة لانا هية مما يقل به
أحد ولم يرد في كلامه وإن جعلت أن مفسرة على أن لانا هية والتأهي بيان لتلاوه

المحررات توجه اشكال أن أحدها أن عطف أن هذا صرا على مستقيما على أن لا تشركوا
مع أنه لا معنى لمقطعه على أن المفسرة مع الفعل وثانيها عطف على أو المذكره على
المعاني فإنا لا نصلح بينا التلاوة المحرمات قبل الواجبات واختارنا المعنى صاحب الكشاف
كون أن مفسرة لأن العطف أو الأمر على المذكورات قرينة ظاهرة على أنها مترادفة ولا يسيل
حبيبة إلى جعل أن معصية موصولة بالنهي لما عرفت واجاب عن الاشكال الأول
بأن قوله وأن هذا صرا على مستقيما ليس عطفًا على أن لا تشركوا بل هو تعليل لا تنبأ
متعلق بالنهي على حذف اللام وجاز عود ضمير النهي إلى انقطاع لتقدمه في المقطع
تيل فعل هذا يكون النهي عطفًا على لا تشركوا ويصير التقدير فابتعدوا صرا على لانا
مستقيم وفيه جمع بين حرفي عطف على الواو والفاء وليس عبيتين وأن جعلنا التأويلات
افتراضية قلنا وروى الدوا مع الفاء عند تقديم المفعول فعلا بينهما شيان في الكلام مثل
وربك فكبر وإن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً فإن آية الجمع البتة وسعت
زيادة الفاء جمل المفعول متعلقًا بمحذوف والمذكور بالفاء عطف عليه مثل عطف
فكبروا دعوا الله فلا تدعوا مع الله فأشروا فابتعدوا وعن الاشكال الثاني بأن عطف الأمر
على التوابع الواقعة بعد أن المفسرة لتلاق المحرمات مع القطع بأن المأمور به لا يكون محرراً
د على أن القيمة راجع إلى اعتدادهما بمعنى أن الأمر كما هاء كرت وقصدوا زيارتها التي هي
النهي عن الاعتدال حتى كأنه قيل أشركوا ما حرم أن لا تسيل إلى الوالدين ولا تخسوا الكيل هـ
واليزان ولا تترأوا العدل ولا تتكلموا العهد ومثل هذا وإن لم يجد بحسب الأفضل لكن ربما
يجوز بطريق العطف وما انتصاب أن لا تشركوا بعلينكم معنى التزموا ترك الشرك فإياه عطف
الأمر لأن جعل لانا هية وإن المصدرية موصولة بالتأهي والأوامر على ما هي
قاعدة انتهى **قوله** وتياولون قدرة حقه تقدم الكلام من المص على هذه الآية
في حذف قسم العطف لأنه لم يذكر هناك الوجه الأول **قوله** وليس عبادة وتقرعيني
هذا صدر بيت بحزبه أحتب إلى من ليس المشوق وقد تقدم الكلام عليه في حرف السلام
في الكلام **قوله** ولا سائق شيا هذا بعض بيت وهو يد إلى أني لست مدرك ما معنى
ولا سائق شيا إذا كان جايباً وقد تقدم الكلام عليه في العطف على التوفهم **قوله** وقد
مضى البعث فيها معنى ذلك في واحد الباب الثالث قبل الكلام على تعيين موضع التقدير
قال صاحب البحر وحلص كلامه أن محشرى أنه لو نصب لكان مدرجا تحت المستثنى
منه وإذا رفع كان بدلا والمبدل منه في تية الطرح قصار لما كان تفرغ له لأن
البدل على تية تكرر الفاعل فكانه قيل قل لا يعلم الغيب إلا الله ولو أعرب من معنوا
والغيب يد الله والاله هو الفاعل أي لا يعلم غيب من في السموات والأرض إلا الله
أي الأشياء الغائبة التي تحدث في العالم وهم لا يعلمون يحدثها أي يسبق علمهم بذلك
لأن حسنا **قوله** في من يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه في البحر

استفهام في موضع رفع على الابتداء وهو استنفاها من سفله في موضع
رفع بدل من الضير المستكن في ترغيب ويجوز ان يكون في موضع نصب على الاستنفا
على البدل احول لانه استنفا من غير وجوب وانتصاب بنفسه على انه يميز على قول الفراء
او شبهة بالتمويل على قول بعض الكوفيين او مفعول به اما ان يكون سفله بتعدي بنفسه
كسنة المصنف واما لكونه من معني ما يتعدي اي جعل وهو قول الزجاج وابن جني واهلك
وهو قول ابي عبيدة او على اسقاط حرف جر واصله في نفسه وهو قول بعض البصريين او ان
لمؤكد محذوف تقديره سنة **قوله** نفسه حكاه في اما الذي لا يميزه البصريون لان
شرطا لتمييز عندهم ان يكون نكرة واما الشبهة بالمفعول فذلك عند الجمهور مخصوص بالصفة
ولا يجوز في الفعل تنويع بدو حسن الوجه ولا يجوز حسن الوجه واما
اسقاط حرف الجر فلا يتقاس واما لكونه توكيدا محذوف فذلك فيه خلاف وقد صح ان ذلك
لا يجوز واما التحقيق فلا يتقاس واما ان يكون سفله بتعدي بنفسه لانه الذي يجتاراه لان
تحليلا لا يجوز والمورد حكاه ان سفله بكسر الفاء يتعدي كسفله بفتح الفاء وشدها وحكي
عن ابي الخطاب انها لغة **قوله** واما لغة الاكثرين في توكيد الضير المرفوع المتصل بالنفس
او القين ان يكون بدو التوكيد المتصل نحو قصتم انتم انفسكم في الشرح تقدم هذا في حرف
البا وتقدم ان توكيد المرفوع المتصل بالنفس والعين ليس حقه ان يكون بعد توكيده
بالضير المتصل على التخييل بل حقه ان يكون بعد توكيده احدا الامر ان لا يبينه امسا
التوكيد بالمتصل واما الفصل بغيره ايا ما كان الفاصل وتقدم هناك ان اتي بالزيادة يمكن
الاعتدال بها واقول تنذر لنا نحن ايضا هناك مع الشرح فلام في ذلك علم انه يمكن ان يكون
في كلامهم هنا فخلص من اعتراض الشرح وهو تبيينه بلغة الاكثرين **قوله** لتقرات
يا ابن الخ في الشرح اتنصر على التثنية بالبيت ليرجح له دعوي الضعف ولا يستكر وقد
ذكره في حرف اللام انه قرأ حاجة فذلك فليفرحوا في الحديث لنا قد واصلناكم
ومن قرأ بالتثنية في تلك الآية يعقوب وليست قراءته شاذة اذ الصحيح في الشاذ
انه ما ورا الفذات العشر وقدراته من العشر **قوله** وان الذي كانت يبلغ دما وهم
هذا صدر بيتهم من القوم كل القوم وامر عام وقد سبق الكلام عليه **قوله** وتك
اظهر منه قول الجاهل انه جاء على اهل ان الناصبة جلا على اختار المصدرية في الشرح
فيه نظرين وجهين احدهما انه لا وجه لكون هذا اظهر فان حمل ان الناصبة على
المصدرية في الاصل قليل وليس بقياس وانما رفع في شدة وذم الكلام بخلاف اعتبار
معنى من فانه كثير وثيق ووقوعه في فصيح الكلام شائع الثاني انه قد ذكر
في اخر الكلام على المثال من امثلة الجنة الثامنة ان حمل الرسم على خلاف الاصل
مع امكانه غير سديد وذلك مناف لمقوله هذا بان القول ان الاصل ان يقول بالجمع
حلا على معنى من حسن وبيان المناقاة ان كون هذا حسنا ينتضي شذاه واقول



الجواب عن الاول ان كونه اظهر وجهها وهو تبادر الى الذهن وكونه غير متيسر لا ينافي
ذلك وعن الثاني ان هذا الحمل ما وقع في المصنف على خلاف الاصطلاح عند اهل الخط ولا
تسلم امكان الاصل فيه **قوله** وتقدر يكثر من الناس قول الزمخشري في هذه المواضع
نننا فقتلوا الصواب ما بينت لك في الشرح حاصله رفع التناقض عن الزمخشري بانه
استمع من جعل ما شرطية لرفع تود من حيث كانت هذه القراءة قراءة الجماعة وساهل
في تجويزه ما اجاره في ايها لكونوا بذكركم الموت بغير شك وان كان شل ما منعه او اشد
لكون القراءة شاذة فلم يتيال في القسم فيها وفيه نظر فانه يري ان القراءات كلها احاد
ولاموا تريقا ولذلك تراه مطلق عنان القول في تحطيه بعض القراء السبعة في بعض الاماكن
ولا ياتي بما يقول لفته ان القراءة بالراي لا بالرواية العجيبة المنقلة باليحيى صلي الله عليه وسلم
قالا اعتذاره بما ذكره المصنف من ظاهره واقول بل الاعتذار له بما ذكره المصنف ظاهر لان الزمخشري
وان كان يري ان القراءات كلها احاد لما كانت الاولى قراءة الجماعة لم يتسم فيها القلة القاري
بها **قوله** والتاسع قول بعضهم ان اصل الهم لله كسر الشين او ضها على لغة من قال
بسم او سم في الشرح هذا المثال لا ينبغي ان يذكر في هذا الباب لانه موضوع الذكر الا مورد
التي يدخل على المغرب الخلل من جهتها فالنظر في ذلك ليس من الاعراب في شيء وقد
ذكر في بيانه الكتاب انه ينبغي ذكره لان نقل له بما عراب كان حقه ان يتجنب
ذكر ذلك في كتابه اضلا ولا شيا واقول لا ينبغي عليك ضعف هذه المناقشة وقد تقدم
الجواب عن شلها مرارا **قوله** وكل هذا خروج عن الظاهر لغير داع في الشرح بل هو
خروج عن الظاهر لداع صحيح وذلك ان الادان لم يسمع الامور فاقا لا الخلق الا اذا
جزم في نقل الحركة ايدان بانه وقف حكما ولو لا ذلك لما نقل قاعا فقل ذلك حرصا
على عدم الخروج بالكلية عن السنة في الادان من ايراد كلماته موقفا على واخرها
لنوان لم يقق حسنا فقد وقف حكما من جهة انه اغنى خذ الكلمة ساكنا لا جعل
الوقف ثم نقل اليها حركة الهزلة ووصل مع تبة الوقف ولو حرك الراء بالضم
الاعدائية مما استصوبه المصنف كان غير واقف لاحسا ولا حكما فخرج عن سنة الادان
بالكلية واحتجاج المصنف بان هذه الموصلة لا يثبت لها في الدبر لا تقيد اذ قد فرضنا ان
ان نقل حركتها الى الراء وقف حكما لا واصل فلمرة الوصل بثبوت اذا المصنف مفتقد حكما
واما السماسه فان تنضم في قياس الوقف وهو كون هذه الالفاظ مقطوعة عن
اليعن ان يقال المصنف هو الميم وسكون الهزلة لكن اطبق القراء الا في رواية حبي
عن ابي بكر عن عامر بن علي بن الميم وطرح الهزلة قد هبت سيويه وكثير من النخاة الى انه
حرك لا لتقاء الساكنين واوثره الفتحة للتحفة والمحافظة على التتبع في الله
والله ذهب الزمخشري في المعصل اتباع بكتاب سيويه واختاره في الكشاف ان
حركة الهم في اية نقلت الى الميم بعد حذف الهزلة تخفيفا فاعترض بان هزلة الوصل

يستقط في الدرج والتحريف وتقل الحركة ان يكون فيها لغات وتكون وكيف لا وانما حركتها
 انما لها دلالة عليها فاجاب بان يسمي ان كان في حكم الموقف عليه لم تكن الحركة في
 الدرج بل في الابدان الجارية تحريفها بحذفها والفا حركتها على الساكن قبلها كما في واحد
 اثنان ينشد الدال وحذف الهمزة وما ذهب اليه الزمخشري في ذلك في كتابه
 هو نظير ما ذكرناه انتهى ما في الشرح **قوله** وقيل من الما وفيه ما ذكره ظاهر
 ان الرد والفتلة التي ذكرت في ابدال زهرة من ما اتيت في ابداله من الضمير العائد
 اليها ولا يخفى ان الثاني وهو التايح الموصول لتلحاح صلته ذكر هناك وليس بات مرها
قوله تنبيهه وقد يكون الموضع لا يتخرج الاعلى وجهه مرجوح فلا يخرج على محذره
 كقراءة ايم عامر وعاصم وكذلك نفى المومنين في الشرح هذا اعتراف من المصنف بان
 هذه القراءة المتواترة غير صحيحة لكونها لا تتخرج الاعلى وجهه مرجوح ولا ينبغي
 ارتكاب مثله وانقول ليس في كلام المصنف اعتراف بان هذه القراءة غير صحيحة مما حقه
 الاثر فيه اعتراف بالمرجوحه ولا يلزم من المرجوحه عدم الفصححة **قوله**
 فيقول القائل ما ض بئس المنعول وفيه ضعف من جهة اسكان اخذ الماضى ولان بة ضاير
 المصدر مع انه منوم من الفعل وانما بة غير المنعول به مع وجوده وقيل مصدر
 اصله نجي سكر ثانياه وفيه ضعف لان النون عند الجيم تخفى ولا تدغم ذكره في
 الضعيف ابو علي الفارسي والزمخشري قال لا ينبغي في شرحه للكشاف واعلم ان ما
 ذكره المصنف وابو علي ضعيف لانه لا يعد في تحقيقا بالاسكان ولا بعد ايضا في اقامة المصدر
 مقام الفاعل لان اقتضا الفاعل للمصدر ابلغ من اقتضا المنعول به لان كل فعل لازم
 لا بد له من مصدر الا ما شذ كان قيامه مقام الفاعل اول من قيام المنعول به
 خصوصا في موضع يكون الغرض منوطا بذكر الفعل وهو التخييل ههنا واذا اقمتم
 المصدر مقام الفاعل نصب المومنين بالفعل لان المصدر قائم مقام الفاعل
 فيبقى المومنين مفعولا به منزها وتقديره ونجي النجا المومنين او تقول نجي فعل مضارع
 ادغم نونه في الجيم واصله نجي ونقول هذه الفتاة تدل على جواز هذا الدغام فان الفتاة
 توخذ من الفتان المعجز فصاحته وتقول من يقول مثله لم يجز عن العرب شيئا
 الى انه احاط بجميع كلام العرب فيه تخيير واسع وكيف يجوز الاحتجاج والاحضار
 باقوال نقلها عن القدرين من لا يعتد عليه بلمله او لعدم عدالة اولها لانه عليه
 وترك الاهداء المتك بما ثبت تواتره عن من ثبت عصيته عن الفلوط وهو سؤالا لله
 صلى الله عليه وسلم افعم العرب مع قوله تعالي اما نحن نزلنا الذكر واناله كما قلون
 فان قلت الفتاة التي تسمع متواترة فيما لم يكن من قبيل الاداء واما ما هو من قبيل الاداء
 كالمدة والامالة وتحقيق الهمزة والادغام فغير متواتر كما ذكره ابن الحاجب في اصوله
 وذكره غيره قلت نعم لكن لا يكون نقل الفتاة هذه الاشياء اقل من نقل العتية



صدر بيت مجزء هدايا المساء والعلاط والهدو بضم الهاء والدوتشديد
 الواو مصدر هدايا المزهدي وهدوا وبالماء متعلق بنا دي والعلاط بالعين المهملة
 المكسورة في قوله والطا المهملة في اخره مصدر علطه بشر اذا ذكره وفي الشرح
 ونعم الكوفيتون انه لا حذف في مثل هذا البيت وان لا المذكورة او لا هي في الجواب
 قدم اعتبارا بالنفي ونية تقديم نافي جلة على جلة اخري مع انه لا يتبادر في قوله تعالي
 فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم انتهى **قوله** وقول اذا ما اطلقوا الى اخره
 هذا البيت للمدني ثوب وفي الصحاح والمختل ينتمى المخا المجهة مشددا اسم شاعر
 يقال لا فعله حتى يوبت المختل بما يتلحق بيوب القارظ العتري وفي الشرح واظنه
 يعني المختل احد القارظين الذين خرجا في طلب القرظ فلم يرجعا قما لولا انيكن
 او يوب القارظان قال ابو ذؤيب وحتى يوب القارظان كلاهما وينشر في اقتلي كليب
 لوابل وفي شرح الكافية بعد ما ذكر بيت المصنف اراد واسه لا يلا قوته فقد في الغتم وحرف
 النبي وهذا في غاية العذابة انتهى وفي الشرح وخاتمة من النجاة يرويه مما حذفته منه
 لا النافذة بدون اضمار الغتم وسهم الم والظاهر ان رايعا من مالكة اوي ليكون من قبيل
 ما ثبت حذفه بقياس باعتبار حذف لا في جواب العتم **حذف ما النافية قوله**
 فوالله ما نكمت الى اخره في الصحاح والوقوف الموافقة بين الشين كالا لغما بيقا
 حلوته وقق عياله اي لها بن كفايتهم لا فضل فيه وفي الشرح يحتمل ان يجعل
 قوله بمقتل منعولاه والما زائدة وما المذكورة نافية في الموضعين والمغلفين
 تنازعا وحذف المنعول من احدها فلا يحتاج الى تقدير ما لانافئة ولا موصولة
حذف في المصدرية قوله وانما يتقدم المجرور ان يعينها لانها ام الباب وفيه اوي بالجر
 هذا بيان لوجه تقدير المجرور وفيه اشارة الى وجه الرد على السعدي **حذف**
اداة الاستثنا قوله لا اعلم ان احدا اجازه الا السهيلي في الشرح هذا عجيب
 جدا كيف لا يعلم المصنف احدا اجازه غير السهيلي والمسئلة في التسهيل وقد كتبت
 منه شحا وملاه خواشيته وفيه في باب التنارع وخوما قام وقد لا يزيد محمول
 على الحذف لاعلى التنارع خلافا لبعضهم يعني ان التقدير ما قام الا يزيد وما
 تعد الا يزيد نزل هذا من غير حذف اداة الاستثنا والمستثنى جميعا وقد صرح
 ابن الحاجب بالمسئلة ايضا واختار فيها ذلك اي انها محمولة على الحذف دون
 التنارع انتهى فاقول هذا لا يرد على المصنف فان مراده حذف اداة الاستثنا وحدها
 وتاويل ذلك ان الاصل الاقايلا لان يثا الله وحذف القول كثير فحذف قايلا
 لذلك فبقي لا الايضا الله فحذف اوي ادا في الاستثنا فبقي الا ان يثا الله فتكون الآية
 على هذا من حذف اداة الاستثنا وحدها لكن بعد حذف المستثنى الذي هو قول لاهج
 في حذفه **قوله** فتتضمن كلامه هذا اعتراف من علي السهيلي بانه نزل الآية من حذف

الاداة وحدها ما تضمنتها من حذف الاداة والمستثنى جميعا **قوله** والصواب ان
 الاستثنا من غير وان المستثنى مصدر او حال اي الا قولنا مستثنى بان يشاء الله ان
 قدر المستثنى مصدر ولا مستثنى بان يشاء الله ان قدر حالا او حذف هذا المستثنى
 لوجود ما يد له عليه وهو ان يشاء الله لان معناه بان يشاء الله **قوله** وقد علم انه لا يكون
 القول مستثنى بان يشاء الله لان معناه بان يشاء الله المستثنى اذا خلا على ان يشاء
 الله غولا فعلى الا ان يشاء الله فيكون المحذوف من هذه الآية حرف الاستثنا الداخل
 على ان يشاء الله وهو حذف اداة الاستثنا وحدها وفي الشرح وهذا معني ما قاله
 ابن الحاجب في اماليه في قوله تعالى ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء
 الله وهو الوجه فيه ان يكون الاستثنا من غير ما تقول لا يجيء الا باذن زيد ولا يخرج
 الا بمشيئة فلان على ان يكون الاعمال المحذوف حالا او مصدر لا تقتضي الحال لا يخرج
 على حال الاستثنا لذلك وتقدر المصدر لا يخرج خروجا مستعجلا لذلك كقولك
 ما كنت الا بالقلم وما تجرت الا بالقدم وحذفت الباء من ان يشاء الله والتقدير
 الا بان يشاء الله اي لا بد كذا المشيئة وقد علم ان ذكر المشيئة المستعجبة في الاخبار
 عن الفعل المستعجل في المشيئة المذكورة بحرف الشرط او ما في معناه كقولك لافعلن
 ان شاء الله او لا نعلن بمشيئة الله او الا ان يشاء الله وما اشبه ذلك وما ذكر من انه
 استثنى منقطع او متصل على ذلك فيعيد اما الانقطاع فلا يجيء لانه يؤدي الى
 شيء كل واحد عن ان يقول اني فاعل غدا كذا مطلقا فينبه بشي او لم يقيده وهو خلاف
 الاجماع فانه لا يختلف في جواز قوله القائل لا نعلن غدا كذا ان شاء الله وجعله منقطعا
 بوجه في النبي وامامه اذ كرم انه متصل باعتناء النبي فيؤدي الى ان يكون المعني
 بهيئتكم الا ان اشاء والنبي لا يفتيد بالمشيئة لانه ان اريد تحقيق الاخبار
 عن شيء محقق فلا يصح تعليقه بالمشيئة وان اريد نفس النبي لذي هو انشا
 فلا يقبل تعليقه على المشيئة وان اريد واه الى ان باق تقيده فذلك معلوم
 من كل امر ونهي وكل حكم يؤول من يكون كل واحد منهما عن ان يقول اني فاعل
 ان شاء الله واي فاعل الا ان يشاء الله وهو الا يقوله احد وامامه ذكره من ان
 بعض المتأخرين زعم ان الاله لا يست باسثنا فان اراد ان يست باسثنا
 اتصال فقد تقدم الكلام عليه وان اراد ان يست باسثنا اتصالا منقطع ولا
 متصل فلا يصدر ذلك الا عن جمل وعناية والله اعلم انتهى **قوله** وقال بعضهم
 يجوز ان يكون ان يشاء الله كلمة ثابتة ههنا وتقع فيما راينا من النسخ والظاهر
 ان يقول الا ان يشاء الله **حذف الجار قوله** وقد يحذف مع بقا الجرح قال ابن ابي
 الصمغ جواز حذف الجار فيا شيا في شل قوله زيد جوابا لمن قال بمن مودت
 كقوله صلي الله عليه وسلم اقربهما منك بابا بالجر في جواب قولها ان لي جاريت

فالي ايها الهدي وكقول العرب خير لمن قال كيف اصحت فحذف الياء واتي عليها لان
 معني كيف باي حال فجعلوا معني الحرف دليلا فلو لفظ به كانت الدلالة اقرب
 وجواز الحذف اولى قال ابو حيان ويثبت في القياس على ذلك **حذف**
ان الناصبة قوله صوطر في موضع معروفة في عشرة مواضع خمسة اضا
 ان فيها على سبيل الوجوب وحسنه على سبيل الجواز وكما استوفى النحو في باب اعراب
 الفعل **حذف لام الطلب قوله** وتقبل هو جواب لشرط محذوف او جواب للطلب
 قد سبق الكلام على الآية الاولى في حرف اللام **قوله** محمد تعد نفسك كل نفس
 هذا مصدر بيت لا يطلب مجزؤه اذا ما خفت من مرتبها لا وقد تقدم الكلام عليه في
 اللام **قوله حذف حرف النداء** يريد به يالانها اصل الباب لكثرة الاستعمال
 وشذ في اسمي الجنس والاشارة قال الرضي اما اسم الجنس فالمراد به هناك نكرة
 قيل النداء يصح تعريفه باللام سواء تعرف بالنداء نحو يا رجل يا احم او لم يتعرف
 نحو يا رجلا وسواء كان مفردا تامرا ومضافا نحو يا غلام رجلا ويا حسن الوجه
 او مضارعا للمضاف نحو يا طالعا جبلا فقدمت هذه الثلاثة واحدا بيمينه واولاه
 والسر في امتناعهم من حذفه امان النكرة فلان حرف التنبيه اما مستغنى عنه
 اذا كان المنادي مقبلا عليك منتبها لما تقول له وهذا لا يكون الا في المحرفة
 واما من المعروفة المتعروفة بحرف النداء فلان الحرف المذكور حينئذ حرف تعريف
 وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف به لئلا يظن بقاوه على اصل التنكير لا تزي
 ان لام التعريف لا تحذف من المتعرف بها وحرف النداء اولى منها بعدم الحذف
 انه هو مفيد مع التعريف والتنبيه والخطاب فان قيل يجوز حذف حرف النداء من
 اي نحو ايها الثقلان وهو جنس متعرف بالنداء في الجواب ان المقصود بالنداء هو
 وهو معرف قيل النداء باللام فجاز حذفه لذلك لا تزي انه لا يجوز الحذف من
 يا ايها من غير ان تصف هذا بذي اللام فجاز حذف الحذف من هذا فتثبت ان الاعتناء
 في حذف حرف النداء من اي بوصفه نحو يا الرجل او بوصفه وصفا نحو يا ايها
 الرجل واما اسم الاشارة فلا نه موضوع لما يشار به للمخاطب الى شيء وبني كون
 الاسم شارا اليه وكونه مناديا اي مخاطبا نشا فظاهر فلما اخرج في النداء عن ذلك
 الاصل وجعل مخاطبا اخرج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا
 وفي حرف النداء النبي وفي الشرح وتقييد الم شذوذ حذف حرف النداء بما ذكره
 من اسمي الجنس والاشارة ظاهرة في ان حذفه من مناديا غير هي ليس شاذا فيود
 عليه كلمة الله فانه لا يحذف حرف النداء منها الامع قويضا اليم المشددة في الآخر
 وذلك لان حق ما فيه اللام ان يتوصل الى نداءه باي او باسم الاشارة فلما حذف
 الوصلة مع هذه الكلمة لكثرة نداءها لم يحذف الحرف لئلا يكون اجماعا فاقول لوجه

بأشياء الياف في واثبات الالف فيلده وكذلك اذا كتبت قه زيد التبت قافا وها
لا تكتب لو وقعت لكتبت قه قد علي ان قيا س ابن ان يكتب بالالف مطلقا لانك
لو ابتدأت به قلت ابن وانما حذفت الالف اختصارا لكثرة تها ولذلك حذفت العرب
التنوين من الاسم الاول فالعلة التي حذفت العرب التنوين لاجلها هي التي حذفت
الكتاب الالف لاجلها وانما اشترط ان يكون بين عشرين وصفا لانه انما يكثر اذا كان كذلك
وانما اشترط ان لا يكون اول سطر لانه اذا كان اول سطر كان في محل مبداه غالبا لان
القاري يلتفت الي اخر السطر حتى يتبين بالاول السطر الذي بعده فلهذا ان يكتبوه
على غير ما يوجب النطق به غالبا وحذف الالف وان كان على خلاف القياس انما
كان لكونه اجري مجري الوصل الغالب فيه فادفات ذلك المعنى الموجب للحذف
لم يكن للحذف وجه **قوله** جاريته من قيس بن ثعلبة بعد كريمة خوالها والعقبة
وفي الشرح قال ابن جني والذي اري انه لم يرد في هذا البيت وما جري بجرا ان يجري
ابنا وصفا على ما قبله ولو اراد انك تحذف التنوين ولكن الشاعر اذا ان يجري
ابنا على ما قبله بدلا منه واذا كان بدلا لم يجعل معه كالي الواحد فوجب ان يبقا
ان يتوي اقتصا الى ان مما قبله واذا قدر كذلك فقد قام بنفسه ووجب ان يبقا
وعلى ذلك تقول كمت زيدا بن بكر كانتك تقول كمت زيدا كمت ابن بكر لان ذلك حكم
البدل اذ البدل في التقدير من جملة اخرى غير جملة المبدل منه وقال بعض المتأخرين
لو كان الامر على ما قاله ابن جني لكان شل كمت زيدا بن بكر بالشق من كثرة في كلامهم
لانه وجه سايع مظهر ولكنه قليل فحذفته كان الوجه ان يحمل على انه ضرورة **قوله**
فالقينة غير مستغيب الم هذا البيت لابي الاسود الدؤبي وقبله فذكرته ثم عاقبته
عقبها رقيقا وقولا جليلا **قوله** وانما انزل ذلك على حذفه للاضافة لارادة تماثل
التماثلين في التثنية لاشارة بذلك الى حذف التنوين لا لتقا الساكنين في ولا ذكر الله
الاقتيلا واللام الا في تقييل الحذف والثانية للاشارة الى اريد المتعاطفين المعطوف
والمعطوف عليه اي اثر الشاعر حذف التنوين في ذكر الله لاجل التماثل الساكنين على
حذفه لاجل الاضافة بان يضيف ذكر الله الى الاسم السري يتماثل في التثنية المعطوف
وهو ذكر والمعطوف عليه وهو غير مستغيب فان قيل هذا يشعر بان ذكر الله
اذا حذف منه التنوين لاضافته الى الاسم الشريف يكون معرفته واضافته اليه
لمنظية وهي لا تقيد التعريف احيانا بان اضافة اسم الفاعل لا تكون لمظنية الا اذا
كان بمعنى الحالا والاستنباط وهو هنا بمعنى الماضى والاستمرار **قوله** فان الاول
مضاف الى المذكور والثاني لمجاورته له مع انه المضاف اليه في المعنى كانه المضاف اليه
لفظا الضمير في له واليه الاوي والثانية المذكور وفي انه وكأنه للثاني مبتدأ خبره كانه
وما بعده ومجاورته تقييل هذا الحكم قدم للاهتمام به **حذف** **قوله** تحذف للاضافة

العتبة

المعنوية لانها موصوفة بالتخصيص المضاف ان كان المضاف اليه نكرة وتعريفه ان كان معرفة
فان لم تحذف من المضافات متعوية لزم تعريفه للمعرف ان كان المضاف اليه معرفة
وتخصيصه ان كان نكرة وكذلك تحصيل الحاصل بما تعريفه للمعرف قطا هـ
واما تخصيصه للمعرف فلانه اذا كان معروفا كان مخصصا وتقييد المعنوية لان ال
لا تحذف الاضافة اللفظية وهي التي يكون المضاف منها مشتقا مضافا الى معوله لانها
لا تنفي الا تحقيقا في اللفظ وتخصيص ذلك ان لا تتسع من الشيء ولا من المجموع بالاول
والثاني نحو الصاربا زيدا والصاربا زيد ولان الفرد والجمع يغير الواو والنون اذا
كانا متعديين ومجرورهما مصدر الصاربا بك والصاربا بك او مظهر باللام نحو الصارب
الرجل والصارب الرجل ومضاف الى المظهر باللام مرة بعد اخرى نحو الصارب وجه
فمن غلام اخي الرجل **قوله** قيل والاسم المشبه به نحويا الخليفة ههبة لان تقديره
يا مثل الخليفة ههبة فدخلوا في الحقيقة على غير الالف واللام **قوله** ويرده انها
لا تجامع من الجارة للمفعول فتدبه لانها تجامع من الجارة لغير المفعول كما اذا بي
انفعل التخصيص مما يتعدي من كقول البيت زعم الاقرب من كل خير وهم الاقرب
من كلهم ويجوز ايضا ان تجامع من هذه من الجارة للمفعول تقدمت عليها او مخرجة
عن زيدا اقرب من عدو من كل خير **قوله** وليس هذا بيمين التركيب قياس هذا ردي على الاختص
في قوله ان اللام زائدة بان زائدة اللام ليست قياسا سنية وهذا التركيب الذي كملنا
فيه فيلبس **قوله** وابد المثلث ضعيفا قال الرضي والاعلم ان يكون البدل جامدا مجيئا
لو حذف الاول لاستغنى الثاني ولم يجز الى تسويع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا كنونك
نلا وبيك خير منك اي يلوذي في التخييل والقهيل فذكر الموصوف اي فلا وبيك
رجل خير منك **قوله** فالاولي عندي ان يخرج على قوله ولقد امر على الليم يسيني
وهو ان يجعل ال التعريف الجنس فيكون مدحها في المعنى كالنكر فيصح نفعه
بالنكرة **حذف لام لانفعل** **قوله** وقيل موه اثار من موه ييم مقبومة وراستده
ابو قبيلة موقر بن رابو قبيلة من قيس غيلان قاتل ثمانية مائة من قومه فثلاثة
ساكنه فمئة مفتوحة مخارج ثارت القيتل وبالقيتل ثار دثورة اذا قتلت
قاتله والمخرج بكسر الفاء فتحا وبالف الفحة المجرى **حذف جواب القسم** **قوله**
وسنه ان جاني زيد والله اكبر منه هكذا وقع في النسخ وفي الشرح ليس هذا المثال
الثاني من القسم الاول وما هو من الثاني وقد صرح بذلك في اول الترجمة التي تاتي
وهو حذف جملة جواب الشرط والظاهر ان ما هنا سبوق قلم وقول ليس ما ذكره
هنا ولا في الترجمة الاية بسوق ولا سبق قلم وذلك ان الشرط والقسم اذا اجتمعا ياتي
معها بجواب الشاق مستغنى عنه به عن جواب المتأخر والاصل في الجواب
ان ياتي ما هو جواب عنه فيكون الكرمه في المثال مقدما في الزمنة على القسم ويكون المثال

ما حذف منه جواب القسم لتقدم ما يخفى عنه في المرتبة دون التفتت ولهذا قال ومنه فان
في كل شرط ما ياتي فيما ذكره في حذف جملة الشرط وهو والله ان جابن لم يد لا كرمته وقد
صرح في جوابه ما استنفذ شرط ما يدل على الجواب اجيب بان اعتبار الجواب المذكور هنا متوقفا
على الشرط لانه لا يمتنع وهو عود الضمير على متاخر لفظا وتنبه فيمنع ذلك الاعتبار
لاستلزامه **قوله** اي انه لم يمتنع وانك لمن المرسلين او ما الامر كما ذكره في تفسير
ابن عطية عن قتادة ان الجواب مقدم قبل بل والله الصريح وقدره بالامر كما ترون وقد
الزم تحريمه بانه لم يمتنع في الجواب بل يمتنع في الشرط كما في قوله تعالى ان الله تعالى
لنعالى ليس والقدران الحكيم انك لمن المرسلين فيكون التقدير من القرآن ذي الذكر انك لمن المرسلين
ويبقى هذا التقدير كذا النذارة هنا في قوله ويجيبوا ان جاب منكم وذكرها هناك في قوله
لنقدروا ما كان الرسالة تتخزن النذارة والبيارة **قوله** وفيه بعد قال الفدا لا يجد هذا
القول مستتب ما في قوله لئلا يمتنع جذا عن قوله والقدران **قوله** الفدا ويعلم من في البحر
وهذا ينبغي على تقدم جواب القسم واعتقاد ان صيد على ما ذكره **حذف فعل الشرط**
قوله جابذونه نحو ان ارضي واسعد فاما ما عتدون في حاشية التفتت اني عند
قوله تعالى واي اي تارهبون ونقل عن المصنف يعني الزمخشري انه قال في واي
تارهبون وجوه من التاكيد تقديم الضمير المتصل وتاخير المتصل والفا الموحية
معطوفا عليه ومعطوفه تقديره اي اي تارهبون اربوا فاربون احدهما مضمر والثاني
مضمر وما في ذكر من تكرار الرهبة وما فيه من معنى الشرط يدل لالة الفا كانه قيل
ان كنتم تارهبون شيئا فاربون **قوله** ويرده ان الجواب المنفي لم لا يدخل عليه
الفا في الشرط ليعمل الجواب هنا فعليه فعلها سبيل حتى يتوجه هذا الرد وانما هو
جملة اسمية حذف متبدا اوها اي فانه لم تقبلوههم وقد صرح الزمخشري بذلك
حيث قال والفا جواب شرط محذوف تقديره ان افترقتم فبقيتم قائم لم تقبلوه
ولكن الله تعالى **قوله** وحذف جملة الشرط بدون الاداة كغيره فله فظلمتها
الى الاكثر على ان حذف جملة الشرط مع بقا الاداة جائز مطلقا وذهب بعضهم الى انها
لا تحذف الا مع بقا الناقية ايضا كقوله البيت **حذف جملة جواب الشرط قوله**
ولما كان تدانا سيرة به الجبال الالية ما انما بدليل وهم يعلمون بالرحم والنجوى
يعلمون لان هذا القرآن وما قدرته اظهر ذكر الزمخشري هذا الوجه عن بعضهم
وتبينه بالاية التي بينه بها المم وذكر ايضا الوجه الذي ذكره المم عن النجوى وتبينه
بقوله تعالى لو انزلنا هذا القرآن على جبل لرأيته خاشعا متصدعا من خشية الله
وفي الشرع فلم يبق المم شيئا انقربه دون النجاة ولم يبق في كون تقديره اظهر
من تقديره **قوله** قل رايتهم ان كان من عند الله وكفرتم به قال الزمخشري تقديره
الستم ظالمين بدليل ان الله لا يهدي القوم الظالمين ويرده ان جملة الاستفهام لا تقع جوابا

الابالغا في الشرع لم يقع في كشاف هذا الكلام على هذه الصورة ولا فيه ما يقتضيه الاستفهام
جواب ونحو ما فيه والمعنى قل اخبروني ان اجتمع كون القرآن من عند الله مع كفرهم به
واجتمع شهادة اهل علم بني اسرائيل على ترويه مثله فاجابته به مع استكبار كونه ولسن
الايان به الشتم احمل الناس وظلمهم الى هنا كلامه فان قلت محذوف هذه الجملة
المحذوفة اذا لم يحتمل جوابا بشرط فاقول قلت موقعا ان تكون مفعولا لا خبر وفيه والقال
مطلق كما هي كذلك في قوله تعالى قل رايتهم ان اتاكم عذاب الله نعمة او حيرة هل يهلك
الا القوم الظالمين فان قلت فليجوز جواب الشرط حينئذ قلنا هو محذوف تدل عليه الجملتان
المتنعتان له والتقدير في اية الاخفاف ان كان من عند الله الى اخره فاجتروا الشتم ظالمين
وكذا تقدير الآية الاخرى ان اتاكم عذاب الله بعتة او حيرة فاجتروا هل يهلك الا
القوم الظالمون انتهى **قوله** ومثله وان يخبر ما يقول اي ما علم انه غني عن جسر كانه يعلم
الشر في الشرع هذه المواضع التي وقع فيها فعل الشرط مضارعا يشك على هذا التحقيق
فانهم يعلم الشر على ان الجواب لا يصدق في السعة الا اذا كان فعل الشرط ما صيا لفظا هو
ولذلك عدوا من الضرورات **قوله** لين تك قد صاقت على نبوتكم ليعلم برب ان يبيتي واسع
واقول بنبوع الاشكال بان مرادهم لا يحذف الجواب من غير ان يفسد سنده الا اذا كان الشرط
ما صيا وهذه المواضع التي وقع فيها فعل الشرط مضارعا فيها ثمانية الجواب **حذف**
الكلام بجملة قوله فان ان هنا بمعنى نعم لانها لو كانت العاملة لكانت محذوفة
الاسم والخبر وذلك غير جائز فيها **قوله** الثالث بعد حذف النذارة في مثل ياليت قومي يعلمون
اذ قيل انه على حذف المنادى محذوف هذا عما اذا قيل ان حذف النذارة اذا اولها ليس منادى
يكون المحذوف التنبية لان الكلام حينئذ لا حذف فيه وانما كان هذا الثالث من حذف
الكلام بجملة اي بحيث لا يبق منه علة ولا فضلة لان المنادى عند سيبويه وجمهوره
المرمى من مفعول به لا يدعو مقدر او اصل ما يريد الدعوا لزيد احد قد دعوا لزيد
لكثرة الاستعمال ودلالة النذارة عليه فجزا الجملة الفعل والفاعل محذوفان فاذا حذف
المنادى ايضا كان الكلام بجملة محذوفا **قوله** قالت بنات ام الحبيب يعق مهنه
منوحة فاشاة خبيثة مكسورة فاشاة خبيثة مشددة من العي وهو خلاقا لبيان
وبروي فقيرا كان عبيبا وفي المشرح لا يخفى انك اذا قلت ان جازيد اكرمه فالكلام
هنا هو مجموع هذا التركيب ان الشرطية وجملتها وليس في من الجملتين حاله
يعلقان به وارتباطه بها كلاما لعدم استقلاله بالاخاذا بل مجموع ذلك هو الكلام
واذا كان كذلك فالمحذوف في الرابع والخامس اللذين ذكرهما المم بعض الكلام لا الكلام
بجملة واقول مراد المم من حذف الكلام بجملة محذوفه بحيث لم يبق منه علة ولا
فضلة ولا شك في ان المحذوف في الرابع والخامس كذلك وان نقى اداة شرط ونفي
حذف اكثر من جملة في غير ما ذكر قوله ان يكن طبعك الى الطب بالمهمله شلت

والصواب خلافه لانه لا امر من كلام المحم اليان الذي اشترى بين المعينين صواب وان
تخطيه هم ياتقل عن سيبويه وغيره لم يصادف والمحل واقل انما عده الم فيما اشترى بين المعينين
والصواب خلافه بناء على قولهم ان مذهب سيبويه والمحققين خلافه واستدلوا به على
انه لا بناء على اعتراضه على الهم **قوله** فليعلم ان المانع من الزرع كراهية اجتماع مجاز
من حذف الموصوف وتضييع الصفقة منعوا لا على التسعة في الشرح لانهم ان اجتماع مجاز من
حذف الموصوف وتضييع الصفقة منعوا لا على التسعة في الشرح لانهم ان اجتماع مجاز من
امر مستكره ولا انه مانع عما ذكره وكيف ولا تراعى بينهم في ان مثل قولنا احيى الارض شياب
الزمان من مستحسنات الكلام وقول قد سبق مثل هذا في اخر الكلام على ما سبق منا توجيهه
كلام المم فليراجع ثمة وبالجمله فراد المم هنا وهناك مجازا للتعوي بحد منها ومثلا حيي
الارض شياب الزمان ليس كذلك **قوله** اي الشبهة الصفا والحالية المتقدمة للتعريفه
في الشرح لعذر الحالية في هذا التركيب لقيام المانع لا يقتضي المنع من ارتكابها عند عدم المانع
والشبهة بكسر المعجمة هيبة الاشتغال حاشته بالشوب اذارة على جسده كله حتى لا يخرج منه به
وفي الثاني موسى واشتغال الصمان يرد الكسبان قبل يمينه على يده اليسرى وعاقبة الايسر
ثم يرد ثمانية من خلفه على يده اليمنى وعاقبة الايمن فيغطيها جميعا او هو الاشتغال ثوبا
واحد ليس عليه غيره ثم يضعه من احد جانبيه على منكبيه فيبدو منه ثوبه **قوله**
والصواب القطع على محمولي ما يلين في الشرح غاية ما فعلوه في هذا الذي قبله ان حذفوا
مضافا لقيامه قريته عليه ولا عذر في ذلك ولا يقال ان الصواب خلافه ففي كتاب
الله وشبهه رسوله وكلام العرب من ذلك ما لا يحصى كثرة **قوله** والصواب ان يقال مرفوع
خلوله محل الاسم وهو قول البصريين سواحل في محل اسم مرفوع كما في يري يضرب اي ضارب
او مجرد او منصوب نحو ممرت برجل يضرب ورايت رجلا يضرب وانما ارتفع لوقوعه
موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فاعطى اسبقا عراب الاسم واقواه وهو الرفع قاله
الرضي واعترض بان يرفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي
يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم لان التنفليس من خواص الافعال وفي خبر كاد نحو
كاد يديقوم وفي نحو يقوم الزيدان ويكن الجواب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان
بان يقال هو واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب نحو سيقوم الزيدان
عليه وكذا قايما الزيدان وبكيفية وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع هو
تقديرها ما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم مع الستين واقع موقع
قيام لا يقوم وحده والسين ضارب احد اجزا الكلمة وعن نحو كاد يديقوم ان اصله
صلاحية ووقوعه موقع الاسم كما في قوله وما كذبنا ابيا وقال ابن مالك بدر البيت
والصحيح قول الكوفيين لان البصريين ان ارادوا ان رافع المضارع ووقوعه موقعه هو الاسم
بالاصالة سوا جاز ووقوع الاسم فيه كما في يقوم زيد او منع منه الاستعمال كما في جعل زيد

والها الموحدة شذوذه هنا العادة كقولك قال ان طبنا جين ولكن منا يثاؤده ولتأخرنا
قوله اي ان كان عاده تلك الدلال فلو كان هذا في ما سبق لاحتماله منك في الشرح هذا
لم يخرج عاذره او لا من حذف الشرط وحذف الجزا فتي كون هذا مثلا لما حذف منه اكثر
من جملة في غير ما ذكرنا وقول ما ذكره هو حذف جملة الشرط وحذفها وغير حذف
الجواب وحذف احتوازا عن حذف اكثر من شرط وحذف اكثر من جواب فان ذلك لا يجوز
وجيبه فحذف مجموع الشرط والجواب يكون مثلا لا حذف اكثر من جملة في غير ما ذكر
قوله ولم اذكر بعض ذلك في كتابي جريا على عادتهم وانشدوه هذا انا الام غزوة الاخيرة
في الشرح يحتمل ان يكون انشد معصوبا بان مضرة والمطع على المصدر المتقدم على حد
قولها للباس عباءة وتفرع عيني ويحتمل ان يكون مرفوعا على الاستيناف والبيت ليزيد
ابن الصمغ وعزيم بعين مبهمة مفتوحة فزاي قبيلة وتقال رشدي رشدي كسر ينصر
ورشدي رشدي كسر ينصر وعرضه انه لم يذكر بعض ما اوردته في كتابه مما يتعلق بخبر
الاعراب لاجل اقتضا اثر غيره من فعل ذلك من المعربين حتى يحتاج الي ان ينشده هـ
البيت اعتذارا عن ذلك وانما فعله لاسراخر وهو انه وضع كتابه ليخبر به من تعاطى
التفسير والعربية جميعا فلا حاجة الي اقامته مثل ذلك العذر **قوله** وما قولهم في كتاب
الناقة طليمان قال ما جاب احكم لطلاده الاعيان من السيرة ومن كلامهم راكبا لنا قة طليمان
اي والناقة تحذف لطف والمقطوف كما قال الله تعالى فاعجزنا اي قمر فاعجزت وكما قال
الشعبي اذا ما اخطا لها نحيها اي خالطها فشرها ولا يكون التقدير بالناقة والركب
الناقة لان الحذف انشاع وبابه اوسط الكلام واخره لا اوله الا ترى ان كان تراء وسطا واخرا
لا اولا ولا ان حذف لطف ونفا المقطوف شاذ وانما حكى عنه ابو عثمان اكلت خيرا سكا تراء
انتهى **الباب التاسع من الكتاب قوله** اذا اريد تفسيرها من حيث الجملة
لهذا وقع في بعض السمع وفي بعضا من حيث هي والمراد واحد **قوله** واحا الافراد والتذكر
واضادها نويها كالنعل يعني فيفرد النعت على الفصح وتضعيف المطابقة بيبينه
وبين فاعله في التنشئة فالجمع الا اذا كان النعت جمعا لا يجري مجرى مفردة في الحركات
والسكنات بان يكون جمع تكميل لا جمع تضييع فان المطابقة جيبه لا تضعف نحو
ممرت برجل نفود غلانه وان ضعف ذلك في الفعل لان اسم الفاعل المشابه للنعل
اذا جمع جمع التكميل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومثابه لان الفعل لا يكثر
ولا يلزم فيه ايضا شبه اجتماع فاعل من نحو نفود غلانه كما لزم في قاعدة ون
غلانه **قوله** بكرة عليه بكرة الخ البكرة بالضم المفردة ومنه بكرة على النقي والمه وفيه
يكور او بكرة بالتشديد واي تكثر وابتكرت وياكوت بمعنى ابتنت بكرة والصريم الارض
المحسود زرعها والصبح والليل وهو من الاضداد **قوله** والدرايع قولهم في نحو فلا
منها رغدا ان رغدا نعت مصدر محذوف في الشرح لا ينبغي ان يعد هذا فيما اشترى بين المعينين

Copy

rsity

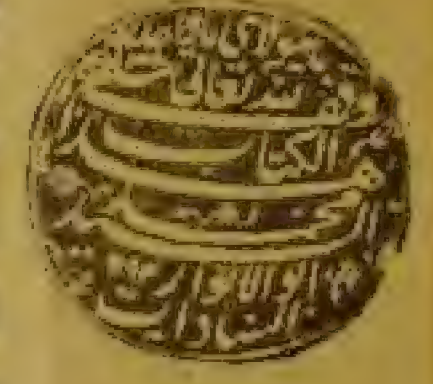
بفعل فهو باطل لرفع المضارع بعد لو وحروف التخييص وان اراد وان رافع المضارع وهو
موقعا هو للاسم مطلقا قبل اطلاق قدم رفع المضارع بقدر ان الشرطية لانه موضع
صالح للاسم بلحظة كما في وان احدهما المشترك استجارا فلو كان الرفع للمضارع وقوعه
موقع الاسم مطلقا لما كان بعد ان الشرطية الامر فو عا واللام تنتفع فالمرزوم
كذلك فان قيل ما قاله الكوفيون باطل لان التخييص من المناصب والجازم عديم والرفع
امر وجودي وكيف يصح ان يكون الامر عديم علة للوجودي فجوابه لا نسلم ان التخييص
من المناصب والجازم عديم لانه عبارة عن استعمال المضارع على احواله فمخلصا
عن لفظي تقتضي بغيره واستعمال الشيء والحي به على صفة ما ليس بعدي انتهى وقال
الكسائي عامل الرفع في المضارع حروف المضارعة لانها لما دخلت في اول الكلمة حدث الرفع
بعد وثا اذا حصل المضارع اما الماضي واما المضارع ولم يكن فيها هذا الرفع بل حدث مع
حدوث الحروف فاحالته عليها او في من احالته على المعنوي الخفي كما هو مذهب البصريين
وبزهة الفراء وهو المشهور بين العمريين وانما عذرنا عما لم يلزم والنصب لضعفها
وصيرورتها لجزء الكلمة **قوله** ثم اذا عربوا او عربوا الكلام او عربوا
الطالب اي جعلوه يعرب **قوله** فاما البصريون فذهبهم ان المنع الزيادة المشبه
لاني التانيث قال الرضي لالف والنون انما يوثقان لمشايرتهما الف التانيث المدودة من
جهة اقتناع دخول التانيث عليها معا وبفوات هذه الجهة تسقط الالف والنون
عن التانيث وقال المير وجملة المشبه ان النون كانت في الاصل همزة بدليل ثلثها اليه
في صنعاني وبهراني في النسب اليه صنفاه وبهراني في قليله من قضاة وليست بوجه
اذ لا مشبه بين الهمزة والنون جتي في النون ابد لهما واما صنعاني وبهراني فالف
صنعاني وبهراني كحراوي فابعد لولا النون من الواو وشاذ لنا سببه التي بينهما
الا تزي الى ادم النون في الواو **قوله** عن درك الحق الدرر لا يقع الدال وسكون الراء
معني لا درك والحق الحكم المطابق للواقع يطلق على الاقوال والمقاييد والاديان والمزا
يا عني واشتمالها على ذلك وتبايله الباطل واما الصدق فقد شاع في الاقوال الخاصة
وتبايله الكذب وقد يفرق بينهما بان المطابقة تختص في الحق من جانب الواقع وفي الصدق
من جانب الحكم فعني صدق الحكم مطابقة الواقع ومعني حقيقة مطابقة الواقع ايانه
قوله وهو الاعداد الاصول يعني التي ليست بمعدودة **قوله** ولكن اهل يواد انيسه
الي اخره هذا البيت لساعده وبنينا بغير المحجة مفتوحة المشددة واسمه تنفق تنافي
فلذلك حذفنا احدا من البنين وهو التطلب وشيئا وموحد صفات او خير مستدا
مخروف اي بعضا شئ وبعضا **قوله** وللمجمل موقع هذه الالفاظ يعني الالفاظ
المعدولة **قوله** احادام سدا راجع تقدم الكلام عليه في الكلام على **قوله** الذي خلقنا اي
قوله ولو اندرت لم يكن له معني قال التتاراني اي لو قلت افقتنى هذا المادد من ذلك

قارعة لم يكن له معني ولم يجمع جعله من حاله المال الذي هو الف درهم مثلا بخلاف ما اذا كرر
فان القصد فيه الى الوصف والتفصيل في حكم الاقسام وكذا الطيات في حكم النكاح **قوله**
ولو جئت فيه با ولا علمت انه لا يسوغ لهم ان يقتنوه قال التتاراني وذلك ان اولا حده
الاميرين او الامور لا غير واما الاياحة وجواز الجمع في مثل حال الحسن او ابن سيرين فانه
يكون بدليل من خارج سئل ان يحالستها خير من زيادة في الفضيلة وتعلم العلم فيكون
او في الجواز وحاصله ان اولا حده الاميرين والحال بيان كينيتها الفعل والقياس في
الكلام ثانيا لما يقابل به فعني وان يكون الاقسام على احدها الانواع غير مجموع بين
اشيئ منها فعني الواو ان يكون على هذه الانواع غير متجاوزا الى ما فوقها وهذا
معني قوله بخطور اعلمهم ما ورا ذلك وفيه اشارة الى رفع ما ذهب اليه البعض من
جواز التسع تسكا بان الواو للجمع فيوز الاثنان والثلاثة والاربع ويشتنع وذلك لان
من نكح الحسن وحافوقها لم يحافظ على القيد اعني كينية النكاح وهي كونه على هذا
العدد والتفصيل بل جاوز الى خامس وسداس انتي **قوله** واختلف فيها ههنا
اي في الواو في قوله في وثامتهم كلمهم **قوله** فتبدق الاشكال ايضا هو ان في
قوله تعالى ما يعلمهم الا قليل را على كون الواو في وثامتهم يعلمهم للاستيفاء وعلى كون
الكلام في تفسير الكفهم سبعة **قوله** فاما الواو الاولى يعني والواو الثانية **قوله** قلنا العامل
المعنوي لا يحد في الشرح الظاهر لانه لا يمنع الحذف في مثل قوله زيد قايما جوابا لما قال
من في الدار اي زيد فيها قايما لقوة الدلالة على المحذوف وفي التسهيل ويحذر عالما جوازا
لحضور معناه او تقدم ذكره في استنباط او غيره وهذا يشتمل المعنوي وغيره انتهى واقول
يجل على غير المعنوي لقول المع في بحث الواو بعد قوله ان حذف عامل الحال اذا كان معنويا
تستعمل بهما ردوا على المبرد قوله في بيت الفرزدق واذا ما شلمهم بشر ان شلمهم حال
ناصب اخر محذوف اي واذا ما في الوجود بشر ما ثلثهم **قوله** ولا ارض اقبل ابقا لها
هذا مجزئ بيت صدره فلا مزية قد دقت ودقها والمزنة السجادة البيضاء والودق المطر
وضير ودقها للسجادة التي شتم بها الجيش في البيت قبله وابتلنا الارض خرج بقراس
قوله الرابع عشر قوله ان النكرة اذا عيشت نكرة كانت غير الاولى واذا عيشت
معروفة او عيشت المعروفة معروفة او نكرة كان الثاني عين الاولى قال التتاراني في قوله
والكلام فيما اذا عيشت اللفظ الاول اما مع كينية من التذكير والتعريف او بدونها وحينئذ
تكون طريق التعريف هو اللام والاضافة لتنع اعادة المعركة نكرة وبالعكس وتقصير
ذلك ان المذكور والاولا ان يكون نكرة او معروفة وعلى التتاراني اما ان تعاد نكرة او معروفة
تصير اربعة اقسام وحكمها ان تنظر الى الثاني فان كان نكرة فهو مغاير للاول والا لكان
الناسب هو التعريف بنا على كونه معهودا سابقا في الذكر وان كان معروفة فهو الاول
حلاله على المعهود الذي هو الاصل في اللام والاضافة انتهى فان قيل تقتضي كلامهم المعر

Copyrsity

ان المعرفة اذا عيئت نكرة كانت عينا وكلام التفتتاز اني انها تكون غير كالتحلي في السبكي
 في هذه الصورة قولين وحكي عن امالي ابن الشجري انه قال انها غير الاول لان نفسه بخير كلام
 المحم بانواعين والتفتتاز اني على القول بانها غير وحلوا على ذلك ما روي عن ابي عبد الله ع
 يشير روي ذلك موقفا على ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهما ومرفوعا الى النبي صلى
 الله عليه وسلم انه خرج ذات يوم وهو يمشي في السوق فالتفتتاز في نفسه فالتفتتاز في نفسه
 قال ابو علي الحسن بن يحيى بن نصر الجرجاني صاحب التكملة في قوله ان يعلقه عسر
 يترين فلم يحصل منهم غير قولهم ان العسر معرفة واليسر نكرة فوجب ان تكون
 عسرا واحدا او يسرا وهذا قول مدحون فان قول التفتتاز ان مع الفارس سيفا الفرس
 الفارس سيفا لا يوجب ان يكون الفارس واحدا والسيف اثنين بل معناه ان يعلق عسر الدنيا
 اليسر الذي وعد الله المؤمنين فيها واليسر الذي وعدهم في الآخرة وانما يعلق اهدمها
 وهو يسر الدنيا فاما يسر الآخرة فدايم غير متزل ايملا يجمعها في الحقيقة كقوله صلى
 الله عليه وسلم سيرا عيدا لا ينقصان اي لا يجمعان في النقص ويشهد للصحة
 الاوليين هما عادة النكرة نكرة واعادة النكرة معرفة والمربع هو عادة المعرفة
 نكرة وذكره علي بن ابي طالب في التكملة في قوله الاوليين ان يفوق للترجمة ولم يتعرض للتفاوت
 وهو باعادة المعرفة معرفة لانه ذكر او لا ما يستدل به وهو ما حكاه عن الرجاء
 صفحا عن بني دهل الخ هذا ان يتبين من بحر المرجع والصنع العفو ودهل بغير الهلة وسكون
 الها والثالث ان في التفتتاز ايات ترد هذه الاحكام الاربعة قال التفتتاز اني في
 تلويحه واعلم ان المراد ان هذا هو الاصل عند المطلق وقلوب المقام عن القرآن والا فقد
 نكاد النكرة نكرة مع عدم المغايرة كقوله تعالى وهو الذي في السما والارض والارفة
 وقالوا لا اترل عليه اية من ربه فدل ان الله قادر على ان يتول اية الذي خلقكم من
 ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد ضعف قوة وشبهة يعي
 قوة الشباب وسنة باب التاكيد للفعل وقد تعاد النكرة معرفة مع المغايرة كقوله
 تعالى وهذا كتاب انزلنا اليك الي قوله ان تقولوا انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا
 وقد تعاد المعرفة معرفة مع الغايرة كقوله تعالى وهو الذي انزل عليكم الكتاب بالحق
 مصدق لما بين يديه من الكتاب وقد تعاد المعرفة نكرة مع عدم المغايرة كقوله تعالى انما
 المكم اله واحد ومثله كثير في الكلام كقولهم هذا العلم علم كذا وكذا ومنه بيت الخامسة
 انتق فان السطح الاول خاص وهو الصلح بين الزوجين والثاني عام فلا يكون الثاني
 عين الاول لان المعنى من كون الثاني عين الاول ان المراد به هو المراد بالاول لان الام
 ان كانت فيه اي في العسر للهدى في العسر الذي كانوا فيه وهو حقيقة معيية من العسر
 معودة بين التكملة والمطاب فهو هو اي فالثاني عين الاول الخامس عشر قولهم
 يجب ان يكون العامل في الحال هو العامل في الشرع عند هذا الموضع في هذا الباب يعني على

يقوله



ان قول سيبويه في المسئلة صواب وقد تردد بعد هذا قال الامثالي لانه ما اشتهر بينهم في ذلك
 من المعارض فلا ينبغي ان يعد من قبيل ما هو من الخطا اقول ما روي في قول سيبويه الام
 وانما ما استشهد به له ولا يلزم من رد ما استشهد به له ترده **قوله** وليس يلزم
 عند سيبويه لم يحك الرضي ذلك عن سيبويه وانما حكاه عن الماكي واختاره هو وبضته
 في المبتدأ والتزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبا لادليل له عليه ولا ضرورة الحاجة
 اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه الماكي **قوله** معول للمضاف
 او جار مقدر قال الرضي اعلم ان بيننا خلافا في ان العامل في المضاف اليه هو الاسم
 المعنوي او من المضاف فترى ان الحرف المقدر نظر الحان معناه في الاصل هو الموضع
 للاضافة بيت الفعل والمضاف اليه اذا اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فعلى الاضافة
 قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا يتركها هنا على حرق الجرم مقدر لقوة الدال عليه بالمضاف
 الذي هو مختص بالمضاف اليه او مبني به ومن قال ان عامل الجرم المضاف وهو الاول في قوله ان
 حرف الجر شريطة مستوحاة والمضاف مفيد لغناه ولو كان مقدر لكان غلام زيد نكرة
 لغلام لزيد فعلى الثاني مضافا اليه حاصل له بواسطة الاول فهو الجار بنفسه وقال
 بعضهم العامل معني الاضافة وليس بشي لانه ان ارد كون الاسم مضافا اليه فدل هو المعنى
 المتقني والعامل ما به فيقوم المعنى المتقني وان ارد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه
 فينبغي ان يكون العامل في العامل والمفعول ايضا النسبة التي بين المضاف والمفعول كما هو مذهب
 خلف ان العامل هو الاسناد **قوله** ما بيننا اذ اصرح الحق فاصغر له هذا صدر بيت تجز
 وطع فطاعة منه نفعه ترشد وقد تقدم في الجمة الخاصة فيما يحتمل باعتبار عامه
 وجهي **قوله** لان الحال حينئذ من المعرفة هذا هو المرجح لكون مؤشرا حالاً من
 المستتر في الظرف **قوله** واحا جواب ابن خروف اجاب ابن خروف عن تجوز كون
 مؤشرا في البيت حالاً من الضمير المستتر في الظرف بان الظرف هو هنا المستتر فيه لانه انما
 يكون فيه مستترا اذا اخذ من المبتدأ واذا تقدم عليه فلا ضرورة المم بان هذا
 التفرقة مخالفة لاطلاقهم ولقول ابي الفتح مع عدم اعتراضهم عليه بها واعتراضهم عليه
 بخلافه فقولهم يقول ابي الفتح يعطون على الاطلاق **قوله** عليك ورحمة الله السلام هذا
 تجزيت صدره الا يا نخلة من ان عرق والمراد بنخلة هنا امرأة وبذا عرق موضع
قوله وقد اعترض يعني انه اعترض على ابي الفتح في قوله ان عطفاً رحمه على المستتر
 في عليك اولى من عطفه على السلام بان ما ذهب اليه في تخلص عن ضرورة وفي تقدم هو
 العطف على المعطوف عليه بضرورة اخرى وفي العطف على الضمير المرفوع المستتر مع عدم
 الفاصل ولم يعترض على ابي الفتح بانه ليس في عليك ضمير ليقدمه على المبتدأ وعدم اعتراضهم
 بذلك يدل على ان الظرف فيه مستتر مع تقدمه على المبتدأ **قوله** وجوابه ان عدم الفصل
 سهل لوروده في التثنية والجواب عن ما اعترض به على ابي الفتح من انه تخلص عن ضرورة

Copy ersity

بصورة انه لا يتخلص من ضرورة انما تعلق بضرورة الصورة اسهل منها
وذلك ليس بمشنع **والجواب** انما كان الجمل على طلال اولي لانه ظاهر فاما
يصح لو ساوى لظاهر المضمة التعريف يعني ان ابن مالك اجاب عن كلامه لان
الحال طلال بل هو ضمير المستتر في الظرف بان جعل صاحب الحال طلال اولي من جعله الضمير
المستتر في الظرف لان جعل صاحب الخلا الاسم الظاهر في جعله ضمير في الاسم ووقع
المع هذا الجواب بانه انما تكثرت هذه الاولوية لو كان الظاهر معرّفا لمضمر وامسا
اذا كان تكثر فجعل صاحب الحال ضمير الاسم ولي يكونه معرفة كل هو الاصل في صاحب الحال
(أحد ما ضيقان في تثنية ضيع الموت وضيعان للموت يعني ان الموت من الضيعان
يقال له ضيع بنحو اوله وضم ثانياه والمذكر منها يقال ضيعان بكسر اوله وسكون ثانياه
وتكرار الهمزة وتكون في اخره فاذا ارادوها وثنو اغلبوا الموت ثلثة حروفه على
المذكر فقالوا ضيعان هذا ولكن في الصحاح المنع من حروفه ولا تنقل ضيعه لان
المذكر ضيعان والجمع ضيعا على مثل سرحان وسراحين والاثني ضيعان والجمع ضيعان
وضيعان وهو هو فرق الحكماء بين السهو والنسيان بان عدم الصورة الحاصلة
عند القتل عما من شأنه الملاحظة في الجملة ان كان العقل بحيث يتمكن من ملاحظتها
اي وقت شأبه في ذم ولا وهو وان كان بحيث لا يتمكن من ملاحظتها الا بعد مجتم
كسب جديد يسمى نسيانا ولا يجتمع الليل والنهار لقيل ان يقول ان اراد لا
يجنعه فكسب لا يبيد ولان المراد بقوله ان يجتمع شيان هو الاجتماع في حكم الاحتكا
وان اراد لا يجنعه ان في حكم جنوع وضابطها في السمع يقع التقلب يدور هذا
الضابط في التثنية والذين يتوفون منهم ويذرون ازا يجاتيهم بمن بانفسهم ربيعه شهر
وعشر والمعاد عشرة ايام بلياليه من لكن انت لتقلب الليالي واقول لهذا الضابط
انا هو لتقلب الليالي على الايام في التاريخ لا لتقلب الليالي على الايام مطلقا ثم تقتضي
التقلب في هذه الآية انه لا اختصار من تقلب الموت على المذكر بتيك المسيلين
لان الله تعالى موجد للآل والذوات جميعا لا موجد لهما في الحقيقة سواء
فنعلم العبد مستند الى الله تعالى من جهة الابد والى العبد من جهة الكسب والحقيقة
ان صفا العبد في ذاته وارادته الى الفعل كسب وايضا الله تعالى في الفعل عقيب ذلك خلق
والقدر الواحد يدخل تحت قدرتين لكن يجتمع في مختلفتين فتعقل العبد مقدور
الله تعالى ايجادا ومقدورا العبد كسبا وقد مضى رده يعني في الجملة
الثالثة من الجمل التي لها محل من الاعراب **الثامن عشر** قولهم ان كاد اشياء
تفي وتغيرا اثباتا حال الرضي قال بعضهم في كاد ان ثباتا وتغيرا في خلاف سائر
الافعال انما يكون اثباتا نياتا ارادوا به انك اذا قلت كاد زيد يقوم وانك الكود
اي القرب فهذا الالباب تفي في غلط فاحش وكيف يكون اثباتا شيئا بل في كاد زيد

لكن

يقوم

يقوم اثباتا القرب من القيام بل لا ريب وان ارادوا ان اثباتا كاد ان يفي بمضمون خبره في
مبهم وحق لان قريش من الفعل لا يكون الامع انتفا الفعل منك اذ لو حصل الفعل منك
لكنك اخذنا في الفعل لا قريش منه واما كون نفيه اثباتا فنقول فيه ايضا ان قصدوا
ان تفي كاد اي القرب في ما كذب اقوام **الثانية** لذلك المضمون زعموا انهم غلط وكيف
يكون نفي اثباتا وكذا ان ارادوا ان تفي القرب من مضمون الخبر اثباتا لذلك المضمون
بل هو محشولان تفي القرب من الفعل بلغ من انتفا ذلك الفعل من نفي الفعل نفسه فان
ما قربت من الضرب الكد في تفي الضرب من ما ضربت بل قد تجتمع قوتك ما كاد زيد
يخرج قريته تدل على ثبوت الخرج بعد انتفايه وبعد انتفا القرب منه فتكون
تقارب القريته والله على ثبوت مضمون خبرك دقي وقته بعد وقت انتفايه وانتفا
القرب منه لا لفظ كاد ولا تاني بين انتفا الشيء في وقت وثبوته في وقت اخر وانما
التناقض بين ثبوت الشيء وانتفايه في وقت واحد فلا يكون اذ تترك كاد مفيدا لثبوت مضمون
خبره بل المفيد لثبوت تلك القريته فان حصلت قريته هكذا قلنا ثبت مضمون خبر
كاد بعد انتفايه كما في قوله تعالى وما كادوا يفعلون اي وما كادوا يذبحون قبل يحرم
وما كادوا منه اشارة الى ما سبق قبل ذلك من تعنتهم في قولهم اتقوا ما ههنا وادع لنا
ربك يبين لنا هاهنا وادع لنا ربك يبين لنا ما ههنا وهذا التفتت داب من لا يفعل ولا يقات
الفعل ايضا وان لم يثبت قريته هكذا القول كما نريد وما كاد ريسا قد قلنا ان مضمون خبر كاد
على التنايه وعلى انتفا القرب منه كما في قوله تعالى لم يكذبوا ههنا وقوله اذا غير البحر البيت
اذ ليس هذه المواضع ما يد على حصوله بعد انتفايه وشمل هذه القريته هي السببة لمن
قال ان تفي كاد اثباتا **قوله** احدهما ان المرعشي قال في وليك سير جهنم الله تقدم
كلام المرعشي بدون ما عليه من الاعتراض والجواب في حرف السين **قوله** الثاني
قال بعضهم في سجدون تقدم هذا بجميعه في حرف السين **قوله** تمام العشر قولهم
في نحو جلست امام زيد ان زيدا مخفوض بالطرف والصواب ان يقال مخفوض بالاضافة
في الشرح هذا تمام فيه نقص وذلك لان الصحيح ان العامل في المضاف اليه هو المضاف
ولاشك ان امام من قولنا امام زيد مضاف فيكون خافضا للذي هو المضاف اليه
فالغدير حينئذ بقولهم زيد مخفوض بالطرف صحيح وهم لم يريدوا ان الخفض به من حيث
هو ظرف وانما ارادوا من حيث هو مضاف ونزكو النسخ لهذه الجبئية لظهور المراد
ودعواه ان الصواب ان يقال مخفوض بالاضافة غير صحيحة فان هذا قول مرجوح
عندهم فالبنا في تخطيئة الجماعة عليه واه واقول قولهم مخفوض بالطرف يوم ان الخفض
الطرف دخلا في حقيقته وليس كذلك فيليني الاختار منه ومرادهم بالاضافة في قوله
الصواب ان يقال مخفوض بالاضافة هو المعنى المصدري لانه ذكر في الخامس عشر
ان العامل في المضافة اليه المضاف او الجار المخدوم ولم يذكر الاضافة ولم يعد القول بانها عامله قولا

Copy

الباب السابع من الكتاب في قبضة الاعراب

قوله ان كان حرفا واحدا يعني وليس بعض كلمة لان ما هو بعضها يعني عنه بلفظه **قوله** فينادي في المتصل بالفعل من نحو ضربت فاعلا والضمير فاعلا ولا يقال في فاعل الاول يعني باسم المعبر عنه الخاص به والثاني باسم المشترك بينه وبين غيره والثالث بلفظه **قوله** اذ لا يكون اسم هكذا اي اسم ظاهر فاعلا لان الضمير المتصلة اسما ومنها ما هو على حرف واحد يعني انه في هذه الحالة يكون معبرا به عن نفسه فيكون اسما ظاهرا وليس لنا اسم ظاهر على حرف واحد **قوله** فاما الكاف والاسمية فانها ملازمة للاضافة فاعتمدت على المضاف اليه هذا جواب سؤال يريد على قوله اذ لا يكون اسم هكذا فتقرر ان الكاف الاسمية اسم ظاهر وفي حرف واحد وتقرر الجواب انها ملازمة للاضافة واعتمدت على المضاف اليه صارت بمنزلة ما هو اكثر من حرفا الا ان المعبر عنها عند الكلام عليها بالاسم لان في التعبير عنها بلفظها قطعنا عما نعتد عليه وهي لا تقطع عنه والكاف الاسمية هي التي معناها مثل والحرفية هي التي معناها التنبيه **قوله** وهذا اذا تكلمت على اعتبارها بالاشارة بهذا الى اعتماد الكاف الاسمية على المضاف اليه **قوله** لان الحد في غيري في مروق وشو و واللام في لان متعاقبة يجوز **قوله** ولا ينطق بلفظها اي بلفظها بالجر واولا الحذف فلا تقول حرف جرد ولا حرف عطف لان كلاهما كلمة مستقلة لا يقض كلمة **قوله** وان كان اللفظ على حرفين نطق به فتعمل قد حرف تحقيق وهل حرف اشتراك لان اللفظ موضوع لنفسه ولا مانع من اطلاقه هنا عليها وانما وضعوا اللفظ لنفسه لانهم محتاجون الى التعبير عنه فلو وضعوا له لفظا اخر كان الوضع له ضائعا اذ نفس اللفظ كاف في التعبير عنه قال النحاة في لا خفا فيه ان هذا اللفظ موضع قصدي لكن هل يلزم منه وضع حيث وقع الاتفاق والاضطلاح على انه يطلق اللفظ ويراد نفسه والظاهر هو اللزوم لانا اذا قلنا ضرب فعل ماض ومن حرف جرد لانا اسم والمدلول فعل ودلالته عليه ليست لا يحسب ذلك الاتفاق والاضطلاح والتحقيق انه وضع على لكن مثل هذا الوضع لا يوجب الاشتراك والا كان حينئذ اللفظ مشتركة ولا قائل به انتهى فظاهر كلامهم ان اللفظ اذا كان على حرفين نطق به من غير تغيير وقال الرضي وغيره ان الكلمة التثنية اذا جعلت علما للفظ وقصد اعرابها بشد الحرف الثاني منها سواء كان حرفا صحيحا او حرف علة نحو اكثر من الكم ومن الفعل ومن اللو يكون على اقل واكثر المعربات واما اذا جعلت علما لغير اللفظ ولم يفتصلا اعرابها فلا يشدد ثانيها اذا كان صحيحا نحو جاني كمر رايته من ايل لا يلزم التغيير في اللفظ والمعني جيبا **قوله** ولا يجوز ان ينطق باسم شيء من ذلك اي مما كان على حرفين بان يقول في قد القاف والذال وفي هذا القاف واللام **قوله** وان كان اكثر من ذلك نطق به ايضا فتقرر

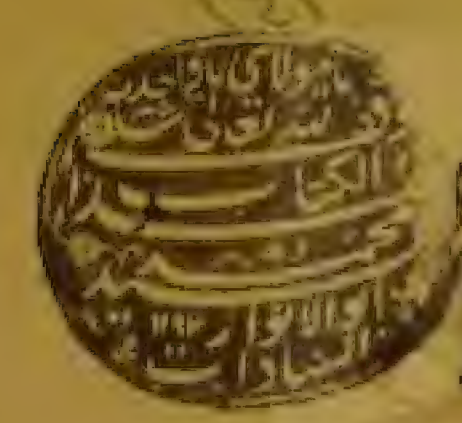


حرف استقبالي كضرب فعل ماض وقضيه اسم ولهذا اجر عنها بقولك فعل ماض ماض **قوله** قال الرضي واعلم انه اذا قصد بكلمة ذلك اللفظ دون معناها كقولك ابن كلمة استنبتا ماض وقضيه فعل ماض نزي علم وذلك لان مثل هذا موضوع لمعنيه غير متناو ولا غيره وهو منقول لانه تعقل من تدلول هو المعنى في تدلول هو اللفظ انتهى وسوف ايضا في التركيب الذي ذكره المحم باسم ولهذا اجر عنها بقوله حرف استقبالي وكان المهم لم يفكر بها لان الادلة الثلاثة التي في قوله بذلك على ما ذكرنا التي محتقة بضرب **قوله** وانما فتت على الحكاية لان الكلمة المبينة اذ جعلت علما على اللفظ فالاكثر فيها الحكاية فتقولين اسم استنبتا ماض وقضيه فعل ماض وسوف حرف استقبالي ويجوز الاعراب قال الشاعر لبنت وهل يتبع شيئا ليت ثم ان اولت بذكر كاللفظ التفرقت طلقا وان اولت بموت كالكلمة واللفظة فان كانت ثلاثية سالمة الوسط كسوف وليت ربي كسوف في القرف وتركه وان كانت رباعية او ثلاثية متحركة الوسط فهي غير متحركة **قوله** فهذا في انه لفظ سماه لفظا سما السور واما حروف المعجم وذلك انها الفاظ سماها الفاظ فان ال عمران مثلا اسم سماه السور المخصوصة المولفة من الكلمات وجيم مثلا اسم سماه الحرف المخصوص قال سيبويه قال الخليل يوما وسال احما به كيف يقولون اذا اردتم ان تلفظوا بالكاف التي في لك والبا التي في ضرب فتقول يا كاف فتقالا عما جئتم بالاسم ولم تلفظوا بالحرف وقال اقول له به وفي الكشف فان قلت من اي قبيل هي الاسماء اعربية ام مبنية قلت بل هي اسماء اعربية وانما سكنت سكن نريد وعمرو وغيرهما من الاسماء حيث لا يسما اعرابا لقد تفتن فيه وموجبه والدليل على ان سكنا ووقف وليس بنا اناسا لو بنيت لحدي بها احد وكيف ولين وهو لا ولم يقل متاد قاف نون مجموعا منها بينا الساكنين **قوله** قياس هزات الاسماء يعني لاسماء القرية وهي التي ليست جارية مجدي الفعل فلا يرد نحو الانطلاق والافتقار من المصادر التي هزتها هزة وضل لانها ليست باسماء هزتها المعني **قوله** كما انك اذا سميت بها ضرب قطعت هزتها في الشرع لانه جيبه اسم حرف ولا وجود لهزة الوصل يعني من الاسماء القرية الا اذا كان من الاسماء العشرة فان قلت فيلزم ان قطع هزة الانطلاق اذا سميت به لانه عند التسمية به غير مصدر وليس من الاسماء العشرة قلت باقية فيه هزة الوصل على ما لا لعدم نطق الكلمة من قبيل الى قبيل فاستقيم ما كان ثابتا قبل التسمية بالخلاف مثال واضرب **قوله** فقلت فكيف توهم ابن مالك ان مالك ان النحويين كافتة غلطوا في قولهم ان الفعل يجز به ولا يجز عنه وان الحرف لا يجز به ولا عنه لقائل ان يقول لم يقتض كلام ابن مالك السابق تحليط النجاة وانما اقتضى اختصار قولهم ذلك بما عدا الاسماء اللفظي اي لا نساء الذي المسند اليه فيه لفظ سواء عبر عنه بلفظه وحده كضرب كلمة وسوف كلمة او عبر عنه بلفظه مع غيره كلفظ ضرب ولفظة سوف وعبر عنه بلفظ اخر كالنعل الماضي وحرف السكتين واعلم

Copy

ersity

ان الامام الرازي اعترض على المنع على قوله لا يجبر عنه بان المجبر عنه في هذا الكلام ليس حرفا
 اتفاقا فاما اسم او فعل وعلى التقديرين فهو كاذب اما ان كان اسما فلان كل اسم يجبر عنه
 وقد كان لا يجبر عنه واقام ان كان فعلا فلانه اجبر عنه بانه لا يجبر عنه فيعجز الفعل
 يجبر عنه ويلزم التناقض وقولنا **قوله** بان الاخبار اما عن اللفظ واذن جازم
 في الكلام كلها سواء ذكر في الفاظها وحدها او مع غيرها او غير غيرها بالفاظ اخر
 واما عن المعنى اما معبرا عنه بلفظه وحده او مع غيره واقام معبرا عنه بلفظه
 اخر فالاول من خواص الاسماء والاخير ان مشترك بينه وبين اخويه فاذا ارادوا
 عن معناها بانتاج الاخبار عنه وجب ان يعبر عنه بخير لفظه او به مع غيره
 فيجبر عنه حينئذ معبرا بما حده من الوجهين بانه ينتج ان يجبر عنه معبرا بوجه
 ثالث فلا تناقض في ذلك **قوله** لما كان اكثر الفاظا عيلا ورا في الكلام حقيقا اسما
 لما يتشدد بالهمز وحقنوه بغير جوارها والجملة باسمها استيفاء جوابا عن سبيل اصطلاح
 على اطلاق المفعول من غير تعيينه على المنعوله به **فصل قوله** وقد سمعنا من يعرب
 القام لكنا ثم مبتدا وخبرها مثل قولك المنطلق تريد في الشرح لا يعيب على هذا العرب
 الا اذا صرح بان الهام تنسبه هو المبتدا واما اذا اطلق القول في ذلك ولم يعي فيجوز ان
 يحال كلامه على ان التكاثر مبتدا موخر والهام خير مقدم بنا على مذهبه للكوفيين في تجويز
 تقديم مثل هذا الخبر وان وقع الاستبانه بين الجملة الاسمية والفعلية والفعل التام قامت
 عنده قرينة تدل على ان ذلك العرب قصد ان الهام مبتدا والتكاثر خبره **قوله** وذكر
 في رجل عن كثير من الفقهاء هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها وذكر لي عن رجل كبير من الفقهاء
 وكبير في جميع النسخ بالبا الموحدة **قوله** انتبه يا ابن الجنون الى الرثاين ضد الطمان والكرو
 النعل من قولك كروي الرجل بالكر كروي كرا فهو كروي وامراة كروية على فعلة والمردابة
 في البيت النوم والمشيوع اسم مفعول من لسعته الحية والعقرب لسعا وليلة المشيوع
 كناية عن ليلة الصهر **قوله** وقال جماعة من المتقدمين في ذلك نجي المومنين في قراءة
 ابن عامر واريهم بنون واحدة تقدم الكلام على هذه القراءة في التنبيه الذي ذكره المصنف
 في خبر الجملة الرابعة من الباب الخامس بالانزيب عليه **قوله** والاعتل تلخت في شرح
 فيه ادخال اللام على جواب ان الشرطية وقد اكمل المصنف رحمه الله من ذلك في هذا الكتاب
 وهو قاش في عبارة غيره من المصنفين **قوله** من باب ولا ارض اقبل بقا لها يعي من
 من باب في حذف تا التانيث من الماضي الذي وجب لها فيها وان كان نهي مستدرا الى الظاهر
 ثوبت حقيقي واطل مستدرا الي غير مودته غير حقيقي **قوله** وهذا اجل على الضرورة
 من غير ضرورة لان حذف الناس الماضي المستدرا الى ظاهر مودته حقيقي او الي ضمير
 ثوبت غير حقيقي لضرورة السعد والضرورة تدعو الى جعل تني في البيت كذا لحوال
 جعله ضمرا عما حذف واما من اوله احدي لثاين **قوله** فقلت هل لا استشكلت



انتهى **قوله** واما على اسم الفاعل المنع من الفعل الى الفعل السابق على فقال لا استشكل
 وهذا مذهب لبعض المعربين وهو معتزله بانه لا يطر في نحو النوم اخوك خلا لا يدرك
 لم يتقدم فعل ولا ما يجري مجراه **قوله** واما على المصدر المنع من الفعل وذلك
 في غير ليس ولا يكون فنقول قاموا خلا لا يدرك اي جانب هو اي قيامهم تريد يريد الفعل
 الفعل السابق على فقال لا استشكل وقيد بغير ليس ولا يكون وان كان غيره لم يقيد
 به لان المشتق ليس ولا يكون خبر فلو كان المستقر فيها ضميرا لفعل السابق لزم الاحتياج
 بالذات عن الحدث وهو غير جائز لعدم صدق الخبر حينئذ على ما اخبر به عنه فان قيل
 هناك مضاف محذوف اقيم المضاف اليه متعلة والاضل ليس هو اي قيامهم قيام زينة
 اجيب بانه دعوي مضاف محذوف لم يلفظه قط **قوله** لان ذلك على تلمة مخصوص
 باستطالة التسم جعل المصنف القلة مع الاستطالة وجعلها ابن مالك مع عدمها لقول
 ابو بكر الصديق رضي الله عنه والله يا رسول الله انما كنت اظلم قارا واما ان كان في
 المقسم به استطالة فالخالف حسن وساق المثل المتقدمة **قوله** حنت ثوار ولايت
 هنا حنت هذا صدر بيت بخره وبدا الذي كانت ثوار اجنت ونوار يفتح النون ويخفف
 الواو اسم امرأة **النوع الرابع عشر قوله** وذلك بدل اللفظ والنسيان الفرق بينهما
 ان المندل منه ان لم يكن مقصودا البتة ويكون سبق اليد اللسان فهو بدل اللفظ اي بدل
 عن اللفظ الذي هو غلط لان اليد لنفسه غلط كما نوههم وان كان مقصودا وتبين بعد
 ذكره فسا وقصدك فبدل نسيان اي بدل شي ذكر نسيانا **النوع الخامس عشر قوله**
 والثاني الجملة المضاهية لايوم قام زيد عدل ابن مالك ذلك بان المضاف الى الجملة انما
 هو مضاف في التقدير الى مقدر من معناها وكما لا يعود من المصدر المضاف اليه ضمير
 الى المضاف لا يعود اليه ضمير من الجملة المذكورة فان سمع عد ذلك نادرا **قوله** وتحن
 الخ لتحن بفتح المشاة التوقية وضمها المعجمة من السخونة وقام عليه ضمير المدة وتباح
 الكلب بضم النون صياحه وهديره صوته دون نباحه من قلة ضميره على البرد **قوله**
 حنت تسته الخ الشدة والفا مروا بحجة بلسان المهلة واحد **قوله** هذا وجدكم
 الصغار بعينه هذا صدر بيت بخره لام لي ان كان ذاك ولا ب وقبله واذا تكون كونه
 ادعي لها واذا يحاسر الحيس يدعي جندب واجد بفتح الجيم الخط والصغار بفتح الصاد
 المهلة والغير المعجمة الذل والكبرية هنا الشدة في الحذب وفي القاموس الحيس الخط
 وتر يخط بسن وخط ينجح شديدا ثم يبيد منه نواه وربما جعل فيه سويق وقد
 حاسه بحبسه وجندب بضم الجيم والعتال المهلة وحكي فتح الله اسم رجل **الجملة الثامنة**
قوله ولكن محي قوله بخره الخي من البيت ويخرج الميت من الخي بالفعل فيه ما يدل على خلاف
 ذلك في الشرح سبغه الى هذا صاحب الانتصاف فانه قال تكرر في القرآن يخرج الخي من الميت
 ويخرج الميت من الخي في سورة يوسف والروم وغيرهما فيبعد قطع عن تطيرها والوجه

بعد

انما قياس الالهي ان تكون الصفات باسم الفاعل لقوله قالوا الحبت قالوا الامساج جاعل
الليل قانا عدل الى صيغة المضارع الدلالة على تصوير ذلك وتشبهه واستحضاره كقوله
لغالي فتصبح الارض مخضرة وكقوله تعالى انا سخرنا الجبال معه ليستكن بالعيش والاشراق
والطير محشورة واخراج الحي من الميت اعم في القدرة فكانت العناية به وتلك جاعلها
في المنزل وحسن عطف المضارع على الاسم لانه بمنه انتهى لكن في كلام الزمخشري ما يدفع
هذا الانتقاد فانه قال ان يخرج الحي من الميت موقوع الجملة المبينة لقوله قالوا
الحبت والنوي لان خلق الحبت والنوي بالنبات والشجر النباتيين من جنس اخرج الحي من
الميت لان الثاني في علم الحيوان لا ترمي الى قوله يحيي الارض بعد موتها هذا كلامه واذ كان
قوله يخرج الحي في موقع النبات لقول الحبت والنوي لحيات عطف يخرج الحي من الحي
عليه في هذا المحل لكونه لا يصلح بيانا كالاول قل ذلك جعله معطوفا على قالوا الحبت
ففي تلك الايات وجد ما يعين العطف على يخرج وفي هذه الاية وجد ما يبرح العطف
على غيره فعمل في كل مقتضاه انتهى ما في الشرع واقول بفتح جيمه كلام صاحب الانقضا
والمنتزع الزمخشري الى كون يخرج الحي من الميت في موقع البيان لقول الحبت والنوي حتى
يخرج عطف يخرج على قالوا وفي حاشيته التفتا الى شاع في الكلام يخرج الحي من الميت ويخرج
الميت من الحي وحسن التقابل كما في يؤم الليل في ليلها ويوم في النهار في الليل وجاز عطف اسم
الفاعل على الفعل المضارع لانه في معناه ادسوق الية على كون الصفات بلفظ اسم الفاعل
وانما عدل في اخراج الحي الى المضارع استحوازا لانه لكونه اول في الوجود واعظم في القدرة
لكن لا يخفى ان قوله يخرج الحي من الميت في موضع البيان لقول الحبت والنوي ولما تركت
العطف وتخرج الميت من الحي لا يصلح بيانا ولا يحسن عطفه عليه فلذا جعله عطا
على قالوا الحبت **قوله** فثاني قول في غيره في قوله تعالى ما ذا اراد الله بهذا مثلا
يفضل به كثيرا ان جملة يفضل مفعلة مثلا او مستقاة من الصواب الثاني لقوله تعالى في
سورة المدثر ما ذا اراد الله بهذا مثلا كذلك يفعل الله من يشاء في الشرع جواز الجائز
الامر في الاية الاولى لاستقائهما واما الاية الثانية فوجدها ما يعين الاستيفاف
فصير اليه وليس يقيينه هنا بمقتضى تقيينه في محل اخر وجد فيه ما يجوز غيره واقول
القدان يفسر تقيينه بعضا فاذا انكرت نظر منه وكان له في موضع محمل واحد
في اخر ذلك المحمل وغيره حمل في الاخر على ذلك المحمل دون غيره ومن ثم ترك
المهمة من شارح المختصرات التي لها مطلق لا يعدل عن حالها بما في مطلقاتها
وان امكنك غير ما في تلك المطلقات احقا لا ظاهرا **قوله** زعمتني شيئا وكنت
شيخ هذا صدر بيت بحره اما الشيخ من يديب ديبيا وفي القاموس والشيخ من
استيقا فيه السن او من حنين او احدي وخمين الى اخر عشر او الى الثانيين والشيخ
الشئ على هيئته **قوله** نعم سفا النفس فترعدوها هذا صدر بيت بحره فبالغ

يلطف

يلطف في التخييل والمكر **قوله** وعكسها في ذلك هب بمعنى ظن استعمال هب بمعنى ظن
من ذهب الكوفيين واختار ابن مالك **قوله** ووقوعه على ان وصلتها فادركت
زعمه الحريكي ان قول المصنف هب ان زيد اقايم لحن قال الحريكي في رقة الغوامس
ويقول هب اني فعلت وهب انه فعل والصواب انما قال الضير المتصل فتقال هبني فعلت
وهبه فعل **قوله** وذهل عن قول التايل هب ان ابانا كانا حارا سبب هذا القول ان
عمر بن الخطاب رضي الله عنه حكم في زوج وام واخوين لام واخوين لاب وام بالنصف للزوج
والسدس للام والثلث للاخوين للام ولم يجعل للاخوين للاب والام شيئا فقال له يا امير
المومنين هب ان ابانا كان حارا فاشتركتنا بقدرتنا اسنا في الثلث فاشتركتهم فيه **قوله**
والثالث درس قولهم في سوا عليهم النذرتم ام لم تنذرهم لا يؤمنون ان لا يؤمنون ستانف
او غير لان وعابيهما اعتراض والاولي الاول بدليل وسوا عليهم النذرتم ام لم تنذر
لا يؤمنون في الشرع هذا من عطف ما تقدم في قوله في وجه الرد وجد في اية المنتزة
ما يصلح ان يكون لا يؤمنون خبرا عنه ولم يوجد ذلك في الاية الاخرى وهي اية يس قريت
على ما يقتضيه واقول قد ذكرنا الجواب عن المتط المتقدم فلا نطو با عا دته وفي الشرع
ثم الباب موضوع لذكر الجاهات التي يدخل على المعرب من جهتها والمصنف قد ادى ترك
بان ما ارتكبه خلافا لاولي فلا يكون خطأ فليست ثم دخل على المعرب من ههنا
الجهة غير عما يخالف رأيهم في المثال الثاني والرابع بقوله والصواب وعبر عن ذلك
هنا بقوله والاولي قنا حله واقول ليس مراده بالمثل الخطا بل ما يشمل خلاف الاول كما ان
مراده بالصواب ما غلب على الظن **قوله** والصواب المحل على الثاني بدليل وليس سالتهم
من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن لعن من العلم في الشرع هذا معارض بقوله
تعالى قد من بحبيكم من ظلمات البر والبحر تدعونه تضرعا وحقيقة لين انجيتكم من هذه لتكون
من الشاكرين قل الله يصفيكم منها واقول لا معارضة فان الكلام انما هو في خصوصية الجواب
الذي سنده خلق لاني كل جواب **قوله** التاسع قول اي لبقا في اخر اسر بياه
على تقوي ان الكاف حال اي على قصد تقوي او منعول بس وهذا الوجه الذي اخره
هو المعتمد عليه عندي لتقيينه في المسجدا س على التقوي في الشرع لم يظهر لي الوجه
الذي سنده الوجه الاخر وهو كونه ظرفا لقول متعلقا بس مع احتماله لان يكون
ظرفا مستقرا في محل نصب على الحال في الضير المستكن في اسر بما كان حاله من بياه
في تلك الاية واقول بغير الوجه الاخر هذا عند الم لتقيينه بيا تنبها وهو المسجدا
اسر على التقوي وانما تحتي فيه لانتقا الوخه الاقل منه لان النصب على الجاهات
من فاعل اسر ولا فاعل في المسجدا س لا مذكور ولا مقدر وانما قلنا من فاعل
اسر لان ابا البقا قال على تقوي يجوز ان يكون في موضع الحال من الضير في اسر اي على
قصد التقوي والتقدير قاصدا ببناء به التقوي وجوز ان يكون مفعولا لاسر

والمسيح الموصوف على النقيض قيل سيحيد قتل وقيل مسيحي رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم يورده ما في صحيح مسلم انه تباري رحلان في المسجد الذي اسس على النقيض فقال
رجل هو سيحيد قبا وقال اخر هو سيحيد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم هو سيحيد هذا **الجملة الثانية قوله** ويمكن
ان يدعي لهما ان الالف في لازايته هذا جواب عن قوله ويدفعه ان الرسم ولا قوله
والجواب ان هذه الجملة لم تنزل كر ليعاها عن قولها عن قوله والذي حملها على
الخروج عن ذلك الظاهر ان الواضح ان الميت على الكفر لا توبة له **قوله** كما في
الامر عن المتأخر في حق الجمل في يوبي فلا امر عليه ومن تأخر فلا امر عليه نعم ان
حكمه معلوم لانه اخذ بالعزيمة في الشرح وقيل ان اهل الجاهلية كانوا فرقة من
جعل المتجمل اثم ومنهم من جعل المتأخر اثم فورد العزان بنمي الاثر عنها جميعا فسوق
الكلام حينئذ ليس لاجل التخيير بل لاجل نفي الاثر المقهور على التفتيرين **قوله**
وحمل الرسم على خلاف الاصل مع امكانه غير متديد هذا جواب عن قوله ويمكن ان
يدعي لهما ان الالف في لازايته **قوله** انه دليل على جواز الاستئذان الاكثر هكذا وجد في اكثر
النسخ وتغناه اكثر المستثنى منه واكثر من الباقي بعد الاستئذان وفي بعضها الاكثر وهو ليس
بقول **قوله** والقوانين ان المراد بالعباد المخلصون لا عموم المملوكين وان الاستئذان
ينقطع بدليل سقوطه في اية سبحان ان عبادي ليس لك عليهم سلطان في الشرح اختيار
لكون الاستئذان تنقطعها متدوج فيه بانه ارتكبا بخلاف الاصل من عدم ضرورة لكان
حل الاستئذان على الاتصاف وهو الاصل وتكونه المراد بالعباد عموم المملوكين ولا يضر
في ذلك ان اية سبحان يدون استئذنا لانه اراد بالعباد فيها المخلصون فترك الاستئذان
واقول هذا من نطما تقدم وقد علمت جوابه والاستئذان المنقطع وان كان خلاف
الاصل لكنه فيصيح شايع وفي الشرح ثم هذا المثال لا يصلح هذه الجملة اذ هي موضوعة
لان يحمل الكلام على شي وفي ذلك الموضع ما يدفعه وظاهر ان الدافع عنده لدعوى الجماعة
ورود اية سبحان بحججه عن الاستئذان فهو من اسئلة الجملة المعقودة لان يحمل الكلام
على شي ويشهد استعماله في مكان اخر بخلافه واقول الدافع عنده لدعوى الجماعة
انما هو في الموضع الذي استدله وذلك ان دليل كونه المراد بالعباد في الآية التي استدلت
بها المخلصين لا عموم المملوكين هو اضاقة تحالي العباد اليه اضافة تشريف لهما ان
ابليس لما استثنى العباد المخلصين حيث قال لا يزين لهم في الارض ولا يعينهم اجمعين
الاعباد كل منهم المخلصين كانت هذه الصفة ملحوظة في جوابه تعالى له بقوله ان عبادي
ليس لك عليهم سلطان نعم استدلالهم على كونه الاستئذان في هذه الآية منفطحا
للسقوط في اية سبحان ليس هذه من الجملة كما ذكره لكونه لازما لكون المراد بالعباد
المخلصين او لكونه رد فعلا لسؤال مندر وهو اذا كان المراد بالعباد المخلصين فما

هذا

هذا الاستئذان **قوله** الثالث الشايع قول الزمخشري في ولا يلتفتت منكم احد
الا امراتك ان من نصب قدرا للاستئذان من قاسر يفتاوى باهلك ومن رفع قدره ولا يلتفتت
منكم احد ويرد باستنفاة تناقض لقول ايتن فان المرأة يكون سريرا بها على قراءة
الرفع وغير سرري بها على قراءة النصب وفيه نظر لان اخراجها من جملة النبي لا يدل
على انها سرري بها بل على انها معهم يقع في بعض النسخ الشايع من غير ذكر المثال وفي بعضها
بذكره وقد اجاب **الشيخ** عن هذا التناقض فقال ولما تقدم ان الاتباع هو الوجه
مع الشرايط المذكورة وكان اكثر اقرار على النصب في قوله تعالى ولا يلتفتت منكم احد
الا امراتك نكف تجار الله لئلا تكون قذرة الاكثر محمول على وجه غير مختار فقال
امراتك بالرفع يدل من احد وبالنصب يستثنى من قوله تعالى قاسر باهلك لان قوله
ولا يلتفتت منكم احد قاعترضة المعبر يعني انما الحجاب بلزوم تناقض لقول ايتن قال
ويتان التناقض ان الاستئذان من شر يقتضي كونها غير سرري بها والاستئذان من لا يلتفت
منكم احد يقتضي كونها سرري لان الالتفات بعد الاشرى فتكون سرري بها غير سرري
بها والجواب **ان** الاستئذان ان كان مطلقا في الظاهر لانه في المعنى مفيد بعدم
الالتفات اذ المراد اسر باهلك اسر لا التفتات فيه الا امراتك فانك تسري بها
اسر مع الالتفات فاستثنى على هذا ان شئت من اسرا ومن ولا يلتفتت ولا تناقض
وهذا كما نقول اسر ولا تتنقض اي اسر شيئا لا يتنقض فيه انتهى **قوله** وبعد
فقول الزمخشري في الآية خلاف الظاهر في الشرح النقدر واقول بعد ما مضى
نتبه نقول الزمخشري في الآية خلاف الظاهر وقد مر مثل هذا في مرافعا حيث قال
وبعد فنحن في ابن الشجري لم يتامل كلام الفارسي **قوله** وقد التزم بعضهم جواز
جواز قراءة الاكثر على ذلك هذا جواب عن سبب حمل الزمخشري وغيره الآية على ما حملوها
عليه والاشارة بذلك الى وجه المردوح كذا بدأ ضربته ونجحان الرفع على النصب
وقال لم يرضي سببويه والمعنى ان نصب كل يلى عند سببويه في الآية من قبيل
النصب المردوح لان قبيل النصب التراج فان قيل ليس النصب في الآية مرجوحا
واما هو راجح لان في الرفع فيها خوف الباس المستر بالصفة وهو من مرجحات النصب
ولا كذلك الرفع في نريد ضربته اجيب بان سببويه لم ير الباس خوف المستر
بالصفة اذ وقع الاسم مرجحا للنصب على الرفع كما راه بعض المتأخرين قالوا لرجح
اذا اردت مثلا ان تخبر ان كل واحد من ماليك اشترى ثوبه بعشرين دينارا وانك
لم تكن احدا منهم الا بشرا هذا المثل فقلت كل واحد من ماليك اشترى ثوبه بعشرين
بنصب كل يوفى في المعنى المقصود لان التقدير اشترى كل واحد من ماليك
بعشرين واما ان رفعت كل فيحتمل ان يكون اشترى ثوبه بعشرين وقرره بعشرين
متعلقا به اي كل واحد منهم مشتري بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان

ان يكون اشتريته صفة لكل واحد وتلك بشرية هو الخبر اي كل من اشتريته من المالك
فهو بشرية فالمتد اذ ا على التقدير الاول اعني لان قولك كل واحد من ما ليكي علم
من اشتريته ومن اشتريته ومن حصل لك منهم بغير اشتري من وجوه التملكات
والمتد اعلى الثاني لا يتبع الاعلى من اشتريته انت ذرفعه اذ اسطرقت لاحتمال الوجه
الثاني الذي هو غير مقصود ومخالفة للوجه الاول انه بما يكون على الوجه الثاني
منهم من اشتريته لك غيرك بعشرين او باقل من اياك ثروا بما يكون ايضا لك منهم
جماعة بالهيئة والوراثة وغير ذلك وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب اذن اولى
لكونه نصا في المعنى المقصود والرفع محتمل له وغيره والاية الشريفة اعني قوله
تعالى كل شيء خلقناه بقدر لا يتفاوت فيها المعين كما يتفاوت في مثالها سواء
جعلت العمل خيرا او صفة فلا يصح اذن للتشكيل وذلك لان مراده تعالى بكل
شيء كل مخلوق نصبت كل اوز فعتنه سوا جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خيرا
عنه وذلك ان قوله تعالى خلقنا كل شيء بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه
اسم شيء لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية ويقع على كل واحد منها
اسم شيء فكل شيء في هذه الآية ليس كما في قوله تعالى والله على كل شيء قدير لانه
معناه قادر على كل ممكن غير متناه فاذا انقضى هذا قلنا ان معناه كل شيء خلقنا
بقدر على ان خلقناه هو الخبر كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى ان خلقناه صفة كل شيء
مخلوق وكما ان بقدره والمعين واحد اذ لفظ كل شيء في الآية مختص بالمخلوقات
سواء كان خلقناه صفة له او خيرا وليس مع التقدير الاول اعم منه مع التقدير
الثاني كما في مثالنا انني فان قلنا ليس المعين واحد لان المعلوم على وهو كل شيء في
الاية اذ كان خلقناه صفة له مختص بالمخلوق المنسوب اليه تعالى لوجود هذه
النسبة في صفة واذ لم تكن صفة له غير مختص بالمخلوق لقطع النظر عن هذه النسبة
فيه والاول اخبر عن الثاني بحسب المفهوم ومساو له بحسب الصدق وعند
اهل السنة واخص منه بحسب المفهوم وبحسب الصدق ايضا عند المعتزلة اجيب
بان خلقناه اذ لم تكن صفة كان خيرا والخبر صفة في المعنى ولو سلم فالعبارة
انما هي بالمساواة في الصدق وبهذا ذهب اهل السنة وفي شرح البيان وقع كل شيء
محتمل ان يكون خلقناه خيرا كان او شرا وهو قول اهل السنة ويحتمل ان يكون صفة
مختصة به بقدر خيرا وهذا لا يفيد عمومية القدر في جميع المخلوقات ويؤيد وجوب
شيء ليس بقدر لانه ليس بمخلوق له بخلاف ما لو نصب كل فان في نصبه رفع توهم
كون خلقناه صفة لشيء لانه اذا نصب كل شيء لزم ان يكون خلقناه مفسرا لخاصية
واذا كان مفسرا لا يكون صفة وحينئذ يفيد المعنى المقصود اذ التقدير حينئذ خلقنا

كل شيء بقدر لانه لا يقول بمراد عليه اولا ان المقصود ليس عموميت خلق الاشياء مطلقا بل
بل خلق الاشياء المخلوقة كما ذكره الرضي سوا كانت تلك الاشياء المخلوقة خيرا او شرا
وثانيا ان خلقنا اذ كانت صفة مختصة بقدر خيرا افاذ الكلام عمومية القدر
في جميع المخلوقات فلا يصح قوله وهذا لا يفيد عمومية القدر في جميع المخلوقات
وجواب عن الاول بان مراده بالاشياء الاشياء المخلوقة وبعموميتها عموميتها
بالنسبة الى الخير والشر لا الى ما يقع عليه اسم الشيء من الممكنات وعن الثاني بان
خلقنا اذ كان صفة افاذ الكلام عمومية القدر في جميع المخلوقات تعالى لان فعل الخلق
في الصفة مستند اليه لا عموميتها القدر في جميع المخلوقات بدو بالنسبة اليه تعالى
قوله ووجه الرفع انه على لا يتد وما بقدر الخير والمستثنى الجملة قال به الذين
ان مالكا وجعل ابن خروف من هذا القبيل يعني قبيل المستثنى المتقطع الا في جملة الامن
تولي وكذا بقدره الله العذاب الاكبر على ان يكون من مبتدأ ويعذبه الله الخبر ودخلت
النا لفظنا المتد اعني الشرط ويكن ان يكون من هذا قرة ابن كثير واي عمرو والامر انك انه
مجيبي ما اصار به وهذا التوجيه يكون الاستثنا في الرفع والنصب من فاشربا هلك
وهو اولى من ان يستثنى المنسوب من اهلك والرفع من احد انتهى **الجملة التاسعة**
قوله تريد احص هذا الذي يكسر المعنى قوة للنفس فعدة لا تنساب الارا وشدها
هي الزكاة وجودة تهويها لتصور ما يدعيها هي الفطنة **قوله** وشرط التميز
النصب بعد فعل كونه فاعلا في المعنى كزيد اكثر ما لا بخلاف ما لزيد اكثر ما لا وذلك ان
فاعل الاول في المعنى مال لا يزيد فاعلا في المعنى مال لا يزيد لا مطلق المال **قوله**
الثالث اني تريد فقيرا وطريت الهلال كالمقارن راي في الاول علمية وفتقها مفعول
ثان وفي الثاني بصريه وطالع كمال فان قيل لم لا يكون راي في الاول بصريه وفتقها
حالا اجيب بان الغالب في الحال ان تكون مستقلة وفتقها ليس كذلك **قوله** واذا
حمل قوله تعالى وتر لهم في ظلمات لا يبصرون على الاول فالظرف ولا يبصرون مفعول
ثان تكرر في الشرح مراده بالاول جعل ترك بصريه على هذا يتصور للمفعول الواحد
مفاعيل متعددة اكثر من ثلاثة وليس احدها تابعا لما تقدمه مما تقول ظننت زيدا
فتقها عالما شاعرا كاتبا طريقا وقول لا تناع في ذلك اذ كانت تلك المفاعيل في الاصل
اخيارا وقيل يجوز تعداد الخبر ثم في الشرح وفي عبارته بحث وذلك ان الاخبار
عن المجموع الظرف ولا يبصرون فقوله مفعول ثان لا ياتي اما اول فلانه مناف
لفرضه من جعل كل منهما مفعولا واما ثانيا فلان وصفه بالتكرار غير مستقيم
اذ المجموع لم يتكرر واقول ليس الاخبار بمفعول ثان تكرر عن مجموع الظرف ولا يبصرون
فاما هو اخبار عن كل واحد منهما وتكرر كل منهما باعتبار كونه مفعولا ثانيا لا باعتبار
ذاته **قوله** الرابع اعترفت غرقه في الصحاح وغرقت المايدي غرقا واغترقت

وكذلك قال في قوله وقال الجمهور لا بد من الاستدلال **قوله** وتقول
 جماعة المعطوف هنا وفي قوله وتقول الكثر من الخبر بعد لولا معطوف على قول أبي الفتح
قوله وإنما ذلك عند وجود الدليل وأما نحو لا أحد غير من الله وتقول مبتدأ
 من غير تبيين لا رجل يفعل كذا فإثبات الخبر فيه إجماع يعني من التبيين وغيرهم
 قال المصنف قال لا بد من الدليل والحق أن يبين يتم بحذونه وجودها إذا كان جواباً أو قامت
 قرينة غير السؤال نالة عليه فلاذا المرفوع فلا يجوز أن لا دليل عليه بل بنوا
 نيم اذن قد كاهل الحجاز في إيجاب الاتيان به معني هذا القول يجب اثباته مع عدم القرينة
 عند بني تميم وغيرهم ومع وجودها يكاد الحذف عند أهل الحجاز ويجب عند بني تميم اثباته
 وفي الشرح كلام المصنف من أن ما ياتي له وذلك أن قوله أثبات الخبر على هذه الأقوال
 امر واجب وقوله فيما ياتي ذلك أن يجيب عن الجمهور في آخره يقتضي أن الجمهور قائلون
 بأن هذا التركيب غير عربي من حيث إثبات الخبر الخاص في باب لولا وعند تميم
 في باب لا وأنه إذا اراد التفسير عن هذا المعنى أخذ مصدر ذلك الخبر الخاص فجعل
 مبتدأ أو اسم لا وضيف إلى ما كان مبتدأ في الأصل وجعل الخبر كونه عاماً معطوفاً
 على سبيل الوجوب فتقول في مثل زيد قائم ورجل ذاهب لولا قيامه زيد ولولا ذهاب
 رجل وتقول لانتاني بين كلاتيه من الوجه الذي قاله فان مراده من الإجماع إجماع
 الجماعة بل إجماع التبيين ويترجم على كرهه من أن يكون على أنه خبر كما هو مقتضى كلامه
 أو لا وهو قول بعض النحاة أو على أنه غير خبر كما هو مقتضى كلامه ثانياً وهو قول
 الجمهور **قوله** ولك أن يجيب عن الجمهور بأن الخبر إذا كان بجهولاً وجب
 أن يجعل نفس الخبر عنه عند الجميع في باب لولا يريد بالجمهور الأكثرين القائلين
 بأن الخبر بعد لولا واجب الحذف والجماعة القائلين بأن يبين يتم لا يثبتون خبر
 لا التبريه ويريد بالخبر خبر المبتدأ بعد لولا وخبر لا التبريه ويكون بجهولاً
 أن لا يدل عليه دليل وبالمحذوف المذكور الحذف من غير دليل **قوله** وذلك
 كتقولهم في لا أقسم بيوم القيامة هذه القراءة بلام مفتوحة فتمزة معنوية
 فتقارن ساكنة ورسماً بالالف زايدة بين اللام والهمزة كما أن رسم لا ذكينة هـ
 ولا وضعت بالالف زايدة بين اللام والهمزة **قوله** لأن أم المنقطعة لا تقطع
 إلا الجمل في الشرح لو قال لا يقع بعدها إلا الجمل لكان أحسن فاذكروا من النحاة
 لا يري أم المنقطعة عا طقة **قوله** ورده الفارسي بأن المشبه للفعل هو لكن
 المشددة لا المحققة وهذا لم تعمل المحققة لعدم اختصاصها بالاسم في الشرح
 يمكن أن يجاب عنه بأن شبه لكن المشددة للفعل من جهة اللفظ والمعنى أما الأول
 فليس بها على التام كما ناضى وأما الثاني فلأنها بمعنى استدركت وهذا شبه المعنوي
 موجود في لكن المحققة فلعل سيمويه اعتبره والمربيع يفتقد شبه اللفظ

واقول

واقول ما ذكره المصنف من عدم إعمال المحققة من الشدة فيه دلالة على اعتبار الشبه
 اللفظي **قوله** أن يكون عن طبق الحدود يعني في المعنى سواء كان طبقه في اللفظ
 نحو زيد أقربته أو لا نحو زيد استمرت به **قوله** والآخر يعني الأيلام المعروف
 هذا ليس بمعناه الموضوع له وإنما هو معناه المقصود منه قال الشيخ عبد العزيز
 في شرح البردوي في أصول الحفظ الضرب اسم الفعل بصوت مفعول أي مفعولة
 وهو استعمال الة التاديب في أصل الحفظ للتأديب ومعنى مقصود وهو الأيلام
 فان المقصود من هذا الفعل ليس الأيلام ولهذا لو حلف لا يضرب فلانا فاقربه
 بعد موته لا يحث لفوات معنى الأيلام **قوله** وعلى منع ليت من لا قائم وعمر
 وكذا في لعل وكان لأن الخبر المذكور متعني عنه هكذا وقع في بعض النسخ لفظ
 عنه بعد متعني عنه هكذا وقع في بعض النسخ وسقط في بعضها والأول رأينا بخط المصنف
 وفي الشرح حكاية الإجماع على من منع ذلك في ليت ولعل وكان امر غريب لا يحتمل مثله
 من المصنف فان الخلاف في المسئلة مشهور مذكور في التسهيل وغيره **قوله** قلت
 المتوابع عندي أن القلادة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة إلى الله
 تعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الأديبين دعا بعضهم لبعض في الشرح هذا
 الرأي هو الذي اختاره التسهيل قبل المصنف ذكره في كتابه المسمى بفتح الفكر فقال
 القلادة كلها وأن قد تم اختلاف معانيها راجعة إلى أصل واحد فلا تقطع لفظة اشتراك
 والاستعارة إنما معناها العطف ويكون محسوساً ومعقولاً ثم حمل المصنف العطف بالنسبة
 إلى الله تعالى على الرحمة لا ياتي على وجه الحقيقة إذ الرحمة حقيقة في زكاة القلب وأقول
 لا يخفى أن مراد المصنف من حمل العطف بالنسبة إلى الله تعالى على الرحمة أنها هو وحده عليها
 بمعناها الذي يليق به تعالى وهو أفاضل الخير والأحسن وقد ذكر غير واحد من الأصناف
 في الرد على من استدل بالآية على استعماله المشترك في الالتماس معنى نحو ما ذكره
 المصنف قال صدر الشيخ في كتابه المستر بالتحقيق في أصول الحقيقة أن سياق
 الآية لا يجاب اقتداء المؤمنين بالله تعالى والملائكة في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 فلا بد من اتحاد معنى الصلاة في الجميع لأنه لو قيل إن الله يرحم النبي والملائكة يستغفرون
 له يارب الذين آمنوا دعواه لكان هذا الكلام في غاية الركاسة فعلم أنه لا بد من اتحاد
 معنى الصلاة سواء كان معني حقيقياً أو معني مجازياً أما الحقيق فيكون الدعا فالمراد
 والله أعلم أن الله يدعو ذاته بإيصال الخير إلى النبي ثم من لوازم هذا الدعاء الرحمة
 فالذي قال أن الصلاة من الله الرحمة فقد أراد هذا إلا أن الصلاة وضعت للرحمة
 كما ذكر في قوله تعالى يحيمهم ويحيونه أن المحبة من الله تعالى إيصال الثواب ومن الصد
 الطاعة ليس المراد أن المحبة مشتركة من حيث الوضع بل المراد أنه أراد بها المحبة لأمرها
 واللازم من الله تعالى ذلك ومن العبد هذا وأما المجازي فكأن رادة الخير له ونحو مستأ

ما يليق بهذا المتفكر من ان يختلف ذلك المعنى في اختلاف الموضوع فلا بأس به ولا يكون
هذا من باب الاشتغال بحسب الوضع ولما بيننا اختلاف المعنى باعتبار اختلاف المسند
اليه فيهم منه ان معناه واحد لكنه يختلف بحسب الموضوع لان معناه مختلف
وضعا انتهى وفي الكشف عند قوله تعالى وليك عليهم صلوات من ربهم ورحمة
والصلوة الحنف والتعطف فوضعت موضع المراقبة ومعناها وبين الرحمة لقوله
تعالى اختد رحمة روف رحيم قال التفتت ارباب الصلاة لما لها في الاصل تحريك
الصلوبين فاسب ان يراد بها الحنو والاعطاف في الرقة المناسبة لذلك ولعطف
الرحمة عليها بمنزلة ان يقال مائة ورحمة والله روف رحيم وما يقال ان الصلوة من الله
رحمة فهو اخذ بالحاصل وبيان الرحمة ايضا تبين عن الرقة والاعطاف ومنه الرحم
قوله الثانية اما لا تعرف في العربية فعلا واحدا يختلف معناه باختلاف المسند
اليه اذا كان الاسناد حقيقيا الفرق بين هذا وبين ما قال المصنف انه القول بـ
عنده ان المعنى الواحد في ذلك لا يختلف في نفسه بل موجود مع كل مسند اليه
حقيقته على ما يليق به وفي هذا يختلف في نفسه بل موجود مع كل مسند اليه
باختلاف المسند اليه لان معنى الرحمة يختلف في نفسه لمعنى الشئ والحاصل ان الاختلاف
على ما اختاره المصنف في افراد معنى الفعل وما قال انه غير معدوف في العينية في نفس
معنى الفعل وفي الشرح بل ذلك معدوف يقال ارض الرجل وارض الجذع
والاسناد حقيقي في الموضوع والفعل واحد واختلف معناه باختلاف المسند
اليه لان معناه عند اسناده الى الرجل معنى او عداوته ومعناه عند اسناده
الى الجذع معنى اكلته الارضه وهديته تاكل الخشب ومنه كتابا مثلثه وهرة
ان اسناده الى اللبن كان معناه ارتفع فوق الماء وصفا لما من تحته وان اسناده
الى اللبن كان معناه طلع او غلظ وطال والتف وان اسناده الى القدر كان
معناه ان يذوق وتغلت ومنه خمر وان اسناده الى الرجل مثلا كان معناه ذل وصغر
وان اسناده الى الماشية كان معناه سمن ومنه تنبع الافعال في اللغة وجد من
هذا القليل شيئا كثيرا انتهى واقول قد عرفت ان مراد المصنف بقوله فعلا واحدا غير
المشترك فلا يرد عليه هذه الافعال لانها مشتركة على ان الذي في الصحاح ثبات الماشية
ونحو الرجل وهما فعلا مختلفان بالبنية **قوله** وحق المترادفين صحة حلول
كل منهما محل الآخر هذا مختار ارباب الحاسب في قوله وهو انه يجب صحة حلول كل
المترادفين محل الآخر مطلقا ومختارا ايضا وي ان كانا من لغة واحدة ومختارا لهما
انه غير واجب **قوله** فقال اصل المدر بخالف حال اهل الوب في الصحاح المدره
واحدة المدر والعرب تسمي القزمية مدر يقال اهل المدر والوبر انتهى ويقع في
بعض نسخ المعنى تبدل المدر المدرين بضم الميم وسكون الدال بعد هاتون والاول

هو الوجود بخط المصنف **قوله** وهذا الخطب المخرشي عن انزال شعيب ابنتيه
لستقي الماشية في الكشاف فاذ قلت كيف ساع لبي الله الذي هو شعيب عليه السلام ان
يرضي لا يتقيه بسمي الماشية قلت الامر في نفسه ليس بمحذور فالدين لا يايها واما
المروءة قال الشاعر يختلفون في ذلك والعادة متباينة فيه واحوال العرب فيه خلاف
احوال العجم ومذهب اليهود ومذهب النصارى في ذلك لخطر خصوصها اذا كانت الحالة
حالة ضرورت **قوله** وقد سئل عن قوله تعالى ان الله لا يستغنى عن
ذلك في النوع الثالث عشر من الهمزة السادسة **قوله** فان اراد ان الفاعل لفظ
المثل محذوقا فورد بعيني بان الفاعل لا يحذف وان اراد تفسير المعنى وان
في بليس صير المثل مستقرا حين تفسيره يعني فليس هنا تفسير للضمير ويجب اذا
كان فاعلا نعم وبليس صير مستقرا ان يفسر بذكر منصوبه على التمييز فاقام السؤال
عن مكان التفسير مقام خلوه ذلك المكان عن التفسير اقامة للسبب مقام السبب
قوله وهذا الامر المخرشي فانه قال تقديره بليس مثلا وقد نص سيبويه
على ان تمييز فاعل نعم وبليس لا يحذف الاشارة بهذا الى ما كنى عنه المصنف بقوله فابن
لتفسيره وهو خلق فاعل بليس اذا كان ضميرا من مفسر وفي الشرح محذور نص سيبويه
على ذلك لا يترك مفسرا على المخرشي فله ان يقول الحذف لا ينافي في التمييز فقد جعلوا
على جواز حذفه في باب العدد قال الله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون وقال
الله تعالى عليها تسعة عشر وقد سمع في نعم فقي الحديث من توضا يوم الجمعة
بها ونعمت اي فيها رخصة اخذت الرخصة وادعاشدوده ممنوع واقول
ان اراد ان الحذف لا ينافي في التمييز في الجملة فسلم ولا ينافي لان الكلام في منافاته في محل
مخصوص وهو باب نعم وان اراد انه لا ينافي في باب نعم فمنوع وما ورد من ذلك
شاذ لا يحمل عليه القرائن مع اسكان غيره ما هو كثير ضائع ومنع شذوذه كما برة
غير مشروعه **قوله** وحذف المخصوص اي مثل هو لا او مضاف اي مثل الذين
كذبوا مضاف عطف على المخصوص اي او حذف مضاف للذين كذبوا هو المخصوص
فالذين كذبوا في محل جر صفة للقوم على الاقل ومضاف اليه للمضاف المحذوف
عليه الثاني **قوله** الثالث ان يكون مؤكدا هو بفتح الكاف المشددة واسم
يكون عايد على ما اخذ في **قوله** وليدر الدين بن مالك مع والده في المسئلة
بحيث اجاد فيه قال بدر الدين رحمه في شرح الالفية والذي ذكره الشيخ يعني والده
في هذا الكتاب يعني الالفية وفي غيره ان المصدر الموكد يقصد به تقوية عاملة
وتقوية معناه ان حذفه منافي لذلك فلم يحذف ان اراد ان المصدر الموكد يقصد
به تقوية عاملة وتقوية معناه دايما فلا شك ان حذفه منافي لذلك التقيد
ولكنه ممنوع ولا دليل عليه وان اراد ان المصدر الموكد قد يقصد به التقوية

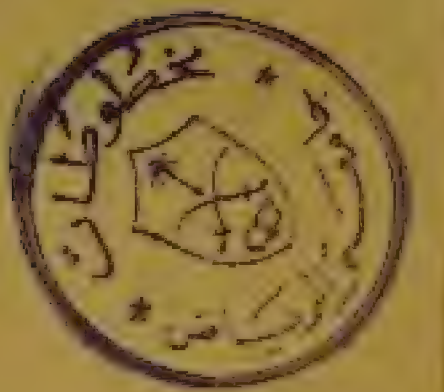
والتمتع به وقد يقصد به مجرد التقوى **قوله** ولكن لا نسلم ان الحذف ثلثان لذلك
القصود لانه اذا جاز ان يقرر معنى القامع المذكور بتوكيده بالمصدر فلان يجوز
ان يقرر معنى القامع المحذوف دلالة قرينة عليه احوال اولي ولولهم يكن معنا
ما يدنع هذا القياس لكان في دفعه بالسمع كقراءة فانه في قولنا عامل الموكل حذف
جائزا اذا كان خيرا عن اسم عين في غير كبرير ولا غير من سائر احوال وهذا واجبا
في مواضع ياتي ذكرها نحو سقيا ورعيها جدا وسكنا لا يرفع هذا اما السهو عن
وروده واما للبنا على ان السهو في الحذف العامل به نية التخصيص وهو دعوى على
خلاف الأصل ولا تقتضيها نحو الكلام المتفق قال ابن عقيل في دفع هذا الاعتراض جميع
الأمثلة التي ذكرها ليست من باب التاكيد لان المصدر فيها نايب من القامع ذال
على ما يدل عليه وهو عوض منه ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما ولا شيء من الموكلات
بتمتع الجمع بينهما وتبين الموكل ويدل ايضا على ان ضربا زيدا ونحوه ليس من المصدر الموكل
لما لم يأت المصدر الموكل لا خلاف في انه لا يعمل واختلقوا في المصدر الواقع موقع
الفعل بدلا انتهى **قوله** ايها المايح دلوي دونكما هذا بعض بيت من بحر الرجز هو
يا ايها المايح دلوي دونكما في رايك الناس كمدونكا ويقع في بعض الفصح المصراع الاول
تاما وفي الفصح المايح الذي ينزل البير فيملوا لدلو وذلك اذا قلما وهاوا اجمع ما حاه
وفي الحديث ثلثا سنة مائة وقد حاح بيم شرا تشد البهت **قوله** فقالوا انما اراد
تفسير المعنى لا الاعراب انما قالوا لان ظاهر كلامه سيبويه انه تفسير اعراب
ولذلك نسب ابن مالك لسيبويه جواز اسم الفعل مضل **قوله** ويجوز في دلوي
ان يكون مبتدأ ودونك خبره قال الرضي ولا يتقدم عند البصريين منضويات
اسما الافعال عليها نظرا الى الاصل لان الاغلب فيها اما مصادر ومعلوم امتناع
مفعولها عليها واما صوت جأ مد في نفسه منتقلة الى المصدرية ثمرها الى اسم الفعل
واما طرف وجار ويجرور وهما ضعيفان قبل الانتقال لكون عليهما لفظهما يعني
الفعل وجوز ذلك الكوفيون استدلالا بقوله يا ايها المايح دلوي دونكا ان رايك
الناس كمدونكا ودونك عند البصريين ههنا ليس باسم فعل بل هو ظرف وخبر
له دلوي اي دلوي قد انك فخذها **قوله** فلا يجد فالجار والجازم والناسيب
للفعل الا في مواضع قوين فيها الدلالة من تلك المواضع الجري من مقدرة بعد كمال الاستئناس
في قولكم درم اشتريت ومنها حذف لام الطلب فمرد عند بعضهم في نحو قل له بفعل
ومنها حذف ان التامة في موضع مخصوصته فلا يقياس عليها غيرها **قوله** ولا كلة لا
من قولهم انزل هذا ما لا في الشرع لعلهم في حرف الميم في ما الزايد غيرا لكافة ان ما في
هذا المثال عوض وهو مخالف لقوله هنا ان لا يني عوض واقول لانما الفيني قوله
هناك ان ما عوض في نحو قولهم فعل هذا اما لا واصله ان كنت لا تفعل وبين ما



انقضاء كلامه فها من ان لا يني عوض لانقضاء الخوف عنه فان قلت ما عوض عشا
وقلت في توقعه وهو كنت ولا عوض عن سيمها وهو تنزل **قوله** فاما قوله تعالى
واقام الصلاة فاما يحل الوقوف عنده في الشرع يعني فلا يجوز ان يتعدي ويجعل امرا
يقاس عليه قال النجاشي في تفسير سورة النور الثاني اقامة عوض من القين الساكنة
للاعلان والاصل اقامتها **قوله** لا يفتن اقيمته لاضافة مقام حرف النفي في مصدر
انفعل تقول اريته ارا قدامه عليه اقامته لاضافة فان قلت عمل المذكور على الشار
فلا يجوز القياس عليه فان قلت **قوله** لا يفتن اقيمته لاضافة فان قلت عمل المذكور على الشار
عليه قلت الحل على السابغ او في قوله كيد لا يفتن وورد القرآن على اللغة النادرة
وايضاف النجاة على جواز تركه فلا يخالف الضرر على هذا ذهب الفراء الى ان جواز
ترك النفي مشروط بالاضافة ليكون المضاف اليه سادسا مستدلا وعنده
سبويه الجواز مطلقا ثابت وقوله امر به ارا كما ذكرنا في قوي الاصح قلت وعلى هذا
يكون ادعاء الم ان القامع لا يفتن من اقامة وان اقام الصلاة مما يجيب الوقوف عنده
بمعنى انه لا يقاس عليه منتقيا على ان الحكم بان الثاني عمدة واقامة واستفادته
للتعويض فلا تخذوليس من وظيفة المعبرين وانما هو من وظيفة اهل الحرف انتهى
ما في الشرع واقول المم ذكر ذلك على تبسيط الاستطراد وان الاصل كما عاينته يذكر شيئا
ليس مما ترجحه وانما هو مناسبه له **قوله** ومن هنا قال ابن مالك عطف من هنا
لم يجز في الاشارة فيه لشار اليه في الاول وهو انما يجز في لا يكون عوضا عن شيء **قوله**
شرحوا على ذلك تريد ماضية او هل تريد ماضية فتعوضوا الحذف وان لم يورد في
ذلك يعني منعوا حذف المفعول فيها وان لم يورد حذفه الى تسليط ضرب على العمل
في يد مع قطعه عنه والى عمال الابتداء مع التمكن من اعمال النعد لان ما وهل المصدرية
لا يستلزم ما بعد لها على العمل فيها لان ذلك يستلزم اخراجها عن المصدرية
ووقوفها حشوا **قوله** ولذلك منعوا رفع راسها في اكلت السكة حتى راسها
الا ان يذكر الخبر يقع في بعض النسخ ولذلك باللام في اوله والاشارة عليه لاجتماع الامر
وفي بعضها وكذلك يكافى التشبيه والاشارة عليه لمنع البصريين حذف المفعول في تريد
ضربته والاصل ان البصريين منعوا رفع راسها في هذا المثال اذ لم يذكر له خبر لان
في رفعه تهية تهيبة حتى اواكلت المكل مع القطع عنه واعمال الاضعف وهو الابتداء
للوله معنويا مع ان كان اعمالا لا قوي وهو حتى اواكلت لكونه لفظيا **قوله**
ولاجتماعها مع الاتباس منع الجميع تقديم الخبر فيريد قام ارا بالجميع جميع البصريين
لان الكوفيين يجوزون تقديم الخبر في نحو تريد ويا لالباس الباس الفاعل بالابتداء
قوله بما كان اياهم عطية عودا هذا مجزئيت صدره فتا فدها جون حول
يؤتمهم وهما جون جمع هداج بتشديد الدال المهملة بمعنى يتحرك من هداج الظليم

اذا مشي في ارتعاش **قوله** وقد مضى من الفكرة على ابن عصفور يريد بالنكتة
 على جواز تقديم معول الخبر على المتبقي في قوله يدرب مدرع امتناع تقديم الخبر
قوله وقد بينا ان امتناع تقديم الخبر في ذلك المعنى موقوف في تقديم معوله ذلك
 المعنى هو مجموع تهيئة العامل للعمل مع قطعه عنه واعمال الضعيف مع امكان اعمال
 القوي والباسر المتدب بالفاعل **قوله** تنبيه على ان بعض هذين الشرطين
 يعني السابع وهو تهيئة العامل للعمل مع قطعه عنه وهو اعمال الضعيف
 مع امكان اعمال القوي **قوله** وما لا بد من ان هذا المصدر بيت مجزؤه بالحق
 لاخذ بالمقابل **قوله** كانه لم اضع هذا الخبر وهو قد اصبحت ام الخيار تدري
 علي ذنبا كله اضع وقد تقدم الكلام عليه في حرف الكاف في كل **قوله** يعكاز
 الى اخره عكاز يعين مهلة مضمومة في اوله وظاهره في اخره قال صاحب المطامع اسم
 سوق للعدب بنا حية مكة لانها يحتضن بها كل سنة فيقيمون شهر او ثمانية
 ويتنشدون الشعر وينفذون فلما جاء الاسلام هدم ذلك وقال صاحب المطامع
 سوق بصور بل نخلة والطايف كانت تقوم هلاذي الفضة وتستمر عشرين يوما
 تجتمع قبائل العرب فيبعا كطول اي يتفاخرون ويتفاخرون انهم ويعرضون ل
 يكون لهم الشاة الخفيفه فتكون القوم الممكة فكل من الشاة المجه من العشايا القصر
 وهو سوا البهر بالليل ويحتمل ان يكون بفتح الشاة الخفيفة فتكون القوم المجه من عيشه
 غشيانا **قوله** وليس فيه اعمال متعيف دون قوي لان كلاما في البيت
 قوي لانه عامل لفظي **قوله** سمعهم الخ تقدم الكلام عليه في جتي **قوله** فان
 ثبت رواية الرفع فهو من الورد من النوع الاول في الشدوذير يد بالنوع الاول
 ما خولف فيه تقتضي الشرطين وانما كان الرفع من النوع الاول لان الخبر بعد
 حتى غير مذكور فتيه تهيئة حتى للمجرع وقطعه عنه واعمال الضعيف وهو
 الابتداء مع امكان اعمال القوي وهو حتى وفي الشرح وشك المص في ثبوت رواية الرفع
 مع تخرج ابن مالك الامام العدل الثقة بشيئها غير مناسب وايضا فهو مناف لجزمه
 بذلك في فصل حتى حيث قال هناك وقد روي بالوجه الثلاثة قوله لم يسمهم باليد
 البيت واقول نصح ابن مالك برقاية الرفع وجزم المص بها لا يقتضي ثبوتها بمعنى
 صحها فكم من مروي ليس بصحيح والشك انما هو في العمدة **بيان انه ينظر في الشئ**
من باب الخذف وليس منه قوله من يسمع يخل اي يكن من يسمع يخل
 وهو من باب الخذف واخواته خيله في المعكاح وخلت بالشئ خيلا وخیلة وحيلة
 اي ظنته وفي المثال من يسمع يخل وهو من باب ظننت واخواتها التي تدخل
 على الابتداء والخبر وتقول في مستقبله اخل بكسر الهزة وهو لا تقع وينو الا
 نقول بالفتح على القياس **قوله** فيما مضى من عام الى عام في عبارته

قلب والاضل فيما ينعمل كون عام مشتق من مصدر ذلك العمل فا دخل الباعلي ما حقه
 ان تدخل عليه الي وادخل الما حقه ان تدخل عليه الباء وفي المشرع في هذا الكلام قلب
 والصواب ان يقال فيما مضى من عام مشتق من مصدر ذلك العمل فا دخل الباعلي ما حقه
 في تقدير القلب اوله **قوله** فتنبيه وان تعبيرة بالتصواب ليس بصواب الاعلى راي من رد
 القلب في الكلام او على ان **قوله** فتنبيه وان تعبيرة بالتصواب ليس بصواب الاعلى راي من رد
 ورد ما مدبرين الاية قال ان **قوله** فتنبيه وان تعبيرة بالتصواب ليس بصواب الاعلى راي من رد
 عليه امة من الناس يسقون ووجدت منهم اسرايين قدود ان قد صهبت الخ عبد
 القاهر وصاحب الكشاف اي ان هذا المفعول منه للمقصد اي نفس الفعل وتنزيله
 منزلة اللذم اي يصدر منهم السقي ومنها الذود واما ان المسقي والمزود ابل وغنم فخارج
 عن المقصود بل يوههم خلافة اذ لو قيل فسقون ابلهم ويذودون غنمها لزم ان الترحم
 عليها ليس من جهة انها على الذود والناس على السقي بل من جهة ان مذودها غنم وسقيهم
 ابل لا تزي انك اذا قلت مالك تمنع اهلك كنت منكرا للمنع لام حيث هو منع بل من حيث
 هو منع الاخ وذهب صاحب المفتاح الى انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم
 ويذودان عنها وكذا سائر الاقوال المذكورة في هذه الاية وهذا اقرب الى التحقيق لان
 الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنها وصدور السقي من الناس بل من جهة ذود
 غنمها وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانت الذود ان غير غنمها وكان الناس يسقون
 غير مواشيهم مثلا لم يصح الترحم فليتأمل فيه دقة اعتبارها صاحب المفتاح بعد
 التامل في كلام الشيخين وغفل عنها المهور فاستحسنوا كلامها انتهى وقال السيد
 في ما شئته وتحقيق الكلام ان الشيخين اعتبروا ان المفعول هو ابل والغنم مثلا واحدا
 يقابل الاخر وجعل ما يضاف اليه اهداها خارجا عن المفعول غير ملحوظ معه بل هو
 باق على حله واحدة مع تعذر تقدير المفعول فلو قدر في الاية لادى هو باق على
 حال واحدة مع تعذر تقدير المفعول فلو قدر في الاية المفعول لادى الى فساد المعنى
 فانها لو كانتان وذات ابل لهما على سبيل المقصود لكان الترحم باقيا على حاله وصاحب
 المفتاح نظر الى ان المفعول هو اتم المضافات اليها والمواشي المضافات اليهم فكل واحد
 منها يقابل الاخر فلو لم يقدرا المفعول في الاية لغسل المعنى وهذا قد نظر واصح
 معني انتهى **قوله** وقد يكون في اللفظ ما يشتد عليه فيحصل الجزم بوجوب
 تقديره نحو هذا الذي بعث الله رسولا في المشرع فرض الكلام فيما اذا قصد اسناد
 الفعل الى فاعله وتعليله بمفعوله فاذا لم يذكر حبيبتا جزما بوجوب تقديره
 لانه تقتضي كذا المقصد سوا واحد في اللفظ ما يشتد عليه نحو وكلا وعد الله الحسين
 ولم يوجد عموما ودعا ربك وما قللا قول قصد اسناد الفعل الى الفاعل
 وتعليله بمفعوله مع حذف المفعول امر قايما امر قايما بالتكلم غيب عن السامع



فان كان في اللفظ ما يستدعي ذلك السؤل في القليع به والام يجزم **قوله** وما شئ
حيث يستباح هذا الجزييت صدره **قوله** حيث هي تهافت بعد جده وقد تقدم في الاشيا
التي تحتاج الى رابط **بيان كان المقدر قوله** فيجب ان يقدر المفسر في غور
رايته مقدما عليه وجوز اليمايين تقديره موحدا عنه **قوله** قالوا انه يقيلا الاختصا
حيث لا يقيس كما توهموا وانما يرتكب ذلك عند قرا **قوله** الاصل او عند افتقنا امر
معنوي لذلك في الشرح بل ليس الامر ما توهم هو فانه **قوله** يقدرون موحدا ليقيد
الاختصاص لا عند وجود المفتقن لذلك وقد وافقهم هو على ذلك حيث قالوا
يرتكب ذلك عند تقدير الاصل او عند افتقنا امر معنوي لذلك فوجه
اعتراضه عليهم واقول وجهه ان كلامهم يقتضي حوز تقديره موحدا عند عدم ما
يقضي تاخيره وعنده هو يجب تقديره مقدما قالوا الفتقنا اني في بطوله واما خور بها
عرقته فتناكيد ان قدر الفعل المحذوف قبل نصب نحو عرفت زيدا عرقته وان لم
يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده نحو زيد اعرفت عرقته فتخصيص لان
التقديم على المحذوف كالقديم على المذكور فتعوز به اعتدته يحتمل التخصيص ويجوز
التاكيد لكن اذا قامت قرينة على ان الفعل مقدر بعد المنصوب فهو ابلغ في
الاختصاص من قولنا زيد اعرفت لما فيه من التكرير المفيد للتاكيد **قوله**
وكنا قدما في نحو في الدار زيد قدم ذلك في اخذ الباب الثالث **قوله** واذا
قلت كان خلفك زيد جانا الوجهان ولو قدرته فعلا لان خير كان يتقدم
مع كونه فعلا على الصحيح اذ لا تتبشر الجملة الاسمية بالفعلانية في الشرح والفتا
ان يقول الالباس حاصل بالنظر الى ما دخل عليه النسخ وذلك لانه مع تاخير زيد
يحتمل ان يكون هو مع رافعه وهو يقوم جملة فعلية خبرا عن ضمير شات
دخلت عليه كان فاستتر فيها ويحتمل ان يكون مبتدا موحدا خبر عنه بالفعلانية
المتقدمة عليه وهي تقوم وليست به ضمير شات والعرق بين الجهتين قبل
دخول النسخ عليهما ثابت ودخوله لا يغير ما كانتا تخلفتي به باعتبار تفوق
الحكم وعدمه فتجوز التقديم في نحو كان زيد يقوم قال لان الذي استغنى في باب
كان انك اذا اخذتها عاردا سمها وخبرها الي المبتدا والخبر ولو اسقطتها في كان
يقوم زيد لم يرجع الي ذلك واقل احتمال كون اسم كان هنا ضمير شات احتمال
يعيد لا يعود عليه ولو سلم فقد ذكر المص في الباب الرابع في المواضع التي يعود
الخبر فيها على ما تاخر لفظا ورتبة انه لا ينبغي الحل على ضمير الشأن اذا انك
غيره **قوله** لان تزيشا كانت تفق لياسم اللان والعزيز اي تقول لياسم
اللات والعزي اي تقول باسم اللات وباسم العزي كذا في الكشف **قوله**
واجاب بانها اول سورة نزلت فكان تقديم الامر فيها بالقراءة انما قال السيد في



فيها شية المطول يعني اهم من الامر ما تنسب للقراءة اذ لا يناسب المقام فلا
يرد ما يقوم من كون غير اسم الله **قوله** واجاب السكاكي بتقديرها مستقلة
بافتقار الثاني في المطول وعينا الاول او جذا فتلة من غير اعتبار تقديره الي مغرقة
كما يقال قلان بوجه **قوله** ان يوجد المعطوف غير اعتبار تعلقه بالمعطوف كذا في المفتاح
وهو مبني على **قوله** انما لا يقيس كما توهموا وانما يرتكب ذلك عند قرا **قوله** الاصل او عند افتقنا امر
في التكرير والدوام **قوله** انما لا يقيس كما توهموا وانما يرتكب ذلك عند قرا **قوله** الاصل او عند افتقنا امر
الان الثاني كلامها متعلقان **قوله** انما لا يقيس كما توهموا وانما يرتكب ذلك عند قرا **قوله** الاصل او عند افتقنا امر
محذوف من كلامها اي افتقنا القراء والاب لا يستغنى او الملا يستغنى اي مستغنى باسم
ريك او متبركا ومبتديا ولا يبعد على المذاهب **قوله** وهو كون التسمية من الشورة
ان يجعل باسم ريك متعلقا بقرا الثاني ويكون متعلق الاول قوله باسم الله اتني
قوله واعترضه بعض المعربين هو ان يشرح بها ب الدين الحلي المشهور بالسمن
وعبارته وفي هذا نظر لان الظاهر على هذا القول ان يكون افتقرا الثاني توكيدا للاول
فيكون قد فصل يعود الموكد بيقينه وبين ما اكده مع الفصل بكلام طويل **قوله** ثم
هذا الاشكال يعني لزوم الفصل بين الموكد وتوكيده لازمه اي لهذا المفترض على
قوله انهما متعلقة بافتقرا الاول فانه اثبت ذلك في اعرابه ولم يعترض عليه وانما كان لازما
له لان تبيينا قرا الثاني بهذا التماسا صلبه وبين الاول اذا منع من كونه توكيدا فكذا تقييد
افتقرا الاول يمنع من كون افتقرا الثاني توكيدا او اما وقع في كثير من النسخ ورايته مصححا
عليه في هاشي نسخة بخط المص لكن بغير خطه وهولان تقييد الثاني اذ الموضع من
كونه توكيدا فكذا تقييد الاول فليس بظاهر **قوله** ثم لو سلم يعني لو سلم ان
هذا الاشكال ليس لازما **قوله** تبيينه ذكرنا انه اذا اعترض شرط على اخر
نحو ان اكلت ان شربت فانت طالق فان الجواب المذكور للشايق منها وجواب
الثاني محذوف مدلول عليه بالشرط الاول وجوابه قاذ الرضى اعلم ان الشرط
اذا دخل على شرط قاذ اقصدت كون الشرط الثاني مع جزائه جزا للاول فلا بد
من التماس في الامة الثانية تقول ان دخلت قاذ سكت فلك كذا وان مسأله فانت
اعطال فانت كذا لان الاعطاء بعد السؤل وان قصدت العا اداة الشرط
الثاني لتلها بين اجزاء الكلام الذي هو جزاوها معنى اعني الشرط الاول مع الجزا
الاخير فلا يكون في اداة الشرط الثاني فانه بمنزلة والله ان تبييني لا يمتك
فتا في الشرطين لفظا واما معاوشله ان تنب ان تذبنا نرجم اي ان تذب
فان تذب ترحم وكذا ان كان اكثر من شرطين نحو ان سالت ان تبيتي ان دخلت
الدار اعطاني ان دخلت الدار فان تبيتي فان سالتني اعطك ففعلك فان سالتني
مع الجزا جواب فان تبيتي وقولك فان تبيتي مع جزايه جواب ان دخلت وعلى

هذا ففسر ان كان اكثر وقال ابن حبيب في جواب الشرطين فصاعداً بمثله القسم
 والشرط في انك تبني الجواب على المتقدم ويجعل جواب الذي يليه محذوفاً لدلالة
 الشرط المتقدم وجوابه عليه ولا بد ان يكون فعل الشرط متاخراً
 ما ضيقاً لانه محذوف الجواب عليه ولا بد ان يكون متاخراً ان دعوتها احسن اليه
 فيكون احسن جواب من وجواب ان يكون متاخراً ان دعوتها احسن اليه
 احسن اليه ان دعوتها فقوله من اجابني ان دعوتها احسن اليه
 قلت ان دعوتها اجابني احسن اليه فادعوتها من اجابني والاشخص واجاب
 ذلك الشخص بعد دعائه اياه وجب عليه الاجابة لان جواب الشرط في التقدير
 بعد الشرط وعلى هذا الذي ذكرته في الشرط وان كثر فاذا اقال الرجل
 ان اعطتك ان وعدتك ان سألني فمبني فليس يفتق العبد الا ان بدا باخذ
 الشرط فيكون مبدأ فعله ويكون اول الشرط اذ فعله فان سأل ثم وقعه
 ثم اعطاه لزمه الفتق وان وقع الشرط على غير هذا الترتيب لم يلزم الفتق وذلك
 انه قد تقدم على الجواب ثلاثة شروط فجعل الجواب للشرط الاول وجواب الشرط
 الثاني محذوف لدلالة الشرط المتقدم وجوابه عليه واذا كان دالاً عليه فهو الجواب
 في المعنى وجواب الشرط الثالث محذوف لدلالة الشرط الثاني وجوابه عليه واذا كان
 دالاً عليه ونقياً عنه فهو جوابه في المعنى ولما كان جواب كل شرط بعده ونقياً عنه
 تقدم عليه لفظاً جري في المعنى على ان يتأخر بعده حتى كان قال ان سألني فان وعدتك
 فان اعطيتك فعبدي حر قال الفراء سالت عن هذه المسألة عدة من الفقهاء فقال بعضهم
 بما قدمنا الفاء قال بعضهم اذا وقع فعل الشرط الاول ثم فعل الثاني ثم فعل الثالث
 لزم الفتق وقال بعضهم ايا ما فعل قدم او اخر لزم الفتق انتهى ثم صرح في المذهب
 الاول والاطل المذهبين الاخيرين وقول ابن مالك في التسهيل وان توالي شرطان
 او قسم وشرط استغنى عن جواب سألتهما لفتق ان الشرط الثاني له جواب مقدّر
 وكلامه في شرح الكافية لفتق ان الشرط الثاني لا جواب له فانه قال اذا توالي شرطان
 دون عطف الثاني مقيد للاول كتنقيده بحال واقعة متوقعة والجواب المذكور او
 المدلول عليه للاول والثاني مستغنى عن جواب لقيامه مقام ما لا جواب له وهو
 الحال ومن هذا النوع قوله تعالى ولا ينفعكم نفسي ان اردت ان اتبعكم ان كان الله يريد
 ان يغيثكم فلا ينفعكم دليل على الجواب المحذوف وصاحب الجواب اول الشرطين
 والثاني مقيد له مستغنى عن جواب والتقدير ان اردت ان اتبعكم ثم اردت ان اغنيكم
 لا ينفعكم نفسي **قوله** كما قالوا في الجواب المتأخر عن القسم والشرط اشارت
 الى عدة ما ذكره هنا فما اذا اعترض شرط على آخر **قوله** ولهذا قال المحققون
 الفقهاء في المثال المذكور انها لا تطلق حتى تقدم الموحدة وتؤخر المقدم وذلك

لان التقدير

به لان حوققها باسم الفعل واجب بل من حيث ما لحقته هنا فادرك
 اذ الجملة مستأنفة لبيان سبب عدم ذكر شاهد ليجلي معنى يكفيني
 كانه قال وانما امر ذكر شاهد ليجلي معنى يكفيني كما ذكرت
 شاهد ليجلي معنى حسبي لان يحل بمعنى يكفني نادراً بخلاف معنى حسبي
 لم يستلزم على المحقق بكلام عسري له في بعض كتبه باولى من
 الرد عليه بكلام المصنف وقد ذكر صاحب الصحاح يحل بمعنى حسب
 ولم يذكره بمعنى يكفي ولو لا انه نادراً لذكره **بل قوله** وهم
 ابن مالك اذ زعم في شرح كذا خبته انها لا تقع في التنزيل الاعرابي
 هذا الوجه في الشرح يحمل هذا الكلام عند ابن مالك انها لا تقع في
 التنزيل الاعرابي هذا لوصف القول الا للتنبيه على انهما امر واستيناف
 غيره فلا يتم توهمه ببيتك الايتين الشرعيتين اذ ليس الاضرب
 على وجه الابطال منعياً في شيء منها لاحتمال ان يكون الاضرب فيهما عند
 القول لا عن القول المحكي ولا شك ان الاضرب بعيد ورد ذلك منهم
 ثابت لا يتطرق اليه الابطال بوجه فيكون الاضرب فيها محجوزاً لا انتقال
 من امر الى شئنا امراً اخر **واقول** سنبه الى ذلك ابن الصانع
 فانه ما ذكره من الانتقاد سنبه اليه ابن امر قاسم في شرح الالغية
 وسبقها لذلك البوحيتان وفات الجميع ما مالاً اليه مفرد ما حده
 من ان الايتين وقع الاضرب فيهما عن جملة القول لا عن الجملة المحكية
 بالقول وجملة القول اخبار عن الله تعالى عن مقالهم صادقاً
 غير باطلة لم يبطلها الاضرب وانما اذا الاضرب الانتقال من
 اخبار عن الكفار الى اخبار عن وصف ما وقع الكلام فيه من الملكة
 والبنى صلوات الله عليهم انتهى **قوله** بل يدل مثل النجاشي فتمه
 هذا صدر بيت لروية بن العجاج عجزه لا يشتري كنانة وجروحه
 والنجاشي جمع في وهو الطريق الواسع بين جبلين والفتنم بفتح القاف
 والمنشاة الفوقية وكذلك الفتنم بفتح القاف وسكون المشاة
 والفتنم والمقتار بضم القاف والجر هو قتل بساط من شعر والجمع
 جوارم واراد روية به وبالكتمان هنا الشارب وفي المتأخر جهرهم
 جعفر بن عمارس والجهرمية منسوبة من نحو البسط او هو من الكتمان
 انتهى **قوله** وهو بعضهم فزعموا انها تستعمل جارة وجهه وهو

بل قوله

ان الخبر من المقدرة بعد بل لا يدل على ذلك ابن مالك وابن عصفور
والرضي وحكموا الاتفاق عليه **قوله** في جعل ما قبله كالمسكوت
عنه قال الرضا يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه مشروبا حكمه الج
التابع فيكون الاخبار عن قيام زيد في قولك قام زيد بل عمر وغلطا
يجوز ان يكون قد قام وان يكون لم يقم فندت ببل ان تلتفظت
بالاسم المعطوف عليه كاني غلطا عن قوله وسهل لسان **قوله** وان
تقدمها نفي ونفي فهي لتقتصر بما قبلها على حاله هذا اما قال
ابن مالك ان بل بعد النفي فاللهي كلكن بعدها فان اطلاقه هذا
يعطي ان عدم مجي زيدا بل في قولك ما جاء زيد بل عمر وتحقيقا كما
كذلك في جاني زيد لكن عمر وبلا اتفاق قال الرضا وبه قال ابن الحاجب
لانه قال في ما جاء زيد بل عمر ويحتمل اثبات المجي لعمر مع تحقق تقيده عن زيد
قوله وظاهر كلام الاندلسي وهو الظاهر هو انها للاضرب ايضا ومعنى
الاضراب جعل الحكم الاقل موجبا كان او غير موجب كالمسكوت
عنه بالنسبة الى المعطوف عليه في قولك ما جاء زيد بل عمر فاذا قبل
ان الحكم عازي زيد بعدم المجي كالمسكوت عنه يحتمل ان يكون يقع فيكون
غير جائز فان لا يصح فيكون قد جاء كما كان الحكم عازي زيد بالمجي في جاني
زيد بل عمر واحتمل ان يكون صحيحا وان لا يكون **قوله** وجعل
منه لما بعدها قال الرضا وانما حكم ما بعد بل الانية بعد النفي او النهي
فعند الجمهور انه مثبت فعرو جاني من قولك ما جاء زيد بل عمر
كانك قلت بل جاني عمر وقيل بطل النفي والاسم المنسوب اليه المجي
قالوا والدليل على ان الثاني مثبت للحكم انه لا يجوز النصب في ما زيد
قائما بقاعدة **قوله** وعلى قولهما فيصح ما زيد قائما بكل
قاعد او ذلك ان ما علمت للنفي وما بعد بل على قولهما فيصح كونه
منفيا بعد النفي فيصح على ما فيه **قوله** ويختلف المعنى يعني
بالنفي والاثبات لان ما بعد بل مع النصب منفي ومع الرفع مثبت
قوله قال ابن هشام بحال ضربت زيد ابل اياك هذا التصريح
من هشام وهو كوفي منبع العطف ببل بعد الايجاب وفيه رد على
الرضي حيث قال في الظاهر ان منع الكوبيين عدم جواز العطف
ببل بعد الايجاب وكهم من الناقل فانهم يجوزون عطف المعر

بلكن

بلكن بعد الواجب حملا على بل كما تفعل عنهم بل الانباري والاندلسي
كيف ينبغي هذا **قوله** وتراد قبلها لا لتوكيد الاضرب
بان ينبغي لها الايجاب الذي قبلها ويجوز بها قطعيا في النفي بعد
صير ورته بحرف الاضرب كالمسكوت عنه يحتمل الاضرب النفي
وغيره وذلك هو حقيقة توكيد الاضرب بعد الايجاب وفي الشرع
وما ذكره من ان لاتراد قبل بل لتوكيد الاضرب بعد الايجاب محل نظر
فقد قال الرضا واذا ضمت لا الى بل بعد الايجاب نحو قام زيد ابل
عمر واضرب زيد الا بل عمر فعلى ما يرجع الى ذلك الايجاب والامر
المتقدم لا الى ما بعد بل في قولك لا بل عمر وتقيت بلا القيام عن زيد
والثبته لعدم ولولم تجي بلا لكان قيام زيد في حكم المسكوت
عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت وكذا في اضرب زيد الا بل عمر اي لا
تقر بزيد ابل اضرب عمر ولولا المذكورة لاحتمل ان يكون امرا
بضرب زيد وان لا يكون مع الامر بضمير عمر وهذا كلامه وهو نفس
في ان الواقعة قبل بل فيما ذكر ليست بزيادة بل في بالتاسيس
معنى لم يكن قبل وجودها وهو خلافه كما في المتن **قوله**
وتوقع للصنف في اللام حيث ذكر شروطا لا العاقبة ان قال فاذا
قبل جاني زيد لا بل عمر فاعلم ان بل ولا رد لما قبلها وليست عاقبة
وهذا نفي في ان لا تكون زيادة فهو معارض لما هنا فاما قوله انتهى كما
في الشرع **قوله** بما قرأنا به كلامه هنا من ان المراد بزيادة
انها تذكر لا للعطف ونفي ما بعدها يتفق كلامه هنا مع كلامه
في شروط العاقبة وكلام الرضا **قوله** وجهك المبدى الى
الخامس الكسفة بفتح الكاف لتغير الى لسواد والافول الغيبوس
بلى قوله وبعض هؤلاء يقول انها لثانيتين يعني ما نيت الكلمة
كالتي في ثنت وثربت لانها اميلت ولولم تكن للثانيتين لكانت
زائفة فجردا للتكثير كالف فبمعنى وتلك لا محالة **قوله** تختص بالنفي
في الشرع حكم الرضا عن بعضهم انه اجاز استعمالها بعد الايجاب
نفسا بقوله وقد
وقد بعدت بالوصل بيني وبينها بلى ان من زار القنبر فيبعد
قال الرضا وهو شاذ **قوله** في المحكي عن ابن عباس وغيره هو لو

بلى قوله

قالوا نعم كقولنا **قوله** ولذلك اختنع سبيويه من جعل ام متصلة
فحقوله تعالى افلا تتقون ام انا خير في الشرح هذا معارض
لما حكاه في الكلام على امر عن سبيويه ان امر في هذه الآية متصلة
واما نقل عنه ان انا خير فانه مقام امر بتقون فراجعه واما نقل
قوله وليشكل عليهم ان بلي لا يجاب بها الاجاب وذلك
متفق عليه معني ولو كان الاستقهام التقدير خبرا موحيا
لكانت بلي في الآية جوابا للايجاب في الشرح لا اشكال فان هوله
واعواضون في النفي المنطوق به فيجاب بلي حيث يراد ابطال النفي
الواقع بعد المهمة وجوزوا الجواب بنعم على انه تصديق
لمضمون الكلام جميعا المهمة ومدحها وهو ايجاب كما سلف
ودعوا الى الاتفاق منا قنن فيها اما ان اراد الايجاب المحذور
من النفي ضلوا وراسا فقد اسلفنا ما حكاه الرضي فيه من الخلاق
واما ان اراد ما هو اعجز حتى يشمل التقدير المصاحب للنفي بالخلا
موجود مشهور ذكره المصنف عن الشلوبين وغيره في حرف
النون انتهى **قوله** كما اراد الايجاب المخرج من النفي ضلا
ولم يعسا بالبعض الذي اجاز استعماله بعد الايجاب لقلته **قوله**
في كتاب الايمان هو بفتح المهمة جمع بين **قوله** وليس هو لاء يعني
السهيل والجماعة ان يجيبوا عن الآية بذلك يعني بوقع الجفا
بلي للايجاب **قوله** وهو اسم ملان حر للاضافة الى ان
وصلها قال ابن مالك في كتابه المستي بشوا هذا التوضيح
والاختار عندى في بيد التي يجعل حرف استنثا فيكون التقدير
الا ان كل امة او ثل الكتاب من قبلنا على معنى لكن لان معنى الا
مفهوم منها ولا دليل على اسيتها **قوله** نحن الاخرون السابقول
بيد انهم او ثلوا الكتب من قبلنا ونسج في بعض طرق هذا
الحديث بيد كل امة او ثلوا الكتاب من قبلنا وخرجه ان ملك
على ان الاصل بيد ان كل امة فخذت ان وطل عملها واصيقت
بيد الى المتعدا والخبر للذين كانوا معولين لان وفي الشرح وفيه
نظر لان ما يضاف الى الجملة محصور في شيئا وليس بيد منها او ثل
لاين مال ان يجيب عن هذا جمع الحض ولو سلم فالمحصور في الاضافة

بيد

الى

الى الجمل انما هو المضاف اليها من الاصل ومن غير تعلق فحذف وهذا
ليس كذلك **قوله** وفي الحجاج بيد يعني غلب في الشرح
الحجاج بفتح الحاء اسم مفرد بمعنى الصحيح يقال صححه الله
فهو صحيح وصحاح بالفتح والتجارى على السنة كثير من كسر الحاء
علا انه جمع صحيح وبعضهم ينكره بالنسبة الى شعبة هذا الكتاب
والعنيان مستغنيان الا ان يثبت رواية عن مصنفه فيصار
اليها ولا بعدل عنها انتهى ومصنفه هو اسماعيل ابو نصر بن حجة
الجدهري **قوله** ابن الصلاح في شكل الوسيط لا اقبل ما نفرد
به وانكر عليه **قوله** سائر الناس جميعهم وقال انه تفرد
به وترد بان لم يتفرد به فان التبريزي والجواليقي وغيرهما
نقلوا ذلك وبالحلة فقد بلغت الامة كتابه بالقبول والابن
بري عليه هو ابن نبيلة توفي في رحمة الله في سنة ثلاث وتسعين
وثلاثمائة قال يا قوت في معجم الاوليا كان من قاراب وهي
من بلاد الترك وكان من اذكياء العالم اخذ عن خاله ابن هيسم
الفارابي وعن السيرافي والفارسي ودخل بلاد مريقيه وقصص
فأقام بها مدة في طلب للغة ثم عاد الى خراسان فالتزمه ابو الحسين
الكاتب عنده واكرمه جهدا فاقام نيسابور يدرس في اللغة
ويعلم الكتابة وكان حسن الخط جدا يذكر مع ابن مقلة وانظروا
قال الفقهيات مترديا من سطح داره وقيل انه تغير عقله وعمل
له دفين وشدهما كالجنأ حين وقال اريد اطيرو فقفر من علوه فملك
قال وقيل انه كان بلى عليه من الحجاج بغيته غير مبيضة فبيضا
تلميذه يقال له ابن هيسم بن صالح فغلط في شيئا **قوله** انا افصح
من نطق بالضاد في الشرح يريد انا افصح العرب لان الضاد ليست
في غير لسانهم على ما صرح به صاحب القاموس **قوله** على
حد قوله ولا عيب فيهم الى آخره فلول السيف كسور في حقه والكتا
الشاة الفوقية جمع كتيبه وكفى الجيش وقراها مضاربتها واراها
ملك وغيره يكون هذا الحديث على البيت كونه مستلما على ما
اشتمل عليه من تأكيد المدح بما يشبه الذم وان كان الذي منه
في الحديث من نوع وفي البيت من اخر وذلك ان البديعيين

يب

فتموه الى ضربين الاول نحو البيت وهو ان يستثنى من صفة دم
تنتية صفة مدح بتقدير دخولها في صفة الدم فعني البيت
لا عيب فيهما الا فلول سيوفهم ان كان كذلك عيبا ولا شك
ان هذا التقدير محال لان فعل الشيف كناية عن كمال الشجاعة
فالتاكيد في هذا الضرب من وجهين الاول انه كدعوى الشئ
ببينته وانك علفت فتيض المطلوب وهو ثبات شئ من العيب
بالمحال والمعلق بالمحال محال والثاني ان الاصل في الاستثناء الانقضاء
فذكر اداة الاستثناء كذا كرمما بعد ما يوقع من وهم
السامع ان غرض المتكلم اخراج شئ مما نقل وجعله بيانا
فاذا اولى الاداة صفة مدح وتحول الاستثناء من الانقضاء
الى الانقطاع جاء التاكيد لما فيه من المدح على المدح والاستعارة
بانه لم يجد فيه دم حقيقيا فاضطر الى استثناء صفة مدح
والضرب الثاني نحو الحديث وهو ان يثبت لشي صفة مدح وتأتي
عقبها اداة استثناء يليها صفة مدح اخذى ولا يفيد هذا الضرب
التاكيد الا من الوجه الباقى وهو الاصل في الاستثناء الانقضاء ففعل
ذكر ما بعد اذاته تقع في وهم السامع اخراج شئ مما قبلها فاذا ذكر
بعد الاداة صفة مدح اخرى جاء التاكيد ولا يتأتى في هذا الضرب
التاكيد من الوجه الاول اعني دعوى الشئ ببينته لانه يثبت على التلقين
بالمحال المبني على هذا الاستثناء متصلا وهذا التقدير في الضرب
الاول دون الثاني **قوله** ترى من الرنين وهو الصوت في الشرح
كان ينبغي ان يقول من الاركان لان الفعل صار دأى **واقول**
انما قال ذلك لان الاركان من الرنين وسراده بيان اصل هذا
العنى في هذه الكلمة **بل قوله** تدنا الجاهم الى خوه الجاهم
جمع جهمه وهي القبيلة وعظمه الراس المستل على الدماغ
وضاحيا يارزوا الهامات جمع هامة وهي الراس ومعنى
بله الاكف على رواية النقيب دغ الاكف فامرؤها السهل
وعلى رواية الجرح لترك الاكف منفصلة وعلى رواية
الذرع فكيف الاكف التي يوصل اليها بسهولة **قوله** من بله
ما اظهر عليه قال الصغاني انتق جميع نسخ الصحيح على من

بله قوله

بله

بله والصواب اسقاط كلمة من في الشرح نصرا بين التين في شرح
البحارى على ان بله في هذا الحديث ضبط مع من بالغ والكسر
فوجه الكسر كما ذكره المصنف واما وجه القح فقالا لرضي
اذا كانت بله بمعنى كيف جاز ان يدخله من حكي ابو زيد
ان فلانا لا يطيق ان حمل الفهرق بله ان ياتي بالصخرة اي كيف
ومن ابنى وعليه تتخرج هذه الرواية فتكون بله بمعنى كيف التى
للاستبعاد وما مصدرية وهي مع صلتها في محل رفع على الابتداء
والخبر من بله والصبر المحمور ويجعلى عائد على الدم **قوله**
وخارجة عن المعاني الثلاثة لقائل ان يقول جاز ان تكون
مختدرا بمعنى الترك مفيد للتعليل والمعنى اعدت لعبادى
الصالحين من اجل تركهم ما علمت من المعاصى فلا تكون خارجة
عن المعاني الثلاثة **حرف التا قوله** وهو من خروف فقال
في قولهم في النسب كنتى في الصحاح ابو عمرو يقال للرجل اذا شاخ
هو كنتى وكما انه نسب الى قوله كنتى في شهاى كذا فاصبحت
كنتيا واصبحت عاجنا وشرخصا للمرا كنت وعاجن والعاجن
الذى اذا نهض اعتمد على يديه من فوق لهم عجز الرجل اذا نهض معتمدا
بيديه على الارض **قوله** ما ذلوا قالوا لا يتا كما جمعوا بين خطابين
في الشرح اي محذورة ذلك فقد اجازوا مثله في نقال القلوب
نحو علمك منطلقا واعلمنا كما انفسك **واقول** وجه
منع الجمع بين خطابين هو ما اشار اليه المصنف بقوله فاذا اهتموا
من اجتماعهما في يا غلامكم الى اخره واما افعالا القلوب فقد اختلفت
باحكامها جواز كون فاعلها ومفعولها من نوع واحد بان يكونا
ضيرا وخطاب او تكلم او غيبه فلا يقاس عليها غيرها **قوله**
فانه خطاب لاشين احدها المنادى والاخر المضاف اليه **قوله**
وياتي تمام القول في انك في حرف الكاف كلمة في الاولى متعلقة
بالقول والثانية ببيان **قوله** وزعموا الجلولي بفتح الجيم
وضم اللام الاولى ذكر اللام الثانية بعد هايا للنسبة الى جلولي
بالمقدرة بفارس وهو نسبة على غير قياس **حرف التا**
قوله كقولهم في جدث جد ف الجدث القدر وجمعه اجداث

حرف التا

حرف التا

واجده قول **اراني اذا اصبحنا الى اخره** الحق بالقصر
العشق وراثة النفس وفي الشرح وكان الثاني هو المراد بالبيت
يقول **اصبح مريد الله وامتنى نار كالهتجا وزاعنه** يقال عدا
فلان هذا الامر اذا تركه ونجا وزاعنه **واقول** هذا يدل على
ان عاديا بالعين المهملة وهو مضبوط في بعض نسخ المعنى وفي غيره
بالجيم وقد انشدا بن مالك هذا البيت في شرح الكافية
اراني اذا مايت بن على هوى فثم اذا اصبحنا اصبحنا غاديا
قال ابن القطاع عدا الى كذا اصبح اليه ثم قوله متجا وزاعنه
ليس على ما ينبغي لان تجا وزاعنه معناه عني عنه وليس معناه ههنا
قول وتخرج الالة على تقدير الجواب في البحر وتقدر
تاب عليهم ويكون قوله ثم تاب عليهم ويكون قوله ثم تاب عليهم نظير
قوله ثم تاب عليهم بعد قوله لقد تاب الله على النبي وفي ذلك تكرار
للتوكيد واريد بالاول انشا التوبة وبالثاني استدلها وقوله
وقوله على الثلاثة عطف على قوله النبي وعلى قوله لهم عليهم وفتيل
ان بعد حتى قد تجرد عن الشرط وتبقى مجرد الوقت فلا يحتاج الى
جواب بل تكون غاية الفعل الذي قبلها وهو قوله خلفوا اى
خلفوا الى هذا الوقت ثم تاب عليهم **قول** والبيت على زيادة الفا
قال ابن مالك في شرح عمدة وشرعنا لا خفي ان ثم فيه زيادة
والفاء اولى لان زيادتها كثرت ولان زيادة حرف واحد ادى الى انتهى
وقال النبي شارب الحاجبيه الذي اراد ان الفاء للترتيب المتصل
في الحكم كان الشاعر اخبرنا الحكم لنا في عقيب اخباره بالحكم الاول
قول ثم صاعقه تعالى هو الذي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل
منها ذوجها هكذا اياه في النسخ والاية ليست الا في الرشد
والاعراف وهي في الزمردون هو الذي وفي الاعراف بالواو واليشد
ولفظها في الزمردون خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها ذوجها وفي
الاعراف هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها ذوجها **قول**
ان سر ساه الاخضر **قال** البيت من بحر الخفيف ولا يستغني
وزن لا بايات قد بعد ثم الثانية وهي ساقطة في كثير من
النسخ المعتبرة **قول** الثالث ان الذرية خرجت من ظهر

ادم عليه الصلوة والسلام كالذر ثم خلقت حواء من قصبة الذرية
بالمعجزة ولد الرجل ذكرا كان اواني واحدا كان اناثا والذر
جمع ذرة وهي صغر الخلد وحواء بالمدح ووج ادم عليه الصلوة
والسلام والقصيرى بضم القاف وفتح الصاد المهملة الضلع
الذي في اسفل الاصل **قول** ولكن الجواب للاخبر اعلم
لانه يقع ان يجاب به عن الاية الاخيرة والبيت انما لم يبين
نوع هذا الجواب بحجته في الاية الثانية لان هذا الجواب
لا يبيد سوى الترتيب في الاخبار ولا يعدل الى ذلك الاعتراف
بقدر الترتيب في الحكم وفي الاية الثانية يقع ان يراد بها
الترتيب في الحكم من غير تقدير ولا تاويل بان يكون سواء عطا
على الجدة الاولى لا الثانية **قال** قيل قوله وقد اجيب
عن الاية الثانية ايضا يقتضي ان الاخبار يجاب به عن الاية الثانية
اجيب بانه انما يقتضي ذلك لو كان ايضا راجعا الى اجيب
وهو غير راجع اليه وانما هو راجع الى عن الاية الثانية ولذا
اخرعه **قول** قال ابو الحسن الخنقري الصقر بالصاد المهملة
والقاف وشيها هو من بكر وذر عظيم المعجزة والقصر الاعلى
جمع ذرة بكسر المعجزة وضها واحسب ما بعده الانسان من مفاخر
ابائهم وفي الشرح لكن يرد على ابن عصفور ان قول الشاعر قبل
ذلك قصير بحمايخ الف هذا المعنى وذلك لان مضمون الكلام على
ما اجاب به ان سود الابن سابق لسود الاب وسود الاب
سابق لسود الجد والسابق للسابق للسابق سابق لذلك التي
تكون سيادة الابن سابقا لكل من سيادة ابيه وسيادة جده
وسيادة الاب سابقا لسيادة الجد **قول** يمكن ان
يجاب عن ذلك بان دعوى هذا الشاعر ان سيادة الاب
لما حصلت عند سيادة الابن امتدت واستندت الى اول وجود
الجد فسيادة الاب مترتبة على سيادة الابن باعتبار حصولها وسبقها
عليها باعتبار امتدادها واستنادها الى اول وجود الاب
وسيادة الجد مترتبة على سيادة الاب باعتبار حصولها وسبقها
عليها باعتبار امتدادها واستنادها الى وجود الجد فلا يكون

قوله الشا عز قتل ذلك بخالف المعنى الذي قاله ابن عصفور
قوله كذا الذي في آخره يقال سرح رديني وقناه رديني
نسبة الى رديته وهو امرأة كانت تفقر القنا بخط هجر
والعجاج الغبار والافايب جمع النوبة وهو ما بين كل عقدتين
من القصب **قوله** قال الطبري هو ابو جعفر محمد بن جرير
ابن يزيد الامام المجتهد صاحب التفسير والتاريخ كان اما ما
جيلد لم يقلد احدا ولد سنة اربع وعشرين ومايتين بطنستان
وتوفي سنة عشر وثلاثمائة ببغداد والطبري نسبة الى طبرستان
تخلف الطبراني فانه نسبة الى طبرية **حرف الجيم** **قوله**
والا لا عريت ودخلت عليها في الشرح مناقشة لقطعة من
جبهة اد خال للام على جواب ان الشرطية ومناقشة معنوية
من جبهة ان صدق الملازمين كونها اشياء بمعنى حقا او ابدا
وبين الاعراب ودخول ال عليها منوع وسنده ما التي بمعنى شي
ونحوها فان قلت ما سبب اليها حينئذ قلت موافقتها لجبر
الجرونية لفظا ومعنى هذا عند من يجعلها حقا واما عند
من يجعلها كابدافا لبنا مشكل **قوله** الدليل على الملازمة
بأن كون جبر بمعنى حقا او ابدا وبين الاعراب عدم مشابهتها
الحرف حينئذ بوجه من الوجوه المقتضية لبنا بخلاف ما
بمعنى شي فانها مشابهة للحرف في الوضع وقوله ان سبب بنائها
موافقتها لجبر الحرفية لفظا ومعنى عند من يجعلها كحقيقية
نظر فان القائل بان جبر بمعنى حقا او ابدا لا يثبت جبر
اخرى حرفا حتى تكون هذه مشابهة لها **قوله** اجل جبر
ان كانت روايا فله ويروى ان كانت اي تحت اسناد عام
وهو عجيب لطفيل الفنوي وقيل لمضرب بن ربيع **قوله**
وقلن على الفردوس او مشرب ويروى وقلن على الفردوس
ويروى والفردوس قال في الصحاح اسم روضة دون
اليمانة وقال في المحكم الوادي الخصب عند العرب وهو بستان
الدوم البستان والبردي بفتح الموحدة وسكون الراء قال البكري
غير ليني كلامه وانشد البيت وقال غيره واد ويقال قوم روا

حرف الجيم
جبر قوله



من الما بكسر الراء والذعر ش جمع دُعُوتٍ وهو الخوض المشكل
وفي الشرح والمعنى ان تلك النسوة قلن او مشرب تشربه يكون
عند ذلك البستان فقال نعم هذا يقع ان ضرب وايضا حياضه
حياضه ولم يمنع منه احد واما على عمارته واستقامة احواله
فهو مصون لا سبيل الى الوصول اليه ولما ذهب ان جبر بمعنى حقا
ان يمنع كونها مؤكدة في البيت لاجل لاحتمال ان يكون المعنى حقا ذلك
حقا او يقع ذلك حقا انتهى **قوله** ما ذكره من معنى
البيت انما هو عمار رواية ان كانت البيت عمارته واما على رواية
ان كانت روايا فله نعمناه نعم هذا يقع ان رويت اسما فله
من الماء **قوله** وقاملة اسمية الخ الاسي الحزن واسي يتسدد
اليها خبر مبتدأ محذوف اي انا سوي والاشارة بذلك الى الحزن
اي اني مخلوق من الحزن **جمله** **قوله** او اسم بمعنى عظيم او ليس
او اجل في الشرح لا ينبغي للمصنف عند هذا لان الكلام في جمل
المبتدأ على السكون ولا يكون الا حرفا وعلى تقدير انه اراد ما هو
اعمر من المبتدأ على السكون حتى تشمل التي هي اسم لا ينبغي ايضا عند هذا
لانه انما يذكر في هذا الكتاب الحروف وما تضمن معناها من الحروف
وما تضمن الحاجة الى ذكره من فعل جامدا واسم معرب مختص عن غيره
من العربات حكم مثل كل واما جمل الاسمية فهي بمنزلة زيد وعمر
وبكر وخالد لا حكم لها تنفر د به عن الاسماء المعربة ومجرد موافقتها
للمرغبة اللفظ لا يقتضي ذكرها **قوله** مراد المصنف من قوله
في صدر هذا التصنيف واعني بالفرقات الحروف وما تضمن
معناها من الاسماء والحروف انه لا يذكر على سبيل القصد
والترجمة الا هي ولا ينافي ذلك ذكر غيرها على سبيل الاستطراد
بعد عقد الترجمة بحرف وما يقتضيه معناه **قوله** قومي
هم قتلوا ايهم اخي الى اخره ايهم ترخيم ايهم على لغة من ينوب
المحذوف واخي معقول قتلوا وحللا اما صفة مقدر محذوف
اي عفو عظيم واما منصوب على اسقاط المضاف عن عظيم
قوله لا كل في سواه جمل هذا مجاز بيت من المقارب صدره
بقتل بني سدرهم **قوله** رسم دار وقف في طلله الى اخره

جمله قوله

الاسماء

يروى في مكان الغداة الحياة في رسم الدار اثرها اللطيف بالارض
والطلل ما شخص من اثار الديار **قول** فقيل ان اراد من اجله
وقيل ان اراد من عظمه في عيني الشرح الاول هو الظاهر وليس
الجليل بمعنى لعظم حتى يغيبه وانما هو بمعنى لعظم فلو قيل
ان اراد من عظم امره في عيني كان مناسبا **واقول** في الصحاح
بعد انشا البيت اي من اجله ويقال من عظمه في عيني والجليل
العظيم انتهى وهذا صريح في انه قيل ان الجليل في البيت بمعنى لعظم
لكن لا على انه اسم جامد مما الكلام فيه بل على انه من الجليل بمعنى العظيم
حرف الحاشا **قول** ومنه الحديث في الشرح هذا
الحديث مذكور في مسند ابى حنيفة الطرسوسي **قول** وتوجهتم
ابن مالك انها ما المصدرية وحاشا الاستثنائية العنصرية في ان
عائد الى كلمة ما التي في الحديث **قول** وحاشا الاستثنائية
كلام مستأنف من مبتدأ وخبره عطف على اسم ان وخبرها ويجوز
ان يكون الضمير عائدا على ما حاشا الذي في الحديث وانما الضمير
باعتبار انه كلمة لغة وقوله حاشا الاستثنائية موصوف وصفة
معطوف على ما المصدرية وفي بعض النسخ انها بضمير التنشئة وهو
ظاهر قوله رايها الناس الخ الفاعل بفتح الفاء الكرم وتكسرهما
جميع فعل كفتح وقلاح ومنعول رايته محذوف اي انقص ما جمع
وهو الجملة الاسمية والفازارادة على راي الاخفش **قول**
ويروى ان في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها
وكذا في مسند ابن عمر بن مسعود احمد والطبراني هو الحافظ ابو
القاسم سليمان بن احمد بن ايوب بن مطير نضيف مطر روى عنه
الحافظ ابو نعيم وغيره ولد سنة ستين ومات في بطرية الشام
وتوفي في ذي القعدة سنة ستين وثلاثمائة باجرها في والطبراني
نسبة الى طبرية وقد ذكرنا فيما سلف ان الطبراني الى طبرستان
وفي الشرح ووجه الرد ان لازادة بعد الواو لتأكيد النفي
فينبغي حينئذ ان تكون ما فافية لا مصدرية ويكون هذا من
كلام الراوي ويقول عليه الصلاة والسلام اما متحاب الناس
الى وهذا ليس بقاطع اذا لا يحتمل ان لا تكون فافية وغيرها منقوص

فحاشا قوله

محذوف

محذوف والمعنى ولا استثنائها غير ما فيكون من كلامه عليه السلام
ولا يعارض حينئذ بين رواية الطبراني وتلك الرواية المتقدمة
انتهى واعلم ان مجموع ما حاشا فاطمة ولا غيرها يكون من كلامه
عليه الصلاة والسلام ان كان المحذوف الذي قدره مضارعا
ويكون ما حاشا فاطمة وحده من كلامه عليه الصلاة والسلام
ان كان ما ضياعا لا ينبغي بعد هذا الا خالف ويكفي في الرد الظهور
والرجحان **قول** الشافعيان تكون تنزيهية هي التي يراد بها
معنى التنزيه وحده وهذا يخرج الوجهان الاخيرين انه يراد
بها معنى التنزيه معنى آخر قال الرضي واذا استعمال حاشا
في الاستثناء وفي غيره فعليه تنزيه الاسم الذي بعده من سوء
ذكره غيره او فيه فلا يستثنى به الا في هذا المعنى وبما ارادوا
تنزيه شخص من سوء فيبتدئون بتنزيه الله تعالى من السوء ثم
يبررون ان ارادوا تبرئته على معنى ان الله تعالى متوه عن ان
لا يظهر ذلك الشخص ما يبيحه **قول** وهذا ان الدليلان
بنفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية لان اثباتها لا بد فيه
من نفي لاسمية وهما لا ينفياها قال الرضي وعمد المبرد
يكون حاشا تارة فعلا وتارة حرف جر واذا اوليته اللام تعين
عنده فعلية واستدل له على فعلية بتصرفه ليس بقاطع
لانه يجوز ان يكون مشتقا من لقط حاشا حرفا واسما كقولهم
لوليت اي قلت لولا ولا ليت اي قلت لا لا وسبحت اي قلت
سبحان الله وليت اي قلت لييك وهذا هو الظاهر واستدل له
بالنقص فيه بالحذف نحو حاشا الله ليس بقوي لان الحرف الكثير
الاستعمال قد يحذف منه نحو سوا فعل وسف فعل في سوف
افعل انتهى وفي الشرح وجزء المعصية بان نفي الحرفية
اعتمادا على الدليلين المذكورين لا يسلم من مناشئة اما
الاول فلان الحرف الكثير الاستعمال قد يتصرف فيه بالحذف
منه نحو سوا فعل وسف فعل في سوف فاعل واما الثاني فقد
قال شارح اللباب لا يسلم دخول حاشا على حرف الجر فان اللام
في حاشا لله زائدة عوضا عما حذف من حاشا قلنا

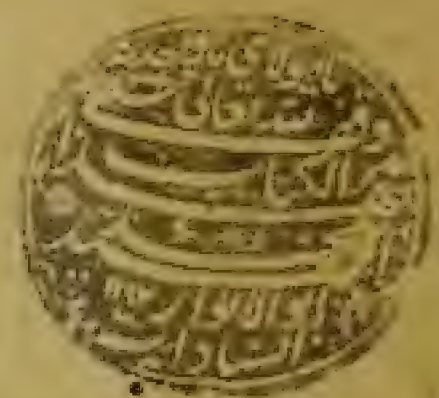
وفيه بعد لانه لم يبعد التعريف عن محذوف من كلمة بشي
يدخل على كلمة اخرى ليست محل الحذف انتهى **قوله**
الجواب عن المناقشة في الاول بعد تسليم ان سوف تقطع
من سوف ان الاحتمال في التعريف بالحدوث وعينه ان لا يكون
في الحرف بوجوده في كلمة دليل على نفي الحرفية عنها الا ان يقول
دليل على انها حرف كما في سوف **قوله** ولايتاني مثل هذا
التاويل حاشا لله كما هذا بشر الاشارة بهذا التاويل الى
تاويل حاشا لله ما علمنا عليه من سوء نجات يوسف المعصية
لاجل الله **قوله** انما تجز في الاستثنا والتنوين في القراءة
الاخرى ولدخولها على اللام في قراءة السبعة في الشرح
كلها متطويرة فيها انما الاول هو انها انما تجز في الاستثنا فتقد
يمنع عما ذكرنا السلي شاح الحاجية فانه قال حرفية حاشا
لا يتوقف على الاستثنا ورد على ابن الحاجب تبيين حرفيتها بذلك
حيث قال في الكافية في حروف الجر وحاشا في الاستثنا فزعم
انه يقال حاشا زيد ان يقوم على الابتداء والخبر والتقديم
والاخير كما تقول على زيد ان يقوم نقلة المصنف عنه
في حواشي التسهيل كما مستدرك به على ابن مالك واما الثاني
والثالث فلا بد من عطية ان يقول ان حكمت بالحرفية حيث
لا تنوين ولا لام وحاشا نستعمل اسمها وحرفا مخيلا دخل
عليها التنوين ودخلت هي على لام الجر حكم بالاسمية وحيث
انتفى جازا الحكم بالحرفية فلا يرد ما قاله المصنف انتهى **قوله**
الجواب على النظر في الاول ان كون حاشا لا يجز بها الا في الاستثنا
هو المعروف الذي نذكر في الكتب ويبنى عليه الكلام دون ما قاله
النبلي واما النظر في الثاني والثالث فما خوذ من كلام الرضي
فانه قال ويجوز ان يقول ان حاشا الجار حرف وهو في نحو حاشا
لله اسم بنى لمشا يمتد لفظا لحاشا الحرفية **قوله** واما ترك
التنوين في تراجمها حاشا لشيء بها حاشا الحرفية لان معنى
الحرفية لان معنى الحرفية الاستثنا ومعنى التنوينية الابداء
عن السوء وهما متقاربان **قوله** وحامله على ذلك بناوها

في الشرح

في الشرح وفيه نظر اذ لا يلزم من كون الكلمة تنوينية كونها اسم فعل
قوله مراده ان حامله على ذلك بنا ومع انه لا سبب
فيها للبناء الا بنيتها عن الفعل وانما لم يخرج بذلك اعتمادا على
الفهم **قوله** ويرده اعربها في بعض اللغات في الشرح وكان
المع ان اد ببعض اللغات التي اعرب حاشا فيها قراءة حاشا لله
بالتنوين فانه يعرب منصوب مثل تنزيها وتنوين تمكين وفيه
نظر لجواز ان يكون مبنيا وتنوينه تنوين تكثير وسله ليس يعزى
في اسم الافعال **قوله** الجواب عن هذا النظر ان تنوين
التكثير في باب اسم الفعل ليس بقبلي وانما هو سماعي في الفاظ منه
كحده واه كذا ذكر المصنف في حرف التنوين **قوله** اللهم
اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان ولكن يسمع وادبا الا صبح
هذا الكلام ليس بشعر وانما هو نثر واصبح بفتح الهمزة واهمال
الصاد واعجام العين وفي الشرح فان قلت المفقرة امر حسن
لا يره احد عنه فلم استثنى حاشا قلت **قوله** تنبيهها على ان
الشيطان لشدة خباسته نثره المفقرة عنه ويعظم شأنها ان
تتعلق به انتهى ولا يدفع هذا السؤال بان حاشا الاستثنا سده
ليس فيها معنى التنوين وانما فيها معنى الاستثنا لما نقلناه انفا
عن الرضي من ان حاشا في الاستثنا وفي غيره معناه تنزيه
الاسم الذي بعده **قوله** حاشا ابو ثوبان الخ الخن يكسر
المجبة البخل والمجاء بفتح الميم وسكون اللام وبالخ الميملة
الدم قال ابن مالك كثير من النحاة ينشد هذا البيت على هذا
الوجه وليس كذلك وانما هما بيتان صورتها
حاشا ابو ثوبان ان ابا ثوبان ليس بكلمة قدم
عمرو بن عبد الله بن مبه ضنا على المجاعة والشم
الكلمة الحرسة والندمة المعنى **قوله** ان اباها و اباها
صدر بيت مجزؤه قد بلغنا في المجد غايتها
وقال حاشا صير مستوعبا على صدر الفعل المتقدم عليها
او اسم فاعله **قوله** الاول للكوفيين والثاني في مذهب بعض النحويين
ويرد عليهما انهما لا يطران في نحو القوم خوئك حاشا زيد الا انه

لم يتقدم فيه فعل ولا ما يجري مجراه **قوله** البعض المفهوم
 فيهم العام هذا مذهب البصريين ابن مالك في غير التفسير
 وهو ان ما عمل حاشا وسما نورا لافعال التي مستثنى بها خبر عما
 على البعض المفهوم من الكلام وفي الشرح فيه نظرا في القصور
 من قولك قام القوم حاشا زيدا وخلان زيدا وعدا زيدا ان
 زيد لم يكن معهم أصلا ولا يلزم من خلو بعض القوم منه
 ومجاورة بعضهم إياه خلو الكل ولا يجاوز الكل قاله الرضي
 وقد يقال يجوز ان يراد ببعضهم من عدد المستثنى فلا يتم
 ما قاله لكن اطلاق البعض على الاكثر قليل وهذا التركيب كثير
 انتهى **واقول** — لا حاجة الى هذا الاعتداء الذي ليس بتمام بل
 الجواب ان البعض الذي هو فاعل حاشا وخو بعض بهم ومجاورة
 البعض بهم لزيد مثلا وخلو ذلك البعض عنه لا يتحقق الا بمجاورة
 الكل له وخلو عنه قليلا مثل **حتى** **قوله** احدهما عام يعني
 شاملا حتى المجاورة المسبوقة بذى جزاء وحتى غير المسبوقة به بخلاف
 الشرط الثاني فانه خاص حتى المجاورة المسبوقة بذى جزاء **قوله**
 وقيل لعل خشية التباسها بالعاطفة فان قيل **لست** شرط
 في حتى العاطفة ايضا ان لا يكون المعطوف بها ضميرا اجيب
 بانه لم يشترط في حتى العاطفة هذا الا ابن هشام الحفراوي
 وهو لم يعلل لغيره **قوله** كما في الى هذا بيان لملازمة قلب الف
 حتى لغيرها على الضمير وقوله وهو فرع عن الى فلا يحتل
 ذلك بياي لبطلان ذلك اللازم وحاصله ان حتى فرع عن
 الى فلا تحتل ما تحتله الى من قلب الفها ياء والا كان الف فرع سياويا
 لاهله واجواب بعد تسليم بطلان هذا اللزوم ان مرعيه
 حتى عن الى انما هي في المعنى والعمل وذلك بوجوب ان لا تحتل ما
 تحتله الى في المعنى والعمل لا في غيرهما **قوله** تقتضي دخول
 ما بعد ما يعني في حكم ما قبلها **قوله** التي التجميعية الى احده
 هذا البيت شال لما فيه قرينه تقتضي دخول ما بعد حتى فيما قبلها
 فقوله كما متعلق بتقتضي والقرينه هو قول الشاعر لقاها
 فانه يقتضي الفعل ملقاه **قوله** او عدو دخوله كما في قوله

حتى قوله



سقا الحيا الى خبره **قوله** شال لما فيه قرينه تقتضي دخول ما بعد حتى فيما قبلها
 على عدم دخوله ما بعد حتى في قوله شال لما فيه قرينه تقتضي دخول ما بعد حتى فيما قبلها
 بتقتضي والقرينة هي دعاء الشا على ما تقدم في ما تقدم
 الخبر عنه والحياء بالقصر عنه المظهر **قوله** يد كذا في قوله
 وغربت بعين مهلة مضومة فزاي مكسورة فشا بمعنى شبت
 والمجذوذ يجرهم وهذا ابن مجتهد المقتطوع والمكسور يقال
 جذذت الشي قطعتة وكسرتة والجذاذ والجذاذ ما كسر
 منه وضمة افصح من كسر وتنجيم ومهملتين المقتطوع ايضا
 من جذذت الشي اجده قطعتة ومنه ثوب جديد في معنى
 جدد ومنه يراد به حين جده الحايك اي قطعه وبجسا
 مهلة ودالي مملتين المقتطوع **قوله** وزعم الشيخ شهاب
 الدين القرافي في هو ابو القاسم احمد بن ابي يعلى ادريس بن عبد
 الرحمن الصنهاجي البهنسي المصري أصلا ومولغا وسكننا الامام
 العلامة احمد بن الشيخ عن الدين بن عبد السلام وغيره
 وتخرج به جماعة من الفضلاء وانتمنا اليه رياسة فقه المالكية
 في زمانه حتى قيل افضل ذلك العصر بالديار المصرية ثلاثه
 القرافي وعمر القديري والشيخ قاضي الدين بياسكندرية والشيخ
 تقي الدين ابن تين العميد بالظاهر المعزنية قال ابو عبد
 الله بن رشد ذكره بعض تلامذته ان سبب شهرته بالقرافي
 ان الكاتب لما اراد ان يثبت اسمه في ثبت الدرر كان حينئذ
 غائبا فلم يعرف اسمه وكان اذا جاء للدروس يقبل من جهة
 القرافة فكتب القرافي في ثوبه هذه التسمية وذكر بعضهم
 ان احده من البهنسي توفي رحمه الله تعالى بدير الطين في جهادى
 الاخرة عام اربعه وثمانين وستمائة ودفن بالقرافية
قوله وما يعمل الا في الاشياء لا يعمل في الافعال وكذلك
 العكس فان قيل اذا قلت اي رجل تضرب اضرب
 علمت اي فيه الجزم في الفعل والتعليل في الاسم فان حافض
 الحضا فاليه هو الحضا ف على الصحيح اجيب **قوله** بان المراد
 كما يعمل في الاشياء لا يعمل في الافعال من جهة عمله في الاشياء

لان الحال حبيبة حقيقة وبين لغيب الضاع والافاضة للاستقبال
 وبين كونه لها في الحقيقة تشاف **قوله** وان كانت خالصة
 ليست حقيقة بل كانت محكية رفع معنى حكاية الحال ان يفرح
 الفعل الذي وقع في الزمان الماضي واقفا في وقت الكلام **قوله**
 والثاني ان يكون مسببا عما قبلها بان يكون ما قبلها بحيث يمكن ان يورى
 حصول مضمون ما بعدها سواء اتصل المضمون كما نحو سرت حتى دخلها
 ولم يتصل نحو راى على العام الاول شيئا حتى لا يستطيع ان يكلمه
 العام بل شيئا وانما وجبت السببية لانه لما زال الاتصال اللفظي
 وهو تعلق حتى الحارة بما قبلها بشرط السببية الموجبة
 للاتصال المعنوي جبراما فان الاتصال اللفظي **قوله** واجاز
 الاخفش لرفع بعد النفي قال الرضى وقال لا اخفش يجوز ما سرت
 حتى دخلها بالرفع الا ان العرب لم تتكلم به وقد غلط فيه انتهى
 وفي الشرح الذي يطلع على اجزا ما قال الاخفش في الاستنباط ايضا
 بان يقدر اصل الكلام خالفا عن الاستفهام ثم ادخلت أداة
 على الكلام مباشرة لا على ما قبل حتى خاصة كأن يقول شخص
 لا خسر حتى تدخل البلد فتشك انت في صدق الخبر فتقول
 لذلك الخبر هل سرت حتى تدخلها اي هل ما اخبرك به هذا الشخص صحيح
قوله والثالث ان تكون فضلة فلا يجمع في نحو سيري حتى
 ادخلها لئلا يبقى المبتدأ بالخبر لان حتى حبيبة حرف ابتداء واجلة
 بعد ها مستأنفة فيجاء بالمبتدأ عن الخبر لفظا وهو ظاهر
 وتقدير الآية لا دليل عليه فسقط ما في الشرح وهو ان عنوا
 الى المبتدأ بفتي بالخبر لفظا وتقدير ضيق اذا يمكن تقدير الخبر
 اي سيري حاصل وان عنوا بقاءه بالخبر لفظا فسلم ولا يضر
 وما اظنهم يتعوضون المسئلة الا عند عدم تقدير الخبر **قوله**
 الثاني ان يكون اما بعضا من جمع قبلها كقدم الحاج حتى
 المشاة او جزا من كل نحو اكلت السمكة حتى راسها يعني بعضا من جمع
 في المعنى سواء كان جمعا في اللفظ او لم يكن وفي الشرح ان اذا كان يكون
 اما جزئا من كل يبدل بمقابلته بالجزء من الكل والاولا راس
 بالبعض ما هو اعم لزم التداخل بين الاقسام المتقابلة وليس

المراد



لذلك في الغنيام ولا اول منه به وانما هو اولهم بذلك لان المذكور
 بعد لاسيما اولى بالحكم انتهى واقول **قوله** انما اكتفى بالخبر في تكرار
 لاقى الامة المعنى للتفسير مدحها بتعدد ضحاياها فقد دلت في اللفظ
 وذلك مستغنى لا سيما في دعاء وعناية فكشاف فان قلت قل ما فتع لا
 على ما حتى الاستدراك فالحال مستكرر في الافصح قلت هي متكررة
 في المعنى لا في المعنى فلا افقمة العقبة فلا فك رقيقة ولا اظهر سكتنا
 الا ترى انه فيسرا فتمت العقبة بذلك انتهى وستلخص هذه الآية وما فيها
 من الاقوال في بحث لا ان شاء الله تعالى **قوله** ووجهه بعضهم
 بان ما كانت ان لاسيما تنزلت منزلة الا في الاستنباط في الشرح يقدح
 فيه اقترانها بالاول ومعلوم انه لا يقال جاء القوم والاريدوا والقول
 بزيادتها صيف انتهى واقول لا يقدح فيه افتراضها بالاول وان
 مراد هذا القائل ان لاسيما مع الاول وبدونها تنزلت منزلة اداة
 الاستنباط **قوله** وعلى هذا يكون الاستنباط مقطعا وذلك لان
 الاستنباط المنقطع كما صرح به بدر الدين بن مالك هو الاخراج بلا وغير
 او يد لما دخل في حكم دلالة المفهوم **قوله** سواء والعدم
 هو برفع العدم عطفا على الضمير المستنتر في سواء **قوله** وعند
 سيبويه والجمهور انها ظرف مكان ملائم للصب قال ابن مالك وقد
 صرح سيبويه ايضا بانها بمعنى غير وذلك مستلزم لنفي الظرفية
 كما هي مستغنية عن غير فان الظرف في المعرفة ما تضمنه من اسم الزمان
 والمكان وليس سواء كذلك فلا يصح كونه ظرفا ولو سلم انه ظرف فلا سلم
 لزومه الظرفية والشواهد قائمة على خلافه نظما ونثرا **قوله**
 جال الذي سواك هو بالقصر **قوله** وحالا لبيت اي بمولاه **قوله**
 ما ان حراما كانه حراما على لساننا لانا هي من مكة الى منى بينه وبين
 مكة ثلاثة اميال يمد ويقصر ويؤتى على اداة اليقعة فيمنع من
 القرف وينصر على الحق للموضع فلا يمنع من الصرف وان معولها
 فاعل البيت مضمول **قوله** ولا يمنع الجريه قوله سواء في الممد والفتح
 يعني فتح الامرة **قوله** وما بعدها فاعل على الاول لهذا البيت
 كلامه كيان ما لم يترتب على كل من الوجه المثلثة التي اجيزت في سواء
 في الآية فاد بالاول كونهما خبرا عما قبلها وهو ان الذين كفروا

سواء

والظروف المكانيّة لا تتحدف وتقام المضاد في اللفظ لا قليلا مثل
 جليست قرب زيد أي مكان قريبه **وقول** كونه قليلا لا يتحدف
 على البيت عليه بل من أجل الآية **قوله** وكذلك لا تتحدف في صراطك
 أي على صراطك قال في الكشف لا اعتراض لهم على طريق الاستسلام
 كما يعترض لعدو على الطريق ليتطعمه على سائده وانحصاره على
 الظروف كقوله غسل الطريق الثعلب وشبهه الزجاج بقدر الضرر
 زيد للنظر والبطل أي على الظاهر والباطن **قوله** وبات على النار
 الندى والمخلق هذا العجز بيت صدره تشب لمقرورين يصطليا بها
 وقد مر الكلام عليه في الباء المفعولة **قوله** ولنغير والله
 على ما هم آثم في الكشف وإنما عدى فعل التكبير بحرف الاستغلا
 لكونه مفعلا بمعنى الحمد كانه قيل ولتكبروا الله حامدين على ما
 هذا في الشرح واعتبر منه المصنف في حواشي التسهيل بأن هذا
 التقدير يبيده قول الداعي على الصفا والمروة الله أكبر عما هذا
 والحمد لله على ما أولا فإني بالحمد بعد تعديه التكبير بعلى
 قلت فيه نظرا لأن المستغاد من الأول غير المستغاد من الثاني
 ثم قال وأيضا على الشاينة ظاهرة فالتعليل فكذلك تطير بها الأولى
 قلت يمنع ظهور شي بينهما في التعليل انتهى ما في الكشف
وقوله حاصل اعتراض المص لوك كان وقع على في الآية لتفريق
 التكبير بمعنى الحمد لكان وقوعها في قوله هذا الداعي الله أكبر كذلك
 لعطف الجار والمجرور ولم يذكر الحمد والجرور **قوله** إن ذكر الحمد
 ليس لتعلق الجار به لتفصيل الثواب **قوله** لأنه بالقطر وكان هذا
 هو مراد الشارح بقوله فلذلك المستغاد من الأول غير المستغاد
 من الثاني وفي حاشية المتقن أن في تقرير النظمين ظرف
 أشيعها جعل الفعل مذكورا لا مثل الحمد والله تكبرين ليكون ما
 تلقى به الجار والمجرور مذكورا قصدا وعكسه مثل التكبير
 الله حامدين وأثره يعني صاحب الكشف لأن التعليل بالتعظيم
 حال الحمد وجعله مقصودا من التعليم ينب من العكس لأن الحمد
 إنما يستحسن ويطلب لما فيه من التعظيم **قوله** السادس
 حاشية من أنه قوله صلى الله عليه وسلم لم ينم إلا سلاما على خمس

حرف
 العن
 على

والظروف

والثاني كونها جنبا للبدنها وهو النذر تهمة وبالثالث كونها متبدا
قوله ابن عربون الأول هو كون النذر تهمة فاعل سوا فيبطل
 لمزومه وهو كون سوا جنبا لما قبله **قوله** فيقال له وكذا آخر
 يعني أن ما قاله ابن عربون على الثاني كاف في خبره على ما هو مختاره
 وهو الثالث بأن يقال الخبر المشتغل على الاستغناء مما يجبت تقديمه على
 سببه أنه فلو كان النذر تهمة خبر سوا كان متقدما عليه فإن إجاب
 بأن النذر تهمة جملة متضمنة للاستغناء والخبر الذي يجب تقديمه
 إذا تضمن استغناء ما هو المفعول وهذا الجواب يمنع أن النذر تهمة
 جملة وإنما هو مفعول **قوله** وأما شبهته أي شبهة ابن عربون
 التي أبطلها الأعراب الأول والأعراب الثاني فجوأبها أن الاستغناء
 هنا ليس على حقيقة لانه التسوية والاستغناء الذي ليس على حقيقة
 لا يستوجب التصدير **حرف العن عند قوله** ولم يحفظ
 سيبويه فيها إلا الفعلية قال ابن مالك وقد ثبت الجذب بها فوجب
 القول بجذبيتها **قوله** على قوله نحن نتبذ كأي آخره هذا البيت
 لعدو بن حزام المذرة مجزئته عفر وتخت بالمهمل تشباف
 والفتحة بفتح المهمل الشوق والاسمي بضم المهمل جمع أسوة
 يضربها أيضا ويكسرهما جمع أسوة بكسرهما أيضا ومما ما ياتى به
 الحزبين أي يتعزى والأسوة بالكسر والضم لقدرة ويسمى المصدر
 أسى بالضم وهو محتمل هنا وأما الاسمي بالفتح فهو آخر ولا يصح
 أرادته هنا **قوله** أي يقتضي على تحذفت وجعل مجرورا
 منعولا قال أبو حيان الذي سجع حذف الحرف وانصاف الاسم
 اختاروا واستغفروا أمر وكنى ودعا وسما وروح وصديق
 وأما جاز ذلك في هذه الأفعال لتفريق الحرف وتعين محله ولا يجوز
 التماس عليها وأن تعين الحرف وتعين محله ولا يجوز برب القلم
 السكين خلافا لعل بن سليمان انتهى **قوله** يبقى على
 هذا أن يقال إن قصي في البيت مقصود معنى قتل أو هلك فتعدي
 بنفسه لانه ليس واحد من هذه الأفعال وفي الشرح فإن قلت
 لم لا تكون على ههنا أسى أو يكون من حذف المضاف وأقامة المضاف
 إليه مقامه وهو كسر قلت لأن القابل باسميتها يجعلها ظرفا كقول

Copyright University

شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله واقام لصلاته
التي كان له كاه واجتمع وصوم رمضان اى بى الاسلام من حمس وهذا
محمدا الجوى ميسما يقال ان هذه الخمس هي الاسلام فكيف
يكون كنيها عليها والى لبيان يكون غير المسمى عليه ولا حاجة
الى جواب اكثر مما في بيان الاسلام عبارة عن المجموع والمجموع غير كل
واحد من اركانه **قوله** كقول حميد بن ثور اى اسد الا ان
سر جعله الى اخره ثورا بمثلثة المنقحة والواو الساكنة والهمزة
الشجرية العظيمة والافنان جمع فنن يفتخية وهو الفص والعقله كبر
العين المهلة جمع عضه او عضه او عضاه وهي كل شجرة عظيمة
لها ثور **قوله** ولنا المراد تعلق وترتفع في الشرح فغن تروق
تغنى ترين فعلاه بعلى وقى الصالح ان حيد كى بالسرحة عن امرأة
كاذبا كان كذلك امكن ان يكون افنان العضاه كناية عن نسوة
اخر فيصح اسناد الاعجاب اليهن فيبني بروق على معناه من غير تعين
ويكون جليذا للبيت معنى جميع انتهى كما في الشرح **قوله** في قوله
فيصح اسناد الاعجاب اليهن نظرا لان اسناد تروق ليس الى امتان
العضاه وانما هو الى ضمير السرحة ويكون الجواب بان مراده
من اسناد الاعجاب ليس اسناد بروق بل اسناد ما يترتب على الاعجاب
وهو حصول العجب **قوله** في الله لا انسى الى اخره رديته
اي اصبته وقى القاموس وقوى كسرى موضع ببلاد السداه
له يعم وقوى بالضم الموضع البعيد وتغنى تذهب الاثر والكلام
بضم الكاف جميع كلم لغتها وهو الجرح **قوله** وتعلق على هذه
اس التي للاستدراك والاضرب **قوله** وانما من جهتي على
ان تكون حلما بمعنى فوق حتى ايمان قاسم خلافا في كونها في هذه
الحالة معربة او مبنية وجزم ابن الحاجب بكونها مبنية قال الحصول
مفتضى البناء وهو مشابهة الحرف في لفظه فاضل معناه **قوله**
عند من عليه بعد ما تم طمقها ها هنا صدر بيت لمزام الغنيلي
شاعرا سلامي معاصرا لجرير والفرزدق عجزه
قوله نقل وعن قيس بن يزيد الجهمي
قال ابو حاتم للاصمى كيف قال عند من عليه والعطاة انما تذهب

تذهب الى المائل لا غدوة فقال لم يرد الغد وانما هذا مثل
التجمل والعرب تقول بكر الى العشي ولا يكون هناك قال الاصمى
ومعنى من عليه من فوق الفرج وقال ابو عبيدة من عنده والهمز
بكسر المعجمة وسكون الميم بعد هاءزة ما بين الهمزة والهمزة
الشرين مشتق من الظما يستعمل في الابل وقد استعمل هنا في القطاة
قوله ابو زيد وهو اخف من العطش وتصل بكسر الصاد المهمل
وتفتح اق له اى تصوت بحرفها من شدة العطش وتصل تصوت
في طينها والصليل صوت كل شئ يابس والقيض بفتح القاف سكون
المشاة التخمه وفي اخره ما د معجمة القشر الا على من البيض والزيز
برايين معجمتين بينهما مشاة تحية في اخره مدة الارض الغليظة
ويروى ببيد او هو الفقز الذي يبيد من يدخله اى يهلكه وتجمل
بفتح الميم والها المقارنة لا يمتدى فيها علم وقوله عن قيس بن عطف
على الجور ومن والتقدير غدت من عليه ومن عن قيس **قوله**
في غير باب ظن وقد وعد من الاصل في التعدي الى ذلك وهو باب
ظن وصلوا فقد وعد على وجد لانها ضده وانما جاز في باب
ظن وامتنع في غيره وقوي فيه تقدير مضاف هو التمس لان تعلق
نعل الفاعل في غير باب ظن يكون غالبا في غير الفاعل فلو كان
فاعله ومنفعله ضميرين لشي واحد لسبق الغمرا الى المغايرة بينهما
ويعلق فعل الفاعل في باب ظن بالمعلومات والمظنونات وعلم الانسان
وطنه بصفات نفسه اغلب من علمه وطنه بصفات غيره فلم
يسبق الى الغمرا المغايرة فلم يجز الى تقدير مضاف لا تتغاما يفتضيه
قوله وفيه نظرية الشرح هذا النظر ذكره ابو حيان ايضا
وقد يقال لا نسلم ان ما كان بمعنى شئ يصح حمله في محل ذلك
الشيء انتهى **قوله** الدليل على انه يصح حمله محل ذلك الشيء
انه بمعناه ولا يجزى في التركيب ذكر ذلك ابن الحاجب في اصوله
في الكلام على المترادف **قوله** وهذا كلمة الاشارة بهذا الى ما
كان فيه مدحوا على وفاعل متعلقا بضميرين لشي واحد وبما كان
فيه مدحوا الى وفاعل متعلقا بضميرين لشي واحد **قوله**
وليس كذلك فان مراده انه ما يصاحب قوما فيذكر قومه

لأنه لا بد من وجهه لا القوم قومه حباً إليه لما يسمعه من شأنهم
في الشرح قد لا يصنف ما لا دليل عليه في البيت لأنه قد ر
لهم بعد قوله فاذا ذكرهم وقد رثاهم على قومه ليكون ذلك
سبباً للزيادة ثم ليا حباً القوم وهو في غنية عن ذلك إذ يجوز
أن يكون المراد أنه إذا صاحب قوماً فذكر قومه لويذكرهم
زاد هؤلاء القوم المصاحبون قومه حباً إليه لما يشاهد من انحطاط
مرتبة هؤلاء عن مرتبة قومه وفي الصبح وذكر أنه بلسان وتقلي
وتذكرته وأذكرته عن غيره وذكرته بمعنى **وقول**
قد ذكر المصنف هذا الذي كان الشارح في شرحه للشواهد
حيث قال معنى البيت أنه ما يصاحب من بعد قومه قوماً فيذكر
الأيدي أولئك القوم قد مدحت الأيملي يري من تقا صرهم عن
قومه ولما يسمع منهم من الثنا عليهم والذكر على الأقر بالقلب
وعلى الثاني باللسان ويشهد للأول أنه يروي فخيرهم وزرع
بعض من نشر الضرورة بما ليس للشاعر عنده سند وحة أن هذا
ليس بضرورة لتكن قابله من أن يقول الأيزيد ونهم حباً إلى هم
ويكون الضمير المنفصل يؤكد الفاعل وردة الناظم يعني
ابن مالك بأنه يقتضي كون الفاعل والمنعول والضمير متصلين
لمسمى واحد وإنما يجوز ذلك في باب ظن وهذا أمر ولا ينبغي
الضميرين مختلف أو ضمير الفاعل راجع لقوم وضمير المنعول راجع
لقومه الممدوحين ويحتمل عتدي أن يكون فاعل يزيد ضمير المذكور
ويكون هم المنفصل يؤكد الفهم المتصل لأنه يجوز أن يكون المراد
المنفصل كل متصل فلا يكون في البيت شاهد ويجوز في فاذا ذكرهم
فاخيرهم الرقع عطفاً على صاحب والنصب في جواب النفي
لأن انتفاض النفي إنما هو بالنسبة إلى المفعول وتظن به ما تاتينا
فتحدثنا في الدار ورعنا الوحيان أن الناظم حرف صدر
البيت وأن صوابه لم الق بعمد محياً فخيرهم ولا مستند
له في ذلك إلا أنه وجد في حاشية إلى تمام هكذا والذي أورد الناظم
فما أصاب انتهى **وقول** ولا يحسن حمل ذلك على ظاهره
في بعض النسخ ولا يحسن تخرج ذلك على أنه كقوله فديت الأخيرة

وهو

وهو نسب لقوله وهذا كله مخرج وقوله وقد خرج ابن
ملك على هذا أو الإشارة بذلك إلى ما كان فيه من بعض
وقد اعل متعلقاً بضمير من لم يسمي واحداً **وقول** قد دبت أخرى
إلى أخرى يخجن بالضا والمجبة والحال المملة يكونن قلهام
طير الليل الواحد هامة **وقول** لا في ذلك أمقوله
قد دبت أخرى البيت وإنما أشار إليه بذلك مع أنه ليس ببعيد
لأنه سبق التكلم وتفضي والمتنقضي حكم المتباعد قال صاحب
صاحب الكشاف وهذا في كل كلام يحدث الرجل حديث
ثم يقول وذلك ما لا شك فيه وبحسب الحاسب ثم يقول لذلك
كذا وكذا انتهى وفي بعض النسخ لأن ذلك وهو ظاهر وفي بعضها
لأن يابيه الشعر **عن قول** وقوله ذي الأصبع لاه ابن عمن
إلى أخرى ذي الأصبع هو العبد وأن أحد حكام العرب في الجاهلية
وقيل له ذي الأصبع لأن حبة لفشته في أصبعه فقطعها غاش ثلثاً ثم
سنة وأصل لاه ابن عمن لك لد ذابن عمن فحذف اللام الجارة والتي
فأول الاسم الشريف ولفظ الدر وهو في الأصل مصدر واللبن
يدرم أطلق على اللبن نفسه والحسب ما يقده الإنسان من قفا
أباه قال ابن سيده وأفضل عنه وعليه زاد والديان الحاكم
وقال ابن السيد السادس القيم بالامر ويجز وفي بالخالمعجزة والراي
أي لسوسني من خزي الرجل خروا ساسه وفقره وسكن وأجوز
لاجل القافية وقيل هذا البيت
طاب من عمر على ما كان من خلق مخالفاً لقلبه وبقلبي
أزرى بنا أننا شالت نقاشنا فخالي دونه بل خلته دونه
وفي الشرح ويجزوي يحمل الرفع والنصب نحو ما تاتينا فتحدثنا
أي ولأنت مالكي فكيف لسوسني أو ليس لك ملك فسياسة وعلى ضبه
فالفتحة مقدرة وليس ذلك بضرورة وقد قرئ في الشواهد إلا أن
يعفون أو يعفون الذي باسكان الواو من يعفون **وقول**
وحكي الرضائي عن أبي عبيدة أن أحببت من أحب البيرواحباً
إذا برك فلم يبق في الكشاف أحببت مضمين معني فعل يتعدى بفعت
كانه قال أحببت حب الخبز عن ذكر رزق وجعلت حب الخبز مجزماً

ان في الشرح ما خوذ من شرح اللسان في قوله والاولى ان يقول
 ان عن ما خذ على معناها ويكون المعنى طبقا لما في الشرح
 عن طبق اخذ وانه الا ان المعنى في الشرح متبادر ولا دليل عليه
 وفي شرح اللسان مجاوزة وعن دليل عليه فان معناها المجاوزة
 وسيد مكر المصنف في اخر الباب الثالث ان يكون الخاص لا يجوز
 تقديره الا لدليل **قوله** ومنهله وردته عن منهل في الصحاح المنهل
 المورد وهو عين ما تردده الا بل في المراسي ونسب المنازل التي في
 المعاصرة على طرق السفار لا مناهل لان فيها ماء وفي الشرح
 يمكن ان يكون معنى البيت وردته صادرا عن منهل اخذ **قوله**
 واسراره جمع سرى وهو جمع عزيز وفي القاموس انه اسم جمع والحى
 بطن من البطون يجتمعون فيه فيجى بعضهم من بعض والركاعه بكسر
 الراء الحماله بنت الحمله هي ما تحمل من دية او غنمها وتحموا قسما
 الوحله وانما سميت اقساطا لكتابه والحماله نجومها لان العرب
 كانوا يجعلون الاجال طلوع النجم فتقولون اعطيك حقل اذا طلعت
 النجم فلان **قوله** الشاهد في الاولى في الشرح لا شاهد
 فيه لمجازا لتعلق بمحذوف اي يقبل التوبة صادرة عن عبادة
 واقول كلام المصنف انما هو بالنظر الى الظاهر وعدم
 المدف **قوله** بدليل فتقبل من احدهما ولم يتقبل من
 الاخر في الشرح لو قال الآية يشير الى ما قيلها المناسب
 لغرضه وهو لا تقتلنك قال انما يتقبل الله من التقيين كانت
 حسنا واقول لا حاجه الى ذلك لان غرضه بيان تقدي
 التقبل من وهو يتم بتقبل من احدهما ولم يتقبل من الاخر
قوله الاستمارة في الشرح اللسان ويجوز رسميت بالتوس
 بالنظر الى ان القوم جعلت الله للدمى ومستعانا بها فيه
 ورسمت على القوم بالنظر الى يد الراعي التي اعتمدت على القوس
 في الرمي ورسمت عن القوس بالنظر الى السهم **قوله** يخرج
 الى اخره المخرج تقيض الصبر والحام بكسر الميم الملة الموت والقتل
 بين جنين نفسك **قوله** اعن ترسمته الى اخوه في الصلاح

او خفي عن ذكره في ذكر القوم المهم في كتاب التبيين
 ان في البيت معنى المزمع من قوله مثل بغير السوا اذا جاب وكليس
 بذاك انتهى والرماني هو ابو الحسن بن علي بن عيسى النحوي المتكلم
 اخذ لا يبين عن دريد وابن السراج واخذ عنه النحوي والحقير
 ولديهما اذ سئل وتسعين ومايتين وتوفي سنة اربع وقيل اثنتين
 وثمانين وثلاثمائة وهذه النسبة يجوز ان يكون الى الرمان وان
 يكون الى قصر الرمان وهو قصر بواسط واليهما في باسكان الميسر
 وبالدلالة المملة نسبة الى هذان فينبطه من خطاه **قوله** نحو وما
 كان استغفارا لبراهيم لاييه الا عن موعده في الشرح يحتمل ان يكون
 المعنى الا صادرا عن موعده **قوله** والخامس مراد قد بعد
 في المخرج اطلاق القول بالمراد قد مشكل لان كلمة بعد اسم
 يتقين فلورادتها عن كانت اسم اذا مرادفة بين كلمتين
 من نوعين ولو كانت عن اسم لا متبع عند هذا المعنى من معاني
 عن الحرفية واقول ليس مراده بالمرادفة هنا حقيقة
 بل مجازا التوافق في المعنى لانه سيقول في حرف الواو في الواو الحالية
 ان الحرف لا يرا دق الاسم **قوله** يحرفون الحلم عن مواضعه بكسر
 الهمزة في مكان اخر من بعد مواضعه وذلك ان اليتيمين الواردتين
 في امر واحد يتبين احدهما بالآخرى قال المرتجاج ومعنى من
 بعد مواضعه من بعد ان وضعه الله مواضعه فاحل حلاله
 وخرم حرامه **قوله** ونحو لتركي طبعا عن طبق في الشرح
 يحتمل ان يكون المعنى طبقا متبادرا في الشدة عن طبق اخر
 ذونه واقول هذا احتمال بعيد لم يقول عليه المبرور
 لا فضا له الى ما تنقوه وهو تعلق الظرف الصفة بكون خاص
 محذوف بلا دليل نعم ذكرناه ان عن يتعلق بكون خطا في
 صفة لطبقا او خالصا من الضمير لتركي وقال المفسرون المعنى لتركي
 الشرائع الموت والبعث والحساب وقيل لتركي تكون الاحوال
 من النظم الى الترخيع كما تنو طبقا بعد طبقة وقيل لتركي الاخرة
 بعد الدنيا وقيل لتركي هذه الاحوال امة بعد امة وهذا المعنى
 الاخيرا وفق لكون عن طبقا لا والمعاني الاخر تكون صفة واعلم

٢١
الحرق صانعة في القند والمزاد بما الصبابة الدمع وفي القند
سبحان العين قطر من ماء وسال قليلا قليلا **قوله** فلقد
اراني الى اخره القند مهله على وزن صجينة حلقة يتعاسر
عليها النائم قال الاصبح وهي مهوزة **قوله** على عن يميني
مرت الطير نحل هذا صدر بيت من بحر الطويل عجزه
وكيف سبوح واليمن يطبع كذا في شمع الشواهد والشيخ
بضم السين المهله ولتشديد النون جمع سائح كرايع وركع
والشيخ ما يمر من اليسار الى اليمن والبارع بالعكس والعزب
تتقاء بالاول وتتشام بالثاني **قوله** دمع عنك نهاض
في جمراته هذا صدر بيت عجزه ولكن حديث ما حديث التواحل
وهو من بحر الطويل وقولن الذي فاقوله اثره لانه جزمه جزم
صدره والحجرات بفتح الحاء والجيم النواحي جمع حجرة مثل حجرة
وحمرات اي ترك نهب الاموال واستغل بالنساء الى في البر واحل
قوله وقول ابى نواس دمع عنك لومى فان اللوم اغرا
هذا صدر بيت عجزه وداو بنى بالق كانت هي الداء **قوله**
صفر لا تنزل الاخران ساحتها لومها مجد مسده سمر
وابو نواس بنون مضومة ووافنوجه بلا هزة الحسن
ابن هاني ابو على الحكمي الشاعر المعروف ولد بالاهواز ونشأ
بالبحرة وسمع من حماد بن زيد وعبد الواحد بن زياد ويحيى
القطان وقتر على يعقوب وكتب عن ابى زيد الغريب وحفظ
عن ابى عبيدة ايام الناس قال ابو عبيدة بعد من المثنى كان ابو نواس
للمحدثين مثل امرى القيس للمتقدمين وقالوا لاجل حفظ ما رايت
اعلم باللقية من ابى نواس ما تسنة مت وسبعين وما به وقيل
قبلها او بعدها وله نحو من ستين سنة ويحكى عنه حكايات
عجيبه **عوض قوله** كقولهم لا افعله عوضا ^{نفي}
في الصحاح ويقال لا ايتك عوضا لعاثين كما يقال لا ايتك
دهر الداهين وفي حواشي النشريل للصف انا فلنا بان عوض
حالة الاضافة معرب لا تنافهم على الفتح مع الاضافة واختلافهم
فيه عند عدمها **قوله** مبنى ان لم نصف لقطعة عن

الإضافة

الاضافة في اللفظ دون المعنى فاسم الحرف في فئت اية
 الى غيره **قوله** رضيع بيان الخ ورضع لبيان حاله
 والمحقق في قوله قبله تشب لمقدورين تصطبيا بهما وبان
 على النار الندي والمحقق وقد تقدم شرحه في التفسير
 وتديام على تقدير حرف الجزاء من تشكك وهو متعلق
 برضيعي ويجوز ان يكون بدل لام لبيان على الموضع والاسم
 بهما لئلا ينشأ اللول وقيل الرحم والباء بمعنى في اي حال
 في طلة الاحسا قبل الولادة وقيل نزع النحر وقيل الرماد اي تحا
 عند ذلك وفي المشرح لا اعرف احدا جعل الباء بمعنى عند
 ادرى هذه العندية من ايجات **قوله** لعلها جات من حازية
 الطرية لانها لا يتحالفان في نفس الذوق ولا في نفس الرماد بل عند
 وبقره **قوله** فليل طرف فليل طرف ليتفرق فان قيل
 انما يكون طرفا ليتفرق على القول بان لا ليس لها الصدر لا على
 القول بان لها الصدر مطلقا واذا وقعت في جوار القسم وهو الصحيح
 وهي ههنا وقعت في جواب تحالفا جيب بان عوض عما قال
 الرضي لكثرة استعماله في القسم مع ان معناه امدا والهيئة فيه من التاكيد
 ما يبيده فائدة القسم والاجل اذ تارة فائدة القسم قد يقدم على عامله
 قائما مقام الجملة القسمية وان كان عامله متفردا بحرف يتبع عمله
 فيما تقدمه نحو عوض لا يتبدل وعوض ما اتينك انتهى وعلى
 هذا فعوض في البيت متقدم على عامله قائما مقام الجملة
 القسمية بيان لتحالفا **قوله** خلقت بما يربك الى اخره
 اي بد ما عايرت من ما راك ما اذا ما ج والاضطراب جمع نصب
 بفتنهم وقد يستعمل ثانيا وهو ما نصب ليعيد من دون
 الله **قوله** ولو كان كان عمر لم يتجدد بناؤه في البيت
 في المشرح يمكن تضييع كلام ابن الكلبى بان يكون معنى قوله ان عوض
 قسم انه سادس القسم وبناءه جيبه متجه لانه ظرف
 مقصود عن الاضافة فان قلت **قوله** فلو هو هو اسم
 ضم ما في ذلك قلت **قوله** انما بياها لو كان الضم عايدا على
 عوض بتيد كونه ظرفا سد مسد القسم وهو ممنوع بل هو عائد

على عوض لا باعتبار هذا الذي يدل باعتبار لفظه فقط ويكون
هنا من الاستعداد المذكور في البدع وهو ان يراد بلفظ احد
شيء واحد والمعنى الآخر او يراد باحد ضربيه احد المعنيين
وبالضمان لا باعتبار المعنى الاخر انتهى **قوله** لا يخفى ما فيه من التكلف
والخروج عن الظاهر **عسى قول** فعل مطلقا اي عساه
المتصل بالضمان المصوب او لم يتصل **قوله** لا حرف مطلقا خلافا
لابن السراج وتعلب فانها راي الى عدم تصرف عسى وكونه بمعنى
لعل **قال** الرضى واتصال الضمان المرفوع بعسى يدفع ذلك
الا ان يعتذر عنه بان الحاق الضمان به لكونه شابه الفعل
لكونه على ثلاثة احرف كما قال ابو علي في ليس لما قال يجوز فيها
قوله ومعناه التزجي في المحبوب والاشفاق الى الخوف
في المكروه قال سيبويه عسى طمع واشفاق في المحبوب
والاشفاق في المكروه انتهى وفي الصحاح عسى من الله واحسنه
لاستحالة الطمع والاشفاق عليه تعالى اذ لا يكون الا في الجهر
وقوله تعالى عسى ربه ان طلقك للتخويف لا للخوف والاشفاق
كما ان او في كلامه تعالى لا اله الا الله والتشكيك لا للشك **قوله**
وقد اجتمع في قوله تعالى وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير
لكم وعسى ان يحبوا شيئا وهو شر لكم عسى الاولى لا شقاق
المخاطبين نظر الى ما عندهم من الكراهة والثانية لترجيهم
نظرا الى ما عندهم من المحبة وفي الشرح وعسى الاولى في الآية
الترجي والثانية للاشفاق نظر الى ما في نفس الامر وفي نفس
البيضاوي وعسى ان تكرهوا شيئا وهو جميع ما هو عند فان
النفس تحبه وتوهم وهو يتخفى بها الى الردى وانما ذكر عسى لان
النفس اذا رماحت بينك الامر عليها وفي حاشية التتار في
ولا يكدر منه كراهة حكم الله تعالى ومحبة خلافه وهو بينا
كما التصديق لان معناه كراهة نفس في ذلك الفعل ومشتقة
مع اننا لبعض مكروه منك غاية الانكار كما لفتايج والشرور
قوله واجيب بامور واحد ما انه على تقدير مضاف قال
الرضى هذا تكلف ان لم يظهر المضاف في اللفظ لا في الاسباب ولا في الخبر



قوله وسأله ولكن البر من امره في الشرح هذه الآية
تركيب واحد حرفي حذف منه المضاف للمعنى في ما عطف فيه
كله ينطبق على ما لا يكاد يخطر من الخبرات اذ ليس الكلام في عسى
زيد ان يقوم بخصوصه بل فيه وفيما شابهه **قوله** مراد
المستفهم ذكر المثل هنا بجر والتقدير حذف المضاف من الاسم
او الخبر **قوله** والثاني انه من باب زيد عدل يعني الاختيار
بالمصدر عن اسم العين وقال الكوفيون في ذلك ان المصدر بمعنى اسم
الفاعل وقال البصريون انه على تقدير مضاف الى المصدر وقيل
جعل المصدر نفس الشخص على سبيل المبالغة **قوله** والثالث ان ان
ذاتة قال الرضى فيه نظر لان الزائد لا يكفر الا مع بعض الكلام ولزومه
ظروفي موضع معين مع اي كلمة كانت تعيد **قوله** وليس يشتر
لانها قد مضت ولانها لا تستقط الا قليلا في الشرح اما الرد بل اول
فاما يتش على قول غير الاخفش والافو يري ان الزائدة نا صبة
واما الرد بالثاني فلم ينضم ان يقول كم من زائد بلزم فلم يكن
عدم سقوطه موثرا في زيادته انتهى **قوله** فيما نقلنا
الناس من كلام الرضى جواب عن هذا الثاني واما الجواب عن
الاول فظاهر **قوله** والقول الثاني انها فعل متعدي
بنزلة قارب قال الرضى فيه نظر اذ لم يثبت في عسى معنى المقاربه
لاوصفا ولا استعلا **قوله** وهو مذهب الكوفيين قال
الرضى ونحوه نظر قال الكوفيون ان يفعل محل الرفع بدل الاستعلا
قبله بدل الاشتمال والذي اري ان هذا وجه قريب فيكون
في عوالم زيد وعسى ان يقوموا قد جاء ما كان بدلا من
الفاعل مكان الفاعل والمعنى ايضا يساعدا يساعدا ذهبا
اليه لان عيسى بمعنى توقع فعلى عسى زيد ان يقوم توقع وترجي
تيامه **قوله** ويرده انه يكون حينئذ بدلا لازما يتوقف
عليه فائدة الكلام وليس هذا شأن البديل في الشرح لهما ان يقولوا
انما منع منع من وفق البديل لان في بعض الصور مع
مثل ذلك في بعض القواعد كوصف بحر ورث اذا كان ظاهرا
وبدل الاول بذلك لانه المقصود بالحكم **قوله** قد اشار

المستند الى المانع بقوله ولا يمتنع هذا اسلاف البدن **قوله**
 عسى الكرب الى خيرة هذا البيت لانه يدين الخشوع العذر
 قتل جبريل فقتل صا لا يقتله ايم عمه وكان معاوية عرض على
 والى الفتية سبع ذوات فاقوا لا تقتله فقتله وهو اول قتيل قتل صهل
 بعد عهدهم اليه على الله عليه وسلم ولما ارادوا قتله قال لا هله
 يلعن الى الفتييل يعقل بعد سقوط راسه فان عقلت ذاني قابض
 وجراها وباسطها ثلثا لما فتعل ذلك وذكر المصنف في الباب الخامس
 ان فرج مبتدا وواره خبره والجملة خبر يكون واسمها ضمير يعود
 الى الكرب ولا يجوز ان يكون فرج اسم يكون وواره خبره سالسا
 بصير الفعل من خبر عسى فعلا لا جني عن اسمها **قوله** اكثر
 في العذل ملحا الى اخره العذل بالعين المهمل المفعول والذال
 المعجمة الساكنة الملامة والاحاج بهنكتين الملازمة **قوله**
 وقولهم في المثل عسى الفقير ابوسا الغوين بمجه مضوم
 وواو مفتوحة بعد ها با التصغير ماء للكلب والاثوس لجنهم
 الممثلة بعد الموحدة جمع بوس وهو العذاب والشدة في الحرب
 واحمل هذا المثل قالته الذبا القوم عند رجع فخير اليها من
 العراق ومعه الجبال عليها الغرائر مخبات فيها الرجال وكان الغوين
 في طريقه لقل الشربا نيتكم من جهة العوميد **قوله**
 والصواب انهما مما حذف فيه الخبر اي يكون ابوسا وكون صامتا
 لان في ذلك ابقا لهما على استعمال الاصل الاولي ان يقول اي ان
 يكون ابوسا وان الون صامتا وحذف ان مع الفعل مع كونها
 محذوف مصدر بالقوة الدلالة وذلك لكثرة وقوع ان بعد
 مرفوع عسى فهو محذوف المصدر وابقا معوله وتبدا التقدير بيا
 ابوسا فيكون مفعولا مطلقا كقوله تعالى فحقق سكا وفي المثل
 عا هذا التاويل مجاز في الاستناد لان فاعل بيا ضمير العوير وقال
 ابو علي جعل عسى بمعنى كان وترله منزلة وقال ابن جني في الرسائل
 الطبري قلت لا بوسا **قوله** عسى الغوين ابوسا حال
 قال لغركانه قال عسى الغوين مهلكا والغوين واد **قوله** عسى طين
 الخ قال الرضى السيق في سيفي قامة عند المتأخرين مقارن لكركا

للاستنبال

للاستنبال والغلاف بضم الميم **قوله** عسى الغوين ابوسا
 والكل جمع عليه اوكلوه بضم الهمزة قال الجوزي الاستماع **قوله**
 وعسى فيهن فعل ناقص ضمير فيهن عايد على الثالث والواو في
 باعتبار ان لكل واحد صورة من جهة الاستعمال **قوله**
 والسادس ان يقال عسا في وعسا وعسا وعسا وعسا قليل
 لان الاصل في عسا ان يتصل بها الضمير المرفوع **قوله** يا ابن
 الزبير طالما حسيك قاله رجل من حيرة وبمعناه
 فطالما عستنا اليك **قوله** لنضرب سبينا قتيك
قوله والكاف بدل لام التايد لا تقربفيا اعترض
 عليه بان هذا البدل ليس بمذكور في التعريف والجواب
 ان نسبته الى التعريف ليس لانه مذكور فيه بل لانه من شانه
 ان يذكر فيه **قوله** والثاني ان الخبر قد ظهر مرفوعا في قوله
 فقلت عسا هانا ركا الى اخره يعني ولو كانت باقية على
 علمها واستغير ضمير النصب مكان ضمير الرفع لم يرتفع الخبر
 بعد ها فحسى في البيت جاريد مجرد لقل والضمير اسمها
 ونا ركا خبرها قال ذلك سيبويه وفي الشرح ويحمل البيت وجهين
 احدهما ان يكون نارا ركا اسم عسى والضمير المضروب
 خبرها فيكون مثل ان عيسى صامتا والثاني ان يكون ضمير
 النصب نائبا عن ضمير الرفع وهو مثل عسى زيد قائم على ما
 حكاه ثعلب انتهى فان قيل يلزم على الاول الاخبار بالمعرفة
 عن النكرة بخوابه ان كانا علم على امرأة فالخبر لا يعرفه عن
 معرفة **قوله** واذا قلت عسى ان يقوم زيد احمل الوجهين
 يعني نقصان عسى وتامها لكن يكون الاضمار في يقوم لاني عسى فان
 اعتبر يقوم متحلا للضمير كانت عسى ناقصة وزيدا سها وان يقوم
 خبرها وان اعتبر هاليك عن الضمير كان زيد فاعل يقوم
 وعسى تامة مستندة الى ان يقوم زيد وفي الشرح فان قلت
 قد حكموا في باب المبتدا بمنع تقديم الخبر اذا كان جملته
 فعليه فعلا مستند الى ضمير مفرد عائد الى المبتدا مثل زيد قام
 فكيف ساع هنا واسم عسى مبتدا في الاصل قلت

المسئلة فتتلف في كانهما عند دخول الفعل اذا فتح فتم من
 مع كما منع في كانهما فتتم من اجل قال ابن عصفور وهو الصحيح
 في وجه الفرق ان الابداعا مل معنوي والناصح عامل لغوي
 والقائل للفظي فتتم من العامل المعنوي فاذا تقدم الفعل
 على المبتدأ كان العمل بالفعل لانما الكونه اقوى واذا تقدم
 على الاسم بعد عسى لم يكن لان ما واقول لقائل ان يقول
 ليس ان يقوم في عسى ان يقوم زيد على تقدير نقصان عسى من
 تقدير الخبر الجمله على مبتدأه لان ان مع صلها مفرد **قوله**
 كما يقال من علوه هو يسكون اللام وقسم للمهمله او كثرها قال
 في الصحاح وعلو الدار وعلوها تقيض سفلها وفي بعض نسخ الغني
 ضبط علوه بضم العين واللام وتشديد الواو وبه نظر لان ذلك
 مصدر رعله في المكاني او في الشرف او في الارض بمعنى يكبر وليس
 بمعنى المصدر مراد هنا **قوله** يارب يوم لا اظلمه الى اخره
 اصل اظلمه اظلام فيه تحذف الجار وتوسعا واصل الضمير بالفعل
 وارمض بفتح الاول والثالث اي شدد حر انضارع روض ير مض
 كعلم يعلم واخيه بفتح الاول والخا المهمله مضارع ضحي بكبرها اي
 برز للشمس **قوله** لا وجه لبنائه لو كان مضافا يعنى لا وجه
 لبنائه لو كان مضافا على الضم لان علته البنائه على الضم
 شبهة بالغاية وهو مستف حاله الاضافة وفي الشرح بل له وجه
 وهو اضافته للمبنى كما مر في سواك وسياتي في غير واقول
 الاضافة الى المبنى علة لطلق البناء لا لبنا على الضم والواقع في كل مبنى
 لا اضافته الى مبنى انما هو لبنا على الفتح **قوله** والمعنى انها تضيئه
 الرضاض من تحتها وحر الشمس من فوقه هذا بيان لحاصل
 المعنى فان اشتداد الحر من اسفل مسبب عن اشكابة الرضاضه
 والبروز للشمس سبب لحر الشمس من فوقه **قوله** اقرب
 من تحت عريض من عل في القا موسى القتب رقة الخصر وضوء
قوله كجلود صخر حطه السيل من عل هذا عجيب
 صوره مكر مفر مقبل مدبر معا والمكر بكسر الميم
 وفتح الكاف من كريك والمفر من فر يفر والجلود بضم الجيم

بكر الميم وفتح الفاء
 الحجر



الحجر العظم المصنف والمخط الاثني عشر على قول **قوله**
 وهي اصلها عند من عمره كاد ان يظن قال اللام الاول
 زائدة عند البصريه اصلية عند الكوفي لان الاصل عند الكوفي
 في الحروف بالزيادة لان مبنا صاعا المخذلة والبصريه نظرها
 الى كثرة النحر فيها والتفت بها وجوز ان يكون في الثانية نحو لمعت
قوله لا تهين الفقير الى اخره قاله الاصبط جاهلي قديم
 قبل الاسلام بنحو خمسة ستة وكنى بالركوع عن انحطاط الحال
 وتبعد هذا البيت
 فقال جبال البعيدان وصل الحبل وافقل لغدوب ان قطعه
 واقتنع من العيش ما اتاك به من قدر عينا بعيشه نفعه
 وهذه الابيات من بحر المنسوخ دخلا لا ولها الحرر بالراء
 بعد الخين في مستنعلن الذي في قوله فصار فاعلن وهو لا تهى
 وذلك على سبيل الشذوذ **قوله** وهما بمنزلة عسى الضمير
 الثاني قائم الى عمل ولعل وكذلك الضمير فيهما ولاهما وجوابهما
 وعقيل بضم العين المهمله تفتح القاف **قوله** والكسر على اصل
 التقا الساكنين لان اللام الاولى ساكنه وكذا الثانية في الاصل اذ اصل
 المبنى ان يكون بناؤه على السكون **قوله** على صرف الدهر
 الى اخره القروف بضم المهمله الحواش جمع صرف بفتحها والدولة بفتح
 المهمله وضربها القلبة في الحرب وقيل في الحال بالضم وفي الحرب
 بالفتح والممة الشدة والزفرات بفتح الفاء جمع زفره بسكونها
 وهي داخل النفس بشده وسكنت فازفرت للمضروبة **قوله**
 وسياتي البحث في ذلك يعني في الباب في اقسام المعطف **قوله**
 لعل التفتاتا الى الرحم بالضم والرا الرحمة قال الله تعالى واقرب
 رحما عند **قوله** قال الحريري لحن جملة قال الحريري
 لحن خبر مبتداه قولهم من المولين ولحن خبر مبتداه محذوف
 عائد على المبتدأ المذكور فالجملة منه ومن مبتداه تقول قال
 والحريري هو ابو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري صاحب المقامات
 كان احدا مئة عصره ولد سنة ست واربعين واربعمائة وتوفي
 سنة ست عشرة وقيل احدى عشرة وخمسماية بالبصرة والحريري

لذلك توردهما مع انتهى **قوله** وحذف المضاف لفظا
وثبت ثبوته هكذا وقع في أكثر ما رأينا من النسخ والصواب
أن يقال وحذف المضاف إليه كما وقع في بعضها وحذف
وبينه مجز وراى بالعطف على ضمائر الاسم **قوله** وقال ابن
خروف يحتمل الوجهين يعنى الاعراب والبنا وابن خروف
هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي الأندلسي الأسبيلي شرح
كتاب سيبويه والجل للذهبي توفي سنة عشر وستائة وفيل
سنة تسع وستائة والحضرمي نسبة المحضرموت **قوله**
لأن المعرفة الجسدية من النكرة يعنى سواء كان أمثا موصولا
أو معرفة باللام أو بالاضافة وذلك لأن المعرفة الجسدية في المعنى
كالنكرة وإن كان في اللفظ المعرفة قال السفاقي وكرهه
على خلاف أصلهما أن المعرفة لا تنقسم إلا بالمعرفة والمراعى في ذلك
اللفظ لا المعنى **قوله** ولأن غير إذا وقعت بين صديقين
أبهما ما لأن المراد بها حبيبتين غير معينين ولهذا قال ابن السراج
أن غيرا تنصرفا إذا كانا مفرا واحدا نحو الحوكة غير السكون
قوله ونزده الآية الأولى في الشرح إنما يرد له لو أعرف
أن غيرا في الآية الأولى صفة والألف الجانبة ليقول أنه يدل
قوله والثاني أن يكون استثناء قد أسلفنا في حرف لا الكلام
على كون غير الاستثناء قد يراجع ثم **قوله** فيعرب بأعراب
الاسم التالي الألف ذلك الكلام وذلك لأن الاستثناء الذي بعدها
لما كان مشفولا بالجر لاضافتها إليه جعل الاعراب الذي كان
يستحق الاستثناء عليها **قوله** يقرأ برفع غير في قراءة ابن
كثير وإي عمرو وحنرة والكسائي وعاصم **قوله** أما
على أنه صفة للمقاعد ومن هذا الوجه الأكثرين وهو قول
سيبويه كما أنه عنده صفة في غير المفصولة عليهم **قوله**
ويؤيده قراءة النصب في قراءة فافع وابن عامر والكسائي
وهي على الاستثناء من المقاعد دون وجه التأييد
نصبه لا يظهر أن يكون على الاستثناء وهو يوافق رنعه على
أنه يدل فسقط قوله في الشرح ولما قلنا أن يقول إنما يكون

النصب



النصب مؤيد للبدل لو تفين كونه على الاستثناء وهو مستوع
لجواز كونه على كلا فيؤيد الوصف إذا كان في المعنى صفة
قوله الأخراج التسع أي القرات التسع وفي بعض النسخ التسعة
أي القرات التسعة **قوله** لأنه لا وجه لها إلا الوصف يعنى
وعلة حسنه تقفودة وفي الشرح فإن قلت لم لا يجوز كونها بدلا
قلت لأن النكرة إذا بدلت من معرفة يدل لكل وجه فيها حكما
صرح به غير واحد والنكرة في الآية لم تقصف فامنع جعلها بدلا
ولما قلنا أن يمنع فيه فقد قال الناصري في المحجة يجوز ترك الوصف
إذا استغنى عن البدل ما ليس في البدل منه نحو سررت بابيلك
خبر منك وما في الآية من هذا القليل **قوله** وعلى التشبيه
بطرف المكان لا شترأكرهما في الأيهام **قوله** ابن الهادي هو بابيل
الموحدة والذال المعجمة المكسورة والشين المعجمة من غنة
المغرب **قوله** لم يمنع الشرب منها الخ الضمير للناقاة المتقدمة
ذكرها في الأوّل جمع وقيل يقتضون وهي حجارة وصحفة الأصا
لها في الأرض التي نبشت فيها شجرة تلك الغصون أو بفتح الأوّل
وسكون الثاني وهو شجر المقلاد ثمرة وفي شرح شواهد
الكتاب الأوّل قال الأعالي وسنه النوقل في الجبل وهو الصعود فيه
والعنى لم يمنعها في الماء الأصوات حامة ذكرتها من تحب فثقتنا
على المسير وقيل المعنى لم يمنعها أن تشرب إلا أنها سمعت صوت حامة
فنفرت يريد أنها حديد النفس وذلك محمود **قوله**
وذلك في البيت الأوّل قوى لأنه ادغم فيه الأيهام والاضافة
فيه لم ينعى نقص غير معنى لا يعنى ونقص الأسماء حرف متضمن
وفي الشرح وفيه نظر ما أو لا فلا لا نسلم فقد نقصن الألف البيت
الثاني فإن التقدير فيه جانبا وإن كان موجبا اجزا له مجرى
الثاني كما في قوله تعالى ويأبى الله إلا أن يتم نوره وأما ثانيا فلا
نقص معنى الحرف موجب للبنا لا يجوز له والبنا في البيت قيل الجانبا
لا الواجب بدليل أنه روى بالضم **قوله** التقدير في البيت
وإن كان جانبا إلا أنه خفي غير ظاهري فلا يصلح مقويا بخلاف
التقدير في الأوّل ورواية الضم لا تقتضي أن البنا في رواية النصب

من قبيل الجائز دون الواجب وانما تقتضي ان النسب في البيت
من قبيل الجائز دون الواجب والكلام في الاقوال دون الثاني ولو سلم
فانما يكون يضمن معنى الحرف موجب البينا اذ لم يكن له معارض
وفي غير معارض وهو لروم الاضافة التي هي من خواص الاسماء
قوله من شكل التركيب اشار الى ان الاشكال في هذا
البيت لتركيبه لا لمعناه **قوله** الحكمي يفتح المهمل والكاف
هو ابونواس وقد ذكرناه في عن **قوله** بل لما اضيف اليه ترفع يعني
عن الخير لما بكر اللام وتخفيف الميم خبر مقدم وفي اضيف ضمير
عائد على غير والضمير المجز وربا الى عائد على ما ورفوع مبدأ
وقد حذره بعضهم بفتح اللام وتشديد الميم فوقع جنط **قوله**
انا ابن جلا هذا اول بيت وهو

• انا ابن جلا وطلاخ الشايبا • متى اضع العمامة تنقر فوقي •
والشايبا جمع ثنية وهي العقبة وقال ان طلائع الشايبا اي ركاب
لصعاب الامور **قوله** اي انا ابن رجل جلا الامور اي كسرها
وقيل انا ابن رجل جلا اي انكشف امره وقيل جلاها هنا علم
وخذ منه التثنية لانه محكي كثير في قوله

• نبئت اخواني بن مريد • ظلمنا علينا لحد يد •
لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما توهده بعض النحاة
لان هذا الوزن ليس مما يختص بالفعل ولا في اوله زيادة كزيادة
الفعل وتختص ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر معه
ضمير فاعله وجعل الجملة علميا فهو محكي ولا محكمه حكم المفعول
الانصراف وعدمه **قوله** ترمى بكفى الى الضمير ترمى عامدا
الى الكلب في قوله ماله عندى غير سهم وجر • وغير كبد شديد
الوتر • والكلب القوس التي يلامقها الكف **قوله** ابن المشاب
هو مجتمين وموحدة في اخره من نخاة بغداد المتأخرين وهو
ابو محمد عبد الله بن احمد البغدادي كان عالما في الادب
وال تفسير والحديث والفرائض توفي سنة سبع وثمانين وخمسة
ببغداد **قوله** وهو ظاهر التفسير في الشرح يعني ان اركابه
خارج عن طريق العرب السلوك وانا **قوله** ان ثبت بطريق معتبر

بمعنى هذا المصدر المعين في كلامهم فلا نزاع في قبوله اذ ليس في ذلك
الاخذ بالمقتضى القدرية وهو كثير مقيس وجعل المصدر بمعنى اسم
الفاعل وهو مجموع كثير كزيد عدل وان لم يثبت عن العرب استعمال
ما سوف مصدر فلهذا لا عذاب غير مقبول انتهى ما في الشرح واقوله
مراده بالتعسف كثرة الاعتبار ومخالفة الظاهر كحذف المبتدأ
يما تخ فيه وجعل ما سوف مصدر اسم جعله بمعنى اسم الفاعل وكثيرا
ما يستعمل المتعسف في ذلك **قوله** من اينما المقاي يعني من
الايات التي يسأل عن معانيها **قوله** والجواب ان الهم في غيره
الشئ في الشرح ويطرح وجه اخر وهو ان يقال المراد بالسوى العدل
والانصاف لا معنى غير وهو امر ثابت في اللغة فصرح به الجوهري وغيره
فالمعنى لم يعدل عدله بعد لغيره حتى يحتاج مع كون العدل بمعنى
السوى الى تندير مضاف والله سبحانه اعلم **حرف**

الف **قوله** حرف مهمل اي اهل عن العمل **قوله** لحدها الترتيب واما
نوعان قال لرضى الفاضل الترتيب سواء كانت حرف عطف
اولا فان عطفت متروكة غير صفة فمأذنها ان ملك بتسعة المعطوف
لمعنى الفعل بعد ملاحظة المعطوف عليه بلا مهمل وان دخلت على
الصفات المتتالية فان كان الموصوف واحدا فالترتيب ليس في
ملاحظة ما يمد لول عاملها بل في معادرت تلك الصفات كقولك
جاء زيد الاكل فالنايم اي الذي ياكل قتيلا وان كان الموصوف
غير واحد فالترتيب في تعلق مذكور الفاعل بموصوفاتها كما في الجواب
يندم الاقل فالافقه فالاقدم هجرة فالاسكن والى عطفت جملة
على جملة اذ انت كوني مضمون الجملة التي بعدها عقيب مضمون
الجملة التي قبلها بلا فصل نحو قام زيد فتعذر عمرو **قوله**

ودكره وهو عطف مفصل على جملة قال لرضى الترتيب المذكور
ان يكون المذكور بعد الفاعل كما مررتبا في المذكر على ما قبلها سواء
كان ما بعده كما تعضلا لما قبلها او لم يكن نحو ادخلوا ابواب
جنتكم الذين فيها فينيس سواي لتكبرين ونحو اورثنا الارض فتبقي
من الجنة حيث نشاء فتم اجر العالمين فان ذكر الشئ ومدحه
يصح بعد حيرة كنه انتهى وهذا يبين ان الترتيب المذكور ليس

منحصر في عطف الفصل على الجمل كما هو ظاهر كلام المصنف **قوله**
خوفان لهما الشيطان عنها فاخرجهما مما كانا فيه بنى المصنف رحمه الله
الله التثنية هذه الآية على ان اخرجهما مما كانا فيه تفصيل
لان لهما عنها الا اخرجهم من الجنة وعلى الاول قال لا يبيد
الترتيب المعنوي لان اخرجهما من الجنة كان بعد الازال عن الشجرة
وعلى الثاني فان التفصيل الذي يبيده المعطوف والذي كانا فيه هو الله
اللهم الا ان يراد فاخرجهما مما كانا فيه من النعيم والكرامة فيكون جبيد
من التفصيل بعد الاجمال انتهى وفي الكشاف الضمير عنهما للشجرة
اي فخرجهما الشيطان على الملة بسببها وتحقيقه فاصدر زلتهما عنها
وعن هذه شلها في قوله تعالى وما فعلناه عن امرى وتوالت الشاعرة
ينهي عن اكل وشرب وقيل فان لهما على الجنة بمعنى اذ بهما عنها
كما تقول نزل عن مرتبة ومما كانا فيه من النعيم والكرامة او من الجنة
ان كان الضمير في عنها للشجرة قالوا التقطنا في اذ لو كان للجنة كان
الاخراج تلي الازال او متع فلا يصح العطف بالفاء الا بما قبل
وفي تفسير البضاوي ويعضد كون ان لهما بمعنى اذ بهما فزاة حرة
فان لهما وهما تتقاربان في المعنى غير ان زل يقتضي غيره مع الزوال
وازاله هو قوله هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى وتوالت
ما بها كمار كجما عن هذه الشجرة الا ان تكونا ملكا وتكونا هذا الخلد
ومقاسمته اياهما بقوله اني كما لمن الناصحين واختلف في انه تمثل
لهما فقا ولهما بذلك او لقاها اليهما على طريق الوسوسة وانه كيف
توصل الى ازالتهما بعد ما قيل له اخرج منها فانك حجيم فقيل انه منع
من الدخول على جهة التكرمة كما كان يدخل مع الملائكة ولم يمنع ان
يدخل الوسوسة ابتلا لادم وهو اى وقيل قام عند الباب فناداهما
وتيل تمثل بصورة ذابة فدخل ولم تفرقه الخدمة وقيل دخل
فيها لحيته قد دخلت به وقيل ارسل بعض اتباعه فان لهما والعلم
عند الله **قوله** ونحو توصنا ففصل وجهه ويديه وسمع راسه
ورجليه يحتمل ان يكون رجليه منصوبين باضمار غسل فيكون من عطف
الجمل وان يكون بالعطف على راسه فيكون اخبارا عن المسموع على

الحقين

الحقين **قوله** بين الدخول نحو مل هذا اخبريت لامرئ القيس
وهو قفا بئك من ذكرى حبيب ومنزل
يسقط اللوى بين الدخول نحو مل
والسقط بئس السين المهمل وسكون القاف منقطع الزمل حيث
واللوى بئس اللام والقصر مل يلتوى والدخول يقع الدال المهمل
موضع وهو مل يقع الحاء المهمل موضع اخر **قوله** وهو فكل شي
يسببه الا ترى انه يقال تزوج فلان فولد له اذ لم يكن بينهما الامدة
الحمل قال الرضى اعلم افاذة الما للترتيب بلامهلة لا يينا فيها
كون الثاني المترتب يحصل بتمامه في زمان طويل اذ كان اول اجزائه
تتبع الما تقدم كقوله تعالى لم نزل الله انزل من السماء ماء فنصب
الارض مخضرة فان اخضر الارض يبد ويبدن والمطر لكن يتعفى مدة
ومهلة في بالغا ولو قيل لم يصح نظرا الى تمام الاخضر ارجح
وكذا قوله تعالى جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة
نظرا الى تمام صيرورتها علقة ثم قال فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا
المضغة عظاما فكمسونا العظام لحما نظرا الى ابتداء كل طور ثم قال ثم
انشأناه خلقا اخر نظرا الى تمام الطور الاخير واستيعاد المرتبة هذا
الطور الذي فيه كمال الانشائية من الالوان والمنقذمة **قوله**
وقال الله تعالى لم نزل الله انزل من السماء ماء فنصب الارض مخضرة الى الظاهر
ان يصح على حقيقته فيكون الاخضر في وقت الصباغ من ليلته
المطر ويحتمل ان يكون بمعنى خضر فلا يلزم ذلك والاول قول عكرمة
وهو موجود في مكة ومنها ما قال ابي عطية وقد شاهدت في السور
الانص ونزل المطر ليلا بعد فخط فاصبحت تلك الارض الرملة التي
تنسها الرياح قد اخضرت بنبات ضعيف انتهى وفي البحر واذا كانت
الاخضر فتناخرا عن انزال المطر فتشهد جمل محدوفه اى ينهت وتربو
تتبع بين ذلك قوله تعالى فاذا انزلنا عليها الماء اهتزت وربت وفي
الكشاف فان ذلك هلا قيل فاصبحت ولم صرف الى لفظ
المضارع قلنت فليكن فيه وهو افاذة بتمام المطر ما نابعد
زمان كما تقول انعم على فلان عام كذا فاروج واغدو شاكر له ولو
ثلت فرحت وغدوت لم يقع ذلك الموقع فان قلت فابالاه رافع

ولم ينصب جواب الاستنهام قلت لو نصب لا على عكس الغرض لانت
معناه اثباتا لا حقايقا فيقلب بالنصب الى تنقيح الاخصار مثال ذلك
نقول لعناجك الم ترايا نعتا ليدك فتشكر ان نصبتك فانت فاف لشكره
شاله لتفريطه وان رفعتك فانت مثبت لشكره **فول** وفا
السيب لا استلزام التعقيب بدليل صحة قولك ان يسلم فهو يدخل
الجنة ومعلوم ما يلزم من المهلة في الشرح بهذا الجواب الحاجب
في اما الى القرآن عن الآية المذكورة وهي قوله تعالى الم تر ان الله انزل
من السماء ماء والحق انه الاصل في السببية استلزام التعقيب وذلك
لان السبب التام بعقبه سببه عن غير تراخ ولو كانت الفاعلة
على ذلك لم يجز دخولها في الجزاء كما لم يجز دخول ثم والوا وغير جزاء
السبب قد تنفع بيده وبين السبب تراخ لعدم استكمال ما يقتضى وقوع
المسبب لكن اطلاق السبب على جزئه مجاز ومنه يعلم ان يسلم فهو يدخل
الجنة اذا اسلام ليس سببا تاما لدخول الجنة بل لا بد من استمرار حكمه
فمجموع وقوع الاسلام واستمرار حكمه هو السبب التام لدخول الجنة
انتهى **واقول** لا يريد النجاة بالسببية التي هي معنى الفا السببية
القائمة التي هي مجموع ما يتوقف عليه وجود السبب وانما يريدون بها
اعمال من ذلك مواضع كان سببا نحو ان كانت الشمس طالعة فالعالم مضي
او شرط نحو ان كان لي مال فانا اخرج به او غير ذلك نحو ان كان الهزار
موجودا فالشمس طالعة قال الرضا المفا التي لغير العطف لا تخلو من معنى
الترتيب وهي التي تسمى بالسببية فتختص بالحل وتدخل على ما هو جزاء
مع تقدم كلمة الشرط نحو ان لقيته فاكرمه ومن جاءك فاعطه وبدونها
تخوثر بدوافضل فاكرمه وتعريفه بان يصلح تقديره اذا الشرطية
قبل الفا وجعل معنوا الكلام السابق شرطها فالمعنى في مثالنا اذا كان
كذا فاكرمه وفي قوله فاكرمه منها اذا كان عندك هذا الكبر فاكرمه
ثم قال وقد تجي فالسببية بمعنى لام السببية وذلك اذا كان ما بعده
سببا لما قبله كقوله تعالى فاكرمه فاكرمه فاكرمه فاكرمه فاكرمه
فانه فاضل هذه تدخل على ما هو الشرط في المعنى كما ان الاولى تدخل
على ما هو الجزاء في المعنى انتهى وفي التلويح للتفتت ان لا يقال قوله
تعالى فاعطه وجوهكم دليل على كون الواو التي نيت لان الفا



لوقصل والتعقيب فيجب ان يكون غسل الوجه عقيب ارادة القيام
الى الصلاة مقدما على غسل ما سوا الاعضاء وجيبه عيب الترتيب لعدم
القائل بالفضل وهو انه يجب تقديم الوجه من غير ترتيب في البواقي
لانا نقول **المدكور** كقولنا هو غسل الاعضاء فلا يقتضي لكونه
عقب القيام الى الصلاة وذلك حاصل على تقدير عدم رعاية ترتيب
تأديتها ثم اورد اسئلة واجوبتها ثم قال **والجواب** القاطع لاصل
الشعالي منع دلالة الفاء الجزائية على لزوم تعقيب حضور الجزاء المضمون
الشرط من غير تراخ وعلى وجوب تقديم ما بعدها على ما عطف عليه
بالواو والقطع بانه لا دلالة في قوله تعالى اذا نودي للصلاة الاية على انه
يجب السعي بعقب النداء فلا تراخ وانه لا يجوز تقديم ترك السعي على السعي
التي وفي الشرح واستدلالا للتفتت ان باية الجملة على عدم دلالة الفاء
الجزائية على لزوم تعقيب حضور الجزاء المضمون الشرط غير متبعة لان
السعي بعقب النداء وجوبيا مؤسسا فلا يلزم ايقاعه على الفور
كالطهر بعقب او لا الوقت ولا يجب اذا وها فيه بل هو موسع الى اخر الوقت
كيفية يتجه هذا الاستدلال **واقول** ان قولنا للتفتت ان لا يقطع
الى اخره ليس استدلالا لا بعد المنع لانه لا يجوز في الجدول وانما هو مستند
للمنع على ما لا يخفى على محصل وجيبه نكاح السارح عليه كلام على السند
وهو غير سمع في الجدول وقول السارح ان السويبع عقب النداء وجوبا
موسعا فيه نظر لان المراد بالنداء بالاية الاذان ولم يكن الجملة في زمن النبي
صلى الله عليه وسلم فتر من ابي بكر وعمر الا الاذان الذي عند الجلوس على
الميز كان بين يدي الامام على ما روى ابو داود وقيل على ما بالمسجد
وقيل على الجدار وظاهر ان وقت وجوب السعي الذي ابتدأه عقيب
هذا النداء لا يزيد على السعي وان الواجب الموسع ما يزيد وقته عليه
فلا يكون وجوب السعي موسعا خصوصا ان كان المراد بالذكور في الآية
الخطبة او الصلاة او الوضوء من السعي اليها ولذا قال عثمان رضي الله عنه
لما جاء الى الجمعة وعمر رضي الله عنه يخطب فقال لم تحبسوا عن الصلاة
في هذا الوقت ما هو الا ان سمعتم النداء فنقضت وانيت وزاد في خلافة
الاذان الذي بين يدي الامام بما راي كثره الناس واحتياجهم الى ذلك
ولم ينكر عليه احد من الصحابة فكان اجماعا مسكوتيا واستمر العمل

عليه والجواب عن هذا التطرّف أنّ الواجب الموسع قد يعرض له مسا
يضيقه وما نحن فيه من ذلك **قوله** يا احسن الناس ما فرنا
الى قدم المثلث المفضلة المجموعة من الشعر وفي المشرح ويجوز ان يكون
يكوف سا زائدة وقربا تنصوب على التمييز والمعنى محذوف اي يا احسن
الناس قربا وما بعده الى قدم او على اسقاط الخافض اي من قرب الى قدم
قوله ومثله ما بقوضة فاقوقها الكشاف وما هذه ايامية
وهي التي اذا اقتربت باسم نكرة اهتمت اياما وزادته شياعا وعموما
مخو اعطى شيئا ما او صلته للتاكيد خوفا نقصهم ميثا فهمم وانصبت
بقوضة لانها عطف بيان لمثلا او مفعول ليضرب ومثلا حال عن
الكرة لتقدمه عليها او منتصب مثلا وبقوضة على انهما مفعولان لجرى
ضرب مجرى جعل قال التفتا في ولا خفا في انه لا مفعول لولنا يضرب
بقوضة الا بضم مثلا اليه فتسمى مثل هذا مفعولا ومثلا حال بعيد
جد او قولهم هو حال موطنه غلط ظاهر فان مثلا هو المقصود وانما
يستقيم لو جعل بقوضة حالا ومثلا صفة له مثل اترناه قرانا عربيا
قوله وانت القريحيث الى اخره شغب بشين وعين معجيين على
زنته فليس قاله القاموس مهمل بين مصر والشام منه زكريا عيسى الشفي
المحدث وبدا بوحدة مفتوحة فمهلة على مثال قفا وعصى موضع
بين مكة والشام قال ابو عبيدة البكري في المعجم وهي قرية الزهرى
الفقيه **قوله** وهذا معنى عرب لا يلى الامن ذكره في المشرح
من حق النخاعة ان لا يذكره مستندي الى ان لا نسلم ارادة الترتيب
في البيت الاول لانهما ان يكون الى فيه بمعنى مع او تكون متعلقة بمذوق
اي مضمونا الى بدا البيت الثاني لا يدل على ارادة الترتيب في البيت الاول
اذ من الجائز ان يكون حب المكاتب حصل في آن واحد بعد حلولها فيها
على الترتيب ولو سلم دلالة البيت الاول لم يدل على دعواه لاني الترتيب
الواقع الثاني انما هو بتم لا بالفا **قوله** اسناد النخاعة الى منع ارادة
الترتيب في البيت الاول لا يقتضي انهم لا يذكرون هذا المعنى لاني الجواز ان
يذكروه لثبوته بغير هذا البيت وكلام المصنف صريح في استلزام
البيت الثاني على مجرى الترتيب في الاول **قوله** احدها ان تدل
على ترتيب معانيها في الوجود من ذلك قوله تعالى كمثل صفوان عليه

تراب

تراب فاصابه وابل الا ان الفاء هنا في جملة فعلية هي فعلية هي نفت
فان الشاذ خلت في الحقيقة الثانية وهي قسامة وابل الى ترتيبها في المثل
به صفوان احصا به التراب الذي عليه وابل فاذهبه بخلاف كمثل جنة
بربوه احصاها وابل حيث لم تدخل الفاء في الصفة الثانية التي هي احصاها
وابل لعدم تعيين ترتيبها في المثل به على الصفة الاولى وهي بر بوبه وقى
اخر من الابيتين وهوان الصفة الاولى في الآية الثانية ثابتة والصفة
الثانية عارضة ومعلوم ان العارضة منزلة في الوجود على الثابتة فلا
حاجة الى ما يدل على ترتيبها بخلاف العنقيتين في لاية الاولى فانها عارضان
والثانية متوترة على الاولى فلا بد مما يدل على ترتيبها وهو الفا قطرس
الفرق بين الموضوعين وحصل الجواب **قوله** عن قول ابو حيان
في قوله تعالى كمثل جنة وجاء في وصف صفوان قوله عليه تراب ثم
عطف عليه بالفا وهما لم يطفلا اخرج صفة وينظر في الفرق بين
الموضوعين انتهى **قوله** اي الذي صح بفتح الموحدة الحقيقة **قوله**
والبيت لابن زبابة هو بنى مفتوحة نشاء تحية مسودة فوحدة بعد
الالف اسم الى الشاعر كما قال المصنف او اسم امه كما قال المصري والمشر
هو ابن همام الشيباني **قوله** وذلك لانه يريد بالهف نفسي في
المشرح يعني وذلك الذي قدمناه من قولنا ان لا يكون لغيتته قمتة
انما ارتكبا لاجل انه يريد بالهف نفسي فاقام اياه مقام نفسه
وفيه نظر فان هذا التقدير يمكن مع جعل التلطف متعلقا بابيه
انتهى **قوله** هذا التقدير وان امكن مع جعل التلطف متعلقا
بابيه الا ان الظاهر انه متعلق به وقد جرت عادة العرب ان يقولوا
بالهف ابى ويريدوا يا هنى وفي حاشية التفتا في الشعر لابن زبابة
في جواب الحرب بن همام الشيباني حيث قال
• ايا ابن زبابة ان تلقى • لا تلقى في النعم العازب •
• اي يا حسرة ابو من اجل هذا الرجل فيما حصل له من الاقصاف به
الاصناف ويجوز ان يكون على قصد التكميم بمعنى انه لم يحصل له تلك
الاصناف ونعمه
• والله لو لا قيتة وحده • لا ب سيفانا مع الغالب •
• اجمع فالنكت لا دعا ظهروا لعلية له والبيت مع انه من الحماسة

وَمَعْنَاهُ مَا ذَكَرْنَا فِي الشَّرْحِ يَغْلُظُ فِيهِ فَيُقَالُ نَزَّابَةٌ هُوَ الشَّاعِرُ
يُظْهِرُ اللَّامَ وَالْحَرْنَ لِأَجْلِ الْحَرْثِ أَوْ سَبِيهِ أَوْ نَزَّابًا بِتَأْسِمْ إِلَى الْمَجْهُولِ وَالْمَدْرُجِ
وَالْحَرْثُ اسْمُهُ أَنْتَى **قَوْلُهُ** الثَّانِي مِنْ أَوْجَدَ الْفَاءُ أَنْ تَكُونَ رَابِطَةً
لِلْجَوَابِ **قَالَ** الرَّضَى لِحُزْنِ أَنْ كَانَ مَتَا يَصْلُحُ أَنْ يَتَّعِ شَرْطًا فَلَا
حَاجَةَ إِلَى رَابِطَةٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الشَّرْطِ لِأَنَّهُمَا مَتَا يَصْلُحُ لَفْظِيَّةً
مِنْ حَيْثُ صَلَاحِيَّتُهُ فَوَقَعَتْ تَوَقُّعُهُ وَأَنْ لَمْ يَصْلُحْ لَانْ يَتَّعِ شَرْطًا فَلَا بَدَّ
مِنْ رَابِطَةٍ وَأَوَّلَى الْأَشْيَاءِ الْفَالِ مَا سَبَقَتْهُ لِلْجَزَاءِ عَنِ لَانْ مَعْنَاهُ التَّغْنِيْبُ
بِلَا فَصْلٍ وَالْجَزْءُ مَتَّعَتْ لِلشَّرْطِ لَذَلِكَ أَنْتَى **قَوْلُهُ** وَذَلِكَ
حَيْثُ لَا يَصْلُحُ لَانْ يَكُونَ شَرْطًا لِأَيُّهَا الْجَزْءُ إِذَا كَانَ مُضَارِعًا مَثْبُوتًا
مَجْرَدًا عَنِ حَرْفِ اسْتِنْبَاهٍ أَوْ مُضَارِعًا سَبَقَتْهُ بِلَا يَصْلُحُ لِلشَّرْطِ وَتَكُونُ
الْفَاءُ رَابِطَةً وَلَا يَتَّعِ قَوْلُهُ وَذَلِكَ حَيْثُ لَا يَصْلُحُ لَانْ يَكُونُ شَرْطًا لِأَنَّهُ
أَنْ يَرِيدَ الرِّبْطَ عَلَى سَبِيلِ الْوَجُوبِ لِأَنَّهُ الرِّبْطُ فِي الصُّوَرَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ
عَلَى سَبِيلِ الْجَوَابِ لَنَا نَقُولُ **المضارع المثبت داخل في الجملة**
الاسمية بنا على مذهب سيبويه أنه حينئذ خبر مبتدأ محذوف
وسيد كر ذلك المصنف والمضارع المتروك بلا تدخل لفاعلية
إذا كانت لا فيه لئلا يستقبل ولا يدخل عليه إذا كانت لمجرد
النفي وكل من الجملة الاسمية والمضارع المقرون بحرف استقبال
لا يصلح لان يكون شرطًا **قَوْلُهُ** أَحَدًا هَذَا أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ
جُمْلَةً اسمية لا يمتنع هذا بمتنقض بخلاف قوله تعالى وَإِنْ
الْمُحَقَّقُونَ هُمْ أَنْكُمْ لَمْ يَكُونُوا لَنَا نَقُولُ **القيم مقدرة قبل الشرط**
وَالْجَوَابُ **لَهُ** وَبِحُجُورِ حَذْفِ الْقِسْمِ مِنْ غَيْرِ لَمْ يَوْطَأْ
لَا يُقَالُ سَلَمْنَا أَنْ الْجَوَابُ الْمَذْكُورُ لِلْقِسْمِ لَكِنَّهُ دَالٌّ عَلَى جَوَابِ
مِثْلِهِ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ لَوْجُودِ الْفَاءِ أَوْ عَدَمِهَا إِذَا عَمِلَ بِذَلِكَ فِيهَا حَقٌّ
فِيهِ أَمَّا هُوَ بِالنَّظَرِ إِلَى خُصُوصِيَّةِ ذِي الْجَوَابِ **قَوْلُهُ** نَحْوُ أَنْ
يَمْسُكُ بِخَبَرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ جَوَابُ الْمُحْصَنِ هَذَا عَلَى مَا هُوَ الظاهر
وَالْأَفْضَلُ صَرَحَ فِي وَاحِدٍ مِنَ الْبَابِ الْخَامِسِ بِأَنَّهُ الْمُحَقِّقُ أَنْ يَخُوقُلَهُ
تَعَالَى مَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنْ أَجَلَ اللَّهُ لَكَ يُكُونُ الْجَوَابُ
فِيهِ مَحْذُوفًا لِأَنَّهُ الْجَوَابُ مُسْتَبْعٍ عَلَى الشَّرْطِ وَأَجَلَ اللَّهُ أَنْتَ سَوَاءٌ
أَوْجَدَ الرَّجُلَ أَوْ لَمْ يَوْجِدْ وَأَمَّا الْأَضْلُ فَلْيَبْنِ دَرَجَةَ الْعَمَلِ فَإِنْ أَجَلَ اللَّهُ

قَوْلُهُ

قَوْلُهُ الثَّالِثُ أَنْ يَكُونَ فَعْلًا شَائِيًا أَيْ فَعْلًا جُمْلَةً وَاقِعَةً
جَوَابًا سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ الْفَعْلُ أَشَاءَ نَفْسَهُ نَحْوُ أَنْ كُنْتُمْ تَحْبُونَ
اللَّهُ قَاتِلُكُمْ أَوْ بَعِيْرُهُ نَحْوُ أَنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَنَ لَا يَنْفَعُكُمْ
فَإِنْ يَأْتِيَكُمْ الشَّيْءُ لَكُونُوا خَبْرًا عَنْ اسْمِ اسْتِقْرَاءٍ وَسَوَاءٌ كَانَ الْفَعْلُ
مَذْكُورًا كَمَا مَثَلُ أَوْ غَيْرَ مَذْكُورٍ نَحْوُ أَنْ قَامَ زَيْدٌ فَوَاللَّهِ لَا قُوَّةَ لِي وَإِنْ لَمْ
يَنْفَتِ زَيْدٌ فَيَا خُسْرًا رَجُلًا وَفِي الشَّرْحِ هَذَا مِنْ أَمْثَلَةِ الْجَوَابِيَّةِ
الْفَعْلِيَّةِ الَّتِي فَعْلُهَا أَشَاءٌ فَكَانَ الْمُنَاسِبُ نَظْمُهَا فِي سَبْكِهَا فَانْتَعُوْخُ
وَلَا تَشْهَدُ مَعْرِضًا حَيْثُ يَذْكَرُ الْكُلُّ فِي لَسَقٍ وَاحِدٍ يَذْكَرُ فِي بَاطِنِهَا
بِمَا سَعَيْنَ لَعْدًا بِجَمِيعٍ وَالْأَفْضَلُ نَعْنِي الْمَفْضُلَ بِهَا بَيْنَ الْأُمُورِ الْمُنَاسِبَةِ
وَأَقْوَمُ **بِالْمُنَاسِبِ** أَنْ يَذْكَرُ فِيهَا تَمَكُّمًا بِإِيجَافٍ فِي مَوْضِعِهِ
الَّذِي ذَكَرْنَاهُ وَلَا يَذْكَرُ بَعْدَ الْجَمِيعِ لِأَنَّ الْفَعْلَ مَذْكُورَ فِيهِ كَمَا هُوَ مَذْكُورٌ
بِنَاقِلِهِ وَلَيْسَ يَذْكَرُ فِيهَا بَعْدَهُ فَلَا فَضْلَ بِهِ جَيِّدٌ يَكُونُ الْأُمُورُ
الْمُنَاسِبَةِ **قَوْلُهُ** فَإِنْ أَهْلَكَ الْخُ الْحَقُّ بِالْمُهْلَةِ الْعَيْنُ وَاللُّغْطُ
النَّارُ وَتَكَادُ وَتَلْتَمِزُ بِالْمُتَنَاءِ الْفَرْقِيَّةِ لِأَنَّهُ مُسْتَدِلٌّ فِيهِ بِاللُّغْطِ
وَهُوَ مُؤَنَّثَةٌ أَوْ بِالْمُتَنَاءِ الْفَتْحِيَّةِ عَلَى كِتَابِ الْمَضَافِ وَهِيَ لُغْطٌ مِنَ الْمَضَافِ
إِلَيْهِ وَهُوَ الضَّرْفُ الْمَذْكُورُ **قَوْلُهُ** وَأَمَّا دَخَلَتْ فِي نَحْوِ مَنْ عَادَ
فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ لَتَقْدِيرِ الْفَعْلِ خَبَرٍ مَحْذُوفٍ هَذَا جَوَابُ
سُؤَالٍ يَرِدُ عَلَى قَوْلِهِ أَنْ الْفَاءُ تَكُونُ رَابِطَةً لِلْجَوَابِ حَيْثُ لَا يَصْلُحُ الْجَوَابُ
لَا يَكُونُ شَرْطًا لَتَقْدِيرِ السُّؤَالِ أَنْ هَذَا لَتَقْطُوعُ بِالْفَعْلِ الْمَضَارِعِ
الْمَثْبُوتِ الْوَاقِعِ جَوَابًا فَإِنَّ الْفَاءَ تَدْخُلُهُ وَهُوَ يَصْلُحُ لَانْ يَكُونُ شَرْطًا
وَتَقْدِيرُ الْجَوَابِ أَنْ الْفَاءَ حِينَئِذٍ لَيْسَتْ بِدَاخِلَةٍ عَلَى الْمَضَارِعِ وَأَمَّا
هِيَ دَاخِلَةٌ عَلَى مَبْتَدَأِ ذَلِكَ الْمَضَارِعِ بِخَبَرِهِ فَنَ فِي الْحَقِيقَةِ دَاخِلَةٌ عَلَى
جُمْلَةٍ اسمية وَالْجُمْلَةُ الاسمية لَا تَصْلُحُ لَانْ تَكُونُ شَرْطًا وَهَذَا
مَذْهَبُ سَبِيْوِيَّةٍ وَقَالَ الْمُبَرِّدُ لَا حَاجَةَ إِلَى ذَلِكَ قَالَ ابْنُ جَعْفَرٍ
وَمَذْهَبُ سَبِيْوِيَّةٍ أَقْبَسُ إِذَا الْمَضَارِعُ صَلَاحُ الْجَزْءِ بِنَفْسِهِ فَلَوْلَا أَنَّهُ
خَبَرٌ لَيَسْتَدِلُّ بِتَدْخُلِ الْفَاءِ وَقَدْ سَلَفْنَا فِي الْأَبَالِغِ وَالْتَمَقِيفِ
كَلَامُ الرَّضَى فِي هَذَا قَلِيلٌ رَاجِعٌ **قَوْلُهُ** وَقَدْ سَمِعْنَا أَنْ أَفْعَالَهُ
قَدْ تَقَوَّى عَنْ الْفَاءِ يَعْنِي وَهِيَ جَيِّدٌ لَا تَجَامَعُهَا إِذَا كَانَتْ مَقْوِيَّةً
وَمَوْكَدَةً لَهَا لَنَا يَمِيَّةٌ عَنْهَا فَسَقَطَ قَوْلُ السَّارِحِ فَقَضِيَّةٌ هَذَا

Copyri

ersity

ان لا يجامعها وقد قال صاحب الكشاف عند قوله تعالى فاذا هي
 شاخصة ابصار الذين كفروا واذا هي انجاسته وهي تقع في الجازاة
 سادة مسد الفاعل لله تعالى اذا هم يفتنون فاذا جاءت الفاعل
 معها تعاوتنا على وصل الجنا فبتنا كد ولوقيل اذا هي شاخصة وفيها
 شاخصة كان سديدا **قوله** وتقدم ما قبله يعني في
 الفصل الذي عقده لخروج اذا عن الاستقبال وهو ان الوصية
 ثابت عن فاعل كبت وللوالدين متعلق بها والجواب محذوف
 اي فليوص **قوله** ومنه حديث اللقطة فان جاصحها والى
 استتمع بها قال ابن ملك تضمنت هذه الرواية حذف جواب
 ان الاولى وحذف شرط ان الثانية وحذف الفاعل من جوابها والاصل
 فان جاصحها والى الجي فاستتمع بها واللقطة بفتح القاف والمال
 الملتقط **قوله** كذلك تزيط شبه الجواب بشبه الشرط المراد
 بشبه الجواب ما كان مقبولا لازما المذكور ويشبه الشرط ما كان
 مقبولا مفعولا مذكورا وذلك في المستلزام اذا كان اسما موصولا بفعل
 او ظرف او نكرة موصوفة بهما لان الموصول والموصوف جملتان
 كاسم الشرط والصلة والصفة كالشرط والجبر كما جزا الذي يدخله
 الفاعل الرضى وكان حق الموصول في هذا ان لا يكون الا بهما كما سر
 الشرط لكن في كونه دخيلا في معنى الشرط جاز كونه خاصا نحو ان
 الذين تتنوا المؤمنين والمؤمنات الاية فان المراد بها جماعة مخصوصة
 حصل منهم اتفاق اي الاحراق وكذلك كان حق الصلة ان لا تكون
 الا فعلا مستقبلا المعنى كالشرط لكن لما لم يكن شرطا في الحقيقة جاز ان
 ان يكون ما يقع معه الفعل كالظرف وان لا يكون مستقبلا المعنى
 نحو ان الذين تتنوا المؤمنين وكذا كان حق الخبر ان تلزمه الفاعل
 لكونه كالجزا لكن لما لم يكن جزا حقيقة جاز تجريد ما مع قصده
 السببية **قوله** وقابلة حولان فان لم تقاها ثم هذا
 صدرت عن مجزئه والروية الجيتين خاوة كما هي
 وخولا ففتح الخاء المعجمة فيبيلة بالين والثناة الشاذة وفي
 الصراح والاكروية بضم الهمزة من الكروية كالا عجيبة من العجب
 والمراد باليتين هنا حتى ايها وحتى امها والخلو بكسر الخاء المعجمة وسكون



اللام المخالفة وكما هي خبر بعد خبر وما كان **قوله** انت
 فانظر لا يذال نظير هذا مجزئ بيت تنقي من مجزئ خفيف
 صدره **قوله** ارواح مودع ام يكون **قوله** والرواح من زوال
 النفس الى الليل واليكور مصدر بكراي ذهب او ان يكره
 واسم الاشارة اعني ان مفرد في اللفظ متعدد في المعنى لانه
 ساربه الى متعدد ولذلك اخاف ايا اليه وهي اما تضاعف
 الى متعدد **قوله** وقال ابن برهان تزايد الفاعل عند اجابها
 جميعا يعني البصريين لانه منهم ويعني من عدا سيبويه لانه
 لا يقول بزيادة بها **قوله** واذا هلكك فخذله لك فاجز
 هذا مجزئ بيت صدره **قوله** لا تجز عن ان تنفس اهلكته
 ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه الجزع خلافا لاصبر والمنفس
 بضم الميم وكسر الفاء المثل لكثير ويروي ان منفسا
 والتقدير على الاولى ان هلك منفس وعلى الثانية ان اهلك
 منفسا وفي الشرح والفا الزائدة هي الثانية والفاقاء الجزا
 لان الثانية كانت فاء الجزا والاولى هي الزائدة لزم تقدير
 معمول الجزا عا فانه لا ك الطرف اعني عند ذلك معمول لا جز
 انتهى **قوله** ان كانت اما محذوفة من البيت تكون الثانية
 فاء الجزا ظاهرا مجزئ تقديم معمول ما بعد فاء السببية
 الموافقة بعد ما وان اختنع ذلك في غيرها وان لم تكن اما
 محذوفة منه فكذلك الثانية فاء الجزا وقدم الطرف عليها
 للضرورة لان الجزا هو الفعل والاصل في فاء الجزا ان تكون
 داخلية عليه وقال ابو علي في الهنداديات الفعل المحذوف
 والمذكور في البيت مجزئ وان في التقدير وانجزام الثاني ليس
 على البدلية فلم يثبت حذف المبدل منه بل على التكرير والتقدير
 ان اهلكت منفسا اهلكته وشاع اخمار الفعل بعد انت
قوله وتاول لما نعون قو له حولان فان لم تقاها على ان
 التقدير هذه في الشرح الفاعل هذا السببية لا للفظ
 لئلا يلزم عطف الانشا على الخبر **قوله** على ان التقدير
 الطرف فانظر في الشرح والفا على هذا السببية لا للفظ لئلا

Copyright

يكون عطف لا نشأ للعطف لا للشيئية ما كيد الله ولا بل هو
تأسيس والمعنى انظر تطرأ عقيب نظر **قوله** والبيت الثالث
ضرورة ويجوز ان يخرج على حذف اما والتقدير فاما اذا هلك
فمنه ذلك فاجزى قال الرضى قد تحذف اما لكثرة الاستعمال
بحذف حرفك فليجوز هذا فليد وقوه وبذلك فليفرحوا وانما
يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امر او نهيا وكما قلنا منقوصا
به او مفسر به انتهى وكان المصنف انما يحمل البيت على ذلك لانه
سيقول بعد سطران قوله بعضهم في نحو بل الله فاعيد ان اما
محذوفة فيه لاجفان لكن لا يخفى ان الاجفان فان منع منه
ذلك فاما يمنع منه في الآية دول الشعر **قوله** وما بينهما
معتز في الشرع ولا يمكن ان تكون الفاء حبيبة في الآية لانه
يصدر الشئ فيما يدفع الزيادة والالعطف لانه يلزم عطف
الانشاء على الخبر وتقدم المعطوف على بعض المعطوف عليه فتكون
رابطة لشرط محذوف والمجموع من الشرط والجزء معتز
قوله او هذا منصوب محذوف بفشره فليد وقوه
الشرع وهو شبيه بالاستعمال في كونه منصوبا بما تقدم رد عليه
المذكور وليس من الاشتغال حتى يقال ان ما بعد الفاء لا يعمل
فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عما لا هو من الاشتغال وقبله
انما مقدمه اى اما هذا فليد وقوه **قوله** لما اتقى الى اخره
الجزم بكسر الجيم والضم والاضا على البارز ويتبدل بذهب بمجهول
يبدلها ما موحدة اى يذهب وبكى وفي الشرع ويمكن ان يكون
الفاء عطفية على محذوف والتقدير مرضيتها فتركبت صاع حبلها
قوله فنيل جواب لما الاولى لما الثانية وجوابها هذا
قولا لفر فانه قال الفاء في فلما جاءه جواب لما الاولى وكفروا
فلما جاءه وهو عنده نظير قوله تعالى فاما يا يتيم فليد
من تتبع هداى فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون قال ويدل على
ان الفاء ليست بناسخة ان الواو لا تصلح في موضعها **قوله**
وهذا مردود وقال ابو حيان لانه لم يثبت من لسانهم لما جاء
زيد فلما جاء خالد قبل جعفر **قوله** وقيل كفروا به جواب

لها

لها لان الثانية تكسر بر الاولى فيد قطرا لان كون الثانية
تكسر بر الاولى يقتضى ان كفروا جواب الاولى لا لهما قال ابو
حيان ذهب المتروك الى ان جواب لما الاولى كفروا به وكبرت
لما طول الكلام وهذا القول احسن لولا ان الفاء تنوع في التا
قوله وقيل جواب الاول محذوف هذا قول الاخفش
والذي حجاج ذهب اليه انه محذوف لدلالة المعنى عليه **قوله**
وبينه اجماعا فهو يحسم بعد ما جاء بهملة يقال اجماعته الفاء
اي ففتونه ولم تنوع له شيئا وفي الشرع ووجه ما قاله المصنف
ان اصل ما زيدا قفاضل متهما يكن من شئ محذوفت جملة الشرط
وقامت اما قضاها قلو محذوفت بعد ذلك لزم حذف
على حذف وهو امر ليس بالسهل قال وهذا لا يتخير ما نكس
من الحذف بدليل جواز حذف حرف النداء نحو يوسف عرض عن هذا
مع ان الاصل ادعوا محذوف وجعل حرف النداء انما لسانيه ومع
ذلك لم يمتنعوا من حذفه انتهى **قوله** يمكن الجواب
عن هذا بان في ذلك دعوى محذوف على حذف من غيره ليس
بخلاف حذف حرف النداء فانه لا يكون الا بدليل **قوله**
وبينه بعد يعلم من جهة ان الزيادة خلاف الاصل **قوله**
وعاطفة عند غيره والاصل تنبيه فاعيد الله في الشرع
الظاهر انه ارتقى هذا الثالث فانه لم يقدم فيه بشئ وقدح في
الاول والثاني ولا شك ان في حذف المعطوف عليه مع تقدم
المعول على حرف العطف تعسفا **قوله** انما ارتقاء لان
المجموع قالوا بنظيره وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله كما قال
المجموع في الفاء فمخاها تاريدا فاضرب وفي الشرع ليس هذا قول
المجموع لان منهم من يقول ما في حيزا ما معول للمحذوف مطلقا
قوله وعاطفة عند يرمي ان يعنى حلا على المعنى والنقد
خرجت ففاجات **قوله** عند ابو سفيان يعني الزجراج
مصح بذلك ابن ارقاسم في الجنى الداني وهو ابو هيثم بن محمد بن
السري اخذ عن المبرد وتعلب حذث عنه ابو محمد بن درستوميه
قال كنت اخذت الزجراج قلزمت المبرد وشرطت له كل يوم درهما

كيد

الى ان يفرق الموت بيننا فانك اعطيه العزم الى ان مات
وعلمت القاسم بن عبيد الله بن سليمان فان كنت السنون
حتى مات والده وولي الوزاره فحزت نديمه وحصل في بسببه
اموال ثقيفه الله سنة احدى عشرة وثلاثمائة **قوله**
ولا يحسن اسقاطها اليتمل دعوى زيادتها في الشرح ليس بين
الزيادة وجواز السقوط تلازم فمذ يكون الحرف لازما
زائدا **قوله** لو سلم دلالة كلامه على تلازم قائما
يدل على تلازم بين حسن الاسقاط وسهولة دعوى الزيادة
لا بين الزيادة وجواز السقوط فليتأمل **قوله** مثله يجب
احدكم ان ياكل لحمه ميتا فذكره متوه قالوا لم يشر
هو تمثيل ونصير لما يناله الفتاب في عرض الفتاب على اقل
وجه وانفسه وقية بالغات شتى منها الاستنكام الذي
معناه التقدير ومنها جعل ما هو في الغاية من الكراهية
موصولا بالمحبة ومنها اسناد الفعل الى احدكم والاستعانة بان
احد من الاحدين لا يجب ذلك ومنها انه لم يقتصر على تمثيل الاثنا
لحجم الانسان حتى جعل الانسان احوالها لم يقتصر على علم الانسان
حتى جعله ميتا وقال الرما في كراهية اللحم يدعوا اليها الطبع
وكراهية الغيبة يدعوا اليها العقل وهو حق العجايب لانه يصير
عالم والطبع اعمرهما **قوله** وقال الفارسي هذا القول
والذي قبله مشترك كان في تقدير انهم قالوا بعد الاستنكام لا يختلفا
في تقدير فكره متوه قالوا بوجهاين فالذي قدره الفراء سهل واقل
تكلفا واجرى على قواعد القدرية وهو فقد كرهه قوم فلا تغلقوا
قوله وبعد فعندى في الشرح بعد طرف مقطوع عن الاضافة
ينبغي على الضم ممول المحذوف والتقدير اقول بعد ثقل هذا
الكلام تنبيه فعندى ان ابن الشجر فيقول القول كذا وفي
اي تنبيه والمغالطه بسببه وهي هنا فصيحة وبهذا يفهم توجيه
قوله المصنفين **قوله** فقد سألني **قوله** المرسال
الربع القوا فتسطق هذا عجبت **قوله** **قوله**
• • • وهل يخبرك اليوم بيدا سلق • • • والقوا بفتح

القاف وبالممد وقد نقصنا الخالي الذي لا ينسب به والتمن بفتح
الستين المهلة القاع الاملس المصنف **قوله** ولو كانت
للتبعية لنصب في الشرح لانتم صحت هذه الملازمة فقد وقع
الفعل مرفوعا مع تحقق التبعية كما في قوله تعالى لا يؤذن لهم
ولا يقعدون وان كان صريح به بعضهم لكن الاكثر مع التبعية لنصب
واقوله **قوله** الملازمة في كلام المصنف انما هي على الاكثر **قوله**
الشعر صعب الخ صيرفيه ويعلمه المنسوب للمسلم ويجوز في الثاني
ان يكون للشعر وضير يعرفه ويعلمه المنسوب للشعر وضير
به وقدمه الذي والحضيض القار من الارض عند منقطع الجبل
قوله او مجازية في الشرح كان ينبغي ان يقولوا ولا احدا
الظرفية مكانية كانت او زمانية وهي ما حقيقتية سلكوا او مجازية
تفكروا والا فاما المجازية ليست قسما للكناية والزمانية **قوله**
في العبارة حذف والتقدير وهو ما حقيقتية مكانية او زمانية مجازية
كذلك فقوله او مجازية تسمي للحقيقة الموهومة في صدر الكلام
فان في كل الظرفية في قوله تعالى ان المتقين في جنات ونهر
حقيقتية بالنسبة الى الجنات مجازية بالنسبة الى النهر فيلزم استعمال
كلمة في حقيقة ومجازا فاجرها عند القائل يمنع ذلك اجيب
بانه يقدر مضاف مجازي الى الظرفية شاملا لما يقين الظرفيتين اي في نعيم
جنات ونهر **قوله** نحو ولكم في القصص حياة في الكشف
هذا كلام فصيح لما فيه من الغرابة وهو ان القصص هو الذي
قتل وتقويت للحياة وقد جعل مكانا وظرفا لها ومن اصابع بحث
البلاغة بتعريف القصص وتنكير الحياة لان المعنى لكم في هذا
الحسن من الحكم الذي هو القصص حياة عظيمة وذلك انهم كانوا
يقتلون بالواحد الجماعة او نوع من الحياة وهي الحياة الحاصلة
بالارتداد عن القتل لوقوع العلم بالقصاص من القاتل انتهى
قوله التفتنا زاني معنى قوله كلام فصيح كما في القضاة
على الطيف في البلاغة لاسيما على الغرابة التي هي نكت البلاغة
ولكن على غاية المطابقة لمقتضى الحال **قوله** ومن الكناية
يقول حقيقتية ادخلت الخاتم في اصبعي والقلسوة في راسي الا ان فيها

مستفي

قلبا لان الخاتم والقلشوة فطرف والراس والاصبع مطروف
 لكن لما كان المناسب ان يتمك بالمطروف نحو الطرف وههنا
 الامر بالعكس فلبق الكلام رعاية لهذا الاعتبار **قول** الرابع
 الاستعلاء نحو لا صلبكم في جذوع النخل قال الرضي في ههنا
 وفي قوله الشاعر . بطل كان ثيابه في سرحه . بمعنى
 على والاولى انها يعنيها لتكون المعلوب في الجذوع لتكون
 المطروف في الطرف **قول** هم صلبوا القيد في جذوع
 نخلة هذا من ريت لسويدين اني كاهل وعجزه
 . فلا عظميت شيكان الاباحد عا
قول بطل كان ثيابه في سرحه . هـ
 صدر ريت لقنارة وعجزه . يجدي في حال السيت ليس بتوهم
 والسرحه الشجرة العظيمة ويجدي بالذالك المعجزة اي يجعل
 له هذا اي فعلا كذا في السرح وفي الصحاح والحذف الفاعل واخذ
 وانقل واحذفه فعلا اذا اعطيتة فعلا وهذا يقتضي
 ان يجدي في البيت بفهم اوله وفتح ثا لله مبنى للمفعول
 والسبت بكسر الميملة جلود البقر الموبوغة بالقطر والنور
 كل من الولدين الذين في حل واحد ومعنى البيت انه شجاع
 طويل حتى كان ثيابه على شجرة عظيمة من طوله قام القوي
 لانه لم يشاركه احد في بطن امه وانما خص فعلا السبت
 لانه كان لا يلبسها الا اشراف الناس وملوكهم قال ابن
 سيده وانما كانت في ههنا يعني على لانه معلوم ان ثيابه
 لا تكون في داخل سرحه لان السرحه لا تشق فتستوعب
 وهي جالها سرحه وليس ههنا كقولك فلان في الجمل
 لانه قد تكون في غار من اغواره وليس عاليا عليه
قول مرادفة الباي في معناها الاصل لها وهو الاصاق
 حقه يتا كان او مجازيا لاني كل واحد من معانيها لان
 من معاني الباي لا يكون في له كالقسم ولا في بعض الباي كانت
 لذلك ولا نه لو كان كذلك لم يذكر نحو النظرية والمصاحبة
 التما بذكر المرادفة ولا في بعض غير اصل لا تقتضا المرادفة



الاصلي

الاصلي اذ هو موافقة اللفظ المتعدد في الوضع المعنى الواحد
قول ويركب يوم الزوع الى اخره الزوع القرع والقوس
 جمع فارس على غير قياس والابا هو جمع اهر وهو عرق اذا
 انقطع مات صاحبه وفي الصحاح وههنا اهران يخرجان من
 القلب ثم يتشعب منها سائر الشرايين وهو يفتح المجمة والرا
 وبشاه تختينه مسورة العروق السابقة ومنه من القلب
 جمع شريان يفتح المجمة وكسرهما وسكون الراء والكل جمع
 كليه او كلوه قال الرضي والاولى في هذا البيت بمعناها
 اي لهم بصيرة في هذا الشأن **قول** خلا فالزاعمة
 هو الغرا قال ان ههنا معناه الاستعانة والاستعانة به
 الحاق مجازي كما صرح به الرضي **قول** السامع مرادفة
 من اي في المعنى الاصل وهو ابتداء الغاية مطلقا عند
 الكوفيين وفي غير الزمان عند البصريين سواء كان المجرور
 بها مكانا نحو من البقرة او غيره نحو ههنا الكتاب من زيد
 الى عمرو **قول** الا عمر صباحا الى اخره هذان البيتان
 من فضيلة لا موى القيس وفي الصحاح عمر صباحا كلمة
 تحية كانه محذوف من يعمر بالكسر يعمر كما تقول كل من
 اكل ياكل فحذفت الهمزة وانون تخفينا وصباحا نصب
 على الظرفية او التبيين عن النسبة والظلل ما شخص من اثار
 الدار والعصر بضمين وبضمه تسكون وبفتحة تسكون
 الدهر وفي الشرح لا معنى لقوله ثلاثين شهرا في ثلاثة
 احوال متى اريدت البعضية اذ كما يكون الثلاثون شهرا
 بعض ثلاثة احوال يكونه بعض اربعة فاكثر فلا يظهر
 لتخصيص الثلاثة بالذكر معنى طال وان كانت هو اول
 مراتب التي يوجد فيها الثلاثون شهرا نعم يمكن ان تكون
 من لا يتعد الغاية اي ثلاثين شهرا ابتداء من ثلاثة احوال
 اي من انقضاءها فيكون المراد خمسة احوال ونقصا وهو
 المعنى الذي ادعى فيه ان في بعض مع لكون بطريق اخرى غير
 تلك التي واقول بل يظهر لتخصيص الثلاثة بالذكر

تكون التثنية بينهما واهل اللامحجرتك قوله **قوله** واستدل الصغار بهذا البيت وقوله
 الاشارة بهذا الى الذي مطلقه تامين وقوله ويجوز ان يعطف على هذا فيكون
 الصغار من استدل بالذي مطلقه تامين واستدل بالذي مطلقه
 قايلا **قوله** واقول اما اية البقرة فقالوا لا يخشى ليس المعتمد بالعطف الامر حتى
 يطلب له مثل بل المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين كقولك
 زيد معاذب بالقيود وبشر فلانا بالاطلاق وجوز عطفه على انفق التثنية وان وحاصله
 عطف الجمع على مجموع لا باعتبار عطف شي من هذا على شي من ذاك وقد يقع مثل هذا في المعنى
 كما قيل في قوله تعالى هو الاول والاخر والظاهر ان الواو والوسيط لعطف مجموع
 المقتبين الاخيرين على مجموع الاولين ويجوز ان يكون معطوفا على فاعقا **وحده**
 ربطه بالشرط المذكور ان يتشبه المؤمنين ايضا مرتب على عدم معارضة الكثرة القدران والا
 لم يكن معجزا فلا يثبت صدق النبي ولا يكون نقديته وسيلة نيل الثواب كانه قيل
 فان لم يأتوا بسورة من مثله فقد ثبت نقديته فاستلوا العناد وانفقوا النار اياها كما في
 وبشر المؤمنين بالجنات اياها النبي اياها المبشر وما في الوجوه من المحدث سيما الثاني فان
 في ربطه بالشرط تكلفا وعطف الامر على طيب على الامر لما طيب اخر من غير ضرورة بالنداء ما منعه
 التمام ذهب صاحب النخلة المتناح الى انه عطف على قوله ادا قيل يابها الناس كانه قيل قل كذا
 وكذا لبشر المؤمنين التي ثل الظاهر ان المم ذكر كلامه الذي يخشى الجواب عن احتجاج الخصم
 وبينا ما قال السيد في حاشية المطول لفظا للجملة في عبارة الكشاف لم يرد به ما هو المقصود
 بهذه المباحث بل يريد معنى المجموع اي المعتمد بالعطف هو مجموع قصة بين فيها ثواب المؤمنين
 على مجموع قصة بين فيها عقاب الكافرين قال صاحب الكشاف اي ليس من باب عطف
 جملة على جملة لطلب شأسية الثانية مع الاولى بل من باب ضم جملة مسوقة لغرض الى
 اخري مسوقة لآخر والمقصود بالعطف المجموع وشرطه المناقبة بين الغرضين فلا
 كانتا اشد كان العطف احسن ولم يذكر السكاكي هذا القسم من العطف انتهى ثم قال السيد
 فان قلت ليس في قوله زيد يعاقب بالقيود والازهاق وبشر عبد بالعفو والاطلاق
 عطف جملة مسوقة لغرض اخر بل هناك جملتان مختلفتان خيرا وانما عطفنت
 احدهما على الاخرى قلت **قوله** اراد بذلك المثال عطف قصة عمر والداله على حسن حاله
 على قصته زيد الداله على سوء حاله ليوافقا ما مثل به من الآية لكنه اقتصر من المقتضين
 على ما هو المعنى فيها ويظهر منه الثاني منها فانه قال زيد يعاقب بالقيود والازهاق
 فاسو حاله وما احسره في غير ذلك وبشر عبد بالعفو والاطلاق فاسو حاله
 وما ارجه **قوله** ومعنى هذا في بشره لا انما ندين بانه لاحظ لهم في اجتهاد يريد
 انه يفرح منه بطريق التعريض لانه عينه **قوله** تنزيلا لسبب السبب منزلة السبب لان
 الكلمة على نجاسة التي في الايمان سبب للايمان سبب للعقدان فاقسم سبب سبب العقول

الحروف

ارادة البعضية معنى كائنا من كان غير كونها اول مراتب وجود الملائكة
 شهرا وذلك المعنى هو ما في الوزن بها والجناس في البيت دون
 خلاصها **قوله** وفيه نظر لان ما ذكره في الباب ليس بقياسي
 بل سماعي فلا يقاس عليه حرف غيره وفي الشرح الضمير يرجع
 الى القياس والى قول ابن مالك ووجه النظر ان المقيس عليه
 وهو ما نظر بين تثق لا يتعين اليافيه للزيادة اذ يجوز كما مر ان
 تكون من استقفا مية لا موصولة والكلام ثم يقول فانظر
 ثم ابتداء مستقفا بقوله بين تثق ولا حذف ولا نقول
قوله انا ابو سعد الى دجا المليل يد جواظ لم
 واليرتدج بمثابة مفتوحة ثم مفتوحة فتولد
 ساكنه فعدال متهمة مفتوحة فيجاء الجدل الاسود وفي
 الشرح ولو جعل هذا البيت من قبيل التجريد نحو لهم
 فيها دار الجلد لا يمكن وعليه فلا زيادة ولا نقص والله
 سبحانه ونعم الى علم **قوله** القاف
قوله قد على وجهين حرفية وسماوية واسعة قد مبتدأ
 وعلى وجهين خبره وحرفية مرفوعة على انه خبر اخر او بدل
 من الخبر واسمية معطوفة عليه بناء على ان اليا من خبر
 واسمية للنسب ويجوز جزمها على البدل لتفصيلي من وجهين
 بناء على ان اليا فيهما المضمرية اي الكون حرفا والكون اسما
 كاليافى الفاعلية والمفعولية بمعنى الكون فاعلا والكون
 تفعولا وفي الشرح ينبغي ان تصبغ حرفية واسمية بالرفع
 فيكون قد مبتدأ خبر عنها بخبرين متعاقبين ولا يضبط
 بالجر على ارادة بدل التفصيل لان الحرفية واسمية لا يجر
 الى يفسرهما المفصل الذي هو الوجهان اذ الوجه هو كونهما
 اسما انتهى **قوله** بما ذكرنا بين ان الرفع ليس بتعين
 وان الخبر ايضا جائز وفي كلام الشرح تصريح بان الوجه
 هو كونهما حرفا وكونها اسما وهو حتى كون اليا المضمرية
 فليست مثل **قوله** وهذه تشبه على وجهين مبنية
 وهو الغالب لشبهها بقدر الحرفية في لفظها وكثير من

Copy

اذ كان هذا النوع من القسوة الذي الحكم به متحقق والمشركون يتكلمون انهم واعترض
بانه ولو سلم كونها حالية فلا سلم بانها قديمة بل هي بمعنى انه يكون النبي من هذه الحالة دون
غيرها بل يكون اشارة الى المعنى الموجب للنبي كيقا لا تتزيدا وهو انك ولا تؤذ فلانا
وهو محسن اليك ولا تشرب الخمر وهو حرام عليك ولا يكون قديما بل لانه جبينه لا يكون
له فائدة لانه كونه منيا عنه حال كونه تستماعا معلوما لاحاجة الى بيانه **قوله** فالمعنى
لا تاكلوا منه اذا سمى عليه غير الله في المشرح اعترض هذا ايضا بان ما قدره اخذ من الملم يذكر ان الله
عليه اذ الذي لم يذكر ان الله عليه ينقسم الى ما اهل به لغير الله والى ما لا يهل به لاحد بان لم يذكر
عليه اسم الله ولا اسم غيره وحمل الكلام على امر المؤمنين اولى لانه اعم فائدة فيحرم
مقروك التسمية هذا بعرض هذا ولا يحسن التحريم بما اهل به لغير الله **قوله** ما قدره وان كان
اختر من مطلق ما لم يذكر اسم الله عليه لكنه ساء والمالم يذكر اسم الله عليه المقيد بكونه
فخفا اهل به لغير الله كما هو المراد والمفروض من شرحنا الشرح وايضا في التحريم **قوله** لا تاكلوا
عن نعمة الخالق الزاقي والاحلال بنقيضه لانه مناسب وهو عن عام يشمل مقروك التسمية
علا والملم به لغير الله وهذا اولى ان يجعل المناسب تسمية غير الله لانه لا اشراك اذ هذا
مناسب خاص لبعض الصور والاول عام مشتق من الصور فكانت اضافة الحكم اليه اولى من
اضافته الى المناسب الخاص **العطف على معولي عاملين قوله** وقوله على عاملين
فيه يجوز يعني جذا والمضاف **قوله** الرض يعني قوله العطف على عاملين ان يعطف بحرف واحد
معولين مختلفين كاتاق في الاعراب كالمصنوب والمرفوع او متفقين كالمصنوبين على معولي
عاملين مختلفين نحو ان زيد اضرب عمدا وبكر اظا لذا هذا اعطف متفق الاعراب على معولي
عاملين مختلفين وتوكل ان زيدا ضرب عمدا وبكر اظا لذا هذا اعطف متفق الاعراب على معولي
عاملين على عاملين بل على معوليها هذا القول من على جذا مضاف **قوله** ولان فيه
تعاذل المتماطات تباين في عبارته نساج لان الذي فيه ليس يتعادل المتماطات وانما
هو تناسبها وانه لا يتعادل المقطوف مع المعطوف عليه متماطات لان وضع النفاصل
على نسبة الفعل للمشتك في فيه ولا شركة للمقطوف وعليه مع المعطوف في نسبة فعل العطف
قوله قدماها الاخوان بالنصب لها حزة والكساي وقدماها ايضا يعقوب **قوله**
وقد استدل بالقوانين في ايات الثالثة قديما لان الثانية لا دليل في قراها اما النصب فلكل
يعطف اياتها اسم ان وعطف في خلقكم على خبرها وهو عطف معولي على معولي عامل واحد
لا على معولي عاملين مختلفين واما الرفع فلا حتم لان يكون ايات مبتدأ وفي خلقكم خبره والجملة
عطف على ما قبلها فلا يكون ما نحن فيه وان جاز ان يكون ايات عطف على عمل اسم الاول وفي خلقكم
خطا على خبرها فيكون العامل في ايات الابداء وفي خلقكم ان ويكون ما نحن فيه **قوله** اما
الرفع فعلى نيابة الاول وانما التسمية في ايات الابداء وفي خلقكم ان وفي هذا سببي
على ان حرفا لعطف عامل في المقطوف لنبايته مناب العامل في المعطوف عليه وهو غير المختار

قال صا حبا الكشاف واما ايات فقصر يعتقدون من العطف على عاملين سواء نصبت او نعت
فالعلملان اذا نصبت هان وفي تبت الواو مقامها فمرك الحرفي واختلاف الليل والنصب
في ايات واذا رعت فالعلملان الابتداء في ملة الرفع في ايات والجري واختلاف واغور
ابو حيان بان نسبة على الجر والنصب والرفع ليس بصحيح لاني لصحيح من المذهب ان حرف
العطف لا يعمل فان العمل للعامل في المعطوف عليه انتهى **قوله** في عبارة الكشاف
نساج اخر وهو ذكر الواو في قوله فعلت الحرفي واختلاف وفي قوله والجري واختلاف
والظاهر اسقاطها منها وان يقول في اختلاف **قوله** يعني ان اذا عطف على اذا المنصوبة
ما تيم والمقصود ان عطف على الشئ شارة الى ان العطف على معولي عاملين مختلفين
في هذه الاية على تقدير ان الواو في غير الاولى للعطف انما هو بالنسبة الى الثانية
والثالثة لان الاولى ليست بمعطوفة على معوليها وكذلك العطف على معولي عاملين
مختلفين في قوله تعالى فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا جسي اذا تنفس
انما هو في الواو والثالثة **قوله** فاعترض عليه بنزوله تعالى فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل
اذا جسي والصبح اذا تنفس فان الجارها الباء وتصرح معه بفعل القسم فلا تستلزم الباء
نزولا الباء صندا لاختصاص قدما سلفنا في اخذ الكلام على اذا كلام الرضي على نحو هذه الاية وانما قدر
فيه مضافا بعد الواو وهو العامل في دخول الواو في الطرف والتقدير عظة الليل اذا يغشي
فيكون العطف جسي على معولي عامل واحد **قوله** الواضع التي يعود الخبر فيها
على ما اختر لفظا ورتبة وهي سبعة قال الرضي فان قلت قاي في الحامل لم عني
مخالفة وضعه بتاخير مفسره عنه قلت قصد والتنظيم والتفصيل في ذكر ذلك
المفسر بان يذكر او لا شيئا بهما حتى ينشئ نفس السامع الى العثور على المراد به ثم
يفسره فيكون اوقع في الفهم وايضا يكون ذلك المفسر مذكورا مرتين بالا جملا ولا
والتفصيل ثانيا فيكون اكد فان قلت فهذا الخبر الذي هذا حاله يتي على وضعه معروفا
لغير ذكره لعدم شرط التعريف اعني تقديم المفسر قلت الذي ارى انه ذكره كالمجي
في ايات المعرفة وعند النحاة يبغي عرفا لكن تعريفه انقص مما كان في الاول لان التفسير
يحصل بتدكر بهما فتقبل الوصول الى التفسير فيه الا بهام الذي في التكرار ولهذا جاز
بقوله ب عليه مع اختصاصها بالتكرار وانما حكموا ببقايه على وضعه من المفسر
لانه حصل جبران ما فانه يذكروا المفسر بعده بلا فصل فهو كالمضاف الذي يكسني
التعريف من المضاف اليه **قوله** ولا يفسر الا بالنيب نحو نعم جلا زيد وبير جلا عمرو
يجب تاخير النيب عن نعم وبير واما تاخيره عن المخصوص نحو نعم زيد جلا فذهب
سبويه والبصريون الى منعه وذهب الكوفيون الى جوازها الا انهم فانه عنده فيصح
قوله ويستحقها فعل الذي يراد به المدح والذم نحو ما مثلا القوم وكبرتكلمه فعل
الذي يراد به المدح والذم قد يكون بانه من فعل يضم العين وقد يكون من فعل بكسرهما

وقد يكون من فعل يفتحها نحو حسن الرجل زيد وعلم الرجل زيد ونقص الرجل زيد ومعنى
الحاق هذا النوع بنعم وبيوتان ثبت له من الاحكام ما ثبت لنعم وبيوتان اصله ساوهم
الواقيت الفاعل لفتحها والفتح كافتها وقري كبرت يسكون الما الموحدة **قوله** وعن
الفعل والكساي ان المخصوص هو الفاعل ولا ضمير في الفعل قد اختلف بعد هذا الاتفاق
فقال الكساي ان المكرة المنصوطة حال وقال الفاعل انها بمنزلة منقول **قوله** ويرده نعم
رجلا كان زيد ولا يدخل الناصح على الفاعل فان قيل كان في مثل هذا التركيب زيادة قلت
الاضل عدم زيارتها **قوله** فقال الكساي محذوقا لفاعل اما قال ذلك فادارها انما
قبل الذكر وما ذكروه اشنع مما قد عنه وهذا النوع الذي ذكره المم عن الكساي هو المشهور عنه
وفي شرح الايضاح في باب الاستشهاد فالفعل لا يجوز عند احد من البصريين ولا في كوفي
وما حكاه البصريون من الكساي انه يجيز حذف الفاعل في قولك ضربني وضربت الزبيرين
باطل بل هو عند مضمون مستتر في الفعل مفرد في الاحوال كلها انتهى **قوله** وقال الفاعل الضمير
ويؤخذ عن المفسر في شرح التسهيل لابن ام قاسم والمشهور عن الفراء في هذه المسئلة وجوز
اعمالا اول ومنع اعمالا الثاني ونقل عنه ابن مالك انه يجيز اعمالا الاول في هذه المسئلة بشرط
تاجيها الضمير فتقول ضربني وضربت قومك فادارها الاضمار قبل الذكر قال ابن الفارسي
اقف على هذا النقل عن الفراء من غير كلام ابن مالك وهو الشك فيها ينتقل انتهى وقد نقل
ذلك ايضا بعض متأخري المغاربة ونقل عن الفراء ايضا انه يقتصر مثل ضربني وضربت
زيدا على السماع حكاه في التقييد انتهى ما في شرح التسهيل **قوله** فان استوي العمل
في طلب الرفع في شرح الرضي والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا ان الثاني ان طلب
ايضا الناعلية نحو ضرب واكرم زيد جاز ان يعمل الناعليين في التنارع فيكون الاسم
الواحد فاعلا للمفعولين لكن اجتماع الموترين التاميين على اثر واحد مدلول على
تساده في الاصول وهم يحرون مواسل النحواك لموثرا ان الحقيقة قال وهما زان ياتي
بفاعل الاول والضمير بعد المنارع نحو ضربني واكرم بني زيد هو حيث جيت بالمتفصل لنقد
المتفصل لمزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب الثاني المتنازع للمفعول مع طلب
الاول له لاجل الناعلية نحو ضربني واكرم بني واكرم بني واكرم بني عنده الاتيان بالضمير
بعد المتنازع كما رايت كل هذا احذر مما يلزم البصريين والكساي من الاضمار قبل
الذكر وحذف الفاعل انتهى **قوله** وفي كلام ابن مالك ايضا ضعف لامكان وجه
ثالث في المثالين ام يذكره وهو كون هي ضمير القصة في شرح ظاهر عبارة المحدثين
ان حمل المثالين على كون المفسرينها خيرا مستقيمين ويكفي من حوا والفتح في ذلك انما
اخر كما قلنا من مالكا اما انه يلزم ايدا جميع المحتملات في هذا المقام فلا لان الفرض ابطال
دعوى النقيض وهو حاصل بايد بعض ما يحتمله اللفظ وقول عبارة المحدثين على
ما نقله المصنف في ان المثالين من قبيل الالية في كون المفسر هو الخبر ولا يخفى ان مراده

بذلك الظهور ومن القطع فلا يرد عليه احتمال اخر ان ظهور الشيء لا ينافي احتمال غيره ولا نسلم
ان الفرض ابطال دعوى النقيض في المثالين بل اظهار قصور نظره فيما مر في الشرح فان
قلت سيؤول لهم بعد هذا انه لا ينبغي حمل عليه اذا امكن غيره ومن ثم
منع قول المحدثين في انه يراهم ان اسم ان ضمير الشأن والاولي كونه ضمير الشيطان
تكيف يتجه له بعد ذلك تضعيف كلام ابن مالك بان الضمير في المثالين محتمل لاث
يكون ضمير القصة وقد وافق على مكان غيره وهل هذا الالتزام لاي مالكا بان ينبغي
ما لا ينبغي له فعله وهو عن مطلق القبول بمزول قلت امراد ان ضمير الشأن والقصة
لا ينبغي حمل عليه اذا امكن غيره مما لا يخالف القياس ما اذا كانت المحتملات كلها خارجة
عن القياس فقد تنسأت اقدامها في الحمل عليها فلا يخص به بعض دون بعض ولا شك ان
جعل الضمير في المثالين مفسرا باخيه او بدلالة مخالف للقياس لانه يلزم على كل منهما
عود الضمير على المتأخر لفظا قد تنية فاذا لا تنافي بين كلام المم في الموضوعين ولما قيل ان
يقول ضمير الشأن والقصة مخالف للقياس من خمسة اوجه والوجهان اللذان ذكرهما
المحدثين وابن مالك ليس فيهما مخالفة للقياس الامن وجه واحد فلهما مزية على
ذلك فلهذا هو الحمل لاي مالكا على الاقتضاء عليهما والاعراض من ذلك انتهى ما في الشرح
واقول انما المم هنا لاي مالكا انما هو ما كان كون الضمير للشان لاولوية الحمل عليه وكلام
الذي سيقوله بعد انما هو اولوية الحمل على غيره اذا امكن خلافه في بين كلامه في الموضوعين
قوله اسكان الخ المراجعة اسم مكان من التراجع وهو هنا القبة ام جبريل الشاعري
الصالح لفتها به الاخطا اي يتبع عليها الرجال وقال فيه الجواب بين السام والارض قال
ابو عمرو في قول طرفة خلاكا الجوفيين واصفدي هو ما انتسج من الودية والمتساكر الذي
يظهر السكر وليس به **قوله** والصواب بان كان مراد به يعني نين رفع سكران والبر المراجعة
قوله له رفوع جملة في محل جر صفة لمزوم **قوله** واجاز الكوفيون قاطبة يجوز
حذف الفاعل ولم يمتد ذلك بالمعروف والمنقول ان الكساي منهم هو الذي يجيز حذفه
وقد مر ان الفراء منهم لا يجوز حذف الفاعل في نحو ضربني واكرم بني واكرم بني ابل يوجب الاتيان
به ضميرا منفصلا موخر عن الظاهر المتنازع فيه واقول اراد بالكوفيين عطفهم بقتبة
ما ذكره فيما مر عن الفراء **قوله** والثالث انه لا ينبغي تنافع فلا يوكد ولا يعطف عليه
ولا يبدل منه لم يذكر الفاعل لان عدم اتباعه بالنعته ظاهرة لان الضمير لا تنعت وارا
بقوله ولا يعطف عليه ما نعم عطف البيان والنسق وفي الشرح اما كونه لا يوكد فلا منه
اشد بها ثامن التكررات والتكررات لا يوكد وما كونه لا يبدل منه ولا يعطف عليه عطف
بيان فليلاز ولا لايها المقصود منه وانظر ما وجه كونه لا يعطف عليه عطف نسق
واقول وجهها ان الجملة التي هي خبر ضمير الشأن لا تحتاج الى رابط لكونها نعتا فلو عطف
عليه عطف نسق لشاركه المعطوف في الاخبار عنه بل جملة ولزم خلو خبر المعطوف عليه

من رابط وهو صنوع **قوله** لا مانع من تقدير الرابط فلا يتركه وإذا انتقد هذا علم أنه لا
 يبين في الجمل عليه إذا أمكن غيره يعني على الأول الجمل على غيره يدل على أن هذا مراده **قوله** والأول
 كونه ضمير الثاني وقوله وأقول إن يعاد على غيره إذا أمكن وفي الشرح ذكر الميم في الباب الخامس
 في النوع السادس من جملة السادسة ما يقتضي جواز كون الضمير الذي هو اسم الله من قوله تعالى
 ومن يكتفها فإنه أثر قلبه ضمير الثاني مع إمكان كونه عايداً على من وأقول لا معارضة بين
 هذا وبين ما ذكره المم هنا على ما لا يخفى **قوله** ويؤيده أنه قري وتبينه بالنصب
 وضمير الثاني لا يعطف عليه في الشرح لم يبين تخيير النصب على ذلك بل يجوز كونه منفوعاً
 معه أي يركم مع قبيله وإن كان العطف أرحم وأقول إنما لم يذكر الميم هذا الوجه لمزج وجهه
 بالعطف ثم الذي قد أنصب قبيله هو الذي يري وقيل ليس وجنوده نوعه وذاته
 وهو عند أهل السنة أجسام لطيفة شبيهة لها فذكره التصور بصور الأجسام الكثيفة
 قالوا لم يخش في الآية دليل على أن الجن لا يرون ولا يظهرون للإنس وإن أظهاهم لأنهم
 ليس في استطاعتهم وإن زعم من يديهم زور ومخرفة أنته وروايته لا دلالة
 في الآية على ما ذكر لأنه تعالى أثبت لهم يروننا من جهة لأنهم فيها وهي الجهة التي يكونون
 فيها على أصل خلقهم من الجسمية اللطيفة ولو كان المراد في قوله وتبين لهم على العموم لكان
 التركيب أنه يركم هو وقبيله وأنتم لا ترونهم وروية بعض البشر لهم معلوم في
 الشريعة بالأحاديث الصحاح التي تفيد القطع بذلك كحديث أبي هريرة حين حفظ
 تحت الصدقة وحديث العفريت الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لو لدعوة أخي سليمان لربطته بسارية وحديث خالد بن سيار لكسري الخليفة
 إلى غيره **قوله** وقول كثير هو نوع معطوف على قولنا لم يخش **قوله** ويؤيده
 قول سيبويه الضمير في يؤيده على الأول أن يعاد وحمل الثاني ههنا من هذا الكلام هو قوله
 أن تقديره أنك وقوله يرفع على أنك **قوله** الخامس أن يجرب ههنا خلاصاً للموضع
 التي يعود الضمير فيها على ما تأخر لفظاً ورتبة **قوله** ربه فتتبع الخ فتتبع جمع فتتبع
 وهو الهي الكريم ويجمع أيضاً على فتتان ودايماً أي مستمراً **قوله** ويؤيد على
 أن مراده أن سبع سموات بدل وظاهر تشبيهه بربه رجلاً ياباً في الكشاف في سورة
 فصلت عند قوله تعالى ففرضا من سبع سموات ما يفتن مراده هنا فإنه قال هناك
 يجوز أن يرجع الضمير فيه إلى السماء على المعنى كما قال الطائفة ونحوه الجازم خلاصاً وروية
 ويجوز أن يكون ضميراً لهما مفصلاً بسبع سموات والفرق بين النصيبين أن أحدهما
 على الحال والثاني على التثنية **قوله** وقوله فلا تله أن نام الباء ما هذا مجزئ بيت
 صدره قد صحت بقرينة كماله وربما ألبت البيت بكأله في بعض النسخ وقد مر
 الكلام على أنترقافه من البيان واليدل وقوله منصوب بالعطف على مفعول
 خرموا وهو قولهم **قوله** وقال سيبويه هو باضماء راء في الشرح البياض هو الذي

اشتدت كاحتته هذه أيضاً صنعة ترحم فلا وجه لجعل الناصب المحذوف فعل ماضٍ
 وإنما ينبغي أن يقرأ أرحم وأقول إن شدة الحاجة أيضاً صنعة ماضية فعل سيبويه لهذا
 اذم **قوله** وقوله قاموا أخوان وقاموا أخوتك وقت شوتك وقيل على التقدير
 والتأخير وقيل الالف والواو والنون أحرف كانت في قات هند وهو المتأخر قولهم
 منصوب بالعطف على مفعول خرجوا وفي شرح الألفية لبد الدين بن مالك ولا يجوز حمل
 جميع ما جاء من ذلك على الابدال والتقديم والتأخير لأن أمة اللغة التقوا على أن قوماً
 من العرب يجعلون الالف والواو والنون علامات للتثنية والجمع كأنهم بنوا ذلك على
 أن من العرب من يكثر مع تأخير الأسماء الظاهر الالف في فعل الاثنين والواو في فعل
 جمع المذكر والنون في جمع المؤنث فوجب أن يكون عندهم لآخر واو وقد لفت
 للدلالة على التثنية والجمع كما قد تكرر التاليد لعل على التثنية لانه لو كانت اسماً
 للزمان ما وجب الابدال والتقديم والتأخير وأما اسناد الفعل ثنتين وذلك باطل
 لا يقول به أحد **قوله** وأبو عبد الله الطوال هو بضم الطاء المهملة وتحتية الواو
 وإنما جازوه لشدة اقتضا الفاعل للمفعول كلفاعل **قوله** ولو أن مجد إلى آخره
 الحمد الشرف ومطعم بكسر العين علم على جيل **قوله** كما حمله الخلف الأناه والمو
 السيادة والندى الجود والذري بضم الذال المجه جمع ذروه بالضم والكسر وهو أصل
 الشيء **قوله** وينتفع بالاجماع خصوصاً جها في الدار لا اتصال الضمير بغير الفاعل ونحوه
 غلامها عندهم فتشيره بغير المفعول لما استعمل قوله السابق أن يكون متصلاً بفاعل
 مقدم ومفسره مفعول موحداً شارحاً إلى بيان ما وقع الاختلاف عنه بذنبتك القيد
قوله وقالوا لم يخش في لا يجسبن الذين يعرجون بما ألقى الآية وفي قراءة أبي عمرو
 فلا يجسبنهم بالغيبه وضم آخر الفعل هكذا يقع في بعض النسخ ويقع في بعض آخر
 في قراءة بدون واو اختز بالغيبه وضم آخر الفعل يقع من فلا يجسبنهم عن
 قراءة حمزة والكسائي وعاصم تأ الخطاب في الفعلين وضم الباء الموحدة فيهما وحر
 على وجهين أحدهما ذكره ابن عطية أن المفعول لا ولا الذي يعرجون والثاني
 محذوف لدلالة ما بعده وحسن تكرار الفعل بطول الكلام والثاني ذكره الرخس
 أن أحداً للمفعولين الذين يعرجون والثاني بمقابلة ولا يجسبنهم يؤكد واختار أيضاً
 عن قراءة نافع وابن كثير لا يجسبن بالغيبه ولا يجسبنهم بالخطاب ويفتح الباء الموحدة
 فيهما وخرجت هذه القراءة على حذف مفعول يجسبن لدلالة ما بعدهما عليها ولا يجوز على
 هذه القراءة أن يكون فلا يجسبنهم بدلاً من لا يجسبن لاختلاف الفاعل وإذا كان فلا يجسبنهم
 فكذلك قد حوّل الفاعل إلى ما يتجه على تأريده وكذا إذا كان بدلاً في غير هذه القراءة **قوله** ورده
 أبو حيان باستدراجه عود الضمير على الموحدة لأنه قد ضميرهم المحذوف تقدم على الذين
 يعرجون مع أنه عايد إليه ومفسره قال في البحر وقد ان كثير وأبو عمرو ولا يجسبن

ولا يحسبهم بالياء فيها ورفع با يحسبهم على اسناد يحسب للدين وخرجت هذه القراءة على
وجهين احدهما ما قاله ابو علي وهوان لا يحسب لم يمنع على شي والذين رفع به قال
ابن عطية فتتجه القنلة يكون فلا يحسبهم بدلا من الاول وقد نفى في الفعلين وهما
الضير وبمقاراة واستغنى بذلك عن المفعولين كما استغنى في قوله باي كتابه باية شئت
يرى بهم عاد على وتحسب اي وتحسب بهم عاد على والوجه الثاني ما قاله الزنجشدي
وهوان يكون المفعول الاول محذوف على لا يحسبهم الذين يفرحون بمقاراة بمعنى لا يحسب
الفرح الذين يفرحون فاييرين ولا يحسبهم تأكيد وتقدم لما الرد على الزنجشدي في
تقديره لا يحسبهم الذين في قوله تعالى ولا يحسب الذين كفروا انما فان التقديم لا يقع
فليطالع هناك واقول لم يتقدم له الرد على الزنجشدي هناك وانما تقدم له عند قوله
تعالى ولا يحسب الذين قتلوا في سبيل الله امواتا وذلك انه قال وقد اجمهروا ولا يحسب
بالتالي ولا يحسب اي السامع وقال الزنجشدي الخطاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم
او لكل احد وقد حميد بن قيس وهشام خلاف عنه بالياء اي ولا يحسب هو اي جاسب
او واحد قال ابن عطية واري هذه القنلة يضم اليها قال لعلي ولا يحسب الناس
انتم وقال الزنجشدي ويجوز ان يكون الذين قتلوا فاعلا ويكون التقديم ولا
يحسبهم الذين قتلوا امواتا اي لا يحسب الذين قتلوا انفسهم امواتا فان قلت كيف
جاز حذف المفعول الاول قلت هو في الاصل مبتدأ فحذف كما حذف المبتدأ في قوله
احيا والمعنى هم حيال لالة الكلام عليها وما ذهب اليه من ان التقديم ولا يحسبهم
الذين قتلوا امواتا لا يجوز لان فيه تقديم الضير على نفسه وهو محصور فاما كن وفي
باب رب بلا خلاق وباب نعم وبدي في نحو نعم جلاز يد على يدها ليصيرين وباب
التنازع علمه هيب يبيو به في نحو ضربا ي وضربت الزيدين وضرب الامر والثاني وباب
البدل على خلاف فيه بينا ليصيرين في نحو مرت به زيد ورا بعضهما ان يكون الظاهر
المفسر خبر الضير وهذا الذي قدره الزنجشدي ليس واحدا من هذه الامور المذكورة
الي هنا كلامه في البحر **قوله** وقع له نظير هذا في قول القائل مرت برجل ذاهب فرسه
مكسورا سرجها فتنا لتقديم الحال هنا على عاملها وهو ذاهبة مستع لان فيه تقديم الضير
على مفسره يعني لفظا ورتبة اما لفظا قطا هروا ومارتبة فلان فاعلا لصفة جيبته
وهو فرسه رتبته التاخر عنها وقد تقدم الضير المفسر به على لفظه فاعاد الضير
على يتاخر في الرتبة لكن لا بالنظر الى نفس الضير وما عاد عليه بل بالنظر الى كون ما عاد
عليه الضير فاعلا للصفة التي تقدم عليها الضير واما على لفظه جيب تاخره عن سائر
ولا شك انه لو قدم كان كقولك غلامه ضرب زيد هذا اعراض على اي حيان توجيها
انه لو صح عاد كره لا تنفع فذلك غلامه ضرب زيد بنصب غلامه وهو غير متمتع ببيان
الملازمة ان هذه الصورة كالصورة التي ذكرها في انه عاد الضير على ما خذ في اللفظ

وفي الرتبة

وفي الرتبة لكن لا بالنظر الى نفس الضير وما عاد عليه بل بالنظر الى كون ما عاد عليه فاعلا
للفعل الذي تقدم عليه واما على الفعل جيب تاخره عنه وقد نفى في بينهما بشفة اقتضا
الفعل المفعول به كما انما على خلاف حال **قوله** ولو قدم تود لغير التركيب هذا جواب
سؤال يرد على قوله فان الضير الان عايد على يتقدم لفظا فتقدير ذلك السؤال هو ان يعود
الضير على هنا لفظا ورتبة لم يلزم من هذا التركيب وانما يلزم من تقدير تقديم تود وتقدر
الجواب ان الواقع في التركيب الان تاخير تود واما تقديمه فتتركيب اخر غير هذا التركيب
قوله ويلزمه ان يمنع ضرب زيد اغلامه لان زيدا في رتبة التاخير تايل ان يمنع كونه في رتبة
التاخير بل هو في رتبة غايته انه محل غير امثلي **قوله** وقد استشعر وروى ذلك وقرق
بينهما بالاسم عليه في الشرح وجه التقديم الذي اشار اليه في تضعيفه هو ان باحيان قال
اشتمالا للدليل على ضمير اسم الشرط بوجوب تاخره عنه لعود الضير فيلزم من ذلك اقتضا
جملة الشرط جملة الدليل وجملة الشرط انما تقتضي جملة الجملة دليل لانها ليست
بماملة في جملة الدليل لا محل لها فتندفع حالها لانها من حيث هي دليل لا يقتضيها
فعل الشرط ومن حيث عود الضير على اسم الشرط اقتضا كما فتندفعها وهذا خلاف ضرب
زيدا اغلامه فانها جملة واحدة والفعل عامل في الفاعل والمفعول معا فكل واحد منهما
يقتضي صاحبه فلذلك جاز ضرب غلامها هذا عنه بعضهم وان منع ضرب غلامها عند
هذا فرفقه الذي اعتمد عليه ولا يخفى انه ضعيف كما اشار اليه المصنف **شرح حال**
الضير المسمى فضلا وعمادا قوله احدهما كونه مبتدأ في الحال يعني في حال التكلم او
في الاصل بان يدخل عليه حال التكلم ناسخ من نواسخ الابتداء **قوله** واجاز لا تحقش وقوة
بين الحال وصاحبها في اعراب السفاقيين ان الجيب الكسائي وقيل يجوز وقد اجاز ذلك
بعضهم **قوله** وجعل منه هو لا ينافي هن المير لكم فيمن نصب اطهر وحن او عود
من قدرا ذلك قال الرضي ومروي عن محمد بن مروان وهو احد قرا المدينة هو لا ينافي هن
المير لكم بالنصب وكذا روي عن سعيد بن جبير قال ابو عمرو بن العلاء اعنى ابن مروان
في حقه يعني في ايقاع الفصل بين الحال وصاحبها وقال **قوله** حيان وقدرا الحسن وزيد
ابن علي وعيسى بن عمرو وسعيد بن جبير ومحمد بن مروان اطهر بالنصب مرويت
هذه القراءة عن مروان بن الحكم وقال سيبويه **قوله** ومنها نظما الاول
فلان بناي جامد غير موصول بالمشق فلا يتحمل ضميرا عند البصريين الضير
المحذوف يعني عايد الى كون هن نويدا وكونه مبتدأ خبره لكم وفي الشرح لا نسلم
انه جامد محذوف هو في معنى موقوف فيكون في معنى المشتق فيتمثل الضير واعنا
قال عند البصريين لانه اكلو قيني يرون ان الجامد الذي لا يؤول بمشتق يتمثل
الضير فنقله بدر الدين بن مالك في شرح الالفية ونقله غيره ايضا وانما نقل
في النسخ بل عن الكسائي واقول لا ضرورة تدعو الى تاويله بالمشتق فلا يؤول

به فلا يقل ضيرا واعلم اننا التخييع الاول ذكره ابن عصفور في شرح المغرب وعبارته هي تركيد
للمعنى المستكن في بناء بنائين في تعني المشتق من الفعل الضمير قال وتدل عليه قولهم مرت
بنسبناك لعمرو ونوصفوا به **قوله** واما الثاني فلان الحال لا يتقدم على عاملها الا في عند
المراد في الشرح القدرة المخرجة على ذلك شاذة فاي خرج في تخريجها بحيث لا يلتفت اليه
ولا يخرج تركيب عليه ولقد جحد المتركيب لذلك واستغاث في اعراب التناقض وهن مبتدأ
ولكم خبره والظاهر حال والقامل تاني من معني التوكيد بتكرير المعنى في قولكم تانيه
من تعني الاستفادار واجازا لزم تخشعي ان ينصب هو لا ينقل من اى خذ هو لا وهن
والظاهر حال والقامل فيه الفعل المضمر **قوله** وكونه معرفة في انه لا يقبل الا كما تقدم
في خبر او قل قال الرضي واجازا لزم وفي وقوعه بين الفعل والتفصيل نحو خير من زيد
هو افضل من عمرو وجوز بعضهم وقوعه قبل شك وغيره في صورة المعرفة والمتناع
دخول اللام عليهما وكذا جوز بعضهم وقوعه قبل المضارع في المعرفة نحو اني انا اخوك
وجوز بعضهم وقوعه قبل العلم نحو اني انا زيد والحق ان كان هذا دعاء لم يثبت صحتها
يكنيه من فزان وكلامه موثوق به ونحو قوله اني انا اخوك ليس ينصرا في احتمال ان يكون
اقام مبتدأ ما بعده خبر والجملة خبر ان بل هو ثبت في كلامهم الاستدلال به نحو ما اختلف
احدا هو خير منك وكان خيرا من زيد هو افضل من عمرو ورايت زيدا هو شك او غيرك
وكان شك هو مثل زيد وكنت انا اخوك وطمئت انت زيد انصب ما بعد صيغة
الضماير في ذلك حكما يكونا فضلا ولا يثبت ذلك بحجة القياس والظاهر ليس بامر من
فيقتصر على موضع السماع ولم يثبت الا بين معدتين ثاينهما ذات اللام او بين معرفة
وتكررة وهي فعل التفضيل كما ذكر سيبويه **قوله** وخالف في هذه الجمل في ما لحقت
المضارع بالاسم لثباتها وجعل منه نحو انه هو بيدي ويبيد وهو عند غيره توكيد
استدل اقال الرضي واجازا لما في وقوعه قبل المضارع لثباته للاسم واتساع دخول
اللام عليه فتشابه الاسم المعرفة قال ولا يجوز زيد هو قال لان الماضي لا يشابه الاسم
حتى يقال فيه كان الماضي اسم متبع دخول اللام عليه وهذا الذي قاله ايضا عوي بلا حجة وقوله
تعالى ويكر او ليكن هم يور ليس يور في كونه فصلا لجواز كونه مبتدأ ما بعده خبره
وقوله لا يجوز زيد هو قال ليس بشئ لقوله تعالى وانه هو اخوك وابي زاله هو اما ان
واجبي **قوله** فقال في شرح الايضاح لا فرق بين كون اقتناع ال لعارض كالفعل من
والمضارع كشك العارض هنا هو وقوع من بعد الفعل والاضافة في الجا مد **قوله**
وتشبهه بفعل زيدا مردودا لانه معروفه لقابل ان يقول انما مثل به لعمرو ما انتفع
بینه لعارض **قوله** وقد يقال انه يلزمه اجازة ذلك اي انه ان اخيار يلزمه اجازة
الفصل قبل الماضي لانه قال اولداته واقناع ال في الماضي لذاته **قوله** واما الثالث
فلم يدعه احد من الناس يعنى بالثالث خلق الزوجين الذي دل عليه قوله وانه

خلق الزوجين **قوله** يستدل لقول الجاهلي بقوله تعالى في تربي الذين او قل العلم الذي
انزل اليك من ربك هو الحق ويهدي فنعظمه مدي على الحق الواقع خبرا بعد الفعل
في الشرح واما قال قد يستدل لان هذا ليس بقاطع اذ يمكن ان يقال لا يتم انه
متعلق على الخبر كوقوعه هو خبر اذا التواني يقتضيه ما لا يقتضيه في الاويل **قوله**
احدها ان يكون بصيغة المرفوع قال الرضي واما على بصيغة خبر مرفوع متفصل مطابق
لمبتدأ ليكون في صورة مبتدأ ثان ما بعده خبره والجملة خبر المبتدأ الاول فتبين بهذا
السبب دو اللام عن المقت لان الضمير لا يوصف وليس بمبتدأ حقيقة اذ لو كان كذلك
لم ينصب ما بعده في نحو طمئت زيدا هو القاب **قوله** والثاني ان يطلق ما قبله اي في
الغنية والخطاب والتكلم **قوله** واما قول جرير بن الخطمي وكان بالاباطح الخ فقع في بعض
النسخ كذا لا لزم من اين في بعضها اشياء وفي الشرح الذي ثبت في النسخ ان في وقت
عليه من هذا الكتاب اشياء الفارسي ويحيى ان يكون جرير متونا ولعل هذا من اعتقادي
على القول بان الالف انما تحذف من اين اذا وقع صفتين علمين ولم يكن الاين مضادا الى الجد
بل الى الالف الاقرب وكذا التثنية لا تحذف من العلم الاول في هذه الصيغة على هذا القول
وسياق الكلام فيه فيما بعد هذا ان شاء الله تعالى والخطمي ليوبا اقرب لجرير لان
جرير هو ابن عطية بن حذيفة وهو الخطمي يلقب بذلك وفي القاموس في عسادة
خطف وجرير لقب حذيفة جد جرير الشاعر وهو في السماح والخطمي ايضا لقب عوف
وهو جد جرير بن عطية بن عوف انتهى وكان بينهما مكررة بعد الالف وتون ساكنة
بمعني كان **قوله** واما هو توكيد للفاعل يعنى في تربي **قوله** اي تربي مصابي والمصاب
حيث يند مصدركه كذا يقع في بعض النسخ والمصاب بالصاد المهملة والباء الموحدة ويقع
في بعض النسخ والمصاب بالصاد المعجمة والفاء **قوله** اي ما فعلا لان انما هو توكيد في الشرح
هذا المعنى غير متعين لجواز ان يكون المراد كما قال الرضي وغيره فتدري بهم
ولا يكون لهم عندنا وزن ولا مقدار ومثله في الاستعمال الشائع يقال لا تقم فلان وزنا
اي لا بعناية ولا يلتفت اليه وهو من قبيل الكناية وعليه فلا حذف في الآية **قوله**
وعلي ما قدمناه من تقدير الصيغة للاعتراض في الشرح المعنى الذي اشار اليه لما قدمناه
على جعل المصاب مصدرا للاسم مفعول وكلاهما من الحاجب لما اذا كان المصاب اسم مفعول لا مصدرا
ولذلك جعله مفعولا فينا لثري والمفعول الاول هو الما ولولا ذلك لما صح بحسب
الظاهر قلت **قوله** والاعتراض الذي اشار اليه ابن الحاجب غير متجه مع الاعتراض عن
تقدير الصيغة وذلك لان مناه عليا يكون مصابا اسم مفعول تكرر والواقع في البيت ليس
تكررا بل معروفا بالاعتراض مستندا من التركيب كقولك زيد الفاضل اي هو الفاضل لا غيره
وكذا المعنى في البيت اي لما صحبت را في المصاب بمعنى انه لا يري المصاب الا اي دون
عوي كان له لعظم مكانته عنده وشدة صداقته له يتلشى عند مصاب غير مدله

فلا يرى غيره مصابا ولا يرى المصائب الاياه مبالغة فالمعنى صحيح متجه كما انبت
بدون تقدير صفة **قوله** ولهذا سمي فصلا لانه فصل بين الخبر والتابع قال الرضي
يسمى فصلا لسند البصرين قال المتأخرون لانه فصل بين كون ما بعده نقفا وكونه
خبرا لانه اذا قلت زيد القاييم جاز ان يتوهم السامع كون القاييم صفة فينتظر الخبر
فيثبت بالفصل لتبين كونه خبرا لا صفة وقال الخليل وسيبويه سمي فصلا لفصله
الاسم الذي قبله عما بعده بدلالة على انه ليس من تمامه بل هو خبره ومال العينين
الي معنى واحد الا ان تقتدر بها احسن من تقتدر به **قوله** وعاد لانه يعتمد
عليه معنى الكلام قال الرضي والكوفيون يسوونه عما اذا لكونه كما فظا لما بعده
حتى لا يسقط عن الخبرية كالتعاد في البيت الحافظ للسقف من السقوط قال ابن
الحاجب في شرح الفصل وتسميه اهل البصرة اقرب الى الاصطلاح لان الشيء يسمى باسم
معناه في اكثر الالفاظ ولما كان المعنى في هذه الالفاظ الفصل كان تسميتها فصلا
اجري من تسمية الكوفيون لها عما اذا نظر الى ان المتكلم او السامع اوها جميعا
يعتدان بها على الفصل بين الصفة والخبر فسموها باسم ما يلائمها ويؤدي الى معناها
فكانت تسمية البصريين الخبر **قوله** وذكر التابع اولي من ذكر اكرم الصفة لوقوع
الفصل في نحو كنت انت الدقيق عليهم والضمير لا توصف لقال ان يقول مراده انه
يفصل من اول الامر بين كون ما بعده خبرا لا صفة وان كان هناك ما يمنع من كونه
صفة فلا اعتراض عليهم وفي الشرح كما ان الصفة هنا متفتحة كذلك غيرها من التوابع
اذ لا يصلح في هذه الآية شي منها البتة اما عطف النسق والتوكيد قطا هروا ما
عطف البيان فللا شتقاق وشرطه الجود ولان ما لا توصف لا يعطف عليه بيان
على الصحيح واما البدل فلانه لا يبدل لظاهر من خبر حضور الا اذا كان بدلا لبعض
او اشتارا او بدلا كل متيدا للدخاطة والكل منتف فالاستعداد الى هذه الآية
في ان التعبير بالتابع اولي من التعبير بالصفة لا يظهر له وجه انتهى **قوله** والثاني
بل يظهر له وجه بناء على ان المراد بالتابع اللغوي لا الاصطلاحي **قوله** والثاني
معنوي وهو ما لا يدركه جماعه اعترض عليه ابن الحاجب في ما لا يدركه لو كان
تاكيدا لم يخل من ان يكون لفظيا او معنويا ولاها باطل اما الاول فلان اللفظي
اعادة اللفظ بعينه مثل قام زيد زيدا وبمعناه مثل قمت انت واما الثاني
فلان المعنوي بالفاظ محصورة تحفظ ولا يقاس عليها وفي الشرح التاكيد الذي
روده بين الامرين هو الذي يذكره النحاة في باب التوابع وليس الكلام في
الفصل بهذا المعنى وليت شعري ماذا يقول الشيخ رحمه الله تعالى في التاكيد
بان اللام ونحو ذلك ولعله انما اعترض على من يقول ان الفصل تاكيد للسند
اليه فينتج اعتراضه جبيته ولكن الذي صرح به بعض المحققين انه تاكيد

ع



للمحكم لما فيه من زيادة الربط انتهى واقول كانه يريد ببعض المحققين التفتت ارب
فانه قال في حاشيته الكشاف ذكر يعني صاحب الكشاف الضمير المفضل ثلاث قوايد
الاولى الدلالة على ان ما بعده خبر لا صفة لانه انما يتوسط بين المبتدأ والخبر
لا بين الموصوف والصفة وهذا الاعتبار سمي ضمير المفضل الثانية ما كيدا لحكم
لما فيه من زيادة الربط وما قيل انه لتاكيد المبتدأ اليه لانه بمنزلة زيد بنفسه
العادل ليس بمثل الثالثة اقادة قصر المسند على المسند اليه يشهادة الاستحسان
مثل ان الله هو الزاقي كنت انت الرقيب عليهم ونحو ذلك وهذا انما يتم اذا ثبت النفي
في مثل كان زيد هو افضل من عمرو ما الخبر فيه نكرة والا فتقدر في الخبر بلام
الجنس فيفيد قصره على المبتدأ وان لم يكن هناك ضمير ففضل مثل زيد الا يروى عمرو
الشجاع وتغير بلام المبتدأ بلام الجنس فيفيد قصره على الخبر وان كان مع ضمير الفصل
خوالكم حو على التقوي اي لا كرم الا التقوي وفي المطول ثم التفتت ان الفصل
قد يكون للمختصيص اي قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد
هو يقاوم الاسد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ولم يعلموا ان الله هو يقبل
القوة هو للمختصيص والتاكيد وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص خاصا
بدونه بان يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند اليه نحو ان الله هو الزاقي اي لا راق
الا هو وقصر المسند اليه على المسند خوالكم هو التقوي والحسب هو المال اي لا كرم
الا التقوي ولا حسب الا المال **قوله** وينبغي عليه انه لا يجامع التاكيد فلا يقال
زيد نفسه هو الفاضل في الشرح منعوا ذلك لئلا يجتمع تاكيدان على شيء واحد وهو
بانهم على انه تاكيد للمسند اليه وقد تقدم ان التحقيق خلافه سلنا انه تاكيد للسند
لكر ما المانع من اجتماعه مع تاكيد اخر وانت تقول جاز زيد نفسه عينه وجاز زيد
نفسه ولا حاجة بعد بثوق كلمتي بمعنى واحد فاستمعنا الى من ساعدها من العرب
بمخفيتين في تركيب واحد ولهذا نقول ان القوم كلهم اجمعون انفعون ابغقون
ابغقون من غير توفيق على ورود السماع بها مجتمعة واقول ليس ما تخذه نظيرها
زيد نفسه عينه ولا جاز زيد نفسه وانما تظهر زيد نفسه زيد نفسه لانه
التاكيد بضمير الفصل عنده ولا من جاز التاكيد اللفظي لان عندهم تكرار معنى
المؤكد باعادة لفظه او تنوينه بمرادفه ويمكن ان يكون مراد الشارح من التنظير
بجاز زيد نفسه عينه وجاز زيد زيد نفسه انما هو في مجرد اجتماع تاكيدين **قوله**
واجاب ان قايده المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره في الشرح وسالت مرة بعض
الاصحاب عن الحكمة في التقدير بين شان المؤمنين والكافرين في سورة البلد حيث
ترك ضمير الفصل في حق الاولين قفيلا وليك اصحاب اليمنه واي به في حق الاخرين
فقيلا والذين كفروا ما يا تناهم اصحاب الميمنة قنا لله انتهى واقول الحكمة ان اسم

Copy

rsity

الاشارة بوقفي به لتبين ما اريد به اعمل تبين لمفظة احضاره في هذا السام بواسطة
 الاشارة حتما كقول ابن الرومي هذا ابو القدر فورا في محاشيه ولا كذلك الضمير
 وان اسم الاشارة البعيد يجعل رتبة الى تقطيع المشار اليه القريب ذهابا الى بعد رتبته
 وترتبة محله كقوله تعالى في حكاية من امارة العذبة فذلك الذي لمتني فيه بحيث لم يقل
 فهذا هو ما ضرر في تفسير البياض اشارة الى السؤال وجوابه فانه قال وتولوا فتولوا
 بالصبر واصوبهم بعضا بالصبر على طاعة الله وتولوا بالصبر بالرحمة بالرحمة على
 عباد الله او موجبات رحمة الله او ليك اصحاب الميمنة اليمين والذين كفروا باياتنا
 بما نصبناه دليل على حق من كتاب وحنة او بالقرآن هما اصحاب الميمنة الشمال والشوم
 وتذكروا كقولهم منى باسم الاشارة والكفار بالصبر فشان لا يجني **قوله** ثم قال اكثرهم منه
 خوف فلا اشكال في ان لا يحل له من الاعراب قال المصنف لما كان الغرض من الايتان
 بالفتل دفع التباس الخبر الذي بعده بالصفة وهذا معنى الحرف اعني قاذة المعنى
 في غيره صار حرفا واخضع عنه لاسمية فلم يصقة معينة اي صيغة الضير
 المرفوع وان تغير ما بعده عن الرفع الى النصب لان الحروف عديدة النقص فلكنه
 بقي فيه تحريف واحد كان فيه حالة الاسمية اعني كونه مفردا ومثنى ومجوعا ومذكرا
 ومؤنثا ومنكلا ومخاطبا وغايته لقدم مرافقته في الحرفية ومثله كما قال الخطيب
 في هذا التحريف لما تجرد على معنى الاسمية ودخله معنى الحرفية اي اخادته في غيره
 وتلك القارئة كون اسم الاشارة الذي قبله مخاطبا واحدا ومثنى ومجوعا
 مذكرا ومؤنثا فانه صار حرفا مع بقا التحريف المذكور منه **قوله** وقال الخليل اسم في
 الشرح يشكك هذا من جهة ان الاسم الواقع في التركيب لا بد له من اعراب وقول قد منع المصنف
 هذا الاشكال بقوله وتظيره على هذا القول اسما لا افعال فيمن يراها غير معمولة
 كشيء والالموصولة في الشرح ليس هذا بل رفع الاشكال بل هو توسيع ليدل
 فانما ورد على الاقل بردي على هذا واقول معنى كلامهم ان هذا القول ليس مستبعد
 فقد قيل بتطيره في معنى الشيبيني **قوله** والالموصولة في الشرح يعني عندهم
 يراها اسما وانما لا يراها اسما في الالاسمية لما كانت في صورة الحرفية تقبل اعرابا
 او صلة بطريق القارية كما في الالف يعني غير وا قول قول المصنف والالموصولة
 يعني به نعم يراها غير معمولة لشي **قوله** ثم قال الكسائي محله بحسب ما بعده
 في الشرح علله بعضهم بان يقع مع ما بعده كالشي الواحد ولا يدخل عليه لام الابتداء
 خولك لانت الحرفية والاشياء وهذا القول شكل ايضا لاننا لم نر ما يبين ما بعده في الالف
قوله وقال الكسائي بحسب ما قبله في الشرح قيل ويكون على هذا فكيف لما قبله وهو
 شكل لان الضمير لا يؤكد الظاهر وايضا فان اللام الداخلة في خبر ان لا تدخل
 في تأكيد الاسم فلا يقال ان زيد نفسه كرم **قوله** وهم ابو البقاء فاجاز في

شأنك

شأنك هو الابتداء لتوكيد في الشرح اذا كان ابو البقاء اطلق القول بانه توكيد ولم
 يصرح بانه توكيد لتقسر شأنك وهو محمل صحيح كيف يسجل بالوهم عليه ولا ينبغي
 حمل الكلام على الفساد ما وجد سبيل الى حله على الصحة **قوله** وابط الحجة
ما في خبر عنه الباطن متعلق برباط **قوله** لقراءة ابن عامر في سورة الحمد وكل
 وعد الله الحسن في التفسير لاجماع على منع حذف الضمير القاري على كلمة كل اذا كان
 مبتدأ في غيره ان المنع مذهب البصريين ونحو ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر
 وقال ابن ابي ابيس ان ذلك جاء في الشعر وفي قيسل من الكلام لقراءة ابن عامر وحكي الصفا
 عن الكسائي والقدر اجازة ذلك **قوله** وقول ابن النجاشي اضع هذا البيت وهو
 قد اصبحتم اهل الحيا زدي على ذنبنا كله لم اصنع وقد تقدم الكلام عليه في فصل
 كل وقول في كلام المصنف مجرور بالعطف على قراءة ابن عامر **قوله** لما بينا في فصل
 كل هكذا يقع في غايه النسخ ويقع في بعضها لما بينا في فصل لو وليس بصواب اذ لم
 يتقدم ذلك في فصل لو بل في فصل كل والذي بين في فصل كل ان نصب كل يقتضي
 دخولها في خبر الذي فينوجه النفي حينئذ لدشور حاققة ويعيد بثوب الفعل ليعقب
 الافراد فيكون ابو النجاشي معترفا بضم الذنب الذي ادعته امر الحيا عليه وهو
 خلاف الغرض **قوله** وقراءة جماعة هو ايضا مجرور بالعطف على قراءة ابن عامر
قوله ويجرور عطفا على مرفوعا **قوله** وقول امرأة هو مجرور بالعطف على
 حمل جملة التين سنون بدرهم وهذه المرأة احدي النساء اللاتي اجتمعن وتعاقدن
 علي ان يصنن او اجهن وقصصن في صحيح البخاري ويعرف حديثي بجديش امرز
 والارنب واحد الارانب **قوله** ليل يطلق على الذكر والانثى وتبين انما يطلق على الانثى
 ويقال للذكر هاخر بمجمعات على زنة صرد والزرني بزي فرائض فاما موحدة
 طبيب وقيل لم يطيل بالرحمة **قوله** وقوله تعالى ولم يصبروا بالجرع طوف ارضاء على حمل
 السن سنون بدرهم **قوله** سوا قدرنا اللام لا بد اي اللام الداخلة على من صبر
قوله اما على الاول قلان الجملة خبر ير يد بالاول كون من موصولة وبالجمل جمل
 ان ذلك لمن عزم الامور **قوله** واما على الثاني فلا بد في جواب اسم الشرط المرتفع
 بالابتداء من ان يشتمل على خبره في الشرح يريد بالثاني ان تكون اللام في محل صبر
 وتعذر لام الابتداء من شرطية واذا كان كذلك فالجملة التي يقدر فيها الضمير
 هو قوله ان ذلك لمن عزم الامور وهي اسمية فكيف تكون جوابا للشرط مع عدم اقترانها
 بالفاء والم قد قال باشر هذا الكلام وقول اي البقاء والحو في ان الجملة جواب الشرط
 مردود لانها اسمية وقولها انها على اتمار الفا مردود لاختصاص ذلك بالشعر فاهذا
 الذي تقدمه لم وجوابه انه لم يجز بان من شرطية كما جزم ابو البقاء والحو في وانما قال
 ان قدر كونها شرطية فلا بد من تقدير الضمير في جواب ثم ابطال الجوابية لعدم الاقتران

بالفا ويذكر من ذلك ابطال كونها شرعية مع جعل اللام لا تبدأ فتأمله انتهى واعلم انما
قاله المصنف من لزوم تقديره في الاوجه الثلاثة انما هو ان كانت الاشارة بذلك الى
مصدر خبر ومصدر غفر واما ان كانت الى من وكانت جملة ان ذلك من غير الامور
خبر لا جوابا فالرابط اسم الاشارة ولا يحتاج حينئذ الى تقدير منه بل الى تقدير مضاف
اي ان ذلك من غير الامور **قوله** احداها ان يكون معطوفا بغیر العا والآخر
بذلك القيد اذا كان معطوفا بالواو فان الضمير حينئذ يكون رابطا وفي حواشي التسهيل
لهم وانما كان ذلك لان الواو لطلق الجمع فالاسماء معها والاسماء بمنزلة اسم شئ او جمع
فيه منير **قوله** والثانية ان يعاد العامل بخور يد قام عدو وقام هو في
حواشي التسهيل لان الواو ليست للجمع في الجمل بل في المفردات ولهذا منع الزيدان
يقوم ويقعد واجازوا قائما وعدوا ما قول بعض المعريين واظنه ابا البقا
في هذا من شيعته وهذا من عدوه ان الجملتين صفة ثابتة لرجلين قد ورد **قوله**
والثالثة ان يكون بدلا نحو حسن الجارية العجنتي هو هكذا يقع في بعض النسخ ويتم
في بعضها حسن الجارية العجنتي هو **قوله** فان قدرته بيانا جازا لا اتفاق في الشرح
هذا الاتفاق انما يتم لو ثبت ان العامل في عطف البيان هو العامل في متبوعه اتفاقا
واي ثبت هذا وقد صرحوا بالخلاف في عامل التابع هل هو العامل في المتبوع او غيره من
غير تفصيل او تفصيل بهذا البديل وغيره الى غير ذلك مما حكوه من الاقوال فاذا
كان من الحاجة من يقول بان العامل في التابع ليس هو العامل في المتبوع وانما عامل آخر
يقدر سواء كان التابع عطف بيان او غيره لم يتناقض القول بجواز هذه المسئلة
على تقدير كونه التابع فيها بيانا على سبيل الاتفاق واقول انما حكمي الاتفاق لان القول
بان العامل في البيان تقدر من جنس الاول فقل لا يعتد به ولهذا لم يحكمه ابن ارقم
وحكاة الرضي عن بعضهم قال ابن ارقم اما التفت والتوكيد وعطف البيان فقبل
العامل فيها هو العامل في المتبوع ونسب الى سيبويه وقيل العامل فيها بتبعينها
لما جرت عليه وهو مدح الخليل والاختصاص قيل وسيبويه واكثر المحققين وقال
الرضي اما التفت والتوكيد وعطف البيان فقبل ثلاثة اقوال قال سيبويه العامل
فيها هو العامل في المتبوع وقال الاخفش العامل فيها معنوي كما في المبتدأ والخبر وهو كذا
تأبعا وقال بعضهم ان عامل الثاني تقدر من جنس الاول واما البديل فالاخفش والرياحي
والفارسي واكثر المتأخرين على ان العامل فيه تقدر من جنس الاول وسيبويه والمبرد
والسيوطي والنمخشري وابن الحاجب ان العامل في البديل هو العامل في المبتدأ منه
واما عطف المستحق فيه ثلاثة اقوال قال سيبويه العامل في المعطوف هو الاول
بواسطه الحرف وقال الفارسي في الايضاح وابن جني في سرائر القناعة ان العامل
في الثاني تقدر من جنس الاول وقال بعضهم العامل حرف العطف بالنيابة **قوله**

ويحتمل

ويحتمل ولما شئت التقوي ذلك خبر في الشرح لان ذلك يمكن ان يكون مبتدأ خبره خير
والجملة خبر للناس التقوي ويمكن ان يكون بدلا او بيانا فالخبر مفرد ولا جملة قلت
والاحتمال الذي ابداه المصنف حق لكن ظاهر تخصيصه ذلك بهذه الآية يقتضي ان
الآيتين اللتين تلاهما اولاهما قوله تعالى والذين كذبوا باياتنا وانكبروا عنها
اولئك اصحاب النار وقوله تعالى والذين امنوا وعملوا الصالحات لا تكلف نفسا الا
وسعها اولئك اصحاب الجنة متعبدتان لما استشهد بهما عليه وليس كذلك بل احتمال
البديل والبيان جار بينهما ايضا **قوله** والثالثة اعاده المبتدأ بلفظه واكثر وقوع ذلك
في مقام التنويل والتفخيم في عتبات الباب ووضع الظاهر في معرفة التخييم والتفخيم
جايز قياسا وفي غيره يجوز عند سيبويه في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند
الاخفش يجوز في الشعر وغيره يجوز في الشعر وغيره وان لم يكن بلفظ الاول يجوز
قاما بوطا هذا اذا كان ابوطا هر كنته زيد **قوله** لا اري الموت الخ يروي بسوق
شبه ويقال نقص الله عليه العيش تنقيصا اي كرهه **قوله** او ضير محذوف اي
منهم يعني ومن يبينه لا تبعيضه لان الذين يسكنون الكتاب لا يكونون غير
مصلحين حتي يكون المصلحة بعضهم **قوله** الخامس عموم يشمل البتة بخور يد نعم
الرجل في الشرح ظاهرة ان العموم جاسم قبل ان الالف واللام للاستفاد قال ابن
الحاجب وهذا غلط لانا نقطع ان التكلم لقوله نعم العبد صهيبي لم يقصد مدح
جميع من في العالم وانما قصد مدح ما يبط بق هذا الفاعل المذكور لجعله للعموم غلظ
وفي الباب ان خبر المبتدأ اذا كان جملة يشتمل على حسن يندرج فيه هو لم يحتمل اي
ضمير بخور يد نعم الرجل قال صاحب العتبات فان اللام في الرجل لما كان على الجنس
كما قيل وان لم يكن على سبيل الاستفاد والجنس يشتمل على كل افراده كان الرجل
مشتغلا على زيد وغيره مجزئ شتما له عليه مجزئ لذلك للفظي وقول هذا الذي ذكره
الشارح وجه اخر لصنف هذا الخاص لا اعتراض على المم لانه تبرأ منه قوله كذا قالوا
قوله فاما الصبر عنها فلا صبرا هذا اخريته اوله الاليت شعري هل الى ام عمر
سيل **قوله** فاما المثال فقيل الرابط اعادة المبتدأ بمعناه بناء على قول ابو الحسن
في هذه المسئلة هي كذا رابط الجملة بما هي خبر عنه اعادة المبتدأ بمعناه والمثال
هو زيد نعم الرجل وفي الشرح واجاله لا يختص بها ابوا حسن حتي تخرج على
مذهبه فالتأويلون بهذه التركيب وان اعادة المبتدأ بمعناه انما يكون
خلدا عن الضمير في الشعر كما يراه سيبويه كيف يتناقض منهم يخرج هذا المثال الذي يستعمل
هو قوله في شعره على مذهب الاخفش وهم لا يرون صحته هذا ما لا سبيل اليه
قوله وانسان عيني هذا البيت مثال الحكم الاول وهو ان يعطف بها السببية جملة شتمه
على الضمير على جملة خالته منه خالته من الضمير على جملة مشتغلة عليه وانسان عيني

الرجل

العين المثال الذي يري في سوادها ويجمع ايضا على اناسي ويجسر بضم السين المهملة وكسرها
مضارع حسر بفتحها الى انكشفت وهذا الامر ومصدره الحسور ويقال حسره بمعنى كشفه
فيكون متعديا ومضارعه منوم العين ومكسورها ومصدرها الحسركا القتل
والضرب ويجمع بضم الجيم وكسرها مضارع جمر جمرها اي كثر واجتمع ويعرق
بفتح الدال مضارع عرق بكسرها وفي الشرح فان قلت **يم** تنقلق اليها من قوله او بالهكس
وما هذا العطف قلت تنقلق بمحذوف والعطف من قبيل عطفا لجل والنقد يرا ويقع
العطف مستلما بالعمس **قوله** وفي المسئلة تحقيق تقدم في موضعه يقي في الجملة
الثانية من الجمل التي لها محل من الاعراب وهو قوله ان الفا نزلت الجملتين منزلة
الجملة الواحدة ولهذا التماسها بضمير واحد وحينئذ فالخير مجعولها محامي جملتي
الشعوط والجمل الواقتين خبرا والمحل لذلك المجمع **قوله** الثامن شرط يشتمل على
ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو يد يقوم عدوان قام مدلول هو بالرفع على انه
جنته ثابته لشرط وفي الشرح الربط في ذلك هو الضمير الذي اشتمل عليه الشرط بلا
يكون من صورة القسم الاول فلا يعد قسما مستقلا براسه واقول القسم الاول يكون
الضمير واقعا في الخبر وهذا ليس كذلك بل الخبر لا يغير فيه دلالة على الجواب الذي شرطه
اشتمل على الضمير **قوله** والعاشرون الجملة نفس المبتدا في المعنى نحو هجير يري اي بكر
لا اله الا الله في شرح التسهيل لابن قاسم اي قوله في الهاجعة وفي المعاجم والهمج
مثال التيقن الداب والعادة وكذلك الهجير والاهجير في يقال ما زال ذلك هجيراه
واهجيراه واحديه اي دايه وعادته انتهى وفي الشرح الجملة في هذا المثال ونحوه ليست
سما الكلام فيه لانها في حكم الفرد والمرداد بها لفظها واقول لانسلم ان الجملة في هذا المثال
لست مما الكلام فيه فان الكلام في مطلق الجملة وقد تقدم نظيره هذا غير مرة ثم في
الشرح فان قلت ما ذكره هنا معارضا لما ذكره في التنبيه الا ان بعد هذا قريبا ذلك انه
مرح فيه بان الجملة التي هي نفس المبتدا في المعنى لا يحتاج الى رابط وهو ثابا لعددها هنا
في رابط الجملة بما هي خبر عنه قلت يحتمل ان يريد بما ذكره في ذلك التنبيه ان لا يحتاج
الى رابط اخر غير كونه نفس المبتدا في المعنى فالمنقول ليس مطلقا بل رابط مقيد **قوله**
ومن هذا اخبار ضمير الشأن والقصد نحو قل هو الله احد ونحوه اذ هي شاحصة ابصار
الذين كنزوا في الطود ويختار ان يثبت هذا الضمير اذ كان في الكلام موت غير فصلة نحو
هو عند ميلحة وخانها لانغلي الا بقرار قصد الى غاية لانه لا يرجع الى ذلك الموت
ولم يجمع نحو في لامير بني عذرة وهي تريد عالم وان كان القياس يقتضي جواز **قوله**
في قوله تعالى والذين يتوفون منكم فذرا لهم ورضم المشاة التخيمة مبنيها للمفعول
وقد عرفت الفصل عن عامه بفتحها مبنيها للفاعل ومعنى هذه القدرة يستوفون الاجام
قوله اي ازواجهم يترين وهو قول الاخفش عن صاحب البحر هذا القول للمبرد



وعزاه القول الذي بعده للاخفش **قوله** وقال الكسائي وتبعه ابن مالك في البحر
وذهب الكسائي والفراء الى ان الذين يتوفون مبتدأ لا خبر له بل اخبر عن الزوجات
المتصل ذكرهن بالذين لان الحديث معهن في الاعتداد ابدا لاظهار الخبر عما هو المقصود
والجمل من مات عنها زوجها تزويجت وقيل خبره محذوف قليل المبتدأ اي فيما يتعلق به
حكم الذين يتوفون حكم قفيره او ارجا وقوله يترين بيان لنظم المتكلم وهي جملة
لاموضع لها من الاعراب قالوا وهذا قول سيبويه وقال الزجاج الخبر يترين ولا
حذف يصح مع الخبر لانه ربط من جهة المعنى لان النون في يترين عايد على ازواج
الذين يتوفون ولومح ذلك فقل يترين ازواجهم لم يجز ان يحذف وكان اخبارا
مبنيها فذلك ما هو بمعناه **الاشياء التي تحتاج الى الربط** **قوله** وقول ابن عطية
في فالحق والحق قول لاملان جهنم في البحر وقال ابن عطية ان الاول فوق على الابتدأ
وآخره في قوله لاملان لان المعنى ان املا انتي وهذا ليس بشي لان لاملان جواب قسم
ويجب ان يكون جملة فلا تتقدم بغيره وايضا ليس بمصدر لا مقدرا مجرد مصدر في الفعل
حتى يخل اليها ولكنه لما صح له اسناد ما قد راي البتة احكم انه خبر عنه انتهى ما في البحر
وفي لكشاف وقرى فالحق والحق اقول منصوبين على ان الاول مقسم به كانه في
ان عليك الله ان تبايعا وجوابه لاملان والحق اقول ان ترا من بين المقسم به والمقسم
عليه ومعناه ولا اقول الا الحق والحداد بالحق اما اسمه عذ وجل الذي في قوله ان الله
هو الحق واما تقتضيا باطل عطية الله باقسامه به ومرفوعين على ان الاول مبتدأ
محذوف والخبر لقوله بعد كاي فالحق نسبي لاملان والحق اقول اي اقوله كقوله
كله لم اصنع ومجذورين على ان الاول مقسم به قد اخرج حرف قسمه كقوله الله ان الله
والحق اقول اي ولا اقول الا الحق على حكاية لفظ المتقسم به ومعناه التوكيد والتشديد
وهذا الوجه جائز في المرفوع والمنصوب ايضا وهو وجه حسن قال ابو حيان ومنه
انه على القول في لفظ التنبيه على سبيل الحكاية **قوله** وما شئ حيث مستباح
هذا خبر بفتح صدره حيث حق تهامة بعد نجد وفي المعاجم ونجد من بلاد العرب
خلافا لغور والغور تهامة وكل ما ارتفع من نهامة الى ارض العراق فهو نجد **قوله**
وهل حذو الجار والمجور رمعا وحذو الجار وعده فان نصب الضمير ونصب بالفعل
في البحر او عدل بالفعل الى الضمير او لا اتساعا وهذا اختيار ابو علي وايضا اختياره ان كان
المعبري ان هذا هو الثاني بعينه فلهذا لم يذكر **قوله** ويوما شهدناه سليما وعامرا
هذا صدر بيت مجزؤه قيل سوي الطعن اليها فوافقه والطعن بالطاء والعين المهملة
والهاج جمع نزل الجاهل جمع جل والهل جمع تاهل كطلب جمع طالب والهاهل من الافراد
يطلق على الريان وعلى العطشان والنوا فلجمع فافله وهي العطية التي لا يجب فعلها
وقليل هنا بمعنى النسيان لا عطيا في ذلك اليوم سوي الطعن **قوله** وهو مخالف لما

Copy

rsity

نقله غيره هذا اعترض على ابن الشجري بان غيره لم ينقل هكذا بل نقل عن سيبويه انها خذفت
معا وعن ابن الحسن ان الجار حذف في قوله وفي الجعر عن المندوي ما يوافق نقل ابن الشجري وهو
والوجه ان ينجي لا ينجي فيه ولا ينجيه جابر ان عند سيبويه والاخفش والزجاج وقال
الكسائي لا يكون المحذوف الا الهاء قال لا يجوز ان يقول هذا رجل قسدت ولا ريت رجلا
ارغب وانت تريد قسدة اليه وارغب فيه **قوله** ونزعنا ابو حيان ان الاولي ان لا يندر
في الآية الاولي خبر عبارة اي حيان وقد يجوز على ما الكوفي ان لا يكون ثرا بط فلا تكون
الجملة صفة بل مضاف اليها يوم محذوف لدلالة ما قبله عليه التقدير والقراءة يوم
لا تجزي محذوف يوم لدلالة يوم ما عليه فيصير المحذوف في الاضافة نظير المقطوع به في قوله
تعالى هذا يوم لا ينطقون وقوله يوم لا تلك فلا تحتاج الجملة الى ضمير ويكون اعراب ذلك
ذلك المحذوف لا وهو يدل كل من كل ولم يدر البصر بول ما اجازته الكوفيون من حذف المضاف
وترك المضاف اليه على خفضه في عجزه فيضاهى به ولا يبعد حذف يوم في الآية لدلالة ما قبله
عليه ويحسن هذا التبيين كون المضاف اليه جملة فلا يظهر ما اعرب تيننا فرمع اعرب ما قبله
واذا جاز ذلك في شريم مع التنازع على ما حكى الكسائي عن العرب اجازنا الحاشية انما رجوها
اي الحاشية لان يجوز مع عدم التنازع في هذا كلامه وهو لا يدل على ان الاولي في الآية
ان يفترض ولا يثبت في ذلك **قوله** او انها انبت عن المضاف فلا تكون الجملة مفعولا في مثل
هذا الموضع يعني ان ادعى ان الجملة انبت هنا عن المضاف كانت مفعولا لانها ما بينت عن البدل
من المفعول والنايب حكمه حكم المبوب عنه والبدل حكمه حكم البدل له وهي لا تكون مفعولا
في مثل هذا الموضع **قوله** وفيه ما تشبهه الانفس هذه الآية في سورة الزخرف واثنا
الها في قراءة نافع وحفص وابن عامر وحذفها من قلة الباقيين والتحق القراء على
حذف الهاء من قوله تعالى في سورة فقلت ولكم فيها ما تشبهي انفسكم **قوله** والحذف من الصلة
اقوي منه من الصفة ومن الصفة اقوي منه في الخبر قال ابن الحاجب في ما اليه وذلك ان الصلة
مع الموصول جزو واحد فاستغنى بالربط المقتضى من الالتزام لذكر الضمير وخبر المبتدأ مع
المبتدأ في الجزئية والصفة ليست كالصلة في الجزئية ولا كالخبر في الاستقلال كما
كانت بينهما بل هما حكم بينهما فلم تكن كالصلة في استواء جواز الحذف والاثبات وقال
الرفعي جواز حذف الضمير في الصلة احسن منه في الصفة لكونه اقربا للموصول اشد لان في
الموصولها وما يتقدم عند نحو هذا الذي بعث الله رسولا لها حذف بعد ما في الصفة
احسن منه في خبر المبتدأ نحو جاني ضربت لانها مع الموصوف جزو الجملة بخلاف خبر فانه
مع المبتدأ جملة فالخبر فيها هو مع غيره كالجملة الواحدة اولى وانما كان الحذف في الصفة
الفضل منه حسنا في الصلة اذ ليست الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من
لوازم الموصول وضرورياته **قوله** وكلامه هو بانما قليل على قليل القليل الاول هو ربط
صلة الموصول الواقع خبرا عن ضمير المخاطب بالاسم الظاهر والقليل الثاني هو ربط ذلك

بضمير

ما قاله المتأخر في عند قول صاحب التلخيص واستغنى هذا زيد قام ام عروه
لان المقدر بعد ام دليل كونهما متصلة وتاينما ما قانه ابن مالك في كتابه
المصري ليسوا هذا الموضح والتصحيح لسجلات الجامع الصحيح انهم
استفهام النبي صلى الله عليه وسلم جابر لم يكن لا بعد علمه بتزوجه اما بكر
واما ثانيا فطلب منه الاعلام بالتعيين كما كان يطليه باي فالوضع اذا
موضع المفعول لكن استغنى عن هذا بهل ويثبت بذلك ان ام المتصلة قد تقع
بعده كما تقع بعد المفعول انهي والجواب عن النقص ان الاثبات لاهل بمعا دل
وان ثبت نادر والمادر في حكم العدم **قوله** وقد قالوا في قوله تعالى ان
هو قايما على كل نفس بما كسبت ان التقدير كن ليس كذلك اولم يوجد
ويكون وجعلوا له شركا معلوما على الخبر على التقدير الثاني هذا التقدير
الثاني صرح به صاحب الكشاف فقال ويجوز ان يقدر ما يقع خبرا للمبتدأ
ويعلق عليه وجعلوا ونسبوا انما هو بهذه الصفة لم يوجد وجعلوا
له وهو الله الذي يستحق العبادة وحده شركا قال ابو حيان فيه اقامة
الظاهر مقام الضمير في قوله وجعلوا لله اي وجعلوا له وفيه حذف الخبر غير
المقابل والشرط كما في الخبر المقابل واقول وضع الظاهر هنا موضع الضمير
له دلالة وهي الدلالة على زيادة التشجيع عليهم يجعلهم شركا له لانه اسم
المستحق لذاته العبادة وحده وفي الشرح ولم يلج لي وجه اختصاص الموقوف
على الخبر بهذا التقدير الثاني دون الاول واقول لاح لي انا من فضل الله
تعالى وجه اختصاصه بذلك وهو حصول المناسبة بين الموقوف والموقوف
عليه التام في شرط في قبول العطف بالواو في التقدير الثاني وعدم
حصولها في التقدير الاول قال اهل المعاني يجوز ان يكتب ويشعر مقبول
للمناسبة بين الشعر والكتابة وزيد يوطي ويشعر غير مقبول لعدم
للمناسبة بين الاعطاء والشعر وعابوا على ابي تمام قوله . . .
لا والذي عالم ان النوي صيره وان ابا الحسين كديم . وقالوا
لما سبته بين مرارة النوي وكوم ابي الحسين حتى يعطى احدهما على
الاخر بالواو **قوله** وقالوا التقدير في قوله تعالى اني يتيي بوجهه
سواء العذاب يوم القيامة اي كن ينعم في الجنة قدره ابن عطية كالمغفر
وقدره الذمخري كن ام العذاب وقدره الجرجاني كن لا يطيبه العذاب
وفي الشرح الظاهر ان قوله كن ينعم في الجنة خبر عن التقدير الذي هو
يعني المقدر فلا معنى اذا لا دخل حرف التقدير في الخبر ويمكن ان يجعل
خبر التقدير محذوف اذ ثابتا وذلك يدل على ان لم يقدر انفسه بقوله

كذا يتعمد في الجنة خير عن التقدير الذي هو بمعنى المقدور فلا معنى ان لا يدخل حرق
 التقدير على الخبر ويمكن ان يجعل خبر التقدير محذوفاً وقائياً ثابتاً وذلك يدل على ان
 لم يقدر ان يقول كذا في الجنة انتهى وافضل من كل هذا التركيب اعني
 ادخال حرف التقدير في عبارات المتعقبات **قوله** وجاء في التنزيل موضع صرح
 فيه بهذا الخبر وحذف البتة اعلى العكس مما نحن فيه وهو قوله تعالى كذا هو
 حاله في النار كذا في الكشاف وغير ثلاثة اوجه في قوله تعالى كذا هو حاله
 في النار احدها ان يكون خبر البتة محذوف كما ذكره المصنفين انما يكون
 بدلا من كذا في له سؤله وما بينهما اعتراض لبيان ما يتنازع من هو على
 بيته في الاخرة لانكاره المساواة بين المتمسك بالبيتة والتابع لهواه وعلى
 هذين الوجهين فقوله تعالى مثل الجنة مبتدأ محذوف الخبر اي فيما فاضنا
 عليك مثل الجنة وبالله ان يكون خبرا لمثل الجنة وتقديره امثل اهل
 الجنة لمثل من هو حاله في النار فعري من حرق الانكار وحذف ما حذف منه
 تصويرا للكتابة من يسوي بين المتمسك بالبيتة والتابع لهواه وانه يتزلة
 من يسوي بين الجنة والنار واعلم ان ما يذكره المصنف من اية او غيرها بقوله
 ذكر حكمه مثالا له لا يقتضي تعيينه لذلك الحكم وعدم احتمال غيره بل انما
 يقتضي صحة كونه من ذلك الحكم فاحفظ هذه اذ كنت اذكراه فانه يتفكر
 في الجواب عن تشبهات كثيرة **قوله** ولهذا اخست باحكام اي ولكون
 الانفاصل ادوات الاستفهام انفردت من بين ادواته باحكام لان توجد تلك
 الاحكام في غيرها من ادواته فالباء اخلة على المقصور فان قلت الذي
 يسبق اليه الزم من تخصيص شي باخر هو وقع على الاخر لان معناه جعله
 بحيث يخص الآخر ولا يعم غيره قلت نعم ولكن غالب استعماله في الاصطلاح
 على ان المقصود هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصص فلانا
 بالذكور اذ كثره دون غيره كذا في المطول قال السيد في حاشيته وحاصله
 يرجع الى ملاحظة معنى التمييز والانفراد لان تخصيص شي باخر في قوة
 تمييزا لا خروجه فاما ان يجعل التخصيص مجازا عند التمييز مشهورا حتى
 صار حقيقة وانما ان يجعل من باب التخصيص بشهادة المعنى فيلاحظ
 المعنى انما يكون الباء المذكورة صلة للمصنفين ويقدر المصنف فيه اخري
 فيقال في تخلفك بالعبادة مثلا غيرك بها مخصصا اياها بك وفي الشرح
 يعني اي المع ان هذه الاحكام لا تثبت لغيرها من ادوات الاستفهام وكانت
 الصواب او الاولى ان نقول وهذا اخست بها احكام كما استراه قريبا انتهى
 واقول يريد بالصواب ما نقله عن لسان الدين السيدي ان الصواب دخول الباء

على

ما من حسب التاويل **قوله** السنين المهمة الستين **قوله**
 ولو سلم في الشرح لا يحمل للدواها والظواهر انما اية فان قلت
 لعلمها للعطف اي ثم لا نسلم انها في الآية للاستمرار ولو سلم فلا استمرار
 الخ قلت يلزم عليه حذف المعطوف يعني بشعر دون عا طمعه
 وهو باطل **قوله** يمكن ان يقال ان ثم هنا ليست للعطف
 بل مجرد التدرج متاقلها لما بعدها وقيد بحث محقق في الالف المفردة
قوله تريد ان ذلك دابة الدواب لغز المهمة واسكان
 المهمة وقد نفخ الغداة والشان **قوله** اذا الاستمرار انما يكون
 في المستقبل في الشرح قد يتوهم تناقضا بينه وبين قوله يطعم وكثير من الامر
 فان الاستمرار فيه بالنسبة لما مضى ولا انتقاض به **قوله** انما لا يتفق
 لان المراد بالمستقبل الفعل المضارع **قوله** ونزعم ان الخشري قال
 التقاربان في قوله دلالة الستين على انها كيد من جهة كونه في مقابلة
 لن قال سيبويه لن فعل نفي سا قبل **قوله** وجهه انما يفيد
 الوعد بحصول الفعل اذ بهذا الوعد محذوف الاخبار بالوقوع ولم يرد
 به المقابل للوعد **قوله** وقد اومأ هو بالمهمة في اخره ومعناه
 اشار في الصحاح او ما تاليه اشرك ولا يقال اوميت **قوله**
 على الخلاف المتقدم في الستين المفردة حيث قال ولا مدة الاستقبال
 معه اخيق منها خلافا للبربريين **قوله** وليس مطرد قال الكشاف
 وتوقفن محذورا فانه بلغ من ما ذكر واجبه بان ذلك اكثر في
 لا على وبان ما ذكر لا ينافي ان يقع في البنا لا نقص زيادة معنى
 بسبب اخرا لا لحاق بالامور الجبلية مثل شرب ونهوض بان ذلك
 فيما اذا كان اللفظان المتلاقيان في الاشتقاق متحدى النوع في
 المعنى كغوث وعثمان وصد وصديان لا كخدر وحاذر بمعنى ان خدر
 صفة مشبهة وحاذر اسم فاعل وغوث وعثمان كلاما صفة مشبهة
قوله موال شرب بالشر عند الله مثلا وهذا مجزئيت صدره
 من يفعل الحسنات الله يشكرها ولا سيما يوم بداره يجعله
 هذا مجزئيت لامر القيس صدره
 الامر بب يوم صالح لك منهما ودارة جليل اسم لغدير
 ويوم دارة جليل هو يوم دخول خدر غنثه ويوم عهده للعداري

التقاربان في حاشيته

بطلته **قوله** انه حبان يهوى ابنة عمر له يقال لها عنيرة فاتفق
 ان الحبان حملوا وتقدم الرجال واما خرا لنسا فلما راي ذلك اسرى
 القيس سار مع الرجال قد دخلوه ثم كن في غابة من الارض حتى ورد
 النساء الفديرة وتزلزل يغتسلن فيه فجاء امر القيس وهن غوافل
 فتعد علي ثيابهن وقال والله لا اعطي واحدة سكن ثوبها حتى تخرج
 متجردة فتأخذن فابن ذلك حتى تعالي لهن اخرجن واخذن ثيابهن
 ثم قلن له قد حبستنا واجعتنا فخرجن من ثقاته فشوين من لحمها
 والكلن ثم لما اردن الرحيل صلت كل واحدة منهن شيئا من شاة راحلة
 وزاده وحلته عنيرة فاعا غارب بعيرها فني ذلك يقول
 ويوم عقرت للمعداري مطبق **قوله** فبما عجبنا من رحلها المتحمل
 قطل المعداري يرتقي بلحمها **قوله** وشجر كهداب الدمقطل
 ويوم دخلت الخدر خدر غيره **قوله** فقالت له الميلا انك سرجل
 نفوذ وقد حال القبيط بنا نعا **قوله** عقرت بعيرى يا امر القيس قاتل
 والدمقيل بكسر اللام والفتح الميم القدر لا يبين من الابرسيم
 والقبيط بالفتح المعجمة الرحل وهو للنساء يشد عليه المهرج
قوله فنه بالعتود الى خره فيه بكسر الفاء من وفي بني والهبا
 ينطق بها في الوقف دون الوصل فتكبت **قوله** ولو كان
 كما ذكر لا تمنع دخولا والاولان الحال حبيبه مفردة والواو لا تدخل
 عليها وفي الشرح ويمكن ان يجاب عنه بان ساء عند دخول
 الواو لا يكون منصوبا على الحال بل يكون اسم لا لتجزيه والخبر
 محذوف والجملته حال **قوله** كلام الفارسى على ما نقل المصنف
 لا يشعر بالفرق بين مدخول الواو وبينها غير مدخولها وكلام
 المصنف انما هو مبني على ذلك **قوله** ولو وجب نكاح الالهة
 اذا دخلت مفرد خبرا وصفتا وحال وجب تكرارها نحو زيد لا شاة
 ولا كاتبة ومررت برجل لا شاة ولا كرم وجاز لا شاة كاتبة ولا كاتبة
 وفي الشرح ويمكن ان يجاب عنه بان لا تكررت لالفاظ التكرار
 اللفظي غير مشروطة على ما ذهب اليه المحشي فغوله فلا اقتصر
 العقبة انه في معنى فلا قل رقيقة ولا اطعم سكين وجه ذلك
 هنا ان قوله قام القوم لا مما تليين زيدا في معنى قد كذا قاموا لاساوي

لزيد

في قوله تعالى ينتفون عمد الله ثابها ما صرح به صاحب الفتاح وهو ان يذكر اسم
 المشبه ويراد المشبه به ادعا لاحقيقة بواسطة فزينة وهي ان يثبت اليه شيء
 من المواضع المشبه به كالمثنية المراد بها الصبح ادعا يجعل لفظها مرادفا لاسم
 الصبح واضافة شيء من لوازم الصبح اليها وهو الاطفا ربا لها ما ذهب اليه صاحب
 التلخيص وهو ان يثبت المشبه في النفس فلا يصح شيء من اركان سوي المشبه
 ويدل على ذلك التشبيه بان يثبت للمشبه امر يخص بالمشبه به من غير ان يكون
 هناك امر مشترك حيا او ممثلا يجري عليه اسم ذلك الامر فالتشبيه المصغر في
 النفس استعارة بالكناية وانما في ذلك الامر المشبه استعارة تخيلية اذا عرفت
 هذا فنقول على المذهب الاول استعارة المطر للصواب ولم يصح بذكر المستعار
 بل اقتصر على لارمه وهو الصواب لينقل منه اليه وعلى المذهب الثاني ذكر
 الصواب واريد به المطر يجعله مرادفا له ادعا واصف اليه شيء من لوازمه
 المطر لانه لالة على ذلك وهو الصواب وعلى المذهب الثالث شبه الصواب
 بالمطر في النفس وذكر المشبه دون المشبه به وانما في ذلك المشبه الصواب
 الذي هو من لوازم المشبه به فذلك المشبه المصغر في النفس استعارة
 بالكناية وانما في ذلك اللازم استعارة تخيلية ويجوز ان لا يكون في الكلام
 استعارة بان يكون الصواب شيئا بالصواب والتقدير صواب كالصواب ثم كنه
 المشبه به على المشبه واصف اليه كقول الشاعر والرجح نعت بالفضول
 وتجرى ذهب الاصيل على لجئي الماء اي اصيل كالذهب على ما كان للجري
 بضم اللام وفتح الجيم اي الفضة ويجوز ان لا يكون فيه تشبيه ويكون
 الصواب بمعنى الجملة مجازا مرسل بعدا ولما ذكر واقعة من نداء الاعراب
 الي الصواب وهي التي كتبت وانا ساب حاضر في دفن ميتة وكان عزير يبعد
 مني شخصان احدهما متصوف جاهل والاخر قفاص عنده طرف من الاعراب
 فقال ذلك الجاهل من اسمائه تعالى العذرة ولقوله تعالى وعزكم بالله العزوة
 فقال له الاخر لو كان ذلك لكانت القلاوة بجر العذرة وقامعيني ذلك منه
 وغلظت علي الجاهل القول **قوله** من ارجي قواعد كل حالكة الارحبا
 بالجمع رجيا بالقصر وهو الناحية والنوع اجمع قاعدة وهي في اللغة
 الاساس صفة عالية من الغرور بمعنى الثبات وبمعنى مقابل القيام على
 سبيل الجاز وفي العرف هي الاصل والقفاط والقفاطون امرؤ في ينطبق
 على خبريانه لغريف احكامها منه والخالكة الشديدة السواد قبل ولا يستعمل
 الا بها وفي الكشاف يقال في التوكيد اسود حالكة وحالك واصفر نافع ووارس
 وابيض يقيق ولهق واجر فاني ودرجي واخضر ناضر ومدهام واورق

Copyright

University

خطبا في وارمك ردا في شمرت عن ساعد الاثر دانا في ساعد استعارة بالكناية
 على مذهب المتقدمين وعلى مذهب السكاكي وصاحب التلخيص في الاجتهاد استعارة
 بالكناية على مذهب المتقدمين وعلى مذهب السكاكي وصاحب التلخيص في الاجتهاد
 استعارة بالكناية والمكتبي عنه او المشبه به عني ما سبق من الخلاف في تفسيرها هو
 انسان سديد الاهتمام في عمل بيديه فيكون في الساعد استعارة تخيلية وفيه
 شمرت ترشيع وقوله ثانيا صفة لمخدوف اي شهرا ثانيا او وقتا والترصيف
 الضم من رصفت المجارة اذا صحت بعضا الى بعض **قوله** متقلات مسايل الاعراب
 فافتحتها في متقلات استعارة بالكناية على مذهب المتقدمين وعلى مذهب
 السكاكي وصاحب التلخيص في مسايل الاعراب استعارة بالكناية والمكتبي
 عنه او المشبه به عني ما مر هو اما كنه متقلات فيكون في المتقلات استعارة
 تخيلية وفي افتحتها ترشيع **قوله** ومعضلات هو بكسر الصاد جمع معضلة
 او معضلة من اعضل الامرا اذا اشتد يستشكلها الطلاب اي يعد لها
 مشكلة معية الادراك وفي الشرح وعندني ان معناه يطيلون اسكالها
 بكسر المعجمة اي ازالة التباسها يقال اسكل الامر وشكل اذا التبس
 فالهمة فيه للسلب يعني في اسكل الذي مصدره الاسكال وليس الضير
 المحذور يعني عايد الي يستشكلها كما هو منه بعض المندبين المعاصرين
 للسارح فاعترض يانه لا يلزم من جعل الهمة في اسكلت للسلب ان تكون
 في استنقل كذلك فان الهمة في افعل للقطع وفي استنقل للوصل ولانه
 الهمة حذفت في استنقل لكونها للوصل ولم يخالق الله تعالى في المضارع
 همة وصل فليس في قوله يستشكلها همة انهي ومنسأ هذا الاعتراض
 كما علمت سوا الزم وغلبة الوم نعم يرد على السارح انه اذا كان المعنى
 يطيلون اسكالها والاسكال مصدر اسكل الامرا اذا التبس ثني اثن لي
 معنى الازالة والسلب ولم يذكر صاحب الصحاح شكل الامر بمعنى التبس مثل
 اسكل الامر اذا التبس ثم قال وشكلت الكتاب اي قيدته بالاعراب ويقال
 ايضا شكلت الكتاب بالالف كما نزلت عنه الاسكال واللباس وهذا
 نقلته من كتاب من غير سماع انهي والتفصيل المذهب قال في الصحاح
 وتنقيح الشعر به يقال خير الشعر الحولي المنقح وتنقيح المعظم استخراج
 منه نقول في نخت المعظم وانتقحه بمعنى فدونه كتابا تشد الرحال
 فيما دونه في الشرح هذه النكتة هي اي اذا كان الامر كذلك فدونه
 كتابا اي خذ كتابا فهو مفعول وفيه اقامة الظاهر مقام المفعول
 النظيم وكان القياس ان يجليه بلام العهد لكن ذكره لتفخيمها ويحتمل ان يكون

المنقول

المنقول محذوف اي فدونه وكتبا باحبال موطية واقول وضع الظاهر موضع
 المضمر وان سلم كونه للنظيم فاما يكون له اذا كان ذلك الظاهر مما يشعر
 بالنظيم كاللقاب المشفرة بالمدح وكتاب ليس كذلك فان قلت فافادته
 وضع الظاهر هنا موضع المصريح هذا التقدير قلت اتوصل الي التكرير
 الدال على التظيم **قوله** الفاعل هي الداخلة على جملة مسببة عن جملة
 غير مذكورة نحو الخاف في قوله تعالى فالتجرت اذ التقدير فاضرب فالتجرت او ان
 ضربها فقد التجرت وظاهر كلام صاحب المساق ان مسميتها فضيحة انما هو
 على التقدير الثاني فظاهر كلام صاحب المفتاح انه على التقدير الاول
 وقيل هي فضيحة على التقديرين وهو قول الاكثر وفي حاشية النفا زاني
 وجهه فصاحتها انبا وهما عن ذلك المخدوف بحيث لو ذكرنا يلى بذلك الحسن
 مع حسن موقعه ذوق لا يكتفى بالتعبير عنه **قوله** اذ كان الوضع في هذا الحد
 اعلم ان الصلحة المترتبة على الفعل من حيث الما طرفه ولهايته سمي غاية
 ومن حيث الما حاصلة منه تسمى فائدة ومن حيث الما مقصود فاعله ولاجلها
 اقدم على الفعل سمي طرفا وعلة غايية وهذه لا توجد في افعالها تعالى
 وان جئت فوايدها وكثرت وفي الشرح اذ تحليلية ومتعلتها اما مذكوره
 وهو اسم الفعل او تشدد او تنقف على سبيل التنازع واما مخدوف
 اي وقع ذلك اي المقدم ذلك من شد الرحال ووقوف الخول واقول ينبغي
 ان يكون المخدور مخدوق يقع بلفظ المضارع ولا يظهر تقدير ماضيا الا لو
 الضمك شدت ووقعت بلفظ الماضي او يكون مراد بتشدد وتنقف الماضي **قوله**
 ولم ينسج ناسج على منواله النسيج الحياكة والمنوال الخشب التي يحاك الثوب
 عليها وينسج بكسر السين وضمها وفي منوال استعارة بالكناية على مذهب
 المتقدمين وعلى مذهب السكاكي وصاحب التلخيص في الضير استعارة بالكناية
 والمكتبي عنه او المشبه به نوب بديع الصفة فيكون المنوال استعارة تخيلية
 والنسيج تزيينا والمقدمة بكسر الدال من قدم يعني تقدم او بغتتها من
 قدمت الشيء جعلته مقدما **قوله** المشاة بالاعراب عن قواعد الاعراب
 الاعراب الاول لغوي يعني الافصح والثاني اصطلاحي بمعنى نحو واضافة
 القواعد اليه اضافة بيانية او بمعنى تطبيق المركب على القواعد النحوية والشد
 بعينين القطعة من الذهب تنقطع من العدد بلا اذاته او التلوذ الصغيرة
قوله بل لقطعة من قطرات يحرق في السرح ولا نسب بغرضه من التدرج
 في تعليل ما في المقدمة بالنسبة الي ما ليس فيها ان نقول بل لقطعة من بحر ولا
 يظهر حجة حسن لا تيان هنا يجمع القلة المنكر وهو قطرات واقول لعله انما

Copyrighted material

اقيه لئلا تكون السجوة الثانية اقصر من الاولى فان احسن الشجع مائسا و
قراينه ثم ما طالت قريضة الثانية فاني به لذلك مع اعتقاد ان الجمع المضاف
يعبر وايضا ما في المقدمة له نسبة في الفعلة الى ما ليس فيها كما ان القطر
لها النسبة في الفعلة الى القطرات ولا نسبة الى البحر على ان قوله المنكسر كما
وقع في بعض النسخ فيه نظرا لان كل جمع بالغ وشا فهو جمع لتصحيح لا لتفسير
سواء وجب فتح ثابته حالة الجمع بعد سكونه حالة الافراد لا بعد وروايات
ومثيرة ومثرات وقطرات لا ولم يحجب بل جاز سكونه وفتح وضمه
كعقرة وغرفات اوجاز سكونه وفتح وكسره كسدرية وسدرات فان
يقال قد عرفوا جمع التصحيح بانه ما سلم فيه بنا الواحد وما تحرك ثابته
حالة الجمع بعد سكونه حالة الافراد لم يسلم فيه بنا الواحد ايجب بانه لم
يتحرك ثابته ولم يورث له التغيرات الابعة في الالف والثا فتعريف جمع
الصحيح صادق عليه كذا قال الجاربردي **قوله** وافع فدايده على طرف
المنام الغدايد الدرر الكيا لحد والقي نظمت وفضلت بغيرها والمما
بثلاثة مضرومين مخففة ثبت ضعيف له فوصي اوسى يستبد الخوص
استقرار الغدايد للموايد استنارة تحقيقية وهي استعمال الفرد فيما شبه
بعضه الاصل مما يعني ان يشار اليه اشارة حسية او عقلية واستقرار الوضع على
طرق التمام لتسهيل المسائل استعارة تمثيلية وهي استعمال المركب فيما شبه
بعضه الاصل تشبيه تمثيل وهو ما يكون وجهه منتميا من متعدد كما يقال
للمنزود اراك تقدم رجلا وتوخر اخري والجيم بكسر المعجمة وسكون المشاة
الخمسة السجينة والطبيعة والحسد ان ينتمي زوال نعمة المحسود اليك يقال حسده
بحسده حسودا قال الاخفش وبعضهم يقول بحسده بالكسر قال والمصدر حسدا
بالتحريك وحسادة وحسدتك على الشيء وحسدك الشيء بمعنى كذا في الصحاح
وعثر الملع وطقيان القلم تجاوزه حد الاستقامة وزلة القدم خروجهما عن الوضع
الذي ينبغي فدارما فيه والسريد الطريد والمقاضي بالمهمل البعيد والثلث
بفتح الكاف والمثلثة القريب والمواد القريب الجيد ويكوي يستقط والصارم
السيف المقاطع وينبو لا يهمل في الضريبة وتختو تنطفي والمرة مفعول لقي ونيلا
تميز ما قد معايبه فاعل لني ويجوز رفع المراء على انه فاعل لني وان تعد
معايبه فاعل لني ويجوز وان تعد معايبه بدل استعمال منه **قوله** فاني
لم توضع لا عادة القواني هذه استنباط مبين لسبب التثنية المتكررة في كتب
الاعراب وكذا ايضا لاستعمال الابع سبعين بيوتا موافق ويمكن استغناء كل منهما
عن الآخر وهو مفعول مطلق حذف عامله وجوبا سماعا او حال حذف عاملها

او صاها

وصاها والتقدير على الاول ارجع الى الاخبار عنهم بذكر الثلاثة رجوعا وعكسي
الماني مفعول اخبرما تقدم راجعا الى الاخبار عنهم بذكر الثلاثة **قوله** ويكررون
ذلك الخلف فيه اذا عذب فعلا انه محل او بدل من مفعول يكررون اعني ذكره
او بدل من الخلف والمثل السامة واستقصي الشيء طلب اقصاه وغايبته
قوله فعليك بمراجعة في الشرح اي استمسك بها فاليا ليست بزيادة كما عند
الرضي انتهى واقول في الصحاح وتقول على زيد او على بزيد معناه اعطني زيدا
وتقول على زيد اي خذه وهو يقتضي ما قانه الرضي من ان الباء فيه زائدة
ولم ارم من فسر اسم الفعل هذا بما ضربه به الشارح وعبارة الرضي واسما الافعال
حكمها في التعدي والالزوم حكم الافعال التي هي بعناها الا ان الباء تزداد في
مفعولها كثيرا نحو عيلد به لضعفها في الفعل فتعد بحرف عاده اتصال اللازم
الى المفعول والمنه يفتح الاول والثالث محل الشرب او الماء الذي يورده منه
والمنه في قول كعب كانه منهل بالراح مطول اسم مفعول من انهل ينهل
ارواه اولاد السراخ السدل الدخول في الخلق وتقدر ترجع **قوله** والعجب
من مكى بن ابي طالب هو مكى بن ابي طالب بن جوشن بجا مهمل مفتوحة هـ
وميم مشددة وشين معجمة ولده بالتيروان سنة خمس وخمسين هـ
ولثمانية وقيل سنة اربع وخمسين وانتقل الى قرطبة وسكنها ودخل
مصر مرارا وكان متبحرا في علوم القرآن والحديث توفي في المحرم سنة
سبع وثلاثين واربعمائة بقرطبة **قوله** والامم ائلك اعداب الواححات
كالبتدا وخبره والفاعل وثابته والجار والمجرور والعاطف والمعلوف
في المخرج وذكر العاطف في مقام الاعراب مستدرك لانه لا يكون الاحرفا
فلا اعداب له اصلا واقول لا فائدة في تخفيض الاستدراك بذكر العاطف
بل ذكر الجار ايضا مستدرك لانه لا يكون الاحرفا فان قيل قد يكون اسما
وذلك في الجربا لاضافة قلت انما يقولون في هذا مضافا ومضافا اليه
لجارا ومجرورا والجواب عن الاستدراك انه ليس المراد بالاعراب هنا مقابل
البناء حتى يكون ذكر بعض المنيات مستدركا بل المراد به تطبيق المركب
على القواعد النحوية سواء كان مبنيا او غير مبني والحوثي يفتح الحاء
المهمله وسكون الواو هو ابو الحسن علي بن ابراهيم بن سعيد من قرية
يقال لها شبرا المحنة من اعمال الشرقية يحمل من اعمال مصر وهو الممثل
الذي قضيت مدينته بلبيس وريته يسمى حوقا دخل مصر وقرا عكبي
اي بكر الادقوي وغيره وصنف اعداب القرآن وغيره توفي في ذي الحجة
سنة ثلاثين واربعمائة والحظ بالحق المحنة والطا المهمله المنوختين الكلام

القاسم والذبح الميل عن جهة الصواب ولا يأس بذكر شي من ترجمته
المصنف فيقول هو الشيخ جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله
بن هشام الأنصاري ولد بالقاهرة سنة ثمان وسبعمائة واخذ النحو
والصرف عن ابن الخليل وغيره والقراءات عن المشهدي وغيره ولم يأخذ
عن أبي حيان غير أنه سمع منه ديوان زهير بن أبي سلمى وتوفي في ذي
القعدة سنة احدى وستين وسبعمائة وترك ولدين أحدهما صاحب الدين
وكانت وفاته سنة تسع وستين وسبعمائة والآخر عبد الرحمن هـ
الباب الأول قول وقد رتبها علي حروف الجمع في الصحاح
والجمع المنقط بالسواد مثل التاعليه نقطتان يقال انجبت الحرق والنجيم
منه ولا يقال عجت ومنه حروف الجمع ومعناه حروف الخط المجمع كما
مسجد الجامع وصلاة الاولى اي مسجد اليوم الجامع وصلاته الساعة
الاولى وناس يجعلون الجمع بمعنى الاعجام مصدر المخرج والمدخل
اي من شأن هذه الحروف ان تجمع انتهى قال النفازي في حاشيته
الكشاف بعد ما ذكرنا في الصحاح وقد يقال معناه حروف الاعجام اي هـ
ازالة العجمة وذلك بالنقط وفي الشرح انما يقيم ذلك اذا كان جعل المخرج
للسلب مقيما او سموعا في هذه الكلمة انتهى واقول يمكن ان يكون
في قول النفازي وقد يقال ايما الي ما في الشرح **حرف الالف**
الالف المفردة قول افاطمه مهلا بعد هذا التذلل هذا صدر
بيت من معلقة امرئ القيس مجزؤه وان كنت قد ارمعت صوما فاعلمن
كذا في الشرح وفي المعلقات صدمي بالاضافة الي المتكلم وقام بالفتح
مرخم فاطمه علي الألف وهوان يتوي المحذوف وهي فاطمة بنت العبيد
بن ثعلبة العذرية صاحبة امرئ القيس وسهلا بمعنى امهل واسله
امها لا مصدر امهل حذف وايدة وجعل بدلا عن التلغظ بالفعل وهو
الناصب لبعض وقيل ناصبه محذوف تقديره امهلي وقيل انزلي والتذلل
بالمهلة من المذل بالفتح بمعنى الفجع وازمعت بالذاي والعين المهمل
قال الخليل ازمعت علي امرأ ذائبت عليه عزمك وقال الكسائي يقال
ازمعت الامر ولا يقال ازمعت عليه وقال القدر ازمعت وازمعت
عليه بمعنى والصوم بفتح الصاد مصدر صرمت المشي اذا وطعته هـ
وبعضها اسم العطية والجمال الاحسان وفي الشرح والمعين حمل الندا
هنا علي القزيب القزينة وهي ظاهرة واقول هي خطابه عقيب الندا
لصاحبه بالمعانية فان مثله لا يصدر الا بين مخاطبين يكون أحدهما

قريبا

قريبا من الآخر **قول** وهذا خرق لاجماعهم وذلك انهم اتفقوا علي ان هـ
الفقة لندا القزيب وانفقوا علي ان ندا القزيب ليس مختصرا في نـ
قول في قراءة الحرمين امن هو قات المراد بالحرمين نافع وابن كثير قد اتفقا
في هذه الآية وكذلك قراءة حزة بتخفيف الميم قال ابن عطية في تفسيره بعد ان
صح بجواز الوجهين واستظهر كون الهمزة في الآية للاستفهام التقديري والوجه
الثاني ان يكون حرف النداء والخطاب لا هذه الاوصاف كما يقول اصحاب
هذه الاوصاف قل هل يستوي قال وهذا معنى صحيح الا انه اجنبي عن معني
الآيات قبله وتبعه وفي التعليق وفيه نظر فان المأمور بالمقول في الآية السابقة
وهي قل تمنع هو النبي صلى الله عليه وسلم وكذا الخطاب بقول يا عبادي وقيل ان
امرت ولا شك ان الصفات المذكورة في قوله امن هو قات انا الليل ساجدا
وقايم يجذرا الآخرة ويرجو رحمة ربه يمكن جعلها للنبي صلى الله عليه وسلم
بل هو الاجدر بها فاقبل الآية وما بعدها مناسب لها لا اجنبي عنها واقول مع
ابن الصياغ سبقه الي ذلك ليس هذا نظرا فيما قاله ابن عطية وانما هو
بيان لوجه آخر علي تقدير كون الهمزة للنداء وذلك ان قول ابن عطية ان معنى
الآية علي جعل الهمزة لندا اجنبي عما قبلها وما بعدها انما هو علي تقدير ان
يكون الخطاب لهذه الاوصاف المذكورة كما صرح به واما علي تقدير ان يكون
لموصوف معين فهو النبي صلى الله عليه وسلم الخطاب بما قبل الآية وبما
بعدها فوجه اخر ليس في كلام ابن عطية تعرض له **قول** ويبعد
انه ليس في التنزيل ندا بغير نيا قال ابن الصايغ الابعاد بحجج وهذا
لا يظهر فكيف في القتران من مفردة لم يقع الا في محل واحد نحو ضيوي الزبانية
المعنى نعم لو اردف ذلك بان الندا بالهمزة في كلام العرب قليل لا يحتمل
وكن به غنية انتهى وفي الشرح نقدا لا يشبه ما الكلام فيه فان البحث
في كلمة قدانية تنزوي معنى لا حدتها نظير في القتران دون الآخر
واقول الاولى ان يقول بين معنيين كلاهما في القتران ولم ترد تلك الكلمة
فيه لاحدهما ووردت فيه للاخر لان قوله لاحد المعنيين نظير في القتران
دون الآخر غير مطابق لما نحن فيه لان لكل من الاستفهام وندا القزيب
نظير في القتران اللهم الا ان يريد لاحد المعنيين معبرا عنه بتلك الكلمة
نظير في القتران وليس للاخر معبرا عنه بها نظير في فان حيث
يطابق **قول** اذ لا يكون الاستفهام منه تعالى علي حقيقته في الشرح
قال الشيخ بها الدين السبكي وهذا ليس علي اطلاقه وانما يستحيل اذا
كان طلب الفهم مصروفا الي المتكلم بالكلام الاستفهامي واما اذا كان

مصروفا الي غيره من يطلبه فمعه فلا يستحيل كما في قوله تعالى انت قلت للناس
 اتخذوني واممي فهو استنهام حقيقي طلب به اقتدار عيسى عليه السلام في ذلك
 المشهد العظيم بانه لم يقل ليحصل منهم النصاري ذلك فينتظر عندهم كذبهم انتهى
 واقول فيه نظر اما اولا فلا نقول النجاة حقيقة الاستنهام طلب الفهم ليس
 معناه طلب الفهم مطلقا سواء كان الطالب اولعزم بل معناه طلب الفهم للطالب
 المتكلم بالاستنهام قال التفتازاني في الطول في باب الاشياء وانواعه على ما ذكره
 المصنف خمسة لانه اما ان يقتضي كون مطلوبه ممكنا او لا الثاني التمني والاول
 ان كان المطلوب به حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستنهام وان كان المطلوب
 حصول امر في الخارج فان كان ذلك الامر انشا فعل فهو التمني وان كان ثبوته
 فان كانا باحد حروف النفي فهو النفي او الالف لامر فان كانت تراه كيف جعل
 المطلوب بالاستنهام حصول امر في ذهن الطالب واما ثانيا فلا ان المعنى الحقيقي
 للفظ يقصد منه اولا وبلا واسطة معني اخر مقصود منه ذلك اللفظ دعائي
 هذا فلا يكون فهم الحاضرين المطلوب حصوله من الاقتدار المطلوب باداة
 الاستنهام معني حقيقيا لتلك الاداة لان فهم الحاضرين مقصود منها
 ثانيا وبواسطة الاقرار لا اولا وبلا واسطة **قوله** اذ التقدير عندهم
 جعلها للاستنهام اما هو كانت حرام هذا الكافراي المخاطب بقوله قل تتم
 يكفر في التعليق وفي هذا التقدير تقدير لان ام مكية وقد صرح في الكلام
 علي ام انها اذا كانت مسبوقة بهمة استنهام لزم ان يكون الاستنهام حقيقيا
 وقد سلم ان الاستنهام في الآية مجازي كما سبق انتهى واقول لنا هناك ما يمتنع
 ان مراده ان ام المتصلة المسبوقة بهمة لا للتسوية قد تكون الهمة معها
 لا للاستنهام الحقيقي لان الهمة معها دائما للاستنهام الحقيقي واعلم ان الصواب
 في عبارة الصم ان يقول اي المخاطب بتمتع بكفرك **قوله** ولكن ان تقول
 لا حاجة الي تقدير معادل في البيت وذلك بان يجعل الهمة فيه للمطلب المصدق
 والمعادل انما يكون مع طلب النقص **قوله** وامتناع ان يكون له معادل
 لانها لا تكون الا لطلب التصديق وفي الشرح فان قلت ينتقض بقوله عليه
 السلام يعني في حديث جابر بن عبد الله الذي ساقه البخاري في كتاب الجهاد
 هل تزوجت بكرا ام ثيبا قلت استشهد ابن مالك به علي انه هل قد تقع
 موقع الهمة في اي المعادل فيأتي النقص كما ذكرت لك لقائل ان يمنع
 اتصال ام في هذا الحديث لجواز ان تكون منقطعة فاستفهم اولام استفهم
 واضرب ثانيا بالتقدير بل ان تزوجت ثيبا وحسب فلا ينقض انتهى واقول
 الدليل علي كون ام في الحديث منصلة من وجهين احدهما وقوع المفرد بعد

